هنري كيسنجر

القيادة

ستّ دراسات في الاستراتيجية العالميّة



ترجمة:
محمد عثمان خليفة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

سياسة

هنري كيسنجر

القيادة

ستّ دراسات في الاستراتيجية العالمية

ترجمة:
محمد عثمان خليفة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.
ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الطبعة الأولى 2024
ISBN: 978-6144-58-607-5

تدقيق لغوي: إيلي عساكر
صورة الكاتب على الغلاف: ©Jürgen Frank
تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: فدوى قطيش

Original Title: **Leadership**

الجناح، شارع زاهية سلمان، مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: 8375 -11 بيروت، لبنان
هاتف: 830608 1 961+ فاكس: 830609 1 961+

الموقع الإلكتروني: www.all-prints.com
البريد الإلكتروني: publishing@all-prints.com
مواقع التواصل الاجتماعي: allprintslb

المحتويات

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

خاتمة:



إلى نانسي،

ملهمة حياتي



شكر وعرفان

هذا الكتاب بين يديك الآن، عزيزي القارئ، بفضل ستيوارت بروفّيت، مدير النشر والمحرّر الرائع في «پنغوين پرس»، بريطانيا. يطرح الناشرون الأفاضل أفكارًا ومسائل تلهم مؤلّفيهم وتحفّزهم على التأمّل. وهي مَهمّة نهض بها ستيوارت بكل ثقة ومثابرة وحكمة. وفيما خَبِرت، فإنّ قلّة هم الذين فهموا، أو جادلوا، فكري بهذا القَدْر من الفطنة واتّقاد الذهن والمعرفة. وبعد عشرات الاجتماعات عبر تطبيق «زوم» على مدار أكثر من عامين، وجدت ستيوارت شريكًا لا غنى عنه في صياغة هذا الكتاب وتنفيذه.

أسجّل شكري لتعاون رائع آخر كان بمنزلة تتمّة لدور ستيوارت وبمهارة تحريرية استثنائية؛ فقد اعتنى نيل كوزودي بمراجعة كلّ فصل. وقد أبدى عبقريةً وعَمِلَ بجرأة في إقالة عثرات النصّ والارتقاء الواثق بعمل مؤرّخ هاوٍ.

وكما هو العهد دومًا، وكما أسعدني الحظّ في سالف الكتب، فقد انتفعت بجهد زملائي وتفانيهم، أولئك الذين استغرقوا في مراجع ومصادر تستعصي على الحصر. وأسدى ماثيو تايلور كينغ مشورة حكيمة حول كلّ من مضمون الكتاب وأسلوبه، وكانت له بصمة على كلّ فصل، وساهم بعين الرعاية في إخراج الكتاب بدرجة نادرة من الالتزام والاستيعاب.

قامت إليانور روند، التي تجمع بين الحماسة والكفاءة والفكر اللافت، بعملٍ بحثيٍّ قيّمٍ في المرحلة الأولى من الكتاب، ثمّ عادت لاحقًا وبدوام جزئي بمزيد من الجهد، لتسهم برؤيتها الثاقبة في إخراج فصل السادات. وكان دور ڤانس سيرشوك مفيدًا وحاسمًا في تطوير الفصل الخاص بنيكسون وتحليله. وبذلت إدا روتشيلد جهدًا تحريريًّا فعالًا ولم تبخل بتعليقات منهجية مدروسة.

وقدّمت ميريديث پوتر وبن داوس وآرون ماكلين بحثًا حول فنّ الحكم في مرحلة مبكرة من وضع الكتاب. وفي البداية، أجرى جوزيف كيرنان وجون نيلسون بحثًا تمهيديًّا مفيدًا. وكان لأوستن كوفي دورًا قيّمًا في تجميع الفصول الرئيسية تمهيدًا للنشر.

قدّمنا الفصول الرئيسية ليراجعها كتّاب متميّزون لطالما أُعجبت بعملهم. وراجع دانيال كولينغز، الذي أسهم كذلك ببحث عن مارغريت تاتشر، الفصل المكتمل عن تاتشر مع تشارلز پاول (اللورد پاول أوف بايزواتر) وتشارلز مور. وقرأ البروفيسور جوليان جاكسون فصل ديغول، والبروفيسور كريستوفر كلارك فصل أديناور. وأبدى مارتن إنديك، الدبلوماسي العتيد والباحث المفكّر، تعليقات مميّزة على فصل السادات. فأنا مدين لكل منهم على هذا العون.

وساعدني الدبلوماسي المخضرم تشارلز هيل، الصديق والشريك على مدار نصف قرن، بملاحظاته الفطنة وعنايته بالفصل الخاص بريتشارد نيكسون. وفي خلال مسيرته المهنية الرائعة، قدّم تشارلي مساهمة أساسية من خلال خدمته في وزارة الخارجية وجامعة ييل، والارتقاء بمجتمعنا.

وأكرمني عدد من الأصدقاء بحكمهم القاطع في قضايا محدّدة. ومن بينهم راي داليو، سامانثا پاور، جويل كلاين، روجر هيرتوغ، إيلي جاكوبس، وبوب بلاكويل.

في السنوات الأخيرة، وسّع إريك شميت آفاقي من خلال تعريفي بعالم التكنولوجيا الفائقة وفضاءات الذكاء الاصطناعي. وقد تعاونّا ودان هتنلوشر، في كتاب «عصر الذكاء الاصطناعي»، والذي كان له أثره في مداولات استراتيجية في صفحات هذا الكتاب.

وقد أثبتت تيريزا سيمينو أمانتيا مجدّدًا أهميّة دورها الذي لا غنى عنه في إعداد هذا الكتاب، في تعاون هو السابع بيننا. ومع اتّضاح معالم الكتاب، لم تكتفِ تيريزا بسبر أغوار خطّ يدي وإعادة كتابة الفصول على مدار جلسات صياغة وتنقيح عدّة، مع اجتهادها ودقّتها البالغة. كما نسّقت مع «پنغوين» ومع وكالة وايلي والقرّاء والمحرّرين الخارجيين.

وساعدت المثابرة جودي أيوبست ويليامز في طباعة النصوص في خلال فترة حرجة، وهي الزميلة التي وثقت بها طيلة عقود. ونجح جيسي ليپورين وكورتني غليك في إدارة جدول أعمالي بكفاءة طوال مراحل وضع الكتاب. وقدّم أفراد طاقمي الشخصي،

كريس نيلسون، دينيس أوشي، ومارتن أوستربان، مساعدة قيّمة في خلال فترات طويلة من العزلة التي فرضتها جائحة كورونا وفي كثير من المسائل الإدارية.

ونهضت آن غودوف، رئيسة «بنغوين برس» والمحرّرة القديرة، بدورها المعتاد الذي برعت فيه بإدارة الأمور المُهمّة للإصدار الأميركي للكتاب وبكل احترافية متميّزة. وبالنسبة إلى الإصدار البريطاني، فقد برع كلّ من ريتشارد دوغويد وأليس سكينر وديفيد واتسون على الرغم من ضغوط الوقت، لا سيمّا في تحرير النسخ وترتيبها وتنسيقها.

ولم يتوانَ أندرو وايلي، وكيلي الأدبي على مدار أعوام عدّة، ومساعده في بريطانيا جيمس بولين، عن تمثيلي في كلّ بقاع العالم بكل إخلاص والتزام وكفاءة.

أهدي هذا الكتاب إلى نانسي؛ زوجتي منذ قرابة أقلّ من نصف قرن. هي من ملأت عليّ حياتي وأعطتها قيمتها. وكما هو العهد بها في كلّ ما سبق من كتاباتي، فقد قرأت نانسي مسوّدة هذا الكتاب بعين حريصة، أدين لها بالفضل.

وغنيّ عن القول إنّني المسؤول عن أي شاردة تقصير في هذا الكتاب.

مقدّمة

محاور القيادة

إنّ أيّ مجتمع، أيًّا يكن نظامه السياسي، هو في حال انتقال دائم بين ماضٍ يشكّل ذاكرته، ورؤية للمستقبل تلهم تطوّره. وعلى هذا المنوال، لا غنى عن القيادة؛ قرارات يتوجّب أن تُتّخذ، وثقة تُكتسب، ووعود تُوفّى، وطريق إلى أمام يُقترح. وتحتاج المؤسّسات التي أقامها البشر؛ سواءً كانت دولًا أم أديانًا أم جيوشًا أم شركاتٍ أم مدارس، إلى قائد يساعد الناس على الانتقال إلى حيث لم يكونوا من قبل، وفي بعض الأحيان إلى مكانة لم يكن بوسعهم تخيّل أن يكونوا فيها. ومن دون قيادة تنحرف المؤسّسات، وتنعدم أهمية الدول شيئًا فشيئًا، انتهاءً إلى كارثة.

يتمركز فكر القادة وسلوكهم عند تقاطع محورين؛ المحور الأول ما بين الماضي والمستقبل؛ والمحور الثاني ما بين القيم الراسخة وتطلّعات من يقودهم. والتحدّي الأوّل هو التحليل، والذي يبدأ بتقييم واقعي للمجتمع بناءً على تاريخه وأعرافه وقدراته. ومن ثمّ يجب أن يوازن القائد بين ما يعرف، والمستمدّ بالضرورة من الماضي، وما يتخيّل عن المستقبل، وهو تخميني وغير مؤكّد بطبيعته. إن هذا الإدراك الحدسي للاتجاه هو الذي يمكّن القادة من تحديد أهداف ووضع استراتيجية، وكلاهما مَهمّتان جوهريتان.

لكي تُلهم الاستراتيجيات المجتمع، يجب أن يكون القادة كالمعلّمين في إيصال الأهداف وتهدئة الشكوك وحشد الدعم. وفي حين تمتلك الدولة من حيث التعريف احتكار القوّة، فإن الاعتماد على الإكراه هو أحد أعراض عدم كفاءة القيادة؛القادة الجيّدون يثيرون في مجتمعهم الرغبة في أن يسير أفراده إلى جانبهم. كما يجب عليهم أن يلهموا حاشيتهم لترجمة تفكيرهم بحيث يؤثّر في القضايا اليومية. ومثل هذا الفريق

الديناميكي المحيط بالقيادة هو المكمّل المرئي لحيوية القائد غير المرئية؛ حيث يدعم تجربة القائد ويخفّف من معضلات اتخاذ القرار. وبالتالي، تتضخّم القيادة أو تتقلّص بصفات من حولها.

وهنا تكون الشجاعة والشخصية السمتان الجوهريتان للقائد في هذه المهام، وهما الجسر بين الماضي والمستقبل؛ شجاعة اختيار اتجاه بين الخيارات المعقّدة والصعبة، الأمر الذي يتطلّب الاستعداد لتجاوز ما هو تقليدي ومعتاد؛ وقوّة الشخصية للحفاظ على مسار عمل لا يمكن رؤية فوائده وأخطاره بشكل كامل في لحظة اختياره. والشجاعة تستدعي الفضيلة في لحظة القرار، وتعزّز الشخصية الإخلاص للقيم على مدى فترة ممتدة.

القيادة ضرورية للغاية في خلال الفترات الانتقالية، عندما تفقد القيم والمؤسسات أهميتها، وتكون الخطوط العريضة لمستقبل جديد محلّ جدل. وفي مثل هذه الأوقات، يُطلب من القادة التفكير بشكل خلّاق وتشخيصي تحت الضغط: ما هي مصادر رفاه المجتمع؟ وأسباب اضمحلاله؟ ما هو ميراث الماضي الذي يجب الحفاظ عليه، وأيّها ينبغي تكييفه أو التخلّص منه؟ ما هي الأهداف التي تستحق الالتزام بها وأيّ احتمالات يجب رفضها مهما تكن مغرية؟ وفي أقصى الحدود، هل مجتمع الفرد حيوي وواثق بدرجة كافية لتحمل التضحية على الطريق نحو مستقبل أكثر إرضاءً؟

طبيعة قرارات القيادة

القادة محاصرون حتمًا بقيود، يعملون تحت وطأة نقص الموارد، لأن كلّ مجتمع يواجه حدودًا لقدراته ونطاقه، تمليها الديموغرافيا والاقتصاد. كما أنهم يعملون مكبّلين بقيد الزمن، فلِكلّ عصر ولكلّ ثقافة قيمها وعاداتها ومواقفها السائدة التي تحدّد جميعها النتائج المرجوة. وعنصر المنافسة قيد يؤثّر في القادة، لأنهم يتعاملون مع لاعبين آخرين؛ سواء كانوا حلفاء أم شركاء مُحتمَلين أم خصومًا، ومواقفهم ليست جامدة بل متكيّفة مع قدراتهم وتطلّعاتهم الخاصة. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تتحرّك الأحداث بسرعة كبيرة جدًّا لا تسمح بإجراء حساب دقيق. ويتعيّن على القادة إصدار أحكام تستند إلى حدس وفرضيات لا يمكن إثباتها في وقت اتخاذ القرار. فإدارة المخاطر أمر بالغ الأهمية للقائد، مثلها مثل المهارة التحليلية.

يُقصد بـ«الاستراتيجية» النتيجة التي يتوصّل إليها قائد في ظلّ قيود الندرة والزمن والمنافسة والسيولة. وفي السبيل إلى إيجاد طريق التقدّم، يمكن تشبيه القيادة الاستراتيجية بالعبور فوق حبل مشدود؛ تمامًا كما يسقط البهلوان متى كان خجولًا جدًّا أو متهوّرًا للغاية، فإن القائد ملزم بالتنقّل ضمن هامش ضيّق، معلّق بين يقين الماضي النسبي وغموض المستقبل. إن عقوبة الطموح المفرط؛ ما أسماه الإغريق بالغطرسة، هي الإنهاك، في حين أن ثمن الركون إلى أمجاد المرء هو الاضمحلال التدريجي والانحلال في نهاية المطاف. لذا، وخطوة بخطوة، على القادة تكييف الوسائل مع الغايات والغرض من الظروف إن هم أرادوا الوصول إلى أهدافهم.

ويواجه القائد، باعتباره واضعًا للاستراتيجية، مفارقة متأصّلة؛ وفي الظروف التي تستدعي الفعل، غالبًا ما يكون أكبر مجال لاتخاذ القرار متاحًا في ظلّ محدودية المعلومات ذات الصلة. وبحلول الوقت الذي يتوافر فيه مزيد من البيانات، يكون هامش المناورة قد ضاق. وفي خضمّ المراحل المبكرة لتراكم الأسلحة الاستراتيجية لدى المنافس، على سبيل المثال، أو في الظهور المفاجئ لجائحة فيروسية جديدة، يكون هناك ميل إلى اعتبار الظاهرة الناشئة إما مؤقّتة، أو يمكن التحكّم فيها وفق المعايير المعمول بها. وبحلول الوقت الذي يصعب فيه إنكار التهديد أو التقليل من شأنه، يكون نطاق الفعل قد تقلّص أو قد تكون تكلفة مواجهة المشكلة باهظة. فلو أنك أسأت استغلال الوقت، فستصبح أسيرًا للقيود التي تفرض نفسها. وحتى أفضل الخيارات المتبقية ستكون معقّدة في حال تنفيذها، مع تراجع عوائد النجاح وتزايد تأثير مخاطر الفشل.

هنا تكون غريزة القائد ورجاحة حكمه ضرورية. ولقد استوعب ونستون تشرشل ذلك في كتابه «العاصفة الوشيكة» *The Gathering Storm* (*1948*): «لا يقتصر دور رجل الدولة على تسوية الملفّات السهلة. فهذه غالبًا ما تسوّي نفسها بنفسها. إن دوره حيث انعدام التوازن، والتباس النسب والاحتمالات، وحينما تفرض فرصة اتخاذ قرارات تنقذ العالم نفسها»[1].

في أيار/مايو 1953، سأل طالب تبادلي أميركي تشرشل كيف يمكن للمرء أن يستعد لمواجهة تحدّيات القيادة. «ادرس التاريخ. ادرس التاريخ. في التاريخ تكمن كلّ أسرار فنّ الحكم»[2]، هكذا كان ردّ تشرشل القاطع. وكان تشرشل نفسه طالبًا مجتهدًا وكاتبًا للتاريخ، وقد استوعب دورته التي كان هو نفسه ترسًا فيها.

وعلى الرغم من أن معرفة التاريخ ضرورية، إلّا إنها ليست كافية. تبقى بعض القضايا «ملتبسة» إلى الأبد، ومستغلقة حتى على المثقّفين والمتمرّسين. ويعلّمنا التاريخ عن طريق القياس، من خلال القدرة على إدراك المواقف المماثلة. ومع ذلك، فإن «دروسه» هي في جوهرها تقديرات تقريبية يدرسها القادة للتعرّف إليها ولكي يتسنّى لهم تكييفها مع ظروف عصرهم. وقد فطن أوزوالد شپنغلر، فيلسوف التاريخ في أوائل القرن العشرين، إلى هذه المهمّة عندما وصف القائد «بالفطرة» بأنه «قادر على التقييم والتثمين أولًا وقبل كلّ شيء؛ يُثمن الرجال والمواقف والأشياء... [مع القدرة على فعل ما هو صحيح حدسًا وفطرةً»[3].

كما يحتاج القادة الاستراتيجيون إلى امتلاك صفات الفنّان الذي يستشعر كيفية صياغة المستقبل باستخدام الخامات المتوفّرة في حاضره. وكما لاحظ شارل ديغول في تأمّلاته حول القيادة، «حدّ السيف» *The Edge of the Sword (1932)*، فإن الفنّان «لا يتخلّى عن استخدام ذكائه»؛ الذي هو مصدر «الدروس والأساليب والمعرفة». وبدلًا من ذلك، يضيف الفنّان إلى هذه الأسس «قوّة فطرية معيّنة نسميها الإلهام»، والتي يمكنها وحدها أن توفّر «التواصل المباشر مع الطبيعة وحينئذ تنطلق الشرارة الحيوية»[4].

ولأن الواقع معقّد، تختلف الحقيقة في التاريخ عن الحقيقة في العلم. يسعى العالم للحصول على نتائج يمكن التحقّق منها؛ بينما يسعى القائد الاستراتيجي المطّلع تاريخيًّا إلى استخلاص رؤية قابلة للتنفيذ من التباس قائم أمامه. وتدعم التجارب العلمية نتائج سابقة أو تلقي بظلال من الشكّ عليها، ما يتيح للعلماء فرصة تعديل متغيّراتهم وتكرار تجاربهم. بينما لا يتاح للاستراتيجي عادةً إلّا إجراء اختبار واحد فقط، وعادةً ما تكون قراراته غير قابلة للنقض. وبينما يتعلّم العالم الحقيقة تجريبيًّا أو رياضيًّا؛ يفسّر الاستراتيجي الحقيقة جزئيًّا على الأقل عن طريق القياس مع الماضي؛ أوّلًا بتحديد الأحداث القابلة للمقارنة وأي الاستنتاجات السابقة تبقى ذات صلة. وحتى في هذه الحال، يجب على الاستراتيجي اختيار المقارنات بعناية، لأنه لا يمكن لأي شخص، بأي معنى حقيقي، إعادة تجربة الماضي؛ لا يسع المرء إلّا أن يتخيّله كما لو كان «شعاع قمر في الذاكرة»، على حدّ تعبير المؤرّخ الهولندي يوهان هويزينجا[5].

نادرًا ما تنطوي الخيارات السياسية الهادفة على متغيّر واحد. وتتطلّب القرارات

الحكيمة مزيجًا من الرؤى السياسية والاقتصادية والجغرافية والتكنولوجية والنفسية، وكلها تستنير بغريزة التاريخ. وصّف إشايا برلين، الذي كتب في نهاية القرن العشرين، استحالة تطبيق التفكير العلمي خارج نطاق اختصاصه، وبالتالي استحالة تطبيقه على مهارة الاستراتيجيين. ولقد رأى أن القائد، مثله مثل الروائي أو الرسام، يجب أن يستوعب الحياة بكل تعقيداتها المبهرة:

«إن ما يجعل الإنسان أحمق أو حكيمًا، متفهمًا أو غافلًا، على النقيض من المطّلعين أو المثقف، هو القدرة على تصوّر الجوانب الفريدة لكل موقف على حقيقتها، وفي اختلافاتها المحدّدة عن جميع المواقف الأخرى، ومقصدي هو تلك الجوانب التي تستعصي على التناول العلمي»[6].

ستة من القادة، كلٌّ في سياقه

التركيبة التي تجمع الشخصيات والظروف، هي التي تصنع التاريخ، والقادة الستة الذين أتناولهم في صفحات هذا الكتاب؛ كونراد أديناور، تشارل ديغول، ريتشارد نيكسون، أنور السادات، لي كوان يو، ومارغريت تاتشر، صنعتهم ظروف درامية لحقبهم التاريخية. ثمّ أصبحوا جميعهم مهندسي تطوّر مجتمعاتهم والنظام الدولي بعد الحرب. وكان من حسن حظي أن التقيْتُ الستة جميعهم في ذروة تأثيرهم، وعملت بشكل وثيق مع ريتشارد نيكسون. لقد ورثوا عالمًا تلاشت حقائقه المؤكّدة نتيجة الحرب، وأعادوا تعريف المهام الوطنية، وفتحوا آفاقًا جديدة، وساهموا في بناء هيكل جديد لعالم في مرحلة انتقالية.

مرّ كلّ من هؤلاء الستة بطريقته عبر الأتون الناري لـ«حرب الثلاثين عامًا الثانية»؛ أي سلسلة الصراعات المدمّرة التي امتدّت من بداية الحرب العالمية الأولى في آب/أغسطس 1914 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر 1945. ومثل حرب الثلاثين عامًا الأولى، بدأت الحرب الثانية في أوروبا ولكنها امتدّت إلى العالم بنطاق أكبر. الأولى حوّلت أوروبا من منطقة استمدّت شرعيتها من العقيدة الدينية ووراثة الأسرة الحاكمة إلى نظامٍ قائمٍ على المساواة السيادية للدول العلمانية وعازمٍ على نشر مبادئه في جميع أنحاء العالم. وبعد ثلاثة قرون، تحدّت حرب الثلاثين

عامًا الثانية النظام الدولي بأكمله للتغلّب على خيبة الأمل في أوروبا، وتجاوز الفقر في معظم أنحاء العالم بصنيع جديد.

دخلت أوروبا القرن العشرين وهي في ذروة نفوذها العالمي، مشبّعة بقناعاتٍ أن تقدّمها على مدى القرون السابقة كان مقدّرًا أن يكون أبديًّا. وكان سكان القارّة واقتصاداتها في نمو بمعدّل غير مسبوق. وأدّى تزايد وتيرة التصنيع والتجارة الحرّة إلى ازدهار تاريخي. وكانت المؤسّسات الديمقراطية قائمة في كلّ دولة أوروبية تقريبًا؛ كانت مسيطرة في بريطانيا وفرنسا، وكانت متراجعة ولكنها تزداد أهمية في الإمبراطورية الألمانية والنمسا، وظهرت في روسيا ما قبل الثورة. وشاركت الطبقات المثقّفة في أوروبا في أوائل القرن العشرين شخصية لودوڤيكو سيتيمبريني (Ludovico Settembrini)، ذاك الإنساني الليبرالي في رواية توماس مان «الجبل السحري»، إيمانها بأن «الأمور تأخذ مسارًا مواتيًا للحضارة»[7].

وصلت هذه النظرة الطوباوية إلى التأصيل في أطروحة الصحافي الإنجليزي نورمان أنجيل الأفضل مبيعًا في العام 1910 «الوهم الكبير»، حيث اعتبر أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتزايد بين القوى الأوروبية يجعل من الحرب أمرًا باهظ التكاليف. ورأى أنجيل أن الأوروبيين «أبعد عن الصراع وأقرب إلى التعاون»[8]. وقدّر أن يذهب هذا التوقّع ومثيلاته الأخرى أدراج الرياح في زمن قصير؛ وعلى الأخصّ ادعاء أنجيل بأنه «لم يعد من الممكن لأي حكومة أن تأمر بإبادة جماعيّة، من النساء والأطفال، على النمط التوراتي القديم»[9].

استنفدت الحرب العالمية الأولى خزائن أوروبا، وأجهزت على سلالات حاكمة وحطّمت الأرواح. لقد كانت كارثة لم تتعافَ منها أوروبا تمامًا. وعند توقيع اتفاقية الهدنة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1918، كان قد قُتل ما يقرب من عشرة ملايين جندي وسبعة ملايين مدني[10]. ومن بين كلّ سبعة جنود تمّت تعبئتهم، لم يعد واحد[11]. هلك جيلان من شباب أوروبا؛ قُتل الشباب وتُركت الشابات أرامل أو وحيدات لأن كثيرًا من الرجال قتلوا، وتيتّم ما لا يُحصى من الأطفال.

على الرغم من انتصار فرنسا وبريطانيا، كان كلا البلدين منهكًا وهشًّا سياسيًّا. وألمانيا المهزومة، المسلوبة مستعمراتها والمثقلة بالديون، كانت تتخبّط بين الغلّ

من المنتصرين والصراع الداخلي بين الأحزاب السياسية المتنافسة. وانهار كلٌّ من الإمبراطوريتين النمساوية المجرية والعثمانية، بينما شهدت روسيا واحدة من أكثر الثورات راديكالية في التاريخ لتقف وقتها خارج أي نظام دولي.

وفي خلال سنوات ما بين الحربين، تعثّرت الديمقراطيات، وتصدّر الاستبداد المشهد، وطارد الحرمان والعوز القارة مثل كابوس. وبعد أن تراجع الحماس القتالي الذي اشتعلت جذوته في العام 1914 منذ فترة طويلة، استقبلت أوروبا اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر 1939 بقلق مشوب واستسلام. وهذه المرّة، شارك العالم بأسره أوروبا معاناتها. ومن نيويورك، نظم الشاعر الأنجلو أميركي ويستن هيو أودن هذه الأسطر الشعرية:

أمواجٌ من السَخْطِ والرهبَة
سيطرَتْ على الأشعّةِ الساطعَة
وسوّدَتْ مساحات اليابسَة،
فوجّسَتْ حياتنا الخاصَّة؛
فيما نفحة الموت المُنَغِّصَة
دنّسَت ليلَ سبتمبر[12]

وجاءت كلمات أودن مثل نبوءة.

تسبّبت الحرب العالمية الثانية في مصرع ما لا يقلّ عن ستين مليون شخص، وتركّزت أحداثها بشكل أساسي في الاتحاد السوفيتي والصين وألمانيا وبولندا[13]. وبحلول آب/أغسطس 1945، من كولونيا وكوفنتري إلى نانكينغ وناغازاكي، تحوّلت المدن أنقاضًا بفعل القصف البري والجوي والحرائق والصراع الأهلي. كانت الاقتصادات الممزّقة، والمجاعة المنتشرة على نطاق واسع، والسكان المنهكون الذين تبقوا في أعقاب الحرب، يخافون من هَوْل المهام المكلفة لإعادة التأسيس الوطنية. لقد طمس أدولف هتلر المكانة الوطنية الألمانية، وهي التي كانت تمثّل شرعيتها. وفي فرنسا، انهارت الجمهورية الثالثة تحت تأثير الهجوم النازي في العام 1940، وبحلول العام 1944، كانت قد بدأت للتو في التعافي من ذاك الفراغ الأخلاقي. ومن بين القوى الأوروبية الكبرى، حافظت بريطانيا العظمى وحدها على مؤسّساتها السياسية التي كانت قائمة قبل الحرب، لكنها

أفلست فعليًّا وتعيّن عليها التعامل مع الخسارة التدريجية لأراضي إمبراطوريتها والضائقة الاقتصادية المستمرّة.

تركت هذه الاضطرابات أثرًا لا يُمحى في كلّ قائد من القادة الستة الذين تناولت سيرتهم في هذا الكتاب. وشهدت المسيرة السياسية لكونراد أديناور (من مواليد 1876)، الذي شغل منصب رئيس بلدية كولونيا من العام 1917 إلى العام 1933، صراعًا ما بين الحربين مع فرنسا حول منطقة راينلاند بالإضافة إلى صعود هتلر؛ وسجنه النازيون مرّتين في خلال الحرب العالمية الثانية. وابتداءً من العام 1949، قاد أديناور ألمانيا إلى الخروج من أدنى قاع تصل إليه في تاريخها من خلال التخلي عن سعيها المستمرّ منذ عقود للسيطرة على أوروبا، وترسيخ دور ألمانيا في حلف الأطلسي، وإعادة بنائها على أساس أخلاقي يعكس قيمه المسيحية وقناعاته الديمقراطية.

أمضى شارل ديغول (من مواليد 1890) عامين ونصف العام في أثناء الحرب العالمية الأولى أسير حرب في ڤيلهلماين بألمانيا؛ وفي الحرب الثانية، قاد فوجًا من الدبابات، ثمّ شرع بعد انهيار فرنسا في بناء هيكل سياسي لفرنسا مرّتين؛ المرّة الأولى في العام 1944 لاستعادة روح فرنسا، والمرّة الثانية في العام 1958 لمنع اندلاع حرب أهلية. وقاد ديغول انتقال فرنسا التاريخي من إمبراطورية مهزومة ومنقسمة إلى دولة قومية مستقرّة ومزدهرة يحكمها دستور سليم. ومن هذا الأساس، أعاد فرنسا إلى دورها المُهمّ والمستدام في العلاقات الدولية.

ريتشارد نيكسون (من مواليد 1913) أخذ من تجربته في الحرب درسًا لتعزيز دور بلاده في النظام العالمي الناشئ. وعلى الرغم من كونه الرئيس الأميركي الوحيد الذي استقال من منصبه، فقد نجح بين العامين 1969 و1974 في موازنة توتّرات القوى العظمى في الحرب الباردة المتوتّرة وقاد الولايات المتحدة إلى الخروج من الصراع في فيتنام. وفي أثناء ذلك، وضع السياسة الخارجية الأميركية على أساس عالمي بنّاء، من خلال فتح باب العلاقات مع الصين، وبدء عملية سلام من شأنها أن تغيّر ملامح الشرق الأوسط وأكّد على مفهوم النظام العالمي القائم على التوازن.

كما عايش اثنان من القادة، أبطال هذه الصفحات، الحرب العالمية الثانية باعتبارها موضوعًا استعماريًّا. أنور السادات (مواليد 1918)، الضابط بالجيش المصري، سُجن

لعامين لمحاولته في العام 1942 التعاون مع الفيلد مارشال الألماني إروين رومل بغية طرد البريطانيين من مصر، ثمّ سجن لمدّة ثلاث سنوات، أمضى أغلبها في الحبس الانفرادي، بعد اغتيال أمين عثمان، وزير المالية السابق الموالي لبريطانيا. وقد تولّى السادات، الذي طالما حرّكته قناعات ثورية وقومية، في العام 1970، عقب الوفاة المفاجئة لجمال عبد الناصر، رئاسة مصر التي صدمتها هزيمة 1967 من إسرائيل. ومن خلال مزيج ذكي من الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية، سعى بعد ذلك إلى استعادة الأراضي المصرية المفقودة وتعزيز ثقة بلاده بنفسها وتأمين اتفاق سلام بفلسفةٍ تصاعديّة كان الظنّ أنه صعب المنال مع إسرائيل.

نجا لي كوان يو (من مواليد 1923) بمعجزة من الإعدام على أيدي اليابانيين المحتلّين في العام 1942. ونجح لي برؤيته في تطوير مدينة/ مرفأ فقيرة متعدّدة الأعراق على حافة المحيط الهادئ، يحيط بها الأعداء من كلّ حدب. وتحت إشرافه، برزت سنغافورة كنموذج للمدينة الدولة الآمنة مُحكمَة الإدارة مزدهرة الاقتصاد وبهوية وطنية جمعت الكلّ تحت رايتها وسط تنوّع ثقافي.

تجمّعت مارغريت تاتشر (من مواليد 1925) رفقة عائلتها حول الراديو تستمع إلى بيانات رئيس الوزراء ونستون تشرشل التي كانت تُبثّ في خلال زمن الحرب في بريطانيا. وفي العام 1979، ورثت تاتشر بريطانيا، القوّة الإمبريالية السابقة، وهي في حال من التسليم المرهق بسبب فقدان نفوذها العالمي وتراجع أهميتها الدولية. ولكنها نجحت في إحداث طفرة في بلادها من خلال الإصلاح الاقتصادي والسياسة الخارجية التي وازنت بين الجرأة والحنكة.

ومن حرب الثلاثين عامًا الثانية، توصّل كلّ قائد من القادة الستة إلى استنتاجاته الخاصة حول مآل العالم، إلى جانب تقديره لضرورة القيادة السياسية الجريئة والطموحة. ويذكّرنا المؤرخ أندرو روبرتس أنه على الرغم من أن الفهم الأكثر شيوعًا لـ«القيادة» يشير إلى خير متأصّل، إلّا أن القيادة «في الواقع محايدة تمامًا من الناحية الأخلاقية، فهي قادرة على قيادة البشرية إما إلى الهاوية وإما إلى العلا على حدٍّ سواء. إنها قوّة غير مسبوقة» لقدرة مرعبة علينا أن نسعى جاهدين لتوجيهها نحو غايات أخلاقية[14].

جوهر القيادة: رجل الدولة وصاحب الرؤيا

غالبية القادة ليسوا رؤيويّين ولكن إداريون. في كلّ مجتمع وفي كلّ مستوى من مستويات المسؤولية، هناك حاجة إلى من يتولّون التوجيه اليومي للمؤسّسات الموكلة إليهم. ولكن في خلال فترات الأزمات؛ سواء كانت حربًا أم طفرة تكنولوجية أم تفكّكًا اقتصاديًّا، قد تكون الإدارة التقليدية هي المسار الأشدّ خطورة. وقد يُسعِدُ الحظ مجتمعات بقادة قادرين على إحداث التأثير والتغيير والتحوّل. ولنا أن نصنّفهم إلى نوعين نموذجيين: رجل الدولة وصاحب الرؤيا[15].

يفهم رجل الدولة البعيد النظر أن لديه مَهمّتين أساسيتين. الأولى هي الحفاظ على مجتمعه من خلال التلاعب بالظروف بدلًا من تركها تتلاعب به. سوف يتبنّى مثل هذا القائد التغيير والتقدّم، مع ضمان احتفاظ مجتمعه بإحساسه الأساسي بنفسه من خلال التطوّرات التي يشجّع على إحداثها داخله. أما الثانية فهي تلطيف الرؤيا وصقلها، وتطوير الشعور بحدودها. هذا القائد يتحمّل مسؤولية النتائج كافة، أفضلها وأسوأها. وهو يعي الآمال العديدة التي خابت، النوايا الحسنة التي لا يمكن تحقيقها، كما يعي معوّقات تفرضها النفس البشرية من أنانية وجوع إلى السلطة. وفق ذلك التعريف للقيادة، يميل رجل الدولة إلى التحوّط من احتمال أن تتعرّض حتى أكثر الخطط إتقانًا إلى الفشل، أو من أن الصياغة الأكثر بلاغة قد تخفي دوافع خفيّة. وهو ميّال إلى الشكّ في أولئك الذين يشخصنون السياسة، لأن التاريخ يعلّمنا أن هشاشة هياكل الدولة تكون لاعتمادها إلى حدّ كبير على الشخصية الفرد. إنه طموح ولكنه ليس ثوريًّا، فهم يعمل ضمن ما يعتبره جوهر التاريخ، ويدفع مجتمعه إلى أمام بينما ينظر إلى مؤسساته السياسية وقيمه الأساسية على أنها موروث يجب نقله إلى الأجيال التالية (وإن كان مع تعديلات تحافظ على جوهره). إن القائد الحكيم في وضعية رجل الدولة يدرك متى تتطلّب الظروف المستجدة تجاوز المؤسّسات والارتقاء فوق القيم. لكنه يدرك أنه لكي يزدهر مجتمعه، عليه التأكّد من أن التغيير لا يجاوز حجمه المنشود. ومن بين نماذج رجال الدولة هؤلاء قادة القرن السابع عشر الذين صاغوا نظام دولة ويستفالي*، بالإضافة إلى قادة

* تأسس نظام ويستفاليان في القرن السابع عشر بعد حرب الثلاثين عامًا، حيث جمع الدول الباقية من هذا الصراع على أساس المصلحة الوطنية والسيادة ليحل محلّ الأساس الديني أو الأسري في فترة القرون الوسطى السابقة.

أوروبيين في القرن التاسع عشر أمثال غلادستون ودزرائيلي وپالمرستون وبسمارك. وفي القرن العشرين، نذكر ثيودور وفرانكلين روزفلت ومصطفى كمال أتاتورك وجواهر لال نهرو. جميعهم قادة في وضعية رجل الدولة.

أما النوع الثاني من القادة؛ أي صاحب الرؤيا، فيتعامل مع المؤسّسات السائدة من منظار الممكن أكثر منه من منظار الضرورة. ويستدعي هؤلاء القادة رؤاهم المتعالية دليلًا على صلاحهم. وهم توّاقون إلى البدء من صفحة بيضاء لا شِيَة فيها، ويمحون الماضي بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات. وقدرهم أن يعيدوا تعريف ما يظهر أنه ممكن. وصفهم جورج برنارد شو بأنهم «رجال غير عقلانيين» ونسب إليهم «كل تقدّم»*. وإيمانًا منهم بالحلول النهائية، يميل القادة أصحاب الرؤية إلى عدم الثقة في التدرّج باعتباره تنازلًا غير ضروري أمام الزمن والظروف؛ هدفهم تجاوز الوضع الراهن بدلًا من إدارته. ويُعدّ أخناتون، جان دارك، روبسبيير، لينين، وغاندي من بين القادة التاريخيين أصحاب الرؤية.

وقد يبدو الخطّ الفاصل بين النوعين مطلقًا؛ لكنه يفصل بينهما بصعوبة. ويمكن للقادة الانتقال من وضع إلى آخر؛ أو استعارة صفات ما بين هذا وذاك. ومن الناحية العملية، تمكّن كلّ من القادة الستة المذكورين في هذا الكتاب من تحقيق هذا المزج، على الرغم من أنهم أقرب إلى نموذج رجل الدولة. فقد انتمى تشرشل في أغلب فترات حياته وديغول وقت كان زعيمًا للفرنسيين الأحرار، إلى فئة أصحاب الرؤية، وكذلك كان السادات، في ذروة حياته.

وفي العصور القديمة، حقّق ثيميستوكليس المزج الأمثل بين الأسلوبين، فهو الزعيم الأثيني الذي أنقذ دول المدن اليونانية من براثن الإمبراطورية الفارسية. وقد وصفه ثيوسيديدز بأنه «أفضل من قدّر الأمور وحكم عليها في تلك الأزمات المفاجئة التي تحتمل المداولات القليلة أو حتى لا تحتملها، وأفضل صاحب رؤية نحو المستقبل، مهما بعُدت احتمالاته»[16].

أما المواجهة بين النوعين، فغالبًا ما تكون غير حاسمة ومحبِطة، نتيجة مقاييس

* «العاقل يتكيف مع العالم، أما غير العاقل فيحاول تكييف العالم معه. لذلك، يعتمد كلّ تقدّم على كلّ غير عاقل» [جورج برنارد شو، الإنسان والسوبرمان].

نجاحهما المتمايزة: اختبار رجال الدولة هو متانة الهياكل السياسية تحت الضغط، بينما يقيس أصحاب الرؤى إنجازاتهم مقابل معايير مطلقة. إذا قيّم رجل الدولة مسارات العمل المُحتمَلة على أساس فائدتها بدلًا من «حقيقتها»، فإن صاحب الرؤيا يعتبر هذا النهج انتصارًا للمنفعة على المبدأ. ويرى رجل الدولة أن التفاوض آلية استقرار، أما صاحب الرؤيا، فيتّخذ منه وسيلة لإضعاف معنويات الخصم والنيل منه. وإذا كان الحفاظ على النظام الدولي، بالنسبة إلى رجل الدولة، يتجاوز أي نزاع داخله، فإن صاحب الرؤيا يهتدي بغايته ومستعدّ لقلب النظام رأسًا على عقب.

عرف كلا الأسلوبين تحوّلًا، خاصة في فترات الأزمات، على الرغم من أن أسلوب صاحب الرؤيا عادة ما ينطوي على قدر أكبر من الاضطراب والمعاناة. لكل مقاربة كابوسها. فكابوس رجل الدولة هو أن هذا التوازن، على الرغم من أنه قد يكون شرطًا للاستقرار والتقدّم على المدى الطويل، لا يعطيه زخمه الخاص. أما كابوس صاحب الرؤيا، فهو أن النشوة قد تُغرق البشرية في اتساع الرؤية وتحوّل الفردِ أداةً.

الفرد في التاريخ

يواجه القائد حتمًا تحدّيًا لا هوادة فيه، أيًا تكن خصائصه الشخصية أو نمط عمله؛ ألا وهو منع مطالب الحاضر من التغلّب على المستقبل. ويسعى القائد التقليدي إلى إدارة الشؤون الراهنة؛ أما العظماء، فيحاولون الارتقاء بمجتمعاتهم إلى مرتبة رؤاهم. ولقد كانت كيفية مواجهة هذا التحدّي محلّ جدل منذ أن عرفت البشرية العلاقة بين الإرادة والحتمية. وفي العالم الغربي منذ القرن التاسع عشر، كان الحلّ يُعزى بشكل متزايد إلى عجلة التاريخ كما لو أن الأحداث غمرت الرجال والنساء بعمل هائل كانوا فيه محض أدوات. وفي القرن العشرين، أصرّ كثير من الباحثين، ومنهم المؤرّخ الفرنسي البارز فرناند بروديل، على النظر إلى الأفراد والأحداث التي يشكّلونها على أنها مجرّد «اضطرابات سطحية» و«مجرد زبَد» في بحر واسع لا ينفك بين مدّ وجزر[17]. لقد شبّع كبار المفكّرين -المؤرّخون الاجتماعيون والفلاسفة السياسيون ومنظّرو العلاقات الدولية على حدّ سواء- بوادر القوى بقوّة القَدَر. وقبل «الحركات» و«الهياكل» و«توزيعات القوّة» كان القول بأن الإنسانية سُلبت أي خيار، وبالتالي لا يسعها إلّا أن تتخلّى عن أي

مسؤولية. وهذه بالطبع، مفاهيم مقبولة للتحليل التاريخي، وعلى كلّ قائد أن يكون واعيًا لعناصر القوّة التي يملكها. ولكن كلّ هذه المفاهيم تُطبّق عبر المسار البشري وتصفّى عبر الإدراك الإنساني. ومن المفارقات أنه لم تكن هناك أداة أكثر فاعلية لتجميع الفرد للسلطات في يده من نظريات قوانين التاريخ الحتمية تلك.

المسألة التي يطرحها هذا الكتاب هي ما إذا كانت هذه القوى متوطّنة متجذّرة أم أنها خاضعة للفعل الاجتماعي والسياسي. ولقد علّمتنا الفيزياء أن الواقع يتغيّر من خلال فعل الملاحظة ذاته. وبالمثل، يعلّمنا التاريخ أن البشر يشكلون بيئتهم من خلال تفسيرهم لها.

فهل للأفراد أهمية في التاريخ؟ سيفكّر بصعوبة أي شخص عاصَرَ قيصر أو محمد، لوثر أو غاندي، تشرشل أو روزفلت، في طرح مثل هذا السؤال. تتناول صفحات هذا الكتاب القادة الذين استوعبوا، في الصراع اللامتناهي بين الإرادة والحتمية، أن ما يبدو حتميًّا يصبح كذلك بأفعال البشر. لقد كانوا قادة مُهمّين لأنهم تجاوزوا الظروف التي ورثوها وبالتالي توجّهوا بمجتمعاتهم نحو حدود الممكن.

القيادة



الفصل الأول

كونراد أديناور:
استراتيجية التواضع

ضرورة التجديد

في كانون الثاني/يناير 1943، أعلن الحلفاء في مؤتمر الدار البيضاء أنهم لن يقبلوا بأقلّ من «استسلام غير مشروط» لقوى المحور. وسعى الرئيس الأميركي فرانكلين ديلانو روزفلت، الذي كان القوّة الدافعة وراء الإعلان، إلى حرمان أي حكومة تأتي من بعد هتلر من فرصة الادّعاء بأنها خُدعت للاستسلام لقاء وعود لم يتمّ الوفاء بها. وأدّت الهزيمة العسكرية الكاملة لألمانيا، إلى جانب خسارتها الكاملة للشرعية الأخلاقية والدولية، إلى التفكّك التدريجي والتام للبنية المدنية الألمانية.

لاحظتُ ذلك، حين كنت جنديًّا في فرقة المشاة الرابعة والثمانين بالجيش الأميركي في خلال انتقالها من الحدود الألمانية بالقرب من منطقة الرور (Ruhr) الصناعية إلى نهر إلبه بالقرب من ماغديبورغ؛ على بعد مئة ميل فقط من معركة برلين التي كانت مستعرة آنذاك. وبينما كانت الفرقة تعبر الحدود الألمانية، نُقِلْتُ إلى وحدة مسؤولة عن الأمن ومنع نشاط حرب العصابات التي أمر بها هتلر.

لشخص مثلي، هربت أسرته من مدينة فورث البافارية الصغيرة قبل ست سنوات خوفًا من الاضطهاد العنصري، لم يكن من الممكن أن أتخيّل أيّ تناقض مع ألمانيا التي عهدتها في شبابي. في ذلك الحين، كان هتلر قد ضمّ النمسا وفي طريقه إلى تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا، ويوشك الشعب الألماني على أن يعيش عصر الاستبداد.

أمّا وقتها، فقد شاهدت ملاءات بيضًا تتدلّى من نوافذ كثيرة للدلالة على استسلام السكان. الألمان، الذين احتفلوا قبل سنوات قليلة بقرب الهيمنة على أوروبا من القناة الإنجليزية إلى نهر الفولغا، هُدّدوا وأُربِكوا. وتجمّع آلاف النازحين -الذين رُحّلوا من أوروبا الشرقية للعمل القسري في خلال الحرب- في الشوارع بحثًا عن الطعام والمأوى وإمكانية العودة إلى ديارهم.

مرحلة بائسة في تاريخ ألمانيا، ونقص حادّ في الغذاء. جاع كثيرون، وأصبح معدّل وفيات الرضّع ضعف مثيله في بقية أوروبا الغربية[1]. انهار التبادل الراسخ للسلع والخدمات وحلّت الأسواق السود مكانها. خدمة البريد إمّا معطّلة وإما غير موجودة، وخدمة السكك الحديدية متقطّعة، والتنقّل برًّا صعب للغاية بسبب ويلات الحرب ونقص الوقود.

في ربيع العام 1945، كانت مَهمّة القوات المحتلّة تتمثّل في تأسيس نوع من النظام المدني يمكّن أفراد الحكومة العسكرية المؤهّلين من أن يحلّوا محلّ القوات المقاتلة. كان ذلك في وقت قريب من انعقاد مؤتمر پوتسدام في حزيران/يونيو (تشرشل/أتلي ترومان وستالين). في تلك القمّة، قسّم الحلفاء ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال: كان للولايات المتحدة الجزء الجنوبي الذي يحتوي على بافاريا؛ ولبريطانيا منطقة الراين الشمالية الصناعية ووادي الرور؛ ولفرنسا جنوب راينلاند والأراضي الواقعة على طول الحدود الألزاسية؛ وللسوفيت منطقة تمتدّ من نهر إلبه إلى خط أودر-نيسي، والتي شكّلت الحدود البولندية الجديدة، ما قلّص الأراضي الألمانية التي كانت قبل الحرب بمقدار الربع تقريبًا. ووضعت المناطق الغربية الثلاث تحت سلطة مسؤول كبير تعيّنه دول الاحتلال بلقب المفوّض السامي.

الحكم المدني الألماني، الذي أظهر الكفاءة والتفوّق ذات يوم، وصل إلى نهايته. ومارست قوات الاحتلال السلطة المطلقة حتى مستوى المقاطعة. حافظت هذه القوات على النظام، لكن الأمر استغرق ثمانية عشر شهرًا لإعادة الاتصالات إلى مستويات مقبولة. وفي خلال شتاء 1945-1946، أجبر نقص الوقود الجميع، بمن فيهم كونراد أديناور، الذي سيصبح مستشارًا للبلاد بعد أربع سنوات، على النوم مرتديًا معطفًا ثقيلًا[2].

لم تحمل ألمانيا المحتلّة عبء ماضيها القريب فحسب، بل حملت أيضًا أعباء تاريخها المعقّد. في الأربعة وسبعين عامًا التالية لتوحيد البلاد، شهدت ألمانيا أنظمة

الحكم الملكية والجمهورية والشمولية. وفي نهاية الحرب، تبقّت الذكرى الوحيدة للحكم المستقر متمثّلة في بدايات ألمانيا الموحّدة، تحت رئاسة أوتو فون بسمارك (1871-1890). ومنذ ذلك الحين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في العام 1914، كانت الإمبراطورية الألمانية مطاردة ممّا وصفه بسمارك بـ«كابوس» التحالفات الخارجية المعادية التي أغضبتها الإمكانات العسكرية الألمانية والخطاب الصارم. وبالنظر إلى أن ألمانيا الموحّدة كانت أقوى من أيّ من الدول الكثيرة المحيطة بها وأكثر سكانًا من أي دولة أخرى باستثناء روسيا، فقد تحوّلت قوّتها المتنامية والمهيمنة إلى تحدٍّ أمنيّ دائم لأوروبا.

بعد الحرب العالمية الأولى، سقطت جمهورية ڤايمار التي تشكّلت حديثًا في براثن التضخّم والأزمات الاقتصادية وشعرت بالإهانة من عقوبات معاهدة ڤرساي بعد الحرب. وفي عهد هتلر بعد العام 1933، سعت ألمانيا إلى فرض حكمها الشمولي على كامل أوروبا. باختصار، في خلال النصف الأول من القرن العشرين، كانت ألمانيا الموحّدة إما قوية جدًّا أو ضعيفة جدًّا من منظور السلم الأوروبي. وبحلول العام 1945، تقلّص نفوذها إلى أقل حدّ آمن لأوروبا والعالم منذ توحيدها.

وقد أوكلت مَهمّة استعادة الكرامة والشرعية لهذا المجتمع المدمّر إلى كونراد أديناور، الذي شغل منصب عمدة مدينة كولونيا لستة عشر عامًا قبل أن يقيله هتلر. كان أديناور بخلفيته هذه أنسب من يقوم بدورٍ يتطلّب تواضعًا يتيح له إدارة تبعات الاستسلام غير المشروط وقوّة شخصية تمكّنه من استعادة مكانة دولية لبلاده بين ديمقراطيات العالم. لقد وُلِد في العام 1876؛ أي بعد خمس سنوات فقط من توحيد ألمانيا في عهد بسمارك، وارتبط لبقية حياته بمدينته الأم كولونيا، التي تميّزها كاتدرائيتها القوطية الشاهقة المطلّة على نهر الراين وتاريخها كموقع تجاري مُهمّ في الرابطة الهانزية للمدينة الدولة المركانتليّة.

عندما كبر، عاصر أديناور المراحل الثلاث لتطوّر الدولة الألمانية الموحّدة بعد بسمارك؛ عنفها وقسوتها تحت حكم القيصر، والاضطرابات المحلّية في ظلّ جمهورية ڤايمار، والمغامرة في ظلّ هتلر، والتي بلغت ذروتها في الدمار الذاتي والتحلّل التام. وفي سعيه لأن تتّخذ بلاده مكانة في نظام ما بعد الحرب، واجه إرثًا من الاستياء

العالمي، وفي الداخل كان عليه أن يواجه شعبًا ضربته سلسلة طويلة من الوقائع، التي بدأت بالثورة ثمّ الحرب العالمية والإبادة الجماعية والهزيمة والتقسيم وانهيار الاقتصاد والمعنويات. وهكذا، اختار نهجًا جمع بين التواضع والجرأة؛ أن يعترف بالآثام الألمانية وأن يقبل تبعات الهزيمة والعجز، بما في ذلك تقسيم بلاده؛ أن يسمح بتفكيك قاعدتها الصناعية تعويضًا لتكاليف الحرب؛ وأن يسعى من خلال كلّ هذا الخضوع لبناء هيكل أوروبي جديد تصبح فيه ألمانيا شريكًا موثوقًا. كان يأمل أن تصبح ألمانيا دولة طبيعية، على الرغم من أنه كان يعلم أنها ستبقى دائمًا بذاكرة غير طبيعية.

البدايات وصولًا إلى النفي داخليًا

عمل يوهان، والد أديناور، الذي كان في السابق ضابط صفّ في الجيش البروسي، موظّفًا إداريًّا ومدنيًّا في كولونيا لثلاثة عقود. ولأنه لم يتعلّم لما أبعد من المدرسة الابتدائية الإلزامية، فقد صمّم على تزويد أطفاله بفرص تعليمية ووظيفية ملائمة. وشاركته والدة أديناور هذا الالتزام. وهي ابنة موظّف مصرفي، وعملت على زيادة دخل يوهان بالاشتغال بالخياطة. سويًّا، أعدّا الشاب كونراد للمدرسة وسعيا جاهدين لغرس القيم الكاثوليكية فيه[3]. وهكذا، كان إدراك الخطيئة والمسؤولية الاجتماعية بمنزلة تيّار خفيّ سرى فيه طوال طفولته. وعندما كان طالبًا في جامعة بون، اشتهر عنه الالتزام لدرجة أنه كان يدسّ قدميه في دلو من الماء المثلج حتى يبقى مستيقظًا للدراسة ليلًا[4]. ومع حصوله على درجة في القانون، وفي ظلّ خلفية وظيفية للأسرة، التحق بالخدمة المدنية في كولونيا في العام 1904. وحصل على لقب Beigeordneter، أو مساعد عمدة المدينة، مختصًّا بشؤون الضرائب. وفي العام 1909، ترقّى إلى منصب نائب العمدة، وفي العام 1917 أصبح عمدة مدينة كولونيا*.

كان منصب عمدة مدينة كولونيا مرموقًا للغاية في سلك الخدمة المدنية، ومنفصلًا تمامًا عن السياسات العنيفة والحزبية التي هيمنت على تلك الحقبة. وقد اتّسع نطاق

* في العام 1917، قام القيصر فيلهيلم الثاني بتغيير مسمّى عمدة كولونيا إلى اللورد العمدة. *Oberbürgermeister*. See Dr Matthias Oppermann, 'Biography of Konrad Adenauer', Konrad Adenauer Foundation (Konrad-Adenauer-Stiftung) online archives, https://www.kas.de/en/konrad-adenauer).

شهرته إلى حدٍّ أنه في العام 1926 كانت هناك مناقشات في برلين حول ما إذا كان يمكن تعيين أديناور مستشارًا لحكومة الوحدة الوطنية. وقد انهار ذلك المسعى لصعوبة التوصّل إلى تحالف غير حزبي، والذي كان شرط أديناور لقبول المنصب.

وارتبط أوّل موقف وطني واضح لأديناور بتعيين هتلر مستشارًا في 30 كانون الثاني/يناير 1933. سعيًا إلى تعزيز منصبه، دعا هتلر إلى انتخابات عامّة واقترح على البرلمان الألماني ما يسمّى قانون التمكين، وتعليق حكم القانون واستقلال المؤسسات المدنية. وأبدى أديناور، في خلال الشهر الذي تلى تعيين هتلر مستشارًا، ثلاثة مواقف معارضة. في مجلس النواب البروسي، الذي كان ينتمي إليه بحكم منصبه عمدة مدينة كولونيا، صوّت ضدّ قانون التمكين. ورفض دعوة لاستقبال هتلر في مطار كولونيا في خلال الحملة الانتخابية. وفي الأسبوع الذي سبق الانتخابات، أمر بإزالة الأعلام النازية من الجسور وغيرها من الأماكن العامة. لذا، أقيل أديناور من منصبه بعد أسبوع من انتصار هتلر الانتخابي المتوقّع.

بعد إقالته، ناشد أديناور صديقًا قديمًا له منذ أيام المدرسة أصبح رئيسًا لدير بيندكتي أن يجد له خلوة يقيم فيها. وفي نيسان/أبريل، أقام أديناور في دير ماريا لاتش، على بعد خمسين ميلًا جنوب كولونيا في لاشر سي. وهناك، انشغل برسالتين بابويتين؛ أصدرهما البابا ليون الثالث عشر وبيوس الحادي عشر، تطبّقان التعاليم الكاثوليكية على الشؤون الاجتماعية والسياسية، وخاصة الظروف المتغيّرة للطبقة العاملة الحديثة[5]. وفيهما، تعرّف أديناور على فكر ينسجم مع قناعاته السياسية؛ التأكيد على الهوية المسيحية بدلًا من الهوية السياسية، إدانة الشيوعية والاشتراكية، الحدّ من الصراع الطبقي من خلال قيم التواضع والمحبة المسيحية، وضمان المنافسة الحرّة بدلًا من ممارسات الاحتكار[6].

ولكن إقامة أديناور في ماريا لاتش لم تدم طويلًا. في أثناء حضور قداس عيد الميلاد، الذي شهد حضور كثر من الناس من المنطقة المحيطة للقائه ومساندته، ضغط المسؤولون النازيون على رئيس الدير لطرد ضيفه. وغادر أديناور في كانون الثاني/يناير.

وشهد العقد التالي من حياته مصاعب وعدم استقرار. وعرف مواقف مثّلت خطرًا جسيمًا، لا سيّما بعد المؤامرة الفاشلة لاغتيال هتلر في تموز/يوليو 1944 التي نفذها ممثلون للطبقة العليا البروسية من أفراد بقايا الحياة السياسية والعسكرية في فترة ما

قبل النازية. وسعى انتقام هتلر إلى تدمير كلّ هذه العناصر. ولفترة من الوقت، أفلت أديناور من مصيرهم بالسفر والتنقّل الدائم، ولم يبقَ في مكان واحد لأكثر من أربع وعشرين ساعة[7]. ولم يغيّر الشعور بالخطر من رفضه لسياسات هتلر وإهانته لحكم القانون، والذي اعتبره أديناور شرطًا لا غنى عنه للدولة الحديثة[8]. وعلى الرغم من كونه منشقًّا معروفًا، إلّا أن أديناور لم يكن مقتنعًا بالانضمام إلى المتآمرين المناهضين للنظام، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى تشكّكه في احتمالات نجاحهم[9]. وبشكل عام، وعلى حدّ وصف أحد الباحثين، فقد «بذل هو وعائلته قصارى جهدهم للعيش بهدوء وفي الظلّ قدر الإمكان»[10].

وعلى الرغم من ابتعاده عن السياسة، فإنّ النازيين سجنوه في نهاية المطاف. وفي خريف 1944، أمضى شهرين في زنزانة بها نافذة تطلّ على ساحة إعدام، وعبْرها شاهَدَ إعدام فتى يبلغ من العمر ستة عشر عامًا؛ ومن فوقه سمع صراخ المساجين وهم يُعذَّبون.

تمكّن ابنه ماكس، الذي كان يخدم في الجيش الألماني، من إطلاق سراحه. ومع دخول الدبابات الأميركية إلى راينلاند، بدأ أديناور في التفكير في إمكانية أن يكون له دور في بلاده المهزومة عسكريًّا، المدمّرة معنويًّا، المترنّحة اقتصاديًّا، والمنهارة سياسيًّا[11].

الدرب إلى القيادة

قضى ردّ فعل هتلر الوحشي على محاولة الانقلاب في تموز/يوليو من آخر أعوام الحرب العالمية الثانية على أغلب كبار القادة الذين حاولوا خلافته. ونجا بعض كبار سياسيي الحزب الاشتراكي الديمقراطي من مصير محتوم في معسكرات الاعتقال؛ ومنهم كورت شوماخر، منافس أديناور اللاحق، وحافظوا على احتمالات الفوز بمنصب المستشارية. ولكنهم افتقروا إلى قاعدة عريضة بما يكفي من الأنصار لكسب التأييد الشعبي اللازم لتنفيذ استسلام البلاد غير المشروط والرضوخ للعقوبات الناجمة عن ذلك؛ وهي شروط مسبقة لكسب ثقة الحلفاء الغربيين.

وفي أيار/مايو 1945، أعادت القوات الأميركية التي احتلت كولونيا لأوّل مرّة أديناور إلى منصب العمدة، ولكن التوتر ساد مع نقل المدينة إلى السلطة البريطانية

في حزيران/يونيو نتيجة اتفاقية پوتسدام، وأزاحه البريطانيون عن منصبه في غضون بضعة أشهر. وعلى الرغم من استبعاد قوّة الاحتلال له من النشاط السياسي مؤقّتًا، ركّز أديناور بهدوء على بناء قاعدة سياسية استعدادًا لتطبيق فكرة الحكم الذاتي الألماني.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1945، حضر أديناور اجتماعًا لتشكيل حزب جديد متأثّر بالمسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية. وحضر الاجتماع أعضاء سابقون في حزب الوسط، الذي ارتبط أديناور به حين كان عمدة لمدينة كولونيا، بالإضافة إلى حزب الشعب الوطني الألماني المحافظ والحزب الديمقراطي الألماني الليبرالي. عارض كثرٌ منهم هتلر، وسُجن بعضهم بسبب مقاومتهم لسياساته. افتقرت الجماعة إلى توجّه وعقيدة سياسية واضحة. في الواقع، كانت لهجة المناقشات في هذا الاجتماع الأوّلي اشتراكية أكثر منها ليبرالية كلاسيكية. ولأسباب، منها اعتراض أديناور، تأجّل الاتفاق على المبادئ الأولى ليوم آخر، واستقرّت المجموعة على اسمها: الاتحاد الديمقراطي المسيحي[12].

وفي الشهر التالي، ساعد أديناور في إضفاء فلسفته السياسية على حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي باعتباره حزب الديمقراطية والمحافظة الاجتماعية والتكامل الأوروبي، رافضًا ماضي ألمانيا القريب الشمولية بأي شكل من الأشكال. وفي مؤتمر كانون الثاني/يناير 1946 لأعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في منطقة الاحتلال البريطاني في هيرفورد، ويستفاليا، شرح أديناور هذه المبادئ وعزّز قيادته للحزب الناشئ.

كان الخطاب العام الأول لأديناور بعد نهاية الحرب في 26 آذار/مارس 1946، بمنزلة بيان لقيادته السياسية اللاحقة. انتقد أديناور سلوك ألمانيا في عهد هتلر، وسأل جمهورًا من الآلاف الذين احتشدوا في القاعة الرئيسية التي تضرّرت بشدّة في جامعة كولونيا كيف كان من الممكن أن يصل النازيون إلى السلطة. وقال إنهم ارتكبوا بعد ذلك «جرائم كبيرة»، وقال إنّ الألمان لن يتمكّنوا من شقّ طريقهم نحو مستقبل أفضل إلّا بالتصالح مع ماضيهم[13]، ومثل هذا الجهد سيكون ضروريًا لإحياء بلادهم. من هذا المنظور، كان يجب أن يكون موقف ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية عكس ردّ فعلها على الحرب الأولى. وبدلًا من الانغماس في القومية التي تجلد ذاتها مرّة أخرى، يجب على ألمانيا أن تسعى إلى مستقبل داخل أوروبا الموحدة. كان أديناور يعلن «استراتيجية التواضع».

أديناور طويل القامة ورابط الجأش، يميل إلى التحدّث بإيجاز، بلكنة راينلاند المميزة، وخطابه أكثر تصالحية من الخطاب البروسي، الذي تتراصّ فيه الجمل مثل تشكيلات عسكرية. (كان لأراضي الراين تاريخًا مستقلًّا حتى استحوذت بروسيا عليها 1814-1815) وفي الوقت نفسه، كان ينضح بالحيوية والثقة بالنفس. أسلوبه في القيادة نقيض الكاريزمية الصارخة لعصر هتلر، وكان يتطلّع إلى ممارسة السلطة الهادئة على طريقة جيل ما قبل الحرب العالمية الأولى، الذي أدار شؤون البلاد في جوّ يحكمه ضبط النفس وتؤسّسه القيم المشتركة.

عزّزت كلّ هذه الصفات، علاوة على المكانة التي اكتسبها شعبيًّا بعد عقد من العزلة في حقبة هتلر، فرص أديناور المرشّح الأقوى لقيادة الحزب الديمقراطي الجديد، لكن هذا لا يعني أنه لم يناور لتحقيق غايته. انعقد الاجتماع الأول للحزب مع وضع كرسي واحد على رأس الطاولة. تقدّم أديناور بخطى واثقة وهو يقول، «لقد وُلِدت في الخامس من كانون الثاني/يناير 1876، لذلك أنا على الأرجح أكبر شخص موجود هنا. وإذا لم يعترض أحد، فسأعتبر نفسي رئيسًا بالأقدمية». أثار إعلانه ضحكات مذعنة؛ وهكذا ومن تلك اللحظة ترأس الحزب لأكثر من خمسة عشر عامًا[14].

حثّ برنامج الحزب، الذي أدّى أديناور دورًا رئيسيًّا في وضعه، الألمان على رفض ماضيهم واعتناق روح التجديد القائمة على المُثُل المسيحية والمبادئ الديمقراطية:

> إذًا، وبعيدًا عن شعارات زمان زائل، بعيدًا عن معاناة الحياة والدولة! المشقّة نفسها تجبرنا جميعًا على المبادرة بالعمل. سوف تكون خيانة لعائلة المرء وللشعب الألماني أن يغرق الآن في العدمية أو اللامبالاة. يناشد الاتحاد الديمقراطي المسيحي جميع تلك القوى المستعدة للبناء على الثقة التي لا تتزعزع في الصفات الجيدة للشعب الألماني والتصميم الذي لا يقهر لجعل الفكرة المسيحية والمثل الأعلى للديمقراطية الحقيقية أساسًا للتجديد[15].

كان أديناور مدركًا، وربما مهووسًا، طوال الوقت بإمكانية حدوث مأساة. وفي رأيه، لم تكن ألمانيا قوية بما يكفي معنويًّا أو ماديًّا لتنهض بمفردها، وأي محاولة للقيام بذلك ستنتهي بكارثة. كانت ألمانيا الجديدة، الواقعة في قلب القارّة، بحاجة إلى التخلّي عن كثير من سياساتها ومواقفها السابقة، لا سيّما الاستغلال الانتهازي لموقعها الجغرافي والميل البروسي لإقامة علاقات جيدة مع روسيا. (سوف يلغي الحلفاء ولاية بروسيا، وهي

الجذور الرئيسية للنزعة العسكرية الألمانية، رسميًّا داخل ألمانيا في العام 1947). وبدلًا من ذلك، سترسخ ألمانيا أديناور ديمقراطيتها داخليًّا في مناطقها الكاثوليكية وقيمها المسيحية ودوليًّا بالاتحاد مع الغرب، خاصةً العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة[16].

اختيرت مدينة بون، الجامعية الريفية، التي لم تمسّها الغارات الجوية في زمن الحرب، عاصمة مؤقّتة ريثما تتمّ إعادة التوحيد، وتعود برلين العاصمة من جديد. وهي اختيار أديناور، حيث تقع بالقرب من بلدته الأم روندورف وبعيدًا من الاضطرابات السياسية. كان أديناور قادرًا على التأثير في اختيار بون في أيلول/سبتمبر 1948، قبل أن يصبح مستشارًا، بسبب نفوذه كزعيم لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي ورئيس المجلس البرلماني الاستشاري، وهو مجموعة من الشخصيات السياسية الألمانية التي كلّفها الحلفاء بالتخطيط للتطوير السياسي وصياغة دستور أو ميثاق جديد. ويقول ساخرًا إنه أقنع المجلس بتأييد اختيار بون، لا لشيء سوى أن روندورف كانت صغيرة جدًّا (عدد سكانها أقل من ألفي نسمة)[17] على أن تكون هي العاصمة. كما يحكي، بجدّية نوعًا ما، أنه رفض اختيار ميونيخ ذات الطابع الكوزموبوليتاني بسبب سمعتها البافارية وردود فعلها العاطفية المتهوّرة، كما لاحظ مستنكرًا أن تكون العاصمة لصيقة بحقول البطاطس. ورفض أديناور المدن الكبرى الأخرى مثل فرانكفورت، مقرّ برلمان لم يستمر طويلًا في العام 1848، حيث قد تتشوّه آفاق الديمقراطية بسبب المظاهرات العامة وأعمال الشغب.

استعادة النظام العام وتدشين المستشارية

في العام 1946، بدأت إعادة الإعمار الألمانية تدريجًا. ووجّهت الدعوة لانتخابات مستويات أعلى من الإدارة تصاعديًا، واستعادة الهياكل الإدارية وتسليم المسؤولية السياسية باطّراد إلى الألمان أنفسهم. وفي كانون الثاني/يناير 1947، وضعت الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة اقتصادية مشتركة لمناطقهما. وانضمّت فرنسا في العام التالي، لتصبح «المنطقة الثلاثية». وعُيّن الخبير الاقتصادي لودفيج إرهارد مديرًا للمجلس الاقتصادي وأشرف على الانتقال السلس للعملة الجديدة، المارك الألماني. وقد اقترن بها إلغاء كلّ من تحديد الأسعار والتقنين. وبدأت مناورة السياسة الاقتصادية الجريئة لإرهارد في الانتعاش، الأمر الذي مكّن في النهاية من إعادة البناء السياسي على أساس دستور وافقت عليه دول الحلفاء[18].

وفي 23 أيار/مايو 1949، أي بعد مرور أربعة أعوام على الاستسلام غير المشروط، بدأ تطبيق بنود الدستور الألماني الجديد (القانون الأساسي)، وتأسّست الجمهورية الفدرالية رسميًا في المناطق الغربية الثلاث. وأسّس الاتحاد السوفيتي جمهورية ألمانيا الديمقراطية رسميًا بعد ذلك ببضعة أشهر.

عَكَسَ تقسيم ألمانيا وقتها خطوط التقسيم في أوروبا. وبلغت العملية ذروتها بانتخابات برلمانية وطنية، البوندشتاغ في آب/أغسطس. وفي 15 أيلول/سبتمبر، صوّت البوندشتاغ لاختيار المستشار، والذي سيكون اختياره، بموجب الدستور، بأغلبية مطلقة ولا يمكن عزله إلّا بأغلبية مطلقة، وهو إجراء يهدف إلى توفير الاستقرار. وانتُخِب أديناور بهامش صوت واحد فقط (من المفترض أن هذا الصوت هو صوته) في هذا البرلمان الجديد لدولة متداعية، وتمكّن من الفوز بأربع دورات انتخابية متتالية.

ومع ذلك، ظلّت سيادة ألمانيا مكبّلة بقيود صارمة. أكّد الحلفاء الذين مارسوا سلطة عليا على ألمانيا الغربية المحتلّة من خلال المفوّضين الساميين لكلّ حليف منهم، رسميًّا أن الشعب الألماني «سوف يتمتّع بالحكم الذاتي إلى أقصى درجة ممكنة». ولكنهم حدّدوا مجموعة من الملفات؛ التي تُراوح بين الشؤون الخارجية إلى إنفاق الأموال والطعام والإمدادات الأخرى، ليكون القول الفصل فيها للمفوّضين الساميين الثلاثة وسلطات الاحتلال الأخرى[19]. كما هيمن قانون الاحتلال، الذي وُضِعت بنوده قبل أسبوعين من تأسيس الجمهورية الفدرالية في أيار/مايو، على الدستور. وأُسِّست وثيقة ذات صلة، «قانون الرور»، لسيطرة الحلفاء على مركز ألمانيا الصناعي ووُضِعت معايير لتفكيك الصناعة الألمانية لسداد التعويضات[20]. ومع ذلك، مُنِحت قاعدة صناعية أخرى، وادي سار، وضع حكم ذاتي في مرحلة مبكرة نسبيًّا.

اتضح الشدّ والجذب بين الحفاظ على سلطة الحلفاء واستعادة الحكم الذاتي الألماني بشكل خاص في يوم 21 أيلول/سبتمبر 1949، عندما اجتمع المفوّضون الساميون الثلاثة في بون للترحيب بأديناور كمستشار جديد للجمهورية الفدرالية وأول خليفة شرعي لهتلر. كان أديناور قد أكّد قبل الاحتفال أنه لن يطعن في تقسيم ألمانيا والإضرار بسيادتها من خلال القوانين المختلفة التي فرضها الحلفاء ثمنًا للاستسلام غير المشروط. لكنه استغل مناسبة التنصيب ليثبت أن هذا لا يعني التخلّي عن الكرامة

واحترام الذات. خُصّص مكان له خارج حدود السجادة الحمراء حيث اجتمع المفوّضون السامیون. ومع بدء الحفل، وفي انتهاك صارخ للبروتوكول، تخلى أديناور عن مكانه وانتقل إلى السجادة إلى جانب المفوّضين الساميين؛ بما يعني أن الجمهورية الفدرالية الجديدة لن تتنازل عن أن تكون على قدم المساواة مستقبلًا، حتى مع قبولها تبعات تجاوزات ألمانيا الماضية.

وفي خطاب قبول موجز، أكد أديناور أنه، وبصفته المستشار، وافق على قانون الاحتلال والقيود الأخرى على السيادة. وأشار إلى أن خضوع ألمانيا لأحكامه اعتراف بقبول هذه التضحيات، وحثّ المفوّضين الساميين على تطبيق أحكام القوانين المختلفة «بطريقة ليبرالية وسخيّة» والاستفادة من البنود التي تسمح بتغييرات وتطوّرات قد تمكّن الشعب الألماني من تحقيق «الحرية الكاملة» في الوقت المناسب.

لم يكن جوهر خطاب قبوله المستشارية هو مناشدة المنتصرين أن يتحلّوا بـ«السخاء»، ولكنه كان رؤية أديناور غير المسبوقة لأوروبا الجديدة التي كان يلزم بها ألمانيا الجديدة. تنصّل أديناور من أي عودة إلى القومية أو دوافع ما قبل الحرب في أوروبا، وحدّد معالم بناء «اتحاد أوروبي إيجابي واقعي وحيّ» هدفه التغلّب على:

> المفاهيم القومية الضيّقة للدول على النحو الذي ساد في القرنين التاسع عشر والعشرين... إذا عدنا الآن إلى مصادر حضارتنا الأوروبية التي ولدت من جوهر المسيحية، فلسوف ننجح بلا شك في استعادة وحدة الحياة الأوروبية في جميع مجالات العمل. هذا هو الضمان الوحيد الفعّال للحفاظ على السلام. ومن واقع استسلام غير مشروط، كانت الكلمة كذلك نداءً ذكيًّا للوقوف على قدم المساواة مع المنتصرين، وهو السبيل الوحيد المتاح لألمانيا[21].

كما فتح الخطاب مزيدًا من الآفاق الأساسية. كان المستشار الجديد يقبل في الوقت نفسه التقسيم إلى أجل غير مسمّى (ربما بشكل دائم) لبلاده ويعلن سياسة خارجية بالشراكة مع القوى الأجنبية التي كانت تحتلّها الآن. وبينما كان يعترف بخضوع ألمانيا، كان يعلن عن أهداف وطنية للاتحاد مع خصوم بلاده التاريخيين في أوروبا والشراكة مع الولايات المتحدة.

طرح أديناور هذه الأفكار الحكيمة من دون بلاغة خطابية. ومبرّرات أفكاره هي واجبات الأمم، كما رآها. وكانت البلاغة الخطابية لتصرف الانتباه عن هذا الفهم

الأساسي. كما اقترح أسلوب أديناور الدور الذي توقّعه لألمانيا الجديدة في المساعدة على صياغة أوروبا الجديدة من خلال الإجماع على هذه الأفكار.

لم يواجه زعيم أوروبي منذ أكثر من قرن هذا التحدّي المتمثّل في إعادة بلاده إلى النظام الدولي. كانت فرنسا قد هُزمت تمامًا في نهاية حروب ناپوليون واحتلت القوات الأجنبية عاصمتها، لكن الوحدة الوطنية الفرنسية لم تتأثّر، وقَبِلَ مؤتمر فيينا بعد الحرب تاليران ممثلًا لفرنسا بحقوق متساوية كدولة ذات تاريخ. ونهض كونراد أديناور بمَهمّته المماثلة في ظلّ ظروف أكثر صعوبة. ولم يقبل جيرانه أن تكون بلاده على قدم المساواة معهم. وبالنسبة إليهم، بقيت ألمانيا «تحت المراقبة».

وبالنسبة إلى مجتمع مُحبَط ومنهزم، يمثّل الانتقال إلى استعادة السيادة الديمقراطية أحد أصعب التحدّيات التي تواجه حنكة القائمين على الدولة. فالمنتصر يتردّد في منح عدوّه السابق السلطة القانونية، وأي فرصة لاستعادة قوته. بينما يقيّم الخاسر مدى التقدّم بالدرجة والسرعة اللتين يستطيع بهما استعادة زمام مستقبله. كان لدى أديناور الموارد الداخلية التي تمكّنه من تجاوز هذه التوترات. وكانت استراتيجيته في التواضع تتألّف من أربعة عناصر: قبول عواقب الهزيمة؛ استعادة ثقة المنتصرين؛ بناء مجتمع ديمقراطي؛ وتأسيس اتحاد أوروبي يتجاوز انقسامات أوروبا التاريخية.

نحو هُوية وطنية جديدة

اعتبر أديناور أن تعزيز العلاقات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة هو المفتاح لاستعادة مكانة ألمانيا في العالم. وفي مذكّراته، وصف دين أتشيسون بحماس أول لقاء له بصفته وزير خارجية الولايات المتحدة مع أديناور في العام 1949:

> هالني ما اتّسم به نهجه من خيال وحكمة. كان همّه الأكبر هو دمج ألمانيا بالكامل في أوروبا الغربية. وفي الواقع، أعطى هذه الغاية الأولوية على إعادة توحيد ألمانيا المقسّمة، واستطاع أن يتفهّم نظرة جيرانها وأدرك الشرط المسبق لإعادة التوحيد... لقد أراد أن يكون الألمان مواطنين في أوروبا، وأن يتعاونوا، مع فرنسا على وجه الخصوص، في تنمية المصالح المشتركة ورفع سقف التوقّعات ووأد الخصومات التي كانت سائدة في القرون الماضية... عليهم أن يقوموا بدور قيادي في نهضة أوروبا[22].

أدّت الولايات المتحدة دورًا قياديًّا في دعم هذه الأهداف بخطة إنعاش اقتصادي. وفي 5 حزيران/يونيو 1947، صاغها الجنرال جورج سي مارشال، وزير الخارجية ورئيس أركان الجيش السابق، في جامعة هارفارد، قائلًا:

إن سياستنا ليست موجهة ضدّ أي سياسة أو مبدأ، بل ضدّ الجوع والفقر واليأس والفوضى. وينبغي أن يكون الغرض منها إنعاش اقتصاد فعّال في العالم من شأنه أن يسمح بظهور الظروف السياسية والاجتماعية الملائمة لقيام مؤسّسات حرّة وفاعلة[23].

اتّخذ أديناور من خطاب مارشال والخطة الرسميّة اللاحقة سببًا للرضوخ لاتفاقية الرور لعام 1949، وهي إحدى الوسائل الأخرى التي احتفظ بها الحلفاء بالسيطرة على الصناعة الألمانية. وفسّر خطة مارشال على أنها سوف تكبح جماح ابتزاز ألمانيا، والأهمّ من ذلك أنها خطوة أولى نحو اتحاد أوروبا:

إذا ما استُخدم [قانون الرور] أداةً للضغط على الاقتصاد الألماني، فإن خطّة مارشال تكون محض هراء... ومع ذلك، إذا ما استُخدم قانون الرور في صالح ألمانيا والمصالح الأوروبية، وإذا كان يعني بداية نظام اقتصادي جديد في أوروبا الغربية، فيمكن عندئذ أن يصبح نقطة انطلاق واعدة للتعاون الأوروبي[24].

ومن المفارقات أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني، بقيادة كورت شوماخر، ظهر الآن باعتباره النّد المحلّي الرئيسي لأديناور. وكان للحزب الاشتراكي الديمقراطي تاريخ من الالتزام العميق بالديمقراطية، يعود تاريخه إلى تأسيس الدولة الألمانية. وفي خلال فترة الإمبراطورية، تمّ عزله عن المجموعات القيادية لأنه، كحزب ماركسي، لم يكن يعتبر قوميًّا بشكل موثوق. وأقنع زعيم الحزب الحالي شوماخر،المعتلّ الصحة نتيجة سجنه لأكثر من عقد في عهد هتلر، نفسه بأن حزبه لن يفوز أبدًا في انتخابات ما بعد الحرب ما لم يثبت نفسه وغرضه الوطني. لذلك عارض استراتيجية أديناور للاستعادة من طريق الخضوع: «علينا كشعب أن نصنع السياسة الألمانية، وهو ما يعني سياسة لا تمليها إرادة أجنبية، ولكنها نتاج إرادة شعبنا»[25]. وأصبح ذلك بمنزلة طلب شوماخر الملحّ. وعلى الرغم من مبررات ذلك من واقع تاريخ الحزب الديمقراطي الاشتراكي، لكنّه كان غير موافق تمامًا مع الاستسلام غير المشروط أو مع تجارب أوروبا مع ألمانيا تحت حكم هتلر.

وفي المقابل، كان أديناور مصمّمًا على تقديم الخضوع في صورة فضيلة. لقد استوعب أن عدم المساواة المؤقّتة في الظروف هو الشرط المسبق للمساواة في الوضع. وفي مرحلة ما في خلال المناقشات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 1949، شدّد على هذه الحقيقة بنبرة عالية (على غير عادته): «من برأيكم خسر الحرب؟»[26] كان الخضوع هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا: «أخبرني الحلفاء بأن تفكيك المصانع سيتوقّف في حال كفلت الأمن لهم»، ثمّ تساءل باستياء: «هل يريد الحزب الاشتراكي أن يستمر التفكيك حتى النهاية المريرة؟»[27].

وكان هدف أديناور الأساسي الآخر هو المصالحة مع فرنسا. التقى أديناور مع روبرت شومان، وزير خارجية فرنسا آنذاك، لأول مرّة في العام 1948. وفي ذلك الوقت كانت السياسة الفرنسية تهدف إلى تعطيل الإنتاج الصناعي الألماني ووضع منطقة سار (Saar) تحت السيطرة الفرنسية. ولكن أديناور أعاد تعريف القضية. لم يكن التحدّي النهائي استراتيجيًّا أو ماليًّا بل سياسيًا وأخلاقيًا. وفي تموز/يوليو 1949، قبل أن يصبح مستشارًا، طرح هذا الموضوع في رسالة إلى شومان:

> إنّ أي ميزة اقتصادية تحصل عليها دولة [أخرى] نتيجة تخصيص مصانع مفكّكة تتضاءل برأيي أمام الضرر الكبير الذي يلحق بمعنويات الشعب الألماني... أتوسّل إليك، ما دمت تملك مثل هذا التقدير الخاص لمسألة المصالحة بين فرنسا وألمانيا ولمبدأ التعاون الأوروبي، أن تجد السبل والوسائل لإنهاء هذه الإجراءات المُبهَمة تمامًا[28].

وفي خطابه للداخل الألماني، شدّد أديناور على أن التعاون مع إجراءات الحلفاء العقابية المختلفة كان المسار الوحيد الحكيم. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1949، قال في مقابلة مع الصحيفة الأسبوعية الألمانية دي تسايت:

> إذا أبدينا ببساطة تجاوبًا سلبيًّا مع اتفاق الرور، فسوف تفسر فرنسا هذا على أنه علامة على التحيّز للقومية الألمانية، وتحدٍّ يرفض أي مراقبة. قد يبدو هذا الموقف كأنه مقاومة سلبية للأمن نفسه. وهو ما ينبغي تجنّبه قبل كلّ شيء[29].

أثبت نهج أديناور نجاعته. ففي وقت لاحق من ذلك الشهر، دعاه الحلفاء للتفاوض بشأن علاقة جديدة مع سلطة الاحتلال، ونجم عن ذلك تقليل عدد المصانع التي اختيرَتْ للتفكيك والاتفاق على مسار لانضمام ألمانيا إلى مجلس أوروبا، الذي تأسّس في ذلك

العام. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم الاتفاقية الجديدة إلى البوندستاغ حيث كانت القومية مهيمنة. وشطح شوماخر لدرجة أنه نعت أديناور بـ«مستشار الحلفاء». وبعد أن عُلِّقت عضويته في البرلمان بسبب هذا الافتراء، سرعان ما عاد شوماخر وجدّد هجومه على الرجل[30]. وردًّا على ذلك، شدّد أديناور على أن التواضع هو الطريق إلى المساواة:

أعتقد أن علينا أن نكون واضحين في كلّ ما نقوم به، وهو أننا في حال الانهيار التام وبلا أي قوّة. وفي المفاوضات، التي يجب أن نجريها نحن الألمان مع الحلفاء من أجل الوصول تدريجيًا إلى امتلاك القوّة بشكل أفضل، تؤدي اللحظة النفسية دورًا كبيرًا للغاية. ولا يمكن للمرء أن يطالب بالثقة ويتوقّعها منذ البداية. لا يمكننا أن نفترض ويجب أن لا نفترض أنه قد حدث لدى الآخرين تغيير مزاجي كامل فجأة تجاه ألمانيا، ولكن لا يمكن استعادة الثقة إلّا ببطء، وتدريجًا[31].

رحّب جيران ألمانيا بنهج أديناور بكل حرارة، مقارنة بمنتقديه داخل بلاده. وفي آذار/مارس 1950، دعا مجلس أوروبا الجمهورية الفدرالية للانضمام إليه كعضو منتسب فقط. وفي مذكّرة لمجلس وزرائه، حثّ أديناور على الانضمام على الرغم من هذا الوضع التمييزي: «إنها الطريقة الوحيدة حاليًّا. ويجب أن أحذر من إثقال كاهل ألمانيا باتهام أنها أفضت بالمفاوضات الأوروبية إلى اللاشيء»[32].

وبعد ثلاثة أشهر، وضع روبرت شومان، الذي كان حريصًا على ارتباط ألمانيا بفرنسا، خطّة لإلغاء سلطة الرور وتغييرها. وفي 9 أيار/مايو 1950، نُشِرت خطة شومان التي ستؤدّي إلى تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وبالرغم من أنها ظاهريًّا تمثّل سوقًا مشتركة لهذه السلع، إلّا أن هدفها الأساسي كان سياسيًّا. وأعلن شومان أنه مع مثل هذا الاتفاق، «هكذا تصبح فكرة حرب بين فرنسا وألمانيا مستحيلة»[33].

وفي مؤتمر صحافي، أيّد أديناور الخطّة بعبارات مماثلة، قائلًا إنها «وضعت أساسًا حقيقيًّا للقضاء على احتمالات نزاعات بين فرنسا وألمانيا مستقبلًا»[34]. وفي اجتماع مع جان مونيه، المفوض العام للجنة الوطنية الفرنسية للتخطيط والرئيس الأوّل لاحقًا (1952 - 1955) للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، أكّد أديناور وجهة نظر شومان: المسؤوليات كما هي الحال مع مسؤوليتهم الأخلاقية في مواجهة الآمال العظيمة التي أثارها هذا الاقتراح[35]. وفي رسالة إلى شومان في 23 أيار/مايو 1950، أكّد أديناور

مرّة أخرى على الأهداف غير الملموسة: «لا تدعْ عملنا يسترشد بالاعتبارات التقنية والاقتصادية فحسب، بل ضعْه على أساس أخلاقي»[36].

أسهمت خطة شومان بسرعة دخول ألمانيا إلى أوروبا الموحّدة. وكما قال أديناور في خطاب ألقاه في شباط/فبراير 1951 في بون:

> تستهدف خطة شومان بناء أوروبا موحّدة. ولهذا السبب، تبنينا منذ البداية الفكرة التي تكفل نجاح خطّة شومان. وحافظنا على التزامنا هذه الفكرة على الرغم من أن الأمور كانت في بعض الأحيان صعبة للغاية علينا[37].

صادقت الدول على ميثاق السوق الجديدة بالأحرف الأولى في 19 آذار/مارس 1951. وفي كانون الثاني/يناير من العام التالي، صادق البوندستاغ عليه بأغلبية 378 مقابل 143 صوتًا[38]. ودعا أديناور إلى «التأكّد من أن المفوضية العليا للحلفاء قد ألغت جميع القيود المفروضة على إنتاج الحديد والصلب في ألمانيا وأن برلين الغربية مدرجة صراحةً في المنطقة التي يغطّيها الميثاق»[39]. وفي هذا الحدث، أدرجت برلين الغربية بنصّ واضح في منطقة السوق، وزاد إنتاج الصلب والفحم الألماني تحت رعاية الجماعة الجديدة. وعلاوة على ذلك، وكما اقترح شومان، حلّ الميثاق محلّ اتفاق الرور المتواضع الشعبية (في ألمانيا على الأقل).

وفي غضون عامين فقط من توليه المستشارية، حقّق أديناور مشاركة ألمانيا في المجموعة الأوروبية، وقد فعل ذلك من خلال سياسة سعت إلى التغلّب على ماضي ألمانيا. ولا شك في أن دافعه كان بشكلٍ جزئي تكتيكيًا ووطنيًا وأخلاقيًا. ولكن باندماج التكتيكي بالاستراتيجي تحوّلت استراتيجيته إلى درس تاريخي.

التحدّي الروسي وإعادة التسليح

اعتبر الاتحاد السوفيتي إعادة بناء الاقتصاد الألماني والتأسيس التدريجي للمؤسّسات السياسية الألمانية بمنزلة تحدٍّ مباشر له. وبدأ التهديد الشيوعي يطغى على خوف الديمقراطيات الغربية من عودة ألمانيا عندما أغلق الاتحاد السوفيتي، في حزيران/يونيو 1948، طرق الوصول إلى برلين من منطقة الاحتلال السوفيتي المحيطة. وكان هذا تحدّيًا لترتيب القوى الأربع لحكم برلين، والذي اتفقوا عليه في قمّة پوتسدام في العام 1945. وفي النهاية، تغلّب الجسر الجوي الأميركي إلى برلين الغربية على

الابتزاز السوفيتي. وأوضحت أميركا أنها لن تسمح بانهيار برلين وستلجأ للتصعيد العسكري لفتح طرق الوصول إن لزم الأمر. وفي أيار/مايو 1949، ألغى ستالين الحصار. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 1949، حوّل الاتحاد السوفيتي منطقة احتلاله إلى دولة ذات سيادة على الرغم من أنها تابعة له، ليؤكّد على تقسيم ألمانيا.

في خضمّ هذا الالتزام المتصاعد، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة وانضمّت إلى ما أصبح أحد أعمدة السياسة الأميركية؛ منظّمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وعند تأسيسها في العام 1949، في ما كان بمنزلة ضمان أحادي الجانب لأراضيها، وُضعت الجمهورية الاتحادية تحت حماية الناتو، على الرغم من أنها ظلّت غير مسلّحة ولم تكن تقنيًّا عضوًا في المنظّمة. ولكن بعد عام واحد، في العام 1950، أقنع الغزو الكوري الشمالي لكوريا الجنوبية الحلفاء بأنهم يواجهون تحدّيًا شيوعيًّا مهيمنًا. وقام الرئيس ترومان، بعد مناشدات أوروبية، بتعيين الجنرال دوايت أيزنهاور قائدًا أعلى لقوات حلف شمال الأطلسي. وأصرّ الجنرال على أن الدفاع عن أوروبا يتطلّب ثلاثين فرقة عسكرية (نحو 450 ألف جندي)[40]، وهو رقم لا يمكن الوصول إليه من دون مشاركةٍ ألمانية.

بشكلٍ مفهوم، تناقضت آراء حلفاء أميركا بشأن احتمال أن تُسهم الدولة التي عانوا من ويلات عدوانها قبل سنوات قليلة بمكوّن عسكري مُهمّ في الدفاع عن الغرب. وفي البداية، أصرّ قادة أوروبا الغربية على ضرورة أن تكون القوات المخصّصة للدفاع عن ألمانيا من دول أخرى. ولكن المداولات، والضغط الأميركي، أسفرا عن موافقة معظم القادة الأوروبيين على أن الدفاع عن ألمانيا غير مضمون من دون إسهام عسكري ألماني.

ويتحدّث أديناور في مذكّراته عن دور الحرب الكورية في القضاء على جهود إضعاف ألمانيا:

> كان من مصلحة الولايات المتحدة أن تصبح ألمانيا قوية مجدّدًا. لذلك، فإن كثيرًا من الأمثلة على التمييز، مثل قانون الرور، وقانون الاحتلال، والأحكام المتعلّقة بإعادة تسليح ألمانيا، أضحت ذات طبيعة انتقالية فحسب[41].

اعتبر أديناور أن إعادة تسليح ألمانيا ضرورة من أجل أوروبا وكذلك لاستعادة هوية ألمانيا السياسية. وبعد أن بادر بإحباط النقاش العام حول هذا الموضوع حتى لا يعيق تقدّم جهود عضوية ألمانيا في المؤسّسات الأوروبية، سرعان ما ناقض نفسه. وحاجج

بأن ثقة الحلفاء قد تتزعزع ما لم يكن من الممكن الوثوق بألمانيا الغربية، أو لم تكن هي تثق بنفسها وبقدرتها على الدفاع عن نفسها[42].

ورسميًا، اقترحت بريطانيا والولايات المتحدة إعادة تسليح ألمانيا في آب/أغسطس 1950 وسرعان ما أيّدته ألمانيا. وكان ردّ فعل فرنسا فاترًا مع «خطة پلاڤن»، التي اقترحت في تشرين الأول/أكتوبر 1950 تشكيل جيش أوروبي من جنسيات متعدّدة يضمّ الوحدات الألمانية. وصيغت مسوّدة معاهدة تنصّ على إنشاء مجموعة الدفاع الأوروبية التي من شأنها أن تشمل وحدة ألمانية متكاملة. وأعقب ذلك جدل مرير، بعد أن أطلع أديناور كبار نواب البرلمان الألماني على مضمون مسوّدة المعاهدة[43]. ووصف شوماخر المعاهدة بأنها «انتصار لتحالف مناصري الحلفاء على الشعب الألماني»[44].

وفي آذار/مارس 1952، واستباقًا لمجتمع الدفاع الأوروبي وإعادة تسليح ألمانيا، عرض ستالين رسميًّا توحيد ألمانيا بموجب خمسة شروط: (أ) سحب جميع قوات الاحتلال، بما في ذلك القوات السوفيتية، في غضون عام؛ (ب) تتمتع ألمانيا الموحّدة بوضع محايد وألا تدخل في أي تحالف؛ (ج) تقبل ألمانيا الموحّدة حدود العام 1945، أي خط أودر-نيسي الذي شكّل حدود ما بعد الحرب المتنازع عليها مع بولندا؛ (د) لن يكون الاقتصاد الألماني مقيدًا بشروط تفرضها جهات خارجية؛ أي إلغاء قانون الرور الذي يقيّد تقدّم الاقتصاد الألماني؛ (هـ) يحقّ لألمانيا الموحّدة تأسيس قواتها المسلحة وتطويرها. وهي شروط موجّهة إلى الحلفاء الغربيين، وتؤكّد على ثانوية موقف ألمانيا.

هل كان اقتراح ستالين جادًّا، أم أنه كان يحاول إحراج أديناور من خلال المناورة به وتقديمه في صورة من يفضّل ألمانيا مقسّمة داخل أوروبا على ألمانيا موحّدة قومية محايدة، وبالتالي التخلّي عن كلّ تقدّم أحرزه نحو التكامل الأوروبي؟

تظهر الأدلة المعاصرة أن ستالين لم يقدّم هذا العرض إلّا بعد تلقي تأكيدات متكرّرة من وزير خارجيته بأنه سيُرفَض. ومع ذلك، فقد أحرج أديناور ووضعه في موقف صعب. ولأوّل مرّة منذ الاستسلام غير المشروط، عادت قضية توحيد البلاد رسميًّا إلى الواجهة أمام قوات الحلفاء والشعب الألماني. وفي ألمانيا، جادل شوماخر بأنها فرصة تفاوض يجب ألّا تُفوت وأن البوندستاغ الألماني يجب أن يرفض التصديق على اتفاق مجموعة الدفاع الأوروبية إلى أن يُدرس مقترح ستالين: «أي شخص يوافق على اتفاق الدفاع في هذه الظروف [الحالية]، لا يستحق أن يعتبر نفسه ألمانيًّا»[45].

لقد صمد أديناور. فَهِمَ أن المفاوضات من المرجّح أن تؤدّي إلى طريق مسدود وتوصل مسألة توحيد ألمانيا إلى أرض أيديولوجية تقف عليها بمفردها، ليخشى منها جميع الأطراف. إذا أعيد تسليحها من جانب واحد، فسوف تتحوّل ساحةَ معركةٍ يصفّي عليها الأوروبيون خصوماتهم الشديدة.

لتجنّب مثل هذه الخيارات، تهرّب أديناور من اتّخاذ موقف عام بشأن عرض ستالين من خلال تأجيل مناقشته حتى يُقبل مفهوم الانتخابات الحرّة من جميع الدول المحتلّة ويُدرج في دستور ألمانيا الموحّدة. وفي غضون ذلك، دعا إلى التصديق على المعاهدة باسم دفاع الحلفاء المشترك.

أطلق هذا النهج ما أسماه وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن «معركة الرسائل». كان أديناور مدعومًا من أيزنهاور، الذي كان وقتذاك مرشحًا لرئاسة الولايات المتحدة، وبقي حتى 30 أيار/مايو 1952 القائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي. وانضمّت بريطانيا وفرنسا إلى مناورة أديناور، قَلَقًا من احتمال تحييد ألمانيا أكثر منه ضغطًا من السوفيت. وظهر الإجماع بقوّة في رسالتي الحلفاء إلى الكرملين في 25 آذار/مارس و13 أيار/مايو، مطالبة بإجراء انتخابات حرّة في كلٍّ من ألمانيا الغربية والشرقية تمهيدًا للتوحيد. وأكّد الردّ السوفيتي في 24 أيار/مايو أن رسالتي الحلفاء أوقفتا أي إمكانية لإعادة توحيد ألمانيا «لأجل غير مسمّى»[46].

ومع الإلحاح المتجدّد لإثبات إمكانات المشروع الأوروبي الآن، بعد أن جاء على حساب مسألة توحيد ألمانيا، وقّع أديناور في 26 أيار/مايو 1952 على الاتفاقات التعاقدية الخاصة بمجموعة الدفاع الأوروبية*. ولكن كثرًا في فرنسا ظلّوا غير مستعدين للتصالح مع ذاتهم في مشاركة جيش أمّة خاضت معها بلادهم حروبًا في كلّ جيل منذ القرن السادس عشر، والتي دمّرت جزءًا من بلادهم في الحرب العالمية الأولى واحتلتها كلّها في الحرب الثانية. وبعد عامين من الاتفاقية، في 30 آب/أغسطس 1954، رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على لجنة الدوائر الانتخابية المستقلّة، بينما تخلّت أيضًا عن خطة پلاڤن.

وصف أديناور ذلك بأنه «يوم أسود لأوروبا»[47]، وأعرب لممثّلي لوكسمبورغ وبلجيكا عن قلقه:

* شهدت باريس في اليوم التالي توقيع الاتفاقية.

إنني مقتنع أيّما اقتناع بأن الجيش الوطني الذي يجبرنا عليه [رئيس الوزراء الفرنسي بيار] مانديز - فرانس سيكون خطرًا كبيرًا على ألمانيا وأوروبا. لا أدري ما الذي سيحلّ بألمانيا في حال لم أكن موجودًا، ما لم نتمكّن من تأسيس أوروبا الموحّدة في الوقت المناسب[48].

وبسبب تلك الهواجس، تخلّى أديناور عن مشروع جماعة الدفاع الأوروبية وأجرى بنفسه مفاوضات سرّية مع الحلفاء حول الخطوط العريضة لجيش وطني ألماني.

أثبتت القيادة الأميركية دورها المحوري. وبعد أن انتُخِب أيزنهاور رئيسًا في تشرين الثاني/نوفمبر 1952، قرّر أن توحيد أوروبا وبرنامج الدفاع المشترك، الذي يشمل جمهورية ألمانيا الاتحادية، كان بمنزلة:

مفتاح إلى حلّ كثير من المشكلات في وقت واحد، والأهم من ذلك، توفير نوع من «الاحتواء المزدوج». يمكن إبقاء الاتحاد السوفيتي في الخارج، وألمانيا في داخل أوروبا، من دون أي إمكانية للطرفين من الهيمنة على القارّة[49].

وبالتعاون مع وزير الخارجية البريطاني إيدن، صاغ أيزنهاور تعديلًا لمعاهدة جماعة الدفاع الأوروبية أتاح تأسيس جيش ألماني وطني. وبعد أقل من عقد من الاستسلام غير المشروط، سيتألّف الناتو من اتحاد للجيوش الوطنية ومن بينها الجيش الألماني.

كانت رحلة أديناور إلى واشنطن في العام 1953 بمنزلة تدشين لتلك الجهود. وفي 8 نيسان/أبريل، زار قبر الجندي المجهول. ورُفع العلم الألماني الجديد، الألوان الثلاثة الأسود والأحمر والذهبي، للجمهورية الفدرالية، وليس علم النسر الأسود الذي يحمل السيف لبروسيا أو علم الصليب المعقوف لرايخ الألف عام، فوق مقبرة أرلينغتون الوطنية. وبينما كان المستشار يسير نحو القبر، انطلقت إحدى وعشرون طلقة ترحيبية في مشهد ينهي به أديناور جزء مذكراته الذي يغطي الفترة من 1945 حتى 1953:

عزفت فرقة أميركية النشيد الوطني الألماني. لمحتُ الدموع تنهمر على وجه أحد مرافقيّ، وأنا نفسي تأثّرت بشدّة. لقد كان دربًا طويلًا شاقًّا منذ كارثة 1945 وصولًا إلى هذه اللحظة في العام 1953، عندما تردّد النشيد الوطني الألماني في المقبرة الوطنية للولايات المتحدة[50].

أعاد أديناور بناء القوّات المسلّحة الألمانية طوال سنواته المتبقية في منصبه من دون إحياء النزعة العسكرية التاريخية في ألمانيا. وبحلول أوائل العام 1964، وصل

البوندسڤير إلى قوام يبلغ إجماليه 415 ألف ضابط وجندي. وقد وصفه أحد المؤرّخين بأنه «رأس حربة» تحالف الناتو و«العمود الفقري» للدفاع عن أوروبا الغربية ضدّ أي هجوم سوفيتي تقليدي[51]. كما كان الجيش داعمًا لعودة الجمهورية الاتحادية إلى الدبلوماسية الدولية، في دلالة على أن ألمانيا الجديدة محلّ ثقة الحلف الأطلسي ومساهم مسؤول في الدفاع المشترك.

سوف يعتمد أديناور على تراكم رأس المال السياسي في أثناء تشكيل الناتو لتحقيق سعيه الأساسي لإنهاء احتلال ألمانيا. وللحصول على العضوية الكاملة في الناتو والمضي قدمًا في تفكيك قانون الاحتلال الأساسي، وافق أديناور في العام 1954 على تأجيل معاهدة إقليم سار، الذي سعت باريس إلى الحفاظ عليه كمحمية محايدة تحت الاحتلال الفرنسي، حتى العام 1957. وتطلّب الأمر مناورات برلمانية معقّدة للضغط على البوندستاغ للتصديق على كلا المعاهدتين في شباط/فبراير 1955 [52].

عندما دخلت المعاهدتان حيّز التنفيذ في 5 أيار/مايو 1955، أصبحت الجمهورية الاتحادية مجدّدًا دولة ذات سيادة. وانتهت مَهمّة المفوّضين الساميين، الذين كانوا قبل ست سنوات فقط من صدّق على انتخاب أديناور. وقف أديناور على درجات سلّم مجمع مكتبه في قصر شومبورغ، بينما كان يُرفع العلم الألماني فوق المباني الحكومية في جميع أنحاء بون. لقد أُنجِزَت المَهمّة العظيمة الأولى؛ ألا وهي ضمان إنهاء سلمي وسريع وودي للاحتلال[53].

وبعد يومين، وفي تأكيد على التزام بلاده الشراكة الكاملة في أوروبا والحلف الأطلسي، اتجه أديناور إلى باريس، حيث نالت ألمانيا مكانة كاملة داخل الناتو. وفي خلال ست سنوات مصيرية، نقل أديناور بلاده من التقسيم بعد الحرب، والقيود المفروضة بموجب قانون الاحتلال والتعويضات، إلى المشاركة الكاملة في المجتمع الأوروبي والعضوية الكاملة في الناتو. لقد حقّقت استراتيجية التواضع هدفها المتمثّل في المساواة في ظلّ نظام جديد لأوروبا أصبح أديناور من رموزه.

ماضٍ لا فكاك منه: تعويضات للشعب اليهودي

اكتسب الأساس الأخلاقي للسياسة الخارجية الذي اعتمد عليه أديناور في تعامل ألمانيا مع الحلفاء الغربيين حساسية خاصة في ما يتّصل باليهود. كانت جرائم النازية

ضدّ اليهود كاسحة ووحشية إلى حدٍّ كان من الصعب الإحاطة به. قُتل حوالى ستة ملايين، أي أكثر من ثلث اليهود في العالم، وفق سياسة خُطِّطت ونُفّذت بشكل منهجي بغرض الإبادة الجماعية.

قرب نهاية الحرب، صنّف الحلفاء الغربيون الجرائم النازية ضمن فئات الجرائم التي تقتضي الاعتقال التلقائي، ليُنفّذ ذلك من أفراد استخبارات الحلفاء واستنادًا إلى رتبة الجاني النازي المتّهم أو منصبه. ومع بداية الاحتلال، طُبّق هذا التصنيف الجنائي على عشرات الآلاف. ومع تسليم الحكومة تدريجًا إلى الجمهورية الاتحادية، وكذلك عملية محو النازية، أصبحت بالتالي قضية سياسية ألمانية. واعتبَر أديناور أن تعويض الشعب اليهودي واجب أخلاقي وأنها خطوة تصبّ في صالح الوطنية الألمانية؛ وكان التزامه عملية محو النازية أكثر التباسًا كونه رئيسًا للحزب الحاكم، وبهذه الصفة كان مدركًا تمامًا أن بذل جهد صارم في هذا الصدد سيؤثّر في نسبة كبيرة من الناخبين.

لذلك، حصر أديناور عملية محو النازية في عدد يمكن إدارته سياسيًّا وانصبّ تركيزه على تحقيق المصالحة الوطنية وتقديم التعويضات لضحايا الهولوكوست الباقين على قيد الحياة. وعمليًا، كان هذا يعني تركيز تحقيقات جرائم الحرب في المقام الأول على كبار النازيين السابقين أو على المسؤولين الذين يمكن إثبات جرائمهم في محكمة قانونية. ومع ذلك، لم يتردّد أديناور في تأكيد الالتزامات الأخلاقية الثقيلة التي فرضها الماضي النازي على ألمانيا. وهكذا، وكدلالة على الندم والرغبة في إقامة جسور العدالة والمصالحة مع اليهود، ألزم الجمهورية الاتحادية مناقشة التعويضات مع القيادات اليهودية ومع دولة إسرائيل، التي اعترف بها ممثّلة للشعب اليهودي كافّة.

وفي آذار/مارس 1951، أرسلت الحكومة الإسرائيلية طلبًا إلى قوى الاحتلال الأربع والحكومتين الألمانيتين لتعويض الناجين وورثة الضحايا بمبلغ قدره 1.5 مليار دولار. لم يردّ الاتحاد السوفيتي ولا جمهورية ألمانيا الديمقراطية بشكل مباشر على هذا الطلب إطلاقًا. وأجاب أديناور، نيابة عن الجمهورية الاتحادية، بخطاب إلى البوندستاغ في 27 أيلول/سبتمبر 1951:

> باسم الشعب الألماني... ارتُكِبت جرائم لا توصف فظاعتها وتتطلّب تعويضات معنوية ومادية. وتتعلّق هذه الجرائم بإلحاق الضرر بالأفراد وكذلك بالممتلكات اليهودية التي

لم يعد أصحابها على قيد الحياة... لقد اتُّخِذَتْ الخطوات الأولى على هذا المستوى وما يزال هناك كثير يتعيّن القيام به. وسوف تدعم حكومة الجمهورية الاتحادية لصياغة سريعة لقانون بشأن التعويضات والعمل على تنفيذه العادل. ويجب إعادة جزء من الممتلكات اليهودية التي يمكن تحديدها والتعرّف عليها. كما يتبع ذلك مزيد من الخطوات[54].

لقد أصبح الآن واجب ألمانيا، تابع أديناور، أن تحلّ هذه المسألة، «لتمهّد الطريق لإصلاحٍ داخلي»[55].

أُقرّ قانون التعويضات في البوندستاغ يوم 18 أيار/مايو 1953. وقد رفضه الأعضاء الأربعة عشر في الحزب الشيوعي، بدعوى المساس بالقومية الألمانية. وأيّد الحزب الاشتراكي الديمقراطي التعويضات بالإجماع. ومن جانب الحكومة، كانت النتيجة أكثر غموضًا؛ أيّده 106 نواب من الائتلاف الذي يقوده الاتحاد الديمقراطي المسيحي وامتنع عن التصويت 86 عضوًا، معظمهم من الجناح الباڤاري المحافظ للحزب[56].

حقّق أديناور هدفه على الرغم من هذه التحفّظات البرلمانية. ولخّص المؤرّخ جيفري هيرف الفوائد التي عادت على إسرائيل من ألمانيا:

> بلغت تعويضات ألمانيا الغربية إلى إسرائيل من السفن، الماكينات، القطارات، السيارات، والمعدات الطبية، ما يمثل 10 في المئة إلى 15 من واردات إسرائيل السنوية. ووفق تقارير الجمهورية الاتحادية، بلغت مدفوعات «التعويضات» للأفراد الناجين من الاضطهاد السياسي والعرقي والديني النازي، ومعظمهم من اليهود، 40.4 مليار مارك ألماني بحلول العام 1971 و77 مليار مارك بحلول العام 1986، ونحو 96 مليار مارك بحلول العام 1995، وسوف يبلغ مجموعها نحو 124 مليار مارك[57].

ومع ذلك، كان مواطنو إسرائيل منقسمين بشدّة حول فكرة قبول «دِيّة» كنوع من التكفير عن مذابح الإبادة الجماعية. وشهدت مداولات الكنيست نزاعًا حادًّا رافقته مظاهرات في الشوارع. وفي هذا الصدد، حافظ أديناور على التواصل الشخصي مع ناحوم غولدمان، مؤسّس المؤتمر اليهودي العالمي.

أقامت الجمهورية الاتحادية علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في العام 1965، بعد عامين من مغادرة أديناور منصبه. وفي العام التالي، زار أديناور إسرائيل، التي كانت في ذلك الوقت وطنًا لنحو 150 ألف ناجٍ من الهولوكوست، كمواطن عادي. وعندما

وصل، قال: «هذه واحدة من أجمل اللحظات في حياتي... لم أتصوّر أبدًا، وقت كنت مستشارًا، أنني سأُدعى يومًا لزيارة إسرائيل»[58].

على الرغم من هذه المقدّمة، فالزيارة كانت مناسبة لانفجار التوتر، الذي ربما كان طبيعيًّا، بين أديناور البالغ من العمر تسعين عامًا ورئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول. فقد قال إشكول لأديناور في مأدبة عشاء كان يقيمها تكريمًا لرجل الدولة الألماني السابق: «لم ننسَ ولن ننسى أبدًا المحرقة المروّعة التي فقدنا فيها ستة ملايين من شعبنا. لا يمكن للعلاقات الألمانية الإسرائيلية أن تكون علاقات طبيعية»[59]. وأضاف أن تعويضات ألمانيا لإسرائيل هي «تعويضات رمزية فحسب» ولا يمكن أن «تمحو مأساة وقعت». وأجابه أديناور في رباطة جأش: «أعلم مدى صعوبة نسيان اليهود للماضي، لكن لن يتسنّى أيّ خير طالما لم تتيقّنوا من حسن نيّتنا»[60].

وكانت أبرز الصور التي لا تُنسى من زيارة أديناور لإسرائيل هي الزيارة المؤلمة إلى ياد ڤاشيم، متحف إسرائيل لذكرى الهولوكوست والنصب التذكاري هناك على المنحدر الغربي لجبل هرتسل في القدس[61]. في صمت مهيب، دلف أديناور إلى قاعة الذكرى؛ وهي قاعة كهفية التصميم خافتة الإضاءة ذات سقف يشبه الخيمة، حيث أشعل شمعة ووضع إكليلًا من الزهور على نصب تذكاري للضحايا المجهولين في معسكرات الموت. وقدّموا له شارة تحمل كلمة «تذكّر» بالعبرية، وقد قال: «لم أكن لأنسى يومًا، حتى بدون هذه الشارة»[62].

أزمتان: السويس وبرلين

بالنسبة لأديناور، كان انتهاء الاحتلال وإدخال ألمانيا في النظام الأوروبي والدولي تتويجًا لجهد تاريخي. ولكن التاريخ لا يمنح فترات راحة. وفي غضون عام، تحدّى الصراع في الشرق الأوسط أسس حلف الناتو.

في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1956، أصيب أديناور بصدمة من قرار الولايات المتحدة تبنّي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين العملية العسكرية الفرنسية البريطانية ضدّ مصر بعد قرارها تأميم قناة السويس. تصوّر أديناور أن الحلف من واقع تعريفه يحمي المصالح الأساسية لكل عضو فيه. والآن، فرّقت المعارضة الرسمية الأميركية لبريطانيا وفرنسا في الأمم المتحدة أميركا عن حليفتيها الرئيسيتين في أثناء

عمل عسكري يستهدف حماية مصلحتهما الوطنية. فهل يمكن أن يعاني آخرون، وخاصة ألمانيا، من المصير نفسه مستقبلًا؟

انتهز أديناور مناسبة زيارة عادية لباريس في تشرين الثاني/نوفمبر 1956 لمناقشة شؤون اليوراتوم (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) للتعبير عن هذا الرأي؛ وإن كان ذلك وسط مجموعة محدودة اشتملت على رئيس الوزراء الفرنسي غي موليه ووزير الخارجية كريستيان بينو. وصل قطار أديناور إلى باريس في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد يوم واحد من تهديد رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بولجانين، الراعي الرئيسي لنظام عبد الناصر ومورّد الأسلحة إليه، بشنّ هجمات صاروخية على بريطانيا وفرنسا إن واصلتا العمليات العسكرية على طول قناة السويس.

استقبلت الحكومة الفرنسية أديناور بترحاب غير عادي. وأدّت سرية من الحرس الوطني التحية له. وعُزِفَ النشيدان الوطنيان[63]. وقد وصف أحد أعضاء الوفد المرافق لأديناور المشهد، قائلًا:

> وقف المستشار في أثناء التحية مثل تمثال، بلا حراك. تذكرت ذلك المشهد عند المقبرة الوطنية في أرلينغتون بالقرب من واشنطن في العام 1953. حتى الأشدّ تزمتًا لن يسعه ألّا يتأثّر بأهمية اللحظة ورمزيتها. إنه تآزر بين الحكومتين في خلال أخطر المواقف التي تمرّ بها فرنسا منذ نهاية الحرب[64].

عرف أديناور موقف أميركا الرسمي المعارض لحليفتيها في الناتو لدى الأمم المتحدة في خلال رحلة باريس. وقد شعر بصدمة ولكن ليس لدرجة التشكيك في أهمية الناتو. على العكس من ذلك، كان يعتقد أن من الضروري لأوروبا أن تحافظ على علاقاتها مع أميركا. وقال إنّ حلف الناتو هو العنصر الأكثر أهمية لأمن كلّ دولة أوروبية. وحذّر مضيفيه من الخلاف العلني مع الولايات المتحدة، وخاصة من القيام بأي ردّ فعل، حتى ولو كان بالتصريحات. ورأى أن على حلفاء أميركا الأوروبيين تعزيز تعاونهم داخل أوروبا:

> لن تتمكّن فرنسا وإنجلترا من أن تصبحا قوتين يمكن مقارنتهما بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وكذلك حال ألمانيا. وليس أمامهما من سبيل للقيام بدور محوري في عالمنا إلّا الاتحاد لتأسيس أوروبا موحّدة... ليس لدينا وقت نضيعه: أوروبا موحّدة ستكون هي الانتقام الوافي[65].

في خلال أزمة السويس، بدأ أديناور التفكير في ضرورة الاستفادة من التكامل الأوروبي؛ وخاصة العلاقة الفرنسية الألمانية كتحوّط ضدّ ترجّح المواقف الأميركية.

اتبعت فرنسا، خاصة في العقد الذي أعقب عودة ديغول رئيسًا في العام 1958، هذا المبدأ بالرغم من أن ديغول (كما سنرى في الفصل التالي) لم يكن بحاجة إلى أي تشجيع ألماني للتحرّك في اتجاه الاستقلال الأوروبي*. وأصبحت العلاقة الفرنسية الألمانية أوثق في خلال رئاسة ديغول، خاصة بعد زيارة أديناور إلى قرية «كولومباي لي دو إغليز» في أيلول/سبتمبر 1958؛ وهي دعوة لم يوجّهها ديغول إلى أي زعيم أجنبي آخر**.

بعد عامين من انقشاع أزمة السويس، عادت شكوك أديناور حول الموثوقية الأميركية إلى الظهور عندما تحدّى الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف، في تشرين الثاني/نوفمبر 1958، وضع برلين. استمرّت سلطة احتلال القوى الأربع نافذة رسميًّا، وكانت برلين الغربية محكومة منذ العام 1957 بقوانين الجمهورية الاتحادية؛ واستند هيكلها القانوني إلى الانتخابات الحرّة التي تنافست عليها الأحزاب الرئيسية في الأجزاء التي يحتلها الحلفاء من المدينة***. أما في الجزء الشرقي من برلين، فخضعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية للسوفيت.

تحدّى إنذار خروتشوف للحلفاء الغربيين، الذي طالب فيه بوضع جديد لبرلين في غضون ستة أشهر، بشكل مباشر أسس السياسة الخارجية لأديناور وحلف الأطلسي. ومن شأن أي تغيير كبير في وضع برلين تحت التهديد السوفيتي أن ينذر بهيمنة شيوعية في نهاية المطاف على المدينة ويعرّض للخطر فكرة بناء الجمهورية الفدرالية تحت مظلّة نووية للحلفاء، وخاصة أميركا. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن خروتشوف هدّد باستخدام القوّة، إلّا أنه لم يكن يمتلك جرأة تنفيذ تهديده في الإطار الزمني الذي حدّده في إنذاره.

---

* انظر الفصل الثاني، ص 139 - 141 و146، 147 .

** الفصل الثاني، ص 138.

*** في فترة أديناور، أصبح ويلي برانت، عمدة القطاع الغربي من برلين من 1956 إلى 1966، شخصية وطنية في ألمانيا الغربية. وانتُخبَ برانت مستشارًا في العام 1969، عندما أصبحت برلين الشرقية، عمليًّا، جزءًا من جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

وببراعة، أجّل أيزنهاور المواجهة من خلال جذب خروتشوف إلى تباحث مطوّل إلى حدّ كبير حول القضايا التي حدّدها في إنذاره، بل إنه وجّه الدعوة إلى الزعيم السوفيتي للقيام بجولة شخصية في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 1959. واتّبع رئيس الوزراء البريطاني هارولد مكميلان الاستراتيجية ذاتها، حيث زار موسكو في شباط/فبراير 1959. وبقي ديغول بمعزل عن هذه الاستراتيجية، وأصرّ على سحب السوفيت لإنذارهم قبل الدخول في المفاوضات.

ولأن خروشوف كان في حيرة بشأن كيفية تنفيذ تهديداته، علاوة على عدم رغبته في تحمّل العواقب العسكرية لتنفيذ تهديده، فقد سحب موعده النهائي في أيار/مايو 1959. وفي أثناء زيارته للولايات المتحدة، وافق وأيزنهاور على إصدار بيان مشترك يحتوي على عبارة «يجب ألّا تُسوّى جميع المسائل الدولية العالقة، مثل مسألة برلين، من طريق استخدام القوّة ولكن بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات»، وهو ما أدّى إلى دفء قصير الأجل في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[66].

لم يمنع هذا الاتفاق خروتشوف من السعي لعزل ألمانيا وإحباط معنوياتها. وفي أيار/مايو 1960، أسفرت جهود خروتشوف عن انعقاد قمّة حول برلين في باريس بين قادة القوى المحتلّة الأربع، من دون الجمهورية الاتحادية، ما يشير إلى إمكانية فرض نتائج المؤتمر على ألمانيا.

اجتمعت القمّة في الموعد المحدّد، وشاء القدر أن يتدخّل. أُسقطت طائرة تجسّس أميركية من طراز U-2 فوق روسيا في 1 أيار/مايو 1960، واستغل خروتشوف الحادث للمطالبة باعتذار أميركي قبل الشروع في أي مناقشات جوهرية. وعندما رفض أيزنهاور، أجهض خروتشوف القمّة من دون أن يكرّر تهديده. وقد كان على أديناور أن يناقش مسألة برلين، ومدى الموثوقية الأميركية، مع الرئيس الأميركي الجديد جون كينيدي.

ثلاثة حوارات مع أديناور

ولسخرية القدر، بعد أكثر من عشرين عامًا من فراري مع عائلتي من ألمانيا النازية، قُدّر لي أن أشارك في تشكيل سياسة أميركية طويلة الأجل تجاه الدولة نفسها التي أصبحت يومذاك عضوًا في حلف الناتو - كمستشار في البيت الأبيض للرئيس كينيدي.

بدأتُ في لقاء مسؤولين في حكومات أجنبية، في البداية بصفتي أكاديميًا أواخر الخمسينيات متخصّصًا في التاريخ الأوروبي، كمستشارٍ في البيت الأبيض في أوائل الستينيات. وعلى الرغم من إعجابي بقيادة أديناور، ظلّلت قلقًا في خلال تلك الفترة بشأن تأثير الثقافة السياسية المضطربة في ألمانيا على القرارات التي فرضتها عليها الحرب الباردة. وكما كتبت في مذكرة للرئيس كينيدي في نيسان/أبريل 1961:

> إن الدولة التي خسرت حربين عالميتين، وشهدت ثلاث ثورات، وارتكبت الجرائم في العهد النازي، وشهدت تلاشي ثرواتها مرّتين عبر جيلين، لا شكّ في أنها تعاني من نُدَب نفسية عميقة. يسود جوّ من الهستيريا، وميل نحو التصرّفات غير المتوازنة. قال لي صديق ألماني، وهو كاتب مبدع، إنّ ألمانيا وحدها من بين الدول الكبرى في أوروبا التي لم تتعرّض لصدمة نفسية واضحة بعد الحرب. لقد انشغلت في جهد محموم لإعادة بناء اقتصادها. لكنها تبقى على شفا انهيار عصبي[67].

تُجسّد هذه الفقرة الأجواء غير المستقرّة التي كان على أديناور التعامل معها والتحدّيات النفسية في وجه سياساته.

التقيت أديناور لأوّل مرّة في العام 1957 في خلال رحلة أكاديمية إلى ألمانيا، وتواصلت لقاءاتنا حتى وفاته بعد عقد من الزمن. وكان آخر لقاء من بين خمسة عشر لقاءً أو نحو ذلك بعد تقاعده في العام 1963، حين أصبحت مستمعًا متعاطفًا مع تأمّلاته الحزينة أحيانًا حول حياته ومستقبل شعبه في بلد بدا مقدرًا لأرضه أن تستضيف القوات البريطانية والفرنسية والأميركية إلى أجل غير مسمى، كنوع من الردع لعدوان سوفيتي محتمل.

يقع مكتب المستشار في قصر شومبورغ، الذي كان في السابق منزل أحد أرستقراطيّي القرن التاسع عشر. وكان القصر أصغر من أن يستوعب آلية الدولة البيروقراطية التكنولوجية الحديثة. وفي مكتب المستشار كراسٍ كثيرة، وأرائك مريحة، وقليل من الأدوات التقنية الظاهرة؛ كان له طابع غرفة المعيشة أكثر من كونه مركزًا للإدارة والسيطرة. وباستثناء عدد قليل جدًّا من كبار المستشارين، كان الموظّفون في مكان آخر في بون، وهي مدينة في الحقيقة أصغر من أن تكون عاصمة دولة كبرى.

استمدّ أديناور سلطته من شخصيته، التي جمعت بين الكرامة والقوّة. وجهه متيبّس الملامح نوعًا ما بسبب الإصابات التي لحقت به نتيجة حادث سيارة في أوائل الأربعينيات

من عمره، ومسلكه الانطوائي بعض الشيء، ينقل رسالة لا لبس فيها؛ إنه رجل يتعامل مع العالم مسترشدًا بالمبدأ ومحصّنًا ضدّ الشعارات أو الضغوط. يتحدّث بهدوء، وأحيانًا ما يؤكّد على كلامه بيديه. كان دائم الاستعداد لتناول القضايا المعاصرة، ولكنه لم يناقش حياته الشخصية في حضوري مطلقًا. كما أنه لم يسألني عن شخصي أو حياتي، ولكنني أعرف الكفاءة البيروقراطية الألمانية وأعلم أنه يعرف تاريخ عائلتي ويفهم المسارات التي وضعنا القدر عليها.

أديناور قدير في سبر أغوار الشخصيات، وأحيانًا يصيغ ملاحظاته بطريقة ساخرة. وفي مناقشة حول صفات القيادة القوية، حذّرني من «عدم الخلط بين الطاقة والقوّة». وفي مناسبة أخرى، كان يقودني إلى مكتبه بينما يغادر زائر آخر، كان قد جذب اهتمام وسائل الإعلام مؤخرًا بمهاجمة أديناور. ولا بُدّ من أنه لاحظ دهشتي الواضحة من الطريقة الودية التي ودّعه بها، فقد قال لي: «عزيزي السيد البروفيسور، من المُهمّ في السياسة أن تنتقم بدم بارد».

تشرين الأول/أكتوبر 1957

كان موضوع الحوار الأول هو علاقات الغرب مع الاتحاد السوفيتي. أصرّ أديناور على أن الصراع جوهري ودائم، وحذّر من التنازلات للسوفيت أو الألمان الشرقيين. وقال إن وضع برلين المقسّم حاليًا، رغم صعوبة ذلك، يمكن الدفاع عنه، مضيفًا أن أيّ اقتراح يدعمه الاتحاد السوفيتي «لتعديل» أو «تحسين» هذا الوضع يهدف إلى إضعاف وحدة الغرب واستقلال برلين الذاتي؛ تمامًا مثلما كان عرض التوحيد الماكر الذي قدّمه ستالين قبل خمس سنوات.

ورأى أديناور أن الاتحاد السوفيتي لم يكن هو التهديد الوحيد الذي يواجه النظام العالمي. وسألني إن كنت أعلم أن الانقسام بين الصين وروسيا بات وشيكًا في رأي المراقبين الجادين؟ وتابع أنه في مواجهة مثل هذه التحدّيات المتطوّرة يجب على الغرب أن يحرص بشكل خاص على عدم إضعاف نفسه بنزاعات بين الحلفاء. ونظرًا لأن الانقسام الصيني السوفيتي العلني لم يكن مرتقبًا في ذلك الوقت، فقد امتنعتُ عن التعليق. وقرّر أديناور اعتبار صمتي اتفاقًا مع رأيه. وفي محادثته التمهيدية مع الرئيس

كينيدي في العام 1961، كرّر رسالته التحذيرية تلك، مضيفًا «والبروفيسور كيسنجر يتّفق معي»[68].

كان الغرض الأساسي من حوار أديناور الأوّل معي هو استكشاف موثوقية الضمان النووي الأميركي. كان عمر الأسلحة النووية آنذاك زهاء عقد من الزمن ونيّف، ولا يمكن لأي تجربة مماثلة في التاريخ أن تكون بمنزلة سابقة لدولة تخاطر بمثل هذا الدمار نيابة عن دولة أخرى. وفي المرحلة الأولى من التحالف، لم يكن لدى الناتو قوّات كافية للدفاع التقليدي. لذلك، أصبح السؤال الجوهري هو: هل تتحمّل الولايات المتحدة المخاطرة النووية؟

وعندما جادلته بأن أميركا لن تميّز، في النظام العالمي الناشئ، بين مصالح الحلفاء ومصالحها، أشار أديناور بلطف ولكن بحزم إلى أنه في خلال أزمة السويس، قبل عام واحد فقط، فشلت أميركا في التعامل مع مصالح الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) بهذه الروح.

بمجرّد التطرّق لهذا الموضوع، اتّضح لي أن قلق أديناور بشأن صدقيّة الولايات المتحدة في موضوع القضية النووية كان أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، ما دفعه إلى ابتكار سيناريوهات افتراضية بارعة قد تختبر عزم مؤسسة الرئاسة الأميركية. هل يمكن، على سبيل المثال، أن يخاطر زعيم أميركي بإحداث دمار نووي في الأشهر الأخيرة من رئاسته؟ أم في فترة الثلاثة أشهر بين الانتخابات والتنصيب؟ أم بعد انفجار قنبلة هيدروجينية فوق مدينة أميركية كبرى؟ في هذه المرحلة من العلاقة بين الولايات المتحدة وألمانيا، كانت أسئلة أديناور، مهما كانت صريحة، تستهدف بالأساس ترسيخ الطمأنينة. كرّرتُ له الردّ الأميركي التقليدي المتمثّل في إعادة التأكيد غير المشروط على التزام الولايات المتحدة. ولكن قلق أديناور بشأن الاستراتيجية النووية تصاعد واتّسع واشتدّ في جميع حواراتنا اللاحقة.

أيار/مايو 1961 - ردٌّ مرن

جرى حواري التالي مع أديناور في 18 أيار/مايو 1961، في ظلّ إطار سياسي متغيّر. كان جون ف. كينيدي، الرئيس الأميركي الجديد، زعيمًا لم تعتده تجارب أديناور وخبراته السابقة. كان كينيدي بليغًا وشبابي التطلعات وديناميكي السياسات، وله سجلّ

خدمة متميّز في خلال الحرب العالمية الثانية، ويمثّل علامة فاصلة بين جيلين. مشبعًا بثقة «الجيل الأعظم»، شرع كينيدي في توجيه طاقة هذا الجيل وإيمانه بالبلد إلى تصميم لتحقيق أهداف أميركا العالمية*. وعلى الرغم من أنه قضى بعض الوقت في أوروبا في أثناء خدمة والده سفيرًا في بريطانيا (1937 - 1940) وقام بجولة في ألمانيا في مناسبات عدّة وهو طالب ثمّ وهو سناتور، كان كينيدي قد بدأ للتو في التعامل مع ملف طمأنة ألمانيا المهزومة من خلال المشاركة في إعادة بناء أوروبا والدفاع عن هيكلها السياسي من التهديدات السوفيتية.

اضطرّ كينيدي إلى تبنّي سياسةٍ تتصدّى لخطر المخزون المتزايد من الأسلحة النووية السوفيتية. وكان السوفيت قد اختبروا سلاحًا نوويًا لأوّل مرّة في العام 1949. ومع تنصيب أيزنهاور رئيسًا في العام 1953، كانوا قد امتلكوا نحو 200 رأس نووي. وحين أصبح كينيدي رئيسًا في العام 1961، أصبح لديهم نحو 1500 رأس نووي وبدأوا في تطوير أنظمة عابرة للقارات؛ وبالتالي تولّدت مخاوف مبكرة بشأن ما يسمّى بفجوة الصواريخ. وقد يتبيّن لك أن تلك المخاوف مبالغ فيها لأنه في أوائل الستينيات، كانت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من الانتصار بضربة أولية وقائية.

من جانبه، استمرّ أديناور على قناعته بأن الحلف الأطلسي جوهر مستقبل ألمانيا الاستراتيجي والسياسي. لكن التحالف كان لديه خلافات داخلية حول كلّ من الأهداف السياسية الشاملة والاستراتيجية العسكرية المشتركة. وكما أوضح لي أديناور في حوارنا السابق، كانت الخلافات حول الاستراتيجية النووية تدور حول ما إذا كان الحلف قادرًا دومًا على الاعتماد على الالتزام الأميركي تجاه أهداف الحلف عندما يتعرّض الحلفاء للتهديد بالعدوان.

سعى كينيدي ومستشاروه، وعلى الأخصّ وزير الدفاع روبرت ماكنمارا، إلى التخفيف من تأثير مثل هذا اللغز من خلال عقيدة الاستجابة المرنة، والتي تصوّروا من خلالها

* ضمّت إدارة كينيدي عددًا غير مسبوق من الأكاديميين -من بينهم آرثر شليزنجر، جون كينيث جالبريث، وكارل كايسن- وأتيح لهم جميعًا التواصل المباشر مع الرئيس. ولأنهم يتعاملون وفق الطبيعة الأكاديمية غير المتكلّفة بتعقيدات الدبلوماسية، فقد شاركوا أحيانًا في صياغة تأمّلات عامّة فسّرها الخارج على أنها تفضيلات الرئاسة. وهو الأمر الذي عقّد المحادثات مع زعماء أجانب.

تحديد درجات مختلفة في القتال لتمكين الخصوم من التفكير في ردود أخرى غير الانتقام الجماعي. ولكن الأسلحة كانت مدمّرة للغاية لدرجة أن التصميم الفني لهذه السيناريوهات الافتراضية كان أكثر إقناعًا من الافتراضات الدبلوماسية التي طُرحت.

أصبح وزير الدفاع الألماني فرانز جوزيف شتراوس من أشدّ المعارضين للاستراتيجية النووية الأميركية. ولقد أثار شتراوس، وهو البافاري النموذجي، طَلِق اللسان والشغوف، مسألة جدوى تطبيق «الاستجابة المرنة» على أي أزمة قد تحيق ببرلين في حوار معي في 11 أيار/مايو، في خلال الزيارة نفسها إلى بون[69]. وتساءل، ما هي المساحة التي سنفقدها قبل تحقّق تلك الاستجابة؟ وما هي المدّة الزمنية لذلك التمهّل؟ ومن الذي سيتّخذ القرارات في كلّ مرحلة متصوّرة، خاصة في ما يتّصل بالنقلة من الحرب التقليدية إلى الحرب النووية؟ ولقد شكّك في ما إذا كانت أميركا قادرة أو مستعدّة لتنفيذ سياسة معقّدة وملتبسة على هذا النحو. ودعم المشاركون الألمان الآخرون في الاجتماع رأي شتراوس، وخاصة رئيس أركان القوات المسلّحة التي تأسّست حديثًا.

انعكس تأثير فكر شتراوس على أديناور، وقت صارحني مرّة أخرى في مكتبه في قصر شومبورغ، قائلًا: «أنتم الأميركيين أخطأتم كثيرًا في حق الناتو»[70]. لقد أحبط أديناور بسبب اقتراح أميركي بأن يعمل حلفاء الناتو على وضع نظام للسيطرة على القوات النووية المستقلّة لبريطانيا وفرنسا وربطها باستراتيجية متكاملة عبر قوّة متعدّدة الأطراف. وتساءل كيف يمكن للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية أن تتقدّم بمقترحات معقولة؟ كان موظفو الأمين العام للناتو على غير دراية بالشؤون النووية بحيث يتعذّر عليهم القيام بمثل هذه المَهمّة. وقال إنه إذا كان التنسيق النووي مطلوبًا بحق، فيجب تعزيز سلطة الأمين العام وموظفيه في هذا الصدد.

صيغ مقترح البيت الأبيض الذي أشار إليه أديناور مع توقّع أنه والوفد المرافق له سوف يستنتجون من عدم إلمامهم بالاستراتيجية النووية أن المسؤولية عنها يجب أن تظلّ في يد أميركا. ولكن أديناور توصل إلى نتيجة غير متوقّعة مفادها أنه ينبغي تعزيز قدرة أوروبا على امتلاك قوى نووية مستقلّة.

ولهذا السبب، انتقل أديناور إلى موضوع ديغول. كان ديغول قد نبّهه إلى أن أميركا، على الرغم من وعودها، قد تخلّت عن فرنسا في الأمم المتحدة لصالح الجزائر كما فعلت

سابقًا في العام 1956 في خلال أزمة السويس. وبحسب أديناور، جادل ديغول في أن الدبلوماسية التي مارسها الحلفاء في ما يتّصل ببرلين تفتقر إلى الحسم وحسن التوجّه. وبدل المماطلة، يجب على أميركا أن تأخذ زمام المبادرة بكل جرأة وترفض المطالب السوفيتية رفضًا قاطعًا. كان ديغول قد أطلعه على محادثة بين أيزنهاور وخروتشوف والتي، كما فسّرها أديناور، قد تغري السوفيت بمواصلة الضغط، لا سيّما بالنظر إلى الموقف «الناعم» لرئيس الوزراء البريطاني ماكميلان. كان الحزم ضروريًّا للغاية، لأن أديناور مقتنع بأن السوفيت لن يخاطروا أبدًا بدمار برلين.

أجبته بتلخيص ما سبق لي أن قلته في محادثتنا الأولى مما أعرفه عن أسلوب التفكير الأميركي، فقد اعتُبرت حرية برلين وأوروبا ككلّ جزءًا لا يتجزّأ من حريتنا. قاد ذلك أديناور إلى موضوع هدف القوّة النووية الفرنسية المستقلّة. هل عزّزت التحالف؟ هل كانت ضرورية؟ لقد أعربت عن شكوكي في أن يفسّر الكرملين قوّة نووية فرنسية على أنها بديل من الالتزام النووي الأميركي. في ذلك الوقت، دعا أديناور وزير الخارجية هاينريش فون برينتانو للانضمام إلينا وطلب مني أن أكرّر عرض ملاحظاتي عليه. كيف يمكن لرجل عسكري محترف مثل ديغول أن يصل إلى هذا الطموح غير الواقعي؟ وعد أديناور باستكشاف هذا الأمر معه في اجتماعهما المقبل.

في الشهر التالي، اشتدّت مخاوف أديناور بشأن مستقبل العلاقات الألمانية الأميركية عندما عاود خروتشوف التأكيد على «إنذار برلين». وردًّا على ذلك، حشد كينيدي وحدات الحرس الوطني وعيّن الجنرال لوشيوس كلاي «ممثّلًا شخصيًّا برتبة سفير»، ما جعل كلاي في الواقع المسؤول الأميركي الرئيسي في برلين. وزاد خروتشوف من تصعيد الأزمة في 13 آب/أغسطس من خلال بناء جدار عبر المدينة، ليقسّمها بكل فظاظة. وهكذا، طُمس وضع القوى الأربع في برلين.

جنبًا إلى جنب مع إجراءات الاستعداد العسكري، أعدّت إدارة كينيدي عددًا من المقترحات السياسية لوضع برلين تحت سلطة دولية بدلًا من القوى الأربع؛ وكان من المقرّر أن تتكوّن من عددٍ متساوٍ من مفوّضي حلف الناتو وحلف وارسو (ست عشرة دولة، في الواقع)، بالإضافة إلى ثلاثٍ من دول أوروبية محايدة. وفي هذا المخطط، سيزال التحديد النهائي الذي يعتمد عليه السلام والحرب من الحلف الأطلسي ووضعه

في أيدي الدول التي أعلنت أنها محايدة بالأساس لإبعاد نفسها عن هذه القضايا. ولكن هذا المقترح لم يُطرح للنقاش الرسمي، حيث رفض أديناور التفكير في احتمال أن تحلّ الدول الثلاث المحايدة محلّ الإشراف الأميركي.

وتطرّقت مجموعة أخرى من الأفكار لحلّ أزمة برلين لقبول خط أودر-نيسي، الذي قلّص الأراضي الألمانية إلى نحو الربع في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد رفض أديناور هذا المقترح أيضًا، على الرغم من أنه كان مستعدًّا بالفعل لقبوله في إطار مناسب من قبيل تسوية تعلن توحيد ألمانيا. وبحسب رأيه، فإنّ تغيير إجراءات الوصول إلى برلين، التي يعتقد أنها فعالة إلى حدّ مناسب، لا يستحقّ تنازلًا كبيرًا كهذا. وفي النهاية أدّى البحث المستمرّ عن صِيَغ تفاوض منفصلة إلى عزل ألمانيا عن تلك الجهود. واعتمدت استراتيجية أديناور على سياسة الاحتواء التي وضعها جورج كينان ونفّذها وزيرا الخارجية الأميركية دين أتشسون وجون فوستر دالاس. وهي سياسة افترضت أن الكتلة السوفيتية ستضعف في نهاية المطاف إن هي اقتصرت على مواردها الخاصة واضطرت للانشغال بمعضلاتها الداخلية. وعندئذ، من وجهة نظر أديناور، يكون الوقت المناسب للتفاوض على توحيد ألمانيا.

شباط/فبراير 1962 - كينيدي وأديناور

هناك جانب غريب في اللقاءات التي جمعت كينيدي بأديناور. لقد سعى كلاهما إلى تحقيق أهداف مُهمّة، لكن المنطلق السياسي لكلٍّ منهما كان مختلفًا؛ حيث اعتمد أديناور على الصبر والتحمّل، بينما كانت المرونة الدبلوماسية نهج كينيدي. تولّى أديناور منصبه في أسوأ فترات التاريخ الألماني، بينما كانت أميركا في ذروة قوّتها وثقتها بنفسها. ورأى أديناور أن مَهمّته هي إعادة بناء القيم الديمقراطية على أساس الأخلاق المسيحية وسط فوضى استسلام غير مشروط، وعكست غايات كينيدي إيمانًا ثابتًا برسالة أميركا، مبعوث العناية الإلهية لبناء نظام عالمي قائم على قوتها المُهيمِنة. ووجد أديناور أن إعادة إعمار أوروبا تشتمل على إعادة تأكيد القيم والحقائق التقليدية. أما كينيدي، فوجد فيها تأكيدًا على الإيمان بالتقدّم العلمي والسياسي وحتى الأخلاقي في العالم الحديث. ولكي ينجح أديناور، كان من الضروري تعزيز روح ألمانيا؛ وبالنسبة إلى رئيس أميركي،

وخاصة بالنسبة إلى كينيدي، كان النجاح يتمثّل في حشد القيم المثلى القائمة. وما بدأ شراكة تاريخية أصبح تدريجًا علاقة متوتّرة، عندما بالغت المثالية الأميركية في تقدير المرونة الدبلوماسية المتاحة لألمانيا.

وفي طريق بناء المجتمع الأطلسي، سارت الأهداف الأميركية والألمانية بالتوازي. كانت الهياكل التنظيمية التي تشكّلت في خلال فترة الإبداع في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي مبنية على رؤية مشتركة إلى حدٍّ كبير في المجال السياسي واحتكار أميركي فعلي في الساحة النووية. ولكن بمجرّد اكتمال الرحلة، وخاصة تحت ضغوط إنذار برلين المتكرّر من خروتشوف، فرضت مقتضيات التاريخ نفسها؛ وأعادت المصالح الوطنية وحتى الأنماط الوطنية، التي تعكس قرونًا من التطوّر الداخلي المغاير، تأكيد نفسها. ونتيجة لذلك، بحلول العام 1962، كانت واشنطن تتلقّى تقارير تفيد بأن أديناور يتحدّى صدقية الالتزامات النووية الأميركية والسياسة الخاصة ببرلين.

طلب مني ماك جورج بوندي، مستشار كينيدي للأمن القومي، في شباط/فبراير 1962 وبصفتي أحد معارف أديناور الراسخين، أن ألتقي به للمساعدة في استعادة الثقة بشأن المسائل النووية. أجبته بأن أديناور يهتمّ أكثر بالقضايا السياسية في حين أن القضايا النووية بالنسبة إليه دلالة على الصدقيّة السياسية والأخلاقية. وللتغلب على تحفظات أديناور، اتفقنا على أن أقدم له إيجازًا حول السياسة الأمنية الأميركية والقدرات النووية. وأعد ذلك وزير الدفاع ماكنمارا ووافق عليه وزير الخارجية دين راسك، وشمل تفاصيل حول هياكل القوّة النووية الأميركية ومخطّطات لم يعرف بها حتى قادة دول الحلفاء (باستثناء المملكة المتحدة). وبسبب المحتوى النووي في ذلك الإيجاز، لم يرافق أديناور سوى مترجمه*. (ولأنني لم أكن أعرف المصطلحات الفنية للاستراتيجية النووية باللغة الألمانية، فقد أجريت الجزء الخاص بي من المحادثة باللغة الإنجليزية).

عندما شرعت في تقديم الإيجاز يوم 16 شباط/فبراير[71]، وبينما كنت أشرح مدى ثبات الالتزام الأميركي، قاطعني أديناور: «لقد أخبروني بذلك بالفعل في واشنطن. لم يقنعني كلامهم هناك، فلماذا يقنعني هنا؟». أجبته بأنني أكاديمي بشكل أساسي ولست

* جرى ذلك في مكتب المستشار في بون. وعلى الرغم من أنني وُلِدت في ألمانيا، إلّا أنني أتحدث الإنجليزية بشكل عام في المحادثات الرسمية، ولكنني لم أطلب ترجمة طالما أن الشخص الذي سألتقيه يتحدث الألمانية.

مسؤولًا؛ وهل يسمح لي سيادة المستشار بتأجيل حكمه حتى يستمع إلى عرضي كاملًا؟ أجابني أديناور: «كم من الوقت تقضيه في تلك الاستشارات بواشنطن؟» وعندما أجبته بأنني أقضي نحو ربع العام، أجابني: «لنفترض إذًا أنك ستخبرني بثلاثة أرباع الحقيقة».

لم يكن والتر داولينغ، السفير الأميركي في بون والذي رافقني إلى الاجتماع، مرتاحًا لمسار الجلسة، ولكن دبلوماسيته دفعته إلى التزام الصمت. وعندما تطرّقت إلى المسائل النووية، وبعد أن ظهر التباين الهائل في ذلك الوقت بين القوى النووية الاستراتيجية الأميركية والسوفيتية، تغيّر موقف أديناور. وبينما كنت أجيب وقتها عن أسئلة وجّهها سابقًا من دون رضا عن الإجابة، تأكّد من أن قدرات الضربة الثانية الأميركية أكبر وأشدّ فاعلية بكثير من قدرات الضربة الأولى السوفيتية، وأن الضربة الأولى الأميركية ستكون ساحقة.

وتوجز الفقرة الأخيرة في تقرير السفير داولينغ ذلك التأثير الذي أحدثته الجلسة في المستشار:

> استأذنت أنا وكيسنجر في الانصراف مرّتين، ولكن أديناور طلب منا البقاء لمنحه فرصة للتعبير عن امتنانه لما قيل وتأييده القوي له. قال إنه شعر بالارتياح وهو يجد القدرة القائمة للدفاع عن الحرية وأن المَهمّة الرئيسية كانت التأكّد من أنه لن يكون هناك إخفاق بشري. وعند مغادرته، قال كيسنجر إننا عندما تحدثنا عن قوّتنا وتفانينا تجاه المجتمع الأطلسي، لم تكن هذه مجرّد عبارات بلا معنى أو سند. وأجاب المستشار: «نحمد الرب على هذا!» وكانت هذه العبارة إيذانًا بانتهاء الاجتماع[72].

كان أديناور يقصد بـ«الإخفاق البشري» قلقه بشأن تطوير استراتيجية مناسبة وعدم رغبة أميركا المُحتمَلة في استخدام قدرتها الساحقة.

ولسوف أتلقّى بعد بضعة عقود رسالة من ألمانيا تؤكّد لي القيمة التي أولاها أديناور لاحترام الفرد لالتزاماته. لم أتعرّف على اسم المرسل، ولكنني عرفت من الخطاب أن صاحبه هو المترجم في أثناء تلك الجلسة الطويلة. وبناءً على تعليمات البيت الأبيض، طلبت من أديناور عدم الإفصاح عن المعلومات النووية التي أطلعته عليها، ومنحني كلمة شرف بأنه لن يفعل. ذكر صاحب الخطاب أنه في الحقيقة سجّل وقائع الجلسة بأكملها، مثلما يقتضي منه واجبه كمترجم، وقدّمها للمستشار في اليوم التالي. ولكن أديناور أمره

بتدمير الجزء النووي من الحوار لأنه لا يضمن استمرار الوفاء بوعده لي حينما يترك منصبه.

وهكذا، ربط التاريخ بين أديناور وكينيدي في علاقة اعتماد متبادل، لكنه لم يستطع تعويض الفجوة بين الأجيال والاختلافات الناتجة عنها. رأى كينيدي أن هدفه هو تقليل احتمال نشوب حرب نووية ثمّ القضاء على ذلك الاحتمال تمامًا في نهاية المطاف. ولتحقيق هذا المسعى، كان يستهدف إشراك السوفيت في رحلة طويلة تتطلّب مرونة تكتيكية، وبمشاركة من المستشار الألماني. ولكن أديناور رأى أن تكتيكات الرئيس الأميركي هدّدت بتبديد الاستقرار الذي أحدثه منذ تفكّك ألمانيا هتلر. وكان لدى كينيدي نهج أكثر عالمية، بينما يحاول أديناور الثبات في مواجهة الانهيار الأخلاقي والمادي لبلاده، حيث عاش زمن التقسيم وبناء نظام أوروبي جديد قائم على الشراكة الأطلسية.

توحيد ألمانيا: عذاب الانتظار

لم يُحكم الشعب الألماني داخل حدود تتوافق مع حدود فترة ما بعد الحرب[73]. وفي غياب اتفاق بين الشرق والغرب، أو انهيار ميزان القوى الحالي، بدا أن تقسيم ألمانيا سيستمر إلى أجل غير مسمّى بين الشرق الشيوعي والغرب الديمقراطي. صحيح أن هدف ألمانيا الموحّدة قد تأكد ضمنيًّا من خلال وجود مجلس تحكّم رباعي القوى في عموم ألمانيا المحتلّة تبنّته صراحةً القوى الغربية الثلاث؛ لكن السياسة الألمانية الداخلية كانت تسعى إلى وحدة الغرب والشرق بشكل أكثر صراحة مما قد تفعله قوى الاحتلال. ولذلك، أصبح التوحيد قضية سياسية دائمة في ألمانيا الغربية واستخدمه الاتحاد السوفيتي أداة استراتيجية؛ كما رأينا مع تهديدات خروتشوف المتكرّرة لبرلين.

استندت سياسة أديناور إلى التعامل مع تقسيم البلاد على أنه وضع مؤقّت. كان يعتقد أن التوحيد سيأتي في نهاية المطاف من خلال تفكيك مدار السيطرة السوفيتي، والنمو الاقتصادي المتفوّق للجمهورية الاتحادية، وقوّة الحلف الأطلسي وتماسكه والتوترات الداخلية الناشئة داخل حلف وارسو. وفي هذا افتراض لانهيار ألمانيا الشرقية؛ الأمر الذي تحقّق في الواقع في العام 1989. وإلى أن يحدث ذلك الانهيار، ستظلّ أولويات الجمهورية الاتحادية هي حلف الأطلسي، العلاقات الوثيقة مع أميركا، والاندماج في

أوروبا. كانت صعوبة الاستراتيجية التي حلّت محلّ الخضوع للحلفاء مع التحمّل هي أنه من غير المرجح أن تظلّ موسكو سلبية الموقف كلّ هذا الوقت وستحاول بلا شك إحباط تحقّق مثل هذه النتيجة المنشودة بضغوط دبلوماسية وحتى عسكرية، كما حدث في أزمات برلين المختلفة. وأدّت الخلافات الناتجة تدريجًا إلى إضعاف موقف أديناور محلّيًا.

عندما أعلن الشطر الألماني الشرقي السوفيتي سيادته المستقلّة في تشرين الأول/أكتوبر 1949، تقدّم أديناور بما سُمّيَ مبدأ بريتنانو (على اسم وزير خارجيته من 1955 إلى 1961)، والذي بموجبه تعلق الجمهورية الاتحادية العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. ولكن مع مرور الوقت، وفي مواجهة الضغوط الألمانية الداخلية لعدم قطع الاتصال بأوروبا الشرقية وألمانيا الشرقية، ثبت صعوبة تطبيق هذا المبدأ السياسي.

وبعد أن عانى الحزب الاشتراكي الديمقراطي من هزائم انتخابية، وتأثر بمناورات خروتشوف، بدأ في تغيير مساره، وحشد الدعم من خلال التأكيد على موقفه لصالح المفاوضات مع أوروبا الشرقية وخاصة مع ألمانيا الشرقية. وقاد هربرت وينر، زعيم الحزب الأقوى (على الرغم من عدم أهليته لتولّي المنصب الأعلى في الحزب بسبب اعتقاله وقت الحرب واحتجازه في السويد بتهمة العمالة للسوفيت)، عملية داخلية بلغت ذروتها في العام 1959 بقبول الحزب لعضوية ألمانيا في الناتو. وبينما طرح الحزب الاشتراكي الديمقراطي نفسه على نحو متزايد أداةً تنادي بالتوحيد، فقد أعاد إحياء سياسته المباشرة بعد الحرب بالسعي إلى مزيد من المرونة في التفاوض مع الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي، وإن كان ذلك الآن ضمن إطار الناتو؛ في ما سُمّي بـ«سياسة الأستوبوليتيك Ostopolitik - سياسة الشرق الجديدة»[74].

قال أديناور وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي إنّ التقدّم نحو تحقيق التوحيد النهائي تقوّض من خلال تحويل مكانة برلين، العاصمة التاريخية لألمانيا، إلى لعبة في مفاوضات يمتلك فيها الشيوعيون جميع المزايا الجغرافية والعسكرية. وإنّ تأكيد الهدف النهائي، من وجهة نظر أديناور، يمكن أن يجعل التقسيم المؤقّت محتملًا؛ على عكس الأيام الأولى للجمهورية الاتحادية، عندما سعى أديناور إلى تنحية القضية جانبًا.

بدأت المناقشات بين الحزبين في التداخل مع الانقسامات في داخل حزب أديناور حول من يخلفه، بعد أن وصل إلى سنّ السادسة والثمانين بحلول العام 1962، وأدّى الخلاف مع الولايات المتحدة حول الاستراتيجية السوفيتية إلى إضعاف موقفه الداخلي بالحزب تدريجًا. انتقدوا رفض أديناور معارضة ڤيتو ديغول في وجه انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية*. وعندما خسر الاتحاد الديمقراطي المسيحي أغلبيته في البوندشتاغ في انتخابات العام 1961، أصبح من الضروري تشكيل حكومة ائتلافية. وافق الديموقراطيون الليبراليون؛ حزب التجارة الحرّة المحافظ نسبيًّا والشريك الوحيد المتاح في الائتلاف، على شرط أن يترك أديناور منصبه قبل نهاية ولاية الائتلاف في العام 1965.

وفي خريف العام 1962، تصاعد الجدل حول تقاعد أديناور. واتهم وزير الدفاع فرانز جوزيف شتراوس مجلة دير شبيغل بارتكاب انتهاكات للأمن القومي عندما نشرت وثائق حكومية مسرّبة تفيد بأنه كان يدرس فكرة تأمين أسلحة نووية تكتيكية للدفاع عن الجمهورية الاتحادية[75]. وردًّا على ذلك، اتهم شتراوس دير شبيغل بالتحريض على الفتنة وأوصى شرطة هامبورغ بمداهمة مكتب المجلّة. وبالإضافة إلى ذلك، قُبض على الصحافي المسؤول عن التحقيق في إسبانيا، حيث كان يقضي عطلته.

استقال جميع وزراء الحكومة الخمسة من الحزب الليبرالي الديمقراطي احتجاجًا في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، كما اضطر شتراوس بعد ذلك إلى الاستقالة. وكان أديناور نفسه على علم بخطّة شتراوس، وقت كان منشغلًا بأزمة الصواريخ الكوبية، حسب روايته، وعلى الرغم من أنه تغلب على موجة الاستقالات. إلّا أنه أصبح من الواضح أن أيامه السياسية معدودة.

وبينما كان أديناور يتهيّأ لترك منصبه، اهتم بوضع إنجازاته في السياسة الخارجية على أرضية صلبة للمستقبل. كانت إحدى ركائز سياسته الخارجية احتواء القوّة السوفيتية، وهي الاستراتيجية التي دعمها كلّ رئيس أميركي منذ ترومان. وانطلاقًا من الاقتناع بإمكانية التغلّب على الأيديولوجية السوفيتية والإصرار الاستراتيجي من خلال بناء مواقف قوّة الحلفاء، لا سيّما في أوروبا الوسطى، اتّضح أن لمفهومه هذا نجاعة في

* الفصل الثاني، ص 145 و146.

المستقبل. ومع ذلك، فإن عيب الاحتواء هو أنه لم يتضمّن تعريف الخصم بالقوّة الغربية، ولا الطريقة الدبلوماسية لتطبيقه، ما لم يكن هناك هجوم مباشر. ونتيجة ذلك، وفي السياسة الداخلية، كان على ثبات وتحمّل أديناور أن يفسح مجالًا لسياسة الأستوبوليتيك.

وتمثلت ركيزة رئيسية أخرى في اقتناع أديناور بأن مستقبل ألمانيا وأوروبا الموحّدة يعتمد على الإيمان بالأخلاق وعلى التزام المبادئ الديمقراطية. وقد أوضح ذلك في خطاب ألقاه في العام 1956 حول مستقبل أوروبا:

> هناك قول مشهور مفاده أن «أعظم الأفكار تنبع من القلب». ويجب علينا أن ندع الفكرة العظيمة لأوروبا موحّدة تنبثق من قلوبنا إذا أردنا لها أن تتحقّق. لا أعني أن وحدة أوروبا مسألة عواطف ومشاعر، بل أعني أن القلب الحازم، المكرّس لمهمّة كبيرة، يمنحنا القوّة للمثابرة في وجه الصعوبات وتحقيق ما ندرك أنه الحقّ. وإذا ما أوجدنا هذه القوّة، فلسوف نحقّق كلّ الضرورات التي ذكرتها. ومن ثم، نكمل عمل التوحيد العظيم الذي تحتاج إليه كلّ دولة من دولنا وتحتاج إليه أوروبا ويحتاج إليه العالم بأسره[76].

حقّق أديناور في خلال فترة تولّيه منصبه هدفه المتمثّل في غرس جذور الديمقراطية في ألمانيا وتشكيل هيكل تنظيمي أوروبي يمكن أن تكون ألمانيا عضوًا رئيسيًّا فيه. ومن خلال دمج استراتيجية أديناور وتكتيكات كينيدي، تحقّقت غاية توحيد ألمانيا، بانهيار الإمبراطورية السوفيتية بعد أكثر من عقدين من مغادرة كلّ منهما المسرح السياسي.

حوارات أخيرة

استقال أديناور من منصبه في نيسان/أبريل 1963، بعد خدمة أربعة عشر عامًا.

وقد لاحظ دين أتشيسون ذات مرّة أن قادةً كثرًا يتصرّفون بعد تركهم منصبهم كما لو أنهم انتهوا من علاقة غرامية جامحة. يجدون صعوبة في فصل أنفسهم عن القضايا التي انشغلت بها أيامهم. وينشغلون بالتأمّل في مسارات العمل البديلة لكثير من الساعات والحوارات.

ولكنّ الأمرَ كان مختلفًا مع أديناور، وخاصة في خلال زيارتي الأخيرة في 24 كانون الثاني/يناير 1967، قبل ثلاثة أشهر من وفاته. لم ينهكه العمر. وكان مهتمًّا بشكل خاص بالمستقبل طويل الأجل لألمانيا وليس القضايا الراهنة. وأثار فكرة لطالما كانت حاضرة

في تفكيره لكنني لم أتبيّنها حتى حينه؛ تطوّر التصوّر الذي يعتقده الألمان عن أنفسهم. قال أديناور إنّ الألمان شعب مضطرب ومتضارب بشدّة، ليس بسبب ماضيه النازي وحسب، ولكن بمعنى أعمق، نتيجة غياب الإحساس بالتناسب أو الاستمرارية التاريخية. ومن شأن تطوّر التاريخ أن يقدّم للألمان تطوّرات مفاجئة قد يتفاعلون معها بطريقة غير متوقّعة. لذلك، قد يتحوّل الحفاظُ على استقرار ألمانيا الداخلي معضلةً دائمةً.

وردًّا على سؤالي حول ما إذا كان التحالف الكبير الذي تشكّل مؤخرًا بين الحزبين الرئيسيين، حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، قد تغلّب على مشكلة غياب الإجماع الوطني، أجاب أديناور بأن كلا الحزبين الرئيسيين ضعيف للغاية. وتساءل بصوت عالٍ: «هل ما زال بإمكان أي قادة أن يديروا سياسة حقيقية طويلة الأجل؟ هل ما تزال القيادة الحقيقية ممكنة؟» وقال إنّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي لديه زعيم قوي واحد فقط، هربرت وينر، الذي كان غير مؤهّل لتولّي منصب المستشار بسبب ماضيه الشيوعي. وعلاوة على ذلك، فقد انقسمت البلاد بين اليمين وتكتيكه السياسي وجناح يساري مسالم. وبمرور الوقت، يمكن أن يتسبّب هذا في انحراف الحزب نحو الشيوعيين في ألمانيا الشرقية أو تجاه الشطر الألماني الشرقي السوفيتي أو حتى تجاه الاتحاد السوفيتي على أساس قومي.

أما حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، حزب أديناور، فقد كان ضعفه يكمن في انتهازيته. كان المستشار آنذاك، كورت يورغ كيزنجر، الذي حلّ في العام 1966 محلّ خليفة أديناور، لودڤيغ إيرهارد، خطيبًا مفوّهًا ولكنه لم يكن قويًّا بقدر ما كان وسيمًا ومهتمًّا اهتمامًا مفرطًا بمظهره. ومع ذلك، كان أفضل من إيرهارد، الذي كان من وجهة نظر أديناور أغبى من أن يكون مستشار ألمانيا، على الرغم من المعجزة الاقتصادية التي حقّقها في فترة ما بعد الحرب. وعندما قلت له إنّ وصفه بأنه «غير سياسي أكثر من اللازم» قد يكون الوصف الأكثر ملاءمة، أجاب أديناور: «بالنسبة إلى زعيم سياسي، فإنّ نعته بأنه غير سياسي يساوي نعته بالغباء».

كان أديناور حاسمًا بشأن دور أميركا في حرب فيتنام. لم يدرك السبب الذي جعل الولايات المتحدة تمتد بعيدًا عن ساحة مصالحها الرئيسية، ولا يعرف لماذا تجد صعوبة كبيرة في تخليص نفسها من تلك الورطة. وعندما علقت بأن ذلك على سبيل الدفاع

عن شركائنا في آسيا وحماية صدقيتنا كحليف في تلك الساحة الرئيسية، قال إنه يريد التفكير في هذا الموضوع: «هل يمكنك العودة غدًا لتعرف ردّي؟».

في اليوم التالي، جلسنا وجهًا لوجه وقال بالألمانية وبنبرة رسمية: «شاو مير إن دي أوجين [انظر في عيني]». وبعد ذلك، تناول موضوع أمس، قائلًا:

> هل تعتقد أنني ما زلت أؤمن بأنكم ستوفّرون لنا الحماية من دون قيد أو شرط؟... لقد أوضحت أفعالكم في السنوات الأخيرة أنكم ترون أن تحقيق انفراج مع الاتحاد السوفيتي يمثّل أولوية قصوى في حالات الأزمات. أعتقد أن ما من رئيس أميركي سيخاطر بإشعال حرب نووية نيابة عن برلين تحت أي ظرف. ولكنّ التحالف ما يزال مُهمًّا. ما يحمينا الآن هو أن القادة السوفيت أنفسهم غير متيقّنين من عنصر الشكّ هذا.

وهكذا، وفي إيجاز مؤثّر، عاد أديناور إلى قضايا حواراتنا الأولى قبل عشر سنوات؛ الغموض المتأصّل في احتمالات التهديد النووي في عالم ثنائي القطب. ولكنه كان يعبّر أيضًا عن مبدأ أساسي في آخر سنوات خدمته: الأهمية الحاسمة لحلف الأطلسي.

وما كانت بدايته توسّل الطمأنينة في خضم أي أزمة انتهى إلى تصوّر استراتيجي طويل الأمد. وأكّد أديناور مجددًا، في كلماته الأخيرة لي، التزامه بالشراكة الأطلسية؛ حتى في أثناء إبداء تحفظاته بشأن تعقيدات تنفيذها. وبقبول الاستراتيجية التي ردعت الاتحاد السوفيتي لما يقرب من نصف قرن، سعى إلى توفير مساحة لتطوّر هيكل سياسي لأوروبا وألمانيا بالإضافة إلى شراكة مع أميركا.

إرث أديناور

إنّ القيادة العظيمة هي أكثر من مجرّد استحضار غبطةٍ انتقالية؛ إنها تتطلّب القدرة على الإلهام وتبنّي رؤية مع مرور الوقت. ولقد وَجَدَ من أتوا بعد أديناور أن مبادئ رؤيته كانت أساسية لمستقبل ألمانيا. وكان ذلك صحيحًا حتى بالنسبة إلى ويلي برانت، الذي أصبح في العام 1969 أوّل مستشار للجمهورية الاتحادية من الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

قضى برانت سنوات عهد هتلر وهو في المنفى، في النرويج ثمّ في السويد المحايدة. وبصفته عمدة برلين الغربية في خلال أزمات برلين في الفترة من 1958

و1962، أظهر صفات قيادية قوية وبراعة خطابية بثّت الثقة في الشعب وساعدت في الحفاظ على معنوياته.

بمجرد تولّيه منصبه، تصرّف برانت بطريقة تختلف عن نهج أديناور. والأهمّ من ذلك أنه روّج لسياسة الأستوبوليتيك، والتي تضمّنت الانفتاح على العالم الشيوعي مع الحفاظ على علاقات ألمانيا مع حلفائها. وشعرت أنا والرئيس ريتشارد نيكسون، بصفتي مستشاره للأمن القومي، بعدم الارتياح في البداية بشأن التطوّر المحتمل لسياسة الأستوبوليتيك إلى أن تصبح تنويعًا جديدًا للقومية الألمانية وراء قناع حيادي قد تسعى الجمهورية الاتحادية من خلاله إلى المناورة بين الشرق والغرب.

وفي حين ابتعدت بعض سياسات برانت الخارجية عن سياسة أديناور، إلّا أنه كان ملتزمًا بدرجة كافية تجاه حلف الأطلسي لدرجة أنه تشاور عن كثب مع واشنطن في شأن أي مفاوضات مع موسكو. وفي أوّل أسبوع له في منصبه، أرسل برانت صديقه ومستشار السياسة الخارجية إيغون بار إلى واشنطن. ولدهشتنا، أكّد بار التزام الجمهورية الاتحادية تجاه الناتو ومواصلة جهود أديناور لتوحيد أوروبا. وأخبرنا بار أن المستشار الجديد سينسّق سياسته مع حلفائه وخاصة مع البيت الأبيض. وردًّا على ذلك، تغلّب نيكسون على هواجسنا وعمل على تأكيدات بار من خلال الاتفاق على إجراءات تشاور يديرها مكتبي.

حافظ برانت على وعد بار. وتبنّى سياسة خلّاقة تجاه أوروبا الشرقية، وخاصة بولندا، وفتح مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي حول العلاقة الشاملة وأيضًا بشأن برلين. وانتهت تلك المفاوضات في العام 1972 وقد يسّرناها من خلال سياسة الربط*. ومع الحلفاء الغربيين، أبرم برانت اتفاقًا بشأن الوصول إلى برلين، وهو الاتفاق الذي استمرّ من دون مشكلات حتى التوحيد.

وفي الوقت الذي حافظ فيه برانت على التزام أديناور التشاور في داخل الناتو، قام بتطوير سياسة الأستوبوليتيك مع الشعوب المجاورة شرقًا. وسافر برانت إلى وارسو في العام 1970 وزار النصب التذكاري لانتفاضة غيتو وارسو في العام 1943، حيث حارب اليهود البولنديون محاولة النازيين لترحيلهم إلى معسكرات الموت وتعرّضوا لقمع

* انظر الفصل الثالث، ص 176 - 181.

وحشي. وأبدى برانت اعتذاره أمام النصب التذكاري، ووضع إكليلًا من الزهور ثمّ جثا على ركبتيه.

كانت هذه البادرة الصامتة بمنزلة تجسيد لمصالحة ألمانيا بعد الحرب مع العالم. ومن المؤكّد أن برانت اعتبر علاقة ألمانيا الاتحادية مع بولندا ذات قيمة استراتيجية كبيرة، لكنه وصفها أيضًا بأنها ذات «أهمية تاريخية أخلاقية» كبيرة. وكان ذلك استمرارًا لالتزام أديناور بالتوبة مع عدم التنازل عن الكرامة؛ أو بالأحرى اكتساب الكرامة من خلال التوبة[77].

ومهما كانت الطموحات الأخرى التي داعبت مناصري سياسة الأستوبوليتيك، فقد تجاوزتها استقالة برانت من منصبه في العام 1974. وكان خليفته هيلموت شميت (1974-1982)، اشتراكيًا لا لشيء سوى لأنه وُلِد في هامبورغ، حيث كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو الحزب الحاكم، وحيث شغل منصب عضو مجلس الشيوخ عن المدينة في الستينيات. وفي سنواته التكوينية، عانى شميت الشاب من الفوضى أكثر من الاستقرار. خدم في سلاح الجو كضابط مدفعية مضادة للطائرات على الجبهة الشرقية في خلال العام 1941[78] لكنه كان أصغر من أن يكون ناشطًا سياسيًا في خلال الحقبة النازية.

أقام شميت السياسة الخارجية الألمانية بشكل كبير على مبادئ أديناور. ومثل سلفه العظيم، كان مقتنعًا بالدور الحاسم للأخلاق. قال ذات مرّة: «السياسة بلا ضمير أقرب إلى الجريمة. والسياسة كما أراها عمل براغماتي من أجل غايات أخلاقية»[79]. وفي العام 1977، وقت شنّت وحدة كوماندوس ألمانية غارة جريئة لإنقاذ الرهائن الألمان الذين اختطفهم الإرهابيون إلى مقديشو بالصومال، وجد نفسه في حالة من القلق في خلال الساعات التي سبقت ورود أنباء عن نجاح الغارة. فإذا كان قد شعر بكلّ هذا القلق حيال نجاة ستة وثمانين رهينة والفرقة التي ذهبت لإنقاذهم، هكذا تساءل وهو يحكي لي القصة، فكيف سيكون قادرًا على تنفيذ استراتيجية الناتو تجاه الأسلحة النووية؟

ومع ذلك، عندما حان الوقت في أوائل الثمانينيات لاتخاذ قرار بشأن نشر الصواريخ الأميركية متوسطة المدى في ألمانيا، نفّذ شميت ما اعتبره واجبه، في مواجهة معارضة من غالبية أعضاء حزبه؛ على الرغم من أن هذه الشجاعة كانت السبب المباشر لسقوطه وعدم احتفاظه بمنصبه.

وكذلك كان شميت قوّة دافعة وراء جانب ثانٍ من سياسة أديناور؛ ألا وهي توحيد أوروبا. ومثلما فعل أديناور، أولى أهمية خاصة لفرنسا؛ قام هو ومعاصره الفرنسي، الرئيس ڤاليري جيسكار ديستان، بتجديد تعاون أديناور - ديغول، مدعومًا مرّة أخرى بالصداقة الشخصية. وكفل الرجلان الزخم وراء نجاح مؤتمر الأمن الأوروبي في العام 1975، والذي عجّل برفع غطاء الشرعية عن الهيمنة السوفيتية على أوروبا الشرقية. ووجّها الدعوة، بدعم قوي من الرئيس جيرالد فورد، لعقد اجتماعات لرؤساء الحكومات الديمقراطية، في ما سُمّيَ بقمّة الدول الخمس الكبرى ثمّ أصبح الدول السبع واليوم هي قمّة الدول العشرين الكبرى، لصياغة نهج مشترك للنظام العالمي[80].

وتحقّقت رؤية أديناور لألمانيا موحّدة داخل أوروبا في خلال فترة هيلموت كول، الذي خَلَفَ شميت، عندما انهار الحكم السوفيتي في أوروبا الشرقية بسبب إجهاده وتناقضاته الداخلية. كان كول دارسًا للتاريخ الألماني يتحدّث بلهجة مسقط رأسه عند نهر الراين، وكان أقلّ فكرًا من شميت وأقلّ فلسفةً من أديناور. وحكم البلاد من واقع درايته بشعبه. ومثله مثل أديناور، كان مصمّمًا على اجتناب تكرار تذبذب ألمانيا بين الإغراءات المختلفة التي فرضها موقعها الجغرافي المركزي وتعقيدات تاريخها. وصمد كول أمام المظاهرات التي كانت غير مسبوقة في ألمانيا، ضدّ نشر الصواريخ الأميركية متوسطة المدى في أوروبا لموازنة الانتشار السوفيتي المماثل. وقد كوفئ على ثباته هذا، في خلال المفاوضات الأميركية السوفيتية التي أدّت بحلول العام 1988 إلى اتفاقية للحدّ من الأسلحة تتطلّب السحب المتبادل لهذه الفئة من الأسلحة النووية من كلا الجانبين؛ وهي الاتفاقية الأولى والوحيدة حتى اليوم التي تستهدف القضاء على فئة من الأسلحة النووية.

بدأ تفكّك النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية مع فرار سكانها بأعداد متزايدة إلى البلدان المجاورة. وفي آب/أغسطس 1989، تغيّر التوازن السياسي جذريًّا ونهائيًّا عندما سُمح لنحو تسعة آلاف من الألمان الشرقيين الذين فرّوا إلى المجر بمغادرتها إلى ألمانيا الغربية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، كان آلاف الألمان الشرقيين يَحْتَمون في سفارة ألمانيا الغربية في براغ. وتأكّد التفكّك النهائي لحكومة ألمانيا الشرقية عندما وافقت على السماح للاجئين بالصعود إلى القطارات التي اجتازت، بمساعدة مسؤولين من الجمهورية الاتحادية، أراضي ألمانيا الشرقية قبل الوصول إلى ألمانيا الغربية[81].

ومع سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 1989، تحوّل ملف إعادة توحيد ألمانيا إلى قضية الساعة. وجادلت عناصر مُهمّة في ألمانيا الغربية، بما في ذلك رئيسها ريتشارد ڤون ويزساكر، بأن الغرب يجب أن يُعلن رضاه عن إجراء انتخابات ديمقراطية في منطقة الاحتلال السوفيتي السابقة. ورأى كول خلاف ذلك. واقتفى أثر أديناور قائلًا بأن استمرار انفصال الدولتين الألمانيتين، حتى لو كان نظام كليهما ديمقراطيًا، يعني أن توحيد الشطرين لن يتحقّق من دون أزمات متصاعدة.

وبتصرّف قيادي حاسم وشجاع، حلّ كول الأزمة. وبينما أعلن نظام ألمانيا الشرقية عن إقامة انتخابات حرّة، تصرّف كول كما لو أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم تعد موجودة، وقرّر ببساطة زيارة ألمانيا الشرقية والترويج لحملته الانتخابية كما لو كانت الانتخابات في ألمانيا الغربية. وحقّق الحزب النظير لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا الشرقية فوزًا انتخابيًّا ساحقًا، فتح الطريق أمام التوحيد الرسمي لألمانيا، واستمرار عضويتها في الناتو، يوم 3 تشرين الأول/أكتوبر 1990.

وكان ما يزال على كول إقناع فرنسا وبريطانيا -وكلتاهما لهما تحفّظات مفهومة ناشئة عن معاناة حربين عالميتين- بمصلحتهما المشتركة في هذا التوحيد. وكانت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر بالأخصّ متردّدة*. ولم تكتمل عملية التوحيد حتى أيار/مايو 1990، حين وافق السوفيت على سحب قواتهم من ألمانيا الشرقية[82] وأن تكون ألمانيا الموحدة عضوة في الناتو. وقد أدّت أزمات الداخل السوفيتي دورًا. ولكن كلّ ذلك لم يكن ليحدث لولا السياسات التي اتبعها خلفاء أديناور والحلفاء في السعي لتحقيق رؤيته، التي وصفها بعد الاستسلام غير المشروط طريقةً لمنح شعبه وبلده المنقسمة شجاعة البدء من جديد.

وكان من التبعات غير المتوقّعة للأحداث التي أعقبت انهيار جدار برلين ما جرى في كانون الأول/ديسمبر 1989، عندما قرّرت باحثة في الفيزياء بجامعة هومبولت الألمانية الشرقية، وهي ابنة قس لم تنخرط في السياسة مطلقًا من قبل، الانضمام إلى حزب جديد في ألمانيا الشرقية يُدعى حزب «الصحوة الديمقراطية». آنذاك، كانت أنجيلا ميركل تبلغ من العمر خمسة وثلاثين عامًا ومن دون أي خبرة سياسية على

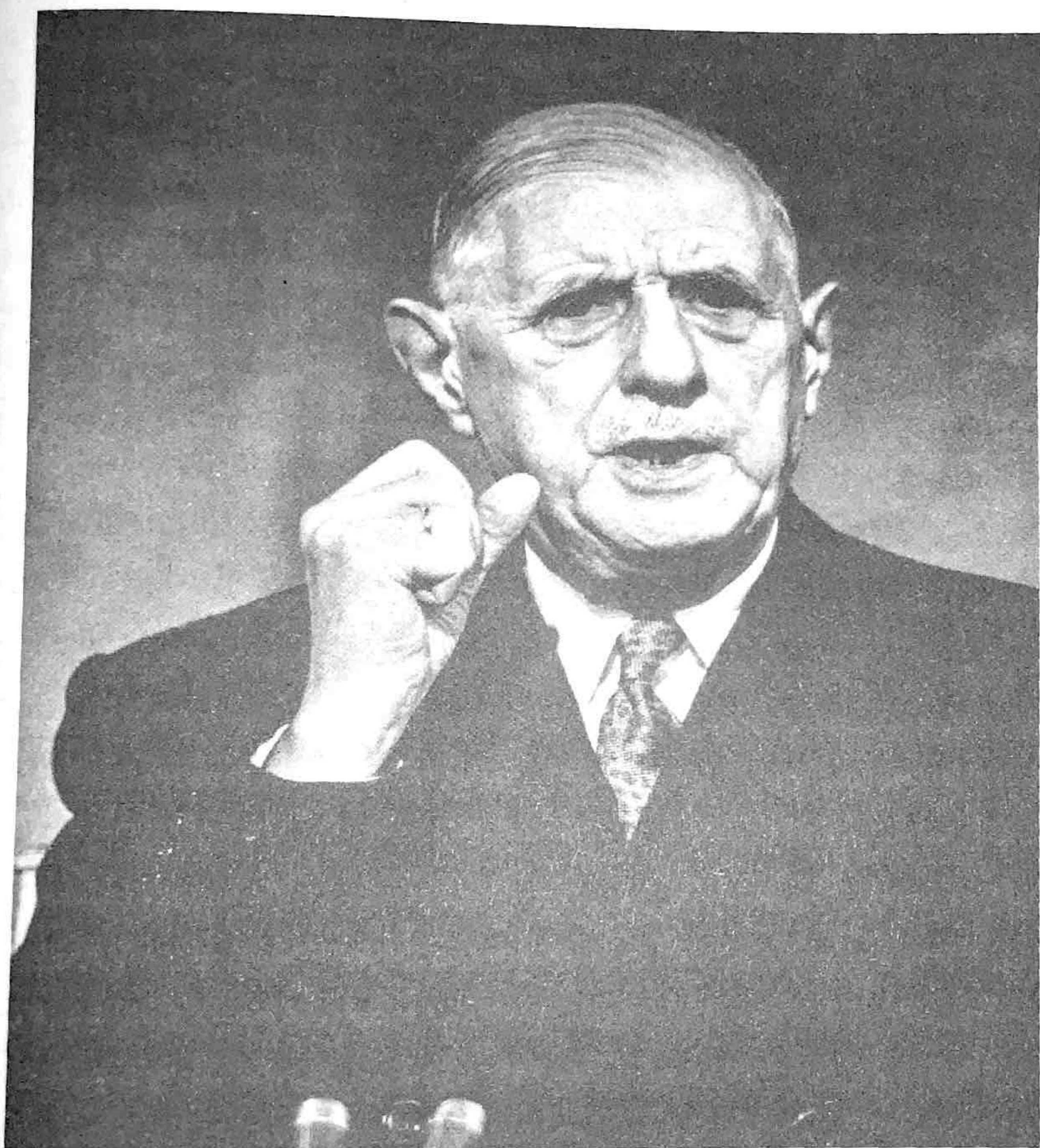
* كما وصفنا في الفصل السادس، ص 437 - 439.

الإطلاق، ولكنها تتمتّع بجوهر أخلاقي قوي. وبحلول أواخر العام 1990، اندمج حزبها مع حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. وأصبحت في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 مستشارة ألمانيا. وبقيت في منصبها لستة عشر عامًا، عَبَرَتْ في خلالها ببلادها أزمات عدّة، وثبّتت أقدامها في عالم التكنولوجيا المتقدّمة وأكّدت حضورها كواحدة من أهم قادة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، لتحقّق حلم أديناور في اضطلاع بلاده بدور مستقبلي. وعندما تقاعدت في كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت المستشارة الوحيدة التي تقوم بذلك في ألمانيا الاتحادية بإرادتها وليس نتيجة ضغوط أزمة سياسية.

وقد أشادت أنجيلا ميركل بمساهمة أديناور التاريخية، في خلال الاحتفاء بالذكرى الخمسين لوفاته، في العام 2017، قائلة:

> نكرّم اليوم رجل دولة عظيمًا، أتاح بحكمة وبصيرة لبلادنا أملًا واستقرارًا بعد فشل جمهورية ڤايمار وبعد أهوال النازية. إننا ننحني إجلالًا لكونراد أديناور بامتنان كبير. كما أننا نستلهم إرثه بينما نلتزم بمهامنا في عالم صعب مرتبك. وعلينا أن نتحلّى بالشجاعة ونحن نواصل البناء على كلّ ما حقّقه كونراد أديناور ومعاصروه[83].

أما كونراد أديناور نفسه، فلم يكن يهتمّ كثيرًا برأي أجيال المستقبل فيه. وعندما سُئل عن كيف يريد لإرثه أن يُذكر، أجاب ببساطة: «أن يقولوا لقد قام بواجبه»[84].



الفصل الثاني

شارل ديغول:
استراتيجية الإرادة

مواجهات من قرب

في غضون شهر من تنصيبه رئيسًا في 20 كانون الثاني/يناير 1969، قام ريتشارد نيكسون بما وُصِفت بأنها زيارة عمل إلى عواصم أوروبا لتأكيد الأهمية التي أولاها للـ«علاقات الأطلسية». وقد لقي نيكسون استقبالًا حارًّا من نظرائه الأوروبيين في بروكسل وبون، الذين كان قد سبق له الاجتماع بهم، والذين كان أغلبهم متلهّفين لتأكيد دور أميركا الأساسي في العلاقات بين دول حلف الأطلسي.

إلّا أن الأجواء في باريس كانت مختلفة نوعًا ما. فقبل ست سنوات، بعد فترة ليست بطويلة من هزيمة نيكسون في تشرين الثاني/نوفمبر 1962 في الانتخابات من أجل منصب حاكم كاليفورنيا، استقبله شارل ديغول على مائدة الغداء في المقرّ الرئاسي، قصر الإليزيه. وعنى مديح الرئيس الفرنسي لفطنة السياسة الخارجية التي انتهجها نيكسون عندما كان يشغل منصب نائب الرئيس دوايت أيزنهاور (1953-1961)، كثيرًا له (نيكسون)، الذي كان في تلك اللحظة في قاع تاريخه المهني السياسي. وكان ديغول قد استقبل شخصيًّا نيكسون وحاشيته في المطار، بعد أن رفع المناسبة إلى مستوى زيارة رسمية.

كانت هذه المرّة الأولى التي أقابل فيها ديغول، وقد استغلّ المناسبة لإلقاء بيان

مقتضب، ومع ذلك ترحيبي وحارّ، في استقبال نيكسون، مؤكّدًا هُوية فرنسا المتميّزة والتاريخية:

على مدى مئتي سنة، حدث في خلالها كثير، لم يمكن لشيء أن يزعزع شعور الصداقة الذي يكنّه بلدنا لبلدك. وعلى جانب آخر، جئت أنت لرؤيتنا لكي نورد أفكارنا ونيّاتنا بخصوص موضوع القضايا العالمية، وحتى توضح أنت وجهات نظرك الخاصة ومبادراتك. فكيف لا نولي هذا التبادل الاهتمام الأعظم والأهمية الكبرى؟[1].

استند الترحيب كليًّا إلى المصلحة الوطنية الفرنسية وتقدير ديغول الشخصي لنيكسون. وقد تفادى ذكر منظمة حلف شمال الأطلسي، والسوق المشتركة، والتعدّدية الأوروبية، التي كانت جميعها عناصر الخطاب الترحيبي التقليدي للزعماء الآخرين في عواصم أوروبا.

تلى ذلك استقبال في الإليزيه، في خلاله أخذني أحد مساعدي ديغول بعيدًا من الحشد، وإلى حيث كان الرجل الصارم، الذي يعلو الحضور. لم يكن ديغول يشعّ دفئًا، ولم يكن يعطي أي إشارة إلى سابق معرفة[2] أو ترحيب آني. كانت كلماته الأولى لي تحدّيًا: «لماذا لا تغادرون فيتنام؟». سؤال غريب، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد سبق أن قرّر هو نفسه مغادرة الجزائر قبل سبع سنوات فقط، بعد حوالى أربع سنوات من الجهود العسكرية. وعندما أجبت «لأن الانسحاب المفاجئ يضر بالصدقية الأميركية الدولية»، ردّ ردًّا مقتضبًا «على سبيل المثال، أين؟» *(Par exemple, où?)* لم يكن ردّي التالي أفضل: «على سبيل المثال، في الشرق الأوسط». وقد دفع هذا الردّ ديغول إلى لحظة من التدبّر، قطعها بقوله: «يا له من شيء غريب جدًّا. حتى هذه اللحظة، كنت أظن أن أعداءكم [أي، السوفيت] هم من لديهم مشكلة الصدقية في الشرق الأوسط».

في اليوم التالي، رتّب ديغول لقاءً ضخمًا مع نيكسون في قلعة جران تريانون الفاخرة، ضمن نطاق قصر ڤرساي، التي أوجدها لويس الرابع عشر. وعندما انتقل النقاش إلى أوروبا، استغل ديغول المناسبة للإسهاب في كلمته الترحيبية لمدّة خمس وثلاثين دقيقة، في عرض استثنائي للعاطفة واللياقة والفصاحة.

من الناحية التاريخية، قال إنّ أوروبا كانت حلبة لجنسيات ومعتقدات متنوّعة، وإنه ليس هناك شيء يُدعى أوروبا السياسية، فكلّ جزء من أوروبا خلق هوّيته الخاصة، ومرّ

بمعاناته الخاصة، وخلق سلطته ومَهمّته الخاصة، وإنّ بلدان أوروبا تمرّ بعملية التعافي من الحرب العالمية الثانية، وتريد الدفاع عن أنفسها على أساس استراتيجية تعرّف شخصيتها، وإنّ الحالة السائدة منذ الحرب أفرزت ضرورات وأخطارًا تتطلب تعاونًا وثيقًا بين دول أوروبا، وبين أوروبا والولايات المتحدة، وإنّ فرنسا مستعدة للتعاون في المهامّ المشتركة، وإنها ستكون حليفًا مخلصًا، لكنها، رغم هذا، لن تتخلى عن قدرتها على الدفاع عن نفسها أو تُسلِّم تحديد مستقبلها إلى مؤسسات متعدّدة الأطراف.

كانت هذه هي المبادئ التي طعن باسمها ديغول في السياسات الأطلسية للرئيسين الأميركيين السابقين، ليندون بي. جونسون، وجون ف. كينيدي. لكن نيكسون، الذي كان يحترم ديغول، ولم يكن يرغب في الدخول في نقاش مقارن في أوائل أيام رئاسته، دعاني للتعليق كأستاذ في التاريخ.

مذهولًا بعض الشيء من الطلب غير المتوقّع، قلت: «كان ذلك التقديم عميقًا ومؤثّرًا، لكن كيف يقترح الرئيس ديغول الحيلولة دون سيطرة ألمانيا على أوروبا التي وصفها؟». فصمت لحظة ثمّ أجاب: «بالحرب» *(Par la guerre)*.

ثارت محادثة موضوعية أخرى بعد فترة قصيرة في أثناء تناول الغداء. مُقِرًّا بأنه على دراية بجهودي العلمية، سأل ديغول عن الفطنة السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: أيّ الشخصيات أعجبتني أكثر؟ وعندما ذكرت المستشار الألماني أوتو ڤون بسمارك (1871 - 1809)، استفسر عن أي خصال بسمارك أعجبتني أكثر، فقلت: «اعتداله، الذي، لسوء الحظ، خانه في التسوية التي أعقبت الحرب الفرنسية البروسية في العام 1871». أنهى ديغول المحادثة باستدعاء الآثار المترتّبة على تلك التسوية: «كان ذلك هو الأفضل لأنه أتاح لنا فرصة استعادة الألزاس».

قبل خمس سنوات فقط، وقّع ديغول معاهدة صداقة مع المستشار الألماني كونراد أديناور، الذي تمتّع معه بعلاقات شخصية ودودة، أكثر من أي علاقات شخصية مع أي زعيم عالمي آخر. لكن بالنسبة إلى ديغول، فإن الصداقة لا تنحي جانبًا الدروس المُستخلَصة من التاريخ أو المتطلبات الاستراتيجية. ومن المحتمل جدًّا أيضًا أن تعليقاته الشرسة المُتعمّدة كانت تهدف لرؤية كيف سأردّ أنا عليها.

بعد شهرين من الاجتماع بنيكسون، استقال ديغول. استقال بعد انتخابات جاءت

نتائجها بالأغلبية الوحيدة التي تحقّقت في تاريخ فرنسا الجمهورية. لم يخضع لضغوط محلّية أو دولية لعمل ذلك، لكنه اختار لحظة مغادرته النهائية الخاصة، لتلائم لحظة انتقالٍ تاريخي.

إذًا، من كان ذلك الشخص العملاق، البليغ جدًّا في أفكاره عن النظام العالمي، والواثق جدًا من نفسه، إلى حدّ أن بإمكانه أن يطرح بشكل عارض إمكانية الحرب مع ألمانيا وهو في حفل استقبال، والواثق جدًا من تراثه، إلى حدّ أنه يمكنه أن يستقيل في اللحظة التي ظنها هو مناسبة؟ عرف ديغول تمامًا أنه احتفظ بوضعه الأسطوري بإحاطة نفسه بستار من الغموض. فمن كان ذلك العملاق وراء الستار؟

بداية الرحلة

في 21 آذار/مارس 1940، وكردّ فعل لهزيمة القوات الفرنسية التي كانت تسعى إلى صدّ الهجوم الألماني على النرويج، عُيِّن پول رينو رئيسًا للوزراء خلفًا لإدوارد دلادييه. وكان رينو قبل خمس سنوات يهتم بوجهات نظر المقدّم آنذاك، شارل ديغول، الذي أصبح مستشارًا للسياسي الكبير، كأحد أفراد حاشية رينو.

وفي منتصف شهر أيار/مايو 1940، رُقّيَ العسكري المحترف ذو التسعة والأربعين عامًا، المغمور، من رتبة المقدّم، إلى رتبة عميد وقائد مؤقّت للواء المدرّعات اعترافًا بقيادته الفذّة لفوج مدرّع في معركة ردّ الاحتلال الألماني لبلجيكا. وبعد أسبوعين، اختار رينو، بصفته في الوقت ذاته وزيرًا للدفاع، ديغول ليشغل منصب نائب وزير الدفاع.

أقام ديغول مكتبه في وزارة الدفاع في 5 حزيران/يونيو، في اليوم ذاته التي وصلت فيه الضربات الجوية لسلاح الجو الألماني أطراف باريس. وفي غضون أسبوع، انسحبت الحكومة الفرنسية من العاصمة. وفي 17 حزيران/يونيو، بعد أن بلغ نائب الوزير المُعيّن حديثًا نبأ استقالة رينو والتخطيط للسعي لترتيب هدنة مع أدولف هتلر، طار فجأة من بوردو إلى لندن. مرّت طائرة ديغول في طريقها على مينائي روشفور، ولاروشيل، حيث أضرم الألمان النار في أعداد كبيرة من السفن، إضافة إلى قرية پيمپون في مقاطعة بروتاني، حيث كانت أمه جين تحتضر. وعند مغادرته، أمر أن تُسلَّم زوجته وأطفاله الثلاثة جوازات سفر على وجه السرعة ليلحقوا به إلى لندن3. وفي اليوم التالي،

ألقى خطابًا عبر إذاعة البي بي سي أعلن فيه تشكيل حركة مقاومة معارضة لسياسات الحكومة الفرنسية:

> قَدَرُ العالم على المحكّ. أنا، الجنرال ديغول، الموجود الآن في لندن، أدعو كلّ الضباط والرجال الفرنسيين الموجودين في الوقت الحاضر على التراب البريطاني أو قد يكونون كذلك في المستقبل، بأسلحتهم أو من دونها، وأدعو كلّ المهندسين والعمال المهرة من مصانع الأسلحة الموجودين في الوقت الحاضر على التراب البريطاني، أو قد يكونون كذلك في المستقبل، أن يتّصلوا بي. مهما حدث، فإنّ شعلة المقاومة الفرنسية يجب أن لا تموت، ولن تموت[4].

كان ذلك، على أقل تقدير، إعلانًا غير عادي من شخص مجهول كليًّا، حتى ذلك الوقت، للأغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي. وزير مبتدىء، أصغر جنرالات فرنسا رتبة، يلتمس بلا استحياء معارضة حكومة فرنسا التي انضم هو نفسه إليها قبل أقل من أسبوعين، والذي كان ما يزال إسميًّا عضوًا فيها. كانت العبارات المختصرة والمفيدة الواردة في البث، على خلاف الخطابات الحماسية المألوفة في البيانات التاريخية الأخرى مثل إعلان الاستقلال الأميركي (1776)، كانت بالضبط ما بدت عليه: دعوة إلى المواطنين الفرنسيين الموجودين على التراب البريطاني للتمرّد ضدّ حكومتهم، مقدمة نيابةً عن هيئة غير مُعرّفة.

في تلك اللحظة -والمقاومة الفرنسية تتكوّن من مجرّد نداء، والداعي إليها- كانت الحكومة البريطانية تركّز على إثناء زعماء فرنسا عن عقد سلام منفصل مع هتلر. وللحيلولة دون ذلك، ذهب رئيس الوزراء، ونستون تشرشل، إلى حدّ دعم دمج السيادة الفرنسية والبريطانية لإحباط النتيجة الأكثر رعبًا: الانهيار الكامل، الذي يليه ضم فرنسا إلى الحيّز الألماني[5]. وقد فضّل ديغول البادرة -حتى وإن تحفّظ على بعض المفردات- لأنه ظنها قد تشجع الحكومة على الصمود لفترة أطول من دون استسلام.

جاءت المبادرة من شارلز كوربن، وجان مونيه، الذي أدّى لاحقًا دورًا مُهمًّا في وضع مفهوم الاتحاد الأوروبي[6]. وقد حقّقت خطة الاتحاد الواقعي تقدّمًا سريعًا. فبمجرد وصوله إلى فرنسا، قرأها ديغول عبر الهاتف على رينو، الذي سأل إن كان تشرشل قد أقرّها رسميًّا. وضع ديغول تشرشل على الطرف الآخر للخط، وكرّر تشرشل العرض، فأجاب رينو بأنه سيقدّمه إلى وزارته خلال ساعة من الزمن، كما صاغها أحد المؤرّخين:

كان من المقرّر تلك الليلة نقل تشرشل، وأتلي، وسنكلير ورؤساء هيئات الأركان على متن الطراد غالاتيا إلى كونكارنو، قبالة ساحل مقاطعة بروتاني، ليناقشوا مع رينو ورفاقه إطالة المعركة، ومستقبل هذه الأمة الجديدة. وقد وصلوا إلى ووترلو [محطة القطارات]، حيث أخذوا أماكنهم في قطار خاص أُعِدّ للمغادرة في 9:30 مساءً إلى ساوثهامبتون. لكنّ القطار لم يغادر المحطة. تلقّى تشرشل رسالة، سلّمها له يدويًّا سكرتير خاص، مفادها أن السفرة أُلغيت بسبب «أزمة وزارية» في بوردو [المدينة التي هربت إليها الحكومة الفرنسية][7].

استُبعِد رينو، وجيء بالمارشال پتان، الذي كان في السابعة والثمانين من العمر، رئيسًا للوزراء.

وبينما ظلّت النتيجة النهائية لمفاوضات الهدنة غير مؤكّدة، أبقى البريطانيون ديغول رسميًّا بعيدًا. لم يحظَ حشده المُعلن، الذي سرعان ما أصبح معروفًا بضباط ورجال «فرنسا الحرّة»، بأي وضع رسمي، وأُلغي بث تابع مُقترح عبر البي بي سي[8]. لكن سبق السيف العذل: وقّعت فرنسا في 22 حزيران/يونيو وقفًا لإطلاق النار مع ألمانيا وضع كامل الساحل الأطلسي ونصف البلاد تحت الاحتلال الألماني، وذلك بالضبط ما كان ديغول مصمّمًا على منعه. منذ ذلك الحين، أصبح هدفه الرئيسي أن يستعيد السيادة الفرنسية بواسطة تحرير يؤدّي فيه الفرنسيون الأحرار دورًا رئيسيًّا، ثمّ تحويل عملية التحرير إعادةَ بعث أخلاقي للمجتمع الفرنسي، يفرضه بالضرورة الانهيار الأخلاقي والعسكري الذي حدث في العام 1940.

في 23 حزيران/يونيو، بإذن من مجلس الوزراء البريطاني، تكلّم ديغول ثانيةً عبر البي بي سي. وبتحدٍّ، خاطب المارشال فيليب پتان -الرئيس المُعيّن من حكومة ڤيشي الفرنسية- والتي سُميت بهذا الاسم نسبةً إلى المنتجع الموجود في وسط فرنسا، حيث تمركزت الحكومة المنسحبة، والتي للعامين التاليين، أصبحت السلطة الحاكمة، في تعاون مع ألمانيا، للبقية الباقية من فرنسا غير المحتلّة.

پتان، الذي كان في أوائل العشرينيات مرشدًا لديغول، بُجِّلَ لردّه الهجوم الألماني على ڤردان في الحرب العالمية الأولى. والآن، مع تجاهل الفجوة في الرتب العسكرية، يخاطب أحدث الجنرالات الفرنسيين أقدم رؤسائه (وأكثرهم توقيرًا حتى ذاك الحين) بتواضع يذوي، مؤكّدًا أن وقف إطلاق النار قلّل من وضع فرنسا إلى حدّ العبودية، أصدر

ديغول توبيخًا لاذعًا: «لم نكن بحاجة إليك يا سيدي المارشال لقبول مثل ذلك الإجراء المُذِلّ. لم نكن بحاجة إلى المنتصر في الڤردان. أي شخص آخر كان بمقدوره القيام بذلك»[9].

أتمّت على الفور هذه الإهانة القطيعة بين ديغول وفرنسا الرسمية، وعجّلت بجهوده لتثبيت نفسه كرئيس لحركة فرنسا الحرّة الصاعدة. بحلول ذلك الوقت، كان لاجئون فرنسيون عدّة بارزون، بشكل رئيسي من العالم الأكاديمي، يسكنون بالفعل كمنفيين في لندن، لكنهم كانوا يفتقرون إلى الوضع أو الاهتمام اللازم لتبوؤ قيادة حركة في زمن الحرب. من جهتها، كانت المخابرات البريطانية تدرس فكرة إقناع شخصيتين سياسيتين فرنسيتين بارزتين من شخصيات الجمهورية الثالثة في فرنسا، ما تزالان في فرنسا غير المحتلّة -إدوارد دلادييه، رئيس الوزراء السابق، وجورج مانديل، آخِر وزير داخلية- بتشكيل حكومة منشقّة في المنفى. لكن تلك الخطة صُرِف النظر عنها عندما مُنع الرجلان، بعد أن هربا إلى الجزائر، من المسؤولين الاستعماريين الفرنسيين الموالين لڤيشي، من متابعة الاتصال بالبريطانيين، ثمّ طُرِدا إلى العاصمة الفرنسية.

كان إيمان تشرشل بالحاجة إلى تعبير رمزي عن المقاومة الفرنسية لتضع حدًّا لأي تساؤل. «أنت بمفردك»، كما قال لديغول. «حسنًا، سأعترف بك أنت فقط.» في 28 حزيران/يونيو، بعد أحد عشر يومًا فقط من وصوله، اعترفت حكومة المملكة المتحدة بشارل ديغول «زعيمًا للفرنسيين الأحرار، أينما كانوا»[10]. وقد كان قرارًا شجاعًا على نحو مميّز من تشرشل، الذي لم يكن على دراية بوجهات نظر ديغول، ولم يتوقّع الخلافات التي سوف يشعلها في معسكر الحلفاء.

بُعيد ذلك، أضفت بريطانيا الصفة الرسمية على علاقتها بديغول بقبول المفهوم الخاص والفريد للجنرال للكرامة الوطنية الفرنسية. فقد أصرّ هو، على سبيل المثال، على أنه بينما تزوّد بريطانيا الفرنسيين الأحرار بالموارد والأموال، فيجب أن تُعَدّ كلها قروضًا يُعاد سدادها، وليس هدايا. مرّة أخرى، على الرغم من أن القوات الفرنسية الحرّة (والتي لم توجد حتى الآن بأي شكل رسمي) سوف تكون بوجه عام تحت القيادة العليا البريطانية أو القيادة العليا للحلفاء، فإنها سوف تعمل كوحدات مستقلّة تحت قيادة الضباط الفرنسيين الأحرار. مثل هذا الاتفاق مثّل إنجازًا كبيرًا لـ«عميد مفلس منفي إلى أرض يجهل لغتها»[11].

مصادر تصرّفات ديغول وأهدافها

قبل العام 1940، عُرِف ديغول بكونه جنديًّا بارزًا ومحلّلًا استراتيجيًّا تقدّميًّا، لكن شيئًا لم يشر إلى أنه سيبرز يومًا ما زعيمًا أسطوريًّا. ففي 15 آب/أغسطس 1914، كان بين الجنود الفرنسيين الأوائل الذين أصيبوا في الحرب العالمية الأولى عندما تلقّى رصاصة في الركبة في خلال القتال العنيف في دنان، بلدة بلجيكية على نهر الميز. وبعد فترة نقاهة قصيرة، عاد إلى الجبهة. وفي كانون الثاني/يناير 1915، مُنح وسام صليب الحرب تقديرًا لقيادته لمهمّة استطلاع جريئة، زحف هو وجنوده في خلالها إلى حافة المنطقة المُتنازع عليها للتنصّت على المحادثات في الخنادق الألمانية. وفي 2 آذار/مارس 1916، بعد إصابته بطعنة سُنكي في الفخذ، وقع ديغول في الأسر. وعلى الرغم من خمس محاولات للهرب، ظلّ سجينًا في ألمانيا حتى الهدنة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1918.

تعلّم ديغول اللغة الألمانية في المدرسة، وبينما كان في السجن، التهم الصحف الألمانية بشهية طالب متلهّف للتعلّم، وفضول محلّل عسكري محترف. وقد كتب كثيرًا عن المجهود الحربي الألماني، وقرأ الروايات، وشارك زملاءه السجناء في مناقشات حادّة عن الاستراتيجية العسكرية، وألقى حتى سلسلة المحاضرات عن العلاقات المدنية العسكرية عبر التاريخ الفرنسي. وعلى الرغم من شدة اشتياقه إلى العودة إلى الجبهة، فإن فترة سجنه كانت بمنزلة الدراسات العليا له، كما كانت أيضًا اختبارًا قاسيًا للوحدة. ففي دفتر تعليقاته في سجنه، كتب ديغول ذو الست والعشرين سنة: «يجب أن تصبح السيطرة على النفس عادة نوعًا ما، ردّ فعل أخلاقي مُكتسَب بالتدريب الدائم للإرادة في ما يتّصل بأدق الأشياء: الملبس، الحديث، الطريقة التي يفكّر بها المرء»[12].

كقارئ حساس ومؤلف للشعر وهو تلميذ في المدرسة، بدا ديغول في أوائل بلوغه سن الرشد كأنه ينسحب إلى الخلوة التي أوعز كاتب القرن السابع عشر المسرحي الفرنسي بيار كورناي أنها ثمن الفطنة السياسية: «إلى من يمكنني أن أسرّ بأسرار روحي واهتمامات حياتي؟»[13]. فضيلة التحكّم في الذات تلك التي رُسمت في مذكراته كانت لتصبح ميزة أساسية في شخصيته، وفي ما بعد، أصبحت الرزانة وجهه العام، وبقيت الرقة بشكل رئيسي لعائلته، خاصة زوجته إيفون، وابنتهما المعوّقة، آن.

عند عودته إلى الخدمة في الجيش وقت السلم، أدرك ديغول أن الامتياز الذي لم يعد بإمكانه تحقيقه في ساحة المعركة، قد يمكن تحقيقه من خلال الجهود الثقافية. وفي العام 1924، نشر «بيت العدو مُقسّم» *(The Enemy's House Divided)*، وهو تحليل ثاقب للأسباب التي أدّت إلى انهيار المجهود الحربي الألماني في العام 1918. الكتاب، الذي استند على قراءته للصحف الألمانية، أثار انتباه المارشال پتان لديغول، فعيّنه مساعدًا له، نوعًا من الباحث المساعد في كتاب كان يجري إعداده -أُهمل لاحقًا- عن تاريخ الجيش الفرنسي. وقد أظهر احترامه لقدرات الرجل الأصغر سنًّا بتزكيته لإلقاء سلسلة محاضرات في كلية الحرب الفرنسية، وبحضور المحاضرة الأولى شخصيًّا.

ولكون القدرة على الإعراب عن الامتنان لم تكن من بين خصال ديغول الأكثر تطوّرًا، فإن بادرة پتان، والفجوة في الرتبة بينهما لم تمنع الرجل الأصغر سنًّا من مواجهة مرشده بشأن ما اعتبره تقديرًا غير كافٍ لمساهماته الأدبية. ومع تردّي علاقاته بپتان، عاد إلى قيادته، وإلى الكتابة.

في أكثر كتبه تأثيرًا، «نحو جيش محترف» *(Toward a Professional Army)*[14]، انتقد ديغول السياسات الدفاعية للجيش الفرنسي، وحثّ بدلًا من ذلك على موقف استراتيجي يستند إلى حرب هجومية للمدرّعات. في ذلك الوقت، كانت فرنسا تبني الخط الذي كان يُفترض أن يكون حصينًا، خط ماجينو، على طول حدودها الشرقية مع ألمانيا، الذي ثبت في العام 1940 أنه عديم الفائدة إلى أبعد حدٍّ في مواجهة غزو ألماني مدرّع عن طريق بلجيكا. وبينما أهمل الجيش الفرنسي توصياته، تبنّتها بدلًا منه ألمانيا في منتصف الثلاثينيات، وزكّاها النصر الألماني على فرنسا بعد سنوات قليلة فقط.

أدرك ديغول مبكرًا أن أميركا ستشارك في نهاية المطاف في الحرب، وبذا يميل ميزان القوّة ضدّ قوات المحور. الويل إلى الجانب الذي تقف أميركا ضده. «في العالم الحر، لم تقدّم القوى الهائلة إسهاماتها بعد»، أعلنها ديغول في تموز/يوليو 1940، مضيفًا:

> في يومٍ ما، سوف تسحق هذه القوى العدو. في ذلك يوم، يجب أن تكون فرنسا إلى الجانب المنتصر. إن كانت كذلك، ستعود إلى ما كانت عليه من قبل، أمّة عظيمة ومستقلّة. هذا، وهذا فقط، هو هدفي[15].

لكن، وفي نمط متكرّر، كان ديغول فقط هو الوحيد بين معاصريه العسكريين الفرنسيين الذي توصّل إلى هذا التحليل الصحيح.

في الظروف الطبيعية، ومع خبرته في ساحات المعارك، وترقيته إلى رتبة عميد، وعبقريته الثقافية، ربما كان ديغول يتطلّع إلى تولّي قيادة عليا في الجيش، وبعد عقد آخر أو ما يناهز عقدًا من الخدمة، ربما إلى موقع في مجلس الوزراء الفرنسي. لكن أن يبرز بدلًا من هذا رمزًا لفرنسا ذاتها فكان أمرًا يصعب تصوّره.

لكنّ الزعماء الذين يكتبون التاريخ نادرًا ما يظهرون كنهاية لمسارٍ خطّي. قد نتوقّع ظهور عميد حديث على مسرح الأحداث يعلن تأسيس حركة للمقاومة وسط فوضى استسلام فرنسا لألمانيا هتلر ربما لينتهي بأن يستحق الذكر في هامش يعترف بدوره عنصرًا مساعدًا في الوصول إلى مستقبل يحدّده المنتصرون النهائيون. لكن مع وصوله إلى لندن، وليس معه عمليًا إلّا زيّه الرسمي وصوته، فقد أطلق ديغول نفسه من نطاق المجهولين، إلى مصاف رجال الدولة في العالم. ففي مقالة كتبتها قبل أكثر من خمسين عامًا، وصفته بأنه ساحر[16]. بداية، كزعيم للفرنسيين الأحرار أثناء الحرب، ثمّ لاحقًا، كمؤسس ورئيس للجمهورية الخامسة، باستحضار الرؤى التي تُجاوز الواقع الموضوعي، وإقناع مشاهديه بالتعامل معها كحقائق. فبالنسبة إلى ديغول، لم تكن السياسة فنّ الممكن، ولكن فنّ الإرادة.

كانت لندن وقت الحرب تعجّ بالبولنديين، والتشيك، والدنماركيين، والهولنديين، ومواطنين من بلدان عدّة أخرى ممن هربوا من أوطانهم المحتلّة. وكان الكلّ يعتبرون أنفسهم جزءًا من المجهود الحربي البريطاني، فلم يدع أي منهم لنفسه أي استراتيجية مستقلّة ذاتيًا. ديغول فعل هذا من البداية. وبالرغم من أنه قبل إدارة بريطانية للعمليات العسكرية لأن قواته كانت صغيرة جدًا حتى يكون الأمر خلاف ذلك، فإن الهدف النهائي لحربه كان مختلفًا عن هدف حلفائه.

قاتلت بريطانيا، والولايات المتحدة أيضًا، بعد 1941، من أجل دحر ألمانيا واليابان. كذلك كافح ديغول من أجل هذه الأهداف أيضًا، لكن هدفه النهائي كان تجديد روح فرنسا.

ديغول في تاريخ فرنسا

من غير المحتمل أن يكون تشرشل، حتى في بداية علاقتهما، قد أدرك عَظمة رؤية ديغول. ففرنسا على مدى قرنين تقريبًا، نشرت عظمتها، تلك الكلمة الغامضة التي تشير إلى النجاح المادي الممزوج برفعة الشأن الأخلاقية والثقافية. والآن، وبلده في الحضيض، يقدّم ديغول نفسه كمبعوث القدر، والمُكلّف بمَهمّة أن يسترد عظمة فرنسا الوطنية. لم يكن يهم أنه لم يتلقّ أي دلائل على تلك المَهمّة، أو عجزه عن تقديم ما يفيد ذلك، فشرعيته انبثقت من إحساس فطري بسلطة شخصية تستند إلى إيمان لا يتزعزع بفرنسا وتاريخها.

كما تراءى الأمر لديغول، راكمت فرنسا عناصر رفعتها على مدى عملية تاريخية طويلة بدأت في أوروبا في القرون الوسطى، عندما سوّت الإمارات الإقطاعية خلافاتها من خلال تعديل موازين القوى الناتجة. بتلك الطريقة، ظهر جوهر فرنسا كنظام سياسي يُحكم حكمًا مركزيًّا في وقت مبكر يعود إلى القرن السادس، تحت ولاية الملك الفرنكي، كلوفيس.

في أوائل القرن السابع عشر، مع توسّع الحكم الملكي لعائلة هابسبورغ، في النمسا، ليشمل وسط أوروبا، ووصوله إلى أقصى الغرب، إلى إسبانيا، احتاجت فرنسا إلى سلطة مركزية مُعزّزة، واستراتيجية معقّدة للدفاع عن نفسها ضدّ التطويق. وذهبت تلك المَهمّة إلى أرمان جان دو پليسيس، كاردينال ريشيليو، الذي شغل منصب الوزير الأول للملك لويس الثالث عشر في الفترة من 1624 حتى 1642، وكان المهندس الرئيسي لصعود فرنسا في ما بعد لتصبح القوّة الأوروبية البارزة تحت ولاية لويس الرابع عشر. برفض الاستراتيجيات القائمة على الولاء الأُسَري أو الانتماء الديني، وجّه ريشيليو بدلًا من ذلك سياسات فرنسا الداخلية والخارجية بما يتّفق مع «داعي المصلحة العليا» *(raisons d'état)*: بتعبير آخر، السعي المرن وراء المصلحة الوطنية، والقائم كليًّا على تقدير واقعي للأوضاع.

مثّل هذا لديغول أول مقاربة جيو-استراتيجية كبرى بحق -أي، غير أُسَرية، وغير دينية- إلى الشؤون الأوروبية منذ سقوط روما. ستسعى فرنسا اعتبارًا من ذلك الوقت إلى استغلال تعدّد الدول في وسط أوروبا بتشجيع تنافسها فيما بينها، واستغلال انقسامها

بطريقة تضمن وضعها الخاص كدولة أقوى دائمًا من أيّ تجمّع مُحتمَل لتلك الدول. متجاهلًا اعتناق فرنسا واعتناقهم أنفسهم للكاثوليكية، دعم ريشيليو ومن أعقبه، جول مازاران، الدول البروتستانتية في حرب الثلاثين عامًا التي دمّرت وسط أوروبا، مخلّفة فرنسا كمحكِّم بين منافسيها.

بهذه الطريقة، ظهرت فرنسا كأكثر البلاد نفوذًا في القارة، بينما أدّت بريطانيا دورًا موازنًا في مواجهتها. وفي أوائل القرن الثامن عشر، تكوّن ما سُمي بالنظام الأوروبي للنظام القديم من ائتلافين متداخلين جزئيًا، أحيانًا في سلام مع بعضهما بعضًا، وأحيانًا أخرى يعقدان التسويات، لكنهما لا يدفعان أبدًا النزاعات إلى أقصى حدّ يهدّد بقاء النظام. كان ذلك هو التوازن في وسط أوروبا الذي تلاعبت به فرنسا، والتوازن العام للقوى الذي أدارته بريطانيا، موجِّهة مواردها البحرية والمالية ضدّ أقوى قوّة أوروبية على الساحة في ذلك الوقت، التي هي عادة، مرّة أخرى، فرنسا.

مدح ديغول الاستراتيجية الأساسية لريشيليو ومن خلفوه في خطاب في العام 1939:

> لقد وجدت فرنسا دائمًا حلفاء طبيعيين عندما رغبت في ذلك؛ فلمحاربة شارل الخامس، ثمّ الأسرة المالكة في النمسا، وأخيرًا بروسيا النامية، استخدم ريشيليو، ومازاران، ولويس الرابع عشر، ولويس الخامس عشر كلّ أولئك الحلفاء تباعًا[17].

تحت حكم نابوليون في بداية القرن التاسع عشر، وبدلًا من مراعاة مصالحها بعقد التحالفات وخوض الحروب المحدودة، مضت فرنسا إلى إسقاط النظام السائد بإخضاع منافسيها بدلًا من مجرّد هزيمتهم، مطبّقة طوال الوقت مبدأ الثورة الفرنسية الجديد، الشرعية الشعبية. لكن في النهاية، حتى قدرة نابوليون و«أمته المسلّحة» هُزِمتا نتيجة خطأه القاتل في التقدير: غزو روسيا. اعتبر ديغول نابوليون عبقريًا لا يظهر مثلُه إلّا مرّة كلّ ألف سنة، لكنه أيضًا لامه على تبديد القوّة والسمعة الفرنسية: «لقد ترك فرنسا أصغر مما كانت عليه عندما تولّاها»[18]. اعتقد ديغول أنه لا يمكن الفصل بسهولة بين عبقرية نابوليون وقدرته على ارتكاب الأخطاء الكارثية، فقد أرست انتصارات فرنسا النابوليونية الكاسحة الأساس لكوارثها النهائية. لهذا أعاد ديغول تاريخ انحدار فرنسا كقوّة عالمية إلى عصر نابوليون، على الرغم من أن فرنسا ظلّت في مركز الأحداث بعد أن غادر نابوليون مسرح الأحداث.

حتى عندما فاقت القوى الصاعدة، مثل ألمانيا، الأداء الاقتصادي لفرنسا، واصلت فرنسا إبداء سموٍّ ثقافي. ففي عشرينيات القرن التاسع عشر، ترجم العلماء الفرنسيون الهيروغليفية المدوّنة على حجر رشيد، ما حلّ لغز اللغات القديمة. وفي العام 1869، ربط المهندسون الفرنسيون البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط بشق قناة السويس. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر -عندما ارتقى رنوار، ورودين، ومونيه، وسيزان بالفنون البصرية إلى مستويات عالية جديدة- كانت فرنسا الزعيمة الفنية لأوروبا، وما تزال قوّة اقتصادية وتجارية مُهمّة. وعندما عبر البارون جورج هاوسمان ماضيها الذي يعود إلى العصور الوسطى، وفرض الحداثة، أصبحت باريس قلب الحضارة الغربية، «عاصمة القرن التاسع عشر»[19]. وعبر البحار، بنشر جيوش مجهّزة بأحدث الأسلحة، أسست الجمهورية الفرنسية الثالثة إمبراطورية استعمارية واسعة تحت راية مُهمّة التثقيف *(mission civilisatrice)*[*].

حجبت هذه الانتصارات الإمبراطورية والثقافية اضمحلال قوّة فرنسا الداخلية. ففي ختام الحروب النابوليونية في العام 1815، كان تعداد فرنسا 30 مليون ساكن، ما يتخطّى أي دولة أوروبية، عدا روسيا المتأخّرة. وبحلول فجر القرن العشرين، زاد الرقم إلى 38.9 مليون فقط[20]، بينما نما سكان المملكة المتحدة من 16 مليون إلى 41.1 مليون[21]، وألمانيا من 21 مليون إلى 67 مليون[22]. وفي ميدان الإنتاج الصناعي، جاءت فرنسا في العام 1914 دون الولايات المتحدة، وألمانيا وبريطانيا، وروسيا، خاصة في الصناعات الرئيسية الخاصة بالفحم والفولاذ[23].

تبع ذلك مسعى متجدّد ومتلهّف لعقد التحالفات للتقليل من الاختلال المتزايد في التوازن مع ألمانيا. فكان التحالف مع روسيا في العام 1894، والوفاق الودي (Entente Cordiale) في العام 1904 مع بريطانيا أهم تلك المساعي. ومع اندماج القوى الرئيسية في مجموعتين للتحالفات، أصبحت الدبلوماسية متصلبةً، ما سمح في

* ظهر مدفع الميدان الفرنسي عيار 75 مم للمرّة الأولى في 1897، جامعًا بين بعد المدى والدقة الشديدة في إصابة الهدف. وكانت أسلحة القوات الفرنسية، مثل بندقية شاسبوت لعام 1866، بنادق يدوية ممتازة يمكن أن تتناسب مع الخراطيش المعدنية. (Chris Bishop, 'Canon de 75 modèle 1897', in *The Illustrated Encyclopedia of Weapons of World War II* (London: Amber Books, 2014); Roger Ford, *The World's Great Rifles* (London: Brown Books, 1998).)

صيف العام 1914 بحدوث أزمة بين صربيا والنمسا، سبّبت حربًا عالمية فاقت خسائر كلّ المشاركين فيها الخبرات التاريخية السابقة، وكانت لولا ذلك لتُعدّ أزمة عادية.

كان القَدْر الأكبر من الخسائر من نصيب فرنسا، فقد تكبدت مليوني قتيل -أربعة في المئة من سكانها- وخَرُبَ شمال فرنسا [24]. وروسيا، حليفة فرنسا الرئيسية حتى ذلك الوقت، هزّتها الثورة في العام 1917، ثمّ تراجعت مئات الأميال إلى الشرق بتسويات مختلفة من أجل السلام. وكنتيجة لهزيمة النمسا، إضافة إلى عقيدة وودرو ويلسون الخاصة بتقرير المصير الوطني، والأيديولوجية الديمقراطية، واجه كثير من البلدان الضعيفة الهيكل، والمفتقرة إلى الموارد، ألمانيا في شرق أوروبا ووسطها. وبذا، فأي نهوض مستقبلي للقدرة العسكرية الألمانية سوف يكون من الضروري هزيمته بهجوم فرنسي على أراضي الراينلاند الألمانية.

رغم خروجها منتصرة في العام 1918، كانت فرنسا أكثر دراية من أي من حلفائها بمدى اقترابها من الهزيمة، وبأنها فقدت مرونتها النفسية والسياسية. وبعد فقدها الشباب من شعبها، وخوفها من خصمها المهزوم، وإحساسها بأن كلّ حلفائها هجروها، وهواجس العجز تساورها، واجهت فرنسا العشرينيات والثلاثينيات من القرن كفترة تكاد تكون متصلة من الإحباطات المتعاقبة.

لم يكن هناك شيء يمكن أن يبدي شعور عدم الأمان الذي شعرت به فرنسا بعد العام 1918 أفضل من قرارها ببدء بناء خط ماجينو، في لحظة كان جيشها هو الأكبر في أوروبا، والجيش الألماني محدّد بمعاهدة السلام بـ100 ألف جندي. وما جعل القرار مُحزِنًا بقدْر أكبر، أن معاهدة ڤرساي منعت ألمانيا بشكل محدّد من وضع قوات عسكرية في منطقة الراينلاند - المنطقة التي كان يلزم عبورها قبل التمكّن من شنّ هجوم على فرنسا. وفي الفترة اللاحقة لنصرها، أصبحت فرنسا تشعر بعدم الثقة في نفسها، إلى حدّ أنها شكّت في قدرتها على ردّ خرق صارخ لمعاهدة السلام من عدوّها المنزوع السلاح، وإن قامت هي بالهجوم.

أخضع ديغول العقيدة العسكرية الفرنسية إلى نقد مؤثّر في كتابه في العام 1934، «نحو جيش محترف». وقد كتب أن القابلية للحركة هي مفتاح الاستراتيجية، حيث القوات الجوية والدبابات هما القوّتان الرئيسيتان لتحقيق ذلك [25]. لكن الجيش الذي كان

هو ضمن صفوفه كان قد وضع استراتيجية للدفاع الساكن، وهي التي ثبت بشكل كارثي أنها غير مناسبة.

في فقرة من ذلك الكتاب الذي نُشر في العام 1934، ذكر ديغول خلاصته السوداوية:

في قديم الزمان، كان هناك بلد قديم كلّ من فيه كانوا مقيّدين بالعادات والحيطة. وكانوا في وقت ما أغنى الناس وأكثرهم قوّة من بين من هم في وسط المسرح العالمي، لكنهم بعد سوء حظ شديد، حدث، والحال على ما هو عليه، أن انطووا على أنفسهم. وبينما كان آخرون حولهم ينمون، ظلّوا هم ثابتين[26].

كان هذا الموقف الذي عزم ديغول، في كلّ مراحل مسيرته المهنية، على تغييره.

ديغول والحرب العالمية الثانية

من الواضح أن وضع ديغول في لندن في صيف العام 1940 لم يتح مطلقًا مجالًا لاستعادة العظمة. فقد أخضع هتلر قلب أوروبا، ووقّع مع الاتحاد السوفيتي، القوّة القارية الأخيرة الباقية، معاهدة عدم اعتداء على ألمانيا في العام السابق[27]. وفرنسا، يحكمها في ذلك الوقت پتان تحت الاحتلال الألماني الجزئي، تترجّح بين الحياد والتعاون مع الألمان.

لم تُعيّن أي سلطة فرنسية دستورية ديغول لقيادة فرنسا الحرّة، كما لم يُصدَّق على قيادته من خلال الانتخاب. كان تولّيه القيادة مشتقًّا من تصريحاته وبياناته الخاصة. «تنبثق شرعية السلطة الحاكمة»، كما كتب لاحقًا، «من معتقداتها، والمعتقدات التي تحث عليها، حتى تجسّد الوحدة والاستمرارية الوطنية عندما تكون البلاد في خطر»[28]. في تلميح إلى لحظة أخرى من لحظات الخطر الوطني، اختار راية لحركته صليب لورين ذا القضيبين -رمز الشهيدة القديسة جان دارك، التي حشدت برؤاها الغامضة الفرنسيين قبل خمسة قرون لاستعادة أرضهم من المحتلّين الأجانب. ادعاء ديغول-من دون دليل واضح لدعمه- أنه «مخوّل» من «سلطة عليا» لفرنسا المنيعة الأبدية، تتخطّى أي مآسٍ دنيوية قد تكون قد حدثت في نطاق حدودها الطبيعية[29].

في الأشهر والسنوات التي تلت، تصرّف ديغول بثقة بالنفس ورفضٍ للمساومة أتاحا له انتزاع تنازلات من زعماء التحالف (الساخطين جدًّا) -تشرشل، وفرانكلين د. روزفلت،

وجوزيف ستالين- الذين ألزمهم جميعًا بالاعتراف بالضرورة التي أعلنتها فرنسا لنفسها أنه لا غنى عنها لإعادة تكوين أوروبا.

بداية في ندائه في 18 حزيران/يونيو 1940، تصرّف ديغول كما لو أن الفرنسيين الأحرار لا يجسّدون تطلعًا فحسب، بل واقع. فقد أطلق مشروعه مع مجموعة من المستشارين مكوّنة من الشخصيات الفرنسية البارزة المنفية ذاتيًا إلى لندن، وقوّة عسكرية جُنِّدت بشكل كبير من القوات الفرنسية المُحطّمة، التي كانت قد أُخلِيت من دونكيرك. وبنهاية العام 1940، عندما شُكِّلت لجنة وطنية فرنسية من المؤيّدين المدنيين، كان هناك 7 آلاف مقاتل فعلي فرنسي حرّ فقط.

كيف يمكن إدراك رؤيته بمثل هذا العدد الضئيل من القوات؟ أدرك ديغول أن خياراته العسكرية محدودة، لذا، قرّر أن يركّز على إرساء قاعدة جغرافية للشرعية بحشد القوات المقاتلة المتفرّقة للإمبراطورية الفرنسية إلى جانبه. ولتحقيق هذا الهدف، تنقّل بين مستعمراتها المتفرّقة لفصلها عن ڤيشي كخطوة أولى لتحرير الوطن. وعلى طول الطريق، لم يكن عدوّه الرئيسي ألمانيا، بل ڤيشي، وكان هدفه الرئيسي، ليس الفوز في الحرب (وإن كانت الحرب قد أفادت)، ولكن تهيئة الظروف لتجديد فرنسا إقليميًّا وأخلاقيًّا، ومؤسساتيًّا في وقت السلم الذي سوف يلي.

استغرقت جهود ديغول الإقليمية شهرين قبل أن تؤتي ثمارها. وفي تلك الأثناء، لاح قرار مفزع أمام الحلفاء: ما العمل بشأن الأسطول الفرنسي الراسي في قاعدة المرسى الكبير البحرية خارج مدينة وهران الجزائرية؟ فلو سقط في أيادي الألمان، سيكون هناك خطر إمالة كفة ميزان القوى البحرية ضدّ بريطانيا، أو حتى المساعدة على احتلال نازي محتمل للجزر البريطانية. لذلك قرّر تشرشل أنها مخاطرة لا يمكنه تحمّلها. وفي 3 تموز/يوليو، بعد طلب إبحار الأسطول إلى الموانئ البريطانية، أمر تشرشل بقصف القاعدة البحرية الجزائرية. قتل الهجوم قرابة 1,300 بحّار فرنسي وأغرق ثلاث سفن، منها البارجة بروتاني. وعلى الرغم من حسرته، تفاعل ديغول مع الأمر تفاعلًا هادئًا، ودافع عن الحادثة عبر إذاعة البي بي سي: «لا يمكن لفرنسي يستحق هذا الاسم أن يشكّ للحظة في أن هزيمة بريطانيا ستؤكّد إلى الأبد عبودية بلده»[30]. وبعد الحرب، قال إنه لو كان مكان تشرشل، لفعل الشيء نفسه[31].

أخيرًا، وصلت أخبار سارّة للفرنسيين الأحرار في 26 آب/أغسطس، عندما تعهّد الحاكم العام التشادي، فيلكس إيبويه، أول مسؤول تنفيذي عالي المستوى في المستعمرات الفرنسية المتحدّر من أصل إفريقي، بدعم المستعمرة لديغول. في خلال البث الإذاعي في اليوم التالي، مدح ديغول ذلك التطوّر: «فرنسا هي فرنسا. لقد كان لها ربيع سري يفاجئ العالم دائمًا، ولم تنتهِ بعد من مفاجأة العالم. فرنسا، مسحوقة، ومهانة، ومنبوذة، تبدأ الصعود مرّة أخرى من الهاوية»[32].

لم يكن ذلك الصعود ليتم بسهولة وحكومة ڤيشي ما تزال تُحكِم قبضتها على غرب إفريقيا الفرنسي. وفي أيلول/سبتمبر، أبحر أسطول فرنسي بريطاني صغير في اتجاه ميناء داكار بهدف حشد السنغال والمستعمرات المجاورة لها إلى الجانب الفرنسي الحرّ. بيد أن الأمر انتهى بمهزلة، شعر على إثرها ديغول بالدمار لبضعة أيام [33]. لكن ترحيب حماسي في دوالا، في الكاميرون في 7 تشرين الأول/أكتوبر رفع من معنوياته، وبعدها بفترة قصيرة، أصبحت برازاڤيل في الكونغو الفرنسية العاصمة الجديدة لفرنسا الحرّة. كما نجحت عملية عسكرية صغيرة لفرنسا الحرّة في الاستيلاء على الغابون في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، واضعة كلّ إفريقيا الاستوائية الفرنسية في صف ديغول.

أيًّا كانت القيود المالية والعسكرية لحركته، فقد أصاب ديغول وترًا حساسًا. ففي يوم الهدنة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر، خرجت مظاهرات شعبية في باريس مؤيِّدة للفرنسيين الأحرار، بما في ذلك الطلاب الذين حملوا بشكل خاص قضيبين من قضبان صيد السمك *(deux gaules)*.

في موقعها الاستراتيجي على طريق التجارة التاريخي عبر الصحراء، باتت تشاد مسرحًا حيويًّا للعمليات العسكرية للفرنسيين الأحرار، خاصة في ليبيا، تلك المستعمرة الإيطالية. ففي أوائل العام 1941، قاد العقيد الفرنسي الحرّ، فيليب لوكلير دو أوتكلوك، طابورًا من 400 رجل، عبر ألف ميل من التضاريس الوعرة، لشن غارة جريئة على الكُفْرة، واحة ليبية جنوبية، كانت تتمركز فيها حامية إيطالية كاملة. وفي 1 آذار/مارس، بعد حصار دام عشرة أيام، استسلم الإيطاليون. وفيما عُرف سريعًا بـ«قَسَمِ الكُفرة»، جعل لوكلير رجاله يقسمون أنهم لن يستريحوا حتى يأتي اليوم الذي «يرفرف فيه علمنا، علمنا الجميل، فوق كاتدرائية ستراسبورغ»[34].

كانت معركة الكُفرة النصر العسكري الأول لقوات الفرنسيين الأحرار في الحرب، ودفعة قوية للمعنويات، وتأييدًا لمبدأ ديغول: «في وضعنا، من يقف بلا حراك، يتأخّر»[35]. بعد سنتين، وبعد نزول الحلفاء إلى شمال إفريقيا، قاد لوكلير رتلًا عسكريًا من الفرنسيين الأحرار، يضم أربعة آلاف إفريقي و600 فرنسي، من التشاد، عبر ليبيا، إلى تونس، بناءً على أوامر ديغول، حيث انضموا إلى البريطانيين في معركة طاحنة ضدّ الفيلق الإفريقي الذي كان يقوده المارشال الألماني رومل.

لكن قبل أن يتمكّن للوكلير الزحف إلى ليبيا مرّة أخرى، كان لا بُدّ للفرنسيين الأحرار من أن يثبتوا معدنهم في مسارح أخرى للعمليات. في العام 1942، وبمساعدة من الحلفاء، أُعِدت عملياتهم لتحرير الأراضي التي كانت تسيطر عليها حكومة ڤيشي، لكي يثبتوا للعالم أن الفرنسيين الأحرار يتمتّعون بالروح، وأنهم قادرون ومصمّمون على استعادة مركز فرنسا كقوّة رائدة في العالم. في تلك العمليات، أصر ديغول على أن تساهم فرنسا الحرّة كشريك، وليس كطالب للعون.

كرّر غزو حزيران/يونيو من العام 1941 لسوريا ولبنان، الأراضي التي وضعتها عصبة الأمم تحت الانتداب الفرنسي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، نمط ما حدث في إفريقيا. وبينما كانت بريطانيا تسعى لإحباط المساعي الألمانية لتأسيس قواعد جوية في بلاد الشام، انضم ديغول إلى ذلك الجهد بقواته المحدودة لتأكيد الوضع التاريخي لفرنسا في المنطقة، وهو ما تضمّن، في جزء ليس باليسير، تنافسًا عنيفًا مع بريطانيا.

وحيث إن السلطات التابعة لحكومة ڤيشي في سوريا رفضت التعامل مع الفرنسيين الأحرار، تفاوض القائد البريطاني مع هنري دينتز، المندوب السامي لحكومة ڤيشي. وقد منحت اتفاقية أُبرِمت في تموز/يوليو من العام 1941، التي لُقّبت بهدنة القديسة جان دارك، الهيمنة لبريطانيا عمليًا على كامل بلاد الشام. لكنّ إدراج الأراضي الفرنسية كموضوع للتفاوض بين بريطانيا وحكومة ڤيشي كان بمنزلة فاحشة بالنسبة إلى ديغول، كما زادت بنود المعاهدة الخاصة بإعادة توطين القوات الفرنسية في ڤيشي من استيائه. فقد كان يأمل أن يعزّز جيشه الصغير بالهاربين من قوات ڤيشي في سوريا، وفوق كلّ ذلك، كان قلقًا من إرساء سابقة تؤدّي في النهاية إلى التخلّص من فرنسا ذاتها. وبشكل محدّد أكثر، خاف أن يوضع حكم فرنسا تحت سيطرة الحلفاء بعد النصر المُطلق،

وأن يعطي الحلفاء الشرعية لحكومة فرنسية جديدة، بدلًا من أن تحصل عليها بفضل إجراءات تتّخذها فرنسا ذاتها.

في 21 تموز/يوليو، استقبل أوليفر ليتلتون، الوزير المفوّض لبريطانيا في الشرق الأوسط، ديغول في مكتبه في القاهرة، بهدوء جليدي، هدّد ديغول بسحب رجاله من القوّة المشتركة، والفرنسيين الأحرار من التبعية إلى القيادة البريطانية[36]. «في الوسط النافذ والمليء بالخداع والرشوة الذي فتحته بلاد الشام لخطط إنجلترا»، كتب ديغول عن تلك الواقعة في مذكراته: «اللعبة... كانت سهلة ومغرية. فقط احتمال حدوث تصدّع فيما بيننا، وضرورة مصالحة مشاعر فرنسا، يمكن أن يفرض على لندن اعتدالًا ما»[37]. طرح ليتلتون بسرعة تفسيرًا للهدنة استرضى ديغول: «بريطانيا العظمى ليس لديها اهتمامات في سوريا أو لبنان عدا الانتصار في الحرب. نحن ليس لدينا رغبة في التعدّي بأي حال على موضع فرنسا»[38]. وفي مذكراته، أقرّ ديغول أيضًا الحقيقة المثيرة للانتباه - إنّ «الضرر الأخلاقي والمادي الذي يتضمّنه الافتراق عن بريطانيا العظمى بالنسبة إلينا، كان بالطبع ليجعلنا نتردّد»[39]. وعندما التقى ديغول تشرشل في 12 أيلول/سبتمبر، تخلّل المحادثة في بادئ الأمر غضب ونوبات صمت. وتساءل أحد مساعدي رئيس الوزراء ما إذا كانا قد «خنق كلٌّ منهما الآخر». وعلى الرغم من أن الزعيمَين خرجا وهما يدخّنان السيجار، فإنهما مع ذلك لم يستطيعا حتى الاتفاق على محضر اجتماع مشترك[40].

بعد أن تحدّى تشرشل، الزعيم الذي جعل بروزه ممكنًا، لم يتردّد ديغول في مواجهة شخصية أكثر بأسًا، الرئيس روزفلت، بشكل جوهري، في القضايا نفسها: مصير الأراضي الفرنسية التي أعاد الحلفاء استعادتها. وهنا واجه منظارًا أقل تسامحًا. فقد كان روزفلت يركّز بشكل أوحد على الفوز بالحرب، وكانت أي نزاعات تتّصل بالوضع داخل التحالف تغضبه، خاصة عندما تثيرها شخصية لا تستند ادعاءاتها بأي حال من الأحوال على قوّة متوازية. ولم يكن يشعر إلّا بازدراء لما عدّها معاناة ديغول من عقدة جان دارك[41].

بدأت خلافات ديغول مع أميركا حول سان بيار وميكلون، وهما جزيرتان صغيرتان جدًّا قبالة ساحل نيوفاوندلاند: بقايا أثرية للإمبراطورية الفرنسية في أميركا الشمالية، أبقتهما معاهدة باريس لعام 1763. بعد الهجوم على بيرل هاربور، اتصل روزفلت

بالموظف الرسمي لڤيشي، المسؤول عن أملاك فرنسا في نصف الكرة الأرضية الغربي، مطالبًا بإعلان الحياد الرسمي للجزيرتين، ما يحول دون أن تبثّ محطة الإذاعة الخاصة بهما أي شيء إلى الغواصات الألمانية العابرة. وعلى الرغم من أن حكومة ڤيشي استجابت لذلك الطلب، فإن ديغول وجد أنه من غير المقبول أن يتدخّل أي بلد أجنبي، حتى وإن كان بقصد حسن، في أمور إقليمية فرنسية، من دون موافقته. لذلك أمر قائد بحريته الصغيرة جدًّا، الأدميرال إيميل موسيلير باحتلال الجزيرتين باسم الفرنسيين الأحرار.

وما زاد من وقاحة تلك المبادرة أن عملية الإنزال تمّت في الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر، يوم وصول تشرشل إلى واشنطن للتشاور مع روزفلت في أول اجتماع لهما كحليفين في زمن الحرب. وفي رسالة إلى موسيلير عشية عيد الميلاد، أمره ديغول ألّا تثنيه الاحتجاجات الأميركية عن مساره:

> لقد ألقينا حجرًا في بركة للضفادع. ابقَ في هدوء في سان بيار، نظّم الحكومة ومحطة الإذاعة، واطلب من أي ممثّل لأي حكومة أجنبية يخاطبك بخصوص الجزيرتين أن يخاطب اللجنة الوطنية [للفرنسيين الأحرار][42].

استولت قوات موسيلير على الجزيرتين من دون مقاومة، وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، نظّم استفتاءً عامًا لتأكيد ولائهما إلى الفرنسيين الأحرار.

أي احتمال لهجوم مفاجئ في نصف الكرة الأرضية الغربي، حتى هجوم صغير مثل ذلك، كان بالتأكيد ليزعج واشنطن، خاصة، بعد أسبوعين من الهجوم على پيرل هاربور. وقد استشاط وزير الخارجية، كورديل هَلْ، غضبًا إلى حدّ أنه أشار في بيان الاحتجاج إلى «من يُدعون الفرنسيين الأحرار»، عبارة انتُقِدت على نطاق واسع في أجهزة الإعلام والكونغرس[43]. وقد ردّ ديغول بالإشارة منذ ذلك الحين إلى هَلْ بعبارة «من يُدعى وزير الخارجية». وبحلول شهر شباط/فبراير 1942، أعاد سامنر ويلز، نائب هَلْ، التعاون بين الفرنسيين الأحرار وواشنطن[44].

بهذه الطريقة، أصبحت ضربة ديغول، التي بدت سخيفة، رمزًا للتعافي السياسي لفرنسا. ولا شك في أن اندفاعه الثابت والبطولي في كثير من الصور، للدفاع عن هوية فرنسا التاريخية في مواجهة تفاوتات كبيرة في القوّة، أصبحت شرط إعادة العظمة

الفرنسية. وقد كان مدركًا تمامًا لمدى السخط الذي يسبّبه ذلك لحلفائه، قال متأمّلًا: «ربما يعتقدون أنني لست شخصًا يسهل العمل معه»، لكن لو أنني كذلك، لكنت اليوم ضمن الهيئة العامة لأركان پتان»[45].

كان سلوك ديغول الصعب متجذّرًا في مفهوم العظمة الذي سعى إلى إعادة تطبيقه، والمنبثق، كما رأينا، من السلوك الفرنسي في البحث عن الأولوية في القارة -أولوية على حافّة التحقّق دومًا، وتُحبط بفعل سياسات توازن القوى البريطانية دومًا- تُشبّع تفسير ديغول لمسؤوليته كزعيم للفرنسيين الأحرار. وتضمّن محاولة لإحباط أي إغراءات من جانب البريطانيين لتسوية النزاعات التاريخية وقائيًّا في خلال الحرب.

وإذْ كان يشعر بالسخط أحيانًا، قال تشرشل مرّة مستهزئًا: «نعم، ديغول يعتقد أنه جان دارك، لكن أساقفتي الملاعين لا يسمحون لي بحرقه». على الرغم من ذلك، في النهاية، ساد نوع متناقض من التعاون بين ديغول وتشرشل على مدى الحرب. فقد مكّن تشرشل جهود ديغول ماليًّا، وحماه من عداوة روزفلت - كما حدث في أيار/مايو 1943، عندما اقترح الرئيس، شبه جادّ، نفي ديغول إلى مدغشقر*.

في خريف العام 1943، بدا أن ديغول يدرك أنه يقترب من حدود التحمّل البريطاني، فسأل السفير السوفيتي، إيڤان مايسكي، إن كان بالإمكان استقباله على الأرض الروسية إذا زادت شدّة الخلافات مع تشرشل. ومن دون رفض المقاربة كليًّا، حثّ السفير السوفيتي ديغول على دراسة الأمر بعناية قبل التقدّم بطلب رسمي. من غير المحتمل أن يقترح ديغول نقل الفرنسيين الأحرار إلى الأراضي الروسية، بل الأرجح أكثر أنه كان يستكشف الخيارات من أجل المستقبل، ويظهر لستالين أن روسيا جزء أساسي من حساباته الطويلة المدى.

سرعان ما فهم ديغول، أن رؤيته يجب أن تتحقّق في فرنسا نفسها، فأعد نفسه بعناية لتلك المعركة. بعد تأسيس اللجنة الوطنية للفرنسيين الأحرار في أيلول/سبتمبر من العام 1941، أرسى هياكل قانونية يمكن نقلها إلى البلد الأم عندما يحين الوقت. وفي غياب مجلس تشريعي ومحاكم، وتماشيًا مع تقليد فرنسي طويل الأجل، استخدمت اللجنة

* غزا البريطانيون الجزيرة في أيار/مايو 1942 من دون إنذار مسبق إلى ديغول.

جريدة رسمية لإعلان «القوانين والمراسيم»*. وظلّ ديغول على اتصال وثيق بالجالية الكبيرة للاجئين في لندن، مقدمًا نفسه على أنه رمز لفرنسا الحقيقية. ما واجه شرعيته أي تحد قط، وجذب هو مجموعة متميّزة من المعجبين. وأخيرًا، زرع متابعين له داخل فرنسا الأوروبية، بينما تودّد إلى فئات متنوّعة من المقاومة، بمن فيهم الشيوعيون.

كلّ تلك العناصر ظلّت متماسكة بفضل شخصيته: قيادي، متعالٍ، عاطفي، ملتزم، حالم، وطني يفوق الوصف. وهكذا، في 18 حزيران/يونيو من العام 1942، في اجتماع في قاعة ألبرت، في لندن، لإحياء الذكرى الثانية لتأسيس الفرنسيين الأحرار، أعلن ديغول:

عند انتهاء مَهمّتنا، واكتمال دورنا، في رَكْبِ كلّ أولئك الذين خدموا فرنسا منذ فجر تاريخها، وقبل كلّ أولئك الذين سيخدمونها إلى الأبد في مستقبلها، سنقول لفرنسا، ببساطة، مثلما قال [الشاعر شارل] بيغي، «أمي، انظري إلى أبنائك الذين كافحوا من أجلك»[46].

وقد احتاج الفرنسيون الأحرار إلى كلّ ذلك التفاني المطلق، وشبه الروحاني، للتغلّب على تحدّيهم التالي.

مشكلات شمال إفريقيا

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1942، في «عملية الشعلة»، نزلت القوات الأميركية والبريطانية في المغرب الفرنسي ومنطقة الجزائر الشاسعة. لم تكن المناطق الساحلية الثلاثة للجزائر تُدار كمستعمرات، ولكن كأقسام إدارية من فرنسا؛ جزء من أراضيها المحلّية**. مثّلت الجزائر أهميةً استراتيجيةً للحلفاء، على الأقل لأن المنطقة كانت قاعدة لجيش كبير قد يُجنّد لتعزيز قوات الحلفاء عند غزو أوروبا في النهاية. لكن بالنسبة إلى

* وُجدت الجريدة الرسمية منذ الإمبراطورية الثانية (1869)، وعلى مدى الجمهورية الثالثة. كما أن حكومة فيشي أيضًا كان لديها نسختها الخاصة. هناك اليوم نسخة رقمية.

** حُكِمت المناطق الساحلية الثلاث: وهران، الجزائر العاصمة، وقسنطينة، كأقسام من فرنسا من 1848 حتى 1957. وأُضيفت منطقة رابعة، عنّابة، في الفترة من 1955 حتى 1957. بعيدًا من الساحل، لم تُعدّ المناطق الصحراوية للجزائر جزءًا من «فرنسا الأوروبية».

الفرنسيين الأحرار، فإنها، قبل كلّ شيء، أتت إلى المقدّمة بمسألة حكم فرنسا ذاتها. فأي من القوات المتنافسة داخل الجزائر، في حال تحقيقها الانتصار، يمكنها الادّعاء بحسم بأنها الحكومة الشرعية للوطن الفرنسي عند انتهاء الحرب.

السلطات «الأنجلوساكسونية»، كما كان ديغول قد تعوّد دعوتها، كانت غير مُهتمّة كثيرًا بإعطاء مثل هذه القدرة القوية إلى قائد الفرنسيين الأحرار المزعج. فهم ما أخبروه بخططهم قط، وهو علم بالغزو بعد الحدث فقط. والأهم أن الحلفاء جلبوا معهم إلى الجزائر منافسًا محتملًا لقيادة ديغول.

قاد أحد المحاربين القدامى في الحرب العالمية الأولى، الجنرال هنري جيرو، القوات الفرنسية في هولندا في خلال حملة 1940. وقد أُخذَ أسيرًا، وسُجِنَ في قلعة كونيغاشتاين على قمّة تل بالقرب من درسدن، التي هرب منها الرجل ذو الثلاثة والستين عامًا آنذاك في نيسان/أبريل من العام 1942 بهبوط جرف ارتفاعه 150 قدمًا. عزّز هذا الهروب الجريء سمعة جيرو البطولية[47]، التي أرساها هروب سابق من معسكر ألماني للأسرى في خلال الحرب العالمية الأولى. وعند عودته إلى فرنسا الخاضعة لحكم ڤيشي، جاهد بلا طائل لإقناع پتان بأن ألمانيا تخسر الحرب، وأن فرنسا عليها أن ترتدّ إلى معسكر الحلفاء. وعلى الرغم من أن پتان رفض حجج جيرو، فقد رفض تسليمه إلى ألمانيا. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1942، نُقل جيرو إلى خارج فرنسا، إلى جبل طارق، في غواصة بريطانية، تحت قيادة اسمية أميركية. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد عمليات الإنزال الخاصة بعملية الشعلة، طار إلى الجزائر العاصمة، حيث أراد روزفلت وتشرشل إبرازه على أنه الشخصية الرئيسية هناك.

في هذه المسابقة الحرجة على الشرعية السياسية، كان هناك منافس ثالث أيضًا في الجزائر العاصمة، كان قد وصل قبل فترة قصيرة من نزول الحلفاء. كان ذلك هو الأدميرال فرانسوا دارلان، قائد بحرية ڤيشي الذي جاء بزعم زيارة ابنه المريض.

هل كانت تلك الخطوة الأولى لفك الارتباط بين پتان والألمان أم وسيلة لتنظيم دفاع الجزائر ضدّ احتلال إنجليزي أميركي مُحتمَل؟ في مثل تلك الحالة الغامضة، كان بالإمكان دمج دوري المتعاون والوطني. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، قرّر أيزنهاور، بوصفه القائد الأعلى لقوات الحلفاء، استغلال حضور دارلان للتفاوض على هدنة مع

قوات فيشي، وعيّنه مندوبًا ساميًا لفرنسا في إفريقيا مقابل تعاونه مع حملة الحلفاء في شمال إفريقيا.

دامت سلطة دارلان واحدًا وأربعين يومًا فقط. فقد اُغتيل عشية عيد الميلاد على يد قاتل ما كُشِفت دوافعه قط. وقد كانت كلّ الأطراف المتنافسة لها مصلحة في إزاحة دارلان، من دون إعلان أي منها عن تلك المصالح.

ترك هذا جيرو منافسًا رئيسيًّا لديغول. في الواقع، لقد مثّل تطلّع فرنسا فيشي لاستعادة قيمتها، وكان مجرّد وجود ديغول في الجزائر عملًا شجاعًا، فقد كان يسيطر على عدد صغير من القوات العسكرية.

وقبل أن يذهب النزاع بين الجنرالين بعيدًا جدًّا، اجتمع روزفلت وتشرشل وطاقماهما في الدار البيضاء في كانون الثاني/يناير من العام 1943 لوضع الاستراتيجية الأنجلو - أميركية، والنية على حلّ النزاع، كما تراءى لروزفلت، بين الشخصيتين الفرنسيتين الرئيسيتين. قدّم روزفلت رأيه في الأمر إلى ديغول في لقائهما الأول في 4 شباط/فبراير 1943، وكان تمثيلًا لكابوس ديغول، الوصاية الأنجلوساكسونية على فرنسا المُستعادة:

> لمّح الرئيس مرّة أخرى إلى انعدام القوّة من ناحية الشعب الفرنسي في ذلك الوقت بما يتيح له تأكيد سيادته. وأشار الرئيس إلى أنه، لهذا، من الضروري اللجوء إلى التناظر القانوني لـ«الوصاية»، وأن من رأيه أن تلك الأمم المتحالفة التي تحارب على الأرض الفرنسية في ذلك الوقت، تكافح من أجل تحرير فرنسا، وأن عليها إبقاء الوضع السياسي في حالة «الوصاية» من أجل الشعب الفرنسي[48].

أجبر تحدّي روزفلت على كشف الضمنيّ، ليصبح علنيًا. استغلّ ديغول رئيس أساقفة نيويورك، فرانسيس سبيلمان لتأكيد تصميمه على قبول حلّ فرنسي فقط. كان الكاردينال يزور القوات الأميركية في المغرب، وكان روزفلت قد جنّده لإقناع الجنرال بقبول دور تابع في هيكل يهيمن عليه جيرو. وبعيدًا عن الخضوع، ردّ ديغول بتهديد: سيكون من الحماقة من الأنجلو - أميركيين أن يطيحوا الإرادة الوطنية الفرنسية خشية أن تتّجه الكتلة السياسية الفرنسية إلى طرف ثالث لإنقاذها، في تلميح واضح إلى الاتحاد السوفيتي[49]. كان ذلك ردّ فعل المناورة التي قام بها قبل فترة قصيرة سابقة عند زيارته السفير السوفيتي في لندن[50].

بدعم من تشرشل، تراجع روزفلت إلى اقتراح حكم ثنائي بوساطة الجنرالين. لكن ديغول رفض، مرّة أخرى على أساس أنه هو من يمثّل فرنسا الأصيلة، وقد التزم ذلك الموقف على مدّة الأيام الثلاثة لمؤتمر الدار البيضاء.

لو أن جيرو امتلك قليلًا من الموهبة السياسية لربما حقّق نتيجة مواتية له. ووصف محدوديته في هذا المجال بشكل جيد هارولد ماكميلان، الوزير المفوّض البريطاني في الجزائر، الذي أصبح لاحقًا رئيسًا للوزراء:

> أعتقد أنه لم يسبق في تاريخ السياسة بالكامل أن بدّد رجل رأسمالًا في فترة قصيرة جدًّا من الزمن... لقد جلس للعب الورق وبين يديه كلّ أوراق اللعب الكبيرة... لكنه نجح بخفة يد استثنائية في أن يضيّع على نفسه فوزًا مضمونًا[51].

عجّلت المهارة السياسية للمنافس من سرعة انهيار جيرو. فعندما أصبحت القضية البحث عن أفضل طريقة لمنع الزعماء الأنجلو-ساكسونيين من فرض حلّ لقضية فرنسية داخلية، أبدى ديغول فجأة، مرونة غير متوقّعة. ففي نيسان/أبريل 1943، وبالرغم من الاستمرار في معاملة جيرو باستنكاف: «كل فرنسا معي... يجب على جيرو أن يحترس!... حتى إذا ذهب إلى فرنسا في النهاية منتصرًا، من دوني، فإنهم سيطلقون عليه النيران»[52] - دعا جيرو إلى اجتماع (انعقد أخيرًا في 31 أيار/مايو). وفي خلاله وافق على مبدأ القيادة المشتركة الذي رفضه قبل أشهر قليلة، واقترح لجنة مُشكّلة من رئيسين: هو كرئيس للإدارة السياسية، وجيرو كرئيس للإدارة العسكرية. بالإضافة إلى لجنة فرنسية للتحرير الوطني مكوّنة من ثلاثة يعيّنهم ديغول، وثلاثة تعيّنهم السلطات الجزائرية، وثلاثة يعيّنهم جيرو.

كانت مناورة جريئة من ديغول، بالاستناد إلى اعتقاد بأن مهاراته المتفوّقة في الحكم سوف تقنع أعضاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني المعيّنين من السلطات الجزائرية بدعمه على المدى البعيد[53]. وبالتأكيد، في الإطار العام للجنة الفرنسية للتحرير الوطني - بعد قبول الاقتراح الهيكلي لديغول - تفوّق في المناورة على الجنرال الأكبر سنًّا، والأقل بكثير تيقظًا. في النهاية، أصبحت قيادة جيرو العسكرية تابعة إلى السيطرة «المدنية» الاسمية للجنة، ليواجه الحلفاء أمرًا واقعًا هو سلطة فرنسية موحّدة. وفي خلال ذلك، تكوّنت لجنة دفاع جديدة، في وجود ديغول على دفة القيادة، للإشراف على العمليات العسكرية، دافعةً جيرو عمليًّا إلى وضع الموظّف[54].

لاحقًا، وصف ديغول نفسه انهيار جيرو السياسي بما يلي:

إذًا، كان من الحتمي أن يجد جيرو نفسه تدريجًا، معزولًا ومرفوضًا، حتى جاء اليوم الذي وجد نفسه فيه محاطًا بقيود لم يقبلها، وعلاوة على ذلك، محرومًا من المساندة الخارجية التي كانت مصدر الطموحات التي أدارت رأسه، فقرّر الاستقالة[55].

بشكل مهذّب ومن دون رحمة، مع إيمانٍ بالذات وصبر لا نهاية لهما، حرم ديغول جيرو من أي سبيل إلى السلطة، وحوّل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ذاتها إلى قاعدة الحكومة الجمهورية الفرنسية المقبلة لا محالة.

تحت قيادة ديغول، تابعت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر تحديد المؤسسات التي سوف تدير الشؤون الداخلية والخارجية لفرنسا بعد التحرير، محبِطة وصاية أنجلوساكسونيةً. وفي حزيران/يونيو 1944 أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني قانونًا بإنشاء محاكم خاصة للمحاكمة بمشاركة هيئات للمُحلّفين -إجراء غير عادي طبقًا لتقاليد القانون المدني الفرنسي- لمحاكمة المتعاونين مع النازيين بعد التحرير. سيكون المواطنون الذين يثبت تحلّيهم بالمشاعر الوطنية أو من يمتلكون سجلًا حربيًّا ناصعًا تقرّه لجنة التحرير المحلّية هم المؤهّلون للمشاركة كمحلّفين[56]. من البداية، أخذت شبه دولة ديغول شكلًا تنفيذيًّا قويًا بمساعدة مجالس استشارية محدودة السلطة، ترجع كلها إلى ديغول، لتجعله الزعيم الحتمي للحكومة المستقبلية.

في تعاملاته مع روزفلت وتشرشل، تصرّف ديغول كأنه رئيس حكومة بالفعل، وما غاب عن نظره قط المَهمّة التي سوف تأتي مسؤولياتها الرئيسية بعد تحقيق النصر. عندما نزل الحلفاء البريطانيون والأميركيون فرنسا الأوروبية في حزيران/يونيو 1944، كان الجنرال، الحديث والمعدم وغير المعروف في حزيران/يونيو 1940، قد أصبح القائد، بلا منازع، للقوات الفرنسية المشاركة في التحالف، وللحكومة المُحتمَلة.

تحقيق القوّة السياسية

جاء الاختبار عندما قام الحلفاء الغربيون باستكمال تحرير فرنسا، وهو ما وعدوا به ستالين في قمّة طهران في العام 1943. في أثناء الاستهلال للنزول في حزيران/يونيو 1944 في نورماندي، ركّز ديغول على تفادي حرب أهلية بين قواته والقوى السياسية التي

تمثّل المقاومة داخل فرنسا. كان ذلك مُهمًّا جدًّا لأن شركاءه الأميركيين والبريطانيين، على الرغم من قبولهم على مضض سيطرته على الجيش الفرنسي القائم في ذلك الوقت، لم يكونوا مستعدين بعد لمعاملته ندًّا لهم في الحكم المستقبلي لفرنسا. فكلّ من روزفلت، وبدرجة أقل، تشرشل، جاهد لتأجيل القرار النهائي الخاص بذلك الأمر حتى نهاية الحرب. شارك روزفلت نبوءته الخاصة بتطوّر فرنسا السياسي مع وزيره للحرب، هنري ل. ستيمسون: «ديغول سوف ينهار... سوف تظهر أطراف أخرى مع متابعة التحرير، وسوف يصبح ديغول شخصية صغيرة جدًّا»[57].

على الرغم من انتصارات ديغول في حشد الإمبراطورية الفرنسية ما وراء البحار إلى جانبه، وفي التغلّب على تحدّي جيرو لقيادته، لم تكن سيطرة الفرنسيين الأحرار على فرنسا الأوروبية مُحتّمة. فقد تمتعت سلطات ڤيشي بدعم شعبي كبير في بداية الاحتلال الألماني، ولم تبدأ مجموعات المقاومة الداخلية تنظيم أنفسها في وحدات أكبر حتى نزول الحلفاء إلى شمال إفريقيا. ومن بين قوات المقاوِمة، كان الشيوعيون الأفضل تنظيمًا، كما كان الحضور الاشتراكي بارزًا. في النهاية، التحمت المجموعات الداخلية تحت قيادة واحدة.

كان كابوس ديغول هو أن تشكّل قوات الحلفاء التي تدخل فرنسا حكومة انتقالية، وتحقّق نبوءة روزفلت، لذلك كان من الضروري أن يظهر في فرنسا في أول فرصة ممكنة قبل تشكيل مثل تلك الحكومة، وفي باريس، كشخصية وطنية تسمو فوق انقسامات الجمهورية الثالثة.

في 6 حزيران/يونيو 1944، نزلت القوات الأميركية والبريطانية على ساحل نورماندي الفرنسي، وسريعًا ما أقامت رأس جسر بطول 100 كيلومتر، وعمق 25 كيلومترًا. ومرّت ستة أسابيع حتى أمكن تجميع ما يكفي من قوات الحلفاء قبل اختراق المقاومة الألمانية الثابتة العزم.

لم ينتظر ديغول طويلًا حتى يبدأ إرساء سلطته، فمنذ يوم النزول، أصرّ على زيارة الأراضي المحرّرة. وقد وافق تشرشل على مضض على زيارةٍ إلى القطاع البريطاني، آمرًا القائد البريطاني، الجنرال مونتغومري، ألّا يستقبل ديغول في المطار، على الأرض الفرنسية، ولكن في مقرّ القيادة البريطانية.

تلك الإهانة جاءت مفيدة لأغراض ديغول، الذي كان يريد إرساء وجوده السياسي الشخصي. ففي 14 حزيران/يونيو، بعد زيارة قصيرة إلى مقرّ القيادة البريطانية، اتجه إلى بايو، أكبر بلدة (15 ألف نسمة) في المنطقة التي استعادها البريطانيون. هناك، رَفَضَ ديغول كأسًا من الشمبانيا قدّمها له ممثّل ڤيشي الذي كان ما يزال في منصبه، وحيّا وجهاء ڤيشي المحلّيين بتعالٍ، وتقدّم إلى الميدان المركزي لتحقيق غرضه الرئيسي، وهو أن يلقي خطابه الأول على تراب فرنسا الأوروبية. وفي ظلّ كاتدرائية بايو الرائعة التي تعود إلى القرون الوسطى، خاطب الجمع كما لو أنهم كانوا أعضاء المقاومة الفرنسية في خلال الحرب بأكملها («أنتم لم تتوقفوا [عن القتال] منذ بداية الحرب»)، وكما لو كانت لديه الشرعية لإعطائهم أوامر:

> سنواصل شنّ الحرب بقواتنا البرية والبحرية والجوية كما نفعل اليوم في إيطاليا، حيث لفّ المجد جنودنا، كما سوف يفعلون غدًا في فرنسا الأوروبية. إمبراطورتينا، وقد اجتمعت حولنا بالكامل، تقدّم مساعدة كبيرة... وأعدكم أننا سنواصل الحرب حتى نستعيد كلّ إنش من الأرض الفرنسية. ولن يمنعنا أحد من عمل ذلك.
>
> سنحارب إلى جانب الحلفاء كحليف. والنصر الذي سنحقّقه سيكون نصرًا للحرية ونصرًا لفرنسا[58].

لم يكن هناك ذِكر للقوات البريطانية التي حرّرت بالفعل بايو أو للقوات الأميركية التي تكبّدت أغلب الإصابات في خلال الإنزال. كان ديغول يسعى إلى تحويل ما كان أساسًا في عقول مستمعيه بعثة إنجليزية - أميركية إلى نصر فرنسي منفرد. في خلال زيارته لبايو، لم يسعَ بالقدر نفسه إلى استعادة أرض الأمة، بقدر ما سعى إلى استدعاء روحها. ولم تكن المرّة الأخيرة التي اجتهد فيها لإقناع مستمعيه بقبول سرد لا يمتّ إلّا بقليل إلى الواقع، على أنه حقيقة لا يرقى إليها الشك.

أنهى ديغول زيارته ببادرة سياسية عالية المستوى. ففي أثناء وداعه لمونتغومري، أشار بشكل يكاد يكون عارضًا إلى أنه سيترك بعضًا من مرافقيه. نقل مونتغومري الواقعة، مضيفًا: «لا أدرى ما وظيفتهم». لكن ديغول كان يدري: فقد تُرِكوا لإرساء سلطته من خلال حكومة مدنية جديدة[59].

في خلال الشهرين التاليين، سعى ديغول لتعزيز مكانته بين الحلفاء، فزار روما لمقابلة القوات الفرنسية التي جاءت من الجزائر وانضمّت إلى حملة الحلفاء على

إيطاليا. وفي ما بعد، قام بأول زيارة له إلى واشنطن لتحسين العلاقات مع حليفه الأميركي. تبقّت بالكاد أربعة أسابيع للاستعداد لذروة ثلاث سنوات من الاضطراب والأمل والطموح، أي قبوله كتجسيد للشرعية السياسية الفرنسية على التراب الفرنسي.

كانت باريس المكان الوحيد الذي يمكن فيه بلوغ كلّ هذا، وعند النظر إلى ما حدث في الماضي فقط، يبدو أن انتصاره هناك كان حتميًّا. لم تكن لديه قوّة عسكرية خاصة به، وكانت قوات الفرنسيين الأحرار التي تقدّمت في الهجوم النهائي على باريس، بإذن من الجنرال عمر برادلي، تحت قيادة الحلفاء. هذا وقد كانت قوات المقاومة قوية بما فيه الكفاية في ذلك الوقت لمحاربة قوات الاحتلال الألمانية بمفردها. على الرغم من ذلك، لم يأتِ ديغول للاحتفال بانتصارهم على الألمان، بل جاء لإعلان مَهمّته.

بعد وصوله بالسيارة إلى باريس في 26 آب/أغسطس 1944، توقّف في محطة قطارات مونپارناس، حيث قبلت المقاومة استسلام قوات الاحتلال الألمانية في المدينة، لشكر الجنرال لوكلير، قائد فرقة الفرنسيين الأحرار. ومن هناك، انتقل إلى مكتبه في وزارة الدفاع، حيث عمل كنائب للوزير لخمسة أيام بالضبط فقط قبل أن ينفي نفسه إلى لندن. وقد وجد أن قطع الأثاث بقيت على حالها، لم تُغيَّر أي قطعة، أو حتى ستارة، منذ مغادرته للمكان. تعامل ديغول مع السنوات الأربع الفاصلة كفترة مُختزلة من التاريخ الفرنسي، فقد دوّن في مذكراته: «لم يُفقَد شيء إلّا الدولة. وكان واجبي إعادتها»[60].

للرمز إلى استمرارية التاريخ الفرنسي، كانت المحطة التالية لديغول هي أُوتيل دو ڤيل، (مقرّ حكومة مدينة باريس)، لأن الجمهوريتين الثانية والثالثة كانتا قد أُعلِنتا هناك[61]. وكان كُثُرٌ قد توقعوا أن يعلن هو قيام الجمهورية الرابعة، وأن ينهي الجمهورية الثالثة، التي خسرت الحرب. لكن ذلك كان عكس تصميمه. فعندما سأل جورج بيدو، الرئيس الفخري للمقاومة، ما إذا كان ديغول سيعلن الجمهورية في خلال زيارته لباريس، أجاب باقتضاب: «الجمهورية لم ينقطع وجودها... فلماذا يجب أن أعلنها؟»[62] لقد كانت نيّته أن يخلق واقعًا سياسيًّا جديدًا للشعب الفرنسي قبل إعلان طبيعته.

استُقبِل ديغول في مبنى مجلس المدينة بخطابات عاطفية ألقاها بيدو، وجورج ماران، نائب رئيس لجنة التحرير الباريسية، وعضو كبير في الحزب الشيوعي. وقد ردّ هو بكلمة مؤثّرة عن معنى ذلك اليوم:

كيف يمكن للمرء أن يخفي المشاعر التي تغمرنا جميعًا، من يقفون هنا، في بلدنا، في باريس، التي قامت للدفاع عن نفسها، والتي فعلت ذلك بمفردها. لا! لن نخفي هذه العاطفة المقدّسة والعميقة. هناك لحظات تتجاوز الحياة البائسة لكل واحد منا. باريس! باريس الغاضبة! باريس المنكسرة! باريس الشهيدة! لكن باريس حُرِّرت! تحرّرت بيدها، تحرّرت على يد أهلها، بمساعدة جيوش فرنسا، بمساعدة كلّ فرنسا وعونها. فرنسا التي تحارب. فرنسا الوحيدة. فرنسا الحقيقية. فرنسا الأبدية[63].

أعرب الارتفاع الغيبي الاستثنائي لخطابة ديغول عن إيمانه بوحدة بلده. لم يُذكر جيش الحلفاء على أبواب باريس، والذي تنحّى بلطف للسماح للفرنسيين الأحرار بالدخول قبله. وكذلك الحال في ما يخص بريطانيا والولايات المتحدة، على الرغم من أنهما خاضتا الحرب وتكبدتا خسائر وتضحيات هائلة. جرى تناول تحرير باريس على أنه إنجاز فرنسي بالكامل. وبإعلانه أنه كذلك، كان يقنع مستمعيه بأنه كذلك: خلق حقيقة سياسية بالقوّة المطلقة للإرادة.

عدم الامتنان الظاهر للمحرِّرين، وهوس التأكيد على الدور الفرنسي المزعوم عَكَسَ غرضًا آخر. لقد كان ديغول مدركًا جدًّا لكون معظم السكان الفرنسيين قد تأقلموا مع الاحتلال، لذلك فتأكيد تلك الفترة كان سيكشف كثيرًا من الازدواجيات، بينما تأكيد الدور المستحق للقوات الأميركية والبريطانية كان سيعرقل غرضه النهائي في إعادة إيمان فرنسا بنفسها.

أكّد الاستعراض الذي أقيم في شارع الشانزليزيه -وكان غير مسبوق من حيث الحجم، وربما لا مثيل له في التاريخ الفرنسي من حيث الحماسة- شرعية ديغول. فقد أتاح الفرصة الأولى للباريسيين لرؤية التجسيد المادي لما كان في السابق مجرد صوت يأتيهم عبر إذاعة البي بي سي. رأت الحشود، المتحمّسة والعاطفية، ضابطًا فارع الطول يقطع متجهّمًا الطريق الطويل من قوس النصر إلى ميدان الكونكورد. في وجود مندوبه الخاص بباريس إلى يمينه، وبيدو إلى يساره، سار ديغول متقدّمًا بنصف خطوة، متأثرًا لا شك بالحدث، ومبتسمًا نادرًا، مصافحًا بعضهم من حين لآخر. وفي ميدان الكونكورد، كانت الحشود كثيفة جدًّا إلى حدّ أنه كان لزامًا عليه أن يستقل سيارة لقطع باقي الطريق إلى نوتردام. وفي كلا المكانين، دوّت طلقات القناصة. وكما كانت الحال في خلال محاولات اغتيال تَلَت -وكما كان سابقًا في الحرب- لم يقم ديغول بأي حركة

لحماية نفسه، وامتنع عن التعليق. تلك الشجاعة الطبيعية الثابتة التي أبداها في تلك الأيام ساعدت على تدعيم قيادته لفرنسا.

أُدمجت المقاومة بسرعة في الحكومة المؤقّتة الجديدة. ففي محادثة خاصة في الأسبوع التالي لتحرير باريس، قاطع ديغول فجأة مقاومًا سابقًا بدأ تعليقًا بقوله: «المقاومة...»، قائلًا: «لقد تجاوزنا المقاومة. لقد انتهت المقاومة. المقاومة يجب أن تندمج الآن في الأمة»[64].

قبل عامين، في خلال خطاب في قاعة ألبيرت، في لندن، في العام 1942، عندما كان ديغول ما يزال يؤسّس لنفسه، استشهد بحكيم القرن الثامن عشر، نيكولاس شامفور: «المنطقيون اجتازوا الحياة. العاطفيون عاشوا» (الحياة أي حقّقوا ذواتهم). ثمّ أعلن أن الفرنسيين الأحرار سوف يسودون لأنهم يحملون داخلهم الخصلتين الفرنسيتين: المنطق والعاطفة. في حالته الخاصة، كان المنطق مسؤولًا عن القسوة التي أهمل هو بها بعض من قاتلوا إلى جانبه، بينما تغلبت العاطفة خلال استعراض شارع الشانزليزيه، والتجمّع عند نوتردام.

بحلول 9 أيلول/سبتمبر، كان ديغول قد شكّل وزارة جديدة تحت سلطته كرئيس للحكومة المؤقّتة، حيث جرى إقناع منتسبين قدامى للفرنسيين الأحرار، وساسة مخضرمين من رجالات الجمهورية الثالثة من غير الموُصومين بعار خدمة سلطة ڤيشي، وشيوعيين، وديمقراطيين مسيحيين، وقادة سابقين في المقاومة، وتكنوقراط، جرى إقناعهم بالانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية تلك. وقد عَكَسَ الأسلوب الصارم الذي افتتح به ديغول اجتماع مجلس الوزراء الأول -«حكومة الجمهورية، بتشكيلها المعدّل، تتابع العمل»- عكس إيمانه بأنه من دون الدولة، لن يكون هناك سوى الفوضى[65]. بإيمانه أن انقسامات فرنسا سبّبت سقوطها، كان ديغول مصرًّا على أن تبدأ بلاده فترة ما بعد الحرب بوحدة تناسب عظمتها التاريخية.

زيارة إلى موسكو

سجّلت أحداث 26 آب/أغسطس، في الواقع، تتويج ملك جمهوري. رافضًا أي شكل من أشكال سلطة احتلال للحلفاء في فرنسا، فرضت حكومة ديغول المؤقّتة النظام بسرعة رائعة. فقد وازن بين الإجراءات الانتقامية الشعبية والقضائية ضدّ زعماء ڤيشي

والمتعاطفين مع النازيين باستخدام سخي لسلطة العفو. وبالرغم من أنه جاهد في وقت سابق لبناء المكوّنات السياسية للمقاومة، فقد أصرّ في ذلك الوقت على نظام رئاسي قوي يسمو على العصبية الانقسامية للجمهورية الثالثة القديمة.

مع استقرار سلطته في فرنسا، توجّه ديغول إلى موسكو في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد ثلاثة أشهر فقط من تحرير باريس. «دعونا نأمل ألّا تقوم ثورة»، قالها بصوتٍ خالٍ من أي تعبير، نصف قريبة للهزل، قبل المغادرة[66]. كانت القوات الألمانية ما تزال تحتل أجزاء من الألزاس واللورين، والحرب ما تزال متأجّجة على التراب الفرنسي، ومهام إعادة البناء مروعة. كذلك كان غزو ألماني جديد -هجوم الأردين- وشيكًا، وإن لم يتبيّنه جنرالات الحلفاء.

رأى ديغول عودة فرنسا إلى الدبلوماسية الدولية خطوة حيوية نحو تعزيز سلطته المحلّية، إضافة إلى كونها خطوة لإعادة بعث معنويات الأمة. هزيمة فرنسا في العام 1940 تركتها مهمّشة في الدبلوماسية الدولية، فقد استُبعِدت من مؤتمر طهران في أواخر العام 1943، عندما استقرّ تشرشل وروزفلت وستالين على استراتيجية الحرب، وغابت بالمثل عن مؤتمرَي يالطا وبوتسدام في العام 1945، اللذين أرسيا هيكل أوروبا ما بعد الحرب. لم يكن ديغول ليستطيع أن يعيد تأثير فرنسا لو أنه تصرّف كتابع يسعى لحضور المؤتمرات الدولية، بل كان لا بُدّ من أن يثبت لبريطانيا والولايات المتحدة أن فرنسا فاعلة مستقلّة ذاتيًّا، لديها خياراتها المستقلّة، ويجب عليها تأكيد نيّاتها الحسنة. إن كانت فرنسا ستنضم ثانية إلى الصف الأول للدبلوماسية الدولية، فيجب أن تخلق فرصها الخاصة، بدءًا بمَهمّته الجريئة إلى موسكو للتحدث إلى ستالين.

قبل تلك الزيارة، كان تشرشل والدبلوماسيون الأميركيون مثل أڤيريل هاريمان، وويندل ويلكي، يطيرون عبر الطريق الشمالي إلى مورمانسك عند الرغبة في الاجتماع بستالين. لكنّ ديغول لم تكن لديه طائرات مناسبة لذلك الطريق، ولا مقاتلات طويلة المدى لمرافقته. لذا اختار بدلًا من ذلك اتباع طريقٍ ملتوٍ بالسفر بطائرة فرنسية من طريق القاهرة وطهران إلى باكو على بحر قزوين، تلتها رحلة دامت خمسة أيام بقطار خاص، وفّره ستالين، عبر مشاهد طبيعية دمّرتها معركة ستالينغراد، والقتال حول موسكو. كان عناء الرحلة ثمنًا يستحق الدفع، فقد مكّن ديغول من أن يناقش مع المتسلّط السوفيتي التسوية السلمية ما بعد الحرب، قبل الاجتماع الإنجليزي-الأميركي القادم معه،

وأن يقوم بذلك كممثّل لقوّة في حدّ ذاتها. وبذلك أصبح أول زعيم من زعماء الحلفاء يناقش تسويات ما بعد الحرب مع ستالين.

عندما وصل إلى الكرملين، كان الموضوع الرئيسي للمحادثة هو تكوين أوروبا ما بعد الحرب. لم يدع ستالين مجالًا لأي شك في أن هدفه هو الهيمنة على أوروبا الشرقية، وقد اقترح أن تعترف فرنسا بحكومة لوبلن، التي شكّلها في هو في بولندا، الواقعة تحت الاحتلال السوفيتي، كوريث نهائي للحكومة البولندية المُعترَف بها دوليًا، والتي أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في العام 1939 دعمًا لوحدة أراضيها الإقليمية. تجنّب ديغول الطلب بقوله إنه يحتاج إلى معرفة مزيد عن حكومة لوبلن، مشيرًا ضمنًا إلى أن تأييدها من جانب الاتحاد السوفيتي فقط غير كافٍ لاعتراف فرنسا بها، وإنه أيضًا، نظير عائد ملائم، هو هدف لا يستحيل تحقيقه.

بدوره، قدّم ديغول اقتراحه الخاص في ما يتصل بوسط أوروبا، الذي مثّل قلبًا لمئتي سنة من التاريخ الأوروبي. فطبقًا لرؤيته هو، يجب ضم الأراضي الألمانية غرب الراين إلى فرنسا، بما في ذلك الراينلاند، منطقة سار (منطقة رئيسية لإنتاج الفحم)، وأجزاء من منطقة الرور الصناعية. وفي ألمانيا المعاد تكوينها، ستصبح بفاريا أكبر ولاية، بينما يتم حلّ بروسيا، ويضاف الجزء الأكبر منها إلى مقاطعة هانوفر المعاد تحديدها.

لم يذكر ديغول استشارة حلفائه، ولا شكّ في أن ستالين فهم أن الأميركيين والبريطانيين لن يوافقوا أبدًا على مثل هذه الثورة في خريطة أوروبا، لذا أجاب بأنه يحتاج لمناقشة الاقتراح مع البريطانيين - الذين لم يبدِ هو من قبل أي اهتمام خاص بإدراكهم. لكن بحذف أي إشارة إلى الولايات المتحدة، أشار ستالين أيضًا ضمنًا إلى أن صفقة أوروبية منفصلة، مع استبعاد الولايات المتحدة، قد تكون ممكنة.

في النهاية، استقرّ الزعيمان على اتفاق لتبادل المساعدة، يستهدف ردع العدوان الألماني ما بعد الحرب، لكن، في بند إضافي مذهل، تعهّدا بعمل مشترك في حال تعرّض أي من الجانبين للغزو، بعد أخذ «كل الإجراءات الضرورية للقضاء على أي تهديد جديد من ألمانيا». معاهدة التعاون المشترك تلك، التي تشبه التحالف الفرنسي الروسي الذي سبق الحرب العالمية الأولى، كانت محرومة من الفعالية العملية الفورية

بفعل المسافة الجغرافية التي تفصل القوّتين، وبحقيقة أن الحكومة الفرنسية مرّ على تشكيلها ثلاثة أشهر فقط.

خلال ذلك اللقاء، تعرّف ديغول في وقت مبكر على أسلوب التفاوض السوفيتي، الذي سوف يصبح بعد سنوات القالب النمطي خلال الحرب الباردة. فقد رفض وزير الخارجية السوفيتي، فياتشيسلاف مولوتوف، الذي كان يشرف على إعداد الوثائق النهائية لستالين، المسوّدة الفرنسية الأولى، ووعد بتقديم بديل بسرعة. لكن بعد يومين، خلال ما خُطِّط ليكون العشاء الأخير في الزيارة، كانت المسوّدة ما تزال غائبة. لم يتبرّم ديغول، وبعد حضور وجبة الطعام وتبادل سلسلة من الأنخاب التي بدا أنها لا تنتهي، وقف من مقعده بعد منتصف الليل بقليل (وقت مبكر لمأدبة لستالين)، وطلب التحرّك بقطاره في وقت مبكر من الصباح.

كانت العودة إلى الوطن فارغ اليدين بعد مثل تلك الرحلة الرهيبة لتصبح مذلّة، لكن التحدّي أثمر. ففي الثانية صباحًا وصلت مسوّدة الردّ السوفيتي، وفيها بعض التعديلات، التي كانت مقبولة لديغول. وقد جرى توقيعها في الرابعة صباحًا في حضور ستالين، الذي سخر من أن الفرنسيين فاقوه ذكاءً. وأخذًا بسمعة ستالين في الاعتبار من حيث الخداع والوحشية، فإنّ ملاحظات نقدية للذات من ذلك النوع نجحت في إرضاء كُثُر من المتباحثين السابقين، بمن فيهم وزير خارجية هتلر، يواكيم فون ريبنتروب*.

احتفلت باريس بعودة ديغول من موسكو في 17 كانون الأول/ديسمبر 1944 على أنها عودة فرنسا إلى أوروبا بعد غياب أربع سنوات، وكنصر دبلوماسي شخصي له[67]. كذلك عزّزت الاتفاقية موقف ديغول داخليًّا، قياسًا بالشيوعيين الفرنسيين. إلّا أنه في خلال أيام، عادت الحرب إلى مقدّمة الأخبار ببداية الهجوم الألماني في غابة الأردين، وفي الألزاس.

---

* تعرّض المفاوضون الأميركيون في ما بعد إلى أساليب مماثلة، أخذًا في الاعتبار تحوّل شرير بوجه خاص نتيجة ما عُرف عن حب ستالين للانتقام. خلال الحرب الباردة، كان اختبار التحمّل النفسي للخصم من خلال التأجيل يكاد يكون التصرّف القياسي للسياسة السوفيتية في التعاملات بين الشرق والغرب. وكذلك كانت سرعة الموافقة في المرحلة النهائية (مثال جيد لهذا هي قمّة نيكسون - بريجنيف في موسكو في أيار/مايو 1972) كما لو أن التصميم والانضباط الذاتي، الذي زُرع بعناية على مدى أشهر من المفاوضات، غلبه فجأة الخوف من إمكانية اختفاء الثمار التي جرى متابعتها بصبر، نتيجة إساءة تقدير قاتلة لقدرة الخصم على الاستمرار.

ديغول والحكومة المؤقّتة

في خلال قيادته للفرنسيين الأحرار، أثارت بيانات ديغول وأفعاله تِيمة مشتركة: إعادة بناء دولة فرنسية شرعية وقوية، يمكنها وحدها أن تعيد النظام بعد التحرير، والتعامل مع الحلفاء كندّ في المرحلة النهائية ضدّ ألمانيا. «الدولة التي يُقال لها فرنسا» كما كتب ديغول في مذكراته الرئاسية، «هي التي تمسك بزمام الأمور في زمن تراث الأمس، ومصالح اليوم، وآمال الغد»[68]. في تصوّره للدولة كتراصّ للأجيال، كان ديغول يردّد كلمات إدموند بورك، الذي عرّف المجتمع على أنه «شراكة... بين من هم على قيد الحياة، ومن فارقوا الحياة، ومن سيأتون إلى الحياة»[69].

فكرة الدولة هذه أفادت إنقاذ احترام فرنسا لذاتها بتصوير ڤيشي كفترة فاصلة خاطئة بين ماضٍ مجيد ومستقبل لامع، وفرنسا الحرّة كامتداد حقيقي للدولة. فلو لم يكن ديغول مقاتلًا قوي الإرادة من أجل الهُوية الفرنسية في خلال سنوات الحرب - أو لو لم يؤكّد قيادته كبديل فرنسي لڤيشي، يرتكز على قاعدة عالمية - فإن أسطورة الاستمرارية كانت لتصبح غير قابلة للتصديق. وكما رأينا، فإن مجموعة قليلة نسبيًا من الجمهور الفرنسي دعمت الفرنسيين الأحرار بشكل نشط، مع ذلك، فإن التعويذة الذي استخدمها ديغول كانت قوية بما يكفي، حتى أنها محت تلك الحقيقة عمليًا من الذاكرة الفرنسية. النسيان، كمفارقة، هو أحيانًا بمنزلة الصمغ للمجتمعات التي لم تكن لتتماسك من دون ذلك.

كذلك أعطى التقليل من أهمية ڤيشي لديغول في تشرين الأول/أكتوبر 1944 المرونة لتفكيك المليشيا الوطنية، وهي مجموعة من مقاتلي المقاومة السابقين انشغلت في الأعمال الانتقامية ضدّ من قيل إنهم من المتعاونين مع النازيين. وقد فُرِض محلّها نظام أكثر انتظامًا للعدالة، أعدّه مسبقًا في الجزائر العاصمة. فالدولة إما أن تحتكر العنف الشرعي في أراضيها وإما لا، وأحكام الإعدام العاجلة لم يكن لها مكان في فرنسا ديغول.

تتابعت التطوّرات العسكرية بسرعة. فبنهاية العام 1944، اتسعت صفوف العسكريين الفرنسيين لتضم 560 ألف جندي. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أعاد الجيش الأول الفرنسي بقيادة الجنرال جان دو لاتر الاستيلاء على ستراسبورغ، المدينة التي تعود إلى

القرون الوسطى، محققًا قَسَم لوكلير في الكفرة. لكنّ هجومين ثنائيين شنّتهما ألمانيا في كانون الأول/ديسمبر 1944، في بلجيكا ولوكسمبورغ والألزاس- هجوم الأردين - هدّد بمحاصرة المدينة. ذلك التطوّر أثار السؤال الدائم عمّا إذا كان من الواجب وضع استراتيجية الحرب طبقًا للاعتبارات العسكرية أم السياسية. وطالما كانت ساحة المعركة العسكرية هي التراب الفرنسي، فإن ديغول كان يعطي الأولوية للاعتبارات السياسية.

أراد القائد الميداني الأميركي، الجنرال عمر برادلي، إقامة خط دفاعي على امتداد جبال الفوج، ليقوم بحشد القوات للقيام بهجوم مضاد، وهي استراتيجية تضمّنت إخلاء ستراسبورغ. كان ردّ فعل ديغول واضحًا. فقد أصرّ على أن القوات الفرنسية لن تنسحب من مدينة تبادلتها ألمانيا وفرنسا أربع مرّات خلال القرن السابق. ومثيرًا لنزاع بين التزاماته الوطنية، والتزاماته تجاه الحلفاء، أمر ديغول دو لاتر برفض أوامر أيزنهاور. في الوقت نفسه، ناشد روزفلت، وتشرشل، وأيزنهاور نفسه، إعادة النظر في الأمر، معلنًا أنه سيقوم بزيارة شخصية إلى مقرّ قيادة الحلفاء للدفاع عن موقفه.

عند وصوله إلى مقرّ القيادة في فيرساي، في 3 كانون الثاني/يناير 1945، وجد تشرشل هناك، في مسعى للحيلولة دون حدوث نزاع علني بين الحلفاء وسط هجوم ألماني. في تلك اللحظة، كان الحظ رحيمًا بكلّ من القضية، ومكانة ديغول في التاريخ. تحسّن الوضع العسكري، وغيّر أيزنهاور رأيه، وسُمِح للقوات الفرنسية بالبقاء في ستراسبورغ. منع الردّ المذعن لأيزنهاور ما كان يمكن أن يكون، بالنسبة إلى ديغول، مشهدًا للرفض الفرنسي لطاعة القائد الأعلى بينما هناك معركة مستعرة. مع ذلك، وبينما كانت الغلبة لديغول، فقد جاء نصره بتكلفة كبيرة هي الرغبة الأميركية في استيعابه في المستقبل.

أثارت المرحلة النهائية للحرب في نيسان/أبريل 1945 تأكيدًا آخر للاستقلالية الفرنسية: فقد أمر ديغول قواته باحتلال المدينة الصناعية الألمانية الجنوبية الغربية، شتوتغارت، على الرغم من أنها وُضِعت ضمن منطقة الاحتلال الأميركي المستقبلية، ولأغراض عملياتية، عُهِد بها إلى الجيش الأميركي. اتباعًا لوسائله المعتادة، لم يغيّر ديغول أمره عند لفت انتباهه لذلك التناقض، وكما هو معتاد، لم تدعُ مبادرته إلى الحوار.

هاري ترومان، الذي خَلَفَ روزفلت رئيسًا في 12 نيسان/أبريل، لم يرق له التفسير

الذي قدّمه ديغول لعصيانه - بأنه، في الواقع، يجب أن تحلّ فرنسا محلّ بريطانيا كحليف أميركا الرئيسي في أوروبا. فقد جادل ديغول أن بريطانيا، قد أنهكتها الحرب جدًّا حتى تقوم بذلك الدور. هدّد ترومان، في إصرار على التحديد المتّفق عليه لمناطق الاحتلال، بإعادة النظر في كلّ التعهّدات. لم يكن لدى ديغول بديل إلّا أن يلين، على الرغم من أنه لم يشعر بأي التزام أن يفعل ذلك بشكل لبق.

في الوقت نفسه، ساد الحرمان الجبهة الداخلية. «افتقرنا إلى الطعام لإشباع أقل احتياجات الوجود»، كما كتب ديغول عن الفترة التي تلت التحرير في مذكراته عن الحرب[70]. تقيّد كلّ فرد بـ1,200 سعرة حرارية في اليوم، ووفّرت السوق السوداء بعض الإغاثة لأصحاب الموارد، لكن في كلّ مكان تقريبًا، سادت الندرة:

> حيث إنه لم يكن هناك صوف وقطن، وبالكاد أي جلد، فإن كثيرًا من المواطنين كانوا يرتدون ملابس رثة، وأحذية خشبية. لم تكن هناك تدفئة في المدن، لأن الكميات القليلة من الفحم التي كانت تُستخرج كانت تُحتجز للجيوش، والسكك الحديدية، ومحطات الكهرباء، والصناعات الأساسية، والمستشفيات... وفي البيوت، وفي العمل، وفي المكاتب، وفي المدارس، كان الكلّ يرتجفون بردًا... ستمرّ سنوات قبل أن نعود إلى مستوى معيشتنا السابق للحرب[71].

كان الفرنسيون يعيشون في حالة فقر روحي، إضافة إلى الفقر المادي. وقدّمت الشيوعية نفسها تعبيرًا عن التضامن مع المضطهدين، ووسيلة لتحقيق المكانة باستغلال حجم وجودها الكبير في صفوف المقاومة، بالإضافة إلى انتصارات ستالين على الجبهة الشرقية. حدّد ديغول إذًا «المَهمّة الفورية» للحكومة على أنها، طبقًا لكلماته «إصلاحات يمكنه عبرها إعادة جمع الولاء، والحصول على دعم العمال، وضمان الانتعاش الاقتصادي» - كلّ النهايات المفيدة في حدّ ذاتها، وكلها تمتلك الأثر الثانوي، وهو منع الحزب الشيوعي من السيطرة على فرنسا[72].

الإصلاحات التي كان من الممكن أن يستغرق إنجازها عقودًا وقت السِلْم، بدأت في خلال أسابيع. خصّصت الحكومة المؤقّتة معونة عائلية لتنشئة الأطفال، وإنعاش معدل المواليد الفرنسي. تمكّنت النساء الفرنسيات من ممارسة حق التصويت للمرّة الأولى، محقّقة إيمان ديغول منذ طويل الأمد بأن المجتمع الحديث يتطلّب الاقتراع العام. توسع الضمان الاجتماعي بشكل مبهر: «وهكذا زال الخوف، وهو شعور قديم

قِدَم الجنس البشري، من أن يسقط المرض أو الحوادث أو الشيخوخة أو البطالة بوزنها الساحق على العمال»، كما كتب ديغول[73]. لم يدعم التخطيط كثيرًا في وقت الحرب بحيث يعيد تصنيف نفسه كسياسة اقتصادية موجّهة، وأُمِّمت الخطوط الجوية الفرنسية، ورينو، والفحم، والغاز، والكهرباء، وتأسّست المفوضية العليا للطاقة الذرية، والكلية الوطنية للإدارة، وهما عمودان من أعمدة فرنسا ما بعد الحرب، في النصف الثاني من العام 1945.

بيّن ديغول أن التغييرات الثورية لم تتطلّب ثورة. فقد وقف بين الشيوعيين وليبراليي السوق الحرّة، وأصحاب الأملاك، معيدًا للذاكرة التوازن الذي أبداه المشرّع الأثيني سولون نحو أثرياء مجتمعه وفقرائه: «رفعت درع جبروتي في وجه كليهما/ولم أدع أحدهما يمسّ حق الآخر»[74].

لكن على الرغم من الجبروت الذي كان عليه درع ديغول، فقد كان هناك خطر أن ينهار تحت الضغوط السياسية المحلّية. فالمؤسسات السياسية الفرنسية ما بعد الحرب ظلّت غير ناضجة، ولم يكن بإمكان ديغول أن يعتمد على أي هيكل لدعم ما يمكنه أن يسميه لاحقًا «فكرة معينة عن فرنسا». ولاحتواء الانشقاقات العنيفة التي قسمت لفترات طويلة فرنسا إلى كاثوليك وعلمانيين، وأنصار للملكية وجمهوريين، واشتراكيين ومحافظين، كان لا بُدّ من سلطة مركزية شرعية.

لم يتصوّر ديغول دكتاتورية: فيمكن اختبار السلطة المركزية بإعراب دوري عن رغبة الشعب. لكنه بالأحرى تصوّر مسؤولًا تنفيذيًا قويًا في ظلّ نظام جمهوري ذي غرفتين تمثيليتين، وسلطة قضائية مستقلّة:

> ولكي تكون الدولة، كما ينبغي لها أن تكون، أداة للوحدة الفرنسية، ولتحقيق المصالح العليا للبلاد، ولاستمرارية السياسة الوطنية، فإنني عددت بأن من الضروري للحكومة أن تستمد الشرعية، ليس من البرلمان، بتعبير آخر الأحزاب، ولكن، فوق كلّ شيء، من زعيم تأتي به الأمة ككلّ بطريقة مباشرة، ويُكلّف بالاختيار والتقرير والتصرّف[75].

في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1945، انتخب الناخبون الفرنسيون الجمعية التأسيسية، وهي مجلس تشريعي مؤقّت كُلِّف بمَهمّة وضع دستور جديد. وبعد مرور ثلاثة أسابيع، ثبت ديغول كرئيس للحكومة بإجماع شبه تام للأصوات، وهو ما كان، كما علّق بشكل

ساخر في مذكراته، اعترافًا بما قدّمه من خدمات في الماضي، أكثر منه فهمًا لرؤيته للمستقبل.

بمجرّد أن بدأت الحكومة عملها، عادت المعضلات التاريخية للجمهورية الثالثة إلى الظهور ثانيةً. وقد بدأت بتشكيل الحكومة ذاتها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي، طبقًا للدستور، يحتاج إلى تصديق البرلمان. وكأكبر حزب في الجمعية التأسيسية، طلب الشيوعيون المناصب الوزارية الأكثر أهميةً الثلاثة: السياسة الخارجية والدفاع والداخلية. وعلى الرغم من أن ديغول رفض تلبية ذلك المطلب، فقد شعر بالاضطرار لمنح وزارات مُهِمّة محلّيًّا إلى الشيوعيين، مثل وزارتي الاقتصاد والعمل.

في خلال أسابيع، أدرك ديغول أنه يخسر معركة تشكيل الدستور الجديد. أيّ قائد سياسي تقليدي ربما كان ليقبل مثل ذلك الإحباط ثمنًا للاحتفاظ بالسلطة، لكنّ ديغول لم يكن مستعدًا لاستبدال رؤيته بما يُعدّه الآخرون عمليًا. فعلى امتداد مساره المعرّج وقت الحرب، بيّن أن ما هو غير محتمل يمكن تحويله واقعًا، فإن لم يستطع أن يحقّق التجديد الأخلاقي لمجتمعه، فسيتخلى عمّا كان ليعدّه أكثر القادة السياسيين إنجازًا، وما كافح هو وعانى لتحقيقه.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، سأل السفير الكندي ما إذا كانت كندا لتمنحه الإقامة في حال استقال. وفي خطاب في 1 كانون الثاني/يناير 1946 أمام الجمعية العامة دفاعًا عن ميزانية الدفاع، ألمح إلى أنها قد تكون المرّة الأخيرة التي يتحدث فيها «في نصف الدائرة هذا»[76]. وبعد خمسة أيام، غادر في إجازة، وعاد في 14 كانون الثاني/يناير لإخبار وزير الداخلية، جول موش، بشكل شخصي:

> أشعر أنني لم أُخلَق لهذا النوع من المعارك، فلا أريد أن أُهاجم، أو أُنتقد، أو أُنازع كلّ يوم قبل رجال ادعاؤهم الوحيد أنهم أُنتخبوا في ركن ما صغير من فرنسا[77].

في 20 كانون الثاني/يناير، ولم يمضِ بعد ثمانية عشر شهرًا على عودته منتصرًا إلى باريس المُحرّرة، عقد ديغول اجتماعًا خاصًّا لمجلس الوزراء، قرأ خلاله بيانًا قصيرًا لَخَّصَ فيه استنكافه من «النظام الخاص للأحزاب» وقراره «غير القابل للرجوع عنه» بالاستقالة، من دون إعطاء أي إشارة عن خططه المستقبلية[78]. وبعد مصافحة زملائه، ركب سيارته وانصرف. بقي شركاؤه المذهولون يواجهون مَهمّة لم يتخيّلها أيّ منهم عند

دخوله الغرفة: اختيار وريث لشخصية أسطورية. فانتخبوا فيليكس جوان، أحد أعضاء الحزب الاشتراكي، الذي شغل المنصب لمدّة خمسة أشهر.

فكّر المؤرخون كثيرًا بشأن توقيت استقالة ديغول. لقد كان واضحًا أنه على خلاف مع إجراءات الجمهورية الثالثة، المطبقة حتى تنتهي الجمعية التأسيسية من عملها في استكمال إعداد الدستور، الذي كان يميل في اتجاه لم يرق له. لكنّ مهاجمة المؤسسات التي كان يقودها كرئيس للحكومة كان ليظهر إما عجزًا سياسيًّا، أو غالبًا، دعوة إلى انقلاب بونابرتي. على الرغم من ذلك، وللمفارقة، لو أنه عقد على تحقيق الرؤية التي ظلّ بشكل ثابت مؤمنًا بها على امتداد فترات الشدائد والشك -وهي بالتحديد، تولّي السلطة لإضفاء الشرعية الواسعة على الحكومة الجمهورية- فقد كان عليه الاستقالة قبل انتهاء الجمعية من عملها، وليس احتجاجًا على دستور قائم.

ما قد يكون قد أخطأ سيد التوقيت هذا في حسابه، هو الفترة المطلوبة حتى تدرك القيادة السياسية عدم القدرة على الاستغناء عنه، وتصحّح طرائق تولّيها الأمور.

الصحراء

أكدت استقالة ديغول غير المتوقّعة، مثل رحلته الجوية إلى لندن قبل خمس سنوات ونصف السنة، استعداده إلى أن يقطع علاقته بفرنسا الرسمية عندما تعجز معتقداته عن دعم اتجاهه. بالقيام بذلك، اختار «الانسحاب من الأحداث قبل أن تنسحب هي منّي»[79]. حين رفعه الانتقال إلى لندن إلى مركز الأحداث التاريخية العالمية، والمَهمّة الملحمية للإبقاء على فرنسا في المنفى، وجد نفسه الآن محاطًا بخلوة إقليمية، منفيًّا في بلاده ذاتها.

توافقت تلك البادرة مع صورة ديغول التي رُسِمت بعناية كرجل القدر، وعلى النقيض من السياسة كالمعتاد، غير مُهتمّ بالسلطة من أجل السلطة فقط. استقرت عائلة ديغول في لا بويسيري، منزل ريفي يعود إلى أوائل القرن التاسع عشر، يقع في قرية كولومباي لي دو إغليز، على بُعد قرابة 140 ميلًا شرق باريس، وقد وصفه المستشار الألماني كونراد أديناور فيما بعد بأنه «منزل بسيط جدًّا، يضم بضع غرف فقط مؤثّثة بشكل جيد في الطابق الأرضي، لكنه عدا ذلك... بدائي جدًّا»[80]. كانت فصول الشتاء رمادية

وقاسية، حيث لم يكن هناك تدفئة مركزية. «هذا ليس مكانًا مَرِحًا»، كما قال ديغول لزائر. «فالمرء لا يأتي إلى هنا ليضحك»[81].

في مذكّرات الحرب التي صاغها في خلال نفيه لنفسه، وصف كيف وجد سلامًا في وجوده الزاهد:

هذا القطاع من مقاطعة شامپانيا Champagne مشبع بآفاق هادئة حزينة؛ وغابات ومروج سوداوية، وزخارف من جبال قديمة مستكينة، وقرى هادئة متواضعة لم يغيّر شيءٌ روحَها أو مكانها لآلاف السنين. كلّ هذا يمكن رؤيته من قريتي... فمن فوق مرتفع في الحديقة، أنظر إلى الأعماق البرية حيث تلفّ الغابة الأرض المحروثة مثل البحر يضرب بروزًا. أراقب الليل يغطي المنظر الطبيعي. ثم، ناظرًا إلى النجوم، أغمر نفسي في تفاهة الأشياء الدنيوية[82].

في خلال تلك الفترة، خرج ديغول على الشعب مرّة واحد فقط، ظلّت أهمّيتها فترة طويلة: في خطاب في 16 حزيران/يونيو 1946، في بايو، يقترح فيه رؤيته لمنظمات فرنسا السياسية. قبل ذلك بعامين ويومين، عندما كان رأس جسر الحلفاء ما يزال ضعيفًا بعد مرور أسبوع على الغزو، زار ديغول البلدة النورمندية للمرّة الأولى. بعد ستة أشهر من استقالته، تذكّر أهمية تعيينه كحاكمٍ هناك: «هنا، على تربة الأسلاف، ظهرت الدولة ثانية»[83]. مع ذلك، فإن مَهمّة المصالحة بين مؤسسات فرنسا ومَهمّتها التاريخية لم تكتمل، فقد كان دستورُ ما سوف تصبح الجمهورية الرابعة قيد الصياغة في ذلك الوقت، وظَلّ ديغول مقتنعًا بأن أيًا يكن ما سوف ينتج عن الجمعية التأسيسية سوف يؤدّي إلى طريق مسدود.

عرض ديغول تشخيصه مرض فرنسا بصراحة مميزة: «في خلال فترة لم تدم أطول من جيلين، تعرّضت فرنسا للغزو سبع مرّات، وخضعت لثلاثة عشر نظامًا للحكم». مثل تلك «الاضطرابات العديدة في حياتنا العامة» زادت من حدّة «النزعة الغالية القديمة للانقسامات والنزاعات» في فرنسا، مؤدّية في النهاية إلى «عدم رضا المواطنين عن المؤسسات»[84]. لذا، هناك حاجة لرئاسة قوية، «تعلو الأحزاب»، لتمثّل «قيم الاستمرارية»، كما فعل ديغول نفسه كزعيم للفرنسيين الأحرار[85].

على خطى مونتسكيو، دافع ديغول أيضًا عن فصل صارم بين السلطات. كان من

المُهمّ جدًّا أن لا يكون الرئيس تحت رحمة السلطة التشريعية، لأن ذلك يؤدي إلى «خلط بين السلطات، سرعان ما تصبح في ظلّه الحكومة لا شيء أكثر من تجمّعٍ للوفود»، لا تجد فيه المصلحة الوطنية أي مدافع عنها، ويُختزل في ظلّه أي وزير إلى مجرد «ممثّل لحزب»[86]. نظام تشريعي ثنائي المجلسين يتيح للناخبين مجلس شيوخ يحقّ له مراجعة التشريعات الصادرة عن المجلس النيابي وتعديلها، اقتراح القوانين على الجمعية الوطنية. بهذه الطريقة، يُسخِّر الدستور الفرنسي «العظمة الخصبة لأمّة حرّة تتجمّع تحت رعاية دولة قوية»[87].

برز ذلك الخطاب الثاني في بايو أيضًا لشرحه فكر ديغول الخاص بالديمقراطية، وهو موضوع نادرًا ما تناوله. على خلاف نظرائه الأميركيين، ربط ديغول أكثر بوجه عام الديمقراطية بإطارها المؤسساتي عنها بحساب الحريات الفردية. لهذا، في خطاب بايو الإبداعي، دعا إلى الديمقراطية في شكل تحليل لاذع لعيوب الدكتاتورية وعدم جدواها في النهاية:

> إنّ مصير الدكتاتورية أن تبالغ في ما ترتبط به. وبينما يفقد المواطنون صبرهم على قيودها ويحنّون إلى حريتهم المفقودة، يجب أن تكون الدكتاتورية، مهما تكن الكلفة، قادرة على التعويض بإنجازات أوسع وأوسع. فالأمة تصبح ماكينة يفرض عليها السيد نظامًا من التعجيل غير المراقب. وفي النهاية، لا بُدّ لشيء أن يفقد القدرة على الصمود، فيتهاوى الصرح الفاخر في الدماء وسوء الحظ، وتبقى الأمة مكسورة وأسوأ حالًا...[88].

إجمالًا، تقف الحكومة الجمهورية كأفضل حصن بين الفوضى والاستبداد. لم يفد نداء ديغول في بايو كثيرًا في إعاقة المسوّدة النهائية لدستور الجمهورية الرابعة، التي أبقت على السيادة البرلمانية، وضعف السلطة التنفيذية لسابقتها. وقد أُقِرّ عن طريق الاستفتاء العام في تشرين الأول/أكتوبر 1946.

على الرغم من توقّع ديغول بأن البلاد ستعيد استدعاءه بسرعة، لم يأتِ أي طلب حضور. وقد كافح نوبات من الحزن برزانة بادية، وصلت أحيانًا إلى حالات مزاجية مأسوية. ففي العام 1947، حاول إطلاق حركة سياسية وطنية تختلف عن الأحزاب القائمة، وقد أثارت ابتهاجًا شديدًا لفترة وجيزة قبل أن تتعثّر.

في تلك الأثناء، استقرّت الأوضاع المحلّية وتحسّنت. فعلى الرغم من أن فرنسا

انغمست في لعبة تغيير رؤساء مجالس الوزراء، عادت منابع الحيوية إلى الظهور ثانيةً. فبدأ الاقتصاد، بمساعدة برنامج الإنعاش الأوروبي بقيادة الولايات المتحدة (أو خطّة مارشل)، يتعافى، وبحلول أوائل الخمسينيات، اجتمعت قوّة فرنسا العاملة والمتعلّمة تعليمًا جيدًا، وخبرتها الفنية، واندماجها في نظام مدعوم أميركيًّا للتجارة المفتوحة، لتحقيق ازدهار تاريخي.

لم يكن انهيار الجمهورية الرابعة في العام 1958 بفعل التحدّيات المحلّية بقدر ما كان من جرّاء عدم قابليّتها على تحديد الأولويات الخاصة بأملاكها الاستعمارية. فقد أنفقت كثيرًا من المكاسب السياسية التي جاء بها الانتعاش الاقتصادي في خلال ثلاث أزمات استعمارية: الجهد المبذول للتمسك بالهند الصينية، والتدخّل في السويس، وقبل كلّ شيء، الأزمة الجزائرية.

فشل في الهند الصينية وإحباط في الشرق الأوسط

كانت الهند الصينية السلسلة الأولى من التجارب التي وضعت قيد الاختبار مطالبات الجمهورية الرابعة بالمجالات السابقة للتأثير الجيوسياسي لفرنسا. فبعد أن استولت فرنسا عليها تدريجًا من العام 1862 حتى العام 1907، خضعت المستعمرة للاحتلال الياباني ولإدارة ڤيشي منذ سقوط فرنسا في حزيران/يونيو من العام 1940. وفي آذار/مارس من العام 1945، خوفًا من التعرّض للغزو من جانب الحلفاء، ومع الارتياب في قيام المستعمرين الفرنسيين بانتفاضة، أطاح اليابانيون المتعاونين معهم سابقًا، وأقاموا حكمهم المباشر.

عند استسلام اليابانيين في آب/أغسطس، كانت هناك قوّتان كبيرتان تستعدان لملء الفراغ: تمرّد فيتنام الشيوعية بقيادة هو تشي منه، الذي عارض الفرنسيين واليابانيين في أثناء الحرب؛ وحملة عسكرية للحلفاء لإعادة الاستيلاء على المستعمرة، وكانت تضم قوات هندية وبريطانية وصينية، إضافةً إلى فيلق استطلاع فرنسي تحت قيادة الجنرال لوكلير.

في وقت مبكر من العام 1946، بدا أن قوات فرنسية أعادت تأكيد سيطرتها على الهند الصينية. لكنّ جهود فرنسا الحثيثة جاءت بفترة هدوء قصيرة فقط بين حكمين.

ففي ليلة 19 كانون الأول/ديسمبر 1946، نفّذ الفيتناميون انفجارات هائلة في هانوي، إشارة إلى بداية حرب أخرى طويلة ودامية.

بحلول العام 1954، كانت قاعدة الحكم الاستعماري في فيتنام قد أصبحت ضعيفة. فلاوس وكمبوديا حصلتا على استقلالهما من فرنسا في السنة السابقة، وإدارة أيزنهاور، بعد خروجها من الحرب الكورية، لم تكن راغبة في دعم فرنسا عسكريًا في فيتنام، واستراتيجية الجنرال هنري نافار الرامية إلى إغراء الجنرال فوغوين جياب بالدخول في معركة مفتوحة بتركيز القوات في وادي ديان بيان فو، شبه المغلق، أدّت إلى كارثة. فعلى مدار ثمانية أسابيع، حاصرت القوات الفيتنامية الشمالية، التي تمدّها الصين بالإمدادات، الفرنسيين، ما أدّى في أوائل أيار/مايو إلى استسلامهم.

في أعقاب تلك الكارثة، تحرك بيار منديز فرانس، رئيس وزراء الجمهورية الرابعة الوحيد الذي أعلن ديغول احترامه له لاحقًا، تحرك بسرعة شديدة لإنهاء المفاوضات في جنيف، في ما يخص مستقبل فيتنام. وطبقًا للاتفاقية التي تمّ التوصل إليها، كان على فرنسا مغادرة المستعمرة، التي سوف تُقسّم بين الشمال الشيوعي والجنوب المعادي للشيوعية، عند خط عرض 17.

لم ينسَ ديغول، الذي لم يكن يشغل أي منصب وقت تلك الدراما، الدرس على الإطلاق. ففي اجتماع مع الرئيس كينيدي في أيار/مايو من العام 1961، حذّر هو الرئيس الأميركي الشاب من التدخّل في المنطقة، كما سُجّل في مذكّرة رسمية.

> استرجع الرئيس ديغول الحرب التي خاضتها فرنسا في الهند الصينية، وأعرب عن شعوره بأن حربًا جديدة لا يمكن أن تؤدّي إلى أي شيء، حتى وإن شنّتها الولايات المتحدة. وأنه إن شعرت الولايات المتحدة بأن أمنها أو شرفها يفرض عليها التدخّل، فإن الفرنسيين لن يعارضوا مثل ذلك التدخّل، لكنهم لن يشاركوا فيه، إلّا بالطبع إن أدّى إلى حرب عالمية، وفي تلك الحالة، فإنّ فرنسا سوف تكون دائمًا في جانب الولايات المتحدة[89].

جاءت الصدمة الثانية ما بعد الحرب لفرنسا نتيجة عملية عسكرية فرنسية بريطانية مشتركة لاستعادة مركز الغرب في الشرق الأوسط بغزو منطقة قناة السويس في العام 1956، بالتحالف مع إسرائيل، التي كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها الوطنية المنفصلة الخاصة.

في العام 1954، سيطر جمال عبد الناصر على مصر، بعد خلع الجنرال محمد نجيب الذي حلّ قبل عامين محلّ الحكم الملكي. أرسى ناصر نظامًا قوميًّا تحرّك على نحو متزايد نحو الدعم الاقتصادي السوفيتي، وسلّح نفسه بالأسلحة السوفيتية. وفي تموز/يوليو من العام 1956، أمّم قناة السويس، التي كانت تحت الملكية الفرنسية والبريطانية. بذا واجهت بريطانيا نهاية تفوّقها في المنطقة، بينما واجهت فرنسا احتمال أن يضاعف ناصر، وقد واتته الجرأة، دعمه للوطنيين المتمرّدين في مستعمراتها الخاصة في إفريقيا الشمالية، خاصة الجزائر.

في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1956، في تنسيق اتُّفِق عليه سرًّا، تحرّكت قوات بريطانية وفرنسية للاستيلاء على القناة بعد أيام من غزو القوات الإسرائيلية لشبه جزيرة سيناء. إدارة أيزنهاور، وقد رأت الحرب الباردة مسابقة أيديولوجية لكسب ولاء العالم النامي، اعتراها الخوف من أن يستغل الاتحاد السوفيتي المناسبة لكسب الشرق الأوسط. لهذا، في 30 تشرين الأول/أكتوبر، بعد أربع وعشرين ساعة من الهجوم المبدئي لإسرائيل، قدمت الولايات المتحدة قرارًا إلى مجلس الأمن يأمر القوات المسلّحة الإسرائيلية «بالانسحاب فورًا... إلى ما وراء خطوط الهدنة المحدّدة». عند استخدام بريطانيا وفرنسا حق النقض في مواجهة ذلك القرار، أخذ أيزنهاور القضية إلى الجمعية العامة. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، طالبت الجمعية العامة بوضع حدٍّ للأعمال العدائية بأغلبية ساحقة بلغت أربعة وستين صوتًا إلى خمسة أصوات. وفي جلسة ليلية عُقِدت في 3-4 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت قرارًا أشد صرامة، وبدأت مناقشة أمر إرسال قوّة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى القناة. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، حدث تهافت على الجنيه الإسترليني وصل إلى مستويات خطيرة. وعلى النقيض من الممارسة السابقة، وقفت أميركا على الخط الجانبي ورفضت التدخّل لتهدئة السوق[90]. تلك الإجراءات أقنعت بريطانيا وفرنسا بإلغاء العملية.

كشف استنكار واشنطن للإجراءات الإنجليزية الفرنسية في السويس حدود منظمة حلف شمال الأطلسي كتحالف عسكري ما بين الحكومات، وحدود التزامات أميركا تجاه حلفائها. واستنتجت لندن وباريس دروسًا متناقضة من مغامرتهما السيئة. فبريطانيا، في حالة صدمة لانحسار دورها التاريخي، ومعاقبة بحدوث انشقاق بينها وبين واشنطن، جاهدت لإعادة علاقتها الخاصة مع أميركا. فعادت إلى تعديل عناصر سياسات تاريخية

نظير تعزيز تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات الأميركية. على النقيض، وجدت فرنسا احتمالات أقل بكثير في تحقيقها مثل ذلك النوع من التأثير على الخيارات الأميركية، فظلّت في حالة إحباط - وسبّبت صدعًا في الرؤية داخل التحالف الأطلسي، بدا جليًا للعيون بعد عودة ديغول.

لكن قبل أن يحدث ذلك، اختلط عدم الاستقرار المزمن للجمهورية الرابعة بأزمة فرنسا الاستعمارية في إفريقيا.

الجزائر وعودة ديغول

بعد احتلال فرنسا لها في العام 1830، شغلت الجزائر منزلة خاصة بين الأراضي الفرنسية في ما وراء البحار. ففي خلال العقود التي تلت ضمّها، استقرّت موجات من المستعمرين الأوروبيين الفرنسيين والجنوبيين على طول شريطها الساحلي. وبحلول الخمسينيات، كان هناك حوالى مليون منهم، أغلبهم فرنسيون، عُرِفوا باسم أصحاب الأقدام السود.

أدّى الساحل الإفريقي الشمالي، كما رأينا، دورًا حسّاسًا في الاستراتيجية العسكرية للحلفاء في خلال الحرب العالمية الثانية، فقد دفعت الجزائر بشكل خاص استراتيجية ديغول الشخصية للحصول على السلطة. وبمرور الوقت، وعلى خلاف تونس أو المغرب أو مستعمرات فرنسا جنوب الصحراء الكبرى، اعتُبِر ساحل الجزائر دستوريًّا جزءًا مكمّلًا من فرنسا الأوروبية، وفي وضع يُقارن بوضع كورسيكا. وكان يُنظر إليه كثيرًا على أنه جزء من الوطن الفرنسي، حتى أنه في أواخر العام 1954، خطّط رئيس الوزراء منديز فرانس لنقل مصانع أسلحة فرنسية إلى هناك، خارج مدى السوفيت.

لم تصمد فكرة استغلال الجزائر ملجأً لأكثر من العام نفسه. في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، تعرّضت المنطقة لموجة من حرب عصابات شنّتها جبهة التحرير الوطنية، التي دعت إلى دولة مستقلّة «ذات سيادة، وديمقراطية، واجتماعية، في إطار مبادئ الإسلام»[91]. وردًّا على التحدّي، أعلن منديز فرانس: «لن تتنازل أي حكومة فرنسية أبدًا عن مبدأ أن الجزائر قطعة من فرنسا»[92]. وعلى الرغم من أن الحاكم الفرنسي، جاك سوستيل، من بين آخرين، اعتقد أن مبادرات التنمية الاقتصادية يمكن أن تستأصل التمرّد الناشئ، فإنّ قناعات الاستقلال زادت خلال الأشهر التالية.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد توقّعت في البداية «تسوية جزائرية» في خلال سنة[93]. لكن بعد بضعة أشهر، غيّر محلّلوها رأيهم وجادلوا بأن إذلال فرنسا في ديان بيان فو [في فيتنام]، مقترنًا بإحجامها عن «مواجهة الحقائق» - لم تُحدّد قط - يساعد على تأجيج النزاع في الجزائر. حتى الحكومات الفرنسية اليسارية وجدت نفسها حبيسة دورة التصعيد العسكري. فرانسوا ميتران، حامل راية الحزب الاشتراكي والرئيس الفرنسي المستقبلي الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب وزير الداخلية في وزارة منديز فرانس، تحدّث نيابةً عن كثير من اليساريين عندما كرّر زعم رئيس الوزراء: «الجزائر جزء من فرنسا». لكنه أضاف، «لكنّ السبيل الوحيد للتفاوض الآن هو الحرب»[94].

ما تمّ الحصول عليه بداية كرأس جسر لمدّ السلطة الفرنسية كان يتحوّل سرطانًا يأكل البلاد من الداخل. أصحاب الأقدام السود، الغاضبون لعجز الحكومة الفرنسية في باريس عن حمايتهم، شكّلوا جماعات حراسة متحدّية للسلطة المنتخبة. كما تنامى استياء الجيش الفرنسي من الفئة السياسية، التي لاموها لتردّدها الذي سبّب ذلك المأزق. وبينما سقطت حكومة تلو حكومة -انهارت ست حكومات بين هجمات جبهة التحرير الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1954 وعودة ديغول في حزيران/يونيو من العام 1958- تزايد غضب الرأي العام الفرنسي بفعل تلك الأزمة التي بدت متعذّرةَ الحلّ. ومع تمرّد عناصر رئيسية من المجتمع الفرنسي ضدّ السلطة الرسمية، ما بدأ تمرّدًا من القوميين العرب ضدّ الاستعمار الفرنسي، أثار خطر الانتقال إلى حربٍ أهلية فرنسية.

كانت الجزائر الفصل الأخير في قصة التراجع الإمبراطوري الفرنسي، والفصل الأول في عودة ديغول لإنقاذ فرنسا مرّة ثانية. كان ديغول يراقب الشلل المتزايد من كولومبي. بداية، توقّع سرعة إدراك أنه لا يمكن الاستغناء عنه. لكن أيًا من زعماء الأحزاب تحمّل مسؤولية تشجيع، ناهيك عن دعم، فكرة تنقيح الدستور بما يتوافق مع القائمة العامة المسبقة للشروط التي وضعها ديغول لعودته.

بحلول شهر أيار/مايو من العام 1958، وصلت الحالة المحلّية الفرنسية إلى المرحلة الحرجة التي حدّدها ديغول. طالبت مجموعة من الجنرالات، من ضمنهم الجنرال ماسو، قائد قوات المظلّات، في شبه انقلاب، الرئيس الفرنسي رينيه كوتي بأن يُعيّن ديغول رئيسًا لحكومة سلامة وطنية. في الوقت نفسه، كانت الجمعية الوطنية تبحث عن رئيس وزراء قوي، واستقرت على بيار فليملن، عضو الحزب الديمقراطي المسيحي، الذي بدا متردّدًا في بادئ الأمر، ثمّ عجز عن تشكيل أغلبية مستقرّة. واستمرّ الغليان في الجزائر.

ناوَرَ ديغول بمهارة بين الفصائل المتنافسة، رافضًا الانحياز إلى أيٍّ منها. فلم يعلن أنه مستعد لشغل المنصب حتى أصبحت كلّ الأطراف عالقة بسبب عدم توافق أهدافهم. وازدادت مخاوف الجمعية من حدوث انقلاب عسكري، وتطلّعت إلى ديغول لتفاديه. فقد كان الجيش ميّالًا إلى فكرة عودة ديغول، لأن الجندي السابق كان يدافع عن دولة قوية، وهو ما تُرجم على أنه عزم على سحق المتمردين الجزائريين. ولتعزيز الخوف من هبوط المظليين في باريس، استولى ضباط الفيلق الجزائري على كورسيكا من دون إراقة دماء، ما دفع فليملن إلى الاستقالة.

أساء كلّ من مؤيّدي ديغول فهمه إلى حدٍّ ما. فقد استعمل هو ضغط الجيش أداة، لكنه لم يهدف إلى الاستيلاء على السلطة تحت تهديد السلاح. فلم يكن غرضه في الحقيقة بونابرتية جديدة، ولكن حالة دستورية قوية بما فيه الكفاية لإعادة الجيش إلى الثكنات. وللأسباب نفسها، أراد ديغول أن يُستدعى لتولي المنصب بطريقة دستورية، وإلغاء، وليس خدمة، النظام السياسي الحالي.

لم يتقدّم ديغول بأي مطلب معيّن. بدلًا من ذلك، حافظ على غموض ماكر، وأتاح لكلّ طائفة استكشافه، ومن دون تقييد لمرونته، بدا لكلّ منها أنه أفضل حلّ أخير لأسوأ مخاوفها. لقد وضع كلّ قوّة من القوى المتنافسة في موضع المستجدي، بينما لم يكن هو في أي لحظة مستجديًا، ولكن يتفاوض دائمًا من موقع قوّة.

كما فهم ديغول بشكل جيّد جدًّا، جاءت الترتيبات السياسية في ربيع العام 1958 بما قد تكون فرصته الأخيرة لإنجاز ما اعتقد هو أنها المَهمّة التي خصّصها التاريخ لفرنسا. لكن كانت لديه الحكمة للتحرّك كأنه يؤدّي إحدى مباريات لعبة واي شي الصينية أو الانطلاق، التي تُلعب على لوح فارغ، وبحوزة كلّ طرف 163 قطعة، وحيث يتحقّق الفوز بالصبر، والفهم المتفوّق للوضع التكتيكي الناشئ.

فلو أنه شارك برنامجه النهائي، كان ديغول ليخاطر باستعداء كلّ الطوائف أو دفعهم إلى اتخاذ إجراء أرعن. بدلًا من ذلك، أقنع كلّ مجموعة بأن مساندة ترشيحه هي أفضل طريق لإحباط منافسيها. في النهاية، في 29 أيار/مايو 1958، دعا الرئيس كوتي ديغول إلى أن يصبح رئيس الوزراء الأخير في الجمهورية الرابعة، مرسلًا الدعوة من خلال سكرتير الرئاسة.

في خلال تلك الفترة بأكملها، عقد ديغول مؤتمرًا صحفيًّا واحدًا فقط، في 19 أيار/مايو - قرب نهاية الأزمة - وصف فيه نفسه بأنه «رجل لا ينتمي إلى أحد، ورجل ينتمي إلى كلّ شخص»، وقال إنه سيعود إلى السلطة من خلال قرار استثنائي للجمعية الوطنية يستدعيه لتولّي المنصب من أجل تقديم دستور جديد[95]. وكانت لديه كلمة بخصوص كلّ المخاوف السائدة. فإلى الجيش، قال إنّ دوره الطبيعي هو أن يكون خادمًا للدولة، شريطة أن تكون هناك دولة. وإلى أولئك الذين يساورهم القلق بشأن التهديد الذي يمثّله هو للديمقراطية، أشار إلى أنه أعاد المؤسسات الديمقراطية في فرنسا في العام 1944، وبالتالي، «لماذا ينبغي عليّ، وقد بلغت الـ67 من العمر، أن أبدأ العمل كديكتاتور؟»[96] وأنهى المؤتمر الصحفي قائلًا: «لقد قلت ما يجب أن أقوله. سأعود الآن إلى قريتي، وأضع نفسي تحت تصرّف البلاد»[97].

في 1 حزيران/يونيو، انتهت الاستشارات المتعدّدة، وظهر ديغول أمام الجمعية الوطنية للمرّة الأولى منذ استقالته في كانون الثاني/يناير من العام 1946، حيث قرأ ببرود أعصاب المرسوم الذي أذاب المجلس، وأعطاه السلطة كاملة لستة أشهر لصياغة دستور جديد، يُطرح بعد ذلك للاستفتاء العام. دام النقاش ست ساعات فقط، وجاء التصويت النهائي بنتيجة 329 صوتًا إلى 224 صوتًا لصالح تعيين ديغول كرئيس للوزراء، ما شكّل لوحَ قَفْزٍ مؤقّتًا إلى رئاسته الدستورية.

تولّى ديغول قيادة فرنسا مرّتين في حياته: المرّة الأولى في العام 1940 لإنقاذها من نتائج كارثة وطنية؛ والثانية في العام 1958 بوصفه السبيل الوحيد لتفادي حرب أهلية. في المرّة الأولى، أخذ العميد المجهول سابقًا أربع سنوات من الرؤية المنفردة إلى ذروتها بتحرير باريس. وفي المرّة الثانية، وهو ما يزال شخصية أسطورية، استُدعي من المنفى الداخلي لإنقاذ الحكومة الدستورية من نفسها، ولقيادة الشعب الفرنسي إلى أداء دور في ما بعد الإمبراطورية، لكنه مع ذلك، دور ديناميكي ومستقلّ. في هذه المَهمّة العظيمة، تراءت لديغول أربع مراحل: استعادة هيكل فرنسا الدستوري لإقامة حكومة ذات سلطة؛ وضع نهاية لمغامرات فرنسا الاستعمارية بطريقة تؤدّي إلى التخلّص منها كقرح في جسد النظام السياسي؛ إعداد جيش فرنسي واستراتيجية سياسية فرنسية تظهر أنه لا غنى عن فرنسا دوليًّا في مجالَي الدفاع والدبلوماسية؛ وأخيرًا، الدافع عن ذلك المفهوم الاستراتيجي في مواجهة الحلفاء، خاصة أميركا المعارضة.

الجمهورية الخامسة

نَسَبَ ديغول عملية إسقاط الجمهورية الرابعة إلى ثلاثة عوامل. فمن أجل «إنقاذ البلاد، مع المحافظة على الجمهورية»، كان من الضروري، أولًا، «تغيير نظام سياسي سيّئ السمعة»؛ ثانيًا، إعادة الجيش «إلى طريق الطاعة ومن دون تأخير»؛ وثالثًا، وضع نفسه موضع القيادة، بوصفه الشخص الوحيد الذي يمكن أن يحقّق التغييرات الضرورية[98].

مع تولّيه المنصب، احتاج ديغول إلى تحويل غموضه التكتيكي المُتعمّد إلى شكل استراتيجي للتغلّب على الاضطراب الثوري الذي ورثه. نظر النقاد المحلّيون اليساريون إلى انفصال فرنسا الجذري عن الجزائر على أنه مَهمّة بسيطة وواضحة، بينما في الواقع، لم يكن بالإمكان إيقاف عمليات الإدارة والتسوية الفرنسية التي دامت أكثر من قرن، إضافة إلى الحرب التي كانت دائرة منذ 1954، فجأة، مثل تحويل قناة التلفاز. التزام الجيش بإبقاء الجزائر فرنسية هو ما جاء بديغول إلى ذلك المنصب، وقد أمسى هو يتصرّف وفق اعتقاد أن إعادة الجيش إلى دوره كآلة للسياسة الوطنية لا يمكن تحقيقه بقرار واحد مفاجئ، بل إن ذلك سيتطلب عملية تدريجية لتقليل الدور العسكري في النظام المدني، تحول دون إمكانية الهيمنة العسكرية.

منح الحكم بمرسوم لديغول ستة أشهر لوضع دستور جديد. وطبقًا لمبادئ وُضِعت في خطابه في بايو في العام 1946، استبدل الدستور الجديد بالسيادة البرلمانية في الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وميلها الإضافي نحو الطائفية، نظامًا رئاسيًّا إلى حدٍّ كبير. ففي الجمهورية الخامسة، سوف تكون السيطرة على الدفاع والسياسة الخارجية مقتصرة على الرئيس، الذي سيُنتخب لفترة سبع سنوات من طريق التصويت غير المباشر للناخبين (عُدّل النص في العام 1962 إلى الانتخاب المباشر). وللإشراف على عمل الحكومة، يعيّن الرئيس رئيس وزراء يمثّل الأغلبية في الجمعية الوطنية المُنتخَبة بشكل شعبي. ولكن لمنع حدوث أزمة بين السلطة التنفيذية والسلطات التشريعية، يمتلك الرئيس الحق أيضًا في حلّ الجمعية والدعوة إلى انتخابات برلمانية.

وفي ما يتّصل بالأمور ذات الأهمية الوطنية القصوى، يمكن للرئيس الاستعانة بالاستفتاءات العامة الشعبية -طريقة استغلّها ديغول، إن لم يكن من خلفوه- بتلذّذ. وفي

تشرين الأول/أكتوبر من العام 1962، تزعّم هو حملة الاستفتاء العام للسماح بالانتخاب المباشر للرئيس. وفي خلال إخراج فرنسا من الجزائر، نشر أجرأ استفتاءين عامين لإظهار أن غالبية البلد تساند برنامجه.

من المحتمل أنه عند بداية فترة الرئاسة، لم يكن لدى ديغول إحساس دقيق لاتجاهه النهائي في ما يتّصل بالجزائر، على الرغم من أنه كان مصمّمًا على إنهاء الحرب التي كانت تمنع فرنسا من إنجاز مَهمّتها الدولية والمحلّية. وعند عودته إلى المنصب، اتّبع استراتيجيات عدّة في وقت واحد، كلّ منها متوافقة مع هاتين الأمنيتين اللتين جاءتا له بذلك المنصب، من دون التعهّد بنتيجة معينة.

ظهر غموض ديغول الماكر أوضح ما يمكن في خلال زيارته إلى الجزائر في حزيران/يونيو من العام 1958، بعد أن أصبح رئيس الدولة. في خطاب لحشد متحمس من أصحاب الأقدام السود، الذين عدّوه منقذهم، قال ديغول: «لقد فهمتكم» *(Je vous ai compris)*. شجّعت العبارة إيمان أولئك الذين ساعد التزامهم بكون الجزائر فرنسية على المجيء به إلى ذلك المنصب، من دون عمل شيء لتحديد خياراته. قد يكون أيضًا اختياره للكلمات ما أنقذ حياته: فقد كان هناك قاتل مأجور ينتظر في موقع الحدث، في بناية قريبة، بينما كان ديغول يتكلّم، لكنه ألقى قنّاصته عندما سمع كلمات الزعيم[99].

كخطوة أولى، أمر ديغول الجنرال موريس شال، الجنرال المسؤول، بشنّ هجوم شامل لتطهير الريف من الثوار. كان الغرض هو بلورة خياريه: إما دمج الجزائر في فرنسا من خلال تحقيق النصر العسكري أو، في حال فشل ذلك، إضعاف موقف الجيش المضاد لتسوية سياسية.

في الوقت نفسه، واكب ديغول القوّة المسلحة بإصلاحات محلّية كاسحة. فقد أشارت خطة قسنطينة، المسماة على اسم المدينة الجزائرية الشرقية، التي أُعلِنت في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1958، إلى جهد تنموي إنساني واقتصادي طموح لتطوير الصناعة في الجزائر، وتحديث البلد. وقد كان بذلك يطوق الجناح اليساري والأصوات المنادية بكون الجزائر فرنسية بشكل آني[100].

في تطبيقه لتوجّهه الاستراتيجي، اتّجه ديغول إلى إجراء الاستفتاءات العامة، رابطًا هذه المرّة، بعبقرية، بين إقرار الدستور الجديد، والترتيب الجديد لأملاك فرنسا

الاستعمارية. فقد دُعي فرنسيّو أوروبا وفرنسيّو المستعمرات للتصويت بنظام الاقتراع العام على الإطار الدستوري الجديد. وبتقديم مفهوم «المجتمع الفرنسي»، تمكّن ديغول من إلغاء نقاش دستوري شائك بين اثنين من زعماء المستعمرات الفرنسية الإفريقية: ليوبولد سيدار سنغور (رئيس السنغال فيما بعد)، الذي فضّل حلًّا اتحاديًّا، يصبح من خلاله الإفريقيون مواطنين فرنسيين كاملي المواطنة، وتندمج المستعمرات في مجموعتين إقليميتين، وفيليكس أوفوي بوانيي (وزير الصحة الفرنسي السابق، ورئيس ساحل العاج فيما بعد)، الذي كان يفضّل اتحادًا فضفاضًا أكثر.

كان هناك خيار أمام كلّ مستعمرة: إقرار الدستور والانضمام إلى المجتمع الفرنسي أو الحصول على استقلال فوري. اختار الكلّ، خلاف غينيا، تحت رئاسة سيكو توريه، البقاء في منظمة المجتمع الفرنسي، مؤسسة مبهمة تتشارك الوظائف الأمنية. لكن رياح الاستقلال السياسي كانت تهبّ على إفريقيا، وانهارت فكرة المجتمع في خلال سنتين. وفي العام 1960، «عام إفريقيا»، حصلت أربع عشرة دولة فرانكوفونية على استقلالها، متفادية بذلك إلى حدٍّ كبير حروب التحرير الوطنية. كان الاستثناءان هما الكاميرون، حيث اشتعلت مواجهة دموية بين المتمردين القوميين والجيش الفرنسي دامت تسع سنوات، والجزائر، التي احتفظت بوضع بَيْني، متوافقة مع نتيجة عسكرية أو دبلوماسية.

لضمان الدعم الإفريقي للمجتمع، قام ديغول، في آب/أغسطس من العام 1958، بحملة عبر القارة لمدّة خمسة أيام، تكلّم خلالها بنغمات حماسية جدًّا عن المَهمّة الجديدة لفرنسا. ففي عاصمة مدغشقر، مشيرًا إلى القصر القديم المجاور، أعلن: «غدًا ستكونون دولة مرّة أخرى، كما كنتم عندما كان قصر مليككم مأهولًا!»[101] وسجّلت «مذكّرات الأمل» التي كتبها، استقباله في عاصمة الكونغو الفرنسية، برازافيل: سواء في «شوارع وسط المدينة المزيّنة بالأعلام» أم «في ضواحي باس- كونغو وپوتوپوتو الغاضبة»، كانت الحشود «تهذي من الحماس» من أجل الاستفتاء العام[102].

في مذكرة أيار/مايو من العام 1969 إلى الرئيس ريتشارد نيكسون، وصفتُ مغزى الاستفتاء العام غير العادي الذي نظّمه ديغول على النظام الدستوري:

> كان هناك [فيه] أكثر من التعاطف مع الوطنيين الإفريقيين أو الميل الفطن إلى المدّ المناهض للاستعمار. لقد عكست سياسة ديغول الإفريقية مفهومه للعظمة، إضافة إلى

الامتنان. وتبيّن مذكراته بشكل واضح هوسًا بمَهمّة فرنسا في نشر الحضارة، وقد أهّل استقلال المستعمرات بالروابط الشخصية والاقتصادية والسياسية التي تركت التأثير والثقافة الفرنسيين مهيمنين. وبدورهم، أصبح الإفريقيون الناطقون بالفرنسية يعتمدون على نوع رعايته الخاصة. فكانت النتيجة، إن كان ذلك قد حدث على الإطلاق في إفريقيا، فقد جعل ديغول من فرنسا قوّة عظمى[103].

نهاية النزاع الجزائري

بعد أن أكمل الإطار الدستوري، وجّه ديغول سياسته الجزائرية إلى خاتمتها. كان ماو تسي تونغ هو من رأى مأزق فرنسا بشكل واضح، وتوقّع أمام رئيس جبهة التحرير الوطنية، فرحات عباس، من أن فرنسا لن تكون قادرة على تحمّل التزام عسكري والوضع الحالي للنزاع على ما هو عليه: «سترى أنهم سيواجهون صعوبات جمّة. ففرنسا تحتاج إلى دعم جيش قوامه 800 ألف جندي، وإنفاق ثلاثة مليارات فرنك في اليوم. وإن استمرّ ذلك لوقت طويل، فسينهارون»[104].

لم يترك ديغول سجّل اللحظة المحدّدة التي وصل فيها إلى النتيجة نفسها، ولم يكن ذلك غير طبيعي بالنسبة إليه. وعلى الرغم من أسلوبه المثير لإعلان الأهداف النهائية، فقد كان عمومًا يقدّمها بأسلوب يخفي طبيعة الرحلة.

تُصوّر حالتان هذا الوجه من سلوكه، إحداهما نقلها إليّ پول ستيلن، قائد القوات الجوية الفرنسية آنذاك. ففي اجتماع لمناقشة الاستراتيجية الوطنية الفرنسية، سأل ديغول المشاركين عن وجهات نظرهم في سياسة منظمة حلف شمال الأطلسي. بعد ذلك بقليل، دُعي ستيلن، الذي ظلّ صامتًا، إلى مكتب ديغول. «هل كان صمتك تعبيرًا عن عدم الموافقة؟» فأعطى ستيلن أسباب عدم موافقته، التي ردّ عليها ديغول بغموض: «ما أدراك أنني لست ذاهبًا إلى الوجهة نفسها، ولكن بطريقتي الخاصة؟»[105].

ظهر مثال آخر لأسلوب ديغول المنعزل في اتّخاذ القرارات في كانون الأول/ديسمبر من العام 1958، في أثناء صياغة برنامجه الخاص بالإصلاح المالي المحلّي. فقد كانت الخطة المقترحة، التي أعدّها موظف حكومي واقتصادي كبير يُدعى جاك روف، محلّ جدل كبير. وفي خلال التفكير فيها، استدعى ديغول روجيه غوتز، وهو مساعد مالي، إلى مكتبه، وأبدى ملاحظة أنه في خلال تقييم أوجه المقترحات، حتى وإن كانت أفضل

المقترحات، فإنه ليكون من الذكاء أن يعطي مقرّر السياسة لعنصر الشك نصيب الثلث. «أنت الخبير»، قالها ديغول. «ستخبرني أنت صباح الغد إن كنت تظن أن نسبة احتمال نجاح الخطة هي الثلثين. إن كان الأمر كذلك، فسأتبنّاها»[106]. في الصباح التالي، أكّد غوتز ثقته في خطة روف، فقبلها ديغول، وأُعلنت بمرسوم، وقُدِّمت للجمهور الفرنسي في خطاب إذاعي، وضمّت الأساس الاقتصادي لرئاسة ديغول التي بدأت رسميًّا في 8 كانون الثاني/يناير 1959.

في 16 أيلول/سبتمبر 1959، بَلْوَر ديغول الخيارات الجزائرية أمام فرنسا في خطاب تلفزيوني، حيث قدّم ثلاثة خيارات من دون إلزام نفسه بشكل حاسم بأي منها. لكن كلًّا منها ضم عنصرًا لتقرير المصير. وكما سجّل كاتب سيرته الشخصية، جوليان جاكسون:

> كان الأول إما الاستقلال أو الانشقاق *(Scission)*، كما كان ديغول يسمّيه... وكان الخيار الثاني ما وصفه بتعبير جديد هو «الفرنسة» (francisation)، وكانت طريقته في وصف ما كان المطالبون بالجزائر فرنسية يدعونه «الاندماج»... والخيار الثالث كان «حكم الجزائريين للجزائر، مدعومين بمساعدة فرنسا، وفي اتحاد وثيق معها»، في وجود نظام اتحادي داخلي في الجزائر، حيث تتعايش المجتمعات المحلّية المختلفة في سلام[107].

فضّل ديغول الخيار الثالث، الذي سمّاه «المشاركة»، لكنه كان يفكر سرًّا أن الوقت قد يكون تأخّر جدًّا لتفادي الخيار الأول، انفصال الجزائر تمامًا عن فرنسا[108]. تضمّن الخياران الأول والثالث عنصرًا كبيرًا من تقرير المصير للسكان ذوي الأغلبية المسلمة، بينما تخيّل الخيار الثاني الدمج التدريجي للفرنسيين والجزائريين كشعب واحد.

بعد أربعة أشهر، في كانون الثاني/يناير من العام 1960، والوضع العسكري ما يزال لم يتحسّن تحسّنًا جوهريًّا، بدأ النشطاء من أصحاب الأقدام السود، بعد شعورهم بعدم الارتياح بشأن خيارات ديغول، في بناء الحواجز في الجزائر العاصمة. عندما خرجت الأنباء بذلك أول مرّة، كنت في باريس، بعد قضاء الجزء المبكر من اليوم مع مجموعة من الضباط العسكريين الفرنسيين الذي دعوني لمناقشة كتابي «الأسلحة النووية والسياسة الخارجية». وبشكل مفهوم، تجاوز تأثير الحواجز الاهتمام بالاستراتيجية النووية، وألقى عدد من محدّثي (أغلبهم برتبة عقيد أو عميد) باللوم على رئيسهم لتعاطف القوات مع الثوار من أصحاب الأقدام السود، مجادلين أنه كلما ظهر ديغول على المسرح، قسّم فرنسا، ولذلك فهناك حاجة لإقصائه.

في اليوم نفسه، تناولت الغداء مع ريمون آرون، الفيلسوف السياسي الفرنسي العظيم. في مقهى على الضفة الغربية، الذي أعرب عن فزعه من الحواجز: «أصبحت أخجل من كوني فرنسيًّا؛ فنحن نتصرّف مثل الأسبان، في حالة ثورة دائمة». في تلك اللحظة، نهض شخص جالس إلى منضدة قريبة منا، وجاء إلينا، وقدّم نفسه على أنه ضابط احتياط، وطلب اعتذارًا باسم الجيش الفرنسي.

بحلول 29 كانون الثاني/يناير، توقّع كثيرون في فرنسا -وكلّ معارفي هناك- انقلابًا عسكريًّا، وربما حتى إسقاطًا مظليًّا على باريس. خرج ديغول على التلفاز ذلك المساء مرتديًا زيّه الرسمي الذي كان يرتديه وقت الحرب، وبعد إعطاء وصف كامل للوضع في الجزائر العاصمة، خاطب الجيش الفرنسي، آمرًا إياه بإزالة الحواجز من دون قيد أو شرط: «يجب أن أُطاع من كلّ الجنود الفرنسيين. لا ينبغي لأي جندي، في أي لحظة، ولا حتى بشكل سلبي، أن يربط نفسه بالتمرّد. وفي النهاية، يجب إعادة إرساء النظام»[109]. في اليوم التالي، أُزيلت الحواجز. كان ذلك بيانًا غير عادي لقيادة مؤثّرة.

في نيسان/أبريل من العام 1961، أشار انقلاب فاشل قام به الجيش إلى آخر انتفاضة يقوم بها المستوطنون الجزائريون ضدّ ما عدّه ديغول مَهمّته التاريخية: الفصل. ومرّة أخرى، لجأ هو إلى التلفاز لشجب العمل المارق في الجزائر:

> الآن الدولة مهانة، والأمة تواجه تحدّيًا، وقوّتنا اضمحلت، وسمعتنا الدولية تدهورت، ووقارنا ومكانتنا في إفريقيا تعرّضنا للخطر. ومِنْ مَنْ؟ للأسف! للأسف! من رجال واجبهم، وشرفهم، وسبب وجودهم، الخدمة والطاعة[110].

فشل العصيان المسلّح، لكن المشاعر المعارضة لم تختفِ. وفي 22 آب/أغسطس 1962، نجا ديغول وزوجته إيفون بأعجوبة من الموت على يد قتلة يحملون بندقيات، تابعين لمنظمة الجيش السرّي، في باريس، في ضاحية بيتي كلامار. (وكما حدث عند إطلاق قناص النار أثناء التجمّع عند كاتدرائية نوتردام في 26 آب/أغسطس 1944، رفض ديغول الانبطاح لتفادي الطلقات). آخرون لم يكونوا محظوظين بالقدر نفسه؛ فقرابة ألفي مواطن فرنسي قُتلوا على يد منظّمة الجيش السرّي في تفجيرات إرهابية واغتيالات مستهدفة في خلال عامين*.

* كما كتب في رواية فريدريك فورسايث، في 1971، «يوم ابن آوى».

في آب/أغسطس من العام 1961 -بعد مرور ثلاث سنوات على تولّيه الرئاسة- باشر ديغول عملية تهيئة الشعب الفرنسي للنتيجة النهائية. فبدأ بسحب القوات من الجزائر تحت مبرّر أنهم مطلوبون للدفاع عن أوروبا. وبالنسبة إلى المستعمرين الفرنسيين، أن يصبح أمن ما كانت قانونًا مقاطعة من مقاطعات فرنسا، ثانويًّا بالنسبة إلى الدفاع الأوروبي هو ضربة لصورتهم الذاتية، تمثّل تغييرًا ثوريًّا في أولويات فرنسا. ربما أنهكت الحروب الاستعمارية الشعب الفرنسي، لكنّ المستعمرين أنفسهم، والأهم من ذلك، الجيش، حملوا وطأة التضحية، وشعروا أنهم خُدِعوا خدعة كبيرة.

جاءت المرحلة النهائية في شكل اتفاقية إيفيان، التي تفاوض عليها في السرّ وزراء ديغول وممثّلو جبهة التحرير الوطنية في بداية العام 1962. تلك الوثيقة المؤلّفة من ثلاث وتسعين صفحة أوجدت دولة مستقلّة، مع حماية الأصول الاستراتيجية الفرنسية على أرضها، بما في ذلك الوصول إلى المنشآت العسكرية، وحصول شركات الطاقة الخاصة بمعاملة تفضيلية. ومن بين الخيارات الثلاثة التي أخذها ديغول في الاعتبار في وقت سابق، كان ذلك «انشقاقًا مخففًا». وأعلن ديغول عقد استفتاء عام على الاتفاق في فرنسا الأوروبية في نيسان/أبريل، حيث نال موافقة أكثر من 90% من المشاركين، وهو دعم ساحق، عزّزه عدم الرضى العام عن الهجمات الإرهابية لبقايا منظمة الجيش السرّي الساعين لإفشال الاتفاقية. وفي تصويت لاحق في الجزائر نفسها في 1 تموز/يوليو، حصل اتفاق إيفيان على نسبة تأييد بلغت 99.72%. بعد يومين، اعترفت فرنسا بالدولة الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، لم تتجسّد الحقوق المعدنية الموعودة، وأجرت فرنسا اختبارها النووي الأخير في الصحراء الجزائرية بعد أربع سنوات، في العام 1966.

في خلال خمس سنوات، حوّل ديغول مقولة «الجزائر جزء من فرنسا» من حقيقة واضحة في منتصف الخمسينيات، إلى شعار متطرّف يطلقه بشكل رئيسي أصحاب الأقدام السود. لكن بحلول ذلك الوقت، كانت قوى الاندماج الواسعة النطاق التي ساعدت في العام 1958 على دفع ديغول إلى الرئاسة قد تقلّصت لتصبح حركة إرهابية هامشية. فقد طرد النظام الجديد 800 ألف مستعمر فرنسي من الجزائر -خليط من ذوي السمات الإسلامية والاشتراكية والقومية العربية- أو تُركوا لحالهم بعد فترة قصيرة من توقيع اتفاقيات السلام. وخوفًا من العنف، اختار 150 ألفًا من الـ200 ألف المتبقين الهجرة

بحلول العام 1970 [111]. أما بالنسبة إلى المسلمين الجزائريين الذين ظلّوا موالين لفرنسا - الحركيين - فقد تركهم الانسحاب عُزّلًا في مواجهة الأعمال الانتقامية من قبل جبهة التحرير الوطنية، التي عدّتهم خونة. وقد استطاع حوالى 40 ألفًا الهروب إلى فرنسا، لكن عشرات الآلاف بقوا في الجزائر وذُبحوا[112].

نظر ديغول إلى عمله على أنه خدمة وطنية لقضية استعادة احترام الذات الوطنية الفرنسية، والصوت الفرنسي في الشؤون الدولية. وقد أتاح التحرّر الجزائري مزيدًا من المصادر للتنمية الاقتصادية الفرنسية، والتحديث العسكري. وبمجرّد البدء في العملية، أبدى التصلّب ذاته الذي دفعه إلى الأمام منذ وصوله إلى لندن في العام 1940.

ما استجاب ديغول قط لاقتراحات عدّة بأن يبدي شفقة تجاه المستوطنين الفرنسيين الذي هربوا ممّا اعتبروه وطنهم، وليس هناك أي سجلّ لمناقشته أثر سياسته الجزائرية على نفسه بتاتًا. وعلى الرغم من أنه كشف أحيانًا عن عواطفه بشكل علني -خطابا بايو وباريس في حزيران/يونيو وآب/أغسطس من العام 1944، على سبيل المثال- فإنّ ديغول حرص دائمًا على ألّا يسمح أبدًا للمشاعر الشخصية أن تغلب إحساسه بالواجب أو متطلبات العملية التاريخية، كما رآها هو. وفي تقديره، فإن الجزائر كانت قد أصبحت استنزافًا لفرنسا، يعزلها عن الحلفاء، ويعطي الاتحاد السوفيتي والقوى الراديكالية الأخرى فرصة لا تقاوم للتدخّل. لقد أنقذ بتر الجزائر جسد الجمهورية الخامسة، وكان الثمن الذي وجب على فرنسا دفعه نظير القدرة على ممارسة سياستها الخارجية المستقلّة الخاصة، وتحقيق رؤية ديغول لدورها في النظام العالمي الصاعد. لم يكن مبالغًا، وسياسته في الجزائر تتجلّى في العام 1959، عندما وصفها بشكل خاص قائلًا: «ربما... ستكون أعظم خدمة قدّمتها إلى فرنسا»[113]. لقد تحدّى ديغول التاريخ لكي يحوّله في اتّجاه مختلف.

ألمانيا مفتاح للسياسة العامّة الفرنسية: ديغول وأديناور

في 14 أيلول/سبتمبر 1958، بعد ثلاثة أشهر من تولّيه رئاسة الوزراء، أخذ ديغول خطوة رئيسية لدفع سياسة المصالحة مع ألمانيا التي بدأها من سبقوه من مسؤولي

الجمهورية الرابعة. فمنذ حرب الثلاثين عامًا، نظر كلّ من البلدين إلى الآخر على أنه عدوه الوراثي. وفي القرن العشرين فقط، فرنسا وألمانيا في حربين عالميتين.

تطبيقًا لذلك التقليد، دعا ديغول، في زيارة إلى موسكو العام 1944، إلى تقسيم ألمانيا المنهزمة إلى ولايات، وإلى أن تصبح مقاطعة الراينلاند جزءًا من نطاق فرنسا الاقتصادي، كما قدّم في العام 1945 خطة مماثلة إلى حلفائه الأوروبيين.

لكن في العام 1958، عند عودته من المنفى، عكس ديغول سياسة قرون ببدء شراكة فرنسية-ألمانية. وكما هي الحال مع الجزائر، كان يتحدّى التاريخ حتى يتمكّن من تحويله في اتجاه جديد. ولتحرير الطاقات من أجل مَهام أكبر، ولخلق كتلة قد تقود إلى حكم ذاتي أوروبي، دعا ديغول المستشار الألماني كونراد أديناور لقضاء ليلة في لا بواسّري، في كولومباي لي دو إغليز. لم يتلقَّ زعيم آخر، أجنبي أو محلّي، دعوة مماثلة. وعندما اقترح السفير الفرنسي لدى المملكة المتحدة، جين شوفال، زيارة موازية لرئيس الوزراء هارولد ماكميلين، ردّ عليه ديغول بجرأة أن كولومباي صغيرة جدًا لاجتماع ملائم[114].

الاحترام الذي ناله أديناور -مثل اصطحابه شخصيًا في جولة في المنزل- كان رمزًا للأهمية التي أولاها ديغول للعلاقة الجديدة. بادرة أخرى أُبدِيت تجاه أديناور، لا تقل عن كونها بادرة فريدة، كانت إجراء محادثتهما من دون حضور المساعدين، وبشكل كبير باللغة الألمانية. لا شكّ في أن سلوك الاجتماع بالكامل نُظِّم بشكل ماهر ليرضي نفسية الضيف، وليسمح للرجلين الكبيرين سنًا، كلاهما ولد في القرن التاسع عشر، بالشعور بالراحة معًا في ممارسة المجاملات التقليدية.

لم تُقترح ولم تُبرم أيّ اتفاقيات محدّدة بينهما. بدلًا من ذلك، بعد مجرّد ثلاث عشرة سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، سعى ديغول إلى إحداث تغيير كامل في العلاقة الماضية بينهما. لم يقترح محوًا متبادلًا للذكريات، التي من المؤكّد أن كثيرًا منها ستظلّ حية، لكن بدلًا من قرون من العداوة، عرض الدعم الفرنسي لإعادة تأهيل ألمانيا، ولسعيها للحصول على هوية أوروبية. وأكثر من هذا، اقترح إرساء علاقة وثيقة لتشجيع توازن القوى في أوروبا ووحدتها. في المقابل، طلب القبول الألماني للحدود الأوروبية القائمة عندئذ (بما في ذلك حدود بولندا)، ونهاية للمسعى الألماني للسيطرة على أوروبا. وكما دوّن في مذكراته:

من جهتها، لم يكن لدى فرنسا شيء لتطلبه من ألمانيا في ما يتعلّق بالوحدة أو الأمن أو المرتبة، بينما كان بإمكانها أن تساعد على تأهيل الغازي السابق. وقد كانت لتفعل ذلك - وبأي شهامة! - باسم التفاهم الذي سيُؤسس بين الشعبين، وباسم توازن القوى، والوحدة، والسلام في أوروبا. لكن لتبرير دعمها، كانت لتصر على التزام الجانب الألماني ببعض الشروط. تلك الشروط كانت: قبول الحدود القائمة، والنية الحسنة في العلاقات مع الشرق، والتنازل الكامل عن الأسلحة الذرية، والصبر غير المنقطع في ما يتعلّق بإعادة توحيد [ألمانيا][115].

ما طلبه ديغول كتعويض مقابل إعادة الترتيب الثورية تلك للسياسة الخارجية الفرنسية كان ترك السياسة الخارجية التقليدية لألمانيا القومية التي واجهها ديغول في شبابه. وقد ساير أديناور الاتجاهات الرئيسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي كفتح طريق لألمانيا لدخول النظام الأوروبي. بالنسبة إلى أديناور، كانت خطوة إلى المستقبل.

ديغول وحلف الأطلسي

مع ظهور حلف الأطلسي (الناتو)، حَدَثَ تحوّل مُقارَن في الاتجاهات السياسية السائدة، مع تأثير أعظم على النظام العالمي. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، خرجت أميركا من عزلتها التاريخية لتحتل دورًا عالميًّا لم يسبق له مثيل. فسكانها الذين كانوا يمثّلون 6 % من سكان العالم كانوا بارزين اقتصاديًّا؛ وكانت تمتلك نصف القدرة التصنيعية العالمية، مع احتكارها للأسلحة الذرية.

حتى ذلك الحين، كان سلوك أميركا العالمي خارج نصف الكرة الأرضية الغربي محصورًا في الحشد ضدّ التهديدات الاستراتيجية فقط، والانسحاب إلى العزلة متى انحسر الخطر وأصبح من السلامة الإنسحاب. فيما بين العام 1945 والعام 1950، في مبادرتين كبيرتين - منظمة حلف شمال الأطلسي وخطّة مارشل - تخلّت أميركا عن نمط سلوكها السابق، وانتحلت دورًا دائمًا في الشؤون العالمية. فعلى ضفة النهر الشرقي، في وسط مانهاتن، يرمز مقرّ الأمم المتحدة العصري، الجديد، إلى أن أميركا قد أصبحت جزءًا من النظام الدولي.

ظلّت المبادرات الجديدة مستندة إلى مبادئ متعلّقة بطبيعة العلاقات الدولية، كونها فريدة، ولا شك تمييزية، كالتاريخ الأميركي نفسه، وهي أن التعاون بين الأمم كان

مبرّرها الخاص، وأن السلام العالمي كان النتيجة المتأصلة للعلاقات الدولية، وأن مبدأ تقسيم العمل سيوفّر حافزًا وموارد كافية لتصريف أعمال التحالف الأطلسي.

أنتجت تجربة ديغول التاريخية استنتاجات مختلفة تمامًا. فقد قاد بلدًا يغلبه الحذر بعد تحطّم كثير من الهمم، ويسوده الشك بعد أن ثبتت هشاشة كثير من الأحلام، ومُكيّف بإحساس، ليس بالقوّة أو التماسك الوطني، ولكن بالضعف المستتر. ولم يعتقد أن السلام هو الوضع الطبيعي بين الدول: «العالم مليء بالقوى المتعارضة... تنافس الجهود هو شرط الحياة... الحياة الدولية، مثل الحياة عمومًا، معركة»[116].

ركّزت واشنطن، الواثقة من هيمنة أميركا، على المهام العملية الفورية، فحثّت على تكوين هيكل تحالف يتولّى، باسم التكامل، تشجيع العمل المشترك للحلفاء، ويعرقل المبادرات المستقلّة. وأصرّ ديغول، كحاكم لبلد أجهدته أجيال من النزاع الدولي والمدني، على أن أهمية أسلوب التعاون تماثل أهمية الهدف. وأن فرنسا، إذا كانت سوف تستعيد هويتها، فلزامًا أن يُنظر إليها على أنها تتصرّف طبقًا لخياراتها هي، وليس ما يُفرض عليها، ولذلك فهي بحاجة للإبقاء على حريتها في الاختيار.

مشبّعًا بهذه المعتقدات، رفض ديغول أي شكل لمنظمة حلف شمال الأطلسي يضع قوات فرنسية تحت قيادة دولية أو شكل لأوروبا تذوب فيه الهوية الفرنسية في مؤسسات تتخطّى الحدود الوطنية. وحذّر من نوع من تخطّي الحدود الوطنية كان يترسّخ (كما لو كان «التنازل عن الذات، من الآن فصاعدًا، الإمكانية الوحيدة، وحتى المطمح الوحيد»)، الذي كان يخالف الشخصية والأغراض الوطنية الفرنسية[117].

المفارقة أن ديغول اعتبر وجهة النظر تلك متوافقة مع أوروبا الموحدّة - «حتى يتأسّس بشكل تدريجي على جانبي الراين، والألب، وربما القناة الإنجليزية، أكثر التجمّعات قوّة، ورخاء، وسطوة في العالم»[118]. وعلى الرغم من أنه أكد دائمًا الأهمية العملية للتحالف مع أميركا، إلّا أنه كان لديه شك في أنه ينطبق على كلّ التحدّيات التي تتصل بفرنسا. وبشكل محدّد - مثل أديناور - تساءل ما إذا كانت أميركا يمكنها، أو تريد، الإبقاء على التزامها الشامل بأوروبا إلى ما لا نهاية، خاصة في مجال الدفاع النووي.

نَتَجَ أسلوب ديغول الحازم عن توليفة من الثقة الشخصية والخبرة التاريخية، معالجة بوعي للكابوس الذي شكّل فيه ما لم يكن متوقعًا، التجربة الفرنسية الأكثر واقعية. على

النقيض، فإن الزعماء الأميركيين، رغم كونهم معتدلين شخصيًّا في سلوكهم، أسندوا وجهات نظرهم الخاصة على الثقة في امتلاك المستقبل.

خلال زيارة إلى باريس في العام 1959، تناول الرئيس أيزنهاور موضوع التحفظات الفرنسية من دون مواربة: «لماذا تشك في أن أميركا تربط مصيرها بأوروبا؟»[119] كان سؤالًا غريبًا في ضوء تصرّف واشنطن المتجبّر نحو بريطانيا وفرنسا أثناء أزمة السويس قبل سنوات قليلة. متفاديًا إغراء إثارة موضوع السويس، ذكّر ديغول أيزنهاور بأنه في الحرب العالمية الأولى، جاءت أميركا إلى الإنقاذ بعد أن تحملت فرنسا ثلاث سنوات من الخطر المميت فقط، وأن أميركا دخلت الحرب العالمية الثانية بعد أن احتلت فرنسا فقط. وفي العصر النووي، كلا التدخّلين كانا ليأتيان متأخّرين جدًّا[120].

شُغل ديغول بالضعف الجغرافي المطلق لفرنسا أيضًا. فقد عارض مخططات مختلفة للتفاوض على فك ارتباط القوات الأميركية بأوروبا الوسطى، أكثرها شهرة كانت المخططات التي جاءت في العام 1957، في محاضرات رايث، التي ألقاها جورج كينان. فقد رفض ديغول أي انسحاب متماثل عن خطوط التقسيم في أوروبا لأن ذلك سيترك القوات الأميركية بعيدة جدًّا، والجيش السوفيتي قريبًا جدًّا: «في حال لم يشمل نزع السلاح منطقة قريبة من الأورال قربها من الأطلسي، فكيف ستكون فرنسا محمية؟»[121].

وضح تقييم ديغول للتحدّي السوفيتي في العام 1958، عندما أصدر رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف إنذارًا نهائيًا يهدد وصول الحلفاء إلى برلين. كان ديغول مصرًّا على رفض التفاوض تحت التهديد، وبفصاحة مميزة، نسب التحدّي الأخير إلى عدم ثبات النظام الداخلي السوفيتي:

> في هذا الضجيج من اللعنات والطلبات التي نظّمها السوفيت، شيء اعتباطي جدًّا واصطناعي جدًّا، ما يدفع المرء إلى إرجاعها إما إلى إطلاق العنان المُبيّت للطموحات المسعورة أو إلى رغبة في صرف الانتباه عن صعوبات شديدة. هذه الفرضية الثانية تبدو معقولة لي إلى درجة أكبر، حيث إنه، على الرغم من الإجبار، والعزلة، وأعمال القوّة التي يلف بها النظام الشيوعي البلدان التي تحت رحمته... فإن في الحقيقة، ثغراته، ونقصه، وفشله الداخلي، وقبل كلّ شيء، شخصيته الاستبدادية واللاإنسانية، تشعر بها أكثر فأكثر النخب والجماهير الذين يصعب أكثر وأكثر خداعهم وإخضاعهم[122].

بناء على هذا التقييم، كان ديغول مستعدًّا للتعاون، في رأيه، متى تلاقت المصالح الفرنسية والأميركية بصدق. وهكذا، في خلال أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962، دهش المسؤولون الأميركيون للدعم الشامل الذي قدمه ديغول لرد فعلهم العنيف على نشر السوفيت للصواريخ البالستية في الجزيرة. ولا شك أن دعمه كان أكبر دعم غير مشروط قُدِّم إليهم من أي زعيم من زعماء الحلفاء. وعندما أكّد دين آتشيسون، وزير الخارجية السابق، والمبعوث الخاص للرئيس كينيدي، التحرّك الوشيك لحصار كوبا، وقدّم له ملخص اجتماع في البيت الأبيض، رفضه ديغول من منطلق أنه عندما يتّخذ حليف كبير إجراءً في وقت حَرِج، فذلك مبرر كافٍ في حدّ ذاته.

التوجيه النووي

عند تولّيه منصبه، عجّل ديغول البرنامج النووي العسكري الفرنسي القائم، ففي خلال أشهر من عودته إلى الحكم، افتتح سياسته الأطلسية باقتراح لإعادة تنظيم منظمة حلف شمال الأطلسي بناء على الاستراتيجية النووية. كان لدى الولايات المتحدة تحفّظات خطيرة حول القوى النووية الأوروبية المستقلّة من حيث المبدأ، فمن وجهة نظر واشنطن، مثل تلك القوى يجب دمجها في خطط منظمة حلف شمال الأطلسي والقيادات المشتركة[123]؛ لقد عُدّوا انحرافات عن القوى التقليدية التي تفضّلها أميركا. عدّ ديغول التنازل عن القدرة العسكرية الرئيسية شكلًا من أشكال التنازل النفسي. وفي 17 أيلول/سبتمبر من العام 1958، أرسل اقتراحًا إلى أيزنهاور وماكميلان بشأن ترتيب ثلاثي بين فرنسا وقوّتَي منظمة حلف شمال الأطلسي النوويتَين في ذلك الوقت: بريطانيا والولايات المتحدة. لمنع كلّ بلد من أن يُستدرج إلى حرب نووية ضدّ إرادته، اقترح ديغول إعطاء كلّ بلد حق النقض ضدّ استعمال الأسلحة النووية، إلّا استجابة لهجوم مباشر[124]. بالطريقة نفسها، يضع التوجيه الثلاثي استراتيجية مشتركة أيضًا لمناطق عالمية معينة خارج أوروبا[125].

هل تصوّر ديغول أن التوجيه تدبير مؤقّت لحين التمكّن من تطوير ترسانة نووية فرنسية (لم تختبر فرنسا قنبلتها الذرية حتى العام 1960)، واكتساب القوّة الكافية لتحقيق استراتيجية مستقلّة؟ أم كان يهدف إلى علاقة جديدة غير مسبوقة مع واشنطن

ولندن تتيح لفرنسا دورًا قياديًا خاصًا في القارة استنادًا إلى الأسلحة النووية؟ لن تُعرف الإجابة أبدًا لأنه، بشكل لا يصدق، ما حَظِيَ التوجيه المقترح بردّ قط[126].

تعامل أيزنهاور وماكميلان مع ديغول في الجزائر عندما كان ما يزال مرشّحًا للقيادة، وبالتالي في موقع لا يتيح له تطبيق وجهات نظره من طرف واحد. لذلك اعتقدا أنهما يمكنهما تجاهله. لكن تكتيكاتهما كانت لتبدو منطقية بفرض أن ديغول طائش متحذلق، وأنه ليس لديه بديل عملي فقط. هذه الفرضيات اتضح أنها خاطئة.

فبالنسبة إلى ديغول، كانت القضية جوهر دور فرنسا في العالم. لقد كان تصميمه على الاحتفاظ بالسيطرة على القرارات التي تؤثّر على قدر أمّته السِمَة الرئيسية لاستراتيجيته.

ردّ ديغول على الصمت الأميركي والبريطاني بإظهار أنه في الواقع لديه خيارات. ففي آذار/مارس من العام 1959، سحب الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط من القيادة المدمجة لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛ وفي حزيران/يونيو من تلك السنة، طلب إزالة الأسلحة النووية الأميركية من على التراب الفرنسي؛ وفي شباط/فبراير من العام 1960، أجرت فرنسا اختبارها النووي الأول في الصحراء الجزائرية؛ وفي العام 1966، انسحبت فرنسا من هيكل قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي كلية[127]. لا بُدّ من أنه قدّر أن بريطانيا والولايات المتحدة لن يكون لديهما خيار خلاف دعمه في حال تعرّضه لهجوم سوفيتي بينما يحتفظ بحرية قراره.

في خطاب متلفز في 19 نيسان/أبريل 1963، وضّح ديغول سببه الجوهري للانتقال بسرعة إلى تأسيس رادع نووي مستقل:

> لإثنائنا عن نيتنا، ترتفع دائمًا أصوات عدم التحرّك والديماغوجية بشكل آني. يقول البعض: «لا فائدة». ويقول آخرون: «هذا مكلف جدًا»... لكننا هذه المرّة لن نسمح للروتين والوهم أن يدعوَا إلى غزو بلدنا. علاوة على ذلك، في وسط العالم المتوتر والخطر الذي نعيش فيه، فإن واجبنا الرئيسي هو أن نكون أقوياء، وأن نكون على سجيتنا[128].

في 24 آب/أغسطس 1968، أضافت فرنسا اختبارها الحراري الأول (القنبلة الهيدروجينية) إلى اختبارها النووي التقليدي الأول في العام 1960. وأصبحت فرنسا عندئذ، تقنيًا، قوّة نووية كاملة.

الاستجابة المرنة والاستراتيجية النووية

في العام 1961، أمر الرئيس المنصّب حديثًا، جون ف. كينيدي، بمراجعة سياسة الدفاع الأميركية. لقد كان مُهتمًّا بشكل خاص بتعديل المذهب السائد آنذاك وهو الانتقام الهائل (قدّمه لأول مرّة وزير خارجية أيزنهاور، جون فوستر دوليس، الذي أعلن أن الولايات المتحدة سوف تقاوم العدوان بانتقام نووي ساحق في أماكن تنتقيها هي).

طالما امتلكت الولايات المتحدة ترسانة نووية متفوّقة جدًّا، حمل المذهب صدقية كبيرة، مع أنه حتى في ذلك الوقت، أثيرت أسئلة حول الاستعداد الأميركي النهائي للاستخدام الفعلي لمثل تلك الأسلحة في كلّ عارض[129]. ومع التوسّع في القدرة النووية السوفيتية، قلّت صدقية الانتقام الهائل، واستنتج الحلفاء من تردّدهم الخاص في استعمال الأسلحة النووية أن أميركا ستمتنع بشكل مماثل.

في الوقت نفسه، خافت بريطانيا، التي كانت أسلحتها النووية تعتمد في استخدامها بشكل كبير على الطائرات، خافت من إمكانية أن يعرّض إلى الخطر التزايد في الدفاعات السوفيتية المضادة للطائرات القدرة البريطانية على الانتقام. لذلك سعت إلى الحصول على سلاح أميركي كان ذلك الوقت في طور التطوير: صاروخ للمواجهة يُطلق من الجو ويسمى سكاي بولت. في بادئ الأمر، تجاهل كينيدي مقاومة وزير دفاعه، روبرت مكنمارا، الذي كان معارضًا لفكرة القدرات النووية المستقلّة من حيث المبدأ.

لكن سرعان ما غيّر كينيدي رأيه. فقد بدا له، وقبل كلّ شيء، لمكنمارا، أن العمل الآني لقوات مستقلّة مختلفة خطر شديد، وألحّ على الدول الحليفة من أجل الاستغناء التدريجي عن قواتها النووية كليًا. وفي تموز/يوليو من العام 1962، ألقى مكنمارا بيانًا عارض فيه القوى النووية المستقلّة: «القدرات النووية المحدودة التي تعمل بشكل مستقل، خطرة، ومكلفة، وعُرضة للتقادم الفني، وتفتقر الصدقية كرادع»[130].

ما طَفَتْ المخاوف الخاصة بالقوّة النووية البريطانية المستقلّة على السطح من قَبْل قط، فقد بدا أن العلاقة الخاصة مع أميركا تمنع الأعمال النووية المستقلّة من قبل بريطانيا. لكن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1962، ألغى مكنمارا البرنامج الأميركي البريطاني للصاروخ سكايَ بولت -بالرغم من أن الإلغاء جاء نتيجة لأسباب

تقنية- أثار إلغاء سكاي بولت الغضب في بريطانيا، كونه قضاءً على وضعها كقوّة نووية، وتقويضًا لمنزلة بريطانيا الخاصة بين حلفاء أميركا.

وفي اجتماع في ناسو، في كانون الأول/ديسمبر من العام 1962، أعدّ الرئيس كينيدي ورئيس الوزراء ماكميلان ترضية: تقدّم الولايات المتحدة المساعدة إلى بريطانيا على بناء غواصات بولاريس، التي تستطيع قذائفها التفوّق على الدفاعات الجوية السوفيتية. وسوف توضع الغواصات تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، لكن، في حالات «المصلحة الوطنية العليا»، سوف يكون من الممكن لبريطانيا أن تستخدمها بشكل ذاتيٍّ. كذلك عُرِضَ ترتيب مماثل إلى فرنسا.

وافق ماكميلان، اعتمادًا على أن تعطي عبارة التملّص، «المصلحة الوطنية العليا»، بريطانيا مجالًا للحركة، لأن الاستعمال المستقل للأسلحة النووية يحدث، طبقًا للتعريف، في حال طرأ تحدٍّ وطني شديد الخطورة فقط.

كان ردّ فعل ديغول معاكسًا تمامًا. فقد تعامل مع اتفاقية ناسو على أنها تَحَدٍّ مباشر، وبقدر أكبر، كونه أُبلغ بها بشكل علني، من دون أي جهد مسبق لاستشارته. ففي مؤتمر صحافي في 14 كانون الثاني/يناير 1963، رفض العرض الأميركي علنًا مثلما تلقاه، مضيفًا بشكل لاذع: «بالطبع، أتكلّم عن هذا الاقتراح والاتفاقية فقط لأنهما نُشِرا، ولأن محتواهما معروف الآن»[131].

في خلال هذه العملية، رفض ديغول وجهة نظر كينيدي القائلة إن العلاقات الأطلسية يجب أن تستند إلى مفهوم ذي ركيزتين، وأن الركيزة الأوروبية يجب تنظيمها عبر خطوط تتخطّى الحدود الوطنية: «لا شك أن مثل هذا النظام سوف يجد نفسه عاجزًا عن التقدّم وقيادة الناس، وأولهم مواطنونا، في المجالات التي تكون فيها أرواحهم وأبدانهم على المحك»[132].

أخيرًا، وفي المؤتمر الصحافي نفسه، وعلى الرغم من تشجيع ماكميلان المتواصل له في خلال السنتين السابقتين، استخدم ديغول حق النقض ضدّ عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مقوّضًا استراتيجية ماكميلان الخاصة الكبرى، والفكرة الأميركية الخاصة بشراكة ثنائية الركائز.

ما هو الحلف؟

من الناحية التاريخية، شُكِّلت الأحلاف لتحقيق تطابق بين قدرة أمّة ونيّاتها بخمس طرق: 1) تجميع قوات كافية لهزيمة معتدٍ محتمل أو ردعه؛ 2) الإعلان عن تلك القدرة؛ 3) إعلان التزامات تفوق حسابات علاقة قوّة - حيث كانت تلك التعبيرات الواضحة، وغير الرسمية، لتكون مطلوبة؛ 4) لتحديد ذريعة محدّدة للحرب؛ 5) لإزالة أي شكّ حول نيّات الأطراف كوسيلة للدبلوماسية في خلال الأزمات.

كل هذه الأهداف التقليدية تغيّرت بظهور الأسلحة النووية. فبالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على ضمانات أميركا النووية، أي نشر لقوات، إضافة إلى تلك الموجودة في الميدان بالفعل، هو بلا مغزى؛ فكل شيء كان يعتمد على صدقية التأكيدات الأميركية. لذلك، فجهود تقوية منظمة حلف شمال الأطلسي ببناء القوّة التقليدية للحلفاء لم تلبِّ الغرض منها. لم يظن الحلفاء أن الأسلحة التقليدية أضافت بشكل ملحوظ إلى القوّة المشتركة، وما حقّقوا قط التزاماتهم الخاصة بالأسلحة التقليدية، جزئيًا، لخوفهم من أنهم في حال القيام بذلك، قد يجعلون القوّة الأميركية النووية قابلة للاستغناء عنها. وعندما شاركوا في الأعمال العسكرية الأميركية - على سبيل المثال، في أفغانستان والعراق - لم يكن ذلك بحثًا عن مصالحهم الاستراتيجية في تلك البلدان، بقدر ما كانت وسيلة لمواصلة الاحتماء بالمظلّة النووية الأميركية.

عمل ديغول في ما بين تلك الازدواجيات. فَلِكي يبرّر رادعًا نوويًّا فرنسيًّا مستقلًّا، اعتمد على الشك المتأصل في الضمانات النووية. لكنه استمرّ على مسار الاستقلال النووي بغض النظر عن صياغات الضمانات الأميركية. فبالنسبة إلى ديغول، كانت القيادة هي بيان الغرض الوطني من خلال تحليل دقيق لتشابك علاقات القوى القائمة مع التطوّر التاريخي. فاعتماد فرنسا على «الأسلحة الأجنبية» من أجل أمنها الخاص، كما كتب في مذكرات الحرب الخاصة به، «ليسمّم روحها وحياتها لأجيال عديدة»[133]. ومع اجتهاده في وقت سابق «ليعيد إلى الحرب، ليس مجرد بعض الفرنسيين، ولكن فرنسا»، فقد سعى في الستينيات إلى إعادة بناء جيش قوي، يمتلك ردعًا نوويًّا مستقلًّا، يُمكّن بلده من إنجاز واجبها في تشكيل المستقبل[134]. فدور مساعد لن يكون ملائمًا أبدًا لفرنسا. وقد كانت تلك مسألة أخلاقية، وليست تقنية:

أما بالنسبة إلى المستقبل القريب، فَتَحْتَ أي اسم كان على بعض أبناء [فرنسا] أن

يُقادوا إلى حرب لم تعد تخصّهم؟ ما فائدة إمداد قوات قوّة أخرى بقوات مساعدة؟ لا! حتى يكون الجهد مفيدًا، كان من الضروري العودة إلى الحرب، ليس بمجرّد بعض الفرنسيين، ولكن بفرنسا[135].

من وجهة نظر ديغول، كانت الالتزامات الدولية عارضة أصلًا، لسببين: الظروف التي قد تظهر فيها كانت، طبقًا للتعريف، لا يمكن التنبؤ بها؛ والالتزامات نفسها يمكن أن تعدّلها التغييرات في البيئة الجيوسياسية أو فهم الزعماء. نتيجة لهذا، كان ديغول، من ناحية، من بين أكثر المؤيدين صلابة للحلف الأطلسي عندما كان هناك تحدٍّ سوفيتي فعلي للنظام الدولي، في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962 أو الإنذار النهائي السوفيتي السابق بشأن وضع برلين. لكن، من الناحية الأخرى، ما تنازل قط عن إصراره على حرية بلده في الحكم على نتائج الأوضاع عند تجلّيها.

أبقى المفهوم الأميركي لمنظمة حلف شمال الأطلسي على السلام في العالم لأكثر من نصف القرن، وعامل الرؤساء الأميركيون التحالفات كشكل من أشكال العقود القانونية التي تُطبق على أساس تحليل شبه قانوني لشروط التحالف. وكان جوهر العقد في اتساق الرد الموعود على تحدٍّ يُنظر إليه على أنه غير متمايز في ما يتصل بالحلفاء ككل. أما بالنسبة إلى ديغول، فقد كان جوهر التحالفات يستقر في روح بلده ومعتقداتها.

وضع الرئيس نيكسون نهايةً للخلافات النظرية الخاصة بالسيطرة على الأسلحة النووية، فانحسرت التوتّرات بين فرنسا والولايات المتحدة انحسارًا كبيرًا. بعد ذلك، تطوّرت القوّة النووية الفرنسية المستقلّة من دون مضايقة من الولايات المتحدة، وبمساعدة عارضة، متى توافق ذلك مع القوانين الأميركية. وبينما شنّت الجمهورية الخامسة الفرنسية عددًا من العمليات العسكرية التقليدية -خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط- فإنها لم تهدد قط باستعمال أسلحتها النووية بشكل مستقل، وتنوعت السياسات النووية الفرنسية والأميركية ما بين التوافق والتنسيق. واستمرارًا على المسار الذي حدّده ديغول، أبقت فرنسا على أهدافها الوطنية باختيار الاستقلال.

نهاية الرئاسة

في نهاية الستينيات، كان ديغول قد عزّز مكانة فرنسا، وأعاد بناء مؤسساتها، وأزال نكبة الحرب الجزائرية، وأصبح مشاركًا رئيسيًا في نظام أوروبي جديد. لقد وضع فرنسا

في وضع يتيح لها منع سياسات دولية لا تشعر تجاهها بالارتياح، بينما تتبنّى مجموعة من الترتيبات التي أصبح لا غنى عن فرنسا لإدارتها. كان ريشيليو قد بدأ هذا الأسلوب من أصول الحكم في القرن السابع عشر، وأنعشه ديغول في القرن العشرين.

بعد قضاء عشر سنوات في الرئاسة، أنجز ديغول المهام التاريخية التي أُلقيت على عاتقه، وبقي له إدارة الأحداث اليومية. لكن مثل تلك الأمور الدنيوية لم تكن ما حفّز رحلته الأسطورية. لذا بدأ المراقبون يلاحظون أنه قد بدأ السأم يحلّ به، ويكاد يصل الأمر إلى الكآبة. وفي العام 1968، أخبرني مستشار المانيا آنذاك، كورت جورج كيزينغر، عن محادثة لمّح خلالها ديغول بالاستقالة: «لقرون، قطعنا نحن والألمان العالم، عادة في تنافس، بحثًا عن الكنوز المخبأة، لنجد فقط أنه ليست هناك كنوز مخبأة، وأنه لم يتبقّ لنا إلّا الصداقة». وبدا التخمين حول انسحاب آخر من الحياة العامة، وخليفة محتمل.

لكن التاريخ لم يكن ليسمح لرحلة ديغول الطويلة أن تتلاشى ببساطة. ففي أيار/مايو من العام 1968، تحوّلت ثورة طلابية احتجاجًا عامًا -أحد مظاهر حركة عمّت كلّ أنحاء أوروبا- شمل معظم أجزاء باريس. احتل الطلاب السوربون، حيث زينوا النوافذ والأعمدة بالملصقات الماوية[136]. كذلك نصبوا الحواجز في الحي اللاتيني، واشتبكوا مع الشرطة في معارك في شوارع المدينة. وفي كلّ مكان، أعلنت الرسمات الجدارية الجديدة عن أحاسيس المحتجين الفوضوية: «ممنوع المنع»[137]. تشجعت اتحادات العمال برؤيتها الطلاب، ومع إحساس بارتباك الحكومة، نظمت إضرابًا وطنيًّا.

بدت نهاية رئاسة ديغول وشيكة. بيار منديز فرانس وفرانسوا ميتران - اثنان من آثار الأنظمة السابقة - بدءا محادثات استطلاعية لخلافته، مع إقرار الأخير كرئيس للدولة، والأول كرئيس للوزراء. بدأ رئيس الوزراء جورج پومپيدو المفاوضات مع المحتجين، على الرغم من أن الغرض النهائي -سواء الترتيب لانتقال أم استبدال ديغول- ما كان واضحًا قط. وفي واشنطن، أخبر وزير الخارجية، دين راسك، الرئيس جونسون بأن أيام ديغول باتت معدودة.

لكنّ ديغول لم يصمّم الدولة لتكون العنصر الرئيسي لبقاء فرنسا حتى يسمح لسلطته أن تتلاشى في مناورات يعود طرازها إلى الجمهورية الثالثة. ففي 29 أيار/مايو، يوم

أربعاء، غادر باريس فجأةً مع زوجته وطار إلى بادن-بادن، للاجتماع بالجنرال جاك ماسو (Massu)، قائد حامية الحرب الباردة الفرنسية في ألمانيا الغربية.

كان ماسو قائد جنود المظلّات الفرنسيين في الجزائر، وكان لديه كلّ الأسباب للشعور بأن ديغول خانه. علاوة على ذلك، كان ديغول قد صرفه من قيادته لأنه ذكر علنًا أنه لن ينفّذ أوامر رئيس الدولة آليًا. لكنه تعرّض أيضًا في الجزائر للأسطورة الوطنية التي غشا بها ديغول أفعاله، والتي أثبتت قوّتها بما يكفي لاستعادة ولاء ماسو. عندما ألمح ديغول للاستقالة، أجاب ماسو بأن من واجبه ألا يترك الساحة، وأن يحقّق النصر. فالرئيس لا يحق له أن يهرب عندما تكون جبهة القتال داخل فرنسا. قد يحين وقت الاستقالة، لكنه لم يكن ذلك الوقت، فالواجب يقتضي أن يواصل الكفاح، وهو مشروع يحظى فيه بدعم ماسو الكامل لإتمامه*.

بعد حصوله على هذا التأكيد، عاد ديغول بالطائرة إلى باريس، وأعاد فرض السلطة الحكومية -دون استخدام القوّة. وكما حدث قبل عقد من الزمان في خلال ارتقائه إلى قيادة فرنسا. فقد اختار تحدّي الهيكل السياسي بنداء إلى الجمهور الفرنسي- هذه المرّة بالدعوة إلى انتخابات وطنية جديدة بدلًا من فرض سلطات الطوارئ، على الرغم من أن دعم ماسو وفّر ملاذًا أخيرًا هو الجيش (وهو الذي ما احتاج قط للرجوع إليه).

في اليوم التالي، خاطب ديغول مظاهرة هائلة في ميدان پلاس دو لا كونكورد، ضمّت على الأقل 400 ألف شخص تجمّعوا نيابةً عن النظام العام. وقد احتشد زعماء فرنسا الحرّة، وزعماء الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وزعماء المقاومة خلف ديغول، ومن ثمّ، زعماء النظام الدستوري للجمهورية الخامسة. لم ترَ باريس مثل ذلك التعبير عن الوحدة منذ مسيرة آب/أغسطس في العام 1944 التي قادها ديغول في شارع الشانزيليزيه في اليوم التالي لتحرير المدينة.

---

* ما يزال الغموض يحيط برحلة بادن بادن. لقد أمر ديغول ألا يجري إخبار الحكومة الألمانية (برئاسة المستشار كورت جورج كيزينغر) بوجوده. وشهد شهود موثوقون بأن متاع العائلة كان على متن الطائرة. في حال أخفق في إقناع ماسو، هل خطط ديغول للبقاء لفترة بينما سمح لمفاوضات پومپيدو أن تمضي قدمًا؟ لا يصدق أن ديغول كان ليتخذ ألمانيا منفى دائمًا له. الأرجح أنه من دون ماسو، كان سينتظر نتيجة مفاوضات پومپيدو، ويعود بعد ذلك للتعامل مع الفوضى أو إلى منفى داخلي (إذا نجح پومپيدو في مهمته). انظر: 'Secrecy Marked de Gaulle's Visit', New York Times, June 2, 1968; Henry Tanner, 'Two Tense Days in Elysée Palace', *New York Times*, June 2, 1968.

قرأ بومبيدو الإشارات في اليوم التالي للاجتماع، وسرعان ما قدّم استقالته. ثمّ، بعد مرور يوم، حاول سحبها - لكن أحد مساعدي ديغول أخبره أن موريس كوف دو مورڤيل قد عُين للتو مكانه قبل ساعة من الزمن. وفي خلال الانتخابات اللاحقة، حقّق مؤيدو ديغول أغلبية ساحقة - أول غالبية مطلقة تتحقّق لمجموعة سياسية واحدة على مرّ تاريخ الجمهوريات الفرنسية[138].

كان التحدّي الوحيد المتبقي لديغول هو إدارة خروجه. لم يكن الاعتراف بأن المنصب قد أصبح مرهقًا ليتوافق مع المكانة التي حوّلته من عميد حديث إلى نطاق الشخصيات الأسطورية. لكنّ التقاعد بعد هزيمة سياسية لم يكن أيضًا ليتوافق مع تلك الشخصيات الأسطورية.

اختار ديغول مسألة تقنية لتكون السبيل إلى ذلك. فقد دعا إلى استفتاء عام وطني بخصوص إجراءين إصلاحيين إقليميين كانا عالقين لبعض الوقت في الجدول التشريعي. وعلى الرغم من أن أيًا منهما لم يكن ذي أهمية دستورية، أعلن ديغول عن مفاضلته لنص يصعب أن يتوافق مع الآخر. حُدِّد 27 نيسان/أبريل من العام 1969، يوم أحد، موعدًا للاستفتاء، وقبل توجّهه إلى منتجعه التقليدي لقضاء عطلة نهاية الأسبوع في كولومباي لي دو إغليز، أمر ديغول بتوضيب كلّ أغراضه وأوراقه.

في كولومباي، أعلن ديغول أنه سيستقيل من الرئاسة في اليوم التالي لخسارته الاستفتاء العام، من دون إعطاء تفسير. وما عاد قط مرّة أخرى إلى قصر الإليزيه أو أدلى بأي بيان عام. وعندما سُئل لاحقًا عن سبب اختياره ذلك الأمرين على الأخص كمناسبة للتقاعد من منصبه، أجاب ديغول: «لتفاهتهما».

جاء لقائي الأخير بديغول قبل أربعة أسابيع من ذلك، على خلفية جنازة الرئيس أيزنهاور في آذار/مارس من العام 1969. فقد أعلن ديغول نيّته الحضور، وطلب مني نيكسون مقابلته في المطار نيابة عن الرئيس. وقد وصل قرابة الساعة 8 مساءً، أي 2 صباحًا بتوقيت باريس، وبدا متعبًا جدًا. وقد أخبرته عن بضعة ترتيبات تقنية أجراها نيكسون لتسهيل سفراته، خاصة فيما يتصل بترتيب الاتصالات من أجله. تكلمت أنا باللغة الإنجليزية، وردّ هو باللغة الإنجليزية، التي كان يستخدمها في مناسبات نادرة جدًا: «أرجو أن تشكر الرئيس على ترحيبه بي، وعلى المعاملة اللطيفة التي أولاها لي». لم تكن هناك أي محادثات أخرى.

في اليوم التالي، قضى ديغول ساعة مع نيكسون، ثمّ حضر حفل استقبال في البيت الأبيض للزعماء الأجانب ووجهاء واشنطن الذين سيحضرون الجنازة. قرابة ستين من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات كانوا حاضرين، إضافة إلى أعضاء الكونغرس وزعماء أميركيين آخرين، وكان عدد كبير من فريق واشنطن من الليبراليين، وليسوا من المتحمسين جدًا لديغول من حيث المبدأ.

كان حفل الاستقبال يجري على قدم وساق بالفعل عندما وصل ديغول في الزي الرسمي لعميد فرنسي. وقد بدّل وجوده من طبيعة الحدث. فالجماعات المتناثرة التي كانت منخرطة في محادثات عشوائية شكّلت دائرة حول ديغول، ما دعاني إلى القول إلى مساعد إنني آمل ألا يقترب من النافذة وإلّا ستنقلب الغرفة بالكامل. لقد بدا أنه يجيب عن التعليقات والأسئلة بأدب، لكن مع حدّ أدنى من الالتزام؛ فقد جاء لتقديم تعازي فرنسا في أيزنهاور، وليس للدردشة. بعد خمس عشرة دقيقة على الأكثر، ذهب إلى نيكسون لتقديم التعازي، وغادر حفل الاستقبال إلى المطار.

بعد شهرٍ، تقاعد. وبعد عشرين شهرًا من ذلك، توفي.

طبيعة ديغول كرجل دولة

كثيرًا ما يتذكر الأميركيون اليوم ديغول -إن تذكّروه على الإطلاق- في صورة كاريكاتيرية؛ الزعيم الفرنسي المغرور، صاحب أوهام العظمة، الحزين بشكل دائم بسبب إهانات حقيقية ومُتوهّمة. في كثير من الأحيان، كان شوكة في خاصرة نظرائه. اهتاج تشرشل من حين لآخر بسببه. وروزفلت خطّط لتهميشه. وفي الستينيات، عادته إدارتا كينيدي وجونسون بشكل دائم، لاعتقادهما أن سياسته تتعارض مع الأهداف الأميركية.

لم يكن النقد بلا أساس. لقد كان بمقدور ديغول أن يكون متكبّرًا، وباردًا، وخشنًا، وبسيطًا. كزعيم، كان يشعّ غموضًا، وليس دفئًا. وكشخص، كان يثير الإعجاب، وحتى الرهبة، ولكنه نادرًا ما أثار المودّة.

على الرغم من ذلك، في فطنته السياسية، ظلّ ديغول بارزًا. لم يظهر أي زعيم من زعماء القرن العشرين موهبة أعظم في الحدس. في كلّ قضية استراتيجية رئيسية

واجهت فرنسا وأوروبا على مدى فترة لا تقلّ عن ثلاثة عقود، وضد إجماع ساحق، أصاب ديغول في أحكامه. بصيرته الاستثنائية تواءمت معها شجاعة التصرّف بناء على حدسه، حتى عندما بدت النتائج بمنزلة انتحار سياسي. وقد أثبتت سيرته المهنية صدق الحكمة الرومانية القائلة إن النجاح من نصيب الشجعان.

في ما كان يقترب من منتصف الثلاثينيات، بينما كانت بقية الجيش الفرنسي مرتبطة باستراتيجية الدفاع الساكن، أدرك ديغول أن الحرب التالية سوف تحسمها القوات الميكانيكية الهجومية. وفي حزيران/يونيو من العام 1940، عندما خَلُصَت الطبقة السياسية الفرنسية بالكامل تقريبًا إلى أنه لا أمل من مقاومة الألمان، كان لديغول تقدير معاكس: أنه عاجلًا أو آجلًا، ستُجرّ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الحرب، وأن قوتهما المشتركة سوف تكتسح ألمانيا هتلر في النهاية، وأن المستقبل إلى جانب الحلفاء. لكنه أصر على أن فرنسا يمكن أن تؤدي دورًا في الهزيمة النهائية لألمانيا إن هي استعادت روحها السياسية فقط.

بعد تحرير فرنسا، اختلف مرّة أخرى مع مواطنيه - مدركًا أن النظام السياسي الصاعد وصفة للخلل الوظيفي. لذلك رفض أن يستمر على رأس الحكومة المؤقتة، واستقال فجأة من الموقع الأساسي الذي هيأه بعناية لنفسه في خلال خدمته وقت الحرب. فانسحب إلى بيته في كولومباي لي دو إغليز، متوقعًا أن يجري استدعاؤه للعودة إذا حلّ الشلل السياسي الذي توقعه.

استغرق وصول تلك اللحظة اثنتي عشرة سنة. فوسط حرب أهلية مرتقبة، رتّب ديغول تحوّل الدولة الفرنسية الذي أعاد الاستقرار الذي كان مفقودًا على مدار حياته. وبشكل آني، وعلى الرغم من كلّ حنينه لأمجاد فرنسا التاريخية، استأصل الجزائر بلا رحمة من المجتمع السياسي، بعد أن استنتج أن الاحتفاظ بها سوف يكون عملًا مميتًا.

فطنة ديغول السياسية فريدة. إنه عنيد في التزامه بالمصلحة الوطنية الفرنسية، وفائق في إرثه. جاء تاريخه المهني ببضعة دروس رسمية في صنع السياسة، على الرغم من غياب توجيه مُفصّل يُتّبع في أوضاع معينة. لكنّ تراث القيادة من الضروري أن يكون إلهاميًا، وليس عقائديًا فقط. لقد قاد ديغول أتباعه وألهمهم بإعطائهم المثال، وليس بالإلزام. فبعد أكثر من نصف قرن من وفاته، ما يزال بالإمكان وصف السياسة

الخارجية الفرنسية بأنها «ديغولية»، كما أن حياته تمثّل حالة دراسية للطريقة التي يمكن بها للزعماء العظماء أن يتغلبوا على الظروف، ويصوغوا التاريخ.

مقارنة بين ديغول وتشرشل

يحتوي الفصل الافتتاحي لهذه الصفحات على انعكاسات بشأن تصنيف الزعماء العظماء كأصحاب رؤيا أو رجال دولة. يُعرّف صاحب الرؤيا ببصيرته، ورجل الدولة بقدرته التحليلية ومهارته الدبلوماسية. صاحب الرؤيا يبحث عن المطلق، والتراضي بالنسبة إليه مصدر إذلال. أما رجل الدولة، فالتراضي يمكن أن يكون مرحلة على طريق للتعديلات المقارنة، وتراكم الفروق الدقيقة، ولكن استرشادًا برؤية للاتجاه.

عرّف ديغول أهدافه في نمط الرؤى الخاص بالنبي، لكن تحقيقه لها جاء في نمط رجل الدولة، عديم الرحمة، والحذر. فقد كان أسلوبه في التفاوض أن يتصرّف من طرف واحد لخلق أمر واقع، والتفاوض بشكل أساسي على تعديلات تلبّي أغراضه، وليس تغييرها. وقد تبنّى هذا الأسلوب حتى مع ونستون تشرشل، الذي كان يعتمد عليه كليًّا في العام 1940 للحصول على الدعم المالي والدبلوماسي، والذي إليه يدين بمركزه واستمراره في السلطة.

لقد كان جزء من عظمة تشرشل أنه عرف قدرة ديغول فور وصوله إلى إنجلترا، بلا موارد، أو سلاح، أو أنصار أو حتى القدرة على تحدّث اللغة، وأن قَبِلَه كزعيم للفرنسيين الأحرار، ثمّ البقاء كقوّة سياسية، في خيال ذلك الفرنسي بالتحديد في المقام الأول. وقد أدرك سريعًا أن تلك الرؤية تعتنق ذكرى قرون من التنافس المتشدد بين الأمتين، وأن ديغول اعتبر الهيمنةَ البريطانيةَ في مسارح القتال المجاورة لأوروبا، مثل الشرق الأوسط أو إفريقيا، أمرًا مؤسفًا، وحتى كريهًا.

على الرغم من هذا، وعلى الرغم من نزاعاتهما الشديدة من حين لآخر، وقف تشرشل إلى جانب ديغول في القضايا الرئيسية. ومن دون دعمه، لم يكن باستطاعة ديغول النجاة من معارضة روزفلت، التي استمرّت حتى الوصول إلى أبواب باريس.

دعم تشرشل تشكيل الفرنسيين الأحرار تكملة لتجربته المؤثرة والرومنسية للتحالف الفرنسي البريطاني في خلال الحرب العالمية الأولى، والذي تُوِّج بعرض بريطانيا

دمج الدولتين رسميًا بينما كانت فرنسا تقف على حافة كارثة في خلال الحرب العالمية الثانية. لقد أبقى وقوّى تشرشل ذلك الالتزام، بينما انتقل ديغول من الراحة إلى العظمة.

لقد امتلك عملاقا القيادة هذان مواهب تحليلية غير عادية، وحسًّا خاصًّا بالفروق الدقيقة للتطوّر التاريخي. وعلى الرغم من ذلك، تركا إرثًا مختلفًا، ونهلا من منابع مختلفة. لقد نبت تشرشل من المشاركة في السياسة البريطانية، ومثل ديغول، فهم زمانه وفرصه بشكل أفضل -وخاض مخاطر أكبر- من كلّ معاصريه تقريبًا. ولأن رؤيته سبقت فهم أمته، كان لا بُدّ من أن ينتظر الوصول إلى أعلى المناصب حتى تؤكد التحدّيات التي واجهها معاصروه صدق بصيرته. وعندما جاء وقته أخيرًا، استطاع قيادة شعبه في أحلك فتراته بفضل شخصيته، التي جذبت الاحترام والمودّة، ولأنه رأى الجهد الذي كانوا مدفوعين لبذله كجزء من استمرارية التاريخ البريطاني، الذي أمكنه بعثه بإجادة فريدة. لقد أصبح رمز تحمّلهم وانتصارهم.

بينما نظر تشرشل إلى قيادته كتمكين للشعب البريطاني من أن يزدهر، وأن يُتوّج في تاريخه، تصرّف ديغول كحدث فردي قُدِّر له أن يرفع شعبه نحو عظمة قد تبدّدت. بتحدٍّ، ومن دون اتصال بالزمن الذي كان يعيش فيه، جاهد ديغول من أجل الإجماع بإعلان الأهمية الأخلاقية والعملية لعظمة اختفت. فهو لم يناشد استمرارية تاريخية بقدر ما ناشد ما كان قبل قرون سابقة، وقد يتحقّق ثانية. بهذه القصّة، ساعد فرنسا على التعافي من سقوطها، ثمّ قادها إلى رؤية جديدة لنفسها. وكما وصفه أندريه مالرو، كان «رجل يوم قبل الأمس، ورجل بعد الغد»[139].

في القرن السابع عشر، ابتكر ريشيليو سياسة الدولة العظمى، لكنه فعل ذلك نيابةً عن ملك احتاج إلى أن يقتنع بالطريق الصحيح. أما ديغول فكان عليه تحديد الرؤية بينما يقوم هو بتطبيقها، والشعب الفرنسي هو من كان لا بُدّ له من إقناعه في مراحل متميزة. لذلك فإن بياناته ليس لها طابع الحِكم، لكنها مصمّمة للإلهام أكثر منها للتوجيه. وقد أشار إلى نفسه دائمًا بضمير الغائب، كأن وجهات نظره لم تكن من بنات أفكاره، ولكن كان يجب إدراكها على أنها بيان للقدر.

وعلى الرغم من أن كلًّا من تشرشل وديغول أنقذ مجتمعه وشعبه، كان هناك اختلاف

أساسي في أسلوبيهما في القيادة. فقد عكس تشرشل جوهر القيادة البريطانية الذي يستند على مستوى عال، ولكن ليس استثنائيًّا، من الأداء الجَماعي، الذي، مع الحظ الطيب، يمكن أن تخرج منه شخصية استثنائية في لحظة الضرورة العظمى. لقد كانت قيادة تشرشل انبثاقًا استثنائيًّا عن تقليد، وهو ما يلائم ظروفها، وكان أسلوبه الشخصي زاخرًا ومختمرًا بالمرح المبهج. قيادة ديغول لم تكن إظهارًا لميل، ولكنها تعبير فريد عن شخصية، ومجموعة خاصة من المبادئ. مرحه كان تهكّميًّا، مُصمّمًا لتأكيد التباين، إضافة إلى تمييز جوهر شخصيته*. وبينما رأى تشرشل قيادته إنجازًا لعملية تاريخية وإنجازًا شخصيًّا، تناول ديغول مواجهته للتاريخ كواجب يجب تحمّله كعبء منفصل عن أي رضاء شخصي.

في العام 1932، رسم ديغول، وهو في الثانية والأربعين من العمر، وبرتبة رائد في الجيش الفرنسي، بعيدًا كلّ البعد عن أي علو شخصي منظور، مفهومًا للعظمة ليس لضعاف القلب:

> التحفّظ، والشخصية، وتجسيد العظمة، هذه الخصال... تحيط بمنزلة من هم مستعدون لحمل عبء يُثقِل جدًّا من هم أقل قدرًا. الثمن الذي عليهم دفعه مقابل القيادة هو الانضباط الذاتي المتواصل، والمخاطرة باستمرار، والكفاح الداخلي الدائم. درجة معاناة تتفاوت طبقًا لمزاج الفرد، لكنها حتمًا لن تقل تعذيبًا عن ارتداء المسوح. يساعد هذا على توضيح حالات العزلة التي يصعب جدًّا خلاف ذلك فهمها. يحدث بشكل ثابت أن الرجال أصحاب السجلات غير المنقطعة للنجاح والتصفيق العام ينفضون فجأة الأعباء عن كاهلهم... القناعة والهدوء والبهجة البسيطة التي تمر باسم السعادة يُحرم منها أولئك الذين يشغلون مواقع السلطة. لا بُدّ من الاختيار، وهو خيار صعب: ويُبنى عليه إحساس مبهمٌ بالكآبة يعلق بلباس العظمة... قال أحدهم يومًا ما لنابوليون، بينما هما يتطلعان إلى نصب قديم ونبيل: «يا له من شيء حزين!»، فجاءه الرد: «نعم، حزين مثل العظمة»[140].

* لنا أن نقارن بين المسكنين الريفيين لتشرشل وديغول. شارتويل تشرشل ملاذ لحياة هادئة البال بسمات اجتماعية تدعم الإنجاز الثقافي، في بيئة محيطة لطيفة تشجع التحاور مع الأصدقاء المؤتمنين، بينما كولومباي لي دو إغليز ملاذ صارم للخلوة والتأمّل الفكري.

وراء اللغز

جذب شارل ديغول المعجبين، الذين كانوا مفيدين له، لكن بناء علاقة معه، لا يعني التفاعل ولا الاستدامة. فهو يمرّ عبر التاريخ كشخصية منفردة - متحفظ، عميق، شجاع، منضبط، ملهم، مثير للغضب، ملتزم التزامًا كليًّا بقيمه ومبادئه ورؤيته، رافضًا التقليل منها بالعاطفة الشخصية. بينما كان أسير حرب في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، كتب في مفكرته: «يجب على المرء أن يصبح رجلاً ذا شخصية. أفضل طريق للنجاح في العمل هو معرفة كيفية السيطرة الدائمة على النفس»[141].

وعلى الرغم من ذلك، عند التفكير في مرور الفصول في كولومباي، في منتصف الخمسينيات، أنهى ديغول مذكراته عن الحرب بقصيدة، استعمل فيها، للمرّة الوحيد في كتابته، ضمير المتكلّم: «عندما ينتصر العمر، تقترب مني الطبيعة أكثر. كلّ سنة، في الفصول الأربعة التي هي دروس كثيرة، أجد العزاءَ في حكمتها». الربيع يجعل كلّ شيء لامعًا، «حتى الثلج يهب»، ويجعل من كلّ شيء شابًّا، «حتى الأشجار الهرمة». ويعلن الصيف أمجاد سخاء الطبيعة. وتتقاعد الطبيعة في الخريف، وهي ما تزال جميلة في «عباءتها الأرجوانية الذهبية». وحتى في الشتاء، عندما يكون كلّ شيء «قاحلًا ومتجمدًا... هناك عمل يجري في الخفاء»، يهيئ الأرض للنمو الجديد، وربما حتى إعادة البعث:

> الأرض العجوز، مُنهكة بالسنين، مُجهَدة بالمطر والعواصف، مُستنزَفة، ومع ذلك، مستعدة دائمًا لإنتاج ما يجب أن تحصل عليه الحياة حتى تستمر!
>
> فرنسا العجوز، مُثقَلة بالتاريخ، ومُنهكة بالحروب والثورات، تتراوح بشكل لانهائي بين العظمة والاضمحلال، لكنها تنتعش، قرنًا بعد قرن، بعبقرية التجديد!
>
> الرجل العجوز، استنزفته المحنة، منعزل عن الأعمال الإنسانية، يشعر باقتراب البرودة الأبدية، لكنه يراقب دائمًا في الظلّ ظهور وميض الأمل![142]

دِرعُ ديغول الذي بدا منيعًا أخفى منبعًا عميقًا من العاطفة، وحتى رقّة يمكننا أن نراها بوضوح بالغ في علاقته مع ابنته آن من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كانت آن مصابة بمتلازمة داون، لكن شارل وإيڤون ديغول اختارا تنشئتها في بيتهما، متحدّيين الممارسة المتبعة في ذلك الوقت بإرسال الأطفال المعوقين بعيدًا ليتربوا في مصحّة نفسية. تُسجّل صورة تعود إلى العام 1933 رقّة العلاقة بينهما: ديغول وآن جالسان

على الشاطئ. هو في الثانية والأربعين، مرتديًا بدلة داكنة اللون من ثلاث قطع وربطة عنق، وبجواره قبعة رسمية -مرتديًا زيًّا رسميًّا حتى وإن كانت ملابس مدنية- وهي مرتدية ملابس الشاطئ البيضاء. ويبدو أنهما يلعبان لعبة إعداد الكعك.

ماتت آن في العام 1948 بالتهاب رئوي وهي في العشرين من العمر. «من دون آن، ربما لم يكن باستطاعتي فعل ما فعلته. لقد أعطتني القوّة والإلهام»، كما باح ديغول لاحقًا إلى كاتب سيرته جان لاكوتور[143]. بعد موتها، حمل صورة لها في إطار في جيب صدريّته لبقية حياته.

مات ديغول نتيجة تمدّد في أحد الأوعية الدموية، بعد أقل من سنتين من تركه الرئاسة، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، في لا بواسري. وقد دُفن إلى جوار آن في باحة كنيسة أبرشية كولومباي لي دو إغليز.



الفصل الثالث

ريتشارد نيكسون:
استراتيجية التوازن

العالم الذي أتى إليه نيكسون

ريتشارد نيكسون أحد أكثر الرؤساء إثارة للجدل في التاريخ الأميركي، والرئيس الوحيد الذي أُجبر إلى الاستقالة من منصبه. كان له تأثير أساسي في السياسة الخارجية في فترته وما بعدها، بوصفه رئيسًا أعاد صياغة النظام العالمي في أوج الحرب الباردة. وبعد خمس سنوات ونصف السنة في منصبه، أنهى نيكسون التدخّل الأميركي في فيتنام. وجعل الولايات المتحدة القوّة الخارجية المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وفرض ديناميكية ثلاثية على الحرب الباردة الثنائية القطب سابقًا من خلال الانفتاح على الصين، الأمر الذي وضع الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف في وضع غير مؤاتٍ استراتيجيًا. ومنذ كانون الأول/ديسمبر من العام 1968، عندما طلب مني العمل معه مستشارًا للأمن القومي، وحتى نهاية رئاسته في آب/أغسطس من العام 1974، كنت متعاونًا تعاونًا وثيقًا مع قيادته وفي صنع القرار. وبقينا على اتصال منتظم طوال العشرين عامًا المتبقية من حياته.

وفي سن التاسعة والتسعين، أعود إلى نيكسون لا لاستذكار الخلافات التي دارت منذ نصف قرن (والتي تناولتها في ثلاثة مجلّدات من مذكراتي)، ولكن لتحليل فكر وشخصية قائد تولّى منصبه في خضمّ اضطرابات ثقافية وسياسية غير مسبوقة، وغيّر السياسة الخارجية لبلاده من خلال تبنّي مفهوم جيوسياسي للمصلحة الوطنية.

وبحلول 20 كانون الثاني/يناير 1969، يوم أدّى نيكسون اليمين الرئاسية، وصلت الحرب الباردة إلى مرحلة النضج الكامل. وبدأت الالتزامات التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها في الخارج في خلال فترة ما بعد الحرب من القوّة اللامحدودة على ما يبدو في إثبات ما هو أبعد من قدرتها المادية والعاطفية على الاستمرار. وكان الصراع الداخلي حول فيتنام يقترب من ذروته، ما أثار دعوات في بعض الأوساط للانسحاب العسكري الأميركي والتراجع السياسي. كانت كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تنشر صواريخ تتميّز بحمولات معزّزة ودقّة متطوّرة ومدى عابر للقارات. كان الاتحاد السوفيتي على وشك التكافؤ مع الولايات المتحدة في عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية بعيدة المدى، بل أن بعض المحلّلين رأوا أنه حقّق تفوّقًا استراتيجيًّا، ما أثار مخاوف بشأن هجمات مفاجئة وفترة ممتدة من الابتزاز السياسي.

في الأشهر التي سبقت انتخاب نيكسون في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1968، بدأت التحدّيات التي سوف تواجه رئاسته تتبلور في ثلاث ساحات استراتيجية رئيسية؛ أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا.

في آب/أغسطس من العام 1968، احتل الاتحاد السوفيتي تشيكوسلوفاكيا، إلى جانب مجاله في أوروبا الشرقية، بعد أن أقدمت على محاولة تحرير نظامها في إطار المدار السوفيتي. وفي ألمانيا، استمرّ التهديد السوفيتي لبرلين الغربية؛ بدايةً بالإنذار الأخير لرئيس الوزراء نيكيتا خروتشوف في العام 1958 لقوى الاحتلال الغربية حتى تسحب قواتها في غضون ستة أشهر، وتكرّر بشكل دوري في شكل تهديد من موسكو بمحاصرة المدينة. وبدأت أوروبا واليابان، اللتان تعافتا من دمار الحرب تحت المظلّة الأمنية للولايات المتحدة، في التنافس اقتصاديًّا مع الولايات المتحدة وتكوين تصوّراتهما المتباينة لنظام عالمي متطوّر.

وفي الوقت نفسه، أصبحت جمهورية الصين الشعبية خامس دولة تمتلك أكثر الأسلحة تدميرًا في العالم؛ بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا، في أعقاب تجربة نووية ناجحة في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1964. وترجّحت بكين بين الانخراط مع النظام الدولي والانسحاب منه، وتدريب وتمويل المتمرّدين الماويين في جميع أنحاء العالم، وبحلول ربيع العام 1967، سحبت سفراءها من كلّ بلاد العالم تقريبًا وسط اضطرابات الثورة الثقافية[1].

وفي الشرق الأوسط، واجه نيكسون منطقة في خضمّ صراع. فقد أدّت اتفاقية سايكس بيكو للعام 1916، التي وافقت بموجبها بريطانيا وفرنسا على ضم أراضي الإمبراطورية العثمانية المحتضرة إلى مناطق نفوذ كلّ منهما، وتشكيل أنظمة سياسية عربية وإسلامية إلى حدٍّ كبير بدت، ظاهريًا، أعضاء في نظام مشابه للنظام الذي نجم عن صلح وستفاليا. ولكن ظاهريًّا فقط، وعلى النقيض من المناطق الأوروبية التي ما تزال تحت نظام ويستفاليا بشكل أساسي، لم تعكس دول الشرق الأوسط في منتصف القرن العشرين الهُويات أو التاريخ القومي المشترك.

وعلى الرغم من التفوّق التاريخي لفرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط، فقد أصبحتا أقل قدرة على إبراز القوّة هناك بعد الدماء التي أريقت في خلال حربين عالميتين. وتطوّرت الاضطرابات المحلّية، التي أثارتها في البداية الحركات المناهضة للاستعمار، إلى صراعات أكبر داخل العالم العربي، وأخرى بين الدول العربية ودولة إسرائيل. وهذه الأخيرة، التي اعترفت بها معظم الدول الغربية في غضون عامين من استقلالها في العام 1948، تسعى الآن للحصول على اعتراف من جيران يعتبرونها دولة غير شرعية بطبيعتها وتحتل أراضي يرونها أراضيهم.

وفي خلال العقد الذي سبق تنصيب نيكسون، بدأ الاتحاد السوفيتي في استغلال اضطراب الشرق الأوسط وتفاقمه بإقامة علاقات مع الأنظمة العسكرية الاستبدادية التي حلّت محلّ هيكل الحكم الإقطاعي إلى حدٍّ كبير والذي نتج عن الإمبراطورية العثمانية. وقامت الجيوش العربية، المجهّزة بالأسلحة السوفيتية، بتوسيع نطاق الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط الذي كان يهيمن عليه الغرب في السابق، ما زاد من حدة الخلافات في المنطقة وزاد من خطر وقوع كارثة عالمية.

أما الطامة التي فاقت كلّ هذه المخاوف وقت تولّى نيكسون منصبه فهي المأزق الدموي في فيتنام. أرسلت إدارة جونسون السابقة أكثر من نصف مليون جندي أميركي إلى منطقة بعيدة عن أميركا ثقافيًّا ونفسيًّا وجغرافيًّا. وكان هناك أكثر من خمسين ألفًا آخرين في طريقهم إلى هناك وقت تنصيب نيكسون. وصار على عاتق نيكسون إخراج الولايات المتحدة من حرب غير حاسمة، في ظلّ ظروف محلّية هي الأشد اضطرابًا منذ الحرب الأهلية الأميركية. كما شهدت السنوات الخمس التي سبقت انتخابه جدلًا

سياسيًّا داخليًّا باحتدام لم يسبق له مثيل في التاريخ الأميركي؛ اغتيال الرئيس جون كينيدي وشقيقه روبرت (المرشح الرئاسي الديمقراطي آنذاك) وزعيم الحقوق المدنية البارز مارتن لوثر كينغ، والاحتجاجات العنيفة ضدّ حرب فيتنام، والمظاهرات في أعقاب اغتيال كينغ، لتلتهب شوارع المدن الأميركية وعلى رأسها واشنطن لأيام متتالية.

لقد عرف التاريخ الأميركي كثيرًا من تلك الخلافات المحلّية الصاخبة، لكن الموقف الذي واجهه نيكسون كان غير مسبوق؛ فهي المرّة الأولى التي نشهد فيها نخبة وطنية ناشئة مقتنعة بأن الهزيمة في الحرب حتمية استراتيجيًّا ومرغوبة أخلاقيًّا. ومثّل هذا الاقتناع الضمني انهيار الإجماع الذي دام قرونًا على أن المصلحة الوطنية هي الغاية العادلة والأخلاقية.

وفي بعض الجوانب، مثّلت مجموعة المعتقدات الجديدة هذه علامة على بوادر مبكرة لظهور التوجّه الانعزالي، والذي يرى أن لـ «تورّط» أميركا في المشكلات الخارجية تأثيرًا سلبيًا في رفاه الوطن، مدمرًا لشخصيته. ولكن الآن، بدلًا من المجادلة بأن قيم الأمة أسمى من أن تسمح بالتورّط في صراعات بعيدة، فإنّ التوجّه الانعزالي الجديد رأى أن أميركا نفسها «أفسد» من أن تمثّل دليلًا أخلاقيًّا للخارج. وبعد أن تحصّل أنصار هذا الموقف على موطئ قدم، تنامى إلى تأثيرٍ شبه مهيمن، في مؤسسات التعليم العالي، تناولوا الوضع المأساوي في فيتنام، ليس في إطار الجغرافيا السياسية ولا من باب الصراع الأيديولوجي، ولكن باعتباره «تطهيرًا وطنيًّا» يسرّع وتيرة الانزواء إلى الداخل.

دعوة غير متوقّعة

في أثناء التدريس في جامعة هارفارد، عملت مستشارًا غير متفرّغ للسياسة الخارجية لدى حاكم نيويورك نيلسون روكفلر، المنافس الرئيسي لنيكسون لترشيح الحزب الجمهوري في العامين 1960 و1968. ونتيجة لذلك، لم أتوقع أي دعوة لخدمة الرئيس المنتخب للتو. ومع ذلك، جاءت هذه الدعوة، وعُرض عليّ منصب مستشار الأمن القومي، وهو ثاني أعلى تعيين رئاسي لا يخضع لموافقة مجلس الشيوخ (وقبله رئيس موظفي البيت الأبيض). ويظهر قرار نيكسون، بإعطاء مثل هذه المسؤولية لأستاذ في

جامعة هارفارد له سجل في معارضته، كرم الرئيس المنتخب واستعداده للابتعاد عن التفكير السياسي التقليدي.

بعد فترة وجيزة من فوزه بالانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1968، دعاني نيكسون لحضور أول اجتماع موضوعي لنا في مقرّه الانتقالي بنيويورك في فندق بيار. (التقيته مرّة واحدة فقط من قبل، بشكل عابر، في حفلة عيد الميلاد التي استضافتها كلير بوث لوس). كان الاجتماع فرصة لمراجعة الوضع الدولي الحالي من خلال تأمل مدروس، في تحدّيات السياسة الخارجية الرئيسية، حيث صارحني نيكسون بآرائه وانتظر تعليقاتي. وهو لم يقدّم أي تلميح إلى أن الاجتماع كان متعلقًا بتوظيفي في إدارته، ناهيك عن نيّته تقييم مدى ملاءمتي لمنصب معيّن.

وبينما كنت أهُمّ بالمغادرة، عرّفني نيكسون على رجل نحيل من كاليفورنيا، قال إنه رئيس أركانه، هـ. ر. هالدمان؛ ومن دون مزيد من التوضيح، أمر نيكسون هالدمان بإنشاء رابط هاتفي مباشر لمكتبي في جامعة هارفارد. دوّن هالدمان أمر الرئيس المُنتخَب في دفتر أصفر صغير لكنه لم يفعل شيئًا حيال ذلك. وبالتالي قدّم لي، بالإضافة إلى تعريفي بالشخصية متعدّدة الأوجه للرئيس الجديد، درسًا متقدّمًا في طبيعة السلوك البيروقراطي في البيت الأبيض تحت إدارة نيكسون؛ فبعض البيانات الرئاسية كانت رمزية تشير إلى توجّه وليس إلى دعوة لتنفيذ فوري.

اعتملت في داخلي مشاعر هي مزيج من الافتتان وعدم اليقين، وعدت إلى جامعة هارفارد في انتظار المستجدّات. وبعد بضعة أيام، اتصل بي جون ميتشل، الشريك القانوني في الشركة نفسها التي كان نيكسون على وشك أن يترشح منها لمنصب المدعي العام، واستفسر: «هل ستقبل الوظيفة أم لا؟». وعندما أجبته، «أي وظيفة؟»، تمتم بشيء بدا كأنه ساخط من «خطأ آخر»، قبل أن يدعوني للقاء الرئيس المنتخب مرّة أخرى في اليوم التالي.

وهذه المرّة، عرض عليّ منصب مستشار الأمن القومي بشكل صريح. الغريب أنني طلبت مهلة للتفكير والتشاور مع زملائي المطّلعين على مواقفي السياسية السابقة. كان أي رئيس آخر أو رئيس تنفيذي عرفته سيبادر عند سماع مثل هذا الرد المترجّح بأن يريحني من التفكير وينهي المناقشة في اللحظة نفسها. ولكنّ نيكسون أخبرني أن أمامي أسبوعًا، واقترح أن أستشير لون فولر، أستاذ قانون العقود السابق في جامعة ديوك،

والذي كان حينها يدرّس في كلية الحقوق بجامعة هارفارد وكان على دراية بطريقة تفكير نيكسون وطباعه.

في اليوم التالي، تشاورت مع نيلسون روكفلر، الذي كان قد عاد لتوّه من رحلة إلى مزرعته في فنزويلا. وجاء ردّ فعل روكفلر ليضع حدًّا لأي شكوك، كما أظهر لي أنه ما تزال هناك وحدة أساسية في هذه البلاد. وبّخني روكفلر لتأجيل حسم قراري وحثّني على قبول عرض نيكسون على الفور؛ عندما يدعوك الرئيس لخدمةٍ مُهمّة، فاعلم أن التأخّر عن القبول ليس الردّ المناسب. وأضاف: «ضع في اعتبارك أن نيكسون يراهن عليك أكثر مما تراهن أنت عليه».

سوف تصل علاقتي ونيكسون في النهاية إلى ما يمكن وصفه، في طابعه العملي، بأنها علاقة «شراكة»، على الرغم من أن الشراكة الحقيقية نادرًا ما توجد عندما تكون القوّة موزّعة بشكل غير متساوٍ بين طرفيها. ويمكن للرئيس إقالة مستشاره الأمني من دون إنذار أو تحذير وله سلطة فرض تفضيلاته من دون إشعار رسمي أو مناقشة. ومهما تكن المساهمة التي قد يقدمها المستشار الأمني، فإن الرئيس يتحمّل المسؤولية النهائية عن القرارات.

وبغض النظر عن هذه الحقائق، لم يعاملني نيكسون كمرؤوس عندما يتعلّق الأمر بقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية. بل تعامل معي كزميل أكاديمي. ولم يمتدّ التوجه نفسه هذا إلى أمور السياسة الداخلية أو السياسات الانتخابية. ولم أُدعَ مطلقًا إلى اجتماعات حول هذه الموضوعات (باستثناء اجتماع «أوراق البنتاغون»، حين تسرّبت وثائق سرية لوزارة الدفاع).

اتخذت علاقتنا شكل الزمالة هذا منذ البداية. وطوال الوقت، تجنّب نيكسون أي تلميح إلى ارتباطي السابق بنيلسون روكفلر. وحتى عندما كان تحت ضغط كبير، كان سلوكه تجاهي مهذّبًا دائمًا. وكان هذا اللطف المتّسق أوضح ما يكون، فإلى جوار شخصية نيكسون الحاسمة والمراعية التي أصفها في هذه الصفحات، هناك نيكسون آخر؛ قلق على صورته، غير واثق من سلطته، ومبتلى بشك ذاتي إلى حدٍّ مزعج. تصاحب شخصية نيكسون الأخرى نسخة من «المتفرّج المحايد» على حدّ تعبير آدم سميث ووصفه؛ «أنت» آخر، يقف خارج نفسك، يراقب أفعالك ويحكم عليها. بدا لي أن نيكسون كان مسكونًا بمثل هذا الوعي الذاتي النقد طوال حياته.

اشتمل هذا الجانب من نيكسون على حياة مضطربة نتاج السعي وراء نيل الاستحسان؛ وهي الجائزة التي كثيرًا ما حُجبت عنه من الجماعات التي كانت تَهمّه أكثر من غيرها. وحتى ضمن علاقاته الراسخة، كان التحفّظ واضحًا، في حين أن المواجهات خارج دائرته الداخلية، خاصة تلك التي تنطوي على أشخاص ذوي مكانة عالية، تطلبت منه نوعًا من الأداء المتكلّف. ولم يكن هدف نيكسون دائمًا إيصال المعلومات؛ بدلًا من ذلك، كانت لغته تهدف في كثير من الأحيان إلى نقل انطباع بالحسم أو تحقيق غاية لا يكشف عنها بالضرورة للطرف الآخر.

في ظلّ هذه التعقيدات، كان نيكسون يدلي في بعض الأحيان بتصريحات لا تعكس النطاق الكامل لما ينتويه. ولا ينبغي الخلط بين هذا السلوك والتردّد، فقد كان واضحًا بشأن أهدافه وسعى وراءها بعزم ودقة. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما سعى إلى الحفاظ على خياراته من خلال اختيار الزمان والمكان الأكثر فائدة لمناقشتها.

صار مزيج هذه الصفات هو السِمة التي ميّزت إدارة نيكسون. كان على دراية تامة، خاصةً في ما يتّصل بقضايا السياسة الخارجية، وفاعلًا للغاية في تقديم تحليلاته، ولكنه تفادى المواجهات المباشرة. لم يحب توجيه أوامر مباشرة إلى أعضاء إدارته المخالفين، وكان يختار هالدمان أو ميتشل للقيام بهذه المَهمّة، أو يختارني أنا، طالما ارتبط الأمر بقضايا السياسة الخارجية.

يتطلب العمل مساعدًا لنيكسون وعيًا شديدًا بطريقة العمل هذه؛ لم يكن القصد من كلّ تعليق أو أمر صادر عن الرئيس تفسيره أو تنفيذه حرفيًّا. فالتعليمات الموجّهة إلى هالدمان بتركيب خط هاتف مباشر لمكتبي في نهاية اجتماعنا الأول هي أحد الأمثلة: لقد أراد أن ينقل إلى فريقه فكرة أنه يسعى إلى ضمّي للفريق، لكنه لم يكن مستعدًّا بعد لأن يعرض عليّ المنصب فأرفضه في وجود آخرين.

وهناك مثال آخر أكثر أهمية؛ في آب/أغسطس من العام 1969، اختطف متطرّفون فلسطينيون طائرة ركّاب أميركية كانت في طريقها من روما إلى إسرائيل وأجبروا طاقمها على التوجّه إلى دمشق. وعندما أبلغت نيكسون بالأخبار، بينما كان يستمتع بعشاء مساء السبت مع أصدقائه القدامى في فلوريدا، أجاب: «اقصفوا مطار دمشق». ولكنّ القصد كان إثارة إعجاب من حوله وليس توجيه أمر رسمي. أراد أن يبدي لرفاقه حول المائدة تصميمه على وضع حدّ لعمليات اختطاف الطائرات.

من هذا القبيل يتطلب أكثر من مجرّد أمر بسيط من الرئيس. يجب أن يكون هناك توجيه متابعة يحتوي على تعليمات تشغيلية للأقسام المنفّذة. لذلك، وتحسّبًا لقرار المتابعة هذا، أمضيت أنا ووزير الدفاع ملفين لايرد ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال إيرل ويلر معظم المساء في ضمان اتخاذ الخطوات الأولية لمثل هذه الضربة العسكرية؛ وعلى وجه التحديد نقل الأسطول السادس حاملة الطائرات باتجاه قبرص لتكون جاهزة لتنفيذ الأمر. وعلى الرغم من تعهد موظفي الرئيس بتنفيذ أوامره، إلّا أنهم ملزمون أيضًا بمنحه الفرصة الكاملة للتفكير في الآثار المترتبة على قراراته.

سوف يعرف نيكسون أن الشروع في أي عمل عسكري

في هذه الحالة، حسم نيكسون الأمر في صباح اليوم التالي. وفي إطار إحاطته الإعلامية الصباحية، أطلعته على حالة الرهائن في مطار دمشق، حيث أبلغته أن حاملات الأسطول السادس كانت الآن بالقرب من قبرص. سألني، «هل حدث أي جديد؟» عندما أجبته بأنه لم يحدث شيء، أجاب بكلمة واحدة، «جيّد»، من دون أي تعبير على وجهه. لم يقل أو يفعل أي شيء آخر بشأن الغارة الجوية[2].

تعلّم فريق نيكسون من ثمّ، أن التصريحات الشاملة لم يكن الغرض منها بالضرورة أن تؤدّي إلى خطوات وإجراءات صريحة. فهي في كثير من الأحيان تعبّر عن حالة مزاجية أو تُستخدم لتقييم آراء. ولتأجيل الإجراءات التي لا رجعة فيها حتى يتمكّن الرئيس من اتخاذ قرار مدروس، أسّس هالدمان نظامًا للموظفين يحرص على أن تُعقد اجتماعات المكتب البيضوي في حضور مساعد رئاسي. واضطر كبار المستشارين بدورهم إلى تمرير التوجيهات من خلال رئيس موظفي البيت الأبيض. ويمكن أن تنشأ المتاعب عندما يجد أولئك الذين ليس لديهم اتصال منتظم بالرئيس أنفسهم في معيّته بينما يناقش خياراته بشأن مشكلة ما مع نفسه. ومن بين النماذج التي تحضرني هنا وصف برايس هارلو، مساعد أيزنهاور السابق وصديق نيكسون، لكارثة ووترغيت: «لقد دخل أحمق إلى المكتب البيضوي ونفّذ ما سمعه وحسب».

ومن الطبيعي أن تقييم نيكسون لخصاله كان أقوم مما قد يوحي به الاستعراض السابق. فبعد وقت قصير من زيارتي السرية للصين في تموز/يوليو من العام 1971، وإعلان نيكسون أنه سيقوم بنفسه برحلة إليها في العام التالي، أرسل نيكسون إليّ توصيات بما أُحيطت به وسائل الإعلام. وكتب مشيرًا إلى نفسه بصيغة الغائب:

من بين المسارات الفعالة التي يمكنك استغلالها في حوارك مع الصحافة ما يتعلق بكيفية استعداد «ريتشارد نيكسون» لهذا الاجتماع وكيف أن من المفارقات أنه يمتلك من نواحٍ كثيرة صفات وخلفية مماثلة لـ [رئيس الوزراء الصيني تسو إنالي]. وأدرج هنا بعض العناصر التي يمكن التأكيد عليها:

(1) صاحب قناعات قوية.

(2) عرف الشدائد.

(3) يجيد إدارة الأزمة بأداء رائع وقلب ثابت.

(4) قائد قوي وجريء. على استعداد لانتهاز الفرص عند الضرورة.

(5) صاحب رؤية بعيدة المدى، ولا يهتم بنتائج الغد ولكن بما ستبدو نتائج السياسة عليه بعد سنوات من الآن.

(6) ذو عقلية فلسفية.

(7) يعمل من دون تدوين ملاحظات؛ خلال اجتماعات مع 73 من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات، خاض نيكسون ساعات من المحادثات من دون تدوين أي ملاحظات...

(8) رجل يعرف آسيا وقد اهتم بشكل خاص بالسفر في آسيا ودراستها.

(9) رجل له أسلوبه الشخصي القوي للغاية والصارم جدًّا عند الضرورة، صلب ولكنه دقيق ويبدو لطيفًا. كلما كان موقفه أشد صرامة، انخفض صوته[3].

من الواضح أن المذكرة دليل على إحساس بانعدام الأمان بشكل كبير والترويج للذات إلى حدٍّ بعيد. مع ذلك، كان تقييم نيكسون لذاته دقيقًا بشكل أساسي: لقد كان لديه ثروة من الخبرة في السياسة الخارجية؛ وهو بالفعل يجيد التعامل مع الأزمات. وكان جريئًا ولكنه لا يرفض الحوار والمداولة والتحليل الدقيق أحيانًا؛ ولديه شهية هائلة للحصول على المعلومات. كما أنه يتبنّى الرؤية البعيدة المدى، وشارك في تأملات دقيقة حول تحدّيات تواجه الأمة وكان غالبًا في أفضل حالاته في اجتماعات تنعقد تحت ضغط عالٍ مع قادة العالم الآخرين، وخاصة تلك التي تنطوي على عرض تقديمي وليس التفاوض. أما كونه منشغلًا بظهوره بمظهر المسؤول، لدرجة مبالغ فيها أحيانًا، فإن ذلك لا يتعارض مع إنجازات إدارته.

وبالنظر إلى المخاطر التي يتعرّض لها الوطن وضغط الوقت الذي غالبًا ما يتعيّن

اتخاذ القرارات في ظلّه، لا يمكن لأي علاقة رفيعة المستوى في البيت الأبيض أن تكون خالية تمامًا من الاحتكاك. وبالنسبة إلى حالتي، أدّت مخاوف نيكسون أحيانًا إلى استياء رئاسي عندما أكدت وسائل الإعلام إسهامي في السياسة الوطنية إلى حدٍّ يتعدّى دوره هو في وضع سياسته. وذات مرّة، علّق الفيلسوف الفرنسي ريمون آرون، صديقي الدائم ومعلّمي الفكري، بأن تغطية الصحافة البارزة لدوري كانت بمنزلة ذريعة لعدائها لنيكسون. ولم تُعالَج التوتّرات الناتجة صراحةً إلّا نادرًا، وحتى ذلك الحين، لم يتناولها نيكسون بشكل شخصي، ولكن الكلام نُقل إليّ من شركاء مثل هالدمان أو مستشار الشؤون الداخلية جون إيرليشمان.

ومع ذلك، لم أتعرّض لنوعية الخطاب الفظّ الذي يفرضه نيكسون على تعاملاته مع الآخرين من حين لآخر. وعندما أصبحت نصوص محادثات المكتب البيضوي في إدارة نيكسون علنية، اتصلت بجورج شولتز (الذي خدم معي في الإدارة مديرًا للميزانية ووزيرًا للخزانة) لأسأله ما إذا كنت قد تعوّدتُ على الألفاظ النابية لدرجة أنني لم أعد أتذكّر استخدام نيكسون لها. ووجدت أن ذكريات شولتز مثل ذكرياتي؛ أي أن نيكسون كان مهذّبًا منضبطًا في تعاملاته معنا.

ما من شك في أن مواطن ضعف نيكسون؛ قلقه وانعدام الإحساس بالأمان، ما دفعه إلى السعي للحصول على أقصى درجات الاحترام، وتردّده في مواجهة الخلافات وجهًا لوجه، ألحقت الضرر بفترة رئاسته. ولكنّ إنجازات نيكسون على الصعيد المهني تستحق الاعتراف بها وتقديرها باعتبارها جهدًا هائلًا لتجاوز تحدّيات كانت لتستعصي على قائد أضعف منه عريكةً.

قرارات مجلس الأمن القومي في ولاية نيكسون

يضع كلّ رئيس إطار عمل لعملية صُنع القرار لتيسير القرارات التي يستطيع القائد العام وحده اتخاذها. وفور تولّي هالدمان رئاسة موظفي البيت الأبيض، عمل على إنشاء كيان في البيت الأبيض يمكّن نيكسون من تحقيق التوازن بين قناعاته وما يُقيّد ممارسة مهامه مع تحييد أي مواطن ضعف وتحقيق قدر كبير من التماسك.

كان التواصل مع الرئاسة بشأن أي مسألة عامة من خلال اثنين من مساعدي

الرئاسة في البيت الأبيض: إيرليشمان المسؤول عن السياسة الداخلية، ومعي بشأن الأمور المتعلقة بالأمن القومي. تمثّلت مَهمّتنا في التحضير لاجتماعات الرئيس المقبلة، وتحديد المسائل التي قد تُثار في تلك الاجتماعات وإعداد الردود المُحتملة عن كلّ سؤال. كان نيكسون يدرس هذه التوصيات بعناية قبل الاجتماعات، ولم ألاحظ أيًّا منها أمامه في اللقاءات الرسمية.

عندما كنتُ ونيكسون في واشنطن، كان أول موعد له في ذلك اليوم معي أنا. رافقته في رحلاته الخارجية وحضرت معه جميع اللقاءات الرسمية، وكنّا نتواصل عبر الهاتف مرّة واحدة يوميًّا على الأقل إذا قام أحدنا بأي رحلة سفر محلّية. كان الموضوع الأول على جدول أعمالنا بشكلٍ عام هو الملخّص الرئاسي اليومي، الذي أعدّته وكالة الاستخبارات المركزية «CIA». وفي ظلّ عدم وجود أزمات، كان نيكسون يمضي وقتًا قصيرًا في مناقشة القضايا اليومية ووقتًا أطول في الاطلاع على الخلفيات التاريخية لمنطقة أو موقف مُعيّن. فقد كان يُركّز دائمًا على الأمور التي قد تُشكّل نقاط تحوّل مُحتمَلة أو قرارات وشيكة. في خلال هذه المناقشات التي استمرّت في كثير من الأحيان على مدى ساعات، تشكّل التفكير الاستراتيجي لإدارته.

بعد أن شغل نيكسون منصب نائب الرئيس أيزنهاور، سعى إلى تبنّي إجراءات الأمن القومي نفسها لسلفه مع تكييفها مع متطلباته. وتحقيقًا لهذه الغاية، طلب من الجنرال أندرو غودپاستر الذي قد شغل لفترة وظيفة السكرتير التنفيذي لمجلس الأمن القومي في إدارة أيزنهاور، العمل معي في إنشاء لجنة مماثلة[4]. تحت إدارة أيزنهاور، كان موظفو مجلس الأمن القومي يقومون بالإعداد بشكلٍ أساسي للاجتماعات من خلال جمع وجهات نظر الإدارات الأخرى. وفي خلال فترة كينيدي وجونسون اللاحقة، زِيدَتْ أفراد لجنة غودپاستر بضمّ والت روستو وماك جورج باندي لتصل إلى خمسين فردًا من بينهم الأكاديميون الذين شاركوا في الاستعدادات الموضوعية لاجتماعات مجلس الأمن القومي. وفي إدارة نيكسون ظلّت اللجنة بهذا العدد، ولكن في الوقت الحالي زاد أعضاء مجلس الأمن القومي إلى ما يقرب من 400 شخص[5].

عندما توجّهتُ أنا وغودپاستر لزيارة أيزنهاور في وقتٍ مبكر خلال الفترة الانتقالية الرئاسية، وكان حينها مريضًا بمرض قلبي مُزمن في مستشفى والتر ريد، كنتُ ما أزال

أفكر في الفكرة القديمة بأن فكر الرئيس السابق كان غامضًا جدًا مثل التصريحات التي كان يُلقيها من حينٍ لآخر في مؤتمراته الصحافية. ولكن سرعان ما ثبت لي عكس ذلك، فقد كان على درايةٍ بقضايا الأمن القومي وتداعياتها الإدارية غير الملموسة. كانت ملامح وجه أيزنهاور مُعبّرة وتعكس الثقة بالنفس التي منحتها له عقود من القيادة، كما كانت طريقته في الكلام قوية ومباشرة وبليغة.

بعد الترحيب بغودپاستر، لم يُضيّع أيزنهاور أي وقت في توضيح رأيه. وكنت أعلم أنه لم يؤيد تعييني مستشارًا للأمن القومي، لأنه يرى أن الأكاديميين غير مستعدّين استعدادًا كافيًا لاتخاذ قرارات رفيعة المستوى. ومع ذلك كان على استعداد أن يُقدّم لي أي مساعدة مُمكنة. كان رأيه أن نهج الرئيس جونسون الذي تولّت به وزارة الخارجية مهام الأمن القومي بالمشاركة مع الوزارات المعنية، لم ينجح، لأن وزارة الدفاع قاومت تولّي الخارجية لهذه الحقيبة، وكان موظفو الخارجية أكثر ميلًا للحوار من اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ثمّ أوجز أيزنهاور توصياته، وكان جوهرها وضع عملية الأمن القومي تحت إشراف مستشار الأمن القومي. وعلى أن يترأس مستشار الأمن القومي أو من ينوب عنه كثيرًا من اللجان الفرعية الإقليمية والفنية. وتتولّى لجنة بإشراف نائب السكرتير التنفيذي لمجلس الأمن القومي بعد ذلك معاينة نقاشات اللجان وتقديمها لمجلس الأمن القومي. صاغ غودپاستر هذه التوصيات، واعتمدها نيكسون، وظلّ الهيكل قائمًا بشكلٍ أساسي منذ ذلك الحين. لكن داخل أي إدارة معينة تؤثر قوّة الشخصية حتمًا في التوزيع الفعلي للسلطات.

في خلال اجتماعات مجلس الأمن القومي التي حضرها المسؤولون المعيّنون في مجلس الوزراء (وزراء الخارجية والدفاع والخزانة ومدير وكالة الاستخبارات المركزية)، كان نيكسون ماهرًا في الأحاديث التي تتضمّن هدفًا مرغوبًا من دون التزام تنفيذ معيّن. أصبح استكشاف الخيارات طريقته في الحصول على معلومات حول مسارات العمل المُحتمَلة من دون التورّط في مواجهة على قرار، وقد مكّن هذا النهج، الرئيس، من فصل السياسة الطويلة المدى عن العمليات اليومية. كما أتاح له أيضًا فهم مجموعة الخيارات كما لو كان يتعامل مع مشكلة فكرية مجرّدة، بغض النظر عن التفضيلات الشخصية أو الامتيازات الإدارية. وحيثما أمكن ذلك، سيتم تنفيذ قرار نيكسون الفعلي لاحقًا، عندما -ولا أستطيع التفكير في أي استثناء- لن يضطر إلى مواجهة أي خلاف وجهًا لوجه.

سهّل تبنّي خطة أيزنهاور لمجلس الأمن القومي، إصرار نيكسون الطويل الأمد لتولّي مَهمّة السياسة الخارجية. وقد صدرت مذكرة قرار باسمه تعلن خطة عمله. وفي المواقف المثيرة للجدل بشكلٍ خاص، مثل عملية التوغّل في كمبوديا في العام 1970 لملاحقة الفرق الفيتنامية الشمالية المُتمركزة هناك، قام هالدمان أو المُدعي العام جون ميتشل شخصيًّا بتحصين القرار النهائي لسكرتير مجلس الوزراء، مشيرًا إلى أنه كان أبعد من أن يُناقش.

القيود التي واجهها نيكسون لم تُقيّد قدراته على اتخاذ القرارات، ففي لحظات الأزمة قاد العملية، ولو بشكلٍ غير مباشر، من خلال طاقم عملي. ولكن في موضوعات عدّة أخرى مثل ما حدث في العام 1972 والردّ على «هجوم عيد الفصح» من فيتنام الشمالية ضدّ الجنوب أو الجسر الجوي الاستراتيجي للأسلحة والإمدادات في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1973 لإسرائيل في خلال حرب يوم الغفران، فقد تدخّل بإصدار أمر مباشر من خلال مكتب مستشار الأمن.

وبحلول كانون الثاني/يناير من العام 1969 عندما تولّى نيكسون منصبه، تعرّضت طبيعة الجدل الأميركي حول فيتنام لاضطراب. ظلّت الخلافات المحلّية المبكرة حول جنوب شرق آسيا قائمة: فقد كانت تتّصل بالخلافات حول وسائل تحقيق الغايات المُتفق عليها. ناقشت الجامعات حرب فيتنام في الدورات التعليمية، الأمر الذي اعتبر حسن نية الأطراف المتنازعة أمرًا مفروغًا منه. وفي خلال رئاسة نيكسون، تحوّلت الأحكام على السلوك الأميركي في فيتنام قضية حُسن نية تمامًا. أعلن المعارضون أن الحرب غير أخلاقية وتتعارض مع القيم الأميركية الراسخة، وكان ردّهم تحدّيًا للسياسات الراسخة والشرعية الأخلاقية للإدارات المتعاقبة، لدرجة أن بعض النشطاء المناهضين للحرب سعوا إلى تقويض عمل الحكومة من خلال مظاهرات عامة ضخمة، استمرّت أحيانًا لأيام. كان التكتيك الآخر هو التسريب الهائل للمعلومات الحكومية السرية، وكان مُبرّر ذلك هو أن تعريف الحوكمة المفتوحة غير متوافق مع أي عنصر من عناصر السرية.

اعترف نيكسون في مذكراته بأن «السرية تفرض ثمنًا باهظًا على تبادل الآراء وتُقيد العمل داخل الحكومات». ولكنه أضاف أن الأمر ضروري في شؤون الدولة إذ يقول «أستطيع أن أقول بشكل لا لبس فيه إنه بدون السرية ما كان هناك انفتاح على الصين،

ولا اتفاقية محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، ولا اتفاقية سلام تنهي حرب فيتنام»[6].

في هذا الصدد، علّمني أيزنهاور درسًا أساسيًّا عن العمل في واشنطن. ففي منتصف آذار/مارس من العام 1969 عندما كان الرئيس السابق في أيامه الأخيرة، دعاني نيكسون للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن القومي الأخير بشأن الشرق الأوسط، والذي ناقش الوجود العسكري السوفيتي المتزايد في المنطقة وعملية التوازن في ردنا بين الإجراءات الدبلوماسية وغيرها. وبما أنه كان بصدد اتخاذ قرار، طلب مني نيكسون أن أشرح لأيزنهاور الخيارات التي ناقشها مجلس الأمن القومي.

في صباح اليوم التالي، تسرّب محتوى اجتماع مجلس الأمن القومي إلى وسائل الإعلام. اتصل بي الجنرال روبرت شولز المساعد العسكري لأيزنهاور في وقت مبكر جدًّا من صباح ذلك اليوم من أجل التواصل مع الرئيس السابق. أطلق أيزنهاور سيلًا من العبارات الغليظة والشتائم التي ليست من طابع شخصيته الودودة، وانتقدني بسبب تسريب مداولات مجلس الأمن القومي. وعندما سألته عمّا إذا كان يعتقد أن مكتبي هو من قام بالتسريب، استكمل وصلة أخرى من وصلات الذم مؤكّدًا على أن مَهمّتي كانت الحفاظ على سرية جميع المعلومات السرية على امتداد نظام الأمن القومي، وأنه كان عليّ عدم قبول ذاك التكليف إذا فسّرت الأمر على أنه خاص بمكتبي فقط.

وكان ردّي عليه بأننا تولّينا المنصب إلّا منذ شهرين فقط، وبذلنا قصارى جهدنا للسيطرة على التسريبات في خلال تلك الفترة. ولكنه لم يقتنع بذلك. تحدّث من ثمّ بنبرةٍ هادئة قائلًا: «أيها الشاب -وقد كنت حينها في السادسة والأربعين- دعني أسديك نصيحة واحدة. لا تُخبر أي شخص أنك غير قادر على تنفيذ مَهمّة مُسندة إليك». كانت هذه آخر الكلمات التي سمعتها من أيزنهاور، فقد وافته المنية بعد أسبوعين.

العالم بعينيّ نيكسون

اكتسب نيكسون قدرته على تقييم الأحداث الماضية واستمدّ حدسًا إزاء المستقبل من واقع تجربته الدولية الكبيرة، بصفته شخصية سياسية بارزة، ومن سنوات تأملاته للأحداث بعيدًا من المنصب. فقد عزّزت أسفاره الدولية في أثناء تولّيه منصب نائب

الرئيس -والمرشح المستقبلي الواعد للرئاسة- سُبل التواصل مع قادة العالم الساعين لفهم الفكر الأميركي لتخمين آفاقه المستقبلية. داخل تلك الدوائر، اتّسم نيكسون بالرزانة وتعاملوا معه بصفته شخص ذو شأن - ليرتسم موقف قلّما نراه بين الخصوم المحلّيين أو الصحافيين.

في أثناء عضوية نيكسون بالكونغرس، شارك مشاركات بارزة في النقاشات ولم تتماشَ قناعاته بشأن السياسة الخارجية بدقة مع رؤية الفئات السياسية المتصدّرة حينها. وانخرط انخراطًا جليًّا في الجدل حول محاكمة العميل السوفيتي المزعوم والمسؤول السابق في وزارة الخارجية ألغر هيس، الذي كان بنظر كثيرٍ من رجال المؤسسة السياسية ضحية للمعارضة أو ما يُسمّى «مطاردة الساحرات»؛ إلى حين إدانته بالحنث باليمين ثمّ سجنه. ومن هنا، تَشكّل تصورٌ راسخٌ عن نيكسون لدى المحافظين والليبراليين وتطوّر مع الوقت. وكان في نظر المحافظين محاربًا قويًّا متعصّبًا في الحرب الباردة ومناهضًا للشيوعية، وانتظروا منه أسلوبًا دبلوماسيًّا تصادميًّا. بينما خشي الليبراليون من احتمالية بدء فترة استعراض للعضلات الأميركية خارجيًّا وتأجيج الجدل المحلّي داخليًّا.

في الواقع فاقت دقة آراء نيكسون بشأن السياسة الخارجية تصوّرات منتقديه. حيث تشكلت آراؤه من خلاصة خبرته من عمله بالخدمة العامة بسلاح البحرية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتولّيه مقعدًا في الكونغرس ثمّ شغله لمنصب نائب الرئيس، وكان على قناعة لا تتزعزع بالشرعية الأساسية لأسلوب الحياة الأميركية، لا سيّما فُرص الحِراك الاجتماعي، كما تُجسّد حياته الخاصة. وفي ظلّ مواكبة متغيّرات السياسة الخارجية الحالية، كان معتنقًا لمبدأ تحمّل أميركا المسؤولية الخاصة بالدفاع عن قضية الحرية على الصعيد الدولي، لا سيّما حرية حلفائها الديمقراطيين. وأدّى دورًا رئيسيًّا في إنهاء صراع فيتنام، الذي ورثه من سابقيه، وكانت دوافع مساعيه مَشوبة بالخوف من تأثير شبح التراجع الأميركي في صدقية الأمّة الأميركية ليس بصفتها حليفًا وحسب بل في مكانتها بصفتها قوّة بارزة في العالم.

طرح نيكسون رؤيته لدور أميركا في العالم في خطاب ألقاه في 6 تموز/يوليو 1971، ما أثار كثيرًا من التساؤلات، حيث فسّر التزام الولايات المتحدة في فيتنام بعبارات حيادية بشكل أساسي، ولم يلقِ باللوم على أسلافه الديمقراطيين ولا على تيار

اليسار المناهض للحرب. وأقرّ بالانتقادات السائدة لسياسة الولايات المتحدة آنذاك والتي وصفها:

لا يمكن ائتمان الولايات المتحدة على السلطة؛ فعلى الولايات المتحدة الانسحاب من المشهد العالمي والاهتمام بمشكلاتها الخاصة وترك القيادة العالمية لقوّة أخرى، لأننا ننخرط في اللاأخلاقيات[7] في إدارة سياستنا الخارجية.

وعلينا تقبّل ارتكاب الولايات المتحدة أخطاء مبدئية في فيتنام، كما حدث في حروب أخرى، ثمّ طرح السؤال الجوهري: «أي دولة أخرى في العالم ترغب في تولّي موقع القوّة البارز؟» كما كانت أميركا:

ولكن أميركا أمّة لا تسعى لمكانة عالمية بارزة. بل انساقت إليها تلك المكانة جراء ما حدث في الحرب العالمية الثانية. نحن أمّة ساعدت أعداءها السابقين، ومازالت سخية لمن قد يكونون خصومًا لها... محظوظ هذا العالم كثيرًا... لوجود مركز لقيادة العالم[8].

واستمرّ نيكسون في ذكر رؤيته للقيادة الأميركية العالمية في ما بعد الحرب مرارًا وتكرارًا، في حين انتقد افتراضات السياسة الخارجية الأميركية السائدة. وأكّدت مدرسة فكرية مهمّة في ذلك الوقت مبدأ استمرّ إلى الآن يفيد بأن الاستقرار والسلام هما الوضع الطبيعي للشؤون الدولية، بينما يولد الصراع من سوء الفهم أو الحقد. وبمجرّد هزيمة القوى المعادية أو التغلّب عليها بشكل حاسم، سيسود الوئام الأساسي وستعود الثقة الدفينة. ففي المفهوم الأميركي الجوهري، لم يكن الصراع متأصّلًا بل دخيل.

وقد كان نيكسون أكثر ديناميكية في تصوّراته. ورأى السلام حالة من التوازن تتّسم بالهشاشة والسيولة بين القوى العظمى، توازنًا على المحك ولكنه يشكل عنصرًا حيويًّا من عناصر الاستقرار الدولي. وشدّد في مقابلة أجراها مع مجلة تايم في كانون الثاني/يناير من العام 1972، على أن توازن القوى شرط أساسي للسلام:

فكم سيكون خطر اندلاع الحرب وشيكًا حال تمتّع دولة واحدة بقوى غير محدودة مقارنة بمنافسها المحتمل. وعليه، فأنا أؤمن بعالم تتمتّع فيه الولايات المتحدة بالقوّة. وأعتقد أنه سيكون عالمًا أفضل وأكثر أمانًا، عالمًا فيه كلّ من الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتي والصين واليابان، قوية ومزدهرة، توازِن كلّ منها الأخرى، ولا تلعب إحداها ضدّ الأخرى، توازن متساوٍ[9].

وكان أي من رجال الدولة البريطانيين العظماء في القرن التاسع عشر ليدلي ببيان مماثل حول توازن القوّة في أوروبا.

وعلى الرغم من عدم تجسيد أوروبا واليابان* لقوى بقدرات مماثلة لأميركا مطلقًا في خلال فترة تولّي نيكسون الحكم، إلّا أن «ثلاثية» وضعها ما بين الصين والاتحاد السوفيتي اعتبر مبدأ للسياسة الأميركية منذ فترة نيكسون حتى نهاية الحرب الباردة واستمرّ بعدها؛ وأسهم إسهامًا مهمًّا في وقف الصراع بنجاح.

وقد صاغ نيكسون استراتيجيته في سياق أميركي محدّد. وفي أوائل القرن العشرين، أعرب ثيودور روزفلت عن وجهة نظر تفيد بتوريث دور بريطانيا في دعم التوازن العالمي لأميركا يومًا ما، وقد أجرى بنفسه تجربة الحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية[10]. ولكنّ الرؤساء اللاحقين أشاحوا النظر عن ذلك النوع من التحليل. وبدلًا من ذلك، برزت رؤية وودرو ويلسون التي دافع عنها (1913-1921) وصارت مهيمنة فيما بعد -والتي ارتكزت بدورها على أهمية السعي لتحقيق الاستقرار الدولي عبر الأمان الجماعي، المنوط بالإنفاذ المشترك للقانون الدولي: وعلى حدّ تعبير ويلسون، «ليس توازن القوى، بل مجتمع القوى؛ ليست منافسات منظمة، بل سلام مشترك منظّم»[11].

سعى نيكسون لإعادة رؤية ثيودور روزفلت إلى ميزان القوى للساحة مجددًا في ما يخص السياسة الخارجية الأميركية. وعلى خطى روزفلت، اعتبر المصلحة الوطنية الهدف المحدّد في السعي وراء الاستراتيجية الوطنية والسياسة الخارجية. واعترافًا منه بأن المصالح الوطنية كثيرًا ما يعتريها التوتّر ولا يمكن دومًا التوفيق بينها للخروج بما يسمّى نتائج «لصالح جميع الأطراف»، ورأى أن مَهمّة رجل الدولة تكمن في تحديد تلك الاختلافات وإدارتها؛ وعليه تحقّق ذلك إما بالتخفيف من حدتها أو بالتغلّب عليها بالقوّة، عند الضرورة أو كملجأ أخير في الحالات القصوى. ومال نيكسون إلى تطبيق مقولة طرحها كثيرًا على شركائه: «أنت تدفع الثمن نفسه سواء لإدارة السياسة بفتور أم بتردّد أم للقيام بذلك عن اقتناع وبالطريقة الصحيحة».

تضمّنت رؤية نيكسون إلى السياسة الخارجية، وجوب تقلّد الولايات المتحدة للدور المحرّك الرئيسي لنظام مَرِنٍ من التوازنات المتبادلة. ولم يحدّد لهذا الدور نقطة نهائية

* على الرغم من أن أوروبا كانت تشكل قوّة، إلّا أنها لم تكن قوّة متحدة.

محدّدة، واعتقد أنه حال تخلي أميركا عن ذلك الدور، فستعمّ الفوضى العالم. وقد كانت مسؤولية أميركا الدائمة المشاركة في الحوار الدولي وتولّي زمام قيادته حال الضرورة. ولذلك أعلن نيكسون في خطابه الافتتاحي الأول عن «حقبة جديدة من المفاوضات».

الدبلوماسية والربط

أكدت سياسة نيكسون الخارجية على نهج من شقّين تجاه الخصوم؛ الشق الأول هو بناء القوّة الأميركية وتحالفاتها، وخاصة حلف الأطلسي. والشق الثاني هو الحفاظ على حوار مستمرّ مع الخصوم، مثل الاتحاد السوفيتي والصين، عبر «عصر المفاوضات». ومن خلال ربط الجوانب الجيوسياسية والأيديولوجية، سعى نيكسون للتغلّب على عقبتين جعلتا من الصعب على الأميركيين مواجهة تحدّياتهم الدولية.

في «الدبلوماسية» (1994)، وضعت هذه المفاهيم ضمن خانة المقاربة النفسية مقابل المقاربة اللاهوتية. ترى المقاربة الأولى أن المفاوضات غاية في حدّ ذاتها، لذلك بمجرّد أن يلتقي خصمان، وجهًا لوجه، فعندئذ قد يتمّ التعامل مع النزاع بينهما على أنه سوء فهم يمكن إدارته ويمكن حله، على غرار الخلافات الشخصية. ولكن المقاربة اللاهوتية تعتبر الخصوم بمنزلة كفار وأن أي تفاوض معهم خطيئة[12].

وعلى النقيض من ذلك، اعتبر نيكسون المفاوضات جانبًا من جوانب استراتيجية شاملة، وجزءًا من شبكة سلسة من العوامل ذات الصلة؛ من بينها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية والأيديولوجية. وعلى الرغم من كونه معاديًا مخضرمًا للشيوعية، لم يعتبر نيكسون الخلافات الأيديولوجية مع الدول الشيوعية عائقًا أمام المشاركة الدبلوماسية. واعتبر الدبلوماسية وسيلة مثلى لإحباط المخططات العدائية وتحويل العلاقات العدائية إلى حالة تكفل إشراك الخصم أو عزله. وهكذا، استند الانفتاح على الصين إلى اقتناعٍ بأن جمود ماو تسي تونغ الشيوعي يمكن تعويضه من طريق استغلال التهديد السوفيتي لأمن الصين. وبالمثل، في خلال الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1973، أدّى اقتناعه بأن عملاء موسكو في الشرق الأوسط لن يتمكّنوا من تحقيق أهدافهم الإقليمية بالقوّة إلى تحقيق انفتاح استراتيجي وسيكولوجي لإضعاف التأثير السوفيتي ما سيضع أميركا في موقع وسيط السلام.

لم يكن نيكسون ميّالًا مطلقًا إلى فكرة أن توطيد العلاقة شخصيًا مع قادة أجانب يمكن أن تجاوز المصالح الوطنية المتضاربة. وقال نيكسون في خلال خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1970: «علينا جميعًا أن ندرك أن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلافات عميقة وجوهرية للغاية»، موضحًا أن الظن بخلاف ذلك «من شأنه أن يقلّل من خطورة خلافاتنا. يتطلّب التقدّم الحقيقي في علاقاتنا تفاصيل وليس مجرد أجواء. ويقوم الانفراج الحقيقي على سلسلة من الإجراءات، وليس من خلال تحوّل سطحي في المزاج الظاهر»[13]. وسوف يؤدّي التفاوض مع الخصوم الأيديولوجيين من موقع قوّة إلى تأسيس نظامٍ مواتٍ للمصالح والتطلّعات الأمنية الأميركية.

باتباع هذه المبادئ، نال نيكسون في وقت مبكر من ولايته الأولى موافقة الكونغرس على مبادرة الدفاع الصاروخي؛ وهي مبادرة اعتبرها كُثُر بمنزلة استفزاز واضح لموسكو. ومع ذلك، فقد بيّنت العقود التالية أن نظام الدفاع الصاروخي عنصر لا غنى عنه في الانتشار الاستراتيجي. وبالمثل، عندما غزت القوات السورية المدعومة والمجهّزة من الاتحاد السوفيتي الأردن في العام 1970، استدعى نيكسون حالة تأهب إقليمية. وعندما هدّد رئيس الوزراء السوفيتي ليونيد بريجنيف بالتدخّل في نهاية حرب يوم الغفران في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1973، رفع حالة التأهب العالمية. وعلى الرغم من أنه كان مصمّمًا على احتواء الاتحاد السوفيتي، إلّا أن غايته كانت بناء أطر السلام. وقد شرح نيكسون وجهة نظره في خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1970، حيث قال: «القوّة حقيقة من حقائق الساحة الدولية. والتزامنا المتبادل هو ضبط تلك القوّة، والسعي مع الدول الأخرى لضمان استخدامها للحفاظ على السِلْم وليس تهديده»[14].

ولكن، ما هو تعريف «السِلْم» وكيف نحقّقه؟ لقد بدا جورج كينان، المهندس صاحب رؤيا سياسة الاحتواء بعد الحرب العالمية الثانية، إلى جانب وزيري الخارجية دين أتشسون وجون فوستر دالاس، راضين عن انتظار ما قد يحدث للاتحاد السوفيتي بينما نستمر في بناء القوّة الأميركية، وكانوا على ثقة من أن التاريخ سيحقّق في النهاية التغيير السوفيتي بالطبع. لكن عقدين تميّزا بحالة من الجمود النووي المتوتر، وتفاقم صدمة فيتنام، تركا الولايات المتحدة في حاجة إلى استراتيجية أكثر نشاطًا. وصمّمت

سياسة نيكسون لدفع موسكو وبكين لقبول شرعية النظام الدولي والتصرّف وفق المبادئ المتوافقة مع المصالح والقيم الأمنية الأميركية من خلال استغلال خلافاتهما عبر المسار الدبلوماسي.

وصف نيكسون نفسه بأنه مفاوض ماهر. ويصحّ ذلك في ما يرتبط بمناقشات الصورة الكبيرة التي تستهدف جذب المُحاور إلى حوار استراتيجي. ولكن تردّده في التعامل مع المواجهة المباشرة منعه من الانخراط في عملية الضبط المتبادل وتقويم الفروق الدقيقة التي تمثّل آليات الدبلوماسية.

وبأي حال، فإن التفاوض على تسويات دبلوماسية مفصّلة حرفة يُنصح الرؤساء بالامتناع عن ممارستها. وبالنظر إلى الثقة الكبيرة بالنفس اللازمة لكي يحقّق الرئيس مكانة مرموقة يرجوها، فمن المرجّح أن يكون الرئيس إما مفاوضًا مرنًا أو متشددًا؛ وهو في الحالة الأولى يعتمد على قدرته على استغلال «سحره الشخصي»، وفي الثانية يعتمد على الضغوط التي تمكّنه من المناورة. فهو يساوي بين الدبلوماسية والمواجهة.

يؤدّي الجمود الدبلوماسي بين كبار القادة إلى تعقيد أي تعديل داخل الحوكمة الداخلية لدى كلا الجانبين؛ وهو سبب آخر لضرورة التعامل مع القضايا التفصيلية على مستويات أدنى، حيث تكون الخبرة الفنية أكثر تركيزًا والتكيّف أقل تهديدًا. وإذا تبقّت مسائل قليلة فقط في المرحلة النهائية، فعندئذ يأتي دور القائد للتوصل إلى نتيجة جوهرية من خلال تعديل رمزي احتفالي.

وتكمن قوّة نيكسون كرجل دولة في طرفَي الاستراتيجية الجيوسياسية؛ الدقّة التحليلية في التصميم والجرأة الكبيرة في التنفيذ. ولقد كان في أفضل حالاته في الحوارات حول الأهداف بعيدة المدى وفي الجهود المبذولة لجذب نظيره إلى حافة استراتيجية مُهمّة. وبينما كان نيكسون قلقًا في أثناء المفاوضات التي جرت وجهًا لوجه حول تفاصيل قيود الأسلحة الاستراتيجية مع بريجنيف في قمّة موسكو في العام 1972، كان نيكسون حريصًا على مناقشة مبادئ الجغرافيا السياسية الأميركية الصينية مع تشو إنلاي (وكان فعالًا في القيام بذلك) خلال قمّة بكين في العام نفسه، وتمهيد الطريق لاستراتيجية أميركية-صينية موازية لإحباط التوجّه السوفيتي للهيمنة العالمية.

وجمع نيكسون بين موقفه من المفاوضات واستراتيجية لم تكن معتادة في مؤسسة

السياسة الخارجية: استراتيجية الربط. وفي 4 شباط/فبراير 1969، بعث برسالة إلى وزير الخارجية وليام روجرز ووزير الدفاع ملفين لايرد يؤكّد فيها على نهج الإدارة الجديدة[15]. كان جوهره بمنزلة خطوة مثيرة للابتعاد عن نزعة الإدارات السابقة لتجزئة القضايا:

أدرك أن الإدارة السابقة تبنّت وجهة نظر مفادها أنه عندما نعرف بوجود مصلحة مشتركة في قضية ما مع الاتحاد السوفيتي، فيجب أن نتابع التوصّل إلى اتفاق ونحاول عزله قدر الإمكان عن تقلّبات الصراعات في ملفات أخرى. وقد يصحّ هذا في كثير من الأمور الثنائية والعملية مثل التبادلات الثقافية أو العلمية. ولكن في ما يتّصل بقضايا عصرنا الحاسمة، فأعتقد أنه يجب علينا السعي للتقدّم على جبهة واسعة على الأقل بما يكفي لتوضيح أننا نرى سبلًا لنوع من العلاقة في القضايا السياسية والعسكرية[16].

أثار هذا الخطاب القلق بين دعاة الرأي السائد، والمتمثّل في التفاوض بشأن القضايا عند ظهورها لمنعها من تلويث مجالات التعاون المحتمل. ويعكس هذا النهج هيكل الإدارات الحكومية الذي تمارس فيه الإدارات والمكاتب المختلفة الضغط من أجل ثبات «خط الجهد» المفضّل لديها. وأدرك نيكسون أن مثل هذا التقسيم ينطوي على المخاطرة في تلك الفترة بتمكين الاتحاد السوفيتي من تحديد جدول الأعمال واستغلال المفاوضات غطاءً لتعزيز أهدافه الإمبراطورية.

وفي النهاية، أفسد نهج نيكسون الحسابات السوفيتية. وبعد ثلاثة أسابيع من الإعلان في 15 تموز/يوليو 1971 عن نية نيكسون زيارة الصين، دُعي لحضور قمّة في موسكو. وفي أيار/مايو من العام 1972؛ بعد ثلاثة أسابيع فقط من أمره بقصف فيتنام الشمالية وتلغيم ميناء هايفونغ، وبعد ثلاثة أشهر من القمّة في بكين؛ أظهرت القمّة الأميركية السوفيتية، التي استمرّت أسبوعًا في موسكو، حرص الاتحاد السوفيتي على تحقيق استقرار العلاقات مع أميركا. ووقّع الطرفان على معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية «سالت 1» ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية واتفاقية الحوادث في البحر، في خلال تلك القمّة لتكون خطوات نحو الهدف الذي طرحه نيكسون في خطابه الافتتاحي: وضع «أطر السلام». وجاءت معاهدة الحدّ من التجارب الجوفية للأسلحة النووية في العام 1974 استمرارًا لهذه العملية، كما هي حال اتفاقيات هلسنكي لعام 1975، والتي أبرمتها إدارة جيرالد فورد لاحقًا.

سلّطت تلك الاتفاقيات الضوء على مصطلح آخر -الانفراج détente- الذي أصبح مرتبطًا بسياسة نيكسون الخارجية وأثار كثيرًا من الجدل. ولكونه مشتقًّا من مصدر فرنسي، فقد اكتنفه كثيرًا من الغموض، وإن كان المعنى الواضح أنه ينطوي على تخفيف التوتر بين القوى العظمى. وكان الاعتراض الأساسي على ذلك هو الزعم بأن الدبلوماسية الأميركية يجب أن تركّز على تقويض وتدمير النظام السوفيتي والأعداء الآخرين في نهاية المطاف. وعلى النقيض من ذلك، جادلتُ ونيكسون بأنّ إعلان الإطاحة بالنظام بأكمله كهدف محدّد من شأنه أن يلقي بظلاله على كلّ خلاف مع استمرار خطر المواجهة النهائية في عصر أسلحة الدمار الشامل والتقدّم التكنولوجي في مجالات أخرى. ولذلك، فضّلنا اقتران الموقف العسكري القوي بدبلوماسية حقّقت الدفاع عن المصالح الاستراتيجية الأميركية عبر خيارات متعدّدة.

وكان الهدف الآخر من الانفراج هو منح السوفيت مساحة في الجوانب الرئيسية للعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وكان القصد هو تعزيز العلاقات طالما كان السلوك السوفيتي مسؤولًا وتقييدها في فترات التوتر. وهكذا كانت أوراق القوّة والدبلوماسية على الطاولة في آن معًا وأديرت ضمن الاستراتيجية نفسها. وكما سنرى، فقد تجاوبت الولايات المتحدة بقوّة مع التحدّيات شديدة الخطورة، حيث قدّمت أقصى حافز لضبط النفس من جانب الطرف الآخر؛ كما جرى في أزمة الأردن 1970، ونزاع جنوب آسيا 1971، وحرب الشرق الأوسط 1973. وفي الوقت نفسه، أبقت دائمًا على رؤية منفتحة على التعايش مع الخصوم.

زيارة إلى أوروبا

كانت أول زيارة خارجية لنيكسون في الفترة من 23 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 1969 وذلك بعد شهر من تولّيه رئاسة الولايات المتحدة. وكان الهدف المُعلن من الزيارة هو «بثّ روح جديدة من التعاون» بعد أن أدّت الخلافات حول فيتنام وسياسة الشرق الأوسط، إلى توتّر العلاقة بين أميركا وحلفائها في أوروبا.

ولكنّ الهدف الأول من الرحلة اصطدم بحقيقة سعي أوروبا المتنامي للحصول على هُويةٍ جديدة. ففي حين أن القارة قد تعافت اقتصاديًا من ويلات الحرب العالمية

الثانية، إلّا أنها كانت ما تزال في بداية عملية إنشاء مؤسسات مشتركة، وابتعدت الزيارة عن هدفها المُعلن المتمثّل في وضع استراتيجية جيوسياسية مشتركة.

فعلى مدى أربعة قرون، أدّى التفوّق العسكري الأوروبي وإسهامات أوروبا في العلوم، إلى تشكيل العالم. ومع ذلك فإن الدول الأوروبية الآن تضع ألف حساب وتخشى الضغوط السوفيتية المدعومة بالتهديد المتمثّل في القوّة العسكرية. وعلى الرغم من أن الحلفاء اعتبروا الدعم العسكري الأميركي من خلال حلف الناتو أمرًا لا غنى عنه، إلّا أنهم كانوا يتحرّكون أيضًا للحصول على قدر أكبر من الاستقلالية في تشكيل مستقبلهم السياسي والاقتصادي.

كان أول إسهام لنيكسون في السياسة الخارجية عندما كان عضوًا في الكونغرس في لجنة هيرتر في العام 1947، قبل خطة مارشال في العام 1948. ساعدت رحلة اللجنة في خريف العام 1947 إلى أوروبا، في تشكيل التزام نيكسون الدائم بتأسيس علاقة قوية بين أميركا وأوروبا. وكانت أوروبا في ذلك الوقت متحمّسةً لعلاقات أميركية أعمق. وبعد ربع قرن عندما تولّى نيكسون الرئاسة، كان القادة الأوروبيون ما يزالون منشغلين بالتطوير الداخلي للقارة، بينما التزموا -اسميًا فقط- بتعزيز شراكتهم السياسية مع الولايات المتحدة.

وما زاد الأمور تعقيدًا أنه في غضون عام من زيارة نيكسون تمّ تغيير حكومات الدول الأوروبية الكُبرى لأسبابٍ تتعلّق بالشأن الداخلي. فبعد مرور شهرين، ترك شارل ديغول الذي كان قد استخدم حقّ النقض مرتين ضدّ العضوية البريطانية في المجموعة الأوروبية أو ما يُعرف بالاتحاد الأوروبي، منصبه وحلّ محلّه جورج پومپيدو. وبالمثل في ألمانيا وقبل انتهاء العام، رحل المستشار كورت جورج كيزينغر مُضيفنا في ألمانيا، الذي تولّى منصبه خلفًا لكونراد أديناور وسار على خطاه، وحلّ محلّه ويلي برانت الذي سيتبنّى سياسة أكثر مرونة تجاه الاتحاد السوفيتي عُرفت بالسياسة الشرقية أو ما يُعرف بـ«الأستوبوليتيك»*. وفي بريطانيا خسر رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، مُضيفنا في بريطانيا، الانتخابات أمام زعيم حزب المحافظين إدوارد هيث، الذي سيسعى إلى وضع مسافة بين لندن وواشنطن من خلال إعطاء أولوية أكبر للحصول

* انظر الفصل الأول، ص 75 و76.

على عضوية الاتحاد الأوروبي بدلًا من تعزيز العلاقات الراسخة للمملكة المتحدة مع الولايات المتحدة. لذلك وجد نيكسون نفسه في رحلة لنقل تعهدات ومشاعر طمأنة الولايات المتحدة طويلة الأمد، إلى مجموعة من القادة الذين يركّزون على طموحاتهم السياسية.

ولم تكن هذه هي المفارقات الوحيدة في زيارته التي استمرّت ثمانية أيام. حتى عندما شجّعه مضيفوه على بدء محادثات مع الاتحاد السوفيتي للحدّ من الأسلحة النووية وإنهاء حرب فيتنام، شعروا بالقلق عندما تقبّل توصياتهم بصدر رحب. صرّح نيكسون من ضمن تصريحات في مقرّ الناتو في بروكسل قائلًا: «في الوقت المناسب ومع الاستعدادات المناسبة، ستدخل الولايات المتحدة في مفاوضاتٍ مع الاتحاد السوفيتي حول مجموعة واسعة من القضايا»، واعترف بأن مثل هذه المحادثات على حدّ تعبيره «سيكون لها أثر على حلفائنا الأوروبيين» لأنها ستُجرى من جانب الولايات المتحدة بمفردها. ومن هذا المنطلق، شدّد على أهمية الحفاظ على التعاون والوحدة: «سوف تُعقد المباحثات على أساس التشاور الكامل والتعاون مع حلفائنا، لأننا ندرك أن فرص نجاح المفاوضات تعتمد على وحدتنا»[17].

خلّف هذا الخطاب تناقضًا. فعلى الرغم من ترحيب الحلفاء في أوروبا بالدعم الأميركي ضدّ التهديد السوفيتي، لكنهم باتوا غير مرتاحين بشأن ما قد تنطوي عليه المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. نتج عن نية نيكسون المزعومة إعادة العلاقات الدبلوماسية في وضع دولي متجمّد، مزيج من الموافقة والقلق، بينما أثارت دعوته إلى «التشاور الحقيقي مع الحلفاء ومواجهة الحقيقة» تساؤلات حول تماسك التحالف الذي استمرّ حتى وقتنا هذا.

تطوّرت علاقة الولايات المتحدة مع أوروبا في ظلّ حكم نيكسون على مستوى تعاوني واستشاري، وكان التزام نيكسون الشخصي بحلف الناتو واسع المدى. لكن ما تزال هناك قضايا هيكلية أعمق طرأت ولكنها لم تُحلّ مثل: ما هي درجة التعاون المطلوب خارج منطقة المعاهدة، على سبيل المثال في الشرق الأوسط أو آسيا؟ وما هو مقدار الوحدة التي احتاجها الحلف وسط عالم مجزّأ وتكنولوجيا متطوّرة؟ وماذا عن مقدار التنوّع المطلوب؟

يُعزى تفسير جزء من التناقض إلى حرب فيتنام، التي كان القادة الأوروبيون ينظرون إليها عمومًا على أنها انحراف عن مصالحهم الأمنية المركزية. وخلقت التقييمات المتباينة للمخاطر العالمية بين أميركا وأوروبا مزيدًا من التحدّيات، مثل السياسة الألمانية التي دعت إلى نهج سياسي جديد تجاه الاتحاد السوفيتي.

حدث تحوّل كبير في علاقات حلف شمال الأطلسي خلال السنة الثالثة من رئاسة نيكسون، في المجال الاقتصادي. حدّدت اتفاقية بريتون وودز لعام 1944 أسعار صرف ثابتة بين العملات الأجنبية والدولار، وسمحت للحكومات بتبادل الدولار مقابل الذهب بسعر 35 دولارًا للأونصة. عملت الاتفاقية بشكل جيد قرابة عقدين من الزمن، ولكن بحلول أواخر الستينيات تعرّضت لضغوطٍ متزايدة[18]. مع تعافي أوروبا الغربية واليابان من الحرب العالمية الثانية، بلغ الاحتياطي التراكمي للدولار بحلول العام 1971 نحو 40 مليار دولار مقارنةً باحتياطي الذهب الأميركية بقيمة 10 مليارات دولار. وبسبب عدم الثقة في قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على قابلية تحويل الذهب، طالبت الحكومات الأجنبية بقيادة فرنسا، تحويل مزيدٍ من الدولارات مقابل الذهب[19].

ولكن جاء ردّ فعل نيكسون حاسمًا. فعلى مدى ثلاثة أيام في كامب ديفيد في آب/أغسطس1971، تشاور مع مستشاريه الاقتصاديين. سعى رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي آرثر بيرنز إلى الحفاظ على اتفاقية بريتون وودز، في حين فضّل وزير الخزانة جون كونالي ومدير مكتب الإدارة والميزانية جورج شولتز إنهاء الارتباط بين الدولار والذهب، كما اقترح شولتز نظامًا جديدًا بشأن تعويم أسعار الصرف[20]. وانحيازًا لمُقترح كونالي وشولتز، رأى نيكسون أنه لا يمكن استمرار علاقة التحويل بين الدولار والذهب، وأن أي محاولة للحفاظ على هذه المعاهدة ستدعو إلى شنّ هجمات مضاربة على دولار. وأعلن في يوم الأحد 15 آب/أغسطس عن تعليق مؤقّت للتحويل بين الدولار والذهب*.

أثار هذا القرار والطريقة الأُحادية التي اتُّخذ فيها القرار، قلق بعض الحلفاء. عارضت فرنسا بشدّة وقف الارتباط بين الدولار والذهب. وأعرب وزير المالية الفرنسي

* في ذلك الأحد، كنت مسافرًا إلى باريس لإجراء مفاوضات مع الفيتناميين الشماليين، كما هو موضح في الفصل الثالث، الصفحات 185 - 190.

فاليري جيسكار ديستان (الذي أصبح رئيسًا لفرنسا في ما بعد) عن قلقه من أن التضخّم الاقتصادي الأميركي نتيجة وقف الارتباط، قد يؤثّر على النظام المالي العالمي[21]. ومن جانبها كانت ألمانيا الغربية قلقة من أن التغيير المفاجئ والأحادي يُنذر بعودة القومية الاقتصادية[22]. وسعيًا لتهدئة هذه المخاوف ووضع خطوط عريضة جديدة لترتيب الشأن الاقتصادي على المدى البعيد، التقى وكيل وزارة الخزانة پول ڤولكر مع نظرائه الأوروبيين.

تُوجّت هذه الجهود باتفاقية سميثسونيان في كانون الأول/ديسمبر من العام 1971، والتي خفّضت قيمة الدولار ووضعت أسعار صرف جديدة. لكن ثبت صعوبة الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة بدون وضع معايير للذهب، وانهارت الاتفاقية بحلول شباط/فبراير من العام 1973، ما دفع الدول الاقتصادية الكُبرى إلى تبنّي سياسة تعويم أسعار الصرف[23]. وعلى الرغم من المخاوف الأولية، ما يزال النظام قائمًا. لقد حوّلت قرارات نيكسون الدراماتيكية في كامب ديفيد، النظام المالي العالمي إلى نظام متوازن أكثر مرونة ولكنه في النهاية أكثر استدامة.

في العام 1973 حاول نيكسون الردّ على ردود الفعل السلبية المستمرّة بشأن النظام النقدي وكذلك القلق الأوروبي بشأن الأسلحة النووية وحرب فيتنام، من خلال اقتراح برنامج «عام أوروبا». تضمن ذلك إعلان شراكة طويلة الأمد بين أوروبا والولايات المتحدة بعد اقتراب نهاية تلك الحرب آنذاك.

وفي خطابٍ ألقاه في نيويورك في نيسان/أبريل من العام 1973، اقترحتُ نيابةً عن نيكسون، أن تتوصل الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون بحلول نهاية العام إلى بيان للأهداف المشتركة في كلا المجالين السياسي والاستراتيجي على غرار ميثاق الأطلسي الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل في 14 آب/أغسطس 1941. كان الهدف هو تضافر الجهود الأمنية المشتركة للتطوّر التكنولوجي وتحديد الأغراض السياسية المشتركة في ضوء تطوّر الأزمة في مناطق مختلفة من العالم. ولكنّ الاقتراح كان سابقًا لأوانه. كان حلفاؤنا متقبّلين لإعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية التي تضمّنت أمنهم الفوري، ولكن ليس لتطلعات الوحدة السياسية عبر الأطلسي.

حافظ نيكسون على هيكل الناتو ودافع بقوّة عن حرية برلين وحقّق مكاسب كبيرة لها، ما وضع نهايةً لأكثر من عقد من الأزمات والتهديدات بشأن برلين. كما حافظ على حوار سياسي مستمرّ مع الناتو والقادة الكبار لأوروبا. بعد رئاسته، نالت المبادرات الأميركية خارج منطقة الناتو دعمًا أوروبيًا -مثل ما حدث في عمليات مكافحة التمرّد في أفغانستان أو العراق- وكان هذا الاستحسان مرهونًا بالالتزام الأميركي الدفاع عن أوروبا ضدّ التهديد الروسي، ما أوجد هدفًا عالميًا مشتركًا بين أوروبا وأميركا. ولكن لم يتحقّق هدف نيكسون الذي سعى إليه والمتمثّل في إقامة علاقة عضوية مع أوروبا بشأن القضايا العالمية حتى يومنا هذا، وظهر بشكل جديد في ما يرتبط بمسألة العلاقات مع الصين.

الحرب الفيتنامية وخلاصاتها

حين تولّى نيكسون منصبه، كانت الولايات المتحدة متورّطة في فيتنام لما يقرب من عقدين. وفي أثناء تنصيبه في كانون الثاني/يناير من العام 1969، كانت حصيلة القتلى قد بلغت نحو 30 ألف جندي أميركي في المعارك هناك، واندلعت احتجاجات مناهضة للحرب، في جميع أنحاء البلاد وكان بعضها عنيفًا. وفي أول لقاء لي مع نيكسون بعد الانتخابات في فندق بيار، أكّد لي أنه مصمّم على إنهاء الحرب في فيتنام في خلال فترة ولايته الأولى. وتعهّد لأسر الجنود الذين سقطوا في الحرب بنهاية تصون شرف أميركا، وأنه سيسعى إلى تحقيق ذلك من خلال دبلوماسية الربط مع الاتحاد السوفيتي. ويمكن التصوّر أن فكرته عن الانفتاح على الصين دورًا أيضًا. ولكنه لن يتنازل. كان أمن الشعوب الحرّة، وكذلك السلام والتقدّم الدوليّان، تعتمد على استعادة القيادة الأميركية مكانتها وتعزيزها في نهاية المطاف. ويجب أن تظلّ الجهود العسكرية والسياسية على خطّين متوازيين.

كانت بداية دخول الولايات المتحدة على خط الدفاع عن فيتنام الجنوبية ضدّ المتمردين الشيوعيين بإرسال مستشارين عسكريين في وقت مبكر في خلال فترة رئاسة هاري ترومان. وزاد أيزنهاور من المساعدات الأميركية ورفع عدد المستشارين العسكريين الملحقين بالسفارة الأميركية في سايغون من 35 إلى ما يقرب من 700

بحلول العام 1956[24]. وفي نهاية فترة رئاسته، خلص أيزنهاور إلى أن طرق الإمداد الجديدة التي يتمّ فتحها بتعدّي فيتنام الشمالية على لاوس وكمبوديا، وهما دولتان ضعيفتان ومحايدتان على حدود فيتنام الجنوبية، تهدّد تدريجًا سلامة سايغون، ما يستدعي المقاومة.

امتدّ نظام الإمداد، الذي أُطلق عليه لاحقًا اسم مسار هوتشي منه (Ho Chi Minh)، عبر الأدغال الوعرة على طول الحدود الغربية لجنوب فيتنام التي يبلغ طولها 600 ميل، ما يجعل من الصعب اكتشافه أو استهدافه أو اعتراضه. لقد أصبح الركيزة الأساسية لاستراتيجية فيتنام الشمالية لتقويض حكومة فيتنام الجنوبية وإطاحتها في نهاية المطاف.

في أثناء فترة الانتقال الرئاسي في العام 1960، نصح أيزنهاور خليفته، جون ف. كينيدي، بنشر قوات قتالية أميركية في المنطقة، وإذا لزم الأمر، مقاومة تلك التوغّلات في البلدان الحدودية المحايدة. لم يتصرّف كينيدي على الفور بناءً على نصيحة أيزنهاور، وسعى بدلًا من ذلك إلى حلّ سياسي عبر التفاوض مع هانوي. وكانت النتيجة الاتفاق الدولي لعام 1962 بشأن حياد لاوس. ولكن عندما انتهكت هانوي لاحقًا حياد لاوس من خلال زيادة التسلّل، ردّ كينيدي بتعيين 15 ألف جندي أميركي لتدريب الوحدات القتالية الفيتنامية الجنوبية وتقديم المشورة لها. واعتقادًا منها أن حاكم فيتنام الجنوبية، نو دن دييم، يفتقر إلى الدعم الواسع والإرادة السياسية لتحقيق النصر، شجعت إدارة كينيدي الجيش في البلاد ليحلّ محلّه في الحكم. وأدّى هذا الانقلاب، الذي اغتال دييم في 2 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1963، إلى فراغ حكومة فيتنام الجنوبية في خضم حرب أهلية كانت فيها الحكومة المحاصرة، هي الهدف الرئيسي. واستغل الفيتناميون الشماليون هذه الفرصة لتقديم وحدات قتالية منتظمة لتعزيز قوات حرب العصابات الخاصة بهم.

وعقب اغتيال كينيدي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1963، صعّد ليندون جونسون الجهود العسكرية الأميركية في فيتنام بناءً على نصيحة فريق الأمن القومي الذي ورثه عن كينيدي (وكان المعترض الوحيد هو جورج بول، وكيل وزارة الخارجية)*.

* من خلال القيام بذلك، ذهب جونسون مع مدرسة الفكر السائد التي اعتبرت أن التحدّيات الشيوعية في آسيا كانت من الطابع نفسه مثل تلك التي حدثت في أوروبا خلال الأربعينيات والخمسينيات، وبالتالي بالإمكان مقاومتها من خلال رسم خطوط آمنة يمكن أن يتجمّع خلفها السكان المهدّدون سعيًا وراء حريتها. ولسوء الحظ، كان هناك اختلاف =

ولكن سرعان ما أدرك جونسون أن الغموض السياسي في المنطقة قد تفاقم بسبب تعقيدات وضع استراتيجية عسكرية.

أدّى الحجم الهائل للانتشار الأميركي في بقعة بعيدة للغاية إلى فرض حتمية أن تنهي أميركا الحرب بسرعة. ولكن استراتيجية هانوي كانت إطالة أمد الصراع لإرهاق الأميركيين نفسيًّا. وفي صراع بين جيش نظامي وقوات حرب العصابات في غابات، تمتّع الطرف الآخر بهذه الميزة، حيث النصر قائم ما دامت الخسارة غائبة. وبحلول كانون الثاني/يناير من العام 1969، عزّزت فيتنام الشمالية الثلث الغربي من لاوس كقاعدة إمداد أُرسلت من خلالها معظم إمداداتها إلى جنوب فيتنام وأجزاء من كمبوديا بعيدًا من متناول القوّة الأميركية؛ ما عرّض الجزء الجنوبي من جنوب فيتنام، بما في ذلك سايغون، للخطر. وهكذا كانت في وضع لوجستي يمكّنها من اختبار قدرة التحمّل الأميركية من خلال تطبيق استراتيجية قال عنها رئيس وزراء فيتنام الشمالية فام ڤان دونغ لمراسل نيويورك تايمز هاريسون سالزبوري إنها مبنية على الاعتقاد بأن الفيتناميين الشماليين أكثر التزامًا تجاه فيتنام من الأميركيين. أي أن هناك مزيدًا من الفيتناميين المستعدين للموت من أجل فيتنام مقارنة بعدد الأميركيين المقتنعين بذلك[25].

أدّى الجمود في ساحة المعركة والخسائر المتزايدة إلى حدوث تصدّع في الجبهة الداخلية الأميركية. وبدأ الأمر في حرم الجامعات في خلال إدارة جونسون نقاشًا حول الأهداف والجدوى. وبحلول وقت إدارة نيكسون، كان الوضع قد تطوّر إلى تقييم العلاقة بين القيم الأميركية والأساليب الأميركية؛ هل كانت الحرب عادلة؟ وإذا كانت غير عادلة، ألن يكون من الأفضل التخلّي عن المشروع بأكمله؟ بينما كان الموقف الأخير يعتبر في البداية راديكاليًّا، سرعان ما أصبح بمنزلة قناعة شرائح عريضة من النخبة الأميركية.

وهكذا، انقلب مفهوم «الاستثنائية» الأميركي رأسًا على عقب. أصبحت مثالية العدالة التي ألهمت تولّي البلاد مسؤوليات دولية بعد الحرب العالمية الثانية المنطلق بعد فيتنام

= جوهري بين الحالتين: كانت المجتمعات الأوروبية متماسكة بشكل أساسي، وبالتالي كانت قادرة، بمجرد توفير الأمن، على إعادة بناء هوياتها التاريخية. على النقيض من ذلك، كانت الهند الصينية منقسمة عرقيًّا وممزّقة بسبب الحرب الأهلية. وهكذا كان العدوان يحدث ليس عبر خطوط التقسيم الجغرافي فحسب، ولكن أيضًا داخل المجتمع المدني. في عام 1965، أصدر نائب ماو لين بياو بيانًا دعا فيه سكان الريف في العالم إلى النهوض وهزيمة المدن. وفسّرت إدارتا كينيدي وجونسون التحدّي الشيوعي على أنه حملة صليبية عالمية مثّلت فيها الهند الصينية المرحلة الأولى.

إلى دعوة نحو تنصّل أميركي بالجملة من دورها العالمي. وامتدّت أزمة الثقة التي أشعلتها فيتنام إلى ما هو أبعد من الحرب لتشمل جوهر الغايات والأهداف الأميركية.

خرجت مظاهرات حاشدة، وبلغت حدًّا صار فيه من الصعب على الرئيس جونسون، في عام انتخابات 1968، الظهور علنًا إلّا في القواعد العسكرية. ومع ذلك، ظلّت فكرة الانسحاب أحادي الجانب من الحرب لا تحظى بشعبية لدى عامة الناس، وقد رفض كلٌّ من هوبير همفري، المرشح الديمقراطي للرئاسة، وخصمه الجمهوري ريتشارد نيكسون، الانسحاب من جانب واحد، لكنهما شنّا حملتهما الانتخابية على أساس وعد بالبحث عن طريقة لإنهاء الحرب بالتفاوض.

لم يوضح نيكسون ملامح تلك الطريقة باستثناء القول إنها ستكون مقاربة جديدة؛ أما برنامج الاحتجاج الديمقراطي فتحدّث عن انسحابات من دون تحديد. وكانت القضية التي أدّت إلى انقسام الحزب الديمقراطي وأدّت إلى أعمال شغب في مؤتمره الرئاسي في آب/أغسطس ترتبط ببيان يحثّ على الانسحاب المتبادل للقوات العسكرية (الأميركية والفيتنامية الشمالية) من جنوب فيتنام. ولم يكن حجم الانسحاب الأميركي المقترح، كما تصوّره السيناتور إدوارد «تيد» كينيدي وغيره من الديمقراطيين الودعاء، كاملًا ولكن «بعدد كبير» فحسب[26].

ومنذ أول اجتماع بيننا، أصرّ نيكسون على تحقيق نتيجة مشرّفة في فيتنام كعنصر من عناصر قيادة أميركا للعالم. وفي خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت الانتخابات، اعتبرنا أن من الشرف أن نمنح شعب الهند الصينية، الذي قاتل من أجل الحرية، فرصة تقرير مصيره بنفسه. وبحلول ذلك الوقت، كان الاحتجاج الداخلي قد انتقل إلى المطالبة بالانسحاب من جانب واحد؛ وهو ما رفضه نيكسون بشدّة. وفي رأيه أن المصلحة الوطنية تتطلّب التوصّل إلى حلٍّ وسطٍ بين النصر والتراجع. وكان الانسحاب غير المشروط، من وجهة نظر نيكسون، تنازلًا نفسيًّا وجيوسياسيًّا. أي بعبارة أخرى تجسيدًا لضعف شديد في ارتباط أميركا بالنظام الدولي.

عقب تنصيبه، اكتشف نيكسون أسبابًا عملية لرفض الانسحاب أحادي الجانب. وقدّر رؤساء الأركان المشتركة أن الأمر سيستغرق ستة عشر شهرًا للتحضير لسحب نصف مليون جندي ومعدّاتهم. وحتى لو فرضنا أن تقديراتهم تأثّرت بكرههم فكرة الانسحاب تمامًا،

فإنّ التجربة الفوضوية المتمثّلة في سحب خمسة آلاف جندي أميركي من أفغانستان في العام 2021 تثبت الفوضى المحتملة للانسحاب أحادي الجانب في ظروف الحرب. وفي فيتنام في العام 1969، واجهت القوات الأميركية ما لا يقل عن 800 ألف مقاتل فيتنامي شمالي؛ وعدد مماثل من الفيتناميين الجنوبيين الذين قد يُراوح سلوكهم، إذا شعروا بهذا التخلّي عنهم، من العداء إلى الذعر.

لذلك قرّر نيكسون، كما وعد في خلال الحملة الانتخابية، تنفيذ دبلوماسية الربط مع الاتحاد السوفيتي. ولقد اتبع هذه الاستراتيجية حتى في مواجهة هجوم فيتنام الشمالية الذي بدأ في غضون ثلاثة أسابيع من تنصيبه، قبل أن يقوم بأي تحرّك عسكري، ما أدّى إلى مقتل أكثر من ستة آلاف أميركي في خلال الأشهر الستة الأولى من رئاسته[27].

أراد نيكسون تقييم ما إذا كان المزج بين الدبلوماسية والضغط قد يدفع موسكو إلى قطع دعمها لهانوي. ووضع موظّفو مكتبي على النحو الواجب وضعه خطة دبلوماسية استكشافية نقدم بموجبها أقصى قدر من التنازلات التي كنا مستعدين لتقديمها إلى الفيتناميين الشماليين، ربما عبر موسكو. وفي الوقت نفسه، وضعوا أيضًا خططًا للتصعيد العسكري (عنصراها أساسًا هما الحصار واستئناف القصف) تحت الاسم الرمزي «مصيدة البط» Duck Hook*. وفي حال رفضت موسكو عرضنا، فسوف يسعى نيكسون إلى فرضه بالقوّة العسكرية. (وكما جرت الأمور، فسوف يتم تنفيذ الشق العسكري جزئيًا بعد ثلاث سنوات، في أيار/مايو من العام 1972، ردًّا على هجوم «عيد الفصح» الشامل في هانوي).

بدا سايروس ڤانس، الذي تفاوض مع فيتنام الشمالية باسم إدارة جونسون، متقبلًا لفكرة تعيينه مفاوضًا خاصًّا في حال حظي اقتراحنا بالتأييد. وبموافقة نيكسون، قدّمت التصوّر (من دون تفاصيل) إلى أناتولي دوبرينين، السفير السوفيتي في الولايات المتحدة. لم نتلقّ أي إجابة من موسكو، ولكن في اجتماع آب/أغسطس من العام 1969؛ وكان الأول لي مع الفيتناميين الشماليين، تطوّع نائب وزير الخارجية الفيتنامي الشمالي شوان تْوي وأفصح عن علمه بالاقتراح من خلال رفضه على أساس أن هانوي لن تتفاوض أبدًا عبر طرف ثالث.

* لا أملك وثيقة أو مستندًا يقول لماذا أو من اختار الاسم الرمزي.

وفي أثناء النظر في المسار الدبلوماسي، قدّم نيكسون للعالم تصورًا استراتيجيًا شاملًا لجنوب آسيا في 25 تموز/يوليو من العام 1969 [28]. وقد اختار لإعلان ذلك الأمر جزيرة غوام الواقعة في غرب المحيط الهادئ بعد توقّف في أثناء «رحلة حول العالم»، كانت بعد وقت قصير من استقباله رواد الفضاء الذين عادوا لتوّهم من رحلتهم إلى القمر.

وفي كلمة بدت وكأنها مُرتَجلة في خلال مؤتمر صحافي؛ بينما هي في الواقع مصاغة بعناية في البيت الأبيض ونُقّحت في خلال الرحلة، طرح نيكسون سياسته الأولية لجنوب شرق آسيا كطريقة للتأكيد على العلاقات الأميركية مع الشركاء الإقليميين. مستشهدًا بالمخاطر التي تشكّلها الصين الشيوعية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية، شرع نيكسون في القول بأن الولايات المتحدة يجب أن تتجنّب السياسة التي جعلت البلدان في آسيا تعتمد علينا إلى حدٍّ كبير لدرجة أننا تورّطنا في صراعات مثل تلك التي نواجه في فيتنام. وكان من الطبيعي أن يطلب الصحافيون مزيدًا من التفاصيل، والتي قدّمها نيكسون:

> أؤمن أنه أوان تأكيد الولايات المتحدة، في علاقاتنا مع جميع أصدقائنا الآسيويين، على نقطتين؛ الأولى، أننا سنحافظ على التزاماتنا بموجب المعاهدات... ولكن، وهذا ثانيًا، نؤكد على دور الدول الآسيوية في التعامل مع مشكلات الأمن الداخلي، ومشكلات الدفاع العسكري، باستثناء التهديد النووي من قوّة عظمى، وتتوقّع الولايات المتحدة من أصدقائها النهوض بدور أكبر تجاه تلك القضايا [29].

واشتملت هذه السياسة، التي سُمّيت «عقيدة نيكسون»، على ثلاثة مبادئ أساسية:

- ستلتزم الولايات المتحدة بكل المعاهدات التي وقّعت عليها.
- ستقدّم درعًا واقيًا في حال هدّدت قوّة نووية حرية دولة حليفة لنا، أو دولة نعتبر بقاءها حيويًّا لأمننا ولأمن المنطقة ككل.
- في حال حدوث أي أشكال أخرى من العدوان - عدوان تقليدي من قوًى غير نووية - سوف تقدّم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية عندما يطلب منها ذلك. لكنها سوف تنتظر من الدولة المعرّضة للتهديد أن تتولّى المسؤولية الرئيسية في ما يتّصل بتقديم العنصر البشري اللازم للدفاع عن نفسها [30].

وبموجب «الفَتْنَمَة»، كما أصبح يُطلق عليها، توفّر الولايات المتحدة وفقَ المبدأ الثالث المعدات العسكرية والتدريب بالإضافة إلى الدعم الجوي المستمرّ لتمكين سايغون من الصمود حتى تصبح قوية بما يكفي للدفاع عن نفسها بمفردها. وكان الغرض من عقيدة نيكسون هو إظهار التصميم الأميركي واستحضار قدرة فيتنامية جنوبية كافية لتمكين هانوي من الموافقة على نتيجة سياسية من شأنها أن تسمح لشعب فيتنام الجنوبية بتحديد مستقبله.

وتعهّد نيكسون بالحفاظ على الالتزامات الأميركية تجاه حلفاء المعاهدة، مثل كوريا الجنوبية وتايلندا، وكذلك الدفاع عن دول أخرى في آسيا كانت مهدّدة من قبل القوى النووية، أي الصين والاتحاد السوفيتي. ولكنه اختلف عمن سبقه في ربط مستوى المساعدة الأميركية بتحمل الدول المُهدّدة مسؤولية الدفاع عن نفسها. وكان الهدف الأساسي هو طمأنة البلدان التي استندت في بقائها على الإيمان بدور أميركا بأن المفاوضات لإنهاء الحرب في فيتنام لن تمثل انسحابًا استراتيجيًّا من آسيا*.

في غضون ذلك، أُجريت مفاوضات رسمية مع فيتنام الشمالية في نهاية رئاسة جونسون واستمرّت في خلال رئاسة نيكسون. وبموجبها، سيجتمع ممثّلو هانوي والولايات المتحدة وإدارة سايغون وجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية الجنوبية في جلسات أسبوعية في فندق ماجستيك في باريس. ولم تنظر هانوي إلى هذه المحادثات على أنها جزء من عملية دبلوماسية، بل مرحلة أخرى في استراتيجيتها لتقويض الإرادة الأميركية وإطاحة الحكومة الفيتنامية الجنوبية «غير الشرعية».

وفي هذه المفاوضات، التي أعلن عنها الرئيس جونسون بأمل كبير في الأيام الأخيرة من الحملة الرئاسية لعام 1968، كان هدف هانوي ذا شقين: في ما يرتبط بحكومة فيتنام الجنوبية، نزع الشرعية عنها من خلال رفض التعامل معها كليًّا، ثمّ الإصرار على أن تكون جبهة التحرير الوطنية الشيوعية الشريك المفاوض لفيتنام الجنوبية. وبعد حلّ وسط يمكّن المطالبين الفيتناميين الجنوبيين من الشرعية الانضمام إلى المفاوضات الرسمية، رفضت هانوي مناقشة أي قضايا جوهرية على الإطلاق. ظلّ

* في حزيران/يونيو، قبل انطلاق نيكسون في «رحلة حول العالم»، أُعلن عن سحب 30 ألف جندي. وكان ذلك تمهيدًا لبيان غوام، ولكن من المحتمل أن تكون خطوة مبكرة للغاية في تلك الاستراتيجية.

هدفها هو المماطلة حتى يُجبِر، الإرهاق أو الخلاف الداخلي، الولايات المتحدة على التخلي عن حليفها الفيتنامي الجنوبي. وكان هدف اجتماعات فندق ماجستيك، حيث قاد شوان ثْوي وفد الفيتناميين الشماليين، أنه لم يحرز أي تقدّم على الإطلاق في خلال أربع سنوات من المفاوضات المزعومة، ولم يترك وراءه سوى سلسلة من البيانات الرسمية فارغة المضمون.

وبحلول صيف العام 1969، كان نيكسون قد استكشف مسار موسكو لتحقيق ما اعتبرناه نتيجة مشرفة. ولكن قبل تبنّي خيار زيادة الضغط، قرّر بذل جهد آخر لتحريك المفاوضات. كان جهدًا من شقين، وقد استدعاني من «رحلة حول العالم» لألتقيه في باريس يوم 4 آب/أغسطس 1969 مع شوان ثْوي. كان هذا أول اجتماع سري، وأصبح بحلول نيسان/أبريل التالي قناة سرية بيني وبين لو دوك تو.

كانت فرنسا الدولة الوحيدة في الناتو التي تقيم علاقات دبلوماسية مع هانوي، وقد رتّب السفير الفرنسي في هانوي جان سانتيني هذا الاجتماع. أصبحت زوجة سانتيني صديقة شخصية بعد أن أمضت ثلاثة أشهر في الندوة الدولية التي درستها في مدرسة هارفارد الصيفية. ونتيجة لذلك، عُقد أول اجتماع سرّي بين البيت الأبيض بإدارة نيكسون والمسؤولين الفيتناميين في شقة سانتيني الأنيقة في شارع ريفولي. وقدّمتنا إلى الفيتناميين مع تنبيهات علينا بعدم تحطيم أي أثاث.

أعقب ذلك مناقشة استعرضت سنوات الجمود الثلاث. وتحدث ثْوي عن الطبيعة الملحمية للنضال الفيتنامي من أجل الاستقلال والتصميم على مواصلته حتى النهاية. استمعتُ إلى هذا الخطاب نفسه مرّات لا تُحصى على مدى السنوات المقبلة، واختتم الرجل كلامه ببيان الشروط المسبقة لهانوي. ولقد أوضحت بدوري استعدادنا للتفاوض على أساس الانسحاب العسكري المتبادل من فيتنام الجنوبية والاتفاق على عملية سياسية يمكن لجميع الأطراف، بما في ذلك الشيوعيون، المشاركة فيها.

أوعز نيكسون إليّ باستغلال الفرصة لاتخاذ خطوة جريئة؛ كان عليّ أن أنقل لهم أنه إذا لم نتلقَّ ردًا جديًا على اقتراحنا في أي من قناتي التفاوض بحلول الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، فسيتعيّن علينا التفكير في الإجراءات غير الدبلوماسية؛ أي القوّة العسكرية. وأجابني ثْوي، الذي مثل جميع المفاوضين الفيتناميين الذين التقيتهم، بلطف

لا تشوبه شائبة، بتكرار شروط هانوي المسبقة؛ ألا وهي انسحاب جميع القوات الأميركية وإطاحة حكومة سايغون كشرط مسبق لمفاوضات مثمرة.

ولأن نيكسون لم يكن لديه نية لمناقشة مثل هذه الشروط، فقد قرّر تكرار الإنذار النهائي للسفير السوفيتي دوبرينين في البيت الأبيض في 20 تشرين الأول/أكتوبر. وسحب دفترًا أصفر من فوق مكتبه في المكتب البيضوي، وسلّمه إلى السفير، قائلًا: «من الأفضل أن تدوّن بعض الملاحظات»[31]. سأل دوبرينين أسئلة توضيحية وتعلّل بالجهل في ما يتّصل بالمضمون. ولتأكيد الموعد النهائي لموسكو وهانوي، ذهب نيكسون إلى حدّ تحديد موعد لإلقاء خطاب حول فيتنام في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، مؤكّدًا على ذاك الموعد النهائي. واتّضح لاحقًا أنها كانت واحدة من أكثر خطبه بلاغةً.

وفي تحدٍ للاحتجاجات التي شلّت واشنطن لأسابيع، ناشد نيكسون «الأغلبية الصامتة الكبيرة» في أميركا لتَقِفَ معًا وبسرعة من أجل تحقيق سلام مشرف:

> لن نسمح للمؤرّخين أن يسجّلوا أنه وقت كانت أميركا أقوى دولة في العالم قرّرنا أن نتجاهل ما حولنا وسمحنا بخنق آمال السلام والحرية الأخيرة لملايين البشر على يد قوى الشمولية.
>
> والليلة، أنتم، يا من تمثّلون الأغلبية الأميركية الصامتة، أطلب دعمكم[32].

ولكن الآن، وللمرّة الوحيدة في خلال علاقتي مع نيكسون، أجده يميل إلى الخيار الذي ينطوي على أقل مخاطر آنية. وبينما كنا نقترب من الموعد النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر من دون تغيير في موقف هانوي أو اتخاذ قرار رئاسي نتيجة لذلك، كتبت مذكّرتين حول مبدأ أن المستشار الأمني مدين للرئيس بتحليل الأمور غير المؤكّدة ولكن المتوقّعة.

أشرت في مذكرتي الأولى إلى ضرورة تقييم ما إذا كان الانسحاب أحادي الجانب يمكن أن يعزّز موقفنا المحلّي بما يكفي للتعويض عن تراجع القدرة العسكرية نتيجة الانسحاب في ظلّ «الفَتْنَمَة»[33]. ولم يرد نيكسون مطلقًا. وإدراكًا مني لنفوره من المواجهات، ألحقت المذكرة الأولى بثانية تحلّل دوافع التسوية. وقرّر نيكسون الاستمرار في مساره الفعلي.

وتجنبًا للتصعيد العسكري الذي كان قد هدّد به والذي كان موظفوه يستعدون له،

وكذلك الانسحاب الأحادي الذي طالبت به هانوي ونادى به المتظاهرون، اختار بشكل أساسي عملية «الفَتْنَمَة» التي حدّدها في مؤتمره الصحافي في غوام. وفي خطابه في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، كان سيصف استراتيجيته على أنها انسحاب تدريجي للقوات الأميركية بينما تستمر المفاوضات، إلى أن تصبح سايغون قوية بما يكفي لتحقيق نتيجة سياسية تسمح لشعب فيتنام الجنوبية بتحديد مصيره. وتضمّنت الفَتْنَمَة كما صاغها الوزير ملفين لايرد وأعلنها نيكسون عملية انسحاب تدريجي للقوات الأميركية واستبدال قوات فيتنامية جنوبية بها. وبحلول وقت إلقاء الخطاب، كان انسحاب نحو مئة ألف جندي أميركي قد تمّ بالفعل. ولم يفسّر نيكسون سبب تراجعه عن تهديد وجّهه شخصيًّا وبشكل صريح.

في ذلك الوقت، ندمت على تراجعه. وعلى مرّ السنين، وفي أثناء التفكير في البدائل، خلصت إلى أن نيكسون قد اختار المسار الأكثر حكمة. ولو كان قد اتّبع حدسه الأول، لكان قد عانى من أزمة في إدارته، ولكانت تفاقمت بسبب الشلل الوطني الناجم عن المظاهرات في المدن الكبرى. وكان الانفتاح على الصين مجرّد فكرة. لم نكن قد تلقّينا الردّ الأول من بكين بعد*، ولم يكن الاتحاد السوفيتي قد واجه الصراع في الشرق الأوسط أو في برلين بعد، وكانت المفاوضات معه ما تزال في مرحلة الاستكشاف. وفي وقت سابق من تلك السنة الحاسمة، أبدى حلفاؤنا الأوروبيون خلال رحلة نيكسون إلى أوروبا نفورهم من الحرب في جنوب شرق آسيا.

ولذلك، وعلى الرغم من تحفظاتي الأولية، نفّذت قرار نيكسون في السنوات التالية عن اقتناع. كنت ونيكسون مقتنعَين بأن استقرار النظام الدولي المطوّر يجب أن تدعمه صدقية الاستراتيجية الأميركية؛ فلا ينبغي تبديدها، خاصة عندما يرتبط الأمر بالصين وروسيا. وعلى الرغم من ازدراء النخبة له، سعى نيكسون إلى الوفاء بوعوده لـ «الأغلبية الصامتة» في أميركا، لتجنّب هزيمة مذلّة في فيتنام والتوقّف عن إرسال أبنائهم إلى قتال غير حاسم. ودار جدل وطني مستمرّ حول مدى توافق هذين الهدفين، الأمر الذي أثار جوًّا من الاضطرابات في الجامعات وفي الشوارع وكذلك أثار قلق حاشية نيكسون.

أما هانوي، فلم تقاتل طيلة عقود ضدّ كلّ من فرنسا وأميركا من أجل عملية سياسية

* انظر الفصل الثالث، ص 208 و209.

أو تسوية تفاوضية، ولكن لتحقيق نصر سياسي كامل. ولاستكشاف كلّ سبل المفاوضات، استأنف نيكسون ما مارسته إدارة جونسون، ألا وهي المحادثات السياسية السرية مع هانوي. ترسل هانوي كبير مفاوضيها وعضو المكتب السياسي لو دوك تو إلى باريس، حيث أتواصل معه كلّ ثلاثة أشهر أو نحو ذلك. ولكن هذه الاجتماعات كانت موضوعية فقط بالمقارنة مع المفاوضات الرسمية، وحتى في ذلك الحين، لم تكن موضوعية بشكل كبير. وفي كلّ جلسة، كان لو دوك تو يقرأ بيانًا يسرد التجاوزات الأميركية المزعومة ضدّ فيتنام. وظلّت شروط هانوي بحديها الأدنى والأقصى كما هي: الاستبدال بحكومة سايغون شخصيات ميالة للسلام وسحب جميع القوات الأميركية تمهيدًا للمفاوضات. وعندما سألته عن المقصود بـ«ميّالة للسلام»، اتضح أنه لا يرى أي شخصية سياسية فيتنامية جنوبية تفي بمعاييره.

لم يتزحزح نيكسون عن موقفه. وبعد عامين، في 25 كانون الثاني/يناير 1972، أثار دهشة وسائل الإعلام التي طالما اتّهمته بإهمال عملية السلام، ونشر سجل عامين من المفاوضات السرية مع لو دوك تو في خطاب ألقاه ذلك المساء، وطرح ما كان في الأساس عرضًا نهائيًّا، يجمع بين وقف إطلاق النار والحكم الذاتي في فيتنام الجنوبية والانسحاب الأميركي، وهي الاستراتيجية التي تبنّاها منذ خطاب 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1969.[34]

وكان ردّ هانوي هو شنّ «هجوم عيد الفصح» في 30 آذار/مارس 1972 ضدّ فيتنام الجنوبية، ونشر جميع فرقها القتالية باستثناء واحدة، والتي استولت من خلالها على كوانغ تري، عاصمة إحدى المقاطعات، للمرّة الأولى منذ تنصيب نيكسون. ولا بُدّ من أنها اعتقدت أن أميركا لن تخاطر بعقد قمّة مقرّرة في موسكو في أيار/مايو وسط تصعيد عسكري وفي خلال عام الانتخابات.

لكننا في تلك المرحلة كنّا نقترب من تحقيق أهداف «الفَتْنَمَة»؛ بحلول نهاية العام 1971، تمّ سحب جميع الوحدات القتالية. وبحلول نهاية العام 1972، سيكون هناك أقل من 25 ألف جندي أميركي في فيتنام، مقارنة بوجود أكثر من نصف مليون في اليوم الذي تولّى فيه نيكسون منصبه. وكانت القوات البرية الفيتنامية الجنوبية، بدعم جوي أميركي، تشنّ معركة متكاملة لصد هجوم هانوي الأخير. وانخفض عدد القتلى

الأميركيين بشكل كبير من 16,899 في العام 1968، إلى 2414 في العام 1971، ثمّ إلى 68 في العام 1973، عندما سحبت الولايات المتحدة قواتها المتبقية[35].

زاد توقيت هجوم عيد الفصح من مخاطر أي إجراء قد يتّخذه نيكسون ردًّا عليه. كانت زيارته إلى الصين خطوة أولى تاريخية في تغيير مسار الحرب الباردة. وستكون اجتماعات قمّة موسكو في أواخر أيار/مايو حدثًا بارزًا آخر. وهكذا، دعا الإجماع في واشنطن إلى ضبط النفس عسكريًّا. وكما كان متوقعًا، فقد رفض نيكسون هذا النهج.

وفي خلال اجتماع للأمن القومي في البيت الأبيض صباح يوم 8 أيار/مايو من العام 1972، أقرّ الرئيس بأن التصعيد الانتقامي يمكن أن يعرض جدول أعمال قمّة موسكو للخطر ويفسد أشهر العمل التي انقضت في التحضير لها. وفي المقابل، فإن عدم القيام بأي ردّ كفيل بدخولنا المفاوضات مع موسكو ونحن الطرف الأضعف.

عرض نيكسون على الأمة، وهو يخاطبها بهذه الروح، جوهر الموقف الأميركي؛ إعادة التأكيد على عرض السلام الذي قدّمه في كانون الثاني/يناير، وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الأميركية، مقابل قبول هانوي لحكومة سايغون التي سوف تتشكّل بالاتفاق في خلال العملية السياسية. وأوضح نيكسون:

> لم يتبقَّ لنا سوى ملفين في هذه الحرب. الملف الأول، في مواجهة الغزو الشامل، هل نقف مكتوفي الأيدي، ونعرض حياة 60 ألف أميركي [بمن فيهم الموظّفون المدنيون] للخطر، ونترك الفيتناميين الجنوبيين في ليل رعب طويل؟ هذا لن يحدث. سنفعل كلّ ما في مقدورنا لحماية أرواح الأميركيين وحفظ الشرف الأميركي. الملف الثاني، في مواجهة العناد التام على طاولة المفاوضات، هل نوافق عدونا في تنصيب حكومة شيوعية في جنوب فيتنام؟ هذا أيضا لن يحدث. إننا لن نتخطّى الحدود من الكرم إلى الغدر»[36].

ومتمسّكًا بالمبدأ الذي أعلنه مرارًا وتكرارًا؛ أن المرء يدفع الثمن نفسه لفعل بعض الشيء بفتور وفعله بحماسة تامة، أمر نيكسون بتنفيذ حزمة إجراءات كانت موضوعة في الأصل منذ العام 1969، ومنها تلغيم موانئ شمال فيتنام وقصف خطوط الإمداد أينما تكن، وبالتالي إلغاء اتفاق وقف القصف الساري منذ عام 1968.

فضّلت موسكو تجاهل التحدّي، وعقدت القمّة في موعدها المحدّد. وفي حين أدان السوفيت التصعيد وكذلك الحصار، فقد اقتصر انتقادهم على ذلك في خلال عشاء

أقيم في داشا بريجنيف، ولم يصدروا أي تهديدات وانتهى الأمر إلى اجتماعي بوزير الخارجية أندريه جروميكو حيث استأنفنا مباحثات معاهدة سالت في الليلة نفسها. وبعد فترة وجيزة من انعقاد القمّة، زار رئيس الدولة السوفيتي الفخري نيكولاي بودغورني هانوي. لم تُتّخذ أي إجراءات انتقامية؛ وقد خلصت موسكو إلى أنها لا تستطيع التخلّي عن جهودها لتحقيق التوازن أمام مبادرتنا مع الصين.

في تموز/يوليو، استعاد حلفاؤنا الفيتناميون الجنوبيون السيطرة على كوانغ تري. وأصبحت هانوي معزولة؛ ولم يُقدِم لا الاتحاد السوفياتي ولا الصين على مساعدتها، إلّا من خلال الاحتجاج بالبيانات. وفي الشهر نفسه، استؤنفت المفاوضات مع لو دوك تو، وبينما ظلّت مواقفه الرسمية من دون تغيير، أصبحت لهجته أكثر تصالحية إلى حدٍّ ما. أثار تساؤلات حول السرعة التي يمكن بها التفاوض على اتفاق نهائي، على افتراض تحقيقنا لتقدّم في المفاوضات. وبعد ذلك، في خلال اجتماع في 8 تشرين الأول/أكتوبر، فاجأنا بتقديم وثيقة رسمية وصفها بأنها موافقة هانوي على الاقتراح الأميركي الذي صدر في كانون الثاني/يناير، قائلًا: «هذا الاقتراح الجديد هو بالضبط ما اقترحه الرئيس نيكسون بنفسه؛ وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب وإطلاق سراح الأسرى وانسحاب القوات»[37].

كان هذا صحيحًا في جوهره، على الرغم من أن فخاخًا كثيرة ستظهر في أثناء المفاوضات. ولكن القبول بحكومة سايغون يفي بأحد أهدافنا الرئيسية. وعندما انتهى تو من عرضه، طلبت استراحة. وبعد مغادرته الغرفة، التفتُّ إلى وينستون لورد، صديقي ومساعدي الخاص، وصافحته مهنئًا، وقلت له: «لقد نجحنا»*.

وبعد مماطلة دامت نحو ثلاث سنوات، تصرّف لو دوك تو بشكل مختلف تمامًا، حيث كانت هانوي حريصة على إنهاء المفاوضات قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية الوشيكة، حتى لا تضطر إلى التعامل مع رئيس أعيد انتخابه بأغلبية ساحقة.

كان نيكسون مدركًا أنه قد يواجه في ولايته الثانية كونغرس متحفّزًا ضده، وعلى

* كان ونستون مقتنعًا بعدم الاستقالة احتجاجًا على التوغّل الأميركي في العام 1970 ضدّ قواعد هانوي في كمبوديا من خلال حجتي بأنه يجب عليه الاختيار بين حمل لافتة احتجاجية أمام البيت الأبيض والبقاء في الوقت الذي ننتهي فيه من هذه العملية معًا.

استعداد لوقف تمويل المجهود الحربي. وللحظة وجيزة، أصبحت الحسابات الاستراتيجية على الجانبين متوازية؛ وصل الصراع أخيرًا إلى ما يسمّيه خبراء التسويات التفاوضية «نقطة النضج». ونتيجة لذلك، أمضيت أنا ولو دوك تو ثلاثة أيام وليال في صياغة نص نهائي (يخضع لموافقة نيكسون وسايغون). كان تحقيق السلام قريبًا بشكل يثير إعجاب المراقبين، بينما هانوي هي التي تضغط لإتمام كلّ شيء على الفور.

لكن نيكسون لم يكن لينهي الحرب بفرض شروط على شعب قاتَلَ إلى جانبنا لمدّة عشرين عامًا. وإدراكًا من سايغون أن نضالها من أجل البقاء لن ينتهي باتفاق سلام، فقد أصرّت على مفاوضات مطوّلة حول التفاصيل؛ لإثبات أن القدرة على العناد سمة لا تقتصر على الشماليين. ولكنّ مماطلة سايغون كان لها في الواقع معنى أعمق؛ وهو الخوف من أن نتركها وحيدة أمام عدو عنيد لا يرى في كلمة «سلام» سوى معنى تكتيكي مؤقّت بالنسبة إليه.

وأصبح الوضع الآن عكس ما كان عليه في خلال فترة ولاية نيكسون الأولى. هانوي تضغط علينا لإبرام اتفاق تهرّبت منه لعقد من الزمان وإلزامنا بما اتفقنا عليه بالفعل، ونشر النص الكامل للموقف الذي وصلت إليه المفاوضات. وفي مؤتمر صحافي في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1972، شرحت وضع المفاوضات، مؤكّدًا أننا ما زلنا ملتزمين إتمام مسار التفاوض، واستخدمت (بمباركة نيكسون) عبارة «السلام في متناول اليد». واختتمت بفقرة قصدت منها بيان إلحاحنا وأقصى ما يمكننا تقديمه في ذات الوقت:

> لن نعتمد اتفاقية حتى تصبح أحكامها صحيحة. ولن نحيد عن أي اتفاق حالما تكون أحكامه صحيحة. وبهذا الموقف وببعض التعاون من الجانب الآخر، نعتقد أنه يمكننا تحقيق السلام والوحدة لصالح أميركا قريبًا جدًّا[83].

وبعد إعادة انتخاب نيكسون في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، عاد لو دوك تو، بعد أن خمّن أن الوقت الآن في صالحه، إلى أساليب المماطلة السابقة. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، خلص نيكسون إلى أن هانوي تحاول إطالة أمد المحادثات في خلال ولايته الثانية، وأمر بشنّ حملة جوية ضدّ الأهداف العسكرية بقاذفات بي 52. وقد صادفت هذه الخطوة انتقادات واسعة النطاق في وسائل الإعلام والكونغرس

وعلى الصعيد الدولي. ولكنها كانت خطوة فعالة، حيث عادت هانوي بعد أسبوعين إلى المفاوضات ووافقت على التعديلات التي طلبتها سايغون. وتم التوقيع على اتفاق باريس للسلام في 27 كانون الثاني/يناير 1973؛ والذي تضمّن بشكل أساسي البنود الأساسية التي طرحها نيكسون قبل عام.

باركت تسع دول -بالإضافة إلى حكومتي سايغون وهانوي وشيوعيي فيتنام الجنوبية- الاتفاق رسميًا، بينما مثّل ذروة نجاح نيكسون سياسيًا في فيتنام[39]. ولكن شهر آذار/مارس شهد انتهاكًا صارخًا للاتفاق، حيث عادت هانوي لاستخدام طريق هو تشي منه لتهريب كميات هائلة من العتاد العسكري إلى جنوب فيتنام[40]. وفي أوائل نيسان/أبريل من العام 1973، قرر نيكسون استئناف الهجوم الجوي على خطوط إمداد هانوي. وكان من المقرّر أن يتم ذلك في أوائل نيسان/أبريل، بعد عودة جميع الأسرى الأميركيين من فيتنام الشمالية.

وفي منتصف نيسان/أبريل، بدأ مستشار البيت الأبيض جون دين في التعاون مع المدعين الفدراليين في ما يرتبط بمزاعم مشاركة مكتبه في التنصّت على المكالمات الهاتفية وأنشطة أخرى قيد التحقيق. وتطوّرت هذه الأزمة سريعًا لتتحوّل إلى الفضيحة المعروفة اليوم بمُسمّى «ووترغيت». وتحت تأثير ضغوطها، تحوّل موقف الكونغرس من التحفّظ على العمل العسكري في منطقة الهند الصينية إلى حظره بالكامل.

لطالما اعتمد اتفاق فيتنام على إرادة تطبيق بنوده. واستند إلى الافتراضات القائلة إنه في خلال هجوم فيتنام الشمالية في العام 1972، أثبتت سايغون قدرتها على الصمود أمام القدرات العسكرية الفيتنامية الشمالية طالما أنها تتلقى الإمدادات المسموح بها بموجب الاتفاق (أي تلبية الاحتياجات أولًا بأول)؛ وأنه في حالة وقوع هجوم شامل، ستكون القوّة الجوية الأميركية هي الرادعة*.

وفي خضم تحقيقات «ووترغيت»، لن يساند رأي عام منهك تلك الالتزامات الإضافية في الهند الصينية. وقطع الكونغرس المساعدات العسكرية لكمبوديا تمامًا، ليتركها لحكم الخمير الحمر الدموي؛ وخفض المساعدة الاقتصادية والعسكرية لفيتنام الجنوبية بنسبة 50 %؛ وحظر جميع الأعمال العسكرية «داخل فيتنام الشمالية أو فوقها

* حكمت افتراضات مشابهة الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في كوريا في العام 1953.

أو عند شواطئها أو داخل جنوب فيتنام أو لاوس أو كمبوديا»[41]. وفي ظلّ هذه الظروف، أصبح تطبيق اتفاق فيتنام مستحيلًا، ولم تعد هناك قيود مفروضة على هانوي.

من خلال اتفاق باريس، أوصل نيكسون بلاده إلى نتيجة جمعت بين حفظ الكرامة والشرف وتحقيق منافع جغرافية سياسية، ولكن الفضيحة الداخلية طغت على كلّ ذلك. وفي آب/أغسطس من العام 1974، استقال من رئاسة الجمهورية. وبعد ثمانية أشهر، سقطت سايغون واحتلتها قوات فيتنام الشمالية. وباستثناء الولايات المتحدة، لم تعترض أي من الدول الضامنة التسع للاتفاق على ذلك الاحتلال.

لقد تسبّبت حرب فيتنام في انقسام بالداخل الأميركي تبقى آثاره حتى يومنا هذا. وشكّل الصراع نمطًا من النقاش العام حول جوهر الدوافع والهويات السياسية. وحلّ الغضب محلّ الحوار كطريقة لحسم الخلافات ووصل إلى مستوى صدام الثقافات. وفي أثناء ذلك، خاطر الأميركيون بنسيان أن المجتمعات لا تصبح عظيمة من خلال الانتصارات الحزبية أو تدمير خصوم الداخل، ولا بتحقيق انتصارات بعضها على بعض، ولكن من خلال المصالحة والتوحّد خلف هدف مشترك.

دبلوماسية القوى العُظمى والحدّ من التسلّح

تأتي أهمية نيكسون كرجل دولة من نهجه الجيوستراتيجي الأصيل لمبادئ أميركا التاريخية. فبعد رحلته في أوائل العام 1969 إلى أوروبا، شنّ هجومًا دبلوماسيًّا لإضعاف سيطرة موسكو على أوروبا الشرقية من خلال جرّها بشكلٍ فردي إلى فلك الدبلوماسية الأميركية.

وبحلول آب/أغسطس من العام نفسه تمّ اقتراح لقاء مع نيكولاي تشاوشيسكو الزعيم الشيوعي لرومانيا، وبذلك أصبح نيكسون أول رئيس أميركي يزور إحدى الدول الأعضاء في حلف وارسو. كان تشاوشيسكو حريصًا جدًّا على رمزية الوجود الأميركي على مستوى الرئاسة في رومانيا، لدرجة أنه أجّل مؤتمر الحزب الشيوعي الذي كان قد تقرّر موعده مسبقًا قبل الموعد المُقترح لزيارة نيكسون، وألغى كذلك زيارة الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف الذي كان يُخطّط لحضور المؤتمر. أُزيلت الأعلام ولافتات الترحيب ببريجنيف في رومانيا.

استُقبلت زيارة نيكسون بالترحيب والابتهاج من الشعب، ومكّنت هذه الزيارة تشاوشيسكو جزئيًا من تحقيق الحكم الذاتي والاستقلالية داخل مدار السيطرة السوفيتية، ولكنها تعكس كذلك شوق الشعب الروماني إلى الحرية والاستقلالية. (وكجزء من الوفد المرافق لنيكسون، كنتُ المستفيد من رفاهية أجواء القيادة الشيوعية، فقد كانت إقامتي في جناحٍ كبير بمسبحٍ خاص). عبّر نيكسون عن امتنانه من تلك الأجواء والمشاعر المُلهمة في أثناء الجلسة الترحيبية وعبّر عنها في تصريحاته الرسمية، وقبل كلّ شيء في محادثاته مع الزعيم تشاوشيسكو. كما استعان بتشاوشيسكو كوسيلة لفتح حوارٍ مع الصين من خلال إخباره باهتمامه بمثل هذا المشروع. واكتشفنا بعد خمسة أشهر أن هذا الطلب وصل إلى بكين، والتي استعانت بدورها برومانيا لاحقًا لتكون قناة اتصال مع واشنطن.

كان الهدف الاستراتيجي لنيكسون هو زيادة العبء الذي يتحمّله السوفيت للحفاظ على إمبراطوريتهم الأوروبية، إلى الحد الذي يستلزم فيه استمرارهم في القيادة بتحويل اهتمامهم وصرف انتباههم عن الأهداف الرئيسية الأخرى. زار نيكسون في خلال فترة رئاسته دولًا أخرى في أوروبا الشرقية تسعى للحصول على الحكم الذاتي والانفصال عن موسكو مثل يوغوسلافيا في العام 1970 وبولندا في العام 1972. وعندما أصبح ويلي برانت أوّل مستشار ديمقراطي اشتراكي لألمانيا الغربية، وافق البيت الأبيض على الخطوط العريضة للسياسة الشرقية الجديدة «الأستوبوليتيك»، وكانت مبادرته تهدف إلى تطبيع العلاقات مع ألمانيا الشرقية وقبول وجهات النظر السوفيتية والتقارب مع الاتحاد السوفيتي بشكلٍ عام. وافق نيكسون على هذا الانحراف عن سياسة المستشار الألماني السابق كونراد أديناور في خلال المرحلة الأولى من تولّي برانت منصب المستشار الألماني، مقابل التزام برانت بعمليات التشاور مع الحلفاء. سعينا إلى إبقاء السياسة متوافقة مع أهداف الناتو والسيطرة على الخُطط السوفيتية، وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها لكلٍّ من الولايات المتحدة والجمهورية الفدرالية.

في نهاية شهره الأول رئيسًا وقبل رحلته إلى أوروبا مباشرةً، دعا نيكسون السفير أناتولي دوبرينين إلى المكتب البيضوي وأعرب عن استعداده للتعامل مباشرةً مع القادة السوفيت. وبعد أيامٍ قليلة، عينّني الرئيس مسؤولًا رسميًا للتواصل مع السفير السوفيتي بشأن أبرز القضايا.

وضع هذا الأمر إطارًا لشكل التواصل مدّة ولاية نيكسون. تمّ تبادل الاتصالات المباشرة مع موسكو من خلال ما أُطلق عليه «القناة»، وهي عبارة عن قناة تواصل بين كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة ودوبرينين سفير الاتحاد السوفيتي في الولايات المتحدة، امتدّت من نيكسون إلى القيادة السوفيتية. وعكست الاتصالات أن أحد الموضوعات المُهمّة هو تأثير المخزون الهائل من الأسلحة النووية في البلدين على النظام العالمي، وكيفية منع اندلاع كارثة عالمية، وهو النقاش الذي كان ينتهي إما من خلال إجراءات وقائية أو بالصراع المتصاعد بينهما.

وبصفته كان نائبًا للرئيس أيزنهاور، فكّر نيكسون في تأثير التكنولوجيا النووية على الناحية الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار كيفية الردّ على التهديدات النووية وإمكانية استخدام هذه الأسلحة المُدمّرة... لقد ورث عقيدة الانتقام الشامل، التي استندت في الردع النووي إلى القدرة على إلحاق الضرر الذي لا يتحمّله الخصم. بعد التخلّي عن هذه العقيدة وتبنّي فكرة «الدمار المؤكّد للطرفين»، سعى هذا المبدأ إلى حلّ مشكلة الجمود وفرض حسابات رصينة من الجانبين بشأن مخاطر التصعيد. من الناحية العملية، فإن هذه النظرية -كحساب للدمار «المقبول» مقابل «غير المقبول»- تضمّنت حساب الخسائر التي قد تتجاوز، في غضون ساعات فقط، مجموع ما تسببت فيه الحربان العالميتان.

أعرب نيكسون ذات مرّة لإحدى الصُحف أن القيادة التنفيذية في العصر النووي تتطلب من بين أمور أخرى، الرغبة في استعداد المرء لأداء أعمال غير عقلانية من أجل المصلحة الوطنية[42]. على الرغم من أن هذا التصريح كان مثالًا على محاولة نيكسون إقناع المُحاور، أكثر من نقل رسالة عملية، إلّا أنه أثار انتقادات شديدة لتهوّره البيّن. ومع ذلك فقد عكس في جوهره حقيقة أساسية ودائمة حول وجود سلاح تدميري مُرعب في أيادي القوى النووية.

وكما أشرنا في الفصول السابقة، كان كلٌّ من شارل ديغول وكونراد أديناور حذرين من تأسيس أمن بلديهما في ظلّ وجود أسلحة في أيدي الحلفاء الذين لم يُقدّموا أي طريقة موثوقة لحل الصراع من دون تدمير كارثي. أثيرت ثلاثة تساؤلات بخصوص استخدام الأسلحة النووية: هل كان من الممكن إقناع خصم أو حليف بالاستعداد لخوض

نوع من الحرب من المُحتمل أن تُدمر النظام المدني الخاص به؟ هل كان من الممكن إدخال الحسابات العقلانية في فعل غير منطقي في نهاية المطاف؟ وهل كان من الممكن تحقيق توازن بين التدمير الذاتي والرضوخ؟

تلك المعضلات الموجودة منذ ما يقرب من ثمانين عامًا في فجر العصر النووي، لم تُحلّ بعد. منذ ناغازاكي، لم يحدث أي تفجير نووي أو استخدام لسلاح نووي عمليًّا. حتى عند الدخول في صراعات مع دول غير نووية، اختارت القوى النووية أن تتكبّد نتائج وأضرار الحرب التقليدية بدلًا من اللجوء إلى الأسلحة النووية لتحقيق الانتصار سريعًا. وهناك العديد من الأمثلة التي تشهد على ذلك مثل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وكذلك الولايات المتحدة في كوريا الشمالية وفيتنام والعراق.

أولًا، أدرك نيكسون أنه بحلول الوقت الذي تولّى فيه منصبه، أصبحت القدرة النووية الأميركية معرضة لإجراءات الاعتمادات في الكونغرس. لذلك قام نيكسون بتكليف ملفين لايرد وزيرًا للدفاع، وكان قد شغل لعددٍ من السنوات منصب رئيس للجنة الفرعية لوزارة الدفاع في لجنة الاعتمادات بمجلس النواب كان إصرار نيكسون على منع المعتدي من تشكيل تهديد استراتيجي، دافعًا لتطوير القدرات النووية بشكل أكثر تفوّقًا. ساعد ملفين لايرد في دعم التزام الكونغرس تجاه نيكسون، وقام بتطوير القدرات الدفاعية الصاروخية، ودعم الهدف المتمثّل في تنوّع أكبر في تصميم الأسلحة الاستراتيجية وقدرتها. وأضاف لايرد أيضًا إلى مرونة القوات الاستراتيجية الأميركية ودفاعاتها من خلال تطوير صواريخ كروز والأسلحة الأرضية المتحرّكة.

ثانيًا، أخذ نيكسون مسألة الحد من التسلّح على محمل الجد. تُمثّل معاهدة حظر التجارب التي وقّعها كينيدي وبريجنيف في العام 1963، أول إجراء رسمي في الحد من امتلاك الأسلحة النووية. بعد أربعة أيام من اغتيال الرئيس كينيدي، اقترح الرئيس جونسون استئناف المفاوضات بشأن الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي[43]. وأثبتت محادثات وضع جدول الأعمال الأولية أنه لا يمكن استكمالها بسبب الخلافات اليومية، ومع ذلك لم يتّفق الطرفان إلّا في صيف العام 1968 - قبل انتخاب نيكسون مباشرةً - على الشروط لبدء المفاوضات[44]. ومع ذلك تمّ إلغاء هذه القمّة المُخطّط لها بسبب الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا في آب/أغسطس من العام 1968.

وبذلك كانت إحدى القضايا المُبكرة لنيكسون التي كان عليه التعامل معها هي مسألة المُضي في مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي بشأن الحدّ من التسلّح. أصبح القرار صورة تعكس التوجّه الأكبر لإدارته. واعتمادًا على التواصلات، وافق نيكسون رسميًا على فتح محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية مع السوفيت، بعد أن استقرّ على استراتيجية الوضع في فيتنام. تطلّب انضمام الولايات المتحدة إلى مفاوضات الحدّ من التسلّح المُعلن عنها في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1969، تكييف المؤسسات الإدارية القائمة. بالنسبة للبنتاغون، كان الحدّ من التسلّح موضوعًا جديدًا، فقد كان تركيز وزارة الدفاع سابقًا على تطوير القدرات النووية، وليس كبح جماحها. كما تطلّبت مفاوضات الحدّ من التسلّح التي شارك فيها عسكريون رفيعو المستوى اطّلعوا على الموضوع للتوّ، رموز قيادة جديدة.

واجه اقتراح نيكسون الذي قدّمه في أوائل رئاسته بشأن إنشاء نظام دفاع صاروخي في اثني عشر موقعًا يُغطي البلاد بأكملها، فكرة الإجماع الفكري السائد بأن التوازن الاستراتيجي سوف يتحقّق من خلال عقيدة الدمار المُتبادل، ما يعني الدمار المتبادل المُحتمل بين القوات المتواجهة. اتهم النُقاد أن المبادرة الدفاعية من شأنها تقويض عملية الردع من خلال قابلية الدمار المُتبادلة. ودفع هذا النقد وكذلك المخاوف من تكلفة البرنامج وفعاليته، كثيرين في الكونغرس لمعارضته والسعي لخفض ميزانيته.

وعلى الجانب الآخر من الحرب الباردة، كان لدى الاتحاد السوفيتي تقدير متزايد لقدراتنا الناشئة المُضادة للصواريخ الباليستية، وخشى أن تؤدّي الدفاعات الأميركية إلى ضعف القدرة الهجومية للسوفيت. ويرى السوفيت أنه إذا كان لدى أميركا، نتيجة امتلاك صواريخ دفاعية، مخاوف أقل من الضربة السوفيتية الثانية، فقد يكون من المرجّح أن تشنّ الولايات المتحدة هجومًا مفاجئًا يهدف إلى نزع سلاح خصمها استباقيًّا.

وهكذا تحوّلت بداية مفاوضات معاهدة الحدّ من الأسلحة النووية طريقًا مسدودًا في تنظيمها وتقدّمها. أخذ السوفيت يجادلون من أجل التفاوض بشأن القيود على الأسلحة الدفاعية أولًا، وبعد ذلك الانتقال إلى التفاوض على الأسلحة الهجومية. أصرّ نيكسون على الاحتفاظ بالخيار الدفاعي لتوفير الضغط اللازم للتفاوض بشأن القيود المفروضة على الأسلحة الهجومية، وأيضًا لتوفير الحماية للمدنيين.

وباقتراب مفاوضات الحدّ من الأسلحة النووية، ظهرت مجموعة جديدة من المناقشات المحلّية. رحّب الإجماع الليبرالي في البداية بمفاوضات الحدّ من الأسلحة النووية، وبالتعجيل فيها بعد ذلك كوسيلة لتخفيف حدة التوترات. ولكن الآن ومع إدراج عملية الحدّ من التسلّح على جدول الأعمال الدولي، بدأ طيف جديد من الليبراليين والمحافظين في انتقادهم على أساس أن مباحثات الحدّ من التسلّح تطرّقت فقط للتعامل مع الأعراض وليس مع السبب الأساسي الذي يتمثّل في الطبيعة الاستبدادية للنظام الشيوعي وانتهاكاتها لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك رأى بعض المحافظين أن السمات المختلفة لنظامي الأسلحة النووية من شأنها تعقيد أي تعريف عملي للتوازن. كانت أنظمة الأسلحة الاستراتيجية السوفيتية كبيرة وغير دقيقة، بينما كانت الأسلحة الأميركية أكثر قدرة على الحركة وأكثر دقّة. وسيختل هذا التوازن إذا أضافت أميركا ثقلًا لدقتها، أو قام السوفيت بتحسين دقّة الإطلاق.

وبعد شهورٍ من الجدل تدخّل نيكسون بصورةٍ مباشرة. فحدّد هدفًا أوليًا لأربعة مواقع دفاعية في 11 آذار/مارس 1971، ورفض الطلب السوفيتي لنزع الأسلحة الدفاعية، وطلب مني كسر الجمود في جدول الأعمال بشأن العلاقة بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية وإقامة محادثاتٍ خاصة مع دوبرينين[45]. ولم يكشف عن هذه المحادثات لمنع الكونغرس من تدمير نظام الدفاع الصاروخي في هذه الفترة ما يتسبّب في فقداننا قيمته التفاوضية.

أدّى قرار نيكسون بالتدخّل بشكلٍ مباشر إلى تسريع المفاوضات. في نهاية آذار/مارس من العام 1971 تواصلتُ مرّةً أخرى مع دوبرينين، واقترحتُ نيابةً عن نيكسون أن يتمّ التفاوض على القيود الهجومية والدفاعية في وقتٍ واحد. وضعت الاتصالات المتبادلة شكلًا للمفاوضات، إذ عُقدت بين جيرارد سميث على الجانب الأميركي وفلاديمير سيمينوف على الجانب الروسي قمّة في فيينا[46]، انتهت إلى إبرام اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى «سالت 1» بين نيكسون وبريجنيف في قمّة موسكو في أيار/مايو من العام 1972.

على الرغم من أهمية المفاوضات، إلّا أن اهتمام نيكسون كان أقل بالتفاصيل.

تعوّدتُ وطاقم العمل في بداية كلّ دورة تفاوضية على وضع ملخّص للمداولات الداخلية بما في ذلك توقّعات التطوّرات المُحتمَلة. كان نيكسون يدلي بتعليقات هامشية تقتصر إلى حدٍ كبير على القضايا العامة للمبادئ. وكنتُ أُرسل له في خلال المفاوضات، في كلّ مساء، ملخّصًا عن موقفنا. وكان يحتفظ بوجه عام بآرائه للحظات الحاسمة التي تحتاج منه إبدائها. وبينما كان من غير المُحتمل أن تلفت المناقشات الفنية لمضاهاة الأسلحة انتباهه، فقد كان دائمًا واضحًا تمامًا بشأن أهدافه الرئيسية الثلاثة: منع الخصم من امتلاك قدرة توجيه الضربة الأولى، تجنّب عملية التصعيد التلقائية في حالة النزاع، وأن يُظهر للشعب الأميركي التزامه إنهاء سباق التسليح أو على الأقل الحدّ منه.

أسفرت قمّة موسكو عن أول معاهدات شاملة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية في فترة النزاع النووي. واقتصرت المعاهدة على الدفاع الصاروخي الباليستي في موقعين (معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية)، وحصرَتْ عدد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية على المستويات الحالية (سالت 1) وأنشأت الوسائل لمعالجة الحوادث في البحر والحوادث النووية. وكنتيجةٍ ثانوية لهذه المحادثات، أخذت الولايات المتحدة (مع فرنسا والمملكة المتحدة) زمام المبادرة في المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لتوقيع اتفاقية جديدة من شأنها أن تحافظ على الوصول إلى برلين من دون قيود حتى سقوط جدار برلين في العام 1989.

ولبقية حياته، اعتبر نيكسون مسألة الحدّ من التسلّح عنصرًا مهمًّا للنظام الدولي. وبشكلٍ أو بآخر، جرت مفاوضات جوهرية حول هذا الموضوع خلال إدارة كلّ رئيس بعد ذلك وصولًا إلى إدارة ترامب. أكملت إدارة فورد في العام 1975 اتفاقات هلسنكي التي بدأ نيكسون مفاوضاتها، حيث اتفقت الدول الأوروبية، باستثناء ألبانيا، مع الاتحاد السوفيتي وأميركا، على وضع أسسٍ مشتركة للأمن والتعاون الاقتصادي وحقوق الإنسان. أبرمت إدارة كارتر اتفاقية الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الثانية، التي لم يعتمدها مجلس الشيوخ على الرغم من أهميتها. وتوصّلت إدارة ريغان إلى إبرام اتفاقية الحدّ من التسلّح الوحيدة مع الاتحاد السوفيتي للتخلّص من فئة كاملة من الأسلحة (الأسلحة متوسطة المدى). وأخيرًا تفاوضت إدارة جورج دبليو بوش على معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت 1)، والتي قادت واشنطن وموسكو إلى خفض ترساناتهما النووية

الاستراتيجية بنسبة 60 % تقريبًا من 48 ألف رأس حربي في العام 1991 إلى حوالى 20 ألفًا فقط في العام 2001 [47] فما بدأ أمرًا جديدًا في عهد نيكسون أصبح مألوفًا بعده.

الهجرة من الاتحاد السوفيتي

عندما تولّى نيكسون منصبه، بلغت أعداد الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي بضع مئات فقط سنويًّا[48]. وقد أذِن لي نيكسون بطرح القضية على دوبرينين من الجانب العملي وليس الأيديولوجي. أخبرتُ السفير السوفيتي أننا نولي ممارسات السوفيت في موضوع الهجرة، اهتمامًا شديدًا وهذا من شأنه أن يؤثّر في تعاملنا مع الأولويات السوفيتية. وبعبارةٍ أخرى، فإن تحسين ظروف الهجرة اليهودية من شأنه أن يُعزّز التعاون الأميركي.

لم يُجب دوبرينين رسميًّا على مطلبي، ولكنه وافق على مناقشة بعض الأمور المهمّة. وبحلول العام 1972 ومع نهاية ولاية نيكسون الأولى، بلغت أعداد الهجرة اليهودية السنوية من الاتحاد السوفيتي أكثر من ثلاثين ألف مهاجر[49]. لم يُروّج نيكسون بأنه صاحب الفضل في تزايد هذه الأرقام في حملاته الانتخابية، كما أنه لم يُعلن عن الزيادة في أعداد المهاجرين، لأن السوفيت لم يعترفوا بمثل هذا الأمر.

قوّضت السياسة الداخلية الأميركية هذا الترتيب الضمني. أعرب السيناتور هنري «سكوب» جاكسون من واشنطن الباحث الديمقراطي في الشؤون الدولية، عن حسن النية من الحزبين تجاه جهود إدارة نيكسون في دعم مسألة الإنفاق الدفاعي بشكلٍ كافٍ، وأعاد صياغة مسألة الهجرة اليهودية من الناحية الأيديولوجية. وبحجة أن الترويج للهجرة يجب أن يُصبح جزءًا رسميًّا من الدبلوماسية الأميركية، فقد طرح تعديلًا على قانون التجارة لعام 1974 لتكييف العلاقات التجارية الأميركية مع الكتلة الشرقية وفق تعاون السوفيت في ما يتّصل بمسألة الهجرة. انعكس هذا على أعداد الهجرة المتزايدة مع استسلام السوفيت للضغط الخارجي، وبالتالي شكّل هذا الأمر ممارسات ضغط غير مقبولة لتحقيق مستويات مرتفعة من الأهداف. سلكت الهجرة بعد ذلك منحنى تنازليًّا مطردًا، حيث انخفضت من حوالى 35 ألفًا في العام 1973 إلى أقل من 15 ألفًا بحلول العام 1975 [50].

كانت أهداف نيكسون في ما يرتبط بالهجرة اليهودية موازيةً لأهداف أسلافه، لكن أساليبه كانت غير مباشرةً وأكثر دقة، وأخضعت المواجهات الأيديولوجية لترتيبات عملية مخصّصة.

الانفتاح على الصين

في العام 1975، نشر نيكسون - وكان لم يتولَّ الرئاسة حينها - مقالًا بارزًا في مجلة الشؤون الخارجية «Foreign Affairs»، سلّط فيه الضوء على احتمال تقارب العلاقات مع الصين مُعبّرًا على حدّ وصفه بأنه «لا يُمكن ترك الصين إلى الأبد بعيدة عن سرب الأمم»[51]. صاغ الاقتراح بعباراتٍ استراتيجية رنّانة، مؤكّدًا على الفوائد التي تعود على السلام العالمي إذا تمكّنت الصين من تقليص دعمها لحركات التمرّد الثورية في جميع أنحاء العالم ودخلت ذات يومٍ في علاقة دبلوماسية مع الغرب. ومع ذلك لم تتطرّق مقالة نيكسون إلى طريقةٍ مُحدّدة لتحقيق هذا الانفتاح الدبلوماسي نهائيًّا.

وبعد عامين -وقد أصبح رئيسًا- بات هذا الاتفاق عمليًّا. كانت الصين آنذاك في خضمّ الثورة الثقافية... وكجزءٍ من مخطّطٍ كبيرٍ للتطهير الأيديولوجي، استدعى ماو تسي تونغ، السفراء الصينيين من كلّ الدول باستثناء مصر. (رغم أنه في عددٍ قليل من الدول مثل بولندا، ظلّ الدبلوماسيون الصينيون من دون رتبة سفير). كانت الخطوة الأولى من نيكسون بنفسه. وذلك في خلال زيارته لرومانيا في حزيران/يونيو من العام 1969 كما رأينا، والتي أعرب فيها عن نيّته التواصل مع الصين في حديثه مع تشاوشيسكو، الذي أشار بدوره إلى أنه سيُخبر الصين بهذا الاقتراح. لم يكن هناك أي ردّ قريب، ربما لأن القادة الصينيين كانوا يخشون اختراق دولة تابعة للسوفيت، حتى لو كانت تتمتع باستقلال ذاتي صعب مثل رومانيا[52].

في خلال مؤتمر جنيف في العام 1954 في نهاية الحرب الفرنسية للاحتفاظ بفيتنام، حُدّدت سفارة وارسو كنقطة اتصال بين واشنطن وبكين. عُقد في الواقع 162 اجتماعًا على مستوى السفراء. انتهت جميعها برفض كلّ جانب أي شرط مُسبق للطرف الآخر: رفضت الولايات المتحدة مناقشة العودة غير المشروطة لتايوان إلى الصين، ورفضت بكين منح موافقتها على السعي لتحقيق هدفها بالوسائل السلمية فقط. لم تُعقد تلك

الاجتماعات الأولية منذ سنوات عدّة. ولكن في كانون الثاني/يناير من العام 1970 قررنا تفعيل قناة الاتصال. أصدرتُ تعليماتي لسفيرنا في بولندا، والتر ستوسيل، للتواصل مع مسؤول دبلوماسي صيني في المناسبة الاجتماعية المقبلة التي كان سيحضرها كلاهما وإخباره بعرضنا للحوار. وحيث أن التعليمات كانت صادرة من جانبي، تجاهلها والتر ستوسيل، وهذا يُمثل التنافس بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية. تمّ استدعاء والتر ستوسيل للتشاور، ووجد نفسه في المكتب البيضوي للرئيس الذي أصدر له التعليمات شخصيًّا. عندئذٍ قدّم ستوسيل العرض في إحدى المناسبات الاجتماعية اليوغوسلافية، حيث حاول الدبلوماسي الصيني مناورته في المرّة الأولى، ولكن عندما لم يجد مفرًّا من ستوسيل، استمع إلى مقترحنا.

بعد أسبوعين، ظهر السفير الصيني في بولندا من دون سابق إنذار في السفارة الأميركية حاملًا تعليمات ببدء الحوار. عُقدت أربعة اجتماعات. على الجانب الأميركي، سرعان ما تواجه التقدّم في الحوار مع نظام التصاريح الرسمي للبيروقراطية، أولًا مع الحكومة ثمّ مع الكونغرس، وصرّح نيكسون في وقتٍ من الأوقات بـ«أنهم سيقضون على هذا الأمر في بدايته».

بأي حال، بعد فترةٍ وجيزة من التوغّل الأميركي في كمبوديا في أيار/مايو من العام 1970، قاطع الصينيون قناة التواصل في وارسو احتجاجًا على ذلك. ولكن في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، كرّر نيكسون اهتمامه بإقامة اتصال مباشر مع الصين، وذلك في أثناء زيارة يحيى خان رئيس باكستان إلى البيت الأبيض.

هذه المرّة، تلقّى نيكسون رسالةً مباشرةً من رئيس الوزراء الصيني تشو إنلاي، نيابةً عن ماو. وردت هذه الرسالة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1970 تتحدّث في أربع جمل مختصرة عن رفع تشو محادثات نيكسون مع يحيى خان إلى مستوى رسالة رسمية، واصفًا إياها بأنها المرّة الأولى التي تتواصل فيها الولايات المتحدة مع الصين على المستوى الرئاسي، بصفةٍ رسمية[53].

أشار تشو إلى أن الصين مستعدة للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن عودة تايوان إلى وطنها الأصلي. وقد أجبنا على مطلبهم بشكل من المراوغة، بأنه إذا استمرّ الحوار يجب أن يكون لكل طرف الحرية في إثارة القضايا التي تهمّه. تمّ تبادل الرسائل بين

الطرفين بشكلٍ سري، لتقليل مخاطر الكشف، ورد الفعل في موسكو وحالة الشك في بقية العالم. وبالعودة إلى الأساليب الدبلوماسية التاريخية، سُلّمت الرسائل عبر مبعوثٍ من واشنطن إلى العاصمة الباكستانية إسلام آباد، ومن ثمّ من باكستان إلى بكين، حيث اتّبعت الردود الصينية المسار نفسه في الاتجاه المعاكس.

تباطأت وتيرة هذا التواصل بسبب رغبة الجانبين بعدم السماح لأي طرف بأن يستغل تلهّف الطرف الآخر للتواصل. ونتيجةً لذلك اقتصر الحوار بين نيكسون وماو الذي أُجري على مدى أسابيع عدّة من خلال اتصالاتي مع تشو، على البنود الإجرائية وبنود جدول الأعمال، كلّ مرّة في بضع جمل. وساعد سوء التقدير السوفيتي في حلّ المشكلة.

ففي خلال ربيع العام 1971، كانت اتصالاتنا السرية تؤتي بثمارها، وتم الاتفاق على زيارة قمتُ بها إلى بكين. كنا نتفاوض مع كلا الخصمين في وقتٍ واحد في عدد من الجلسات. حلّ نيكسون المعضلة التكتيكية بتعليمات بتقديم العروض لكليهما، بدءًا من الاتحاد السوفيتي. وإذا قبل الطرفان، فسنبدأ معهما حسب أولوية وصول الردّ.

وفي حزيران/يونيو من العام 1971 قدّمتُ إلى دوبرينين اقتراحنا بعقد قمّة في كامب ديفيد. حلّ السوفيت المشكلة بالنسبة إلينا بجعل القبول يعتمد على دعمنا في المفاوضات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا حول اتفاقية برلين الجديدة. وعلى النقيض من ذلك، خلال زيارتي لبكين في تموز/يوليو من العام 1971، اقترح تشو إنلاي زيارة نيكسون للصين من دون أي شروط مُسبقة. بعد ثلاثة أيام من عودتي من الصين، قبل نيكسون دعوة بكين. وفي غضون شهر، عرض دوبرينين دعوة غير مشروطة لموسكو. وكما هو مخطّط قمنا بتحديد موعد لموسكو بعد ثلاثة أشهر من الموعد المتصوّر لزيارة بكين.

رُتّبت الرحلة السرية من خلال ترتيب زيارة قمتُ بها إلى فيتنام وتايلندا والهند وباكستان. وبمجرّد وصولي إلى إسلام أباد تمّ الكشف عن المسار الأخير من رحلتي من خلال الإعلان عن حالة توتر من شأنها أن تفسّر غيابي الذي استمرّ لمدّة يومين كزيارة إلى أحد أماكن التعافي في باكستان. استغرقت العملية برمتها - من محادثات نيكسون مع يحيى خان في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1970 [54] وحتى وصولي إلى بكين في 9

تموز/يوليو 1971 - ثمانية أشهر. وقد استغرقت الرحلة الفعلية منذ المغادرة من واشنطن وحتى الوصول إلى بكين، ثمانية أيام. قضيتُ منها 48 ساعة فقط بالضبط في بكين.

والسؤال هنا ما هي أفضل طريقة لاستغلال تلك الفترة القصيرة؟ بالنسبة إلى محادثات السفراء في وارسو، كان للحكومة الأميركية أجندة راسخة. وشملت بنود تلك الأجندة، تايوان والمطالبات المالية والأصول الناشئة عن مصادرة الممتلكات الأميركية والسجناء والأمور الملاحية في بحر الصين الجنوبي. لكن أنا ونيكسون خلصنا إلى أن هذه الموضوعات والأمور المماثلة من المُحتمل أن تؤدّي إلى طُرق فرعية فنية أو عقبات أيديولوجية من شانها إعاقة التقدّم نحو هدف استمرار العلاقات. تلقيتُ تعليمات للإعراب عن رغبتي في مناقشة مسألة تايوان، ولكن على وجه التحديد فقط في ما يتّصل بالعلاقات الصينية الأميركية الشاملة مع نهاية الحرب في فيتنام.

وكجزءٍ من هذا التركيز على الأمور الجيوسياسية، ألقى نيكسون خطابًا في كانساس بولاية ميسوري في 6 تموز/يوليو 1971، بينما كنتُ في رحلة خارجية. وفي تفصيل لرؤيته للنظام العالمي القائم على التوازن بين القوى العظمى وتجاهل أي إشارة إلى تايوان، قال:

> بدلًا من أن تكون أميركا فقط رقم واحد في العالم، من وجهة نظر اقتصادية، وأن تكون القوّة العالمية البارزة، وبدلًا من أن يكون هناك قوتان عظميان فقط، يجب أن نفكر من الناحية الاقتصادية والإمكانيات الاقتصادية، هناك... خمس قوى اقتصادية عُظمى: الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي والصين، وبكل تأكيد اليابان»[55].

كان الاتفاق الوحيد التي توصّلت إليه في خلال زيارتي السرية، هو دعوة نيكسون لزيارة الصين. ركّز الجانبان على تحديد نهجهما العام كأساس لمزيد من المباحثات. لقد تحدثتُ بالتفصيل عن خطاب نيكسون، وتحدّث تشو بلسان ماو قائلًا: «هناك بعض الاضطرابات تلوح في الأفق، ولكن الوضع ممتاز».

فُتِح حوار دبلوماسي أكثر تحديدًا في خلال زيارتي الثانية بعد ثلاثة أشهر في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1971. كان الهدف هو التحضير للقمّة وإعداد بيان بشأنها. عكست الفترة الفاصلة التي دامت أربعة أشهر بين زيارتي الثانية وقمّة نيكسون، اقتناعنا بأن نقاط الاعتراض بين نيكسون وماو لا ينبغي المجازفة بها في أول اجتماعٍ

مباشر، ولكن يجب أن تكون المحادثات محدودة بالمتطلبات المحلّية لكل جانب، لا سيّما أن وسائل الإعلام تترقّب في الخارج.

كنتُ قد أحضرت معي خطابًا عاديًّا يؤكّد نيّاتنا العامة ولكنه يفتقر إلى الواقعية. عاد تشو في صباح اليوم التالي برسالةٍ صريحةٍ من الرئيس: بعد تجنّب الاتصالات رفيعة المستوى لسنواتٍ عدّة، لا ينبغي لبلادنا أن تتظاهر الآن أننا نقترب من حالة الوئام العام. اقترح ماو أن يكون البيان الكامل لخلافاتنا حول قضايا محدّدة، جزءًا من البيان جنبًا إلى جنب مع بعض الاتفاقات المُعلنة بوضوح. وفي مثل هذا السياق، فإن من شأن هذا البيان أن يلفت الانتباه إلى الاتفاقات بدلًا من الإعلان العام النوايا الحسنة. تمّ ترك مسؤولية إصدار بيان مشترك بشأن مستقبل تايوان، للمسؤولين في القمّة المقبلة، ولكن كتحذير للاتحاد السوفيتي، تمكّنت أنا وتشو من التوصل إلى اتفاق بشأن معارضة مشتركة للهيمنة في آسيا.

لا شكّ أن مشاركة بكين المفاجئة، قد تشكّلت من خلال الضغط الذي مارسته أكثر من أربعين فرقة مدرعة سوفيتية تمّ نشرها على طول حدود منشوريا الصينية وشينجيانغ. وسيُعلن الآن صراحةً عن تعاون رفيع المستوى مع الصين بشأن إقامة توازن عالمي، سيُغير طبيعة الحرب الباردة.

لم تكن هناك دلائل مُسبقة لمشروع ما قبل القمّة الذي ظهر، ولم يكن هناك أي علامات على استكماله. أعرب الجانبان، كما تقرّر، عن قوائم طويلة من خلافاتهما، إلى جانب بعض تفاصيل الاتفاق. وكنتُ أنا وتشو المسؤولَين عن الصياغة الخاصة لكل جانب. ونظرًا لأنه لم يطلب أي طرف حقّ النقض على الجانب الآخر، فقد منحنا هذا النهج الفرصة للتعبير عن وجهات النظر الأميركية بشأن تايوان بشكلٍ صريح كجزءٍ من بيانٍ رسمي مشترك. ثمّ خضعت المسوّدة لموافقة نيكسون وماو.

وفي القمّة، قال ماو إن أمامه 45 دقيقة فقط، بسبب أزمة طبية خطيرة ألمّت به في الأسبوع السابق للقمّة، كما أخبرنا الأطباء الصينيون لاحقًا. لكنه وافق على مسوّدة بيان تشرين الأول/أكتوبر الرسمي، الذي أوضح الموقف الأميركي الكامل بشأن تايوان وقضايا أخرى. وفي ضوء ذلك، أدلى ماو في اجتماع قصير مع نيكسون بتصريح ذي أهمية خاصة قال فيه: «لا تريد الصين تايوان بشكلٍ فوري، لأن التايوانيين كانوا

مجموعة من المعادين للثورة... يُمكننا الاستغناء عنها في الوقت الحالي، ونتركها تأتي بعد 100 عام»[56].

إن التخلّص من المطالب المُلحّة التي أحبطت طويلًا المفاوضات بين البلدين، جعل من المُمكن إصدار بيان يُعبر عن المبدأ الحاكم للعلاقات الأميركية الصينية على مدى خمسين عامًا من ذلك الحين: «تُقرّ الولايات المتحدة بأن جميع الصينيين على جانبي مضيق تايوان، يعترفون بأنه ليس هناك سوى صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين. وأن حكومة الولايات المتحدة لا تعارض هذا الموقف»[57].

بعد اقتراح رسمي من نيكسون في القمّة، تمّت إضافة هذا البيان إلى ما يُسمّى الآن بيان شنغهاي، الذي صدر في نهاية زيارته.

لم أضع هذا البيان، لا أنا ولا نيكسون، ولكننا استنبطناه من بيان تمّت صياغته في خلال إدارة أيزنهاور استعدادًا لمفاوضات مع بكين ولكن لم تحدث مطلقًا. وكان لهذا البيان ميزة بيان الأهداف المُعلنة لكل من تايبيه وبكين بدقّة. بعد التخلّي عن دعم الولايات المتحدة للحلّ المُتمثّل في «دولتين صينيتين»، ظلّ البيان ملتبسًا بشأن أي من الدولتين الصينيتين ستحقّق الرغبات المفترضة للشعب الصيني.

بعد بضعة أيام قَبل تشو صياغتنا. وقد أدّى غموضها إلى تحرير كلا الجانبين من اتّباع سياسة تعاون استراتيجي من شأنها قلب التوازن الدولي بعيدًا عن الاتحاد السوفيتي. وأشار البيان إلى أن تايوان ستُعامل على أنها تتمتّع بالحكم الذاتي في المستقبل القريب. ستحتفظ الصين بمبدأ الصين الواحدة، بينما تمتنع الولايات المتحدة عن تقديم بيانات تشير إلى مبدأ وجود دولتين صينيتين، ولن يسعى أي طرف لفرض رأيه. ورد إصرار الولايات المتحدة على الحل السلمي، صراحةً، في القسم أحادي الجانب من البيان الرسمي. وتم الاتفاق على بيانين إضافيين في خلال إدارتي كارتر وريغان، ساهما في توسيع هذه التفاهمات. وشكّلا سويًّا أساس العلاقات عبر مضيق تايوان. إذا تحدّاها أيّ من الجانبين، فستتزايد مخاطر المواجهة العسكرية تزايدًا كبيرًا.

وعلى مدى عشرين عامًا من زيارة نيكسون، تبنّت الولايات المتحدة والصين سياسة تعاونية واسعة النطاق لاحتواء النفوذ السوفيتي. في خلال هذه الفترة، امتدّ التعاون بين الولايات المتحدة والصين إلى مجال الاستخبارات، وإن كان في نطاقٍ

محدود. وإظهارًا لمستوى الالتزام في خلال زيارة لاحقة في شباط/فبراير من العام 1973، حثّني ماو على إحداث توازن في الوقت المخصّص للصين مع الوقت المُخصّص لليابان، لئلا يشعر اليابانيون بالإهمال ويصبحون أقل ميلًا في الدفاع المشترك ضدّ الاتحاد السوفيتي، إذ قال ماو: «بدلًا من ترسيخ العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتي، نفضّل أن يحسّنوا علاقاتهم معكم»[58].

في الشهر التالي، استغلّ رئيس الوزراء السنغافوري لي كوان يو، محاضرةً في جامعة ليهاي في بنسلفانيا، كمناسبةٍ للحديث عن أهمية دبلوماسية إدارة نيكسون:

> نحن نواكب عصر التطوّرات. لم يشهد العالم منذ فترة مثل هذه التغييرات الدراماتيكية في العلاقات بين القوى العظمى مثلما حدث في العامين الماضيين. نحن نشهد تحوّلات في ميزان القوى وتغيّر الكفّة الراجحة. وتتعلّم القوى العظمى أن تعيش بسلام سويًّا...
>
> بدت الانقسامات المتأصّلة القديمة للحرب الباردة ضبابية وغامضة. انتقلت واشنطن من المواجهة إلى المفاوضات مع كلٍّ من بكين وموسكو. ومهما كانت أسبابهم المختلفة، أرادت كلتا القوتين الشيوعيتين إخماد نار الحرب في فيتنام ومنح أميركا الفرصة للانسحاب بشرف...
>
> وها هي الصين من جانبها تبدي صداقة أكبر تجاه أميركا الرأسمالية واليابان، أكثر من روسيا الشيوعية...
>
> وبدت الانقسامات الأيديولوجية أقلّ أهمية. في الوقت الحالي، تبدو المصالح الوطنية هي الدليل الأكثر موثوقية لإجراءات الحكومات وسياساتها[59].

لم يتلقَّ نيكسون تقييمًا وثناءً لسياسته أفضل من هذا.

وفي العام 1976 توفي الزعيم الصيني ماو تسي تونغ. وبعد ذلك بعامين، عاد دنغ بعد عملية التطهير الثانية، وأقام سياسة الإصلاح التي بدأها في العام 1974 بعد عملية التطهير الأولى. ومنذ تلك اللحظة وحتى مجيء إدارة ترامب في العام 2017، استندت السياسة الأميركية تجاه الصين إلى المبادئ غير الحزبية التي وُضعت في هذه الفترة.

أصبحت الصين اليوم منافسًا اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا ضخمًا للولايات المتحدة. وفي ظلّ الظروف الراهنة، يُطرح سؤال أحيانًا عمّا إذا كان نيكسون، لو كان على قيد الحياة

اليوم، سيندم على الانفتاح على الصين أم لا. إن ذلك بمثابة تحدٍّ توقّعه نيكسون. يُظهر خطابه الذي ألقاه في كانساس في يوليو من العام 1971 وعيًا ثاقبًا بإمكانية الصين للتأثير في النظام الدولي، إذ يقول:

> إن نجاح سياستنا المتمثّلة في إنهاء عزلة الصين سيعني تصعيدًا هائلًا لمركزهم الاقتصادي ليس فقط لنا، ولكن لكل العالم... 800 مليون صيني منفتحون على العالم، مع كلّ الاتصالات وتبادل الأفكار التي ستحدث حتمًا نتيجة ذلك الانفتاح، ستصبح قوّةً اقتصادية في العالم ذات إمكاناتٍ هائلة[60].

قال رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون: «ليس لدينا حلفاء أبديّون ولا أعداء دائمون. مصالحنا أبديّة ودائمة، وتلك المصالح من واجبنا اتّباعها». كان بناء شراكة مع الصين لمواجهة الاتحاد السوفيتي، مصلحة أميركية رئيسية في خلال الحرب الباردة. واليوم، يجب أن تتم أي سياسة أميركية تجاه الصين في سياق اقتصادها الهائل، الذي يمكن مقارنته باقتصاد الولايات المتحدة وتنامي القوّة العسكرية، والمهارة في الدبلوماسية المتأصّلة في آلاف السنين من الثقافة المميزة.

لم يكن الانفتاح على الصين، مثل كلّ نجاح استراتيجي، مجرّد استجابة للمشاكل المعاصرة، ولكن أيضًا «تذكرة دخول» للتحدّيات المستقبلية. وأكثر هذه التحدّيات وضوحًا هو: مع استمرار التكنولوجيا الحديثة في مضاعفة القدرة التدميرية للحرب النووية من خلال ظهور مجموعة متنوّعة من الأسلحة عالية التقنية والتحسينات الجذرية في الذكاء الاصطناعي، بدأت الصين وروسيا والولايات المتحدة في تحديث ترساناتها العسكرية... ومع تطوير الأسلحة للقدرة على البحث عن أهدافها الخاصة والتعلّم من التجارب السابقة، وتطوير الأسلحة الإلكترونية التي يمكنها حجب التحديد السريع للمنشأ، فإن إقامة حوار دائم، جنبًا إلى جنب مع تطوّرها التكنولوجي، أمر ضروري لضمان استقرار النظام العالمي، وربما لبقاء الحضارة الإنسانية.

الشرق الأوسط في الاضطراب

هناك قضيتان مترابطتان متناقضتان واجهتا نيكسون في بداية رئاسته؛ كيفية الحفاظ على مكانة الغرب في الشرق الأوسط (ومعظمه عربي) مع الوفاء بالتزام أميركا

بأمن إسرائيل. ومثل من سبقه، تبنّى نيكسون كلا الهدفين، لكنه تناولهما من منظور استراتيجي جديد.

حدّد العام الأخير لإدارة جونسون شكل أزمة الشرق الأوسط التي سيرث نيكسون تبعاتها. فقد انتهت حرب 1967 بين إسرائيل وجيرانها العرب -مصر وسوريا والأردن- باحتلال إسرائيل شبه جزيرة سيناء من مصر ومرتفعات الجولان من سوريا والضفة الغربية الفلسطينية من الأردن. وبالتالي، تغيّر الموقف التفاوضي للجانبين. سوف تبدأ إسرائيل عملية سلام، وهذا إن كان لها أن تبدأ من الأصل، وهي تحوز مساحات إضافية من الأرض، التي تنوي استغلالها لأهداف استراتيجية غير ملموسة؛ أي الاعتراف بشرعيتها ووجودها، فضلًا عن امتلاك حدود آمنة، ما يعني تعديل خطوط الهدنة لعام 1949.

سعت الأمم المتحدة إلى وضع إطار دولي لهذه العملية من خلال قرار مجلس الأمن رقم 242. وقد احتوى القرار على جميع الكلمات المقدسة؛ «السلام»، «الأمن»، و«الاستقلال السياسي»، ولكن في تسلسل استنزف أهمية القرار نفسه بعد أن أتاح لكل جانب فرض تعريفاته الخاصة:

إن مجلس الأمن...

I - يؤكّد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

1 - سحب القوات المسلحة من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير.

2 - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كلّ دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، وحرّة من التهديد وأعمال القوّة[61]...

لا نجد تحديدًا لمدى الأراضي التي على إسرائيل الانسحاب منها، كما هي حال تعريف «السلام العادل والدائم»، وهو شرط ثبت بأي حال أنه من الصعب الحفاظ عليه لفترات غير محدّدة في عالم الدول ذات السيادة. ونتيجة لذلك، فسّر كلّ طرف النص على خلفية قناعاته الراهنة.

في آذار/مارس من العام 1969، حاول الرئيس المصري عبد الناصر تسريع العملية

بقصف المواقع الإسرائيلية على طول قناة السويس بالمدفعية الثقيلة. وردّت إسرائيل بغارات جوية شديدة الاختراق للداخل المصري. واتخذ نيكسون عددًا من القرارات العاجلة: فقد أسند المفاوضات بشأن الشرق الأوسط إلى وزير الخارجية ويليام روجرز، لكنه ترك الأمر لي في الوقت نفسه لإحداث تسلسل لا تصل فيه دبلوماسية الشرق الأوسط إلى ذروة الأزمة إلّا بعد جهودنا الدبلوماسية، مثلما هو نموذج فيتنام، وذلك لتجنّب الخلاف المحلّي المتزامن حول قضيتين مختلفتين من هذا القبيل.

أسفرت جهود وساطة روجرز عن اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة على طول قناة السويس والذي أسّس منطقة منزوعة السلاح بعرض 50 كيلومترًا (32 ميلًا) على جانبي القناة. وقد اقترح روجرز ذلك في 19 حزيران/يونيو 1970 وأعلن عنه في 7 آب/أغسطس. وقد انتهك عبد الناصر والسوفيت الاتفاق على الفور من خلال قيام «المستشارين» السوفيت بنقل خمسين بطارية من الصواريخ المتقدّمة المضادة للطائرات إلى المنطقة منزوعة السلاح على طول الضفة الغربية للقناة*.

وهكذا بدا الصراع العسكري على طول القناة وشيكًا، وخَلُصَت مجموعة فرعية من مجلس الأمن القومي إلى أن إسرائيل ستكون على الأرجح الطرف البادئ. رفض نيكسون هذا التقييم، ولم يؤيّد إطلاق إسرائيل صراعًا بعيدًا عن حدودها. وقال إن مثل هذا الإجراء قد يؤدّي إلى مواجهة مع الاتحاد السوفيتي أو صراع أوسع نطاقًا. كما أن الصراع على طول قناة السويس يرتبط بالمصالح الأمنية الأميركية. وإذا لزم الأمر، يجب أن تشارك القوات الأميركية من أجل تحقيق أقصى ردع للاتحاد السوفيتي. واحتفظ ببدء هذا الإجراء لنفسه وحظر مناقشته إلى أن يوافق عليه. ثمّ حسمت القضية لأسابيع قليلة حتى تحوّل مركز ثقل أزمة الشرق الأوسط من قناة السويس إلى مستقبل المملكة الأردنية.

في خلال هذه الفترة، ركز بحث نيكسون عن نهج شامل على تقليص الدور الحاسم الذي لعبته المساعدات العسكرية السوفيتية في تعزيز المخطّطات العربية الراديكالية[62]. وفي المناقشات الصباحية اليومية في مكتب نيكسون الخاص بالبيت الأبيض، توصّلنا

* مكّن هذا مصر من حشد قواتها، وصُنْع الظروف المواتية لحرب تشرين الأول/أكتوبر بعد ذلك بثلاث سنوات تحت حماية صواريخ أرض - جو (سام SAM).

إلى أن مصر وسوريا ستعدّلان ضغوطهما بمجرد إدراكهما أن الولايات المتحدة مستعدة لإحباط المساعدات السوفيتية، والتي راوحت بين توفير طائرات ميغ والمدفعية الثقيلة ونحو 20 ألف مستشار عسكري ميداني. ولاستمرار عرقلة تلك الاستراتيجية وتزويد البطاريات المضادة للطائرات، خططنا لدعم مفاوضات جادة من أجل السلام في الشرق الأوسط بشرط أن تتعامل الدول العربية مع إسرائيل مباشرة.

متحمّسًا لهذا النهج، شجّعني نيكسون على البدء في الإشارة إليه علنًا؛ ووفق ذلك، أوضحت خلال محادثة مع أحد الصحافيين في بدايات إدارة نيكسون: «نحاول طرد الوجود العسكري السوفيتي، ليس المستشارين بقدر ما نعمل على الطيارين المقاتلين والجنود المقاتلين، قبل أن يثبّتوا أقدامهم هناك»[63].

جاء الاختبار الأول للاستراتيجية في أيلول/سبتمبر من العام 1970، عندما اختطفت منظمة التحرير الفلسطينية، وهي جماعة متطرّفة مناهضة لإسرائيل تأسست في القاهرة في العام 1964، أربع طائرات ركاب غربية وهبطت ثلاث طائرات منها في الأردن. (هبطت الرابعة في القاهرة وتم تفجيرها بُعَيد إطلاق سراح الركاب)[64]. وبهذا العمل، الذي بدأ سلسلة الأحداث التي أطلق عليها في العالم العربي مسمّى «أيلول الأسود»، وقف الإرهابيون الفلسطينيون على حافة الهاوية لأجل تحويل الأردن من دولة ذات سيادة إلى قاعدة لعملياتهم.

وقبل الملك حسين، العاهل الشجاع الذي تعامل طيلة عقود بين الجيران العرب وكذلك إسرائيل بمهارة دبلوماسية وجسارة، التحدّي. أغلق مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي الأردنية، والتي أصبحت قواعد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وطرد أغلب سكانها إلى لبنان.

وفي ظلّ تصاعد التوتر، بدأت الجيوش السورية والعراقية في حشد قواتها على حدودها مع الأردن. تبع ذلك عدد من اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بواشنطن من جانبنا (كانت مجموعة مرنة متعدّدة الوكالات على مستوى نائب الوزير تنسق إدارة الأزمات برئاسة المستشار الأمني). وخلصنا إلى أن الملك حسين لن يستسلم، وأن إسرائيل لن تتسامح مع هجوم عسكري على الأردن من جيرانها. وعند عرض هذه الآراء على نيكسون، كرّر بشكل قاطع تعليماته منذ أزمة السويس؛ يجب الحفاظ على الأردن، ولكن

لا ينبغي القيام بأي عمل إسرائيلي يهدف إلى ذلك من دون موافقة الولايات المتحدة، ولا يمكن القيام بعمل عسكري أميركي أو التهديد به على وجه التحديد دون موافقته.

وفي 18 أيلول/سبتمبر، عبرت فرقة مدرعة سورية الحدود الأردنية وتقدّمت باتجاه مدينة إربد. وقاومها الملك حسين وطلب الدعم الأميركي.

تطوّرت الأزمة إلى تحدٍّ استراتيجي مباشر. في حال تفكّك الأردن ووصول الجيوش العربية إلى الحدود الشرقية لإسرائيل، يمكن أن تؤدّي الحرب إلى تمزيق الشرق الأوسط وجلب القوات السوفيتية إلى المنطقة لدعم المستشارين السوفيت الموجودين بالفعل مع القوات المسلحة السورية والعراقية. لذلك كان التصدي العسكري الإسرائيلي مرجّحًا، وكان الدعم الأميركي له، دبلوماسيًّا على الأقل، ضروريًّا.

تؤدّي إدارة الأزمات أحيانًا إلى تناقضات. وعندما عُرضت على نيكسون ليلة الأحد[65] أخبار الغزو السوري للأردن، كان يلعب البولينغ في الطابق السفلي من مبنى أيزنهاور التنفيذي (ونادرًا ما كان يلعب البولينغ). كان من المُهمّ منع تصعيد الأزمة في الأردن، ولن نسمح باحتلال سوري لأجزاء استراتيجية من الأردن، بأسلحة ومستشارين سوفيت. وعندما عرضتُ الأمر عليه، سمح لي نيكسون باتخاذ خطوات أولية لاحتواء الأزمة وعكس مسار تلك المغامرة السورية. وفي وجوده، وكنا في صالة البولينغ، اتصلت بإسحاق رابين، السفير الإسرائيلي في واشنطن حينذاك، لإبلاغه بأننا لن نسمح بهذا الغزو السوري. نحن ندعم حشد القوات الإسرائيلية لتهديد الجناح السوري، لكن العمل العسكري يجب أن يخضع لمزيد من المناقشات. ثمّ اتصلت بوزير الخارجية روجرز لإبلاغه بقرار الرئيس. قال إنه غير مرتاح بشأن العمل العسكري، لكنه سيطلب من جو سيسكو، مساعد وزير الخارجية، الحضور إلى غرفة العمليات في البيت الأبيض للمساعدة في تنسيق الخطوات الدبلوماسية. وبطبعه، لم يكن نيكسون مستعدًا لإدارة أزمة في البيت الأبيض وهو بملابس البولينغ. اختفى لبضع دقائق ليعود مرتديًا بدلة رسمية ولينضم إليّ أنا وسيسكو في غرفة العمليات.

تقتضي الدبلوماسية التقليدية مناشدة كلا الطرفين التحلّي بضبط النفس وإقامة ما يشبه المؤتمر الدبلوماسي لتسوية القضايا العالقة. لكن في ظلّ الظروف الحالية، كان من المحتمل أن تؤدّي مثل هذه التحرّكات إلى تسارع الأزمة من خلال منح المعتدي

وقتًا للتوسع. كانت الدعوة لعقد مؤتمر دولي قبل الانسحاب السوري تكافئ عمليات الاختطاف والغزو. كما كان ذلك ليؤسس وجودًا عسكريًّا سوريًّا في عمق الأراضي الأردنية. وبدلًا من فصل الأنظمة العربية عن داعميها السوفيت كما تتصور سياستنا، كان من المرجّح أن يؤدّي مثل هذا الإجراء من الولايات المتحدة إلى تعزيز اعتماد تلك الدول على موسكو.

علاوة على ذلك، كلما كبر حجم المؤتمر، زادت صعوبة التوصّل إلى توافق في الآراء. فقد كان رفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود جزءًا لا يتجزّأ من الدبلوماسية العربية منذ تأسيس إسرائيل. وبينما أيّدت معظم الدول الأوروبية، من جانبها، شرعية وجود إسرائيل، لكنها عارضت إصرارها على إجراء مفاوضات مباشرة قبل وقف إطلاق النار. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن وتيرة الدبلوماسية كانت ستظلّ بطبيعتها أبطأ من تقدّم القوات المسلحة السورية بمستشاريها السوفيت في أرض الأردن.

لذلك، رأى نيكسون في غرفة العمليات أن أي نداءات لضبط النفس من دول أخرى توجّه إلى الغزاة السوريين ورعاتهم السوفيت في المقام الأول. وسوف نصرّ على انسحاب سوريا من الأردن كشرط مسبق للمفاوضات. وتتطلب مثل هذه السياسة القوية بعض البرهنة على التزام الولايات المتحدة. لذلك رفع نيكسون مستوى تأهب القوات الأميركية في أوروبا درجة واحدة. واستدعي بحارة الأسطول السادس إلى سفنهم في البحر المتوسط، وفي الولايات المتحدة كانت الفرقة 82 المحمولة جوًّا جاهزة لاتخاذ إجراءات محتملة[66]. وكان الغرض من رفع حالة التأهب العسكري للقوات التقليدية تحذير الأطراف المعنية، وخاصة الاتحاد السوفيتي وسوريا، وطمأنة إسرائيل.

بعد أن وضع الاستراتيجية، اتّبع نيكسون نهجه المعتاد بترك تنفيذها للمرؤوسين. غادر غرفة العمليات، تاركًا سيسكو والجنرال ألكسندر هيغ (الذي خلف هالدمان رئيسًا لموظفي البيت الأبيض) وأنا للاهتمام بكثير من التفاصيل. وذكرت رسالة إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير، أرسلناها نيابةً عن نيكسون، أن الولايات المتحدة ستقاوم تدخّل القوى الخارجية؛ أي الاتحاد السوفيتي، وحثتها على عدم تجاوز مستوى التعبئة العامة الحالي من أجل إعطاء استراتيجيتنا وقتها. وأشارت رسالتنا إلى الملك حسين إلى أنه يمكنه الاعتماد على دعمنا لإعادة الوضع إلى ما كان عليه. كما أرسلنا إلى حلفاء الناتو لإبلاغهم بقرارات الاستعداد العسكري والأسباب الكامنة وراءها.

في مواجهة هذا التظاهر بالرفض الأميركي للتسامح مع الضغط العسكري السوري المدعوم من الاتحاد السوفيتي، رفعت موسكو يدها من الأزمة. وفي خلال حفل استقبال دبلوماسي في السفارة بعد ظهر اليوم التالي، 21 أيلول/سبتمبر، تنحّى نائب دوبرينين بي جانبًا ليبلغني أن المستشارين السوفيت تركوا القوات السورية في أثناء عبورها إلى الأردن. ومع رفع الدعم السوفيتي إلى حدّ كبير، عادت القوات السورية إلى قواعدها، واستعاد الملك حسين السيطرة على بلاده.

ولقد عكست استراتيجية إدارة الأزمة الأردنية هذه نمطًا من شأنه أن يتكرّر في إدارة نيكسون لأزمة لاحقة؛ فترة التفكير، تليها خطوة مفاجئة شاملة بما يكفي لإقناع الخصم بأن مزيدًا من التصعيد سوف يشكل مخاطرة غير مقبولة. وبالتالي، كانت تجربة أزمة أيلول/سبتمبر 1970 بمنزلة بروفة لأزمة الشرق الأوسط الأكبر؛ ألا وهي تداعيات حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973.

العام 1973 حرب الشرق الأوسط

بينما بدأ الاتحاد السوفيتي في استكشاف سبل التعايش مع الولايات المتحدة، تدفقت المساعدات والأسلحة من موسكو إلى الدول العربية، ما زاد من احتمال حدوث مواجهة أخرى. وحدثت تحوّلات كبيرة أيضًا داخل الولايات المتحدة. في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1972، أُعيد انتخاب نيكسون بعد أن حقّق ثاني أكبر حصة من تصويت الشعب في التاريخ الأميركي. وكان ينوي استبعاد روجرز من وزارة الخارجية لكنه لم يتخذ قرارًا بعد بشأن هوية خليفته، وهو ما تسبّب جزئيًا في تباطؤ وتيرة الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط. ولكن السبب الأساسي كان تصميم نيكسون على تجنّب تزامن الجدل الداخلي حول فيتنام والشرق الأوسط، وبالتالي أجّل الحديث في دبلوماسية الشرق الأوسط إلى ما بعد الانتخابات. وفي آب/أغسطس العام 1973، قرّر نيكسون تعييني وزيرًا للخارجية، وقد قبلت المنصب في 21 أيلول/سبتمبر.

وبعد أسبوعين، في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت حرب في الشرق الأوسط عندما دخلت قوات مصر وسوريا سيناء ومرتفعات الجولان. وفي الوقت نفسه، تسارعت أزمة ووترغيت بسرعة بعد أن أبلغ جون دين، مستشار البيت الأبيض، المدّعي العام عن مخالفات وقعت في البيت الأبيض (وعن دوره فيها).

في الشرق الأوسط، حدث تحوّل في ميزان الدوافع العربية تحت تأثير الأزمة الأردنية ووفاة جمال عبد الناصر في أيلول/سبتمبر من العام 1970، باعتباره كان القوّة الدافعة وراء سياسة المواجهة العربية. وخَلَفَه أنور السادات، الذي اتّبع في البداية استراتيجية سلفه بالاعتماد على السوفيت حتى تضغط أميركا على إسرائيل للانسحاب من سيناء. ولكن بعد ذلك، في صيف العام 1972، أقدم السادات على خطوة مفاجئة وقرر الاستغناء عن خدمات أكثر من 20 ألف مستشار عسكري سوفيتي كانوا في مصر وأمر بمصادرة منشآتهم ومعداتهم الثقيلة*. وفي شباط/فبراير من العام 1973، أرسل مستشاره الأمني حافظ إسماعيل إلى البيت الأبيض لاستكشاف موقف أميركا من تجدّد المفاوضات.

كانت شروط إسماعيل وبشكل أساسي هي ذاتها التي أدّت إلى طريق مسدود مع إسرائيل؛ انسحاب إسرائيل إلى حدود العام 1967 كشرط مسبق للاعتراف بها والشروع في المحادثات المباشرة. ولكن أحد الجوانب الجديدة للرسالة هذه المرّة هي التلميح إلى أن مصر قد تتّخذ هذه الخطوات على أساس وطني منفصل عن حلفائها العرب.

استقبل نيكسون إسماعيل في المكتب البيضوي وأخبره أننا سنطلق جهود سلام بعد الانتخابات الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر، أملًا في تحقيق تفاهم توصل إليه نيكسون في العام 1972 مع غولدا مائير. وقد كرّرت تأكيد نيكسون في اجتماع خاص لاحق ورسمت الخطوط العريضة للتنفيذ المحتمل. وقد رأى السادات أن هذا الاحتمال غير مؤكّد، لأن الانتخابات الإسرائيلية كانت (وما زالت) تتبعها بشكل عام أسابيع، وربما شهور، من مفاوضات تشكيل الحكومة. ولذلك، وفي يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، يوم كيبور، أقدس أيام اليهود وفي وقت يكون فيه أغلب الإسرائيليين في معابدهم، وجّه السادات مفاجأة مروّعة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة. فقد عبرت القوات المصرية قناة السويس، وتقدّمت القوات السورية إلى مرتفعات الجولان. باغت الهجوم المفاجئ الإسرائيليين والأميركيين والعالم وتركهم في مقعد المصدوم، غير المدرك وغير الجاهز.

جرى ذلك في وقت واجه فيه نيكسون فضيحة ووترغيت وعواقبها. وفي 6 تشرين

* للتفاصيل الكاملة لتبعات هذه الأحداث، طالع الفصل الرابع، ص 272 - 275.

الأول/أكتوبر، اليوم الأول من الحرب، واجه استقالة وشيكة لنائبه سبيرو أغنيو، الذي كان قد اتُّهم بالفساد في خلال توليه منصبه السابق حاكمًا لولاية ماريلاند. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، في ما وصفته وسائل الإعلام بـ«مذبحة ليلة السبت»، أقال نيكسون المدعي العام إليوت ريتشاردسون ونائب المدّعي العام ويليام روكلسهاوس، اللّذين لم يرغبا في إقالة المدّعي الخاص أرشيبالد كوكس. وقد قام النائب العام بالنيابة روبرت بورك بذلك، الأمر الذي عجّل إجراءات عزل نيكسون في مجلس النواب.

وعلى الرغم من تعاقب الكوارث السياسية الداخلية، فقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور مركزي في تحقيق وقف إطلاق النار وإطلاق عملية سلام في الشرق الأوسط سوف تستمر لعقود مقبلة. ولم يغفل نيكسون أبدًا عن الأهداف الاستراتيجية المحورية؛ ألا وهي مواصلة الجهود الدبلوماسية بطرق مبتكرة مع الدول العربية، الحفاظ على أمن إسرائيل، إضعاف موقف الاتحاد السوفيتي، والخروج من الحرب بدبلوماسية أميركية مستدامة تعمل نحو السلام. وكانت بوادر السمة المركزية لهذه الدبلوماسية واضحة في خلال أزمة الأردن قبل ثلاث سنوات: كنا مصمّمين على تجنّب عقد مؤتمر صعب القبول به من جميع الأطراف وتغطية جميع القضايا لتجنب الجمود وتضاعف التوتر. وكان البديل هو اتباع نهج تدريجي شارك فيه أطراف على استعداد حقيقي للتحرّك نحو السلام. وسوف تتحدّد جدوى هذا النهج بنتائج معاركه.

حقّق الهجوم العسكري المفاجئ الصدمة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وتبيّن عدم استعداد أجهزة استخباراتنا وخطأها في تقييمها المبكر الذي أشار إلى أن إسرائيل، وليس مصر وسوريا، هي الأقرب إلى شنّ هجوم مفاجئ، وأن هزيمة الجيوش العربية في تلك الحال مؤكّدة. وفي الواقع، فقد عبرت القوات المسلحة المصرية قناة السويس وأثبتت وجودها في حزام بعمق 10 أميال في شبه جزيرة سيناء، وحافظت عليه في مواجهة الهجمات المضادة الإسرائيلية الضخمة بفضل غطاء الصواريخ السوفيتية أرض-جو التي حيدت القوات الجوية الإسرائيلية. وفي غضون ذلك، استولى الجيش السوري على جزء من هضبة الجولان. وفي مرحلة ما، بدا اختراق عسكري سوري لأراضي إسرائيل أمرًا ممكنًا.

ولكن بحلول اليوم الرابع للحرب، 9 تشرين الأول/أكتوبر، كانت إسرائيل قد نفذت

التعبئة العامة بالكامل، وصارت قواتها في حالة تحرّك. وفي واشنطن، ساد اعتقاد بانتصار إسرائيلي وشيك.

وسعيًا لتحقيق أهدافنا، أمر نيكسون منذ اليوم الثاني للحرب بإرسال معدات عسكرية عالية التقنية تنقل بواسطة جسر جوي إسرائيلي. وأصبح التحدّي هو كيفية تعويض الخسائر الإسرائيلية الكبيرة من الدبابات والطائرات. استدعاني الملحق العسكري الإسرائيلي، الجنرال مردخاي غور، بطلب عاجل، وأسرّ إليّ أن الخسائر كبيرة بشكل غير متوقع؛ بل كبيرة جدًّا في الواقع، لدرجة أن رئيسة الوزراء كانت على استعداد للسفر إلى واشنطن وطرح طلباتها شخصيًا. قلت له إن مثل هذه الزيارة ستؤجّج الموقف وتنقل شعورًا باليأس. وعلاوة على ذلك، فقد تمّت استقالة نائب الرئيس أغنيو في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وبحلول نهاية ذلك اليوم، وبعد مغادرة نائب الرئيس، فوّضني نيكسون لأؤكّد للسفير الإسرائيلي أننا سنعوّض جميع الخسائر الإسرائيلية بعد الحرب وأن على الإسرائيليون استغلال احتياطياتهم في أثناء تنظيم إعادة الإمداد العسكري.

أعقب ذلك كابوس تقني وسياسي. إن قدرة النقل الجوي للولايات المتحدة تتعزّز في أوقات السلم من خلال صلاحية البنتاغون في استغلال الطائرات المدنية وقت يلزم الأمر ذلك. ولكن الخطوط الجوية المدنية كانت متردّدة في العمل في منطقة قتال، وهكذا تحولت عقبة تقنية إلى عقبة سياسية؛ للوصول إلى إسرائيل من الولايات المتحدة، كانت الطائرات المدنية بحاجة للتوقف للتزود بالوقود، وكانت البرتغال وإسبانيا المحطتين الأكثر ملاءمة، ولكنهما تردّدتا في تقديم المساعدة، خشية ردود الفعل العربية والضغط السوفيتي.

وعندما امتدّت هذه التعقيدات إلى اليوم الرابع، أي اليوم الثامن من الحرب (13 تشرين الأول/أكتوبر)، اتخذ نيكسون قرارًا لافتًا، وأمر باستخدام طائرات الجسر الجوي العسكرية، التي لا تحتاج إلى إعادة التزود بالوقود، لتقديم ما يلزم. لم يكن مجرد قرار تكتيكي، فقد وفّر هذا للإسرائيليين وسيلة مكّنتهم من تجاوز نكستهم المبكرة ومثل تصعيدًا كبيرًا لمدى تدخّل الولايات المتحدة في الحرب؛ وهو الأمر الذي لن يمرّ مرور الكرام من قبل السوفيت. وفي خلال اجتماع في البيت الأبيض لمناقشة الأزمة في صباح يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر، رفض نيكسون الاقتراحات المتعلقة باستخدام

محدود للطائرات العسكرية، مشيرًا إلى أن اللوم سيبقى لومًا «سواءً كانت ثلاث طائرات أو ثلاثمئة طائرة». وأشار الرئيس إلى أن الحكم على استراتيجيتنا سيكون من واقع نتائجها السياسية، موضحًا أنه «يجب أن يكون دورنا بناءً في المبادرات الدبلوماسية للتوصّل إلى تسوية حقيقية». وقد وافقته، معقّبًا، «إذا تمكّنا من الحفاظ على موقفنا، فسنكون في أفضل وضع للمساهمة في تحقيق تسوية»[67].

ظلّ الهدف الجوهري هو إعادة موازنة القوى في ساحة المعركة أولًا، ومن ثمّ التمهيد للدبلوماسية التي من أجلها ندعم وقف إطلاق النار. وأكد نيكسون هذا المبدأ العام في خلال مكالمة هاتفية معي في اليوم التالي:

الفكرة في الأساس، هي أن الغرض من الإمدادات ليس تأجيج الحرب، بل أن الغرض [هو] الحفاظ على توازن القوى... لأنه من خلال هذا التوازن وحده في تلك المنطقة يمكن أن تكون هناك تسوية عادلة لا تميل إلى جانب على حساب آخر[68]...

دبلوماسية وقف إطلاق النار

في أثناء مناقشة الإمداد الجوي في واشنطن، أبلغني السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز بمبادرة جديدة مقترحة من القدس. كانت غولدا مائير قد تلقّت مقترحات من وزير دفاعها موشيه ديان ورئيس الأركان العامة دافيد إلعازار للمطالبة بوقف إطلاق النار. قالوا بصعوبة كسر الخطّ المصري الجديد على طول السويس إلى أن تجد إسرائيل طرقًا للتغلب على الصواريخ السوفيتية المضادة للطائرات. وكانت مستعدة للمضي قُدُمًا، ولكن ذلك بعد أن أحرز الهجوم الإسرائيلي المضاد المستمرّ على مرتفعات الجولان تقدّمًا نحو تهديد دمشق. وقلت إنني سأرى ما إذا كانت بريطانيا ستدعم تحرّك مجلس الأمن في هذا الصدد، وحدّدت يوم السبت، 13 تشرين الأول/أكتوبر.

وقد ساعد في سرعة إنهاء العمليات القتالية من خلال الجسر الجوي الأميركي خطأ كبير وقع فيه السادات. بينما كان الهجوم الإسرائيلي على مرتفعات الجولان يتّجه نحو دمشق، ناشده الرئيس السوري حافظ الأسد المساعدة. وانطلاقًا من التزامه تجاه حليفه السوري، والمبالغة في تقدير إنجاز مصر في عبور القناة، رفض السادات اقتراح وقف إطلاق النار الذي قدّمته بريطانيا. وبدلًا من ذلك، أمر بشنّ هجوم بفرقتين مدرعتين

على سيناء بهدف الاستيلاء على الممرات في المرتفعات الوسطى. ودفع هذا الهجوم القوات المصرية المدرعة إلى ما وراء حزام صواريخ أرض - جو على طول القناة، ما عرّضها للقوّة الكاملة لسلاح الجو الإسرائيلي. وهكذا، دمرت 250 دبابة مصرية يوم الأحد 14 تشرين الأول/أكتوبر. وقد مكن هذا إسرائيل من كسر الجمود على طول قناة السويس، على الرغم من رأي قادتها قبل ثلاثة أيام، وعبور القناة إلى الداخل المصري في 16 تشرين الأول/أكتوبر*.

وبحلول الخميس، 18 تشرين الأول/أكتوبر، تحدّث السادات عن وقف إطلاق النار، وكان دوبرينين يستكشف وقف إطلاق النار في واشنطن. ويوم الجمعة، 19 تشرين الأول/أكتوبر، دعاني السوفيت إلى موسكو لإكمال العملية مع بريجنيف.

كان الوضع العسكري المصري الآن صعبًا بما يكفي لتشتيت انتباه السوفيت عن استغلال مشاكلنا المحلّية. وفي موسكو، تمّ الانتهاء من اقتراح وقف إطلاق النار بموافقة نيكسون يوم الأحد، 21 تشرين الأول/أكتوبر، ووافق عليه مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين، 22 تشرين الأول/أكتوبر[69]. كما تضمّن وقف إطلاق النار، الذي كان من المقرّر أن يدخل حيّز التنفيذ بعد 12 ساعة من الموافقة عليه، بنودًا بشأن بدء مفاوضات بين الطرفين نحو تسوية سياسية.

على الرغم من مطالبتنا باقتراح وقف إطلاق النار قبل ثلاثة أيام، فقد تردّدت القيادة الإسرائيلية في قبوله، سعيًا لاستغلال اختراقها عبر قناة السويس بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، عدت إلى واشنطن قادمًا من موسكو عبر إسرائيل وفي خلال ذلك قبلت إسرائيل وقف إطلاق النار. وعند وصولي إلى واشنطن في اليوم نفسه الذي بدأ فيه سريان وقف إطلاق النار وأنا في موسكو، اكتشفت أن إعلان وقف إطلاق النار أسهل من تنفيذه. فقد انهار على الفور. في مفاوضات وقف إطلاق النار، تسعى الأطراف في كثير من الأحيان إلى تحديد خطوط وقف إطلاق نار مواتية لها. ومع ذلك، لم يكن هذا الانهيار على وجه الخصوص تكتيكيًّا بل كان استراتيجيًّا؛ فالقوات الإسرائيلية التي تقدّمت باتجاه مدينة السويس كانت على وشك محاصرة الجيش الثالث المصري شرقي القناة.

---

* انظر الفصل الرابع، ص 285 - 291.

في موسكو، ظهر هذا التطوّر في اليوم التالي للعمل المشترك على اقتراح وقف إطلاق النار واعتبروه تحدّيًا مباشرًا ومتعمّدًا. وبحلول مساء الأربعاء 24 تشرين الأول/أكتوبر، تزايدت التهديدات من موسكو، وبلغت ذروتها برسالة من بريجنيف نحو الساعة 9 مساءً. وبعد أن سرد الرواية السوفيتية للأحداث منذ مفاوضات نهاية الأسبوع السابق، اقترح أن تقوم القوات العسكرية السوفيتية والأميركية بعمل مشترك لفرض وقف إطلاق النار. وحذّر:

> أقول بصراحة أنه إذا وجدت أن التعاون في هذا الأمر مستحيل، فينبغي أن نواجه ضرورة ملحّة للنظر في مسألة اتخاذ الخطوات المناسبة من جانب واحد؛ فلا يمكننا السماح بتعسّف إسرائيل[70].

لقد كانت الفترة الأكثر دراماتيكية وتحدّيًا من الناحية الإنسانية في حقبة رئاسة نيكسون. أبلغتنا المخابرات أن الفرق السوفيتية المحمولة جوًّا كانت جاهزة وأن أسلحة سوفيتية عالية التقنية كانت تدخل البحر المتوسط عن طريق السفن. ودعوت إلى اجتماع على مستوى قيادات مجموعات العمل الخاصة في واشنطن، في غرفة العمليات. (كنت حينها أعمل وزيرًا للخارجية ومستشارًا للأمن القومي، ومسؤولًا عن عقد مثل هذه الاجتماعات). وتمثّل التحدّي في رفض الانتشار العسكري المشترك مع السوفيت في الشرق الأوسط ضدّ دولة حليف لنا (وهو ما كان من شأنه أن يغيّر الميزان السياسي على نحو دراماتيكي)، وردع موسكو عن الإقدام على عمل عسكري أحادي الجانب.

انعقد الاجتماع في جو درامي. ونال الإجهاد من نيكسون بعد أسابيع من الضغوط الشخصية والدولية التي لا هوادة فيها، ما أجبر أطباء البيت الأبيض على حثّه على أخذ راحة، ولكن ذلك كان قبل وصول رسالة بريجنيف. ولذلك أصبح من الضروري اتخاذ القرارات بطريقة غير عادية. وكان مجلس الأمن القومي مقتنعًا بأن الولايات المتحدة لا يمكنها التفكير في نشر قوات حاجزًا بين إسرائيل، حليفة الولايات المتحدة، ومصر، الدولة التي تمّ تمكين عملياتها العسكرية بواسطة الأسلحة السوفيتية والتي تمّ توفيرها عبر جسر جوي سوفيتي. ولكن لا يمكن للولايات المتحدة أن تتسامح مع وجود قوات سوفيتية في المنطقة من جانب واحد لفرض الاستراتيجية السوفيتية. وأجمع الكلّ على هذا.

أجمع مجلس الأمن القومي على ضرورة رفض اقتراح بريجنيف. وتبقّى التوصل إلى كيفية ردع الإجراءات السوفيتية أحادية الجانب. ثمّ انطلق الاجتماع في غياب الرئيس، حيث عمل الجنرال هيغ حلقة وصل معه بينما كنت أتعامل مع الاتصالات الدبلوماسية. واتصلت بالسفير دوبرينين ونحن في الاجتماع للتحذير من أي عمل سوفيتي أحادي الجانب وأبلغته أنه يجري إعداد ردّ رسمي على مذكرة بريجنيف. وباتباع إجراءات تستند إلى قرارات سابقة وتجربة أزمة الأردن، أوصى مجلس الأمن القومي باتخاذ إجراءات لإحباط الإجراءات السوفيتية الفورية بما في ذلك رفع مستوى التأهب النووي إلى «ديفكون 3»، في دلالة على أزمة خطيرة ولكنها أقل من الاستعداد لحرب نووية فعلية.

وردًّا على رسالة بريجنيف نيابة عن الرئيس، رفضنا اقتراح الانتشار الأميركي السوفيتي المشترك في مصر لكننا كرّرنا الالتزام الأميركي بالدبلوماسية التشاورية بشأن عملية السلام. واحتفظنا بالخطاب لبضع ساعات حتى يحدث الإنذار تأثيره ولإجراء المشاورات الداخلية. وفي هذه الفترة، أطلعت سفراء الناتو وحلفاء آخرين، وخاصة إسرائيل، على المستجدات.

ونتيجة للتداول بين الأطراف المعنية، بقيت في غرفة العمليات بينما غادر الجنرال هيغ من وقت لآخر للاتصال بالرئيس. وبهذه الطريقة، مع إجماع مجلس الأمن القومي، والذي تأكّد لاحقًا في تسريبات أو مذكرات، كان عامل الوقت جوهريًّا في منع تحرّك سوفيتي لا رجعة فيه، وتحقّق تنفيذ أهداف نيكسون الاستراتيجية.

عند الفجر، عاد نيكسون إلى المكتب البيضوي وراجع تفاصيل توصية مجلس الأمن القومي. وبحلول الظهر، ردّ بريجنيف، في تراجع كامل، على الرئيس، وقام بتغيير مطلبه بالتدخّل العسكري المشترك باقتراح أن ترسل كلتا الدولتين عددًا محدودًا من المراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار. وفي مؤتمر صحافي، لخّص نيكسون ما جرى، مؤكّدًا المعارضة الأميركية لإدخال القوات السوفيتية في الصراع الحالي وكذلك استعدادنا لأداء دور رئيسي في السعي لتحقيق السلام.

فما الذي دفع بريجنيف إلى التراجع؟ لقد تماشى قراره مع النمط العام للسلوك السوفيتي في خلال أزمة العام 1973 بأكملها، حيث كانت روسيا حريصة على دعم شركائها في الشرق الأوسط دبلوماسيًّا وماديًّا عن طريق جسر جوي ولكن مع تجنّب أن

تصل الأمور إلى مواجهة الولايات المتحدة عسكريًا. وربما يكون في ذلك نذير تدهور اقتصادي ومجتمعي عام سوف يبلغ ذروته بعد ثمانية عشر عامًا ليكتمل في سقوط الإمبراطورية السوفيتية.

عملية السلام في الشرق الأوسط

لتحظى أي عملية سلام في المنطقة بفرصة المضي قُدُمًا، فهي تقتضي مَهمّة أولى وهي جسْر الفجوة في الشروط المسبقة للأطراف المتحاربة والتي يبدو أن من غير الممكن التوفيق بينها. فقد أصرّت إسرائيل على الاعتراف الدبلوماسي بها كشرط مسبق لإنهاء الأعمال العدائية. وكان الشرط الأساسي لمصر وسوريا أن توافق إسرائيل على العودة إلى حدود العام 1967؛ وبعض الآراء تقول بأن عليها أن تفعل ذلك قبل أن تبدأ عملية السلام. ولم يقبل أي من الطرفين الشرط المسبق للطرف الآخر، ورفض كلّ طرف اتفاقًا مؤقّتًا يمكن البناء عليه.

ولم تكن هذه هي التعقيدات الوحيدة. فإذا شاركت جميع أطراف وقف إطلاق النار، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، في عملية السلام، فإن الطرف الأكثر تعنّتًا سيستخدم حق النقض (الفيتو) في المؤتمر؛ ما يمنح السوفيت أو الدول العربية الراديكالية فرصة لإحباط الغرب في خضم الحرب الباردة. لذلك قررنا إضفاء الشرعية على المفاوضات من خلال مؤتمر متعدّد الأطراف. ومع ذلك، إذا وصلنا إلى طريق مسدود، فسنحوّل العملية إلى مشروع الخطوة خطوة مع الأطراف التي تأكدنا أنها على استعداد لاستكمال المفاوضات.

وكان من المقرّر عقد مؤتمر في جنيف في 22 كانون الأول/ديسمبر من العام 1973 تحضره جميع أطراف وقف إطلاق النار. ورفضت سوريا الحضور. أما السادات، فكان غير راغب في أن يحدّد الفيتو مصيره، فأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية ومال إلى اتّباع نهج الخطوة خطوة. وضغطت إسرائيل من أجل مسار عمل موازٍ يقوم على سلسلة من التنازلات المتبادلة، وهي عملية وصفها لاحقًا رئيس الوزراء إسحق رابين بأنها مقايضة «أرض بأرض». ولم تكن هناك إمكانية في هذه المرحلة للتوصّل إلى اتفاق شامل، وكان ذاك هو الاجتماع الوحيد. ومن بعده اتبعنا نهج الخطوة خطوة.

توصّلنا في خلال رئاسة نيكسون إلى عدد من اتفاقيات الشرق الأوسط بوساطة أميركية. ففي كانون الثاني/يناير 1974، أبرمت مصر وإسرائيل اتفاقية فكّ ارتباط حدّدت منطقة عازلة على طول قناة السويس، وفصلت القوات العسكرية وفرضت قيودًا على تحرّكاتها العسكرية وترساناتها في كلّ منطقة. وفي حزيران/يونيو من العام 1974، تمّ التوصل إلى اتفاق فكّ ارتباط عسكري بين سوريا وإسرائيل. واستندت أحكامه الفنية إلى حظر نشر أي من الجانبين للأسلحة الثقيلة في نطاق خط المواجهة للطرف الآخر. وأثبت هذا الحظر أنه كافٍ للحفاظ على القيود الأساسية المتبادلة بين البلدين على مدى نصف قرن منذ التفاوض على اتفاقية فك الارتباط؛ وحتى في خلال الحرب الأهلية السورية التي اندلعت في العام 2011.

تحقّقت تلك الاتفاقيات لأن جميع الأطراف المعنية قبلت نهج الخطوة خطوة ووثقت بالوسيط الأميركي. وكان على جميع الأطراف تقديم تضحيات لقبول هذا المسار؛ عَدَلَتْ مصر وسوريا عن مطلب إعادة الأراضي التي اعتبراها أراضيهما شرطًا للدخول في المفاوضات. وتنازلت إسرائيل عن الأرض في سيناء ومواقعها المتقدّمة في سوريا مقابل تعهدات سلام يمكن التراجع عنها بحكم تعريفها.

وتعزّزت تلك الاتفاقيات في العام 1975 باتفاق مصري إسرائيلي آخر تنسحب بموجبه القوات الإسرائيلية إلى ممرّات سيناء الجبلية مقابل تقديم القاهرة تنازلات سياسية من شأنها أن تفتح قناة السويس وتشمل عبور سفن إسرائيل خلالها. واتفقا على أن يشرف على تنفيذ الاتفاق مركز رادار أميركي في سيناء. وبحلول نهاية العام 1976، كانت مصر وإسرائيل تتفاوضان على إنهاء حالة الحرب بينهما مقابل انسحاب إسرائيلي آخر من الممرات في وسط سيناء إلى خط يمتد من رأس محمد إلى العريش، على بعد 20 ميلًا من الحدود المصرية الإسرائيلية.

اعتُبر قبول الكرملين هذه العملية تحوّلًا جيوسياسيًّا كبيرًا في منطقة ذات أهمية استراتيجية للاتحاد السوفيتي. وكان أيضًا إثباتًا لجدوى سياسة الربط ونهج نيكسون في المفاوضات. وفي خلال الأزمة، أتاحت دبلوماسية الانفراج قناة اتصال ثابتة مع موسكو، ما أدّى إلى منع صدامات غير ضرورية. والأهم من ذلك، أن هذا النهج الدبلوماسي أعطى السوفيت حصة في قضايا أخرى كانوا متردّدين في المخاطرة بها، بما في ذلك المحادثات حول وضع برلين وما سيمثل لاحقًا اتفاقيات هلسنكي لعام 1975.

وفي العام 1979، وقّعت إسرائيل ومصر اتفاقية سلام رسمية في حفل تاريخي استضافته حديقة البيت الأبيض في حضور الرئيس كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والسادات. وهكذا، تحقّقت عملية السلام التي وُضِعَت خطوطها العريضة في العام 1974 في خلال اجتماعات على الفطور في مكتب نيكسون الخاص*.

بنغلاديش وأزمة الحرب الباردة

في النصف الثاني من القرن العشرين، تغيّر النظام الدولي القائم على التوازن الأوروبي إبان القرن التاسع عشر مرّةً أخرى. وفي تطوّرٍ متوقّع قبل قرنٍ من الزمان بظهور اليابان الصناعية، بدأت الحضارات الآسيوية التقليدية مثل الهند والصين دخول النظام الدولي كقوى عظمى في مناطقها. وبدلًا من الاعتماد على صراع التحالفات الذي تميّزت به المنافسة على التفوّق الأوروبي في القرن التاسع عشر، أظهرت هذه القوى الناشئة القدرة على تحدّي التوازن العالمي بشكلٍ مستقل. فإذا كان إنهاء الاستعمار في آسيا وإفريقيا قد أدّى، لأول مرّة، إلى توسيع سيادة كلّ دولة على أراضيها وشؤونها الداخلية وهو ما يُعرف بـ«سيادة وستفاليا» في مناطق مختلفة من العالم، فإن نمو القوّة الهندية والصينية الآن قد قلّل من القوّة النسبية للقوى الإمبريالية الاستعمارية القديمة. أصبح النظام الدولي الذي عُرف حتى الآن من خلال علاقات القوى الغربية، نظامًا عالميًّا.

يُعد قرار نيكسون الجريء بضم الصين في النظام الوستفالي من خلال التفاوض معها ليس بوصفها عنصرًا مساعدًا للكتلة التي يقودها السوفيت ولكن كثقل موازن لها وكلاعب جديد جدير بالاهتمام، قد فتح المجال أمام إمكانيات استراتيجية غير مسبوقة. فمن خلال استغلال العِداء المتصاعد بين القوتين الشيوعيتين الرئيسيتين، حوّلت هذه الخطوة، البحث عن النظام العالمي، إلى مشروعٍ متعدّد الأقطاب بمعنى الكلمة.

في آذار/مارس من العام 1971، أثبت هذا الوضع الناشئ نفسه. ففي اللحظة نفسها تقريبًا التي كانت فيها الاتصالات جارية مع تشو إنلاي - على الرغم من سرّيتها - من

* الفصل الرابع، ص 208 - 313.

أجل جلب الصين إلى ساحة النظام الدولي، ظهر اضطراب إقليمي في جنوب آسيا بين باكستان والهند والذي جذب سريعًا الولايات المتحدة والصين وروسيا. وبالتالي شكّلت هذه الأزمة الجديدة في شرق باكستان تطوّرًا غير مسبوق: شملت الأزمة ثلاث قوى عظمى مسلّحة نوويًا تتنافس جميعها بوصفها دولًا متساوية ذات سيادة.

تعود جذور الأزمة التي سبقت إدارة نيكسون بفترةٍ طويلة، إلى ما قبل أكثر من عقدين من الزمن في أثناء تقسيم شبه القارة الهندية الذي شهد إراقة الدماء. حكمت الإمبراطورية البريطانية في خلال الفترة الاستعمارية كوحدة واحدة واسعة، وتمّ تقسيمها من خلال إنهاء الاستعمار إلى دولتين ذواتي سيادة، هما الهند وباكستان. تمّ تقسيم باكستان إلى كيانين وكلاهما تحت السيادة الباكستانية ولكن يفصل بينهما حوالى 1200 ميل من الأراضي الهندية.

ومن بين هاتين الدولتين، تبنّت الهند نظامًا علمانيًّا، وكان معظم سكانها من الهندوس على الرغم من وجود كثافة إسلامية كبيرة ومتزايدة. بينما كانت باكستان دولة مسلمة، ذات إقليمين متنوّعين عرقيًّا ولغويًّا ومنفصلين جغرافيًّا، إلّا أن العقيدة الإسلامية المشتركة بين الإقليمين لم تمنح الشعب شعورًا مشتركًا بالوحدة، ناهيك عن التماسك السياسي.

كانت إسلام آباد في غرب باكستان هي مقرّ حُكم هذه الدولة الباكستانية المُنقسمة، حيث هيمنت الأغلبية البنجابية على الجيش الوطني ومؤسسات الحُكم المُهمّة الأخرى. تاريخيًّا، تمّ تقسيم غالبية البنغاليين في شرق باكستان، إلى مجموعةٍ متنوّعةٍ من الفصائل التي كانت الحكومة المركزية في إسلام آباد تعمل على الوقيعة بينها بصورةٍ منتظمة. لكن في كانون الثاني/يناير من العام 1969، اندلعت مظاهرة حاشدة في شرق باكستان، أدّت إلى إعلان دولة جديدة مستقلّة باسم بنغلاديش في 26 آذار/مارس 1971.

لم تلقَ الأزمة في بدايتها أي ردّ فعلٍ استراتيجي من أي من القوى الدولية الرئيسية، باستثناء الهند. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 1970، استجاب الرئيس الباكستاني يحيى خان لدعوة نيكسون لحضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي المناسبة نفسها التي تعهّد فيها يحيى خان بنقل رسالة نيكسون إلى بكين التي أعرب فيها عن اهتمامه بالانفتاح على الصين. أخبرنا يحيى خان أنه ينوي إجراء انتخابات في كانون

الأول/ديسمبر، والتي يتوقّع من خلالها انقسام شرق باكستان بين الفصائل، ما يتيح له مواصلة استغلال الانقسامات بين البنغاليين.

إلّا أن نتيجة انتخابات كانون الأول/ديسمبر 1970 كانت عكس توقعات يحيى خان. ففي شرق باكستان، حقّق حزب رابطة عوامي [الشعب] أحد الأحزاب السياسية الداعية للحكم الذاتي لبنغلاديش، الأغلبية المطلقة في الانتخابات. انهار النظام في شرق باكستان بحلول آذار/مارس التالي، وتم إعلان استقلالها والانفصال عن باكستان الغربية، تحت قيادة الشيخ مجيب الرحمن.

وسعيًا لاستعادة السيطرة في شرق باكستان من خلال العنف المُمنهج، ألغى يحيى خان النظام الانتخابي وأعلن الأحكام العرفية. أُريقت أنهار الدماء وفرّ كثير من اللاجئين من شرق باكستان عبر حدود الهند. بينما تعاملت إسلام آباد مع القضية برمتها على أنها شأن داخلي ورفضت أي تدخّل أجنبي، ورأت الهند في الأزمة فرصة لإنهاء حصارها الاستراتيجي. وبدعوى أن العدد المتزايد من اللاجئين البنغاليين على أراضيها يضغط على مواردها المالية، بدأت في تنظيمهم كمقاتلين مناهضين لباكستان.

في الولايات المتحدة، كان لأخبار الخسائر في الأرواح تأثير فوري، حيث اندمج الصراع في منطقة جنوب آسيا البعيدة مع الجدل المحلّي الحالي حول شخصية القوّة الأميركية والقضايا الأخلاقية التي أثارها الجدل حول فيتنام. تعرّضت إدارة نيكسون لانتقاداتٍ شديدة وذلك لأن ردّها لم يتضمن، كما رغب كُثُر، إدانة باكستان الغربية بصورة أقوى. ظلّ الخطاب الأميركي حول الوضع في شرق باكستان، يتصدّى له المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين انتقل بعضهم إلى صفحات الصُحف الكبرى لحث نيكسون على تبنّي لفتات رمزية.

وتنوّعت الاقتراحات من دعم بعثة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ووجود الصليب الأحمر في شرق باكستان، إلى تعليق جميع المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية لباكستان الغربية[71]. ولكن لم تكن الحسابات بهذه البساطة بالنسبة لصنّاع القرار في الولايات المتحدة في ذلك الوقت. كانت الأسلحة موجودة بكثرة في غرب باكستان، وكانت المأساة أن حظر الأسلحة أو تعليق المساعدات لن يُثني الزعماء الباكستانيين عن تحويل جيشهم إلى مواجهة شعب باكستان الشرقية. من المؤكّد أن مثل هذه الإجراءات

من شأنها أن تُعبّر عن إدانة الولايات المتحدة للاعتداءات الباكستانية، لكنها ستُقلّل أيضًا من النفوذ الأميركي وتُهدد الانفتاح على الصين الذي ما يزال في مهده، والذي كانت باكستان هي الوسيط الرئيسي لنا فيه.

ومن قبيل المفارقة، ساوى النقاد بين ردّ فعل الإدارة على هذه الأزمة الأخيرة وبين سلوكها في فيتنام، ولكن على أُسسٍ معاكسة تمامًا: في شرق باكستان، تمّ التركيز على أن الخطأ هو غياب التدخّل الأميركيّ في أزمة بعيدة واصفًا الأمر كما لو أن أميركا غضّت الطرف عن الظُلم. وفي فيتنام، أُدينت أميركا على تدخّلها المستمرّ.

كان تحفّظ واشنطن على التدخّل العلني في الأزمة لا علاقة له بانعدام الحساسية (على الرغم من أن بعض المناقشات الداخلية لم تعكس السمو الأخلاقي)، وركّز البيت الأبيض بقيادة نيكسون على الانفتاح على الصين، وتزامنت الأزمة التي تكشّفت في شرق باكستان مع اتصالاتنا وزادت من تعقيد اتصالاتنا بشأن تاريخ رحلتي السرية الوشيكة إلى بكين وجدول أعمالها. علاوةً على ذلك، كانت باكستان حليفةً للولايات المتحدة بموجب اتفاقية سياتو (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا) التي تفاوض عليها وزير الخارجية جون فوستر دالاس في العام 1954.

لم تكن أي سياسة لنيكسون ذات بُعدٍ واحد مثل سياستنا في تطوّر الأزمة الباكستانية، والتي ترجع إلى عدم ارتياحه لرئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي. ومن المؤكّد أن انتقاداتها الصريحة لسياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وخاصةً في حرب فيتنام، كانت منذ فترة طويلة مصدر إزعاج. ولكن ليس هذا فحسب. بأي حال، كان الوضع السياسي أكثر تعقيدًا بكثير. بمجرد أن اندلعت الأزمة في أوائل آذار/مارس، خَلُصَ موظفو مجلس الأمن القومي إلى أن النتيجة المُحتملة، وبين قوسين المرغوبة، كانت الحكم الذاتي لباكستان الشرقية واستقلالها نهائيًا. ولكننا أردنا الوصول إلى هذا الهدف من دون تحدّي باكستان مباشرةً أو هدم قناة اتصالنا مع الصين.

وافق البيت الأبيض على تقديم مساعداتٍ غذائية ضخمة لإغاثة لاجئي شرق باكستان. كما أجرينا مناقشاتٍ سرية لوكالة الاستخبارات المركزية مع ممثّلي رابطة حزب عوامي، بهدف إقامة اتصالات من أجل متابعة المفاوضات الرسمية المُحتملة. وبالمثل، فوّضنا وزارة الخارجية بإقامة اتصالات مبدئية بين رابطة عوامي والهند. ومع

ذلك، رفضت الهند هذه الجهود، التي كان هدفها حث باكستان الشرقية ليس فقط على السعي إلى الاستقلال السياسي ولكن على الانفصال.

كان من المؤكّد أن الانتقادات الصريحة التي وجهتها رئيسة وزراء الهند، أنديرا غاندي، لسياسة الحرب الباردة الأميركية والتي لم تكن كلها مناسبة للأبعاد الأخلاقية للوضع، قد أثار سخطًا أثّر بدون أدنى شك على نبرة المحادثات الداخلية في البيت الأبيض. ومع ذلك، فإن فحوى السياسة الأميركية خلال المرحلة الأولى (من آذار/مارس إلى تموز/يوليو من العام 1971 تقريبًا) كان منع تحوّل هذه الأزمة من أزمة إقليمية إلى أزمة عالمية، والحفاظ على التحوّل المُحتمل للحرب الباردة من خلال الانفتاح على الصين.

تعقّد الأمر في خلال زيارتي السرية إلى الصين. ففي رحلتي إلى بكين في تموز/يوليو من العام 1971 مرورًا بسايغون وبانكوك ونيودلهي وإسلام آباد، وخاصةً في أثناء وجودي في نيودلهي وإسلام آباد، تعرّفت على مجموعة من وجهات النظر حول أزمة جنوب آسيا. لم يركّز الموقف الهندي وخاصةً موقف رئيسة الوزراء «غاندي» على قضية اللاجئين، بقدر ما ركّز على أن تكون شرق باكستان دولة مستقلّة. تحدّثتُ في أثناء وجودي في الهند، عن الدعم الأميركي لقضية اللاجئين، وخاصةً من خلال توفير الغذاء وجهودنا لتشجيع الحوار مع حزب عوامي. كان أطراف الحوار في الهند أكثر رصانة وأصحاب فكرٍ عميق، وكانوا بشكلٍ لافت للنظر يريدون تحويل عدو مُحتمل على حدودهم الشرقية إلى دولة جديدة مُحايدة أو حتى لها علاقات طيبة تجاه الهند. طرحتُ في تقريري إلى نيكسون، إمكانية أن تتصرّف الهند وفقًا لآرائها الجيوسياسية المُعلنة وأن تحل الأزمة من خلال تدخّل عسكري حاسم في شرق باكستان - وهي خطوة عدوانية قد تستدعي ردًّا من الصين بصفتها الحليف القديم لباكستان[72].

وفي محطّة توقفي التالية في إسلام آباد ومنها كنتُ سأغادر إلى الصين صبيحة اليوم التالي، التقيتُ الرئيس يحيى خان ووزير الخارجية سلطان خان. أوجز تقريري إلى نيكسون مناقشاتي حول قضية شرق باكستان:

> شدّدتُ على أهمية محاولة نزع فتيل هذه القضية [شرق باكستان] في خلال الأشهر القليلة المُقبلة. واقترحتُ أن تكون إحدى وسائل القيام بذلك هي محاولة الفصل بقدر الإمكان، على الأقل في نظر العالم، بين قضية اللاجئين وقضية إعادة بناء الهيكل

السياسي لشرق باكستان. وفي حالة تجربة هذه المحاولة، فسيكون من المُهمّ لباكستان أن تجمع مجموعة من الخطوات الرئيسية في حزمة واحدة مُصمّمة ليكون لها تأثير مُهمّ على كلٍّ من اللاجئين والمجتمع الدولي وربما لتدويل الجهود[73].

وبالتالي كانت توصيتنا هي دمج تدابير الإصلاح المُختلفة التي كنا نحثّ عليها، في حزمةٍ واحدة، للمساعدة في إعادة بناء الهيكل السياسي لباكستان الشرقية. وسيكون التأثير العملي هو الاستقلالية، حتى وإن لم يكن بشكل فوري.

تم الإعلان عن الانفتاح على الصين في تموز/يوليو من العام 1971 في أثناء زيارة نيكسون إلى بكين في شباط/فبراير التالي. وبحلول ذلك الصيف دخلت أزمة بنغلاديش مرحلتها الثانية. انخفضت الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان بشكلٍ كبير في شرق باكستان*. واجهت غاندي فكرة إعادة التنظيم المُحتملة للنظام الدولي من خلال الانفتاح الأميركي على الصين، ولم تعد تحاول إخفاء مخطّطها وتعزيز فكرة انفصال شرق باكستان. فأسرعت بدعم حملة حرب العصابات في البنغال، وفي آب/أغسطس اتخذت خطوةً أخرى نحو المواجهة من خلال إبرام اتفاقية صداقة ومساعدة عسكرية مع الاتحاد السوفيتي.

كانت هذه المعاهدة بمنزلة المبادرة الأولى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في استراتيجية جنوب آسيا، التي كانت تنطوي على توسيع كبير للمساعدات العسكرية والدعم الدبلوماسي للهند[74]. لقد كانت هذه المعاهدة ردًا مباشرًا على الاستراتيجية الأميركية - الصينية، حيث تحوّل الصراع في بنغلاديش من تحدٍّ إقليمي وإنساني، إلى أزمة ذات أبعاد استراتيجية عالمية كنا حريصين على تجنّبها. إذا تفكّكت باكستان تحت الضغط السوفيتي - الهندي بعد فترةٍ وجيزة من تسهيل انفتاحنا على الصين، فلن تتعرّض قمّة نيكسون المقبلة في بكين للخطر فحسب، بل ستكون قد هزّت فرضية استراتيجية الصين التي كانت تهدف إلى تحقيق التوازن في الاتحاد السوفيتي.

تعرّض نيكسون لضغوطٍ داخلية غير عادية للوقوف بجانب الهند، التي حظيت ديمقراطيتها بإعجابٍ واسع النطاق. ومع ذلك، فإن مشكلة البيت الأبيض لم تكن هي الهيكل المحلّي لباكستان الشرقية، بل الحفاظ على توازن دولي مناسب. أكدتُ هذه

* في المراحل الأخيرة من الحكم الباكستاني، تكرّرت بعض الأعمال الوحشية.

النقطة للسفير الهندي لاكشمي جها، في خلال سلسلةٍ من الاجتماعات في صيف العام 1971. وقد أبلغتُ نيكسون في 9 آب/أغسطس بالحوار التالي مع جها:

إن مصلحة أميركا هي وجود هند قوية ومستقلّة... وستحصل ولاية البنغال الشرقية على الاستقلال بنفسها حتى من دون التدخّل الهندي. ونحن بدورنا لم نكن مهتمّين بشبه القارة الهندية إلّا فقط بوجود دولة الهند القوية والمزدهرة وباكستان المستقلّة. في الواقع، كان هناك اختلاف في نهجنا تجاه الهند وتجاه باكستان. كانت الهند قوّة عالمية مُحتمَلة، وستكون باكستان دائمًا قوّة إقليمية. لجميع هذه الأسباب سوف تُحل المشكلة لحالها إذا فصلنا قضية الإغاثة عن قضية اللاجئين وقضية اللاجئين عن قضية التوافق السياسي. ردّ السفير قائلًا «لا يوجد صعوبة في فصل مسألة الإغاثة عن اللاجئين، لكن من الصعب فصل مسألة اللاجئين عن التوافق السياسي»[75].

وفي 11 أيلول/سبتمبر مع تصاعد التوترات، عرضتُ الموقف مرّةً أخرى على السفير جها:

ليس لنا أي مصلحة في إبقاء البنغال الشرقية جزءًا من باكستان. مصلحتنا هي منع اندلاع حرب ومنع تحوّل تلك القضية إلى صراعٍ دولي. أما بالنسبة إلى باقي الأمور، فلن نتخذ أي موقف فعّال بطريقةٍ أو بأخرى[76].

مع تصاعد الأزمة، بدأت تظهر بعض أوجه التشابه مع المواقف التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى بأسابيع، من حيث وجود تحالفين من القوى العظمى واحدهما في مواجهة الآخر بشأن صراع إقليمي لم يكن له أي تأثير عليهم في بدايته. من وجهة النظر الأميركية، رأينا أن من غير المُحبّب أن نخذل باكستان بعد فترةٍ وجيزة من مساعدتها لنا في مبادرتنا مع بكين. كان من المهمّ أيضًا الحفاظ على المخطط الاستراتيجي الذي بُنيت عليه زيارة نيكسون إلى الصين، وهو تخفيف الضغط السوفيتي عالميًّا وإعادة التوازن إلى النظام الدولي. إن فكرة السماح للاتحاد السوفيتي بشقّ طريقه إلى جنوب آسيا من خلال تحالفه مع الهند، من شأنه أن يقوّض الهدف الثاني.

لكن هدفنا الحالي والأهم كان منع اندلاع الحرب في شبه القارة الهندية. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 1971 قام يحيى خان بزيارة أخرى إلى واشنطن، أثار في خلالها نيكسون موضوع الحكم الذاتي لباكستان الشرقية. اهتز يحيى خان من عملية الانتشار العسكري في جميع أنحاء باكستان والرفض الدولي، ووعد بالحكم الذاتي

لباكستان الشرقية بعد إنشاء الجمعية التأسيسية المُخطط لها في آذار/مارس من العام 1972. وقد فسّرنا الحكم الذاتي لباكستان الشرقية على أنه مقدّمة للظهور المبكر لبنغلاديش المستقلّة.

بعد زيارة يحيى خان، كانت هناك زيارة كارثية قامت بها غاندي إلى واشنطن في الفترة من 3 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1971. تفاقمت صعوبة حلّ القضايا بسبب الحيطة المتبادلة بين الزعيمين أحدهما تجاه الآخر. عندما أبلغ نيكسون، غاندي، أن يحيى خان وافق على استبدال الحكم المدني والحكم الذاتي في بنغلاديش بالأحكام العرفية، لم تُظهر اهتمامًا كبيرًا. لقد أرادت بنغلاديش المستقلّة، وليس منطقة تتمتّع بالحكم الذاتي برعاية الولايات المتحدة. وباعتبارها شخصية واقعية ومتشدّدة، فقد توصّلت إلى استنتاج مفاده أن توازن القوى الحالي سيمكّنها من فرض النتيجة الاستراتيجية التي تفضّلها الهند.

في 4 كانون الأول/ديسمبر وفي أعقاب اجتماعات البيض الأبيض الرسمية الباردة، غزت الهند شرق باكستان، وأعادت إظهار الصراع الذي دخل مرحلته الثالثة والأخيرة. تمامًا مثل الذي فعله السادات بعد ذلك بعامين، فهمت غاندي كيف أن الاستخدام الأحادي للقوّة يمكن أن يغيّر شروط التسوية النهائية. وبينما كانت باكستان الشرقية تتجه سريعًا نحو الحكم الذاتي، والذي يبدو أنه من المُحتمل أن يؤدّي إلى الاستقلال تحت تأثير القوات الهندية المتفوّقة، كان نيكسون قد اقتصر في انتقاده بشكلٍ عام على التصريحات في الأمم المتحدة حول تجاهل الهند للحدود المعترف بها دوليًا. ولكن عندما قرّرت غاندي تسوية النزاعات الإقليمية على طول الحدود الغربية للهند من خلال تدابير ضدّ الجزء الذي تحتله باكستان من كشمير - مقاطعة الهيمالايا التي تمّ تقسيمها في العام 1947، مع احتفاظ الهند بالجزء الأكبر والأكثر أهمية تاريخيًا - أصبح نيكسون فاعلًا أكبر بشكل متزايد. كان لدى الهند -مدعومة بالمساعدات العسكرية والدبلوماسية السوفيتية- القدرة على تفكيك المقاطعات الباكستانية واحدة تلوى الأخرى. وإذا كانت باكستان على وشك التفكّك نتيجة لتحالف هندي-سوفيتي، فقد تنخرط الصين بشكلٍ مباشر في القتال، ما يؤدّي إلى حرب كبرى من شأنها أن تمزّق النظام العالمي. وبأي حال، فإن مثل هذا التسلسل من الأحداث سيظهر نوعًا من عدم الاهتمام الأميركي بمنطقة ذات أهمية استراتيجية.

كان نيكسون مستعدًّا لترك التطوّر الداخلي لباكستان الشرقية للقيادة الداخلية لبنغلاديش، التي سعت إلى الاستقلال. لكنه وضع حدًّا للتواطؤ الهندي-السوفيتي الذي يُهدّد وجود غرب باكستان، وكعادته لم يسمح بأي غموض في الموقف الأميركي. وللتعبير عن التزام الولايات المتحدة بالتوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا، أمر قوّة من الأسطول السابع بقيادة حاملة الطائرات يو إس إس إنتربرايز، بالانتقال إلى خليج البنغال. كما سمح لي بالتلميح في مؤتمر صحافي، إلى أن النجاح في قمّة موسكو المقبلة سيعتمد على سلوك الاتحاد السوفيتي في أزمة جنوب آسيا، ما يعني استعدادنا لتعليق القمّة في حالة وجود تحدّيات سوفيتية. ولجعل جميع الأمور مكشوفة على الملأ، قدّمنا اقتراحًا رسميًّا إلى جميع الأطراف، لوقف إطلاق النار الفوري، كجزء من التحرّكات العسكرية والدبلوماسية.

حانت لحظة اتخاذ القرار الدراماتيكية، قبل شهرين من قمّة بكّين وخمسة أشهر من قمّة موسكو. ففي ليلة الجمعة 10 كانون الأول/ديسمبر 1971، التقيتُ هوانغ هوا، أول سفير لبكين لدى الأمم المتحدة. وحذّر السفير خلال الاجتماع الذي عُقد بناءً على طلب الصين، من أن الصين لن تقف مكتوفة الأيدي إذا استمرّت هذه التوجّهات العسكرية. وزاد التوتّر صباح الأحد عندما طلب السفير اجتماعًا آخر، ما أثار مخاوفنا من أن يكون الغرض من الاجتماع إبلاغنا ببعض التحرّكات العسكرية الصينية. وصل طلب الاجتماع عندما كنتُ أنا ونيكسون على وشك المغادرة في رحلة إلى جزر الأزور للقاء الرئيس الفرنسي جورج پومپيدو، لمناقشة تخلّي أميركا مؤخّرًا عن معيار الذهب. لم يُحبذ نيكسون فكرة إلغاء الاجتماع مع پومپيدو بسبب طلب الاجتماع الطارئ من السفير، وأن هذا الإلغاء قد يتسبب في أزمةٍ مالية، وطلب مني أن أكون بجانبه في حالة تأزم الوضع في شبه القارة الهندية.

وبناءً عليه حضر ألكسندر هيج، نائبي حينها، ومثّل أميركا في الاجتماع الثاني مع هوانغ هوا. ماذا أقول إذا أعلنت الصين عن عملٍ عسكري؟ وماذا لو قام الاتحاد السوفيتي بالردّ؟ أصدر نيكسون تعليمات لهيج، لاستخدام الصيغة نفسها التي استخدمناها مع إسرائيل في خلال الأزمة السورية والأردنية في العام 1970: لم يكن على هيج الإدلاء بتعليقات مُحدّدة، لكنه كان مفوّضًا بالقول إن أميركا لن تبقى غير مُبالية بأي خطوة عسكرية سوفيتية.

في حالة عدم اتّباع التعليمات، كرّرت الرسالة الصينية التحذير نفسه قبل يومين، وخفّفت اللهجة بدعم اقتراح وقف إطلاق النار. وفي يوم الخميس 16 كانون الأول/ ديسمبر من العام 1971، أعلنت الهند وقف إطلاق النار من جانبها في المسرح الغربي، والذي وافقت عليه الأمم المتحدة لاحقًا[77].

أثبت حلّ النزاع أنه نقطة تحوّل في الحرب الباردة، على الرغم من أنه لم يُعترف به على هذا النحو في ذلك الوقت ولا على نطاق واسع اليوم. نتج عرض الهند بوقف إطلاق النار جزئيًا، عن استعداد نيكسون بالتلميح للحلول العسكرية والحلول الدبلوماسية رفيعة المستوى، لإعادة التوازن إلى المعادلة الاستراتيجية ما أدّى إلى نزع فتيل الأزمة. لقد خاطر نيكسون بعقد اجتماعات قمّة مع كلٍ من بكين وموسكو. وفي الوقت نفسه، أظهر استعدادنا لاستخدام القوى الأميركية لحلّ الأمور الجيوسياسية، وهو درس مستفاد للحلفاء أيضًا.

كثيرًا ما توصف أزمة بنغلاديش بمصطلحات الستينيات من القرن الماضي حول واجبات أميركا الأخلاقية في العالم. يُمكن اعتبارها أيضًا الأزمة الأولى على أول نظام عالمي حقيقي في تاريخ العالم. في كلا الجانبين، الأخلاقي والاستراتيجي، فإن الاستنتاج السريع نسبيًا لأزمة شرق باكستان -في أقلّ من عام- بطريقة مواتية للنظام العالمي والقيم الإنسانية، يتناقض بشكلٍ حاد مع الحرب الأهلية السورية، التي استمرّت أكثر من عقد من 2011، ناهيك عن النزاعات الأهلية المستمرّة في ليبيا واليمن والسودان.

في بنغلاديش، تصرّفت الولايات المتحدة على أساس تعريف مدروس بعناية للمصالح الوطنية. ركّزت على أهدافها الاستراتيجية الرئيسية، وتكييفها مع الظروف المتطوّرة والقدرات الأميركية. وأخذت في الاعتبار بجدية الاعتبارات الإنسانية واتخذت تدابير مهمّة يمكن تحقيقها بناءً على اعتقادهم.

مثّلت أزمة بنغلاديش خطوة رئيسية في تحوّل الحرب الباردة من هيكل جامد ثنائي القطب، إلى توازن عالمي أكثر تعقيدًا يشمل آسيا كعنصرٍ متنام. وبفضل مزيج من الدبلوماسية والمخاطرة وضبط النفس التي تُمارس في اللحظاتٍ المناسب، تراجعت احتمالات نشوب حرب عالمية على بنغلاديش من ممكنة إلى غير معقولة. وفي نهاية

المطاف، كسب كلّ طرف مشارك في الأزمة ما يكفي، أو فقد القليل جدًا مثل باكستان، بحيث أنه على مدى عقود بعد ذلك لم تقم أي دولة كبرى بإفساد هذا النظام.

في غضون شهرين، استمرّت القمّة مع ماو كما هو مُقرر، وصدر بيان شنغهاي، الذي أعلنت فيه الصين والولايات المتحدة معارضتهما لمحاولة أي قوّة فرض سيطرتها على آسيا. نالت بنغلاديش استقلالها، واعترفت الولايات المتحدة بوضع بنغلاديش الجديد بعد أقل من أربعة أشهر من وقف إطلاق النار وبعد عامين من بدء سعيها له[78]. وعلى الرغم من توتّر علاقات الولايات المتحدة مع الهند والاتحاد السوفيتي، فقد عُقدت قمّة موسكو في أيار/مايو من العام 1972 وفق الجدول الزمني المُحدّد قبل أزمة جنوب آسيا، وانتهت بنتائج شكّلت مستقبل الحرب الباردة نحو نتيجة سلمية في نهاية المطاف. بدأت العلاقات الأميركية مع الهند في التحسّن في غضون عامين، وظلّت على مسار إيجابي منذ ذلك الحين. في خلال زيارتي إلى نيودلهي في العام 1974، أنشأ البلدان لجنة التعاون الأميركية الهندية، والتي أصبحت الأساس المؤسّسي لتزامن المصالح الذي استمرّ في تزايد حتى يومنا هذا[79].

نيكسون والأزمة الأميركية

الذاكرة التاريخية غالبًا ما تُمنح بمظهر الحتمية؛ بغض النظر عن الشكوك والمخاطر وطبيعة الأحداث التي تصاحبها، وتهيمن في بعض الأحيان على المشاركين في صنعها. لقد تمثّلت شجاعة نيكسون في إصراره على التغلّب على إحساسه الكامن بالضياع في خضم عدم اليقين، وفي دمج الاتجاهات الجيوسياسية المعقّدة في تعريف واسع للمصلحة الوطنية والحفاظ عليها في مواجهة الشدائد على تنوعها. وقد عمل نيكسون على أساس الاقتناع بأن السلام هو النتيجة الهشّة المتداعية لجهود رجل الدولة الدؤوبة في عالم متوتر كان الصراع قدره المحتوم. وكان من واجب رجل الدولة تيسير آليات حلّ النزاعات على أساس رؤية لمستقبل يحمل الخير للجميع.

ذكرت في كلمتي في خلال جنازة ريتشارد نيكسون في العام 1994 أنه «قدّم رؤيا سلام تتماشى وروحه الشابة». وهذا صحيح بمعناه الواضح؛ فقد أعاد القوات الأميركية من فيتنام إلى الوطن، وساعد في إنهاء الحروب في الشرق الأوسط وجنوب آسيا،

وتبنّى سياسة ضبط النفس في وجه السوفيت من خلال المبادرات الدبلوماسية بدلًا من التنازلات أحادية الجانب. وتجلّت رؤيته للسلام أيضًا في الطريقة التي أعاد بها صياغة النظام العالمي من خلال إدراج التعدّدية القطبية في النظام العالمي بالانفتاح على الصين مع تعزيز المصالح الأميركية وحفظ الاستقرار الشامل.

ومن خلال تعديل دور أميركا من هيمنة متعثّرة إلى قيادة مبدعة، نجح نيكسون لبعض الوقت في مراده. ولكن انهيار إدارته في آب/أغسطس في العام 1974 بسبب مأساة ووترغيت، والتي تفاقمت بسقوط سايغون بعد ذلك بثمانية أشهر، حال دون تحقيق نهجه في السياسة الخارجية المكانة التي يستحقها في الفكر الأميركي. ونتيجة لذلك، كانت النظرة إلى انتصار الولايات المتحدة في نهاية المطاف في الحرب الباردة وتفكك الإمبراطورية السوفيتية من ناحية أيديولوجية وليس جيوسياسية، واعتبر إثباتًا لموقف أميركا الواثق تجاه العالم.

وبدورها، وجّهت تلك الحقائق الشطر الأكبر من نهج الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن ذلك، الاعتقاد بأن الخصوم سينهارون بسبب ديناميكياتهم الخاصة أو يمكن سحقهم؛ إن الصراع بين الدول يكون في الغالب نتيجة إما لسوء الفهم أو الحقد وليس اختلاف المصالح أو القيم التي يعتبرها كلّ جانب هي الصواب؛ وإنه من الحتمي أن يتطوّر نظام عالمي قائم على قواعد بشكل طبيعي تعبيرًا عن التقدّم البشري.

واليوم، وبعد مرور نصف قرن على فترة رئاسة نيكسون، قادت هذه الدوافع الولايات المتحدة إلى وضع مشابه بشكل لافت للوضع الذي ورثه نيكسون في أواخر الستينيات. ومرّة أخرى، نجد أن المسألة مسألة ثقة عارمة تولّد تمدّدًا مفرطًا ومن ثمّ يولّد ذلك التمدّد المفرط شكوكًا ذاتية منهكة. ومجددًا، تواجه الولايات المتحدة، في كلّ منطقة من مناطق العالم تقريبًا، تحدّيات معقّدة متشابكة وكبيرة لاستراتيجياتها وقيمها. ولم يتحقّق السلام العالمي الذي طال انتظاره، بل صرنا أمام احتمال متجدّد لمواجهة كارثية.

ومجدّدًا، يشير الترجح القوي بين الانتصار الطائش والتخلّي عن العرش إلى الخطر الذي يهدد مكانة أميركا في العالم. يجب أن تعود سياسة المرونة التي تبناها نيكسون، والتي جمعت بين الواقعية والإبداعية في آن واحد، إلى نهج سياستنا الخارجية. وعلى الرغم من العديد من الاختلافات المُهمّة بين فترة حكم نيكسون وعصرنا الحالي،

فإن ثلاثة مبادئ مألوفة من حنكته السياسية تبقى مفيدة للولايات المتحدة: محورية المصلحة الوطنية، الحفاظ على التوازن العالمي، والاستمرار في مباحثات مستدامة ومكثفة بين الدول الكبرى لبناء إطار للشرعية لا يخلّ بميزان القوى.

وقد تساعد صفات معينة لقيادة نيكسون في تحقيق هذه المبادئ: فهم كيفية ارتباط الجوانب المختلفة للسلطة الوطنية بعضها ببعض؛ حساسية للتحولات الدقيقة في التوازن العالمي والمبادرة بتقويمها؛ خيال يتيح تبنّي جرأة تكتيكية؛ سلاسة ربط إدارة الاضطرابات الإقليمية باستراتيجية عالمية؛ ورؤية تفرض تطبيق قيم أميركا التاريخية على تحدّياتها المعاصرة.

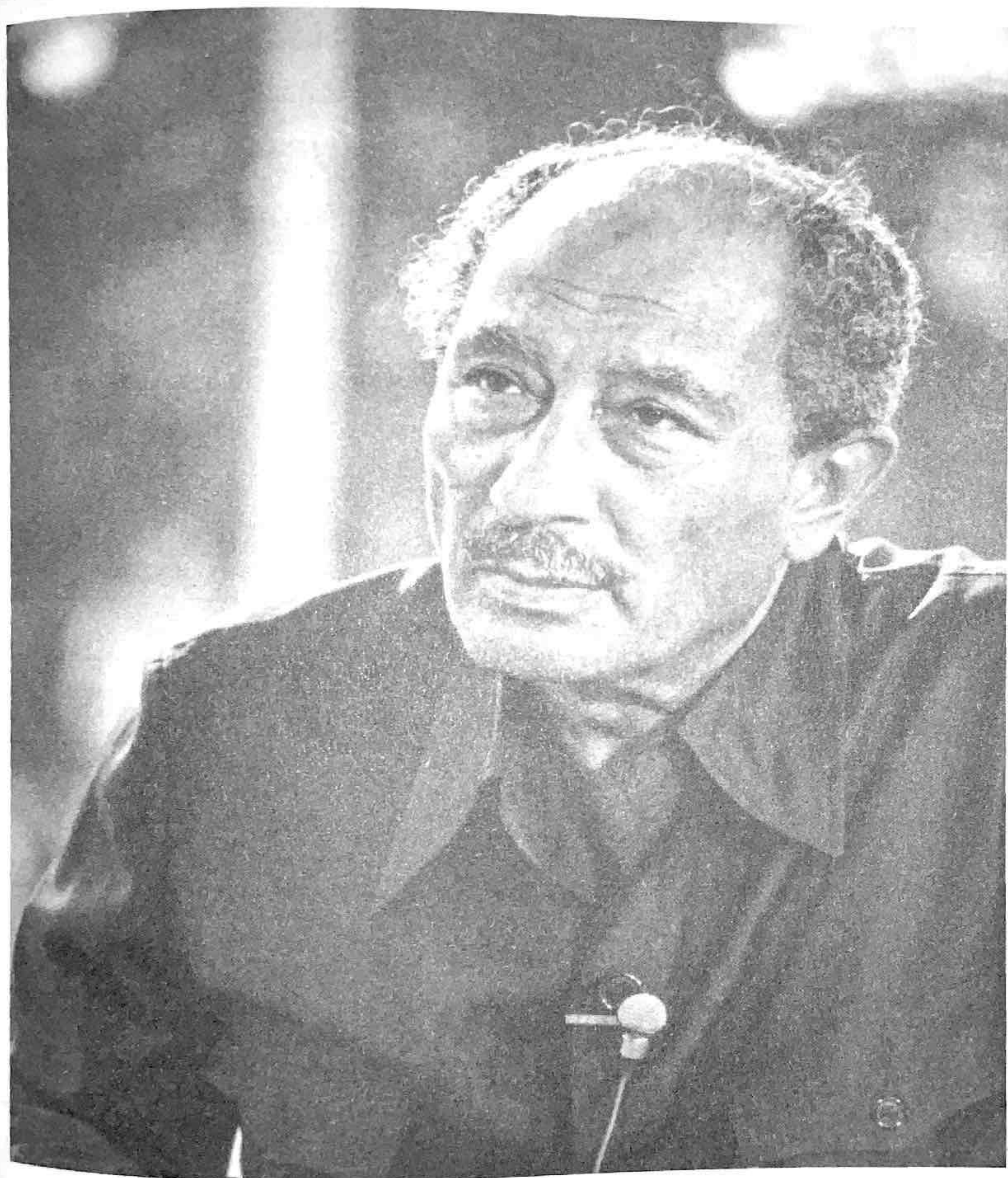
تتطلب إدارة النظام العالمي أن تتّصف أميركا بحساسية تجاه الأحداث المتلاحقة والملتبسة في كثير من الأحيان. كما تتطلّب القدرة على تحديد الأولويات الاستراتيجية. ويجب أن نسأل أنفسنا: ما هي التهديدات والفرص التي تستدعي التحالفات؟ وما هي الأمور المحورية للغاية بالنسبة للمصالح والأمن القومي الأميركي بما يستدعي أن نتعامل معها بمفردنا إن لزم الأمر؟ ولتحقيق هدف السلام، يجب أن تفسح المنافسة مجالًا للشعور بشرعية مشتركة. إن أساس السلام الراسخ هو توازن القوى وشرعيات متفق عليها.

قرب نهاية فترة ولايته الأولى، ألقى نيكسون خطابًا أمام جلسة مشتركة للكونغرس، عرض فيه نتائج السياسة الخارجية التي حقّقتها إدارته حتى تلك المرحلة، وصاغها باعتبارها إنجازًا وطنيًا ومَهمّة عالمية في الآن نفسه:

> بين يدي أميركا فرصة لا مثيل لها. ما كان هناك وقتٌ قطّ حيث الأمل كان مبرّرًا كما اليوم - أو الشعور بالرضا عن النفس كان أكثر خطرًا. لقد حقّقنا بداية جيدة. ولأننا بدأنا، يضع التاريخ على عاتقنا اليوم التزامًا يتمثل في رؤيته يتحقّق[80].

يكمن جوهر دبلوماسية نيكسون في حكمة استغلاله للقوّة الأميركية بعد أن كانت على وشك أن تتبدّد. وبعد انتخابات عام 1972، كانت هناك إمكانية ترجمة الأساليب والتفكير التي حقّقت الإنجازات الدبلوماسية في خلال الولاية الأولى إلى أن تصبح «مدرسة» دائمة للسياسة الخارجية الأميركية؛ في إعادة تقويم للاستراتيجية وللعقلية. ووفق هذا المسار، يدين التفرد الأميركي للممارسة الحاذقة والمدروسة والاطمئنان إلى القوّة الدبلوماسية المتأصّلة بقدر ما يدين للإصرار على إثبات صواب مبادئها التأسيسية.

غير أن فضيحة ووترغيت اندلعت عقب أسبوعين فقط من خطابه هذا.



الفصل الرابع

أنور السادات:
استراتيجية التسامي

المميّزات الخاصة لأنور السادات

يجمع بين القادة الستة موضوع هذا الكتاب التزامهم تحقيق هدف جديد لمجتمعاتهم مع ربط هذا الغرض بفكر له مغزى. وبينما يبقى إرثهم مثارًا للجدل، فإن خمسة منهم اتخذوا مكانتهم في تاريخ بلادهم وسيكونون محلّ تقدير الأجيال المقبلة.

الأمر مختلف مع أنور السادات، رئيس مصر في الفترة من 1970 إلى 1981. فقد كانت انتصاراته ذات سمة مفاهيمية في جوهرها، ولكن تطبيقاتها قُطعت باغتياله؛ وهذا لأن من أتوا بعده في المنطقة، وهم قلّة، تبنّوا الجوانب العملية لا الفكرية من جهوده، ولم يُظهروا تلك الشجاعة التي بثّها فيهم. ونتيجة ذلك، فإن إنجازه العظيم المتمثّل في تحقيق السلام مع إسرائيل لم يعد محلّ حفاوة إلّا من قلّة، وتجاهل الغالبية غايته الأخلاقية الأعمق أثرًا، على الرغم من أن جهوده تلك هي أساس وجوهر فكّ الاشتباك بين إسرائيل وسوريا، واتفاقات أوسلو الإسرائيلية الفلسطينية، والسلام بين إسرائيل والأردن، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب.

في خلال حقبة من الصراع الإقليمي المستعصي على الحلّ والطريق الدبلوماسي المسدود، أسهم السادات بتبنّي رؤية جريئة للسلام، غير مسبوقة في تصوّرها وجسورة

في تنفيذها. لم يكن السادات لافتًا للأنظار في بدايات حياته، ولكنه أظهر طباعًا ثورية في سنوات تكوينه، وبدا أنه شخصية ثانوية حتى بعد توليه مناصب وطنية رفيعة، حتى أن من حوله لم يأخذوا تولّيه سدّة الرئاسة على محمل الجد. وقد طرح السادات مفهومًا للسلام، قدّر له أن يبقى دومًا في طور التحقيق. ولم تفصح أي شخصية أخرى في الشرق الأوسط عن تطلعات مماثلة أو أظهرت قدرة على تحقيق تلك التطلّعات. وهكذا، تبقى حقبته القصيرة علامة تعجّب مذهلة في سجلات التاريخ.

كرئيس لمصر، لم يستوعبه قالب أقرانه من القادة العرب؛ القادة الوطنيين المخلصين لقضية «وحدة واحدة تحت راية واحدة». وعلى النقيض من سلفه صاحب الكاريزما جمال عبد الناصر، أو جاره الليبي مسرحي الأداء معمر القذافي، أو العسكري الراسخ حافظ الأسد في سوريا، فقد تبنّى السادات، بعد أن درس نهجهم في النظام الدولي، أساليب الدبلوماسية التي يمارسها الغرب. فكانت أولوية استراتيجيته هي السيادة الوطنية والتحالف مع الولايات المتحدة، وقدّمها على سياسات القومية العربية وعدم الانحياز التي سادت العالم العربي والإسلامي. وصبغ السادات خياله الاستراتيجي، الفريد في منطقته، بصفات إنسانية غير عادية: الثبات والفطنة والجرأة والجاذبية، فكان مزيجًا من العملية والصوفية. لقد نبعت سياساته جوهريًا من تأملاته الشخصية وتحوّلاته النفسية.

وما هذا الفصل إلّا جهد اقتفاء أثر تطوّرات شخصيته، وفهم الكيفية التي نأى بنفسه، من خلالها، عن التيار السائد في عصره والأيديولوجيات التي اختطفت الشرق الأوسط بأسره واستنزفت مصر حتى النخاع.

تأثير التاريخ

وهب التاريخ مصر يقينًا استثنائيًا بالاستمرارية والكمال الحضاري. ولآلاف السنين، بقي وادي النيل الممتد من شمال أسوان بمنزلة القلب للأراضي والبلاد. وعلى الرغم من خضوعها للحكم الأجنبي عبر ثلاثة وعشرين قرنًا؛ البطالمة ثمّ الرومان والبيزنطيين والخلفاء المسلمين والمماليك والعثمانيين وأخيرًا كان البريطانيون، كانت مصر قادرة في أغلب الفترات على إضفاء الهوية المحلّية على غزاتها؛ فعلى الرغم من أن مصر لم تعرف الاستقلال التام منذ أيام الإسكندر الأكبر، إلّا أنها لم تعتبر نفسها مستعمرة مطلقًا؛

بل هي حضارة تمارس الخلود في ثوبه الفرعوني. وتستدعي مثل هذه الشخصية المميزة أكثر من مجرّد المكانة الإقليمية. وبهذا المعنى، كانت رسالة السادات الأساسية، قبل رئاسته وفي أثنائها، تعبيرًا عن تطلّع الحضارة المصرية إلى استقلالها الدائم.

وعلى الرغم من استمراريتها الحضارية، فقد ترجّحت مصر لقرون بين هُويتين حضاريتين. هُوية أصلها مملكة المتوسط القديمة، ومقرّها مصر، من سلالة البطالمة، وعقلها في اليونان وروما. وضمن هذا الإطار، احتلت مصر مكانة بارزة في خلال الفترة الهلنستية والإمبراطورية الرومانية المبكرة. وكانت الإسكندرية مركزًا جذّابًا في العالم القديم، حيث تنتج الأرض الخصبة على ضفاف النيل أغلب محاصيل الحبوب لدول حوض المتوسط.

أما الهوية الثانية والأحدث لمصر، فهي هوية الدولة الإسلامية وقبلتها مكّة، وقد رسختها محاولتان توسّعيتان في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على يد المملوك علي بك والقائد العسكري العثماني محمد علي، في استهداف للهيمنة على شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام. وفي العام 1805، بعد تواجد قصير الأمد لنابوليون على أرض مصر، توّج محمد علي نفسه أول خديوي؛ أو والٍ تحت السيادة العثمانية، لتحكم عائلته مصر لمدّة 150 عامًا. وسوف يكون «الخديوي» هو لقب خلفائه من نسله. وهكذا، فإن مصر كانت تنظر إلى العالم من خلال عدسة إسلامية، إلى حدٍّ كبير[1].

وطوال القرن التاسع عشر، ارتبطت روح الاستقلال المصرية بالمثل الغربية. ولم تعدم مصر الفكر العربي الليبرالي (النهضة المصرية)، ومعظمه مستوحى من ترجمة الأدبيات الفرنسية[2] الليبرالية والثورية. وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، وضع العثمانيون، الذين حكموا البلاد منذ القرن السادس عشر، دستورًا مكتوبًا أيّد التمثيل السياسي الشعبي وقدّم تجربة للحكم البرلماني.

وفي خضم تلك اللحظة المُلهمة، امتزجت الهُويتان في بعضهما البعض لتنتج هُوية فكرية نجد تجلياتها لدى الإصلاحيين الكبار جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، اللذان جدّدا الإسلام بما يتوافق مع مبادئ وقوالب السياسة الغربية[3]. لكن صاحبي الرؤية هذين كانا استثناءً من القاعدة. وسيُقدَّر للبلاد أن تنتظر لثلاثة أرباع قرن قبل ظهور القائد القادر على التسامي فوق انقسامات الفكر المصري.

أثقلَ حكم الخديوية المصرية، الذين حقّقوا بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر استقلالًا فعليًا عن حكم عثماني خائر القوى، البلاد بالديون، ما أدّى في العام 1875 إلى شراء بريطانيا حصّة مصر في قناة السويس وتنازل مصر عن حقوق تشغيلها. وبداية من العام 1876، وضعت باريس ولندن مصر تحت الوصاية المالية. وفي العام 1882، احتلّت بريطانيا مصر ووضعتها تحت الحماية[4]. وكان ذلك إيذانًا بميلاد الحركة القومية المصرية التي عبّرت عن نفسها ضدّ قوى أوروبية هي التي ألهمت العالم من قبل هذا الفكر القومي. فكانت القومية، التي تبنّت كذلك حسّ التضامن العربي وسعّرت لهيبها بكراهية الهيمنة البريطانية المستمرّة، السمت الغالب على العقلية المصرية في خلال النصف الأول من القرن العشرين.

هكذا كانت مصر التي وُلِدَ فيها أنور السادات، ذات يوم من أيام كانون الأول/ ديسمبر من العام 1918.

بواكير الحياة

كان أنور السادات ابنًا من بين ثلاثة عشر ابنًا وبنتًا لأب جذوره تركية، عمل موظفًا بالجيش المصري، ولأم أحضروا أبيها السوداني قسرًا إلى مصر[5]. عاشت العائلة في قرية ميت أبو الكوم بدلتا النيل، وقد انتقلت العائلة للعيش في ضواحي القاهرة وقت أن كان السادات في السادسة من عمره.

عرفت العائلة في القاهرة أوقاتًا عصيبة؛ تزوّج والد السادات من سيدة أخرى، فتراجعت مكانة والدة السادات وأولادها. وكان عدد أفراد الأسرة كبيرًا مقارنة بالدخل المتوافر[6]. لم يتحدّث السادات عن تلك الفترة مطلقًا، مفضلًا أن يتذكر زمن الطفولة المثالي في الريف على أن يتحدث عن حياته في شقة بالمدينة ضاقت على قاطنيها[7]. ولسوف يقدّم نفسه للعامة في فترة لاحقة من حياته بوصفه الفلاح ابن النيل[8].

أظهر السادات في شبابه وطنية فطرية سبقت أي تنظير سياسي أو أيديولوجي: وعندما كان طفلًا في ميت أبو الكوم، أُعجب أيما إعجاب بالمهاتما غاندي، الأيقونة المناهضة للاستعمار، حتى أنه كان يحب أن يلف جسمه بملاءة بيضاء و«يتظاهر بأنه لا يريد أن يأكل»[9]. وكان على دراية باستمرار السيطرة البريطانية لأنها كانت تحدّد مواعيد

وأماكن عمل والده؛ فعلى سبيل المثال، بعد أن أجبر البريطانيون القوات المصرية على الانسحاب من السودان في العام 1924، عاد والده إلى الوطن.

كان الفتى أنور يسرق ثمرات المشمش أحيانًا من بستان تابع لأحد أفراد الحظوة الملكية ليتناولها وجبة خفيفة[10]. وفي الثامنة من عمره، شارك في مظاهرات ملأت الشوارع تطالب بإقالة الوزراء المصريين الموالين لبريطانيا (ربما لم يكن يعرف سبب المظاهرة، ولكنه أحب تلك التجربة المفعمة بالعاطفة). وعندما كان مراهقًا، سبّ شرطيًّا بريطانيًّا ينطلق بدراجته النارية في شوارع الحي الذي عاش فيه السادات بالقاهرة.

اهتمت أسرته بالتعليم؛ كان جَدّ أنور لأبيه متعلّمًا (وهو أمر نادر في القرى المصرية في ذلك الوقت)، وكان والده أول رجل في ميت أبو الكوم يحصل على مؤهّل علمي[11]. وعلى الرغم من مواردها المالية المحدودة، تمكّنت الأسرة من دفع مصاريف تعليم أنور وأخيه الأكبر. وقد نشأ متديّنًا، ورَبِيَ على تقاليد الإسلام وعرف المسيحية كطالب في مدرستين مختلفتين من مدارس الطبقة المتوسطة. كما كان محبًّا للقراءة.

تزايد وعي السادات بالتمييز الطبقي عندما قُبِلَت أوراقه في الأكاديمية العسكرية الملكية في القاهرة، والتي كانت قد بدأت مؤخّرًا في قبول الطلاب من الطبقتين الدنيا والمتوسطة[12]. وهو لم ينل القبول إلّا بعد تجربة شاقة وإجراءات مريرة طلبوا منه خلالها تقديم تزكية معارف بعيدة وشخصيات ذات مناصب مرموقة ذات تأثير.

ومع تقدّمه في السن، تطوّرت غريزته الوطنية إلى فلسفة سياسية وتقدير للذات. وعلّق على جدار شقته في القاهرة صورة لكمال أتاتورك. فقد قرأ سيرة البطل التركي في أثناء وجوده في الأكاديمية العسكرية[13]. وبعد ذلك، كان يتردّد على المكتبات مستمرًّا في تثقيف نفسه.

صاحَبَ ذاك الشعور بالاغتراب السادات طوال شبابه، سواء بين عائلته أم في المدرسة أم في الأكاديمية. وامتلك قدرة على المقاومة وتجاوز الصعاب من واقع ظروف سنوات حياته الأولى، سواء عن طريق السرقات البسيطة أم ممارسة الخداع الذي يخرجه من المطبّات الصعبة. ولسوف تمثل تلك المهارات وهذه الفطنة سلاحه الفعال في خلال الحقبة الثورية، وأوائل سنوات حكمه.

ومع ذكائه وميوله الروحانية منذ الطفولة، إلّا أن الشاب السادات لم يكن مكتمل

التكوين الفكري بعد، ولم يكن قد تبنّى الأفكار التي شكّلت حياته. ومع ذلك، فقد كان منفتحًا على الرؤى والتصورات الجديدة وذو فضول حقيقي. وأتاح له انفتاحه الطبيعي هذا استيعاب مجموعة كبيرة من الفروض والاحتمالات. وامتلك القدرة على استشراف الأفكار الجديدة.

تكشفت حياة السادات اليافع والشاب على خلفية من اتجاهات سياسية متناقضة. ففي الفترة من العام 1882 إلى العام 1914، احتفظت الإمبراطورية العثمانية بمصر ولايةً مستقلّةً، على الرغم من أنها فعليًّا كانت واقعة تحت الحماية البريطانية[14]. وفي العام 1914، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، أعلنت بريطانيا مصر سلطنة مستقلّة تحت الحماية البريطانية وشجعت الثورة العربية ضدّ فلول الحكم العثماني[15]. وفي العام 1922، بعد سنوات من الاضطرابات بسبب تهميش بريطانيا لحزب الوفد ذي الشعبية*، منحت مصر على مضض استقلالها الرسمي الذي وعدت به منذ فترة طويلة، وحوّلتها من سلطنة تحت الحماية إلى مملكة. وأصبح السلطان فؤاد الأول، وهو الحاكم التاسع من أسرة محمد علي، الملك فؤاد الأول. كان هذا في البداية مجرد تغيير رمزي؛ فما زالت بريطانيا تحتفظ لنفسها بحق تشغيل قناة السويس ومنع التدخّل الأجنبي في مصر و«حماية» الأمن المصري والشؤون الخارجية والاتصال بالمجتمع الدولي[16].

أدّى الاستقلال الرمزي تدريجًا إلى تحقيق مكاسب تدريجية حقيقية نحو الحكم الذاتي، كما هو الحال في المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام 1936، والتي عزّزت بعض سلطات الحكومة المصرية وقلّلت الوجود العسكري البريطاني في البلاد. ولكن التفاؤل بشأن هذا التقدّم قوبل بالإحباط الشعبي المتزايد من فشل حزب الوفد في نيل الاستقلال الكامل أو استعادة السيطرة المصرية على السودان، الذي ظلّ تحت الحكم البريطاني[17].

وبلغ اليأس العام من الإصلاح ومعارضة البريطانيين مداه في شباط/فبراير 1942، عندما حاصرت القوات والدبابات البريطانية قصر عابدين، ما أجبر الملك فاروق، خليفة فؤاد، على الموافقة على حكومة اختارها البريطانيون[18]. ويشير القوميون المصريون

---

* كان حزب الوفد هو الحزب السياسي الرائد في مصر وقائد حركة الاستقلال، تحت شعار علماني، يتمثل في أن «الدين لله والوطن للجميع».

في وقت لاحق إلى أن ما تعرض له الملك من إذلال يومئذ كان هو السبب المباشر لقيام الثورة في العقد التالي[19].

داعبت المبادئ التي تبنتها الجماعات الثورية المصرية معتقدات السادات الدينية والسياسية الأولى. فإيمانًا منه بمصر الإسلامية[20]، أُعجب بالشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين والتقاه[21]. وقد اتخذ البنا موقفًا لا هوادة فيه نحو تحقيق الاستقلال الحقيقي. وبسبب أصوله السودانية، اعتبر السادات استمرار الحكم البريطاني في السودان إهانة شخصية. ورأى في البريطانيين مجرّد متطفّلين مجرمين، واعتبر ونستون تشرشل «لصًّا» وعدوًّا» أهان مصر[22].

وفي عام 1939، كان ملازمًا في الحادية والعشرين من عمره، تخرّج لتوّه في الكلية الحربية، التقى السادات ضابطًا شابًّا آخر اسمه جمال عبد الناصر. شكّل ناصر تنظيم الضباط الأحرار، وهي جماعة ثورية سرية داخل الجيش المصري. ومثل الإخوان المسلمين، خطط الضباط الأحرار لتوظيف الجهود المسلحة للحصول على الاستقلال. وقبل السادات بشغف دعوة ناصر للانضمام للحركة.

دفعت تلك الحماسة في العداء لبريطانيا السادات إلى طريق العنف الثوري. وفي حزيران/يونيو 1940، مع انهيار فرنسا واستسلامها وتنامي رغبة إيطاليا في التوسّع، أضحت شمال إفريقيا ساحة معركة في الحرب العالمية الثانية. ووجد السادات، الذي كان يركّز جهوده على طرد البريطانيين، وإن كانت بلاده تقاتل اسميًا إلى صفها، إلهامًا في مسيرة عزيز المصري، أحد القادة البارزين للثورة العربية ضدّ الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. فقد تعاون المصري مع البريطانيين لطرد العثمانيين من مصر[23].

حذا السادات حذو المصري، وطبّق مبدأ «عدو عدوي هو صديقي». وتواصل السادات مع القوات الألمانية في شمال إفريقيا. وقد كان بصحبة الجنود البريطانيين، وبعضهم يتسلى بالتقليل من شأن نظرائهم المصريين، وفي خلال ذلك داعبت السادات أفكار الثورة. يقول في مذكراته: «في ذلك الوقت، صيف العام 1941... وضعت بالفعل أولى خطط الثورة»[24].

وهكذا، في صيف العام 1942، حاول التواصل مع مساعدي الجنرال إرفين رومل،

الذي كان يقود الهجوم النازي من ليبيا إلى مصر. ولم يكن وحده في ذاك المسعى؛ ففي شباط/فبراير من العام 1942، خرجت المظاهرات في القاهرة تعلن دعمها لرومل وقواته[25]. ولكن البريطانيين اعترضوا رسائل السادات وألقوا القبض عليه وزجّوا به في السجن.

تأمّلات في خلوة السجن

في خلال السنوات الست التالية، أي في أثناء الحرب وبعدها، اعتاد السادات السجن؛ فقد دخله مرتين، ما بين العامين 1942 و1944 ثمّ ما بين العامين 1946 و1948. ولقد هرب أكثر من مرّة، وعاش حياة الهارب، ولكنه ظلّ عضوًا نشطًا في حركة الضباط الأحرار. وفي كانون الثاني/يناير العام 1946، وُجّهت إليه تهمة التورّط في اغتيال وزير المالية الموالي لبريطانيا أمين عثمان. وانتظر المحاكمة طيلة واحد وثلاثين شهرًا، أمضى أغلبها في الحبس الانفرادي، حتى تمّت تبرئته النهائية؛ على الرغم من أنه اعترف لاحقًا بأنه كان مشاركًا بالفعل.

وبينما كان يعاني من السجن والعزلة، واصل الضباط الأحرار أنشطتهم. لقد طوّروا الحركة الوليدة إلى منظّمة مموّلة تمويلًا جيدًا. وبقي معظمهم، بينما كانوا يخطّطون سرًّا للثورة، في مناصبهم بالجيش المصري. وكانت في انتظارهم صدمة غيّرت أهدافهم، وهي إقامة دولة إسرائيل في 14 أيار/مايو من العام 1948.

عندما صدر إعلان الدولة الجديدة، الذي تلاه ديفيد بن غوريون في اجتماع في تل أبيب، ومن ثمّ الاعتراف الفوري بإسرائيل من قِبَل الرئيس الأميركي هاري ترومان، أعلنت الدول العربية المجاورة المشاركة في الحرب الأهلية التي اندلعت بين العرب واليهود في فلسطين الواقعة تحت الانتداب. وشنّت مصر وشرق الأردن وسوريا والعراق حملة عسكرية استمرّت عشرة أشهر لمحاولة منع تأسيس دولة إسرائيل المستقلّة، وقد كُتِب لها الفشل. وستلي ذلك حالة حرب دامت خمسة وعشرين عامًا.

وبحلول تشرين الأول/أكتوبر من العام 1948، كانت القوات المصرية تتكبّد خسائر فادحة. وفي كانون الثاني/يناير من العام 1949، انسحبت وحوصرت في قطاع غزة. وفي شباط/فبراير، وقّعت الهدنة، التي كانت الأولى ولكنها لن تكون الأخيرة[26].

أحرجت الهزيمة جامعة الدول العربية، وهو تحالف سياسي فشل في التنسيق بين جيوش أعضائه. وآمن من قاتلوا في حرب 1948، ومن بينهم الرئيسان المصريان لاحقًا نجيب وناصر، أن سبب الهزيمة هو الانقسام العربي. وحفّز ذلك مشروعًا عربيًّا جديدًا؛ وهو تأسيس اتحاد عسكري عربي مَهمّته مواجهة إسرائيل ومحاربة النفوذ الغربي. وربما لأن كثيرًا من المصريين كانوا ينظرون إلى إقامة إسرائيل على أنها نتيجة لهيمنة أوروبية على المنطقة، فقد تعزّز الانتماء المصري للقضايا العربية وزاد الاستياء من الغرب.

وعندما خرج السادات من السجن والتأم شمله مع الضباط الأحرار (وقد صار عضوًا في هيئة قيادته والمجلس التأسيسي)، بقي في الحقيقة منفصلًا عنهم في بعض النواحي. فقد قاتل كثير من الضباط الأحرار في حرب 1948، بينما كان للسادات علاقة غير مباشرة بالحرب، كما تضاءل حماسه لفكرة الوحدة العربية.

وعلاوة على ذلك، فقد مرّ في السجن بتجربة تحوّل عميق في شخصيته. فبدلًا من الاستسلام لحبسه الانفرادي، نمّى لديه ما وصفه لاحقًا بـ«قوّة داخلية». ومع أنه اعتاد ذلك في خلال سنوات طفولته في الريف، إلّا إنه يقول بأنه وجد صفاء النفس في السجن. لكنه لم يكن صفاء السكون، بل هو بالأحرى، «مقدرة... على إحداث التغيير»[27]. يقول السادات في مذكّراته: «تعلّمت من تأمّل الحياة وطبائع البشر في ذلك الحبس الانفرادي أن من لا يستطيع تغيير فكره لن يكون قادرًا على تغيير الواقع، وبالتالي لن يتقدّم»[28].

وعندما أُطلق سراحه في آب/أغسطس من العام 1948، كان السادات ما يزال ملتزمًا بالقضية الثورية، لكنه لم يعد مناصرًا لمجمل أفكار زملائه. فلقد امتلك ثقة التشكيك في قناعاته السابقة.

استقلال مصر

أدّى ما لحق بالملك المصري من عار الخضوع، وتوترات نتائج الحرب العالمية الثانية، مع خزي الهزيمة في 1948، إلى تأجيج مشاعر الرأي العام المصري ضدّ بريطانيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 1951، ألغى البرلمان المصري من جانب واحد معاهدة 1936، والتي، على الرغم من جميع مزاياها الواضحة للسيادة المصرية،

كانت سبب استمرار الوجود العسكري البريطاني على طول قناة السويس. وعندما رفض البريطانيون الانسحاب، حاصر المصريون القوات المتبقية عند القناة.

وتطوّرت المواجهة إلى مناوشات نشطة. وفي 24 كانون الثاني/يناير من العام 1952 هدمت الدبابات البريطانية مركز الشرطة المصرية بالإسماعيلية وقتلت 43 رجلًا. وبعد يومين، خرج الآلاف من سكان القاهرة الغاضبين إلى الشوارع. وأدّت أعمال الشغب التي تلت ذلك إلى حرائق ضخمة في قلب القاهرة. وعُرف ذلك اليوم بـ«السبت الأسود»[29]. وفي الأشهر التالية، أصبح من المحال تشكيل حكومة بأغلبية برلمانية؛ حيث تمّ تشكيل وحلّ ثلاث حكومات متتالية.

راقب الضباط الأحرار الوضع وهو يصل إلى نقطة حرجة؛ لقد صار الشعب مستعدًا، والحكومة لا حول لها ولا قوّة. وعلى أمل «تحييد البريطانيين» من خلال فرض الأمر الواقع على الحليفين البريطاني والأميركي، تواصل الضباط برسالة مع السفارة الأميركية مفادها أن هناك تحركًا كبيرًا وشيكًا[30]. وفي 23 تموز/يوليو من العام 1952 نفذوا انقلابًا ناجحًا ضدّ الملك فاروق الذي تنازل عن العرش لابنه الرضيع الملك فؤاد الثاني.

نصّ السادات بيان تنازل الملك عن العرش، وكان هو من تلا أول بيان انتصار للضباط الأحرار عبر الراديو. وذكر في البيان المقتضب إعادة بناء هيكل الحكم وبناء الجيش المصري وطرد النفوذ الأجنبي وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى على أساس المساواة[31].

وتولّى مجلس الوصاية على العرش، فالملك رضيع. ولكن القوّة الحقيقية الآن صارت في يد مجلس قيادة الثورة، برئاسة اللواء محمد نجيب. وأعلن مجلس قيادة الثورة عن ميثاق دستوري جديد، يحكم بموجبه لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. وفي صيف العام 1953، ألغى مجلس قيادة الثورة النظام الملكي، وأعلن مصر جمهورية، وعُيّن نجيب رئيسًا ورئيسًا للوزراء بينما عُيّن ناصر نائبًا لرئيس الوزراء.

سرعان ما كانت هناك منافسة على القيادة بين ناصر ونجيب. وكان الأخير يتمتع بدعم وطني واسع، لكنه كان من جيل أكبر سنًّا؛ وفي غضون ذلك، كانت كاريزما ناصر تثير خيال الضباط الأحرار. وفي ربيع العام 1954، أقنع عبد الناصر قادة أفرع الجيش الرئيسية، وهم دائرة نجيب المؤيدة، بأن التزام زعيمهم بتعدّدية الأحزاب والنظام البرلماني قد يوقع مصر في دائرة الفوضى[32].

وبعد أن كسب تأييد الجيش، استمرّ عبد الناصر في تحقيق طموحاته. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 1954، وبينما كان يتحدّث إلى الجماهير من منصة، أطلقت نحوه ثماني رصاصات، ولكنه نجا بأعجوبة. وأتمّ ناصر خطابه بعبارات كلها حماس، قال فيها: «فليقتلوني، إذا مات جمال عبد الناصر فأنا الآن أموت وأنا مطمئن؛ فكلكم جمال عبد الناصر»[33].

ويرى بعضهم أن الحادثة كانت مسرحية مرتّبة مسبقًا. وسواءً صح ذلك أم لا، فقد كانت بمنزلة تحوّل جذري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1954، ركب ناصر الموجة الشعبية التي تلت تلك الحادثة إلى سدّة الرئاسة بموجب الدستور الانتقالي لمدّة ثلاث سنوات، وتولّى قيادة مجلس قيادة الثورة، مطيحًا محمد نجيب[34].

وقد كانت المنافسة بين ناصر ونجيب معركة على مستقبل الديمقراطية في مصر[35]. ففي العام 1954، قام الجناح المؤيّد لنجيب في مجلس قيادة الثورة بصياغة دستور يعطي صلاحيات كبيرة للبرلمان. ولكنّ أنصار عبد الناصر تغلبوا على هذا الفصيل. وفي حزيران/يونيو من العام 1956، صدر أول دستور جمهوري في مصر وحدّد مسار السلطة التنفيذية غير الخاضعة للرقابة؛ وهو الأمر الذي كان يمثّل أحد مظاهر عدم ارتياح الجيش لتقاسم السلطة[36]. وأُعيد انتخاب ناصر رئيسًا.

وبمناورات حاذقة وبراعة سياسية غير عادية، همّش ناصر منافسه الرئيسي. وكسب المجلس منذ البداية تأييد الشعب المصري وتعاطفه بسياسات ذات شعبية؛ من قبيل الاستثمار في التصنيع والتعليم والإصلاح الزراعي (الذي أضعف الطبقة الأرستقراطية) وإلغاء الألقاب (التي كانت في الغالب حكرًا على النخب التركية الشركسية). وردًّا على استفزازات ومؤامرات جماعة الإخوان المسلمين، حظر المجلس الأحزاب السياسية في شتاء العام 1953. وبهذه الطريقة، تمكّن ناصر وحلفاؤه السياسيون من تحويل الثورة إلى سلطة حكم راسخة[37].

لسان حال الثورة

تحت سلطة الرئيس عبد الناصر، كان السادات مسؤولًا عن توجيه وإدارة الإعلام الحكومي، حيث أسس صحيفة الجمهورية في كانون الأول/ديسمبر 1953 وترأّس تحريرها لسنوات عدّة وكان له عمود رأي[38]. وتحت قيادته، استمرّت الصحيفة في مهاجمة

الإمبريالية[39]، وفي خلال هذه الفترة وضع السادات ثلاثة كتب عن الثورة المصرية، ومنها كتاب بالإنجليزية، عنوانه «ثورة على النيل» (1957)، والذي اشتمل على مقدمة بقلم عبد الناصر.

وما بين أيلول/سبتمبر منذ العام 1954 وحزيران/يونيو من العام 1956، شغل السادات منصب وزير دولة (من دون حقيبة) في حكومة عبد الناصر، وعلى الرغم من عدم حصوله على تأهيل قانوني، فقد أصبح عضوًا في المحكمة الثورية لمجلس قيادة الثورة، وهي هيئة قضائية. وقد ركزت المحكمة في البداية على استئصال الملكية والموالين لبريطانيا، ثمّ انقلبت في النهاية ضدّ جماعة الإخوان المسلمين[40].

شيئًا فشيئًا، نهض السادات بمسؤوليات أكبر. وفي العام 1957، بعد توطيد عبد الناصر لأركان السلطة وإعادة تقديم الأحزاب السياسية ومجلس الشعب، أصبح السادات أمينًا عامًا للاتحاد الوطني (أقوى حزب في مصر) وعضوًا في البرلمان[41]. وفي العام 1960، أصبح رئيس المجلس. وعلى الرغم من مناصبه الرفيعة تلك، حرص السادات على ألا يكون في صدارة المشهد.

على مدار الأعوام العشرة التالية، وإلى أن تولّى منصب نائب الرئيس في العام 1969، توخّى السادات عدم لفت الانتباه إليه. ولاحقًا، بعد أن أصبح رئيسًا، سيسأله أحد الصحافيين عمّا إذا كان ابتعاده عن تصدّر الصورة هو سبب علاقته الجيدة مع ناصر. يقول السادات في مذكراته إن الصحافي ربما يكون قد استنتج أنه إما إنه «لم يكن له أي تأثير على الإطلاق» وإما إنه «شديد المكر» فتجنّب الصدام الذي يصادف كلّ من تعاون مع عبد الناصر. وقد أجابه السادات:

> لا يتعلق الأمر بكوني غير ذي حيثية في حياة عبد الناصر ولا بكوني خجولًا أو ماكرًا في أي وقت من أوقات حياتي. الأمر بسيط للغاية. أنا وناصر صديقان منذ سن التاسعة عشرة. ثمّ كانت الثورة، وأصبح رئيسًا للجمهورية. كنت سعيدًا، فالصديق الصدوق أصبح رئيسًا، وفرحت له[42].

كان السادات محقًّا في قوله هذا. فعلى الرغم من تجنّبه للدعاية، فقد أدّى أدوارًا رئيسية في تنفيذ سياسات ناصر، لا سيّما في السياسة الخارجية، وقد كانت تمهيدًا لمزيد من الجهود التي سيُقدّر له أن يواصلها رئيسًا[43].

سعى عبد الناصر إلى نزع الشرعية عن الإخوان المسلمين وسجن المنتمين إليهم

لأنهم شكّلوا تهديدًا سياسيًّا، ولكنه أراد أيضًا الحفاظ على دعم الأغلبية المسلمة في مصر له. ولهذه الغاية، أعلن في العام 1954 تأسيس المؤتمر الإسلامي، وهو منظمة تعزّز العلاقات بين الدول ورجالات الدين[44]. وقد عيّن السادات رئيسًا لها.

وكان السادات، وهو المتديّن عميق الإيمان الذي تواصل في السابق مع قيادات الإخوان المسلمين، مؤهّلًا ليكون بمنزلة حلقة الوصل بين حكومة عبد الناصر العلمانية والإخوان بالإضافة إلى القادة الإسلاميين الآخرين. وقد حاول لاحقًا، وفي خلال مسيرته السياسية، المزج بين العلمانية والروحانية في المجتمع المصري؛ ولكن النتائج في حالة عبد الناصر وحالة السادات لم تكن على النحو المأمول.

كما خدمت منظمة المؤتمر الإسلامي أهدافًا خارجية؛ أولها، توحّد مصر مع المملكة العربية السعودية وباكستان ضدّ حلف بغداد الذي ترعاه بريطانيا، وهو تحالف تأسّس (بمباركة أميركية) في العام 1954 لمواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط[45]. وقد رأى ناصر في الحلف حيلة غربية لاستمالة العالم العربي وتقوية العراق في مواجهة مصر، ورفض الانضمام إليه في العام 1955[64]. وفي العام نفسه، عطّل السادات خطط الأردن للانضمام إلى الحلف من خلال الضغط على بعض وزرائها لضمان فشل الصفقة. وقد وصفه أحد المراقبين الغربيين بأنه «أحد الأسباب المباشرة لانهيار المفاوضات»[74]. وتمكّن السادات من تحقيق نتيجة مماثلة في لبنان وبالأساليب نفسها تقريبًا.

وبحلول نهاية الخمسينيات، أصبح السادات ركنًا من أركان الحكومة المصرية. كان يسيطر على الدوائر الانتخابية المحلّية الرئيسية ويتمتع بعلاقات وثيقة مع المشرّعين الآخرين. وقد أثبت أنه دبلوماسي قادر، يتمتّع بقدرات خاصة[48]. كان شخصية عامة محترفة، متمسّكة بنهج الرئيس عبد الناصر.

وعلى الرغم من تلك القيود التي فرضها على نفسه أو فُرضت عليه، كان قد بدأ بالفعل في صياغة رؤيته الخاصة لقيادة مصر.

ناصر والسادات

تغلغلت كاريزما ناصر في الخيال الشعبي الجمعي لمصر والعالم العربي. وفي خلال فترة توليه الرئاسة، برع في إدارة المواجهات؛ أولًا ضدّ بريطانيا، ثمّ ضدّ إسرائيل،

لكنه لم يبرع بالقدر نفسه في الجوانب العملية للإدارة. وكما كتب أحد المتخصّصين في شؤون الشرق الأوسط في العام 1967، فقد امتلك ناصر:

> موهبة واضحة في تحديد ما يريد في لحظة بعينها، وكيفية تغيير موقفه والسعي إلى المصالحات مع الخصوم عندما ينتبه إلى أنه قد بالغ في موقفه... لكنه يمقت عقد صفقات نهائية ذات تأثير بعيد المدى، وربما يعود سبب ذلك إلى طبعه المزاجي. ولكن السبب الأساسي هو أن الثورة المصرية، مثلها مثل الثورات العربية الأخرى، كانت ما تزال تتلمّس طريقها نحو فهم واضح لأهدافها.[49]

وفي خلال منتصف الخمسينيات، حافظ عبد الناصر على ما اعتبره السادات شريان الثورة الأصيل؛ ألا وهو الدفاع عن الامتيازات الوطنية لمصر. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 1954، تفاوض على اتفاقية جديدة مع بريطانيا لتحلّ رسميًا محلّ معاهدة 1936 الملغاة؛ حيث ينسحب الجنود البريطانيون في غضون عامين، وتتخلّص الأراضي المصرية من القوات الأجنبية لأول مرّة منذ وقوع الاحتلال في العام 1882[50]. ومنذ البداية، حافظ ناصر على قنوات مفتوحة مع كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد أصبح، وقت انعقاد مؤتمر باندونغ في العام 1955، رمزًا لحركة عدم الانحياز.

أدرك ناصر أن الدفاع عن سيادة مصر يقتضي تعزيز اكتفائها الاقتصادي الذاتي. وبهذه الروح، شرع في بناء السد العالي في أسوان، وهو مشروع ضخم، وبمجرد اكتماله سيتحكّم في تدفق مياه النيل، فيمنع الفيضان، ويزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وينتج الطاقة الكهرومائية. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام 1955، وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي على تمويل بناء السد.

لكن سرعان ما اتضح أن مصر لن تكون قادرة على سداد القرض. كان حجم الاستثمار الخاص ومعدّل التنمية قد تراجع منذ قيام الثورة. كما أن موقف ناصر المناوئ للغرب والدعاية المعادية لأميركا، مع دعم القوى الثورية المعادية للغرب في الكونغو وليبيا والجزائر، وصفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا[51]، والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية[52]، ولّد قناعة لدى الولايات المتحدة وبريطانيا بأنه اختار الجانب السوفيتي بالفعل. وهكذا، ألغت واشنطن تمويلها لسد أسوان في 19 تموز/يوليو من العام 1956. وألغت المملكة المتحدة والبنك الدولي تعهداتهما بعد ذلك بوقت قصير.

ولزيادة الضغط، أعلنت الولايات المتحدة أن أوجه القصور في الاقتصاد المصري هي سبب إلغاء التمويل. كما علّق رئيس البنك الدولي، يوجين بلاك، قائلًا «لا أحد يحبّ أن يرفض أحد البنوك أن يقدّم قرضًا له... الناس ينزعجون [بشكل خاص] عندما يقرؤون في الصحف أن طلبهم التمويل قد رُفِض لأن تصنيفهم الائتماني ليس جيدًا»[53]. وبالنسبة لعبد الناصر والسادات، لم تكن القضية تتعلّق بالجدارة الائتمانية. ورأى القائدان المصريان أن القوى الغربية تستغلّ الديون لإذلال مصر وتقويضها، تمامًا كما فعلوا قبل سبعين عامًا عندما احتلوا البلاد.

وكان ردّ ناصر في غضون أيام. كانت شركة قناة السويس، المملوكة في أغلبها لمساهمين فرنسيين وبريطانيين، تشغّل القناة منذ أواخر القرن التاسع عشر. وفي 26 تموز/يوليو 1956، أعلن ناصر تأميم الشركة وتأسيس هيئة قناة السويس المملوكة للدولة. وهكذا سوف تجني مصر، وليس مستعمري مصر، حصيلة رسوم عبور القناة، التي تعتبر الطريق البحري الأسرع والأيسر من أوروبا إلى آسيا. وقال ناصر أن هذه الإيرادات الجديدة هي التي سوف تموّل مشروع السدّ العالي بأسوان[54].

مثّل تأميم القناة تحدّيًا للموقف البريطاني بأكمله في الشرق الأوسط. وفي آب/أغسطس من العام 1956، كتب رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن إلى الرئيس أيزنهاور: «يجب أن تكون إزاحة عبد الناصر وتنصيب نظام أقل عداء للغرب في مصر... أولوية بين أهدافنا». وكان إيدن مقتنعًا بأن ناصر هو «موسوليني» جديد، يضع بطموحاته الوجود البريطاني في المنطقة «تحت رحمته»[55].

في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، وبعد اتفاق سري بينها، غزت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مصر بهدف استعادة السيطرة على القناة. وأدّى التدخّل الدبلوماسي الأميركي إلى تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضدّ بريطانيا وفرنسا، حليفي أميركا. وتدهورت قيمة الجنيه الإسترليني، ومنعت الولايات المتحدة صندوق النقد الدولي من دعم العملة. وبعد أن تخلّى عنها الحليف الرئيسي، ومع تدهور لحق بصحته وشعور بالإذلال، أوقف إيدن العمليات العسكرية واستقال في كانون الثاني/يناير من العام 1957.

لم يغيّر هذا الدعم الأميركي من عداء ناصر للغرب. على أنه انتهز الفرصة ليرفع سقف طموحاته. ومع انتهاء العمليات العسكرية، تعمّد الإبقاء على القناة مغلقة

لخمسة أشهر أخرى، ما أدّى إلى تعطيل الواردات الأوروبية من آسيا وبالتالي إضعاف الاقتصادات البريطانية والفرنسية والأوروبية.

كما مثّل إغلاق القناة تحدّيًا للإسرائيليين؛ وهم قد تكبّدوا خسائر عسكرية مباشرة في أثناء الغزو وواجهوا تعليق المساعدات الأميركية وانقطاع إمدادات النفط وحظر سفنهم من عبور القناة[56]. وتحت ضغط آيزنهاور والتهديد بفرض عقوبات أميركية، انسحبت إسرائيل من سيناء، الأمر الذي ولّد انطباعًا، في أذهان بعض المصريين، بأن واشنطن تملي على إسرائيل سياساتها. وفي الوقت نفسه، أدّت سلسلة من الإجراءات العقابية التي اتخذتها حكومة عبد الناصر في الداخل إلى مغادرة ثلاثة أرباع اليهود الموجودين في مصر، وكان عددهم نحو 60 ألف يهودي[57].

وعلى الرغم من أن قرار إغلاق القناة عزّز شعبية ناصر وقدّم مصر إلى مسرح السياسة الدولية قوّةً لا يُستهان بها، إلّا أنه كان بمنزلة نصر باهظ الثمن. ففي أعقاب أزمة السويس، قامت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بتجميد أصول الحكومة المصرية الموجودة لديها[58]. واحتاجت القناة التي دمّرها الغزو إلى إصلاحات باهظة الثمن بينما لم تبدأ بعد في درّ العائدات. وتراجعت السياحة. وغادرت الشركات الأجنبية مصر، وازدادت الجراح فداحةً بعد تأميم ناصر في تشرين الثاني/نوفمبر لشركة النفط الأنجلو-مصرية والعديد من البنوك وشركات التأمين وغيرها من الكيانات المملوكة لأوروبا[95]. وهكذا، هرب رأس المال الأجنبي من مصر.

انتهز السوفيت الفرصة لتكوين تحالف دولي جديد يرسّخ عزلة مصر عن الغرب. وعلى مدى السنوات الثماني التالية، تعهّد رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف بتقديم قروض كبيرة بشروط ميسرة؛ نحو 325 مليون دولار للسد العالي في أسوان، ثمّ نحو 175 مليون دولار لمشاريع صناعية أخرى[60]. وتدفّقت المساعدات السوفيتية والعتاد العسكري والمستشارون العسكريون بعشرات الآلاف على مصر[61].

أصبح ناصر بطلًا في أعين العرب بعد تأميم شركة قناة السويس وتصدّيه للعمليات العسكرية الأوروبية والإسرائيلية. وقد استمتع بزعامته تلك وعمد إلى صبغها بشعارات التضامن العربي، وأراده العرب قائدًا لهم. وبالنسبة إلى مصر، التي تعتمد في غذائها على المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة وعلى الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، كان تحمل أعباء الآخرين مشروعًا غير مناسب وغير قابل للتنفيذ.

عندما عرضت سوريا الوحدة مع مصر، لم يكن ناصر ليرفض مثل هذا المقترح. فلو أنه رفض لكان قد خاطر بجدية التزامه تجاه العالم العربي. وهكذا وُلِدت الجمهورية العربية المتحدة، في تجربة فاشلة وقصيرة العمر إذ لم تدم سوى ثلاث سنوات فقط، من العام 1958 حتى العام 1961. وقد أدّت تطلّعات ناصر القومية العربية المتزايدة إلى توريط مصر في الحرب الأهلية اليمنية، في صراع مستنزف للجهد والمال وقد وُصِفت اليمن لاحقًا بأنها كانت «فيتنام مصر». ولم تخرج مصر قواتها بالكامل من اليمن حتى العام 1971.

وبعد أن أفرط ناصر في التزامات مصر الخارجية، قرّر في العام 1967 أن يتحدّى إسرائيل. وعلى أساس معلومات سوفيتية - اتضح لاحقًا أنها زائفة - بأن إسرائيل كانت على وشك مهاجمة سوريا، أغلق ناصر مضيق تيران ونقل جيشه إلى شبه جزيرة سيناء، التي كانت في الواقع منطقة منزوعة السلاح منذ أزمة السويس. ومع اندلاع الحرب، سحقت القوات الجوية الإسرائيلية نظيرتها المصرية بينما احتلت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية وسيناء بأكملها. وانتهت حرب الأيام الستة، التي شنّتها القوات المشتركة لمصر وسوريا والأردن في حزيران/يونيو من العام 1967 على الجانب العربي؛ وبمساعدة صورية من فرق عسكرية سودانية وفي مناطق أخرى من مقاتلين فلسطينيين، بنجاح إسرائيل بمضاعفة مساحة أراضيها إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مساحتها قبلها، وعسكرت قواتها على ضفاف قناة السويس، في إذلال كامل لجيرانها العرب.

تحمّل ناصر المسؤولية كاملة عن تلك الهزيمة النكراء، وأعلن تنحيه عن الرئاسة في 9 حزيران/يونيو. وبعد أن خرج الشعب في مظاهرات رافضة لذلك القرار، حاول استعادة هيبته بشن حرب استنزاف ضدّ إسرائيل. ولكن بدلًا من استعادة مجد مصر السابق، كانت تراكمات تأثير حرب اليمن وحرب الأيام الستة وحرب الاستنزاف (التي استمرّت حتى العام 1970) تستنزف موارد مصر وتزيد من اعتمادها على الاتحاد السوفيتي.

وفي خلال العامين 1967 و1968، انكمش حجم الاقتصاد المصري[62]، وتراجعت التنمية المحلّية. وانخفض حجم الإنتاج. وأدّى إغلاق قناة السويس مجددًا، والذي

استمرّ هذه المرّة لثماني سنوات، إلى حرمان مصر من العائدات التي كانت هي السبب الأساسي في قرار تأميم القناة. وبالإضافة إلى ذلك، حوّل برنامج ناصر التصنيعي مساحات كبيرة من أراضي زراعية إلى أراضٍ بور مخصّصة للمصانع، الأمر الذي أدّى إلى اعتماد مصر حتى اليوم على الخارج في استيراد القمح.

وسرعان ما تبيّن أن الاتحاد السوفيتي، المموّل لأكبر المشاريع المحلّية في عهد عبد الناصر، مرتزق أكثر من كونه حليفًا. وأدّى سقوط خروتشوف في العام 1964 إلى تبني نهج جديد صارم تجاه مصر تحت قيادة ليونيد بريجنيف وأليكسي كوسيجين ونيكولاي بودجورني. وبحلول العام 1966، كان حجم المساعدات الاقتصادية يتقلّص[63] وكذلك حجم التعاون السوفيتي. وبدأ القادة السوفيت في دعوة مصر إلى تنفيذ سياسات تقشف. وفي أيار/مايو من العام 1966، رفض كوسيجين طلبًا من القاهرة بتأجيل سداد ديونها[64]. وسيحافظ الاتحاد السوفيتي على نفوذه كمورد للأسلحة وممول من حين لآخر، لكنه لم يعد يمنح مصر شيكًا على بياض.

وفي حزيران/يونيو من العام 1967، قطع الزعيم المصري العلاقات مع الولايات المتحدة بداعي مساعدتها العسكرية لإسرائيل. وبحلول العام 1970، تجاهل السوفيت نداءات ناصر للمساعدة وتقديم القروض وتخفيف الديون[56]. وبالتالي، أدّى سعي ناصر إلى تحقيق القومية العربية إلى عزلة مصر دوليًا.

وجهة نظر السادات

حتى في أعوامها الذهبية، كانت الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي رسمية إلى درجة البرودة، ويرجع ذلك إلى الاختلافات الثقافية. وقد شهد السادات ازدراء السوفيت بشكل مباشر لما اعتبروه تبعية مصر لها. وفي حزيران/يونيو من العام 1961، في أثناء توليه منصب رئيس مجلس الأمّة، استضافه في موسكو رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف. وقيل أن خروشوف قال للسادات في خلال العشاء: «لا يمكننا أن نثق في ناصر عندما ترتخي قبضته على بلاده ولا يحلّ مشاكلها». عندئذ، غادر السادات العشاء على الفور وغادر موسكو من دون وداع مضيفه[66].

ولتسع سنوات أخرى، وبينما كان السادات يراقب عبد الناصر وهو يعتمد على

السوفيت الذين يخذلونه تارة تلو الأخرى، أصبح مقتنعًا بأن الوقوف في صفّهم يقود إلى كارثة. وفي 28 أيلول/سبتمبر 1970، بعد ثلاثة أشهر من مناشدة أخيرة لموسكو حتى تقدّم مزيدًا من المساعدة، أُصيب عبد الناصر بنوبة قلبية وتوفي. وفي مذكّراته، يقتبس السادات عن تشو إنلاي، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، قوله إن الروس تسبّبوا في تدهور صحة عبد الناصر. وكان السادات نفسه متأكدًا من أن إساءة معاملتهم له قد عجّلت بهذه النهاية: «كان ذلك بلا شك أحد الأسباب المُهمّة لتدهور معنوياته وإصابته بأمراض القلب والسكري. إن وفاة أي إنسان قدر الله، ولكن تشو كان محقًا»[67].

اعتقد عبد الناصر أن مصر موجودة في ثلاث دوائر متداخلة؛ العربية والإسلامية والإفريقية[68]، وتصوّر وجود «مصير مشترك»[69] يربط مصر بالعالم العربي. واعتبر أن مَهمّته هي تحرير العالم العربي من نير الاستعمار. واعتبر الوحدة العربية بمنزلة الخطوة الأولى الأساسية؛ بعد أن عايش هزيمة 1948 على يد إسرائيل والتي أظهرت له مخاطر الفرقة العربية، ومن هنا اعتبر نفسه زعيم العرب المُوحّد صاحب الكاريزما.

لكننا إذا ما اعتبرنا العام 1948 عام تكوين فكر عبد الناصر السياسي، فإن علينا القول بأن العام 1967 هو عام التحوّل الجذري في فكر السادات؛ فقد وجد بعد حرب الأيام الستة أن من الخطر تغليب التضامن العربي على المصلحة الوطنية. ومن جانبه، شعر السادات «بجاذبية تجاه حوض المتوسط» وتمنّى «دخول مصر في النظام العالمي»[70]. فقد كان الانخراط التام في شؤون العالم العربي التزام مرحلة وليس التزامًا حضاريًا. وعبر تاريخ مصر الطويل، كانت العلاقات العربية واحدة من كثير من العوامل المؤثّرة الأخرى. ولذلك يمكن الحكم على فكرة القومية العربية على أساس مزاياها العملية المباشرة.

جاءت وفاة عبد الناصر بعد أيام فقط من محاولته عقد الصلح بين العاهل الأردني الملك حسين وياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قد اختطفت في أيلول/سبتمبر في العام 1970 أربع طائرات ركاب وحاولت إطاحة الملك حسين، الذي قرّر بعدها طرد منظمة التحرير الفلسطينية من أراضيه[71]. وحتى من دون إرجاع وفاة ناصر إلى إجهاده التام في خلال تلك الجهود المتواصلة، فقد فهم السادات أن ناصر هو من وضع نفسه بنفسه في مثل هذه المصيدة. وقد أدّى قطع العلاقات مع

الولايات المتحدة بعد العام 1967 إلى اعتماد مصر التام على المساعدات السوفيتية. ومن وجهة نظر السادات، فإن مصر لم تكسب من الاصطفاف مع الاتحاد السوفيتي سوى قليل مقارنة بما عانته من جمود. ولكن أي تحالف مستقبلي مع الولايات المتحدة يجب أن يكون متماشيًا مع استقلالية قرار مصر.

وحتى قبل وفاة عبد الناصر، بدأ السادات يتصرّف وفقَ فكره. ومع ميل عبد الناصر نحو السوفيت، اقترب السادات من الولايات المتحدة بتصريحات تستند إلى حسابات المصلحة الوطنية. وفي العام 1959، أخبر السفير الأميركي في مصر أنه يجب النظر إلى توافق الموقفين الأميركي والمصري في إفريقيا[72]. وفي العامين 1962 و1963، عندما كانت مصر تخوض حربًا في اليمن إلى جانب تمرّد بقيادة الجيش ضدّ الإمام الحاكم، ظلّ السادات على اتصال بواشنطن، وحثّ الولايات المتحدة على عدم التدخّل إلى جانب الملكيين؛ وكان هدفه هو اجتناب الصراع المباشر بين الولايات المتحدة ومصر[73]. ولكن بحلول العام 1964، على الرغم من هذه الجهود، أصبحت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة علاقة عداء تام، وساد التوتر بينهما بشأن ملفي الكونغو واليمن وسياسة المساعدات الأميركية[74]. ومع ذلك، وفي العام 1966، أصبح السادات أرفع شخصية مصرية تزور الولايات المتحدة بصفتها الرسمية منذ الثورة. فقد كان يأمل في إقناع أميركا بأداء دور الوسيط النزيه في مفاوضات مصر مع السعودية بشأن اليمن[75].

كانت تلك مخاطبات غير عاطفية تأسّست على اعتبارات عقلانية للمصالح المشتركة. لو أن السادات، كمسؤول مصري رفيع، أشار إلى أي نوع من الود غير العادي، لكان من المؤكّد أن أحد محاوريه الأميركيين قد لاحظ ذلك. فلم يعتبر المسؤولون الأميركيون أن موقفه تجاه الولايات المتحدة موقف ودود، سواءً في خلال سنوات عمله في الحكومة أم في سنوات رئاسته لمجلس الأمة.

في ذلك الوقت، لم يكن السادات قد طوّر رؤى السلام بعد. ومن المُحتمَل أنه أدرك، بحلول خريف العام 1970، عبثية حالة الحرب الدائمة مع إسرائيل؛ فحرب الاستنزاف مكلفة، وخزانة مصر استُنفِدت بالفعل. كما أن الغارات الجوية التي تهدد القاهرة تعرقل الاقتصاد المصري[76]. والصراع الذي وضع مصر في خانة الخلاف مع الغرب يمنعها من

دور فعّال في النظام الدولي الأوسع نطاقًا. وبصفته مسؤولًا في حكومة عبد الناصر، انجذب نحو أطر تحكمها سيادة الدولة أكثر من الهيمنة الإمبريالية أو التضامن الإقليمي. وقد فهم نطاق احتمالات الحياد كما لم يفهمها ناصر. ولكنه لم يتمكّن حينئذ من صياغة هذه العناصر في رؤية متماسكة طويلة المدى لمسار مصر المستقبل، أو حتى تصوّر نفسه قائدًا لها.

ما من دليل واضح في ذلك الوقت على قدرته أن يصبح صانع سلام. والحقيقة أنه كان يشير دومًا إلى الاتجاه الآخر. وعلى الرغم من اتصالاته بالولايات المتحدة، فقد كان منتقدًا لها باستمرار؛ وهو اتجاه استمرّ، في العلن على الأقل، في خلال سنوات رئاسته الأولى. وفي كتابه «ثورة على النيل» في العام 1957 أكد أن إسرائيل قد تأسست لأن «وزارة الخارجية تحلم بفرض سلطتها على العالم الإسلامي، من القوقاز إلى المحيط الهندي»[77]. وفي العام 1970، رفض بشكل قاطع إمكانية الاعتراف بإسرائيل: «أبدًا! أبدًا! أبدًا! هذا شيء لا يمكن لأحد أن يقرّره... شعبنا سوف يسحق أي شخص يقرّر ذلك!»[78]. واعتبر إسرائيل رأس حربة الإمبريالية الأميركية: «أصبحت إسرائيل خط الدفاع الأول عن المصالح الأميركية.. لقد أعطاها الأميركيون الضوء الأخضر للعدوان على غزّة»[79].

وعلى الرغم من تلك الانتقادات اللاذعة للولايات المتحدة، فإن مقته للاتحاد السوفيتي أصبح حقيقة. ويعتقد السادات أن «الشخصيات كانت دائمًا أهمّ من البرامج السياسية في مصر»[80]. وفي وقت مبكر من رئاسته، استدعى مستشارًا سوفيتيًا كبيرًا في خلال بروفة تجربة زي عسكري. وبعد أن ارتدى زي القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، حذر المستشار قائلًا: «أنا ستالين، ولست كالينين [أحد رموز الاتحاد السوفيتي آنذاك]. إذا لم تنفّذوا طلبي هذا، فسأعاملكم تمامًا كما كان يعاملكم ستالين»[81]. تميّزت طريقته في الكلام بالتركيز الذي يتّجه نحو الإسهاب؛ وكان يسرد بين الحين والآخر حكايات عن مواجهات وأفعال جريئة ليس هناك من دليل ملموس عليها. وقد أظهره ذلك في بعض الأحيان في مظهر الخطيب المفوّه، الذي يقدّم دراما تعزّز شخصيته، أكثر من كونه شخصية ذات هدف سياسي محدّد.

وفي العامين الأولين من رئاسته، بدت معارضة الولايات المتحدة مكوّنًا محوريًا في سياسته. وهكذا، قارن الفوائد المفترضة لشراكة مصر مع الاتحاد السوفيتي ببخل

الغرب، الذي «رفض تزويدنا ولو بمسدس واحد، حتى لو دفعنا ثمنه بالعملة الأجنبية»[82]، أو تظاهرها «بمساعدتنا ثمّ نكثت، آملين بذلك زعزعة ثقة شعبنا في نفسه وفي أحلامه وقيادته الثورية»[83]. وفي أوائل العام 1971، كان يشير إلى المقترحات التي قدمتها غولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك، على أنها «حلم زائف، يقوم على عقدة النصر»[84]. وبعد فترة من رئاسته، اعتبر صنّاع السياسة الأميركيون أن السادات نسخة أقل دراماتيكية من عبد الناصر.

الثورة التصحيحية

يدير الزعماء ذوي الكاريزما، مثل جمال عبد الناصر، سياساتهم بالإلهام وليد اللحظة. ويقصدون بخطابهم وسلوكهم الملهم مواراة الحقائق المرّة للحياة اليومية. وهكذا، تتجلّى تلك الحقائق وتصبح حاضرة بقوّة ما أن يختفي الزعيم.

هكذا كانت الأجواء في مصر في خلال تشرين الأول/أكتوبر من العام 1970، بعد وفاة عبد الناصر. تولّى السادات منصب الرئيس وفق الدستور المصري بانتظار لمصادقة مجلس النواب. وطغت أجواء جنازة ناصر على مراسم تنصيبه، حيث تدفّق الملايين إلى الشوارع. كانت جنازة حاشدة للغاية، حتى أن السادات خشي من أن تختطف الحشود جثمان الزعيم[85].

وعلى الرغم من أنه أمضى ما يقرب من عقدين في العمل السياسي على المستويات العليا، إلّا أن توخّي السادات الابتعاد عن دائرة الضوء جعله مغمورًا بين أوساط الشعب المصري، ومجهولًا للعالم[86]. وفي أثناء تقدّمه في السلم السياسي، لم يكن السادات يحظى باحترام كبير في واشنطن. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام 1969، عند تعيينه نائبًا للرئيس، كان الاعتقاد السائد ليس لدى الإعلام فحسب ولكن أيضًا في واشنطن وفي سفارتنا بالقاهرة أن السادات مدين بترقيته هذه في المقام الأول لكونه شخصًا غير مُهمّ وبالتالي ليس محلّ تهديد لزعامة عبد الناصر[87].

في أواخر أيلول/سبتمبر من العام 1970، علم نيكسون بوفاة ناصر وخلافة السادات في أثناء وجوده على متن حاملة الطائرات يو إس إس ساراتوغا، في البحر الأبيض المتوسط[88]. وكان الرأي السائد بين معظم الحاضرين - بالإضافة إلى التقارير الاستخباراتية المتاحة - هو أن السادات لن يستمر رئيسًا. بدا وكأنه يجسّد استمرارية

أيديولوجية عبد الناصر القومية العدوانية، وبدا وكأنه رجل محدود التأثير ومن دون حيثية[89]. «وقدّر أحد كبار المستشارين أنه لن يستمر في الرئاسة لأكثر من ستة أسابيع، وكان التقييم هو أن رئاسته كانت مجرد «طريقة ملائمة لمنع اختيار منافس أقوى»[90] وبالمثل، أغفل تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في ذلك الوقت السادات ضمن «أهم الرجال حول ناصر وقت وفاته وتوقّع أنه من غير المرجّح أن يُقْدِم على محاولة تولّي المنصب بشكل دائم»[91].

أسهمت صفات السادات الشخصية في هذا الغموض النسبي. فعلى الرغم من أنه أظهر حزمًا في بعض الأحيان، كما هو الحال في تعامله مع المستشار السوفيتي أو سياسته ضدّ أميركا، إلّا أنه كان لإثبات موقف ليس إلّا. وفي الواقع، كان هادئًا بشكل غير طبيعي. وهذه الصفة حصّنته إلى حدّ ما ضدّ ضغوط الطموح وهيجان الحياة السياسية. وعلى مدار ثمانية عشر عامًا، ظلّ بعيدًا عن مركز العاصفة في الحكومة. وكان يقصد ذلك أحيانًا؛ فذات مرّة علّق عضويته في مجلس قيادة الثورة بسبب كراهيته للمواقف والصدام الداخلي[92]. ونتيجة لذلك، وبعد الثورة مباشرة، كان أحد الأعضاء القلائل في مجلس قيادة الثورة الذين لم يتمّ منحهم منصبًا وزاريًّا.

كان هذا المزيج من هدوء الشخصية وصداقته مع ناصر، إلى محدودية فرص تطوير قاعدة سياسية خاصة به؛ وهو لم يكن يومًا سياسيًّا بالفطرة. كان يمضى أغلب وقته في التأمّل وفي الصلاة، مقارنة بالوقت الذي أمضاه في منصّات السياسة. ومنحه ميله نحو العزلة بصيرة وفكرًا مستقلًا، لكنه جعله وحيدًا.

ومثلهم مثل المراقبين الأجانب، اعتقد كثير من المراقبين المصريين بدورهم أن السادات مجرد قائد انتقالي. ورأى زملاؤه في مجلس قيادة الثورة؛ ولا سيّما المراكز القوية الممثّلة في علي صبري، وشعراوي جمعة، وسامي شرف، واللواء فوزي، أنه من السهل السيطرة عليه[93]. وكان صبري من الطبقة الأرستقراطية المصرية، واعتبر الخلف المنطقي لعبد الناصر بحُكْم عمله نائبًا للرئيس ورئيسًا للوزراء ورئيسًا للمخابرات. وكان جمعة وزيرًا للداخلية في عهد عبد الناصر، بينما كان فوزي وزيرًا للدفاع، وشرف مساعدًا رئاسيًّا مقرّبًا، بل في الواقع مستشار الرئيس. (في بداية رئاسته، احتفظ السادات بهؤلاء الثلاثة، وكان شرف وزير دولة).

وحتى يجري تنصيبه رسميًا، كان السادات بحاجة إلى ترشيح اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي، فهو الحزب السياسي الوحيد في مصر. وقد وافقت اللجنة، بدعم من مجلس الوزراء، على منحه المنصب في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1970 [94]. وأذعنوا لذلك لأنهم لم يتّفقوا على من يقوم بدور عبد الناصر، ولأنهم اعتبروا أن السادات أضعف من أن يتمكّن من القيام بدوره. ولضمان سيطرتهم، وضعوا خمسة شروط لترشيحه، من بينها التعهّد بالحكم بالتنسيق مع قادة الاتحاد ومجلس الأمة، وأغلب أعضائه من حلفاء صبري وجمعة. وفي الواقع، أعطت هذه المجموعة نفسها حقّ الڤيتو في السياسة الرئاسية. ووافق السادات وترشّح وانتُخِب على النحو المطلوب.

وعلى الرغم من تعثّر جهود الرئيس الراحل في تحقيق الوحدة العربية، وقصور حالة الجيش، وسوء الإدارة الاقتصادية الذي أضعف كلًّا من القطاعين الخاص والعام، فقد ظلّ ناصر رمزًا محبوبًا لدى الشعب المصري. وألقى أولئك الذين خاب أملهم من الوضع الاقتصادي والسياسي وإرثه الذي خلفه باللوم على غيره. وكان على السادات تحمّل تلك الأعباء.

إن خلافة زعيم يتمتّع بشخصية كاريزمية مَهمّة عويصة؛ ففي حين يمكن مواصلة السياسات نفسها، إلّا إن من المحال اكتساب الكاريزما نفسها. ولم يكن من المحتمل أن يأسر خيال الناس الذين كانوا ما يزالون في حداد على ناصر. وأدرك السادات أنه سيكون دمية طالما لم يسيطر على مقاليد حكومته. فقد كان في أمس الحاجة إلى إثبات ذاته.

وفي غضون ستة أشهر من انتخابه، اتّخذ عددًا من القرارات التي تتعارض مع مصالح وآراء أولئك الذين يسعون إلى ممارسة الهيمنة عليه؛ فقد ألغى مرسوم حجز ومصادرة الملكية الخاصة، وألمح إلى فرص سلام مع إسرائيل، وأعلن اتفاق اتحاد مع سوريا وليبيا[95].

وبعد صدمتهما من شروع الرئيس الجديد في مخالفة اتفاقهم، والتهديد بتقييد سلطتهما في مجلس النواب، بدأ صبري وجمعة في التخطيط لانقلاب عسكري[96]. واكتشف السادات المؤامرة وقرّر الانتقام. وأقدم المتآمرون على تقديم استقالة جماعية على أمل إثارة أزمة دستورية. ولكن السادات، وبفضل علاقاته التي تشعّبت في المجلس منذ العام

1952 وفي خلال سنواته نائبًا للرئيس، نجح بين عشية وضحاها في إيجاد بدائل لكل المناصب الشاغرة في حكومته التي أعاد تشكيلها.

وبدلًا من أن ينصاع لمطالب خصومه كما هو متوقّع، أطاحهم جميعًا بضربة واحدة، في خطوة عُرِفت بمُسمّى «ثورة التصحيح». وفي غضون أربع وعشرين ساعة، كان قد سجن معظم المتآمرين، وسوف يحاكم منهم واحدًا وتسعين متآمرًا في نهاية المطاف. ولم يكن هذا الحسم واضحًا في بداية مسيرة السادات، لكنه سيصبح السمة المميزة لفترة رئاسته. كان لكل خطوة من تحرّكاته الجريئة وغير المتوقّعة حساب متعمّد في خدمة هدف استراتيجي أكبر. وكما قال أحد كبار الدبلوماسيين في ذلك الوقت: «لقد أساءوا الحكم على الرجل إذ اعتقدوا أنه سيكون مطيعًا... ونسوا أنه كان يحمل القنابل في جيبه حين كان شابًا ثائرًا»[97].

الصبر الاستراتيجي

رسّخت الثورة التصحيحية قوّة السادات وحرّرته من سيطرة رفاقه عليه. ولكنه بقي مقيّدًا بإرث عبد الناصر والواقع المصري، وحتميّتين متناقضتين؛ للاحتفاظ بالشرعية الشعبية، عليه الحفاظ على الناصرية وصورة ناصر، ولتغيير مصير مصر، عليه التخلّص من كثير من ثوابت نهج ناصر. لذلك قرّر إعادة التأكيد على النهج الناصري بينما يعمل على تحويله تدريجيًّا، والتحوّل به إلى اتّجاه جديد. ومن خلال اتّباع ما بدا وكأنه المسار المحتوم، سوف يخفي نيّاته الحقيقية في خطوات دربه.

وفي خطاب أمام مجلس الأمة بعد فترة وجيزة من ترشيحه في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن السادات أنه سيواصل «السير على طريق جمال عبد الناصر، الذي أعلن أمامكم بشرف، أنني سأواصل السير فيه بأي حال، ومن أي موقع». ومع إعادة التأكيد على سياسة ناصر الخارجية، وخاصة تجاه إسرائيل، فإنه سيسعى إلى تحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز الوحدة العربية، و«حماية حقوق الشعب الفلسطيني بالكامل»[98].

وعلى الرغم من أن السياسة الداخلية ستؤدّي دورًا كبيرًا في استعادة الدور التاريخي لمصر، كان السادات مقتنعًا بأن قدرته على إحياء مصر المستقلّة حقًّا تعتمد

في النهاية على سياسته الخارجية. ولكن عندما تولّى الرئاسة، لم يشر إلى تحوّل جذري في السياسة الخارجية. وبوصفه خليفة ناصر ووريثه، لم يستطع المجازفة بانفصال دراماتيكي حتى لو كان يفكّر في ذلك في أعمق أعماق عقله.

كانت الخطوة الأولى للسادات هي توقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي في أيار/مايو من العام 1971؛ وهي خطوة سياسية أبعد من تحرّك عبد الناصر الاقتصادي بقبول المساعدات السوفيتية لبناء سد أسوان في العام 1956. وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه، استمرّ على إرث عبد الناصر العربي بالإعلان عن اتحاد مع ليبيا وسوريا. وطوال ذلك الوقت، حافظ على الهجوم المعتاد ضدّ إسرائيل وأميركا:

> تحدٍّ علني وأنا هنا لا أتحدّث عن إسرائيل، بل عن ولي أمرها أميركا. تحدٍّ سافر لنا في كلّ شيء، تحدّ لوجودنا، تحدٍّ لكرامتنا، تحدٍّ لاستقلالنا، تحدٍّ لإرادتنا، تحدٍّ لكل معنى حاربنا وحاربت الأجيال الماضية من أجل تحقيقه بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو[99].

وكما هي الحال مع كثير من تحرّكات السادات، كان لهذا الخطاب غرض مزدوج؛ فقد أدّى إلى تهدئة القلق السوفيتي بشأن تراجع نفوذ علي صبري الموالي للسوفيت في وقت كانت فيه مصر ما تزال تعتمد على السوفيت في العتاد العسكري. كما كان وسيلة لاختبار ما إذا كان يمكن استغلال التحالف السوفيتي لحثّ الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل من أجل تسوية في الشرق الأوسط على أساس المطالب العربية.

في قمّتهم التي انعقدت في الخرطوم في العام 1967، أقسم القادة العرب على عدم الاعتراف بإسرائيل، وعدم صنع السلام مع إسرائيل، وعدم التفاوض مع إسرائيل. وفي سنواته الأولى في منصبه، لم يسمح وضع السادات الداخلي بأي انحراف عن لاءات الخرطوم الثلاثة. ولهذه الغاية، واصل، وبحدّة أوضح، الهجوم الناصري على إسرائيل والولايات المتحدة. وفي خطابه أمام مجلس الأمة في العام 1972، أكّد أن: «الاستعمار المسلح من النوع الذي نشهده في إسرائيل يطرد الناس من أرضهم... يطردهم بإبادة جماعية وعوز قسري». وقال إن «الولايات المتحدة الأميركية مهما بلغت قوّتها وجبروتها وطغيانها، لن تستطيع أن تفرض على شعبنا خرافة سلام الأمر الواقع»[100]. ومهما كانت تحفّظاته في سنته الأولى في منصبه، فقد اقتصر السادات على مسارات في السياسة الخارجية رسمها سلفه، مثل إيفاد دبلوماسيين من الأمم المتحدة

لإشراك إسرائيل بشكل غير مباشر في مفاوضات وقف إطلاق النار المؤقت على طول قناة السويس.

ومع ذلك، وبينما كان يعمل تحت غطاء الاستمرارية هذا، شرع السادات في «نزع الناصرية» تدريجًا. وبحذر، سرّع من وتيرة انتقال مصر إلى الرأسمالية. كما قاد عملية صياغة دستور جديد، مع الإبقاء على الهيكل المؤسّسي الأساسي للجمهورية الرئاسية القوية المنصوص عليه في ثورة 1952، مع مزيدٍ من التركيز على الحقوق الديمقراطية ومزيدٍ من التساهل مع الجماعات الدينية، وخاصة الإخوان المسلمين، وأطلق سراح كثير منهم من السجن.

وفي السياسة الخارجية، من وجهة نظره الحميمة وهو في معية ناصر ثمّ نائبًا له، فسّر السادات نهاية سلفه على أنها درس في أهمية تقدير الحدود. مع إغلاق قناة السويس، وانخراط مصر في العالم العربي، نهض عبد الناصر بمهام تجاوز قدراته وفشل في تبيّن أهمية التدرّج، بما في ذلك (أو بشكل خاص) في السعي وراء تحقيق الأهداف الأيديولوجية. وقد كان لذلك تبعات اقتصادية وعسكرية وعواقب نالت من حضوره الكاريزمي، وقيّدت ناصر بالتزامات غير عملية أدّت إلى جمود أيديولوجي.

بتلك الإضاءات، أطلق السادات إشعارًا مبكرًا بالرغبة في تحقيق السلام مع إسرائيل ولكن وسط أجواء ملتبسة لا تساعد في تحقيق نتائج دراماتيكية. وفي شباط/فبراير من العام 1971، بعد خمسة أشهر فقط من تولّيه الرئاسة، عرض إعادة فتح قناة السويس إذا انسحبت إسرائيل من محيط القناة المباشر[101*]. ويمكن القول إن هذا يمثل تراجعًا عن مطالب مصر والعالم العربي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ما قبل العام 1967.

فسّرت إسرائيل هذا العرض على أنه مناورة للنيل من خط بارليف ومجموعة السدود المحصّنة على طول الضفة الشرقية لقناة السويس. كما اعترضت على طريقة السادات غير المباشرة في التفاوض، والتي استعان فيها بوساطة ممثلي الأمم المتحدة وبالتشاور

* لم تكن إعادة الفتح قد طُرحت بعد، على الرغم من أنها كانت ستوفّر لمصر تمويلًا هي في أمس الحاجة إليه، إلّا أنها تطلّبت معدات تفتقر إليها مصر وتمثّل تنازلًا كبيرًا منها لإسرائيل وأوروبا، وكلاهما يعتمد على القناة لنقل النفط بتكلفة رخيصة.

مع أمينها العام. ولإبقاء القنوات مفتوحة مع إسرائيل، وافق السادات على اتفاقيات وقف إطلاق النار المؤقتة على طول قناة السويس، وحتى عندما انهارت، لم يصدر الأوامر باستئناف الأعمال العسكرية[102].

وبعد عام ونيف، في تموز/يوليو من العام 1972، تخلّى السادات بغتة عن سياسة الخطوة خطوة؛ وقرّر طرد ما يقرب من 20 ألف مستشار سوفيتي من مصر، من دون سابق تحذير لموسكو أو التشاور المسبق مع أي دولة غربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، حول هذه الخطوة أو عواقبها[103]. وعلى الرغم من أن الآثار الكاملة لهذا التغيير في الاستراتيجية استغرقت بعض الوقت لتتجلّى، إلّا أنها ستصبح نقطة تحوّل في دبلوماسية الشرق الأوسط.

وعندما ننظر اليوم إلى الموقف، يبدو أن السادات قد أمهل نفسه عامين لتحديد ما إذا كان اعتماد عبد الناصر على موسكو سيؤدّي إلى نتائج ملموسة أم لا. ولهذا السبب، وبعد توقيع معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتي ومصر في أيار/مايو من العام 1971، بدأ بريجنيف في حث نيكسون على تسريع وتيرة جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط.

جاءت بادرة بريجنيف في خلال نهايات حرب فيتنام وقبل قمتي بكين في العام 1972 (شباط/فبراير) وموسكو (أيار/مايو)، والتي من شأنها إعادة رسم الخريطة الدبلوماسية العالمية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، كان الردّ الأميركي هو ما قلناه نفسه لأطراف الشرق الأوسط؛ إننا مستعدون لمناقشة مبادئ تسوية نهائية، بما في ذلك في قمّة موسكو. وسوف يستند بدء العملية الرسمية إلى التقدّم المحرز في تلك المحادثات.

تضمّنت الاستراتيجية التي تمّ تبنيها في بداية إدارة نيكسون تهيئة السبل لمصر للجوء إلى الدبلوماسية الأميركية. ولذلك انتهت قمّة موسكو ببيان مبادئ مشترك، يشتمل على الالتزام المشترك بالحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والذي أغفل أي دعوة لاستئناف فوري للمفاوضات النشطة. وإلى جانب الرفض السوفياتي لتزويد السادات بالسلاح بالمستوى الذي يعتبره مناسبًا، يبدو أن هذا قد عزّز حكم السادات النهائي على الشراكة السوفيتية بأنها تفتقر إلى المنفعة.

كان كلّ رجل دولة بارز عرفته، باستثناء ديغول، يطبّق استراتيجية جديدة خطوة

خطوة، وعلى مراحل تتيح له التراجع إذا تبيّن له أنها غير فعّالة. ولكن السادات كان على النقيض من ذلك، فقد انطلق انطلاقة جذرية لا يمكن أن تسمح له إلّا بالتحرّك للأمام فحسب.

كان التوتّر بين المسؤولين المصريين والسوفيت يتصاعد منذ سنوات[104]. وكان مشهد الأجانب الذين لا يقدّرون المصريين حقّ قدرهم يلامس وترًا حساسًا في نفس السادات، منذ الطفولة. وعندما طالب الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف في العام 1972 بتفسير لطرد المستشارين السوفيت، كتب له السادات: «تنظر إلينا كما لو كنا دولة متخلّفة، بينما تلقّى ضباطنا تعليمًا في أكاديمياتكم»[105]. وفي مذكراته، يقول السادات: «أردت أن أخبر الروس أن إرادة مصر مصرية بالكامل. أردت أن أقول للعالم كله أننا دائمًا كنا أسياد أنفسنا»[106].

سوف تستمر مصر في قبول المساعدة الاقتصادية السوفيتية، بعد أن أصرّ السوفيت، العازمون على الحفاظ على قدر ضئيل من النفوذ، على توفيرها. ولكن السادات حقّق هدفه في إثبات أن مصر قادرة على العمل المستقل وليس مجرد تابعة لقوّة عظمى بعيدة عن جغرافيتها.

وبطرد السوفيت من مصر، بدّد السادات عقبة رئيسية أمام المشاركة الأميركية في عملية السلام. ومع تضاؤل النفوذ السوفيتي، بدا أن الطريق الدبلوماسي عبر أميركا هو طريق المستقبل الطبيعي.

ولكن السياسة الخارجية تتأثّر بالأمور غير الملموسة كما تتأثّر بالظروف الموضوعية. وقد كان السادات محلّ اهتمام محدود في واشنطن. وتناقضت خطواته العلنية الأولى وهو رئيس مع مبادراته الخاصة، والتي كانت بأي حال غير مباشرة ومراوغة بحيث لا توحي بتمهيد محتمل لحوار جديد. ولم يتحسّن تقييمي الشخصي في شباط/فبراير من العام 1972 جوهريًّا عمّا كان عليه قبل عامين وقت توليه الرئاسة. وبعد ذلك بعام، وفي إطار التواصل المبكر من السادات، زار مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل واشنطن ودعاني لزيارة القاهرة في حال أحرزت محادثاتنا تقدّمًا. عندئذ، دونت ملاحظة إلى أحد الزملاء: «هل سيكون من باب الأدب أن أسأله عن الجائزة الثانية؟».

كان التواصل غير جذّاب على عدد من المستويات. في ضوء تصريحات السادات

المتكرّرة المعادية لأميركا في العامين 1971 و1972، لم تبدُ القاهرة وجهة واعدة للتفاوض، خاصةً المفاوضات المطوّلة. كما أن زيارة حافظ إسماعيل إلى واشنطن جاءت بعد شهر من اتفاق باريس الذي أنهى حرب فيتنام. وفي الوقت نفسه تقريبًا، وعد نيكسون رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير بأن مفاوضات أخرى مع إسرائيل حول مجموعة من القضايا التي تبدو مستعصية على الحل لن تحدث إلّا بعد الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، المقرّر إجراؤها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وكان هدف السادات الواضح هو تجنيد الولايات المتحدة في تحقيق ترتيب جديد للشرق الأوسط على أساس الشروط العربية القائمة، والتي تبدأ بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط إلى حدود العام 1947 كمقدّمة لمفاوضات بشأن الاعتراف بإسرائيل. وفشل السوفيت في تحقيق هذه النتيجة لناصر، ورفض عدد من القادة العرب، الذين لم يتمكّنوا من تحقيقها بالقوّة، السعي إلى تحقيقها بالحوار.

كان التحدّي الأساسي الذي تمثّله عملية السلام بين العرب وإسرائيل هو أن كلا الجانبين طالب بتنازل لا رجوع عنه شرطًا للدخول في مفاوضات من الأساس. وطالبت الدول العربية إسرائيل بالموافقة على العودة إلى حدود ما قبل العام 1947. وأصرّت إسرائيل على إجراء مفاوضات مباشرة، وهو ما رفضه خصومها على أساس أن ذلك سيشكل اعترافًا بدولة رفضوا وجودها من حيث المبدأ.

وعلى الرغم من هذه العقبات، وافق نيكسون على عقد حوار استكشافي مع حافظ إسماعيل. وفي الاجتماع الذي عُقِد في 23 شباط/فبراير من العام 1973، أوضح إسماعيل ما يعنيه طرد السادات للسوفيت؛ وهو أن مصر مستعدّة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. وأكد نيكسون عزمه على بحث هذا الخيار بنيّة حسنة، وأوجز فهمه للصعوبات التي تواجه مفاوضات الشرق الأوسط بأنها «قوّة عتيّة لا تُقاوَم في وجه حجر عثرة ثابت». وأشار إلى أن التسوية يجب أن تلبّي مطلب السيادة المصرية وضرورات الأمن الإسرائيلي. وبالنظر إلى ما أسماه «الفجوة بين الأطراف»، فإنه وجد أنه سيكون من الحكمة اتباع نهج تدريجي، والبحث عن حلول مؤقتة وجزئية، بدلًا من محاولة التوصل إلى حلّ شامل (على الرغم من عدم استبعاد هذا الحل الشامل بشكل قاطع)[107].

ونظرًا لأنه أصبح إجراءً أساسيًا، شدّد نيكسون على أن المفاوضات الفعلية يجب أن

تم من خلال مكتب المستشار الأمني وأنه يجب أبدأ أنا وإسماعيل المرحلة الاستكشافية على الفور، وبالفعل بدأت مناقشاتنا في اليوم التالي. وللسماح بإجراء محادثات موسعة وللتأكيد على طابعها غير الرسمي والسرّي، فقد جرت في منزل خاص في إحدى ضواحي نيويورك.

وفي محادثاتنا، كرّر حافظ إسماعيل ما قاله بالفعل لنيكسون: إن مصر سئمت من حالة «اللاحرب واللاسلم» وإن السادات مستعد لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. وحثّ الولايات المتحدة على المشاركة بنشاط في عملية السلام، وبالتالي الابتعاد عن الشروط العربية الثابتة من خلال التلميح إلى استعداد مصر لبحث إقامة سلام بصورة منفصلة. ومتمسّكًا بالجدول الزمني الذي اقترحه نيكسون لنهج الخطوة خطوة، شدّدت على العوامل الجاذبة وحدّدت بعض التفاصيل حول الآلية.

عندئذ لفتُّ إلى أن هذا المسار يمثل خروجًا مُهمًّا عن النهج الذي اتسمت به دبلوماسية الشرق الأوسط حتى الآن. فقد كان النهج السائد تجاه السلام في الشرق الأوسط شاملًا، وينطوي على حلّ لجميع الحدود المتنازع عليها بين إسرائيل وجيرانها وكذلك الفلسطينيين. كما تصوّر عقد مؤتمر سلام تاريخي يضمّ الأطراف الإقليمية الفاعلة الرئيسية، جنبًا إلى جنب مع ممثلين فلسطينيين، بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باعتبارهما القوتين العظميين الضامنتين للاتفاق المبرم.

وعلى النقيض من ذلك، فإن نهج الخطوة خطوة قد يسعى إلى فصل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عن إمكانية إحراز تقدّم إقليمي في قضايا معينة. وكان بعض هذه القضايا يتعلّق بالسيادة (الترتيبات القضائية والإدارية، وتطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل في نهاية المطاف)، بينما كانت قضايا أخرى تتعلّق بالأمن (تأسيس الأنظمة ومكافحة الإرهاب وضمان التدفّق الحر لموارد الطاقة). إن اتخاذ خطوات إلى الأمام بشأن مثل هذه القضايا العملية، بدلًا من ربطها بالحل النهائي لقضية تمثّل إشكالية نفسية وتاريخية مُهمّة، يمكن أن يخلق زخمًا من خلال تمكين هذه الأطراف الفاعلة التي لها أكبر اهتمام بحل القضايا منفردة من السعي للحفاظ على ما يتحقّق من نتائج.

لم تتّخذ قرارات فورية في خلال المحادثات مع إسماعيل، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى أن نهج الخطوة خطوة استلزم في ذلك الوقت، ربيع العام 1973، اتفاق الدول

العربية في ما بينها أولًا. ومع ذلك، فقد أوضحت لإسماعيل كيف يمكن اتخاذ خطوات، ومنها على سبيل المثال فصل معايير السيادة المصرية والإسرائيلية عن التسهيلات بشأن المخاوف الأمنية المشتركة. ولم يتلقَّ إسماعيل منا برنامجًا ينطوي على أهدافه المعلنة، لكنه تلقّى صورة مفصّلة ودقيقة عن بديلنا المقترح.

كان ذلك في شباط/فبراير. وفي الخريف، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى السادات بالقنبلة التي غيّرت انطباع العالم أجمع عنه.

حرب العام 1973

في وقت مبكّر من تموز/يوليو في العام 1971، في جلسة لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي، أعلن السادات أنه لن «يقبل حالة اللاحرب واللاسلم هذه»[108]. وحدّد المشكلة؛ أي الحالة التي وصلت إليها مصر مع إسرائيل، لكن من غير المرجّح أن يكون قد اتّخذ أيّ قرار في وقت مبكر من رئاسته حول كيفية حلّها.

وفي العام 1971، كان ما يزال يستكشف طرائق مختلفة لتحسين وضع مصر التفاوضي[109]. ولم يقرّر حتى وقت ما في العام 1972 أن يغيّر استراتيجيته، ولكنه في ذلك الوقت، لم يكن قادرًا على التحرّك نحو نهج الخطوة خطوة في العالم العربي والاحتفاظ بالحد الأدنى من الدعم من الاتحاد السوفيتي من دون بعض الخطوات الدرامية، كما هو العهد به طوال مسيرته.

قرّر السادات خوض الحرب. ربما كان يأمل في تحقيق أهدافه المعلنة بضربة واحدة. والأرجح أنه كان يبدأها على أمل أن يضفي الشرعية على خياراته الدبلوماسية. وتذكر جيهان السادات، زوجته ذات الشخصية غير العادية، أنه وصف لها الوضع بأنه يتطلّب «حربًا أخرى من أجل النصر والدخول في مفاوضات من موقع الند للند»[110]. وأكدت مناقشات البيت الأبيض في العام 1973 مع إسماعيل للسادات حدود استعداد الولايات المتحدة للمشاركة وأقنعوه أنه في حالة فشل تحقيق النصر المصري الكامل، فإن نهج الخطوة خطوة سيكون بمنزلة الخطة البديلة.

وعلى مدار عام وأكثر، استعد بمجموعة مدروسة من الخطوات «لتحقيق سلام حقيقي»[111]. ووصف الصحافي المصري محمد حسنين هيكل تلك الفترة في آب/أغسطس

من العام 1972 بأنها «حالة نزيف مستمرّ لمصر، موت بلا بطولة، على وشك أن تخنق البلاد»[112]. وتذكر جيهان السادات تلك الفترة، قائلة:

كان سقوط الشهداء من الجنود المصريين ومن مقاتلي معارك التحرير مستمرًّا في الاشتباكات المتقطّعة على طول قناة السويس. كانت نوافذ المنازل وأضواء جميع السيارات ما تزال مطلية باللون الأزرق الغامق لحجب الأنوار في خلال الغارات الجوية. وفي القاهرة كانت أكياس الرمل ما تزال موجودة أمام المباني والملصقات كما هي على نوافذ المتاحف والمحلات التجارية للتخفيف من الأضرار التي قد تنتج عن القصف. لقد كانت الظروف قاسية في تلك الفترة التي أطلق عليها المؤرخون «حالة اللاحرب واللاسلم»، وكلنا كرهناها وأردنا أن تنتهي، وخصوصًا أنور[113].

وعقد السادات العزم على الانتظار حتى تطوّر الوضع لتكون حربه هي «الحرب الأخيرة»[114]، واتّخذ أدقّ الاستعدادات. وفي منتصف العام 1972، بعد طرد المستشارين السوفيت، أمر السادات بوضع خطط عسكرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 1972، عندما استفسر عن مدى تقدّم الخطط، اكتشف أن قادته، ربما بسبب أنهم كانوا غير مصدّقين آفاق تلك الخطط، فشلوا حتى في بدء مَهمّة وضع الخطط. وبعد إقالة وزير الحربية، خصّص السادات أموالًا إضافية واشترى مزيدًا من الأسلحة من السوفيت[115]. كما وضع سرًّا خطة الحرب بالاشتراك مع الرئيس السوري حافظ الأسد[116].

وبينما كان يجهّز جيشه لساعة الصفر، خدع إسرائيل وأربكها. ففي خلال ربيع وصيف العام 1973، ناوش السادات الإسرائيليين بالتهديد بالعمليات العسكرية، ثمّ خدعهم بأنباء الاستعداد لهجوم. وهكذا، أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية التعبئة العامة مرتين وبتكلفة كبيرة، قبل أن يكتشفوا زيف الأنباء. وفي ست مناسبات منفصلة، أجرت مصر على ما يبدو تدريبات عسكرية روتينية تشبه مناورة عسكرية حقيقية. وفي اليوم السابق للحرب الفعلية، أساءت إسرائيل تفسير تحليق الطائرات السوفيتية التي تقوم بإجلاء دبلوماسيي الاتحاد السوفيتي، وهي لفتة كان ينبغي أن تنبّه إسرائيل والولايات المتحدة، اللتين اعتقدتا أنها جزء من التدريبات السوفيتية المعتادة[117]. وبعد اندلاع حرب 1973، ردّ وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، موشيه ديان، على سؤال حول سبب عدم حشده لجيشه في تشرين الأول/أكتوبر، بأن السادات «جعلني أفعل ذلك مرتين، بتكلفة عشرة ملايين دولار في كلّ مرّة. لذلك، عندما كانت المرّة الثالثة ظننت أنه غير جاد. ولكنّه خدعني!»[118].

وبحلول خريف العام 1973، أمضى السادات قرابة ثمانية عشر شهرًا في تمهيد المشهد الدولي لصالحه واندلاع حرب وشيكة. تصريحاته بشأن قرب استئناف الملاحة في قناة السويس صقلت سمعته الدولية. وزاد طرد السوفيت من خياراته الدبلوماسية وضمن أن المستشارين لن يعيقوا خطته أو يفسدوها. وكانت المحادثات الاستكشافية مع البيت الأبيض تعني أنه يدخل الحرب وهو على علاقة عملية بواشنطن. ولا بُدّ من أنه تحسّب لاحتمال أن تساعد الولايات المتحدة في الحدّ من عواقب الانتكاسة العسكرية لحليفتها وقد تدخل في مفاوضات.

وبناءً على هذه الاعتبارات، وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1973، شنّت مصر وسوريا هجومًا منسّقًا ضدّ إسرائيل. وكان السادات قد دعا الشعب المصري، في كانون الثاني/يناير 1972، إلى الاستعداد لـ«المواجهة» والتحلي بالصبر:

> إن أمامنا كثيرًا من الشدائد والأيام الصعبة. ولكننا بعون الله ستتحمّلها وسنتحمّل أعباءها وتضحياتها، وسيعطي شعبنا في المعركة المثل الحي على أنه شعب نبيل، وشعب عظيم، عظمة تاريخه وعظمة حضارته الطويلة، وعظمة إنسانيته ومثله... إنني أعتمد على الله سبحانه وتعالى، وبعد الله أعتمد عليكم وأريدكم معي بقلوبكم وعقولكم، بكل ما منحكم الله من روح الخلق والإبداع، بكل ما أعطاكم الله من إرادة الصبر والتصميم، وربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهَبْ لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ربنا واجعل يقيننا أفضل اليقين، وكنْ معنا حتّى النصر يا ربّ العالمين»[119].

في اليوم الأول للحرب، أبلغني السادات، عندما كنت وزيرًا للخارجية، أن أهدافه محدودة وأنه ينوي بذل جهود لتسهيل المفاوضات من أجل السلام بعد انتهاء الأعمال العدائية. وفي اليوم الثاني من الحرب، أجبته: «أنت تخوض حربًا بالأسلحة السوفيتية. ضع في اعتبارك أنه سيتعيّن عليك تحقيق السلام مع الدبلوماسية الأميركية»[120].

وتمكّنت القوات المصرية من تحقيق هذا النوع من النجاح العسكري الذي استعصى على عبد الناصر، وأقامت الجسور العائمة عبر قناة السويس وعبرت خط بارليف. وتقدّمت لمسافة تصل إلى عشرة أميال داخل سيناء، واستعادوا الأراضي التي احتلتها إسرائيل العام 1967. وفي الوقت نفسه، اخترقت القوات السورية المواقع الإسرائيلية في مرتفعات الجولان. ومع تقدّم القوتين إلى الأمام، مسلّحتين إلى حدٍّ كبير بالأسلحة السوفيتية[121]، تكبّدت إسرائيل خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات.

أدهش الانتصار المصري السوري المبكر العالم، حيث فرض على جميع الأطراف أوضاعًا غير متوقّعة. ومع ذلك، فمن المفارقات أنه بمجرد اندلاع الحرب بشكل كامل، تراجع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي كان مسؤولًا عن الحفاظ على السلام، عن اقتراح وقف إطلاق النار. ومن بين أقوى عضوين في المجلس، عارض الاتحاد السوفيتي الأمر لأنه لم يرغب في إعاقة التقدّم العربي المُتصوّر، في حين كانت الولايات المتحدة متردّدة خشية أن تمنع بذلك ضربة إسرائيلية مضادّة. وكان الأعضاء الآخرون متردّدين أو عارضوا بسبب مزيج من الخوف وعدم اليقين. ولذلك، لن يجتمع مجلس الأمن للتصويت على وقف إطلاق النار حتى تتّفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على نصّ موحّد، في 22 تشرين الأول/أكتوبر، بعد أكثر من أسبوعين من اندلاع الحرب.

خلال تلك الأسابيع، وصلت أزمة نيكسون الداخلية إلى ذروتها. وفي اليوم نفسه الذي اندلعت فيه حرب 1973، بدأ نائب الرئيس سبيرو أغنيو إجراءات استقالته نتيجة لأنشطة تورّط فيها في خلال فترته حاكمًا لماريلاند (1967 - 1969). وانتهت الإجراءات في 10 تشرين الأول/أكتوبر، على أن تعقبها موجة أخرى من جلسات الاستماع في ووترغيت حول مسألة تحديد أي من تسجيلات نيكسون المسجلة يجب نشرها. وسوف تُتوّج جلسات الاستماع هذه في 20 تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد أسبوعين من اندلاع الحرب في الشرق الأوسط (وفي أثناء وجودي في موسكو للتفاوض على وقف إطلاق النار مع بريجنيف وغروميكو)، باستقالة نيكسون وإقالة المدّعي العام والمدّعي الخاص. وأدّت الضجة الناتجة عن ذلك إلى بدء إجراءات عزل نيكسون.

وعلى الرغم من الصعوبات الداخلية التي واجهها، فقد حافظ نيكسون على سيطرته على الشؤون الخارجية. وفي ما يتعلّق بالحرب، حدّد في وقت مبكر هدفين رئيسيين: إنهاء الأعمال العسكرية في أسرع وقت ممكن، وكما قلت علنًا عن لسانه، القيام بذلك «بطريقة تمكّننا من تقديم مساهمة كبيرة لتبديد الظروف التي أدّت إلى اندلاع أربع حروب بين العرب والإسرائيليين في غضون ربع قرن»[122].

ميدانيًا، كان الوضع يتغيّر بشكل شبه يومي. وبحلول الثلاثاء، 9 تشرين الأول/أكتوبر، رابع أيام الحرب واليوم الذي سبق استقالة سبيرو أغنيو من منصب نائب الرئيس، حضر السفير الإسرائيلي سيمشا دينتز والملحق العسكري الجنرال مردخاي غور إلى غرفة الخرائط بالبيت الأبيض لإخباري بأن إسرائيل فقدت مئات الدبابات وعشرات الطائرات

في المعارك الأولى على طول قناة السويس. وطلبوا المدد العسكري الفوري واقترحوا زيارة رئيسة الوزراء مائير للولايات المتحدة لبحث الموقف باستفاضة أكبر.

حذّرتهما من زيارة رئيسة الوزراء منبّهًا إلى أن هذا سيؤكّد على صعوبة موقف إسرائيل. وبعد الانتهاء من إجراءات استقالة أغنيو، وافق نيكسون على الاستجابة للاحتياجات العاجلة ببعض الدعم العسكري العاجل. وأوصى بعملية إعادة إمداد فورية بمعدل ثلاث طائرات عتاد عسكري في اليوم وتقييم جدوى تعبئة أسطولنا الجوي المدني. ولتمكين إسرائيل من استخدام أسلحتها الاحتياطية، وعدها نيكسون بتعويض كلّ الخسائر بعد الحرب.

وفي يوم الخميس، 11 تشرين الأول/أكتوبر، عاد دينتز إلى البيت الأبيض برسالة درامية أخرى؛ فقد أقنع رئيس الأركان الإسرائيلي، دافيد إلعازار، ووزير الدفاع موشيه ديان رئيسة الوزراء بأن الهجمات الإسرائيلية الإضافية على طول قناة السويس كانت مكلفة للغاية في مواجهة حزام صواريخ أرض-جو (سام) على الضفة الغربية للقناة لتوفير غطاء جوي للمنطقة الواقعة على بعد 15 إلى 20 ميلًا شرق القناة. لذلك كانت إسرائيل مستعدة لقبول وقف إطلاق النار وكانت تطلب منا الترتيب لذلك[123]. ولتحسين موقفها التفاوضي، فإنها ستفتح هجومًا على الجبهة السورية الأشدّ ضعفًا، ما يعطي حافزًا للاتحاد السوفيتي لدعم طلب وقف إطلاق النار في مجلس الأمن. ووافق نيكسون، واتصلنا ببريطانيا لتقديم هذا القرار.

أخذت الحكومة البريطانية، ممثلة في السير أليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية، زمام المبادرة. لكن السادات، عندما طُلب منه الموافقة على القرار يوم السبت، 13 تشرين الأول/أكتوبر، فاجأنا برفضه ما لم تلتزم إسرائيل بالعودة إلى حدود ما قبل حزيران/يونيو من العام 1967. كما رفض طلبًا من أستراليا بالمضمون نفسه.

وبحلول الأحد، 14 تشرين الأول/أكتوبر، اتضحت دوافع السادات لهذا الرفض؛ فقد قرّر التوغّل بشكل أعمق في سيناء بفرقتين مدرعتين. وسواءً أقدم على ذلك مدفوعًا بثقة زائدة في قدرته العسكرية بعد العبور السهل المفاجئ للقناة، أم برغبة منه في تخفيف الضغوط على حليفه الأسد، أو بفقدان قصير لشعوره بحقيقة الموقف، فإنه غامر بالخروج من المنطقة التي يغطيها حزام صواريخ سام. وهو ما أدّى إلى انتكاسة

كارثية. وما بين سلاح الجو الإسرائيلي، الذي تحرر الآن من قيود حزام سام، والهجمات المضادة التي تشنها الدبابات الإسرائيلية، تمّ القضاء على أغلب رتل الدبابات المصرية. وهذا بدوره مكّن الدبابات الإسرائيلية من دفع الجيش الثالث المصري إلى التراجع نحو القناة. وفي غضون يومين من قتال عنيف، عبرت القوات الإسرائيلية القناة وبدأت في تدمير مواقع صواريخ سام التي بناها السوفيت على الضفة الغربية للقناة. وفي هذه الأثناء، توغّلت القوات الإسرائيلية المدرّعة، وبأكثر من 10 آلاف جندي، خلف الجيش الثالث، مهدّدة بتطويقه وحتى بالوصول إلى القاهرة.

في ظلّ هذا الموقف، حثّ اللواء سعد الشاذلي القائد الأعلى السادات على نقل الجيش الثالث من الضفة الشرقية للقناة إلى الضفة الغربية من أجل حماية المصريين. ولكن خطوة كهذه من شأنها أن تدحر تصميم السادات الأكبر. فأجابه محتدًّا بأنه لا يفهم منطق هذه الحرب، ورَدَعَ الشاذلي. وجادل السادات بأن مصر بحاجة إلى «شبر واحد» فحسب من أرض سيناء من أجل تغيير الوضع الدولي[124].

يوم الخميس 18 تشرين الأول/أكتوبر، ومع استمرار القتال بفرقتين مصريتين في سيناء، دعا السادات فجأة إلى وقف إطلاق النار. فبعد أن انقلب تيار المعركة ضده، احتاج إلى هدنة بينما ما يزال يحتفظ بموطئ قدم في سيناء[125]. وحتى عندما دعا إلى وقف إطلاق النار، زعم انتصارًا نفسيًّا: «فقد العدو توازنه وظلّ غير متوازن حتى هذه اللحظة. لقد استعادت الأمة الجريحة شرفها، وتغيّرت الخريطة السياسية للشرق الأوسط». وفي الخطاب نفسه، حثّ الولايات المتحدة على الانضمام إلى مصر في مشروع من أجل السلام[126]. ومهما يكن الوضع العسكري للسادات سيّئًا، فإن تحليله للخيارات السياسية كان صائبًا.

طالت تبعات الأزمة الاقتصاد العالمي في 17 تشرين الأول/أكتوبر، عندما أعلنت منظمة أوبك حظرًا نفطيًّا، بهدف إلزام الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بدفع إسرائيل إلى تسوية سلمية. وارتفع سعر برميل النفط بشكل حاد، حتى وصل في النهاية إلى 400 % من سعره قبل الأزمة[127].

وفي اليوم التالي ناقشت والسفير أناتولي دوبرينين صيغة وقف إطلاق النار لتقديمها بشكل مشترك إلى مجلس الأمن. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، دعاني بريجنيف إلى

موسكو لاستكمال مفاوضات وقف إطلاق النار، وبعد يومين قدّمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مشروعًا مشتركًا إلى مجلس الأمن تمّ اعتماده بالإجماع في 22 تشرين الأول/أكتوبر.

واجه القرار تحدّيًا كبيرًا عندما انهار وقف إطلاق النار حينما لم تستطع إسرائيل مقاومة إغراء قطع طريق الإمداد عن الجيش الثالث من خلال محاصرة مدينة السويس. وتبع ذلك توتّر عسكري دام ثماني وأربعين ساعة. واحتج السوفيت على هذه الانتهاكات لوقف إطلاق النار الذي تفاوضنا عليه في موسكو قبل أيام قليلة، وطالبوا بإعادة صياغته بشكل مشترك من خلال العمل الأميركي والسوفيتي وهدّدوا بعمل عسكري أحادي الجانب لإعادة فرضه. وبعد رفض أميركي قوي، استبدلوا بذلك اقتراحًا يمكّنهم من المشاركة مع مراقبي سلام للإشراف على وقف إطلاق النار. وكانت النتيجة قرار الأمم المتحدة رقم 340، الذي نصّ على قوّة طوارئ تابعة للأمم المتحدة من مراقبين دوليين لن تتشكّل من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن*.

استغلّ السادات الفرصة لبادرة رمزية تنم عن التزامه بنهج جديد في هذا الصراع. فمنذ الهدنة في العام 1948، لم يتفاوض أي مسؤول مصري وإسرائيلي وجهًا لوجه. ولدهشة جميع الأطراف، أبلغ السادات الإسرائيليين أنه سيرسل ضباطًا عسكريين إلى الكيلو 80 على طريق القاهرة - السويس لمناقشة تفاصيل القرار 340 وترتيب إعادة طريق الإمداد للجيش الثالث المصري المحاصر. (لأسباب فنية مختلفة، تمّ نقل المفاوضات الفعلية من الكيلو 80 إلى الكيلو 101). ولم يكن هذا بمنزلة اعتراف رسمي بإسرائيل، أو حتى اعتراف دبلوماسي؛ بل دلالة على عزم السادات إطلاق مصر استراتيجية جديدة.

مائير والسادات

عقب الحرب، في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1973، زارت رئيسة الوزراء غولدا مائير واشنطن. ومن بين جميع القادة الإسرائيليين الذين تعاملت معهم، لم أجد أشدّ منها صعوبة، وأيّ منهم لم يؤثّر أكثر منها.

* تفاصيل هذه الأزمة الدبلوماسية في الفصل الثالث: ص 298 - 301.

شخصية فريدة. تشهد تجاعيد وجهها على حياة مضطربة أمضتها في ريادة مجتمع جديد في بيئة غريبة عنها. إسرائيل، التي انتزعت دولتها على رقعة صغيرة من الأرض؛ غير مستقرة، منبوذة، مهدّدة من جيران معادين عنيدين، تتشبّث بأسباب البقاء. عينا السيدة مائير الحذرتان تبحثان عن تحدّيات غير متوقّعة، خاصّة من حلفائها الأميركيين. وتعرف أن مَهمّتها هي حماية ما استثمره بأمل كبير شعب عانى طوال ألفي عام من أزمة وجود محفوف بالمخاطر في الشتات. وقد منحتني طفولتي التي أمضيتها في ألمانيا هتلر فهمًا لمخاوفها المتوطّنة.

كما أدركت وجود عدالة ما في موقفها الحالي تجاهنا. فهي ضحية هجوم عسكري، وتواجه حكومتها وضعًا تتزايد فيه مطالب السلام من الحليف الأميركي الذي كانت تعتمد عليه، والذي يبدو أنه لم يستوعب صدماتها.

عاملتني، كوني يهوديًّا، مثلما تعامل ابن أخ تحبّه، فتظهر عليها خيبة الأمل عندما أخالفها الرأي. كانت علاقتنا ودودة لدرجة أنني اعتدت على أن أناديها غولدا، وما زلت أفكر بها على هذا النحو. واعتادت زوجتي نانسي أن تقول إن الجدال بيني وبين غولدا على العشاء في منزل غولدا في إسرائيل يشكّل بعضًا من أكثر العروض المسرحية دراماتيكية التي شهدتها على الإطلاق. ولم تذكر نانسي كيف ينتهي العرض عادة؛ كنا ننسحب أنا وغولدا إلى المطبخ لنستمر في البحث عن حلّ لتلك الدراما.

وصلت مائير إلى واشنطن في أول فرصة بعد وقف إطلاق النار. كانت غير راضية عن إصرارنا على إعادة خطوط الإمداد -وإن كانت إمدادات غير عسكرية- للجيش الثالث المصري. كانت تنتقدنا في الواقع، ليس ضدّ سياسات محدّدة ولكن ضدّ التغيير في الحقائق الاستراتيجية؛ إظهار الضعف الإسرائيلي والحضور القوي الواضح لمصر كشريك مفاوض مقبول لدينا. وكنا نحثّها على ضبط النفس وإتاحة الفرصة للدولة التي تعادي دولتها في المضي نحو مسار أشد سلمية. ولم يكن هذا، بالنسبة إلى مائير، افتراضًا بديهيًّا:

مائير: نحن لم نشعل الحرب، ومع هذا...

كيسنجر: سيدتي رئيسة الوزراء، لقد واجهنا وضعًا مأساويًّا للغاية. أنتِ لم تشعلي الحرب، لكنك تواجهين حتمية اتخاذ قرارات حكيمة لحماية بقاء إسرائيل. هذا ما تواجهين. وهذا هو تقديري الصادق للموقف، كصديق.

مائير: أنت تقول إنه ليس لدينا خيار.

كيسنجر: نحن نواجه الوضع الدولي الذي وصفته لك[128].

إن ادعاء أمّة بممارسة الحكم الذاتي الكامل هو شكل من أشكال الحنين إلى الماضي. يفرض الواقع أن على كلّ دولة - حتى الأقوى من بينها - تكييف سلوكها مع قدرات وأغراض جيرانها ومنافسيها. ويعد تصرّف مائير في النهاية وفقًا لذلك تقديرًا لشخصيتها القيادية.

في خلال زيارتها لواشنطن، سعت رئيسة الوزراء مائير إلى تحقيق نتيجتين في وقت واحد؛ إجماع مع حليفها الذي لا غنى عنه وإجماع من شعبها، الذي كان معظمه ما يزال في حالة صدمة من هذا التغيير في ظروفه وكثير منهم ظلّ عدوانيًّا بشدّة تجاه سياستها. وكان إشراف الأمم المتحدة على إعادة الإمداد يعني أنه يمكن تحقيقه من دون تعاون مباشر بين الطرفين المتقاتلين. وفي مأدبة عشاء في السفارة الإسرائيلية، انخرطت في بعض الانتقادات شبه العلنية للإدارة الأميركية (ربما كانت لصالح المساعدين الإسرائيليين والوزراء والمستشارين الحاضرين). وبغض النظر عن هذه الانتقادات، اتصلت بها في اليوم التالي في بلير هاوس (مقر إقامة ضيوف الدولة) في اجتماع خاص يقتصر على المستشارين حيث أبدت استعدادها لإعادة الإمداد في ظلّ ستة شروط أوجزتها، بما في ذلك بدء المحادثات حول فكّ الاشتباك*. كما نصت النقاط الست على تبادل أسرى الحرب في بداية العملية، وهو ما كان يمثل مصدر قلق بارز لدى إسرائيل.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، رفضت حكومة مائير في البداية السماح لها بقبول هذه الشروط في أثناء وجودها في واشنطن. ولكننا صرنا نفهم السياسة

* كانت النقاط الست على النحو التالى: 1. توافق مصر وإسرائيل على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار الذي أمر به مجلس الأمن. 2. يوافق الطرفان على مناقشة موضوع العودة إلى مواقع 22 تشرين الأول/أكتوبر فى إطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة. 3. تتلقى مدينة السويس يوميًا إمدادات من الغذاء والماء والدواء، وجميع الجرحى المدنيين فى مدينة السويس يتم ترحيلهم. 4. يجب ألا تكون هناك أى عقبات أمام وصول الإمدادات غير العسكرية للضفة الشرقية. 5. نقاط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة السويس يُستبدل بها نقاط مراقبة من الأمم المتحدة. وفى نهاية طريق السويس يمكن لضباط إسرائيليين الاشتراك مع الأمم المتحدة فى الإشراف على أن الإمدادات التى تصل ساحة القتال تكون ذات طبيعة غير عسكرية. 6. بمجرّد تولّي الأمم المتحدة نقاط المراقبة على طريق القاهرة السويس يتم تبادل جميع الأسرى بمن فيهم الجرحى. انظر:
(Kissinger, *Years of Upheaval*, 641).

الإسرائيلية جيدًا بما يكفي لندرك أن رئيسة الوزراء لم تكن لتطرح مثل هذا البرنامج لو أنها اعتبرت أن المشروع غير مقبول بالنسبة لحكومتها، وأن مجلس وزرائها لن ينقضه.

ولم تكن رؤية السادات لمفاوضات جديدة لتتحقّق لولا مرونة مائير. وبدخولها المفاوضات من الأساس، فإنها بذلك تقبل إمكانية التنازل عن الأرض، لأول مرّة في تاريخ إسرائيل. وبموافقتها على إعادة الإمداد غير العسكري للجيش الثالث، تكون قد تخلّت عن إمكانية تحقيق إسرائيل لنصر عسكري حاسم. وفي الوقت نفسه، أوجدت الشرط المسبق لإطلاق مسار المفاوضات. لقد تغلّبت على دوافعها ورغباتها من أجل تحقيق تحرّك محتمل نحو السلام. ولم يكن بإمكان السادات ولا مائير تحقيق هذه الخطوة الأولى من دون مساعدة الطرف الآخر.

لقاء في قصر الطاهرة

في 7 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1973، بعد أربعة أيام فقط من زيارة مائير، قابلت السادات للمرّة الأولى، وكان قد هيّأ الأرض للدبلوماسية الأميركية بتجنّب العمل العسكري السوفيتي في الأزمة التي طرأت نتيجة تآكل وقف إطلاق النار. لقد كان هدف مصر الاستراتيجي في شنّ الحرب، كما اكتشفنا لاحقًا، تغيير الوضع نفسيًّا بغرض الوصول إلى سلام مستدام. انفتاح السادات في ذلك الوقت على المفاوضات، بدّل نظرتنا إليه. لم نعد ننظر إليه على أنه راديكالي.

حتى تلك اللحظة، كانت تحرّكات السادات رمزية أكثر منها جوهرية. هل كنا بصدد مقاربة جديدة تمامًا أم اختلاف تكتيكي عن النمط المُتّبع؟ ظلّ المطلب العربي بالعودة الفورية لإسرائيل إلى حدود ما قبل حزيران/يونيو من العام 1967 على الطاولة شرطًا مسبقًا للمفاوضات، من دون التلميح حتّى إلى الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل. قد يقود الاجتماع إلى تقدّم تدريجي أو إلى طريق مسدود إذا أصرّ السادات على تسوية شاملة.

كانت هناك حاجة إلى تسوية قضايا رئيسية في خلال مناقشاتنا، أكثرها إلحاحًا هي إعادة إمداد الجيش الثالث، الذي كان يحدث عند الضرورة القصوى فقط. وجاء في المرتبة الثانية هدف التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، الذي دُعي فيه

إلى وقف إطلاق النار، لكنه لم يُحدّد بشكل رسمي. واحتلّ مستقبل العلاقات المصرية الأميركية المرتبة الثالثة، وهو الذي كان ما يزال من الناحية الفنية قائمًا استنادًا إلى قطع ناصر العلاقات الدبلوماسية في نهاية حرب 1967.

جرت المقابلة في قصر الطاهرة، في ضاحية من ضواحي القاهرة التي كانت في وقت ما مطابقة لذوق العصر، لكنها أصبحت الآن تكافح من أجل الحفاظ على مظهرها. اصطُحِبتُ على عجل إلى شرفة اجتمع فيها حشد من الصحافيين، مصحوبين بعدد كبير من طاقم موظفي السادات. لم تكن هناك احتياطات أمنية ظاهرة.

وسط هذه الفوضى، جاء صوت جهوري عميق بالكلمات، «مرحبًا، مرحبًا». من دون أي مراسم رسمية، وصل السادات. كان يرتدي زيًّا عسكريًّا كاكي اللون، ويلقي معطفًا على كتفيه. (الجو في تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة يمكن أن يكون باردًا جدًّا). متجاوزًا أي بيان افتتاحي، ووقوفًا لفترة قصيرة حتى يلتقط المصوّرون الصور، رافقني هو إلى غرفة كبيرة ذات أبواب فرنسية تطلّ على فناء فسيح، وُضِعت فيه كراسٍ من الخيزران ليجلس عليها مساعدونا.

جلسنا على أريكة تواجه الحديقة، كلّ منا يبدي عدم المبالاة على الرغم من إدراكنا التام بأن طبيعة العلاقات الأميركية المصرية، وغالبًا العربية الأميركية، في المستقبل القريب يمكن أن تعتمد على نتيجة هذا الاجتماع. ملأ السادات غليونه وأشعله وهو يبدو في حالة استرخاء تام، وبدأ الحوار بقوله إنه كان يشتاق إلى اجتماع شخصي: «لدي خطة من أجلك. وقد سمّيتها خطة كيسنجر».

عندئذ، قطع الغرفة وصولًا إلى حامل وُضعت عليه خرائط للوضع القائم، وأشار وهو يقف أمامها إلى محادثاتي السابقة مع حافظ إسماعيل. كما ذُكِر من قبل، كنت قد رددت على اقتراح إسماعيل الخاص بانسحاب إسرائيل من كلّ سيناء باقتراح ترتيبات مؤقّتة، للسماح بتعديل عملية السلام قبل اتخاذ قرارات نهائية. رفض إسماعيل اقتراحنا المضاد، لكن السادات قبله الآن، وسماه خطة كيسنجر. واقترح كخطوة أولية انسحاب إسرائيل من ثلثي سيناء إلى خط يمتد من العريش (مدينة تبعد حوالى عشرين ميلًا من الحدود الإسرائيلية، وتسعين ميلًا من قناة السويس) إلى محمية رأس محمد على الحافة الجنوبية لشبه جزيرة سيناء[129].

كانت افتتاحية مذهلة لمفاوضات توقّعنا أن تكون مُطوّلة - ليس لأن اقتراحه كان كريمًا جدًّا (لقد كان في الحقيقة غير واقعي) لكن لأنه - وللمرّة الأولى لزعيم عربي - كان يُعرِب عن رغبة في استكشاف مراحل مؤقّتة لفك الارتباط. فلم أصادف في أي حالة كهذه نظيرًا يُذعِن في الحركة الافتتاحية. كلّ زعيم عربي أثرنا معه فكرة تسوية مرحلية رفضها. لكن السادات قبلها قبل حتّى اقتراحها.

لا بُدّ من أن السادات كان يعرف أنه سيكون من المستحيل إقناع زعماء إسرائيل بالانسحاب مثل هذه المسافة، بما في ذلك الممرات الاستراتيجية في وسط سيناء، في نهاية حرب بدأتها مصر. لذلك، ولتجنّب بدء الحوار مع السادات بنقطة ميتة، دعوته إلى توضيح الاعتبارات التي قادته إلى حيث وجدنا أنفسنا.

بدأ السادات في بادئ الأمر بتأنٍّ، ثمّ بحماسة متزايدة، وصف أهدافه. لقد كان يشعر بخيبة أمل تجاه السوفيت، فقد كانوا عاجزين أو غير راغبين في العمل مع الولايات المتحدة لتحقيق سلام في الشرق الأوسط يتوافق مع كرامة مصر. اللغة الدبلوماسية التي تناول بها البيان الختامي لقمّة موسكو في العام 1972 المنطقة أزالت أي شك حول الأولويات السوفيتية: لا للمخاطرة بالتوتّرات مع أميركا من أجل مصر. كان قرار طرد قرابة 20 ألف مستشار سوفيتي خطوة أولى نحو إعادة الكرامة المصرية، وكانت الحرب تعبيرًا آخر عنها. لم يعطِ أي إنذار مبكر للطرد، ولم يطلب من أميركا أي مكافأة عنه لاحقًا.

تحدّث السادات بلغة إنجليزية ممتازة، وإن بطريقة طنّانة ودقيقة ورسمية بعض الشيء - ربما لأنه علّم نفسه بقراءة الصحف والقصص والكتب القصيرة بينما كان في السجون البريطانية في أثناء الحرب[130]. لقد قدّم شرحه بحسم، وعينين ضيّقتين بعض الشيء، كما لو كان ينظر إلى أفق بعيد. فقال إنه خَلُصَ إلى أنه لا يمكن تحقيق تقدّم من دون نية حسنة أميركية طويلة المدى، لذلك فهو سوف يسعى لتحقيق مصالحة مع أميركا، وسلام دائم في الشرق الأوسط، وأن مسعاه كان لتحقيق تغيير في المواقف الأساسية، وليس في خطوط على خريطة.

منحني خطته التي أسماها خطة كيسنجر، وسأل ما هي خطتي. وأظهر السؤال أن بيانه الأول لن يكون الأخير.

هدف الحوار، كما قلت، هو سلام دائم. إلّا أن دوامه يعتمد على كسب كلّ طرف

لثقة الطرف الآخر على مراحل، وبذا، تتراكم الثقة في العملية نفسها. فمن غير الممكن أن تأتي الحركة الأولى بالسلام أو الثقة. تابعت أنا القول إنه في الوقت الحاضر، خطة كيسنجر التي جاء بها السادات طموحة جدًّا، وإن خط انسحاب أكثر واقعية للقوات الإسرائيلية ليكون أقل بكثير مما اقترحه، بل في مكان ما غرب ممري متلا والجدي، وإن الأمر يتطلب غالبًا أشهرًا عدّة من التفاوض، وإننا سنبذل كلّ ما بوسعنا لإنجاز عملية فكّ الارتباط، مع النظر إلى مواصلتها، وإرساء عملية السلام عليها.

شاب الحوار مع السادات وقفات كثيرة للتشاور. بعد واحدة من تلك الوقفات، ردّ باقتضاب: «وإسرائيل؟» فأجبت، بالطريقة المقتضبة نفسها، بتسليمه النقاط الست التي توصلت إليها مع رئيسة الوزراء مائير.

نظر السادات في الورقة لبضع دقائق، وقبِلها من دون أي مناقشة. كان ناصر غير متعقّل، كما أوجز هو، في سعيه إلى الإلحاح في الضغط على أميركا للتعاون. لم يكن الجيش الثالث لبّ الموضوع بين مصر وأميركا. على النقيض، كان هدف السادات إرساء علاقة ثقة مع أميركا، وسلام مع إسرائيل. وللتعبير عن هذا بشكل رمزي، أعلن هو بعد اجتماعنا حتى ما لم نقترحه نحن: إنهاء مقاطعة مصر الدبلوماسية للولايات المتحدة، القائمة منذ العام 1967، بافتتاح قسم للمصالح المصرية في واشنطن، برئاسة سفير يجري تسميته في كانون الأول/ديسمبر العام 1973. (كان هذا هو الإجراء نفسه الذي اتبعناه في وقت سابق تلك السنة نفسها لإقامة العلاقات مع الصين). ثمّ تأتي العلاقات الدبلوماسية الكاملة عقب إتمام اتفاقية لفضّ الارتباط.

هذه الملاحظات لم تُقدّم في شكل شرطي، ولا كمطلب متبادل، ولكن بالأحرى كوصف لمسار مُقرّر. بعكس ما عرفنا لاحقًا أنه شعور شبه جماعي تقريبًا لمستشاريه، قرّر السادات المخاطرة بناء على كلمة وزير خارجية أميركي بأن الولايات المتحدة سوف تسهّل تقدّمًا ملحوظًا في المفاوضات الإقليمية المصرية الإسرائيلية على مدى ثلاثة أشهر. في خلال تلك الفترة، سيظلّ الجيش الثالث محاصرًا. إذا حدث أي إخفاق، سيُدمّر السادات، وستتعرّض مصر للمهانة.

كان السادات قد دفع بالجيشين الثاني والثالث المصريين عبر القناة. خطوة تبدو بسيطة -إمدادات غير عسكرية للجيش الثالث بعد أن أصبح محاصرًا- خلقت فرصةً للتعاون التمهيدي، وأصبحت رمزًا للتقدّم نحو السلام. وبينما كنت ما أزال في القاهرة،

وُضِعت النقاط الست التي تمّ التوصل إليها مع السيدة مائير في واشنطن، التي قبلها الآن السادات، في صيغة معاهدة بمعرفة وكيل وزارة الخارجية، جوزيف سيسكو، ووزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي.

بنهاية الزيارة، حقّق السادات الغرض الأول من مقامرته الجريئة: فقد كسر الوضع الراهن لكي يتيح إمكانية التفاوض مع إسرائيل تحت الرعاية الأميركية. وكان غرضه النهائي أن ينهي النزاع مع إسرائيل الذي استنزف طاقة مصر وثقتها في نفسها منذ حرب حزيران/يونيو 1967. في رأيه، لم يكن وجود إسرائيل تهديدًا لوجود مصر؛ لكن الحرب مع إسرائيل كانت كذلك. هذا التهديد يمكن تقليله، والقضاء عليه في النهاية من خلال مفهوم جديد للأمن يستند إلى عملية السلام مع خصم مصر بدلًا من إبادته.

حتى المفاوضات الناجحة تُخلِّف أحيانًا آثارًا غير مريحة في ذاكرة المفاوضين نتيجة تنازلاتهم، ما يلقي بظلال على الجهود المستقبلية. تضمّ مذكّرات السادات وجهة نظره في هذا الاجتماع:

> استغرقت الجلسة الأولى ثلاث ساعات... بعد الساعة الأولى شعرت أنني أمام عقلية جديدة وأسلوب جديد في السياسة... لو رآنا أحد بعد الساعة الأولى من اجتماعنا بقصر الطاهرة لاعتقد أننا أصدقاء منذ سنوات وسنوات. لم تكن هناك أي صعوبة في التفاهم فاتفقنا على النقاط الست ومن ضمنها إقرار أميركا بخط 22 تشرين الأول/أكتوبر في إطار فضّ الاشتباك[131].

كان استعداد السادات لقبول فكّ الارتباط، إضافة إلى النقاط الست، نموذجًا نادرًا لتخلّي أحد الأطراف المشاركة في المفاوضات عن خيار المساومة بإرادته. وكانت رؤيته أن إرساء الثقة وحسن النية أهمّ من الحصول على تنازلات فورية. مثل هذه الثقة المتبادلة ثبُتت ضرورتها لأن الطرفين اتّخذا الخطوة الأولى فقط في الرحلة الطويلة التي كان مقدّرًا لهما أن يقطعاها.

من جنيف إلى فكّ الارتباط

كانت الخطوة التالية الواضحة بعد اجتماع قصر الطاهرة هي مواصلة في النهج التدريجي على الفور. لكن التزام السادات نحو حليفه الأسد بعدم التسوية بشكل منفصل

منع ذلك. كما وافقت الولايات المتحدة في محادثات وقف إطلاق النار في موسكو على السعي إلى مفاوضات شاملة بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتي. ونتيجة لذلك، عُقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط بجنيف في كانون الأول/ديسمبر من العام 1973.

كان الهدف من المؤتمر توفير ساحة عامة لإضفاء الشرعية على المفاوضات التالية. دُعيت جميع الأطراف الإقليمية لإجراء مناقشات أولية في جنيف، بوجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتيسير عملية السلام. وواجهت مصر ضغطًا سياسيًّا، يكاد يصل إلى حدّ الالتزام، للمشاركة: إذ كانت قد انضمّت إلى مؤتمر الخرطوم (إعلان اللّاءات الثلاثة) في العام 1967 الذي رفض إجراء مفاوضات عربية منفصلة مع إسرائيل، كما تبنّت تصريحات السادات قبل حرب 1973 وفي أثناءها الفكرة نفسها. إذ قرّر السادات، وهو مدرك لزخم مصر وحلفائها تجاه مؤتمر جنيف، التأكيد على قطع العلاقات من طرف واحد.

كان السادات منهكًا من الخلافات الداخلية بين العرب ومرتابًا في السوفيت، ولذلك رفض النهج الشامل خوفًا من أن يؤدّي تَضاعُف حقوق الرفض إلى فشل الاتفاقية وأن تطغى المنازعات في الحرب الباردة على أولويات العرب. وبالفعل، سرعان ما تلاشى أي احتمال للتوصل إلى اتفاق في جنيف، إذ رفض الأسد رئيس سوريا الحضور، وأصبحت مشاركة الأردن التي كانت تحكم الضفة الغربية محلّ جدل. كان الاتحاد السوفيتي مهتمًا بشأن تطوّر مباحثات السلام أكثر من اهتمامه بالمفاوضات الإقليمية (لو لم يكن الأمر كذلك لكان قد سمح بالنهج التدريجي لأنه كان مقتنعًا بأنه سيفشل). ولذلك أوقف مؤتمر جنيف للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإسرائيل ومصر والأردن نفسه للسماح باستكشاف قضايا العناصر المنفصلة. كانت تلك نية السادات والولايات المتحدة في أي حال.

أصبح كلّ شيء يعتمد الآن على ما إذا كانت مصر وإسرائيل ستحوّلان المناقشات الاستكشافية إلى شيء ملموس. وتطلّب ذلك الاتفاق على مساحة الانسحاب الإسرائيلي وتحديد الطرفين لمناطق الحدّ من التسلح وإنهاء المقاطعات العربية وطرق ضبط أي اتفاقيات وإضفاء الشرعية عليها.

سوف يحدّد استعداد إسرائيل لتنفيذ أول انسحاب لها من الأراضي المحتلّة النتيجة.

ولعب موشيه ديان دورًا رئيسيًا في تحقيق هذا الهدف. كان ديان أقرب لرجل عسكري محترف بالقدر الذي يسمح به النظام الإسرائيلي للمواطنين المجنّدين، ويتميز بنطاق ذكائه ومرونته، ولذلك بدا مناسبًا لتوجيه عملية السلام الناشئة لإسرائيل. لكن فرصة السلام جاءته وهو حزين ومكتئب. فقد فوجئ باندلاع الحرب وخُدع بتعبئة القوى الزائفة للسادات، وكان يدرك أنه سيدفع ثمنًا سياسيًا لخطئه في تقدير تعبئة القوى الحقيقية. ولذلك خرج من منصبه هو ومائير بحلول حزيران/يونيو من العام 1974.

ومع ذلك أدّى ديان مَهمّته بشرف. فقد أدرك الأهمية القصوى لأول انسحاب إسرائيلي من حدود 1967. وعرف أنه على الرغم من اقتراب مشاركته الشخصية من نهايتها، إلّا أنه يقف على أعتاب عملية كان من المتوقّع أن تطوّر زخمها الخاص.

في 4 كانون الثاني/يناير 1974، اقترح ديان في واشنطن لبدء المفاوضات خط انسحاب على مسافة 12 إلى 20 ميلًا من قناة السويس، وهو أقل بكثير مما طرحه السادات في «خطة كيسنجر». لكن ذلك كان أقصى تنازل ممكن وفقًا لديان: فإذا زاد التراجع عن ذلك شرقًا، ستخسر إسرائيل السيطرة على الطريق الوحيد بين الشمال والجنوب في سيناء غرب الممرات. لم يكن لديان أي مصلحة في اتخاذ موقف أكثر صرامة بغرض المفاوضة، وأراد تفادي المناورات السياسية. وهكذا قدّم اقتراحه في مناقشات استمرّت سبع ساعات على مدار يومين، وشرحه على خريطة مفصّلة بخطوط التقسيم الجديدة، بما في ذلك مناطق الحد من التسلّح[132].

وفي الأسبوع التالي، قدّمتُ خريطة ديان الدقيقة إلى السادات. وتم تحديد مكان اجتماعاتنا لمناقشة تفاصيل الانسحاب في مدينة أسوان، وهي مدينة صحراوية على بعد 425 ميلًا جنوب القاهرة، وفيها يقضي السادات فصل الشتاء. وفي خلال أول اجتماع لنا في 11 كانون الثاني/يناير، طرح اقتراحين مذهلين. إذ سيقبل خطوط الانسحاب الإسرائيلية إذا بقيتُ في المنطقة لتسريع النتيجة عن طريق القيام برحلات دبلوماسية مكوكية بين مصر وإسرائيل. ثمّ حدّد السادات لنفسه (وللفريق الأميركي) موعدًا نهائيًا. إذ جدول زيارة في 18 كانون الثاني/يناير لإخوانه العرب لمناقشة حظر النفط الذي فرضته منظمة الأوبك على الولايات المتحدة في خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر. فإذا تمّ التوصل إلى اتفاقية انسحاب قبل ذلك الوقت، وكان السادات

يأمل ذلك، سيحثّهم على إنهاء الحظر. وعلى الرغم من أنه أحسّ بأن بعض المقترحات الإسرائيلية تضمنت تنازلات عن السيادة لا يمكن الموافقة عليها، إلّا أنه قرر أن تلك القضايا يمكن إثارتها في مرحلة لاحقة من المفاوضات.

سرَّعت الرحلات الدبلوماسية المكوكية من المفاوضات بشكل غير مسبوق. إذ قمت بسبع رحلات دبلوماسية مكوكية من 11 كانون الثاني/يناير حتى 18 كانون الثاني/يناير[133]؛ وفي خلال إحدى الرحلات (12-13 كانون الثاني/يناير)، قدّم ديان مخطّطًا معقّدًا بشأن مضمون نزع السلاح داخل مناطق الانسحاب.

في 14 كانون الثاني/يناير، غيَّر السادات الترتيبات للمرّة الوحيدة في خلال معرفتي به ليتحوَّل اللقاء الشخصي إلى اجتماع، مع الفريق الأميركي (السفير هيرمان إيلتس وجو سيسكو) في مواجهته هو ووزير الخارجية فهمي ووزير الدفاع الجمسي على الطاولة، ربما كانت محاولة لمشاركة مسؤولية اتخاذ القرارات المؤلمة.

تحوّل ذلك الحدث إلى مواجهة درامية بين السادات ورفاقه. وفيه أعيد التأكيد على خط الانسحاب من دون جدال، لكن اقتراح ديان لمناطق الحدّ من التسلح في الأراضي التي ستخليها القوات الإسرائيلية قد أثار معارضة قوية. وكان السادات قد أعرب لي في وقت سابق عن قناعته الراسخة بأن أي دولة أجنبية، ولا سيّما دولة في حالة حرب مع مصر، يجب ألّا يُسمح لها بالتحكّم في توزيع القوات المصرية على الأراضي المصرية للدفاع عن مصر. اعترض الجمسي وفهمي من المنطلق نفسه، وبخاصة على الحدِّ المقترح وهو ثلاثون دبابة مصرية على طول قناة السويس. أنهى الجمسي احتجاجه بقوّة بعبارة: «لن يوقّع أي ضابط مصري يحترم نفسه على اتفاقية تتضمّن هذا الشرط».

جلس السادات صامتًا لبضع لحظات. ثمّ خرج من حالة التأمل تلك وطرح عليّ سؤالًا غريبًا: «هل يمكننا تشكيل لجنة عمل من كلا الطرفين هنا؟» (كان يقصد جميع من يجلس حول الطاولة باستثنائي أنا وهو). وعندما وافقت، اقترح أن تطوّر المجموعة حدود تسلّح يمكن أن يقبلها الإسرائيليون، ويتركون مسألة الدبابات لي وله. ثمّ دعاني لأتبعه إلى غرفة مجاورة.

ما إن أصبحنا وحدنا، حتى سألني (في إشارة إلى الحدّ الأقصى للدبابات على طول قناة السويس): «هل تعني [رئيسة الوزراء] ذلك حقًا؟».

أجبت: «إنها تساوم. لكن عليك أن تقرّر المدّة التي تريد قضاءها في مناقشة هذه المسألة».

أجاب السادات: «لننضمّ إلى الآخرين»، من دون أن يطلعني على قراره. وعلى طاولة الاجتماع، حسم الخلاف قائلًا: «لقد وافقت على 30 [أي الحد الأقصى لعدد الدبابات المصرية على طول القناة]. سيتفاوض دكتور كيسنجر من أجل مزيد، وستوقّع يا جمسي عليه».

تفادى السادات بذلك توقّف المفاوضات الذي كان يلوح في الأفق. واتفقت مجموعة العمل على حدود الفئات الرئيسية من الأسلحة. ثمّ مُرِّرت بعد ذلك إلى المجموعة التقنية في الكيلومتر 101، التي أُسّست في نهاية الحرب لتنفيذ المفاوضات. ثمّ رفعت مائير بعد ذلك من الحد الأقصى لعدد الدبابات المصرية المسموح بها على الضفة الشرقية لقناة السويس إلى أكثر من 100.

لم تسرّع عملية الدبلوماسية المكوكية من اتخاذ القرارات فحسب، بل مكّنت السادات كذلك من تعميق الحوار ودفعه قُدمًا. إذ قال أن مائير ستدرك أن حجم قوّة الدبابات على طول القناة أهميتها رمزية إلى حدّ كبير:

> إن أردت الهجوم، يمكنني حشد 1,000 دبابة على طول القناة في ليلة واحدة. لذلك ولكي أبرهن على التزامي بالسلام، يمكنك أن تنقل إلى [مائير] تأكيدي بأنني لن أضع دبابات على طول القناة. لكنني أريد من رئيسة الوزراء أن تدرك أن مستقبل الاتفاقية بأكمله يعتمد على العوامل النفسية. يجب على إسرائيل ألّا تسيء إلى كرامة القوات المسلحة المصرية بمثل هذه الطلبات المتعجرفة. يمكنك أن تخبرها بالنيابة عني أنني قد ألزمت نفسي بهذا المسار[134].

في خلال الرحلة الدبلوماسية المكوكية التالية (16 كانون الثاني/يناير)، طلب السادات خريطة لمناطق الحدّ من التسلّح المقترحة بين القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء. فشطب باختصار أقسامها الفرعية الكثيرة. ورسم خطًّا فاصلًا بسيطًا مكانها يقسم المناطق إلى جزءين: أحدهما إسرائيلي والآخر مصري. وقال إن القيود يجب أن تحدَّد على أساس المسافات من هذه الخطوط حتى القناة، وليس على أساس القوات الوطنية.

كما توصّل أيضًا إلى فكرة بارعة لتفادي الجدال حول تحديد الطرف الذي انصاع للآخر. إذ ستعبّر مصر وإسرائيل عن الاتفاقية كالتزام متبادل تجاه رئيس الولايات

المتحدة، بدلًا من وصفها كمجموعة من التزامات أحدهما تجاه الآخر. وبهذا الشكل، ستضمن واشنطن الاتفاقية بشكل غير مباشر. وللتأكيد على الدور الأميركي في الإشراف على الاتفاقية، اقترح إنشاء وحدَتَي تفتيش تقني تابعتين للأمم المتحدة تستخدمان تقنيات وكوادر أميركية على طول قناة السويس.* تطلّب الأمر مني رحلتين مكوكيّتين إضافيّتين فقط لوضع اتفاقية الانسحاب الأولى في شكلها النهائي.

بعد أشهر من الحرب والمناورات التكتيكية، احتاج السادات إلى أسبوع فقط من الحوار لبناء لحظة تجرّأ فيها الطرفان على نطق كلمة «سلام». وبعد اعتماد الوثيقة النهائية لمجموعة العمل لإرسالها إلى إسرائيل، أضاف رسالة موجهة إلى مائير بشأن التزامه بسلام حقيقي؛ وكانت متّسقة مع ما قاله خلال مناقشة قيود نشر الدبابات قبل أيام قليلة:

> يجب أن تأخذي كلامي على محمل الجد. عندما قدّمت مبادرتي في العام 1971، كنت أعنيها حقًّا. وعندما هدّدت بالحرب، عنيت ذلك. وحين أتحدّث الآن عن السلام، تأكدي من أنني أعني ذلك. لم نتواصل من قبل، لكن دعينا نستفدْ الآن من مساعدة الدكتور كيسنجر. ونتحدث معًا من خلاله[135].

كان ما يزال على بعد خطوة من الحوار المباشر. استقبلتني رئيسة الوزراء الإسرائيلية وهي طريحة الفراش بسبب الأنفلونزا. وقالت باقتضاب: «هذا أمر جيد. لماذا يقوم

---

* أصبحت الاتفاقية أكثر تعقيدًا مما كانت عليه عندما تُرجمت إلى اللغة الرسمية. وظهر ذلك في الطريقة التي وصفنا بها أنا والسادات التطوّر لمجموعة العمل. وطلب مني السادات أن أتحدث نيابة عنه:

السادات: من فضلك، إنت أكثر ذكاءً من ذلك.

كيسنجر: لكنني لا أتمتع بحكمتك. لقد ناقشت أنا والرئيس البنود التقنية وكذلك إيجابيات التحرّك السريع وسلبياته بدلًا من التحرك ببطء في جنيف. قد تكون البنود التقنية أفضل إذا قمنا بها في جنيف، لكننا قيّمنا مزايا التحرّك بسرعة.

السادات: هذا هو تقييمنا.

كيسنجر: يدافع الخط المصري عن مصر؛ لكن الخط الإسرائيلي لا يدافع عن إسرائيل. وبالتالي فإن تراجع المصريين عن خط دفاعهم على الأراضي المصرية أمر غير مقبول سياسيًّا. أعترف أنني أجد هذه الحجة مقنعة للغاية. لذلك أنا على استعداد للعودة إلى إسرائيل باقتراح لم أسمعه من قبل على الإطلاق، وهو التخلّي عن التفرقة بين المناطق. ستتقهقر القوات الإسرائيلية إلى ذلك الخط، وتعود القوات المصرية إلى هذا الخط، ويحدّد الخط المصري هنا، وبالتالي لن يكون هناك حاجة لانسحاب مصري. سنصف إذًا أيّ قيود يتم وضعها ليس من حيث الانسحاب، ولكن من حيث المسافة بين الخط المصري والقناة والخط الإسرائيلي. أما النقطة الثانية التي ذكرها الرئيس السادات فهي أنه من الصعب للغاية على مصر توقيع وثيقة تقيّد قواتها على أراضيها.

السادات: صحيح تمامًا. (Kissinger, *Years of Upheaval*, 826).

بذلك؟» وبعد ذلك بيوم، قررت أن تجيبه إجابة رسمية. فأخذت النصّ النهائي للاتفاقية إلى السادات مع ردّ مائير، وكان ذلك أول تواصل رسمي مباشر له مع رئيس حكومة إسرائيلي. وفيما يلي جزء من خطابها الخاص:

> أدرك تمامًا أهمية أن تتلقّى رئيسة وزراء إسرائيل رسالة من الرئيس المصري. لقد أسعدتني وآمل بصدق أن تستمرّ هذه الاتصالات من خلال دكتور كيسنجر بيننا وأن تثبت أنها نقطة تحوّل مُهمّة في العلاقات.
>
> وأنا من جهتي سأبذل قصارى جهدي لبناء الثقة والتفاهم بيننا.
>
> يحتاج شعبانا إلى السلام ويستحقانه. وأنا مقتنعة تمامًا بأن السلام هو الهدف الذي يجب أن نوجّه إليه كلّ طاقتنا.
>
> دعني أكرّر ما قلته في رسالتك: «عندما أتحدّث عن سلامٍ دائمٍ بيننا، فأنا أعني ذلك حقًّا»[136].

كان السادات قد أنهى قراءة الرسالة للتو وطواها عندما دخل أحد المساعدين الغرفة وهمس بشيء في أذنه. سار السادات نحوي وقبّلني على وجنتيّ: «لقد وقّعوا للتوّ على اتفاقية الانسحاب في الكيلومتر 101. سأخلع اليوم الزيّ العسكري، ولا أتوقّع أن أرتديه مرّة أخرى إلّا في المناسبات الاحتفالية».

أضاف السادات أنه سيغادر في اليوم نفسه متوجهًا إلى عواصم عربية حيث سيشرح ما تمّ التفاوض عليه. وأخبرته أنني سأغادر في المساء متّجهًا إلى دمشق لمواصلة خطوات سير العملية التدريجية مع الأسد حليف السادات في الحرب وشريكه في اتفاقية العرب 1967 بشأن عدم التفاوض على السلام مع إسرائيل. كان من المّهمّ لمكانة السادات في العالم العربي أن يتم إحراز بعض التقدّم لصالح سوريا.

خطرت للسادات فكرة أخرى في أثناء موافقته على الرحلة الدبلوماسية: «سيكون من الجيّد لك أن تقضي يومًا في الأقصر لتعايش عظمة التاريخ...» وأضاف بعد لحظة من لحظات صمته المعتادة... «وهشاشته».

الجانب السوري

من بين القادة السابق ذكرهم في هذا الكتاب، حقّقت رؤية السادات الأخلاقية والفلسفية أعظم اختراق في عصره وفي سياقه. بينما كان الرئيس السوري، حافظ

الأسد، ينتهج نهجًا عمليًا محضًا، وكان يطمح بشراسة وبمستوى ذكاء مرتفع للوصول إلى قيادة العالم العربي على الرغم من إدراكه بتعذّر تحقيق هذا.

فعلى خلاف مصر، كانت فترة الحكم الذاتي في سوريا قصيرة نسبيًا. وعانت سوريا لقرون من الإخضاع والتقسيم، وقرون من تحقيق الإنجازات التي تتناوب مع الفواجع والنكبات وهو ما تسبّب في ضعف قوتها وثقتها في إمكاناتها الذاتية، وهما ما كانا يلزمانها للتصرّف باستقلالية. على الرغم من ذلك، تمكّن الأسد بإصرار وعزيمة وحنكة من الحفاظ على بقاء سوريا في خلال خوضها مجابهات مع محيطها الدولي في الوقت الذي لم يُؤمن فيه الرئيس السادات بإمكانات بلاده الداخلية.

تُعدّ دمشق منبعًا للقومية الوطنية الحديثة، وسجلًّا حافلًا بخيبة أملها وتعجيزها على يدي الأجانب في الوقت ذاته. فقد أخبرني الأسد في إحدى المرات عن خيانة تركيا ومن بعدها بريطانيا وفرنسا لسوريا قبل الحرب العالمية الأولى، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية خانتها أميركا بتقديمها الدعم والتأييد لإسرائيل. ولهذا، لم يرَ الأسد ما يدفعه للدخول في علاقة تعاونية مع الولايات المتحدة، ولم يسعَ إلى دخول سوريا ضمن المقترحات الغربية للسلام. علاوة على ذلك، كان يشعر بالاستياء جرّاء ما يبذله السادات من جهود مختلفة، حتى أنه رفض استقباله في دمشق استقبالًا يليق برئيس مصري بعد أن أبرمت اتفاقية الانسحاب واكتفى بتقبّل أنباء رحلة السادات الأولى في المطار.

كان الأسد يسعى إلى تحقيق مصالح خاصة بسوريا، لا سيّما استرداد الأراضي الممتدة على طول الطريق المؤدّي إلى دمشق والتي استحوذت عليها إسرائيل في عدوانها الأخير في حرب تشرين الأول/أكتوبر، وتنفيذ أحكام اتفاقية الانسحاب العسكري من المناطق الممتدة من سيناء وصولًا إلى مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967.

وعليه، دار بيننا حوار تناول مناقشات ثرية بالتفاصيل حول الترتيبات العسكرية. ولم تكن هناك لغة راقية تُثير مسار المناقشة، بل كانت التفاصيل المفيدة تتوالى، وكان لا بُدّ من استخلاصها من تحليلات الأسد نفسه من حين لآخر. وفي ذلك، وصفت ذات مرّة أسلوب الأسد التفاوضي بأنه يتّجه نحو شفا الهاوية ويقفز من أعلاها بين الآونة والأخرى مُتّكلًا على وجود شجرة تحول دون سقوطه وتُعينه على الصعود إلى الأعلى مرّة أخرى.

وعلى غرار مبادئ الفصل بين القوات في سيناء، لكن بدون محفّز رؤية السادات

الأخلاقية، قرّر الأسد مواصلة حركة التنقّل السورية لمدّة خمسة وثلاثين يومًا من المفاوضات. وفي هذه المفاوضات، انقسمت جميع الاجتماعات المنعقدة في دمشق إلى ثلاث مراحل، وكان الأسد رئيسًا لكل منها: مناقشة أولية موسّعة مع الرئيس الأسد وحده، مع الاستعانة بمترجمي الفوري فقط؛ وجلسة مع المستشارين العسكريين لحكومة الأسد؛ واجتماع مع وزراء مدنيين. (حتى أنه استبعد مترجمه الفوري من حضور الاجتماع الأول حتى يتسنّى له تقييد ما يعلمه أتباعه من تقريري من القدس). اختار الأسد أسلوبًا ملتويًا لاتخاذ القرارات، بيد أنه مكّنه من التحكّم في المعلومات ونشرها كيفما شاء. وقد خصّص هذا الأسلوب لإدارة الاجتماعات المطوّلة حتى لا يتمكّن القادة الإسرائيليون من إيجاد فرصة للتفسير والتبرير، وهو ما يُبقيهم في حالة من الترقّب والتوتّر.

وفي مساء اليوم الرابع والثلاثين، وجّه الأسد مسار الموضوعات إلى نقطة بدا فيها الانفصال أمرًا حتميًّا لا مناص منه. وبعد أن انتهينا بالفعل من صياغة بيان الإعلان عن نهاية المفاوضات، لجأ الأسد إلى طريقة لاستئناف المفاوضات مرّة أخرى، في الوقت الذي كنت في طريقي فعليًّا إلى باب غرفة اجتماعنا المفترض. وفي هذه الغرفة، استمرّ الأسد لخمس ساعات أخرى يحاول الوصول إلى اتفاق بشأن التفاوض، إلى أن تركنا في النهاية لنتجادل ونتساوم طوال الليل.

في النهاية، ضغط السوريون وبذلوا قصارى جهدهم للوصول إلى هذا: عُدِّل الخط الحدودي الفاصل بضع مئات من الياردات بإدارة محايدة بوجه عام. وبالتالي، انسحاب إسرائيل من الأراضي الواقعة على بعد 10 أميال من جنوب دمشق، والانسحاب من مدينة القنيطرة، وأن تفصل مسافة 30 ميلًا بين القوات المتنازعة وأسلحتها بحيث لا يمكن وصول تلك الأسلحة الثقيلة إلى الجبهة الأمامية للخصم*. وقد أُدرجت ضمانات

* تتجلّى صعوبة تحقيق هذا الهدف من خلال مقترح الولايات المتحدة في المرحلة المتأخّرة: «تخضع مدينة القنيطرة بالكامل للإدارة السورية؛ ويُحدّد الخط الحدودي الفاصل على بعد 200 متر غرب مدينة القنيطرة، على أن يبدأ القياس من شريط الأبنية الواقعة على الجانب الغربي من الطريق الغربي؛ ويُميّز هذا الخط الحدودي الفاصل بحاجز مادي؛ وتُنزع الأسلحة من المنطقة الممتدة إلى غرب هذا الخط؛ وتحرص الأمم المتحدة على ضمان الامتثال للشروط والأحكام؛ ويُسمح للمدنيين الإسرائيليين بزراعة الحقول في هذه المنطقة؛ ويوجد الخط الأمامي العسكري الإسرائيلي في القاعدة الشرقية للتلتين الرئيستين؛ ولا يُسمح بوجود أي أسلحة على قمّة التلال يمكن استخدامها في إطلاق النار بصورة مباشرة على مدينة القنيطرة؛ وكتابة هذا التعهّد في وثيقة من الرئيس نيكسون إلى الرئيس حافظ الأسد؛ ويُحل خلاف الخط الفاصل ناحية شمال مدينة القنيطرة وجنوبها حتى لا تُحيط المواقع الإسرائيلية أرجاء المدينة».

التنفيذ، مثلما جاء في الاتفاقية المصرية، في وثيقة أقرّها الطرفان، وأُرسلت إلى رئيس الولايات المتحدة.

كان من الواضح أن المفاوضات السورية لم تنتهِ بانطباع راقٍ مثلما انتهى الحال مع النظير المصري، بل كانت الاتفاقية المنعقدة بين سوريا وإسرائيل بمنزلة مساومة همجية بين خصمين لتعديل موقعهما نسبيًّا فحسب. ولذلك، قرّر الأسد اللجوء إلى الحلول العملية التي اقترحها السادات بينما رفض إطار عمله الأخلاقي. وهكذا، أصبح الأسد على استعداد لإبرام اتفاقيات خاصة تحول دون اشتعال شرارة الحرب، على الرغم من أنه لم ترد إشارة إلى طبيعة السلام. وقد كانت تلك الأحكام الواقعية، البعيدة عن العاطفة، عملية وملحوظة.

وكما تبيّن أن أحكام ما عُرف باسم اتفاقية الجولان قد استمرّت، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى عدم خرق الأسد لأي من هذه الأحكام على الرغم من مقدرته على ذلك. وبذلك، اعترف الأسد أخيرًا -بصور عملية- بإسرائيل بطريقة صامتة وغير مباشرة. ولا بُدّ أن كان هذا إجراءً قاسيًا أن يتعامل ثوري مع مثل هذه الاحتمالية. فقد كانت قناعاته بالعداء مع إسرائيل أقوى من قناعات السادات، وهو ما جعل مسيرته أصعب، وتقدّمه أقل. لكنه كان يلمح منفعة من وراء إنهاء الصراع مثلما كانت تراها غولدا مائير من الطرف الآخر.

لولا مبادرة السادات لما استطاع الأسد تحقيق أهدافه في الخارج، أو تحسّنت أوضاعه في الداخل. بيد أنه أسهم إلى حدّ كبير، وإن كان إسهامه سعيًا لتحقيق مزيدٍ من الأهداف الروتينية العادية، في حلّ مشكلات النزاعات الإقليمية تدريجًا. ومن عجيب المفارقة أن مقدرة الأسد على خوض مفاوضات تخلو من مثاليّتها أتاحت للسادات المضي في مسيرته نحو تحقيق رؤيته على الصعيد السياسي.

خطوة أخرى نحو السلام:
اتفاقية سيناء الثانية (اتفاقية فكّ الاشتباك الثانية)

بعد اتفاق فك الارتباط السوري، توقّع السادات عودة عملية السلام مع إسرائيل. وكانت الخطوة المنطقية التالية هي الاتفاق على الضفة الغربية لنهر الأردن، التي

احتلّتها إسرائيل في حرب حزيران/يونيو 1967. ولكن السياسة العربية الداخلية حالت دون هذا المسار.[137] فعلى الرغم من أن الضفة الغربية كانت تحت الحكم الفعلي للأردن، إلّا أنها لم تكن جزءًا من الأردن ولا هي نفسها ذات سيادة. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1974، بعد الاتفاق السوري بوقتٍ قصير، عيّنت جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وقد ضمن ذلك أن أي محاولة من جانب إسرائيل لفكّ الارتباط بالضفة الغربية من خلال التفاوض مع الملك حسين ملك الأردن كانت ستؤدّي إلى صراع أهلي فوري في العالم العربي. لكن إسرائيل لم تكن مستعدة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي أقسمت على تدمير إسرائيل.

وبذلك خرجت الضفة الغربية بعيدًا عن المسرح الدبلوماسي تدريجًا. بدت مفاوضات أخرى بين مصر وإسرائيل، بشأن انسحاب إسرائيلي إضافي من سيناء، بمنزلة المسار الوحيد الممكن لإحراز تقدّم.

ومع ذلك، كان لا بُدّ من الانتظار حتى يمكن استيعاب تأثير استقالة نيكسون في آب/أغسطس 1974. وكان لا بُدّ من ترك الوقت للرئيس جيرالد فورد لترتيب أموره داخليًّا وتجميع طاقم موظفي البيت الأبيض الخاص به. وفي أوّل بيان رسمي له، عيّنني وزيرًا للخارجية لضمان استمرارية الأوضاع.

في الواقع، تكمن أهمّ ضمانات الاستمرارية في شخصية الرئيس الجديد. نشأ فورد وتلقّى تعليمه في ميشيغان، وجسّد الصفات الأكثر روعة في أميركا الوسطى من حيث الوطنية والثقة والاهتمام بالمصالح الأميركية. وبالاتفاق مع مبادئ السلام للشرق الأوسط التي تطوّرت في خلال فترة سلفه، كان قبل كلّ شيء ملتزمًا بالتغلّب على الانقسامات الداخلية لأميركا.

شهدت إسرائيل كذلك تغييرًا في القادة، فعلى الرغم من نجاح غولدا مائير في انتخابات كانون الأول/ديسمبر الأخيرة، لاقت انتقادات واسعة بشأن الإخفاقات في إدارة حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، ما أجبرها على التنحّي، وخلفها إسحاق رابين أول رئيس للوزراء من مواليد إسرائيل (يُطلق عليهم «سابرا») كان رابين قائدًا للجيش الإسرائيلي في حرب 1967 التي حصل منها على شهرة كبيرة وأصبح في نظر الجميع

بطلًا قوميًا. فعلى غرار السادات كان جنديًا حقّق انتصارات حربية. وقد قال في أحد خطاباته المؤثّرة بعد تعيينه رئيسًا للوزراء:

> كعسكري سابق، دائمًا... سأتذكر صمت لحظة قبل انطلاق الحرب: الصمت عندما يبدو أن عقارب الساعة تدور إلى الأمام، وعندما ينفد الوقت، وبعد ساعة أخرى، دقيقة أخرى، سوف يندلع الجحيم.
>
> في تلك اللحظة من التوتّر الشديد قبل سحب الزناد مباشرةً، قبل أن يموت العدو، في لحظة هدوء رهيب، ما يزال هناك وقت للتساؤل وحدك: هل من الضروري فعلًا القتل؟ ألا يوجد خيار آخر؟ أليس هناك طريقة أخرى؟[138].

كان رابين مختلفًا عن غولدا مائير بقدر ما يمكنك تخيّله. لقد جاءت إلى إسرائيل كواحدة من الروّاد. وبالنسبة إليها فكل سنتيمتر من الأراضي الإسرائيلية انتُزِعَ بالدم وبالتالي فهي أرض مقدّسة، وكانت ترى مقايضة الأرض بالسلام مقايضة لن تدوم. أما بالنسبة إلى رابين، المولود في إسرائيل، فإن عجائب وجود إسرائيل تلوح في الأفق بشكل أقل بروزًا من ضرورات بقائها. كانت وجهة نظره المستمدة من آلاف السنين من التاريخ اليهودي، هي أن عدم الاستقرار التاريخي لإسرائيل، لا يمكن التغلّب عليه إلّا بربط شعبه بجيرانه العرب. رابين، الذي يتمتّع بدرجة عالية من الذكاء والتعليم الجيد، كان ينظر إلى عملية التفاوض من خلال عدسة تحليلية. فبالنسبة إليه، كان النهج التدريجي هو المفضّل له وعلى حدّ تعبيره «قدر من السلام مقابل قطعة من الأرض»*.

لم يكشف رابين عن نهجه التدريجي بشكل كامل حتى أوائل العام 1975، عندما بدأ هو والسادات استكشاف المفاوضات المبدئية حول سيناء من خلال وساطة أميركية. كانت المراحل الأولى سلسة: التزم الرجلان بفكرة السلام واتفقا على نهج تدريجي متعدد المراحل. بالنسبة للخطوة التالية، مال كلاهما نحو عملية انسحاب أخرى لإسرائيل، واستكمل السادات رحلة مصر نحو تحقيق السلام، وعمل رابين على إطلاع حكومته المنقسمة بحقائق الظروف الدولية.

وفي آذار/مارس من العام 1975، بعث رابين برسالة من خلالي إلى السادات.

* تم التعبير عنها بالكامل في اتفاقيات أوسلو الإسرائيلية الفلسطينية لعام 1993 بمراحلها الثلاث للانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة.

عبّر فيها بطريقته الخاصة عن قناعات مماثلة لتلك التي كتبتها غولدا مائير في كانون الثاني/يناير من العام 1974:

> لطالما كان لديّ إيمان راسخ بأن مصر، بحكم تراثها الثقافي وقوتها وحجمها وتأثيرها، تحمل صوتًا رائدًا في ما يتعلق بجهود صنع السلام في منطقتنا. ومما نقله لي كيسنجر، وكذلك من تصريحاتك العامة، أشعر بالاطمئنان إلى أنك عازم على بذل جهود كبيرة لتحقيق تسوية.
>
> وأنا من جهتي عازم أيضًا على بذل كلّ الجهود لتعزيز السلام بيننا، وبهذه الروح أعرب عن أملي في أن ننجح في التوصل إلى اتفاقٍ يرضي الجانبين[139].

عندما سلّمت الرسالة، سألني السادات عمّن فكّر في الأمر، فاعترفت بأنني شجعت عليه. وسألني بعدها: «هل كتبوها؟ هذا هو الأكثر أهمية». أجبت بصدق أن رابين هو الذي كتب الرسالة. وفي اليوم التالي طلب السادات رؤيتي وحدي وأخبرني بردّه شفويًا:

> موقفي هو أن القوّة لن يكون لها مكان مرّة أخرى في العلاقات بين الشعبين. سأحاول التعامل مع الشعب العربي إذا تعامل رابين مع الشعب الإسرائيلي. إن تصميمي هو تحقيق الانسحاب النهائي إلى الخطوط المتفق عليها بالوسائل السلمية فقط. وإذا تمّ عقد مؤتمر جنيف بعد توقيع هذه الاتفاقية، فسوف ألتزم بكلامي ولن أغير أي شيء بيننا في جنيف. أقول لرابين إنني لا أريد حلّ هذا الأمر في جنيف. مهما كانت المشاكل، فلن أستخدم القوّة. وسأكون على استعدادٍ للقاء رابين عندما ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية[140].

ظهرت مشكلة الآن مع عبارة «جزء من الأرض مقابل قدر من السلام»: أي أن السلام قابل للتقسيم مثل الأرض. لم يكن السادات مستعدًا لإعلان نهاية عامة للقتال، لكنه كان على استعدادٍ للموافقة على الكفّ عن قائمة من الأعمال القتالية المُحدّدة. أثبتت الخطوات نحو السلام التي تخطوها مصر مقابل الانسحاب الإسرائيلي إلى ما بعد الممرات، أنها مثيرة للجدل في إسرائيل وتحتاج إلى أكثر من مجرد تعبيرات عاطفية. وبقدر ما يمكن للكلمات أن تحقّق ذلك، لا يمكن تخيّل مزيد من الطمأنينة ضدّ كوابيس إسرائيل من التواصل الشفوي للسادات مع رابين من خلال وساطة أميركية. لكن التاريخ اليهودي يقول إن التأكيدات وحدها لا تؤمن ضدّ المأساة، فالنيّات البشرية تتطلب أحكامًا قانونية أو دستورية لضمان فعاليتها.

كان من الضروري موافقة مجلس الوزراء والبرلمان الإسرائيليين على أي اتفاق، حيث كان رابين، مثل من قبله، يمتلك أغلبية ضئيلة فقط - 56 من أصل 120 [141]. كادت الانقسامات داخل الحكومة - التي عبّر عنها بشكل خاص وزير الدفاع شيمون بيريز (المتشدّد والقيادي البارز في ما بعد) أن تعرّض أي خطة سلام للخطر.

بحلول آذار/مارس من العام 1975، كانت مسوّدة المعاهدة جاهزة. ولكنها ما تزال تحتوي على أمور غامضة بحاجة للتوضيح، خاصةً في ما يتعلّق بحالة الحرب. وفي 18 آذار/مارس، وردًا على اعتراضات رابين، تعهّد السادات وفهمي بعدم استخدام مصر للقوّة حتى لو تعثّرت عملية السلام. كما وعد السادات، إسرائيل، من خلال رسالة إلى الرئيس الأميركي، بعدم مهاجمة إسرائيل، شريطة أن تتعهّد إسرائيل بالأمر نفسه تجاه مصر. ووافق السادات صراحةً أن تخضع الممرات في سيناء لسيطرة الأمم المتحدة، بدلًا من تسليمها إلى مصر.

ومع ذلك، لم يكن مجلس الوزراء الإسرائيلي مستعدًا بعد لتقبّل ما كان يمكن اعتباره قبل حرب 1973، حلمًا. كان وزير الخارجية، إيغال ألون، قد عارض المفاوضات مع مصر جملةً وتفصيلًا، مفضلًا إجراء محادثات مع الأردن حول الضفة الغربية على المفاوضات مع مصر. بينما كان وزير الدفاع شيمون بيريز، الخصم والمنافس الدائم لرابين، مستمرًّا في موقفه باتخاذ موقف متشدّد، ورفض فكرة التخلّي عن السيطرة على سيناء رفضًا قاطعًا مقابل أي شيء سوى الالتزام الصريح بعدم القتال.

كانت هناك أيضًا مشكلات في الصياغة والناحية النفسية. منذ أن شعر السادات أنه لا يستطيع التعهّد رسميًّا بإنهاء الحرب من دون قطع العلاقات بين مصر والعالم العربي، بحث المفاوضون الإسرائيليون عن حلّ بديل من خلال مجموعة من الحلول الطارئة. ومن خلال هذا المسار، يمكن أن يمنح السادات «السلام» خطوة تلو الأخرى بدون خطابات رسمية. في هذه الحالة، ثبت أن مبادرات السلام هذه غير كافية للتنازل عن قطعة الأرض المتوقّعة. وبناءً على هذه الفروق الدقيقة، انهارت المفاوضات في نهاية شهر آذار/مارس. وتوقف قطار رحلة السلام. لقد كانت، كما أخبرني رابين، «مأساة إغريقية» [142].

لم يكن الرئيس فورد منخرطًا في دبلوماسية الشرق الأوسط مطلقًا، ولكنه كان على دراية بالعناصر العسكرية من خدمته في لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب.

التقى كلًّا من رابين والسادات، وبدا الاجتماع مع السادات محاطًا بنذير شؤم مثل الاجتماعات الرئاسية مع القادة العرب، حيث طغت القضايا الداخلية فجأة على قضايا النظام في الشرق الأوسط. في المرّة الأولى التي التقى فيها السادات نيكسون، كانت فضيحة ووترغيت في أوجها، واستقال نيكسون بعد ستة أسابيع. وفي نهاية الأسبوع الذي قابل فيه السادات، وجد فورد نفسه مضطرًّا لإقالة وزير دفاعه جيمس شليزنجر، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ويليام كولبي، للاستعداد للحملة الرئاسية في العام 1976. كان لا بُدّ من تخصيص قدر كبير من الوقت للضمانات الرئاسية للسادات في ما يتعلّق بثبات إدارة فورد.

أخذ فورد على عاتقه مسؤولية استئناف رحلة السلام المعلّقة. بينما لم يخفِ قلقه، الذي شاركته إياه، فقد قرر منح رابين وقتًا كافيًا لإنهاء الجدل الإسرائيلي الداخلي. وقد سهّل هذا الأمر شيمون بيريز، استجابة للضغط الأميركي، ولجأ إلى دعم الخطوة التالية، بشرط تحسين نظام التفتيش التابع للأمم المتحدة بوضعه بالقرب من وسط سيناء. ولهذا تطوّع السادات بحافز آخر، مقترحًا أن تكون محطات الإنذار في سيناء تحت رقابة الأميركيين، وأبلغ وزير خارجيته بما يلي: «هذا اقتراح مُهمّ. ستكون أميركا شاهدة. وسيكون هذا ضمانة كاملة للإسرائيليين»[143].

تمّ التوصّل إلى اتفاق في 1 أيلول/سبتمبر من العام 1975. ولم ينتج عن ذلك حالة الابتهاج نفسها مثل التي حدثت في اتفاق فكّ الارتباط الأول، ولكن كانت الخطوة أكثر أهمية من الناحية الجوهرية. كانت مصر وإسرائيل توازنان بين الضرورات العسكرية والظروف السياسية. وأعلن الجانبان أنه لن يتمّ استخدام القوّة في قضايا محدّدة. تخلّت إسرائيل عن الممرّات*. وتخلّت مصر عن استخدام القوّة ضدّ إسرائيل في مجموعة من الظروف، حتى أنها تعهّدت بعدم دعم سوريا في هجوم آخر على إسرائيل. ستُحدّد مثل هذه الخطوات ليس فقط حدودهما، ولكن تصورات مصر وإسرائيل الكاملة إحداهما تجاه الأخرى. ومن الآن فصاعدًا، سيتوصّل السادات ورابين إلى حلٍّ شامل، ليس للمنطقة بأكملها ولكن بين الطرفين في جوهر الأمر.

* بالنسبة إلى عملية تحديد الممرّات، التي كانت مثيرة للجدل في البداية، تمّ حلّها من خلال إشراف مستشاري الأمم المتحدة وممثلي إسرائيل والولايات المتحدة عليها.

ومع ذلك، كانت هذه الترتيبات عرضة للإلغاء، وكان الأمر صعبًا على السادات. اقتصرت خيارات الجانبين على إنجازاتهما: فمن جانب السادات كان من خلال حركته الفعّالة في محاولة فهم ما يتحمّله شعبه أو يقبل به، وفي حالة رابين من خلال حركته التدريجية نحو التحدّي النهائي؛ تعريف جديد للسلام ليس من خلال قطعة أرض مقابل بعض السلام، بل لطبيعة السلام في الشرق الأوسط ذاته.

رحلة السادات إلى القدس

أدركت كلّ من إسرائيل ومصر أنه لم يتبقّ سوى مساحة ضئيلة للتوصّل إلى اتفاق مؤقت آخر بخصوص سيناء. ولكن في العام 1976، مع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية، بدأ الطرفان في استكشاف خطوة أخرى، والتي كانت رسم خط من العريش إلى رأس محمد ضمن 20 ميلًا من حدود إسرائيل؛ وهو في الواقع «خطّ كيسنجر» الذي كان السادات اقترحه في اجتماعنا الأول قبل عامين. لو فاز فورد في الانتخابات، لكان خط العريش - رأس محمد مقابل إنهاء الحرب هو أول خطوة في السياسة الخارجية بعد تنصيبه.

في خلال العام الأخير لإدارة فورد والسنة الأولى من حكم جيمي كارتر، حاول السادات إشراك الولايات المتحدة في رؤيته لسلام أوسع نطاقًا. وفي آب/أغسطس من العام 1976، أخبر السفير الأميركي هيرمان إيلتس أنه يأمل أن يصله اقتراح أميركي جديد قريبًا، وإذا لم يحدث ذلك، فإنه سوف يشجّع الإسرائيليين على «وضع جميع الأوراق على الطاولة»[144].

في خلال الحملة الانتخابية في العام 1976، التزم فريق كارتر باتفاق شامل بين إسرائيل وجميع جيرانها العرب، على أن يتمّ تحقيقه في مؤتمر لجميع الأطراف، موضوعه الرئيسي هو مستقبل فلسطين. وهكذا وضع تنصيب الرئيس كارتر في كانون الثاني/يناير في العام 1977 حدًّا لاستراتيجية الخطوة خطوة الأميركية.

وفي 3 نيسان/أبريل 1977، واعتقادًا منه أن «الأميركيين يمتلكون أكثر من 99 في المئة من أوراق اللعبة»، قدم السادات خطّته للسلام إلى الرئيس كارتر الذي تمّ تنصيبه حديثًا[145]. وأكد السادات على ضرورة قيام دولة فلسطينية وانسحاب إسرائيلي إلى حدود

العام 1967، وقال إنه مستعد للاعتراف رسميًّا بإسرائيل ولن يعترض على المساعدات أو الضمانات الأميركية للدولة الفلسطينية المُحتمَلة[146].

لا شيء يمكن أن يكون أبعد عن عقل السادات -أو الإسرائيليين- من انعقاد مؤتمر متعدد الأطراف للشرق الأوسط، ناهيك عن محاولة التوصّل إلى تسوية شاملة. والسبب الوحيد هو أن أيّ تجمّع من هذا القبيل قد يدعو إلى مقترحات للعودة إلى حدود ما قبل العام 1947، وهو ما لن يقبله أي حزب سياسي في إسرائيل، على الأقل في ما يرتبط بالضفة الغربية: فقد دعت خطة التقسيم العام 1947 إلى فصل في الضفة الغربية ضمن مسافة 10 أميال من الطريق بين المدينتين الرئيسيتين في إسرائيل، تل أبيب وحيفا، بل وأقرب إلى مطار بن غوريون، مركز الاتصال الدولي الوحيد لدولة إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن عقد مؤتمر متعدّد الأطراف من شأنه أيضًا إحياء مسألة وجود منظمة التحرير الفلسطينية - التي ترفضها إسرائيل - والقضية الإشكالية المتمثلة في المشاركة السوفيتية. وواصل السادات معارضته لعقد مؤتمر شامل لأنه يعيد فرض النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، مع منح سوريا حق نقض الدبلوماسية المصرية وتهديد تصوّره لتحقيق تدريجي للسلام.

لكنّ الرئيس كارتر لم يقتنع بمقترح السادات في نيسان/أبريل، وانزعج من مقاومة المصريين للنهج الشامل. وللتغلّب على اعتراضات السادات، ناشده كارتر في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1977 دعم المؤتمر[147]. وخشية أن يجبره الرئيس على الدخول في دبلوماسية يمكن أن يعرقل فيها السوفيت والعرب جهوده، قفز السادات مباشرة إلى الأهداف النهائية. وأدرك أن تحقيق تسوية دائمة للعلاقة المصرية الإسرائيلية يستدعي إحداث صدمة أخرى في هذه المنظومة. وكتب السادات لاحقًا أن دعوة كارتر للسلام «وجّهت تفكيري للمرّة الأولى نحو المبادرة التي كنت سأقوم بها»[148].

وعلى سبيل الردّ على رسالة كارتر، بدا خطاب السادات في افتتاح دورة البرلمان المصري الجديدة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، بمثابة إشارات مألوفة من قبيل «الذهاب إلى أقصى الأرض»[149] من أجل السلام. ولكن هذه المرّة، نوّه باقتضاب إلى فرضية زيارة إسرائيل: «ستُدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته، ومناقشتهم»[150].

وتعمّد السادات أن يواري هذه المبادرة وسط إشارات إيجابية إلى مؤتمر جنيف الذي اقترحه كارتر[151]، وهو ما لم يجرؤ على رفضه. ومن أجل ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يجلس بين الحضور، أصرّ على أن تضمّ الأطراف المفاوضة في مثل هذا المؤتمر ممثّلين فلسطينيين، وهو مطلب كان يعلم أن الإسرائيليين لن يقبلوه. وعلى الرغم من أن جدية التزامه بالسلام كانت واضحة[152]، لم يدرك أحد آنذاك أنه كان يطرح بالفعل فكرة زيارة إسرائيل وأنه ليس لديه أيّ نية للذهاب إلى جنيف.

لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن فهم مغزى السادات وانتهز الفرصة. تقلّد بيغن منصب رئيس الوزراء محلّ رابين في أيار/مايو من العام 1977. وهو هاجر من بولندا في العام 1942، وعمل في البداية رئيسًا للإرغون، وهي وحدة شبه عسكرية سرية، ثمّ انخرط لثلاثة عقود في المعارضة السياسية. وكان بيغن غير مرن وقانوني في نظرته للمفاوضات. ولكنه لم يستبعد «سلامًا ملزمًا» مع مصر طالما أنه لا يشمل العودة إلى حدود ما قبل العام 1967[153]. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وربما من منطلق حسن النية، أو ربما لمجرد إحراج السادات أمام الرأي العام العالمي، وجّه بيغن دعوة رسمية إلى الرئيس المصري لزيارة القدس[154].

وفي مساء 19 تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك احترامًا ليوم السبت عند اليهود، هبطت طائرة السادات في إسرائيل وسط دهشة العالم. وكنت قد اتصلت هاتفيًا بالسادات في اليوم السابق لتهنئته على هذه الخطوة الجريئة. ووجدته مرتاحًا ومطمئن البال. سألني، أي شخصية إسرائيلية بارزة أعتقد أنها أكثر إثارة لإعجابه؟ كان ظنّه أنني سأقول له عيزر وايزمان، قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق ووزير الدفاع الحالي في حكومة بيغن (والذي كان في شبابه عضوًا في منظمة إرغون السرية). ولكنني قلت له دايان. واتضح أن ظنّ كلينا خطأ. وتبيّن أننا معجبان بالعجوز غولدا مائير؛ والتي كانت من بين القادة الإسرائيليين في استقباله بالمطار[155].

كانت الأجواء متوتّرة عند وصول السادات؛ الإسرائيليون يتوقّعون فخًا، ورجال أمن السادات يخشون على سلامته. فلربما استغل الراديكاليون من كلا الجانبين هذه اللحظة الدرامية لتحطيم جهوده. ولكن بعض الأحداث تتسامى على الحسابات العادية. فقد كان

الاستقبال صاخبًا، بعد لحظات باردة أولى، ورحّب الإسرائيليون بشدّة بالرئيس المصري في زيارة لم يجرؤ أحد على تخيّلها على الإطلاق.

وفي صباح اليوم التالي لوصوله، صلّى السادات في المسجد الأقصى، ثمّ زار كنيسة القيامة وياد فاشيم، نصب ومتحف الهولوكوست الإسرائيلي. وبعد ذلك، كان أول بند في جدول أعماله الرسمي هو إلقاء كلمة أمام الكنيست. وشكّل وجوده ذاته في ذلك المجلس تحدّيًا جذريًّا لموقف عربي تاريخي. وتجاهل الخطاب، الذي ألقاه باللغة العربية الفصحى، لغة العداوة الراسخة. وجعل مسألة تحقيق السلام مَهمّة تقع على عاتق الجميع:

إن واجب المصارحة يقتضي أن أقول لكم ما يلي:

أولًا: إنني لم أجئ إليكم لكي أعقد اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل... حتى لو تحقّق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حلّ عادل للمشكلة الفلسطينية، فإنّ ذلك لن يحقّق أبدًا السلام الدائم، العادل، الذي يلحّ العالم كلّه اليوم عليه. ثانيًا: إنني لم أجئ إليكم لكي أسعى إلى سلام جزئي، بمعنى أن ننهي حالة الحرب في هذه المرحلة، ثمّ نرجئ المشكلة برمّتها إلى مرحلة تالية... ويرتبط بهذا، أنني لم أجئ إليكم لكي نتفق على فضّ اشتباك ثالث في سيناء، أو في سيناء والجولان والضفة الغربية. فإنّ هذا يعني أننا نؤجل فقط اشتعال الفتيل إلى أي وقت مقبل[156].

وقال السادات إن تسوية غير كاملة من هذا القبيل تعني أننا «أضعف من أن نتحمّل أعباء ومسؤوليات السلام الدائم العادل»[157]. ولكنه يعتقد أن كلا الطرفين قوي بما يكفي لتحقيق مثل هذا السلام. في الذروة العاطفية للخطاب، تساءل: «لماذا لا نمدّ أيادينا، بصدقٍ وإيمانٍ وإخلاصٍ، لكي نحطّم هذا الحاجز معًا؟»[158].

وحدّد السادات السلام بأنه «ليس توقيعًا على سطور مكتوبة، بل إنه كتابة جديدة للتاريخ... السلام، في جوهره، نضال جبّار ضدّ كلّ الأطماع والشهوات»[159].

وجاء ردّ بيغن ليتسامى على نهجه القانوني ويتبنّى الخيارات الدبلوماسية كاملة:

يعرف الرئيس السادات، كما قلنا له قبل وصوله إلى القدس، أن موقفنا يختلف عن موقفه من الحدود الدائمة بيننا وبين جيراننا. ولكنني أتوجّه الى الرئيس المصري وإلى جيراننا جميعًا وأقول: الرجاء ألا تقولوا: لا توجد، ولا تجري مفاوضات حول شيء أيًّا كان. إنني أقترح، على أساس رأي الأغلبية الساحقة من هذا البرلمان، أن تخضع الأمور

بأكملها للمفاوضات. كلّ الأمور تخضع للمفاوضات. ولن يقول أي طرف خلاف ذلك. ولن يأتي أي طرف بشروط مسبقة. سندير المفاوضات باحترام متبادل[160].

كانت رحلة السادات إلى القدس من النماذج النادرة التي تمكّن فيها حدث من صنع حدّ فاصل في التاريخ وغير جذري من نطاق ما هو ممكن وما هو محال. وقد كان بمنزلة ثورته الفعلية، بكل ما حملته من صدق وتداعيات، مقارنة بمشاركته في حركة تموز/يوليو 1952، وإشعاله لثورة «التصحيح» في نيسان/أبريل 1971، وطرد السوفيت في تموز/يوليو 1972 أو حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وما أعقبها من نتائج. كانت الزيارة بمنزلة منجز «قومية» السادات وفق مفهومه الخاص لها، والتي جعلت من تحقيق السلام شكلًا من أشكال تحرير الذات.

درب العذاب نحو السلام

كبّدت حرب تشرين الأول/أكتوبر مصر خسائر في الأرواح تجاوزت عشرة آلاف قتيل، ومنهم شقيق السادات الأصغر، وهو طيار مقاتل أسقطت طائرته في غارة على مطار عسكري إسرائيلي. وبالنسبة إلى إسرائيل، فقد تجاوز الرقم 2600 قتيل وأكثر من 7 آلاف جريح[161]. وأثناء لقائه في مستشفى عسكري مصري في خلال إحدى الرحلات المكوكية، حكى لي السادات عن معاناة بلاده من الحرب وأنها ليست بحاجة إلى مزيدٍ من الشهداء[162].

وسوف تثبت السنوات الأربع التالية أن السادات قد وضع عقبة أولى كبيرة للغاية لكلا الجانبين. وسوف يأتي أول الاتهامات من العالم العربي. قبل الزيارة إلى القدس، كان آخر لقاء بين رئيس دولة عربية وزعيم صهيوني أو إسرائيلي عندما التقى الأمير فيصل بحاييم وايزمان في كانون الثاني/يناير من العام 1919[163]. ومنذ ذلك الحين، خاض العرب أربع حروب على المبادئ نفسها التي أعلن السادات أنه على استعداد للتخلي عنها.

وبعيدًا عن المخاطر المباشرة، شعر القادة العرب بالخيانة لأن السادات لم يتشاور معهم. وعمليًا، كانوا قلقين من أن وجوده في القدس يعزّز الموقف التفاوضي الإسرائيلي[164]. كان أسد سوريا ساخطًا للغاية. وعندما سألته في العام 1975 عن البديل

لذلك المسار، أجاب ببرود: «أنتم تتركون فيتنام. وسوف تتركون تايوان. ونحن سنكون هنا عندما تتخلّون عن إسرائيل»[165].

كما كانت هناك معارضة كبيرة داخل حكومة السادات. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، استقال وزير الخارجية إسماعيل فهمي احتجاجًا على قرار زيارة القدس[166]، وازداد الضغط الأميركي على إسرائيل. وعندما اتصل بيغن بكارتر في 19 تشرين الثاني/نوفمبر لتأكيد وصول السادات إلى القدس، قال له كارتر: «لا بُدّ من أنك لاحظت أن فهمي قد استقال. هناك حاجة إلى بعض الإسهامات الملموسة منكم ليعود بها السادات إلى بلاده. لقد واجه مخاطر كبيرة»[167]. وتاريخيًا، نجد أنه من الغريب أن السادات اتُّهم في أعقاب زيارته بأنه مرّ عبر القدس للوصول إلى واشنطن. ولكن الواقع يقول إنه سعى إلى القيام بعكس ذلك.

وفي تموز/يوليو من العام 1977، أشعلت ليبيا معمر القذافي (الذي كان السادات يحطّ من شأنه) حربًا قصيرة مع مصر بسبب إصرار السادات على سعيه لتحقيق السلام مع إسرائيل ورفضه لمقترحات القذافي للوحدة مع ليبيا. ووصف فيما بعد تصرفات السادات بأنها «خيانة للأمة العربية»[168]. وعبّرت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية عن غضب مماثل في بيان مشترك:

> ما من هدف لـ [زيارة السادات] ومخطّط السادات - بيغن سوى فرض الأمر الواقع على الأمة العربية، وبالتالي إبطال كلّ الجهود الحقيقية لتحقيق سلام عادل يقوم على الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلّة[169].

لقد كانت «خطة السادات-بيغن» الرسمية في هذه المرحلة محض خيال. ومع ذلك، وفي مؤتمر انعقد في طرابلس في كانون الأول/ديسمبر من العام 1977، وصفت سوريا والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية تصرّفات السادات بأنها «خيانة عظمى»[170]. وقرّروا تطبيق قوانين المقاطعة العقابية المعادية لإسرائيل على أي كيانات مصرية تتعامل وتتاجر مع إسرائيل[171]. وعقب ذلك بوقت قصير، قطعت مصر علاقاتها مع خمس دول عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

كان السادات يأمل في أن تؤدّي زيارة القدس إلى فرض واقع جديد على العلاقة بين إسرائيل وأميركا ودفع المفاوضات إلى مرحلة جديدة للتوصل إلى اتفاق أشدّ قوّة

ودوامًا.[172] وتوقّع أيضا أن يمنح انقسام الجبهة العربية ميزة تفاوضية لإسرائيل[173]. ولكن في العام التالي، لم يحقّق بيغن والسادات سوى خطوات متعثّرة نحو السلام. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام 1977، ردّ بيغن على زيارة القدس بالسفر إلى مدينة الإسماعيلية المصرية، لكن النتيجة الوحيدة للقمّة كانت ترتيب اجتماعات الخبراء العسكريين والسياسيين من الجانبين، والتي سرعان ما انهارت.

لقد كانت حياة بيغن مثلها مثل حياة السادات، ثورية في بدايتها. وعلى العكس من السادات، كان رئيس حكومة في بلد يرفض جيرانه حقّه في الوجود. وناضل بعناد دفاعًا عن الرمز واللغة. وفي العام 1975، وردًّا على الحجة القائلة بأن إسرائيل بحاجة إلى التنازل عن الأرض لكي يعترف بها جيرانها العرب، ردّ بالقول إن الشعب الإسرائيلي «لا يحتاج إلى الشرعية... نحن موجودون. لذلك، نحن أصحاب شرعية»[174]. وكان لدى بيغن شاغل أعمق من الاعتراف؛ كان يخشى أكثر من أسلافه أن يعرّض السادات العلاقة مع أميركا للخطر، وهي الضامنة لوجود إسرائيل[175].

وفي آذار/مارس من العام 1978، كتب السادات إلى بيغن بلغة تستحضر الصيغة التي تحدّث نيكسون بشأنها مع حافظ إسماعيل في شباط/فبراير من العام 1973: «لا ينبغي أن يكون الأمن على حساب الأرض أو السيادة». وكتب السادات أن مصر اعترفت بهذا المبدأ بالفعل في ما يتّصل بوجود إسرائيل، وسوف يقوم بدوره في إقناع العرب والمجتمع الدولي بذلك. ولكن سيتعين على إسرائيل أن تتصرّف وفق المبدأ نفسه: في ما يتّصل بالعرب الفلسطينيين، فلا يمكنها «إثارة المشكلات حول الأرض والسيادة»، وفي ما يتّصل بمصر، لا يمكنها المطالبة بالتضحية بـ«الأرض والسيادة» مقابل السلام. وأشار السادات إلى أنه يمكن تحقيق الأمن باعتباره توازنًا مستقرًا، توازنًا متّفقًا عليه، يتمّ الحفاظ عليه بتجاوز الصيغ القائمة والارتكاز على مفهوم للعدالة لم يكن متجذرًا في تصحيح المظالم التاريخية، بل مرهونًا بممكنات المنفعة المتبادلة وتحقيق رؤية مشتركة للسلام.

وفشل الطرفان في الاتفاق حتى بعد تجدّد المشاركة الأميركية في ربيع العام 1978. وتفاقم إحباط السادات وانفصاله عن زملائه الذين شعروا أن التزامه السلام أصبح طاغيًا عليه للغاية.

تملّك السخط من السادات، وطلب من كارتر الانضمام إلى المفاوضات. واستجاب الرئيس بدعوته وبيغن لعقد اجتماع في كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر من العام 1978. وفي بداية المحادثات، التي استمرّت من 5 أيلول/سبتمبر إلى 17 أيلول/سبتمبر، كانت المفاوضات الثنائية بين الطرفين مشحونة لدرجة أن كارتر ووزير خارجيته سايروس ڤانس توسّطا لحثّ الطرفين على البدء بجدية.

وكان السادات يعاني من مشكلات حتى داخل وفده. كما قال لأحد مسؤولي وزارة الخارجية:

> أنتم في وزارة الخارجية تظنّون أنكم تفهمون السياسة. الواقع أنكم لا تفهمون شيئًا على الإطلاق. ومن الآن فصاعدًا، لن أخصّص ولو أقل قدر من الاهتمام لكلامكم أو مذكّراتكم. أنا رجل تحكم أفعاله استراتيجية أسمى، تعجزون عن إدراكها أو فهمها[176].

لذلك، ليس من المستغرب أن يستقيل خليفة إسماعيل فهمي، وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، قبل وقت قصير من إبرام اتفاقات كامب ديفيد[177]. فمنذ اللحظة التي وطأت قدمه القدس، التزم السادات بشكل لا رجعة فيه السلام المصري الإسرائيلي. وعلى مدى اثني عشر يومًا من المفاوضات، قام بتعديل بنود الشقّ العربي بشكل جوهري.

وقبل حرب تشرين الأول/أكتوبر بثلاثة أشهر، في العام 1973، رفض السادات وجهات النظر الأميركية بشأن فتح قناة السويس:

> موقفنا يجب أن يكون واضحًا... لا حلّ جزئيًا، ولا حلّ منفردًا ولا مفاوضات... مبادرتي [لفتح قناة السويس] لم تصمّم إطلاقًا كحلٍّ جزئي أو تدريجي، ولم تكن غاية في حدّ ذاتها. ما قلته هو: دعوني أختبرْ نيّاتكم في ما يتعلّق بانسحاب إسرائيل، حتى أكون مقتنعًا بأنها ستكمل انسحابها بالفعل... وعندما يتحدّد تاريخ نهائي للإخلاء، سأقوم بعد ذلك بفتح القناة. أما اليوم، فلا[178]!

في كامب ديفيد، بعد خمس سنوات، وافق السادات على تسوية، مع ترك تحقيق روحها الأخلاقية للمستقبل، تحتوي على خطوات تفصيلية يجب اتخاذها على الفور وغيرها من الخطوات التي يتعيّن إنجازها في المستقبل. وعلى الرغم من الخلافات المستمرّة، فقد تمّ بناؤها على الثقة التي تراكمت تدريجًا بين الطرفين على مدى السنوات الأربع السابقة. واتفق الجانبان على نبذ استخدام القوّة، تطبيع العلاقات، والتوقيع على معاهدة سلام ثنائية، والسماح باستمرار وجود قوات الأمم المتحدة حول قناة السويس. ووافقت إسرائيل على الانسحاب من سيناء بأكملها.

نجح نهج الخطوة خطوة في تحقيق كلّ ما كان دعاة النهج الشامل يخطّطون لتحقيقه في مؤتمر رئيسي واحد. وفي الوقت نفسه، تحقّقت أهداف مصر الوطنية من خلال استراتيجية السادات، وبعد ذلك، تمّ تحديد مبادئ السلام والتوازن الإقليميين؛ لقد توصّلت إسرائيل إلى اتفاق دائم ملزم مع أحد جيرانها سعت إلى تحقيقه معهم جميعًا خلال عقود من وجودها. كما وافقت إسرائيل على بحث المفاوضات من أجل معاهدة سلام مع الأردن، وكذلك الدخول في مفاوضات منفصلة حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، للسماح بتشكيل سلطة فلسطينية تتمتّع بالحكم الذاتي؛ وإشراك الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بمستقبلهم، على نحو يفي بالمتطلبات الإجرائية الموضوعية العربية والإسرائيلية.

ونتيجة لاتفاقية كامب ديفيد، تقاسم السادات وبيغن جائزة نوبل للسلام لعام 1978. وفي خطاب قبول الجائزة الذي ألقاه في 10 كانون الأول/ديسمبر 1978، كرّر السادات رؤيته للسلام، وقال إنه حتى هذا الانتصار هو مجرّد «غاية» مؤقّتة في عملية أكبر بكثير تهدف إلى تحقيق «الأمن... والحرية والكرامة... لجميع شعوب المنطقة». إن السلام النهائي والدائم - الذي لم يتحقّق بعد - سيكون «غير قابل للتجزئة» و«شامل». السلام الذي ينشده لن «ينقذ الإنسان من الموت بالأسلحة المدمّرة» فحسب، بل سيخلّص البشرية كذلك من «شرور العوز والبؤس»[179]. واختتم كلمته، قائلًا:

> وأخيرًا... وليس آخرًا، فالسلام بناء مستمرّ الحركة ينبغي علينا جميعًا الإسهام فيه وعلى كلٍّ منّا أن يضيف إليه حجرًا. والسلام أعمق من مجرّد الاتفاقات أو المعاهدات، وهو يتجاوز كلمة هنا أو هناك. من أجل ذلك، فهو يتطلّب نوعًا من الساسة يتمتّعون بالرؤية والتصوّر والخيال، ويتطلّعون ببصرهم إلى ما بعد الحاضر ليتّجهوا به إلى آفاق المستقبل»[180].

كانت هناك فترة دامت ستة أشهر بين إبرام اتفاقيات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام. وفي غضون ذلك، استمرّت المفاوضات، واتّخذ السادات خطوات إضافية لطمأنة إسرائيل؛ ومنها قبول أن مصر لن تدّعي بعد الآن «دورًا خاصًّا» في غزة وأنها لن تعترض على ضمان إسرائيل من الولايات المتحدة عن فقدان النفط من حقل صغير في سيناء[181]. وأخيرًا، في 26 آذار/مارس 1979، وبعد موافقة الكنيست الإسرائيلي ومجلس الشعب المصري، تمّ التوقيع على معاهدة السلام في حديقة البيت الأبيض.

وعقب شهرين، التقى بيغن والسادات في العريش للإشراف على نقل تلك المدينة من السيطرة الإسرائيلية إلى السيطرة المصرية. ونظرا إلى الجنود المصريين والإسرائيليين الذين احتضنوا بعضهم بعضًا وتعهّدوا بالسلام. ويتذكّر بيغن المشهد في رسالة إلى السادات:

تعلّمنا تحويل المعاهدة إلى واقع حي قوامه السلام والصداقة والتعاون. وأنا أقول هذا لا يسعني إلّا أن أذكر، بأعمق شعور، ذلك اللقاء الذي شهدناه معًا في العريش بين الجنود، مصابي الحرب في مصر وإسرائيل الذين قال بعضهم لبعض وقالوا لنا: لا للحرب بعد الآن. لقد كان مشهدًا فريدًا ومؤثّرًا[182].

الانهيار

فشلت دعوة السادات إلى الشراكة القديمة، «إخوَة إسماعيل وإسحاق»، في إثارة خيال من كانت هناك حاجة شديدة إليهم على الجانبين لتحقيقها. فمباشرةً بعد اتفاق مصر وإسرائيل على إطار كامب ديفيد، وقبل أن توقّعا المعاهدة الثنائية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية، أصبح واضحًا أن إسرائيل ستواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة بمجرد انقضاء فترة الثلاثة أشهر المحدّدة لتعليق عمليات البناء[183]. في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1978، أرسل السادات إلى بيغن طالبًا تحديد جدول زمني لنقل السلطة «إلى سكان الضفة الغربية وغزة»[184]. فردّ بيغن بإرسال قائمة من التزامات مصر التي فشلت في الوفاء بها.

فسّر بيغن لغة معاهدة السلام على أنها لا تتطلّب انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من الضفة الغربية أو غزة، وأن الفلسطينيين لم يُمنَحوا وضع كيان سياسي، ولكن بالأحرى، مجلس إداري[185]. في 30 تموز/يوليو من العام 1980، أعلن الكنيست مرّةً أخرى القدس عاصمة لإسرائيل. احتج السادات، واقترح بدلًا من ذلك إدارة موحّدة، لكن سيادة مُقسّمة على القدس، فردّ بيغن بأن المدينة غير قابلة للتقسيم[186]. وفي رسالة تلقّاها بيغن في 15 آب/أغسطس من العام 1980، كتب السادات أنه في ظلّ تلك الأوضاع، سيكون من المستحيل استئناف المفاوضات[187].

بينما اعترضت إسرائيل على بنود معيّنة، عارض العالم العربي الأجندة الكاملة

لاتفاقيات كامب ديفيد. رأت الدول العربية أن معاهدة السلام انتهاك لاتفاقية جامعة الدول العربية لعام 1950 للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، التي منعت أيًا من أعضائها من عقد سلام منفصل مع إسرائيل[188]. أنكر زعماء عرب بارزون اتفاقيات كامب ديفيد لإخفاقها في تسوية الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، ولعدم تضمينها منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات[189]. وشجب الملك حسين ملك الأردن المعاهدة بشكل قوي، ووصف حالته بأنه «مُحطّم للغاية» بتأثير ما فعله السادات[190]. في 31 آذار/مارس 1979، علّقت جامعة الدول العربية عضوية مصر في الجامعة، وقرّرت نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام 1979، صوّتت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بنتيجة 102 إلى 37 بإدانة الاتفاقيات والتسويات الجزئية الأخرى، على أساس أنها أهملت الحقوق الفلسطينية. فقام كلّ أعضاء جامعة الدول العربية تقريبًا الذين لم يقطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع مصر، بقطعها فورًا.

زادت المعارضة العربية الخارجية من شدّة العداوة القائمة ضدّ السادات في مصر. بعد حرب 1973، كسب الشرعية السياسية لإزاحة تراث ناصر نتيجة لعبور قناة السويس. وفي ربيع العام 1974، قدّم تشريعه المحلّي المميّز، الانفتاح أو سياسة «الباب المفتوح» التي حرّرت اقتصاد مصر. كان الغرض من الانفتاح هو تحفيز المساعدة والاستثمارات الخارجية وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

وقد جاءت المساعدات كما يلي: من 1973 إلى 1975، أعطت الدول العربية مصر أكثر من 4 مليارات دولار أميركي. كذلك تضاعفت المعونة الاقتصادية الأميركية لتصل في العام 1977 إلى مليار دولار أميركي[191]. ذلك الرقم، الذي يقترب من حيث الكم من معادلة المساعدة الأميركية إلى إسرائيل، كان أكبر من المساعدة الأميركية المُقدمة إلى كلّ دول أميركا اللاتينية وبقية دول إفريقيا مجتمعة[192]. لكن، على الرغم من أن معدل نمو الناتج المحلّي الإجمالي لمصر تسارع، من 1.5 في المئة في 1974 إلى 7.4 في المئة في العام 1981[193]، فإن الازدهار المتوقع في الاستثمار ومعدل الإنتاج لم يتحقّق. أخفقت مصر في تنمية رأسمال وطني[194]؛ فالقروض قصيرة الأجل جاءت بفائدة تصل إلى 20 في المئة، و90 في المئة من الأموال التي استُعمِلت في إقامة المشاريع العامة جاءت من خارج مصر[195]. في كانون الثاني/يناير من العام 1977، عندما حاول السادات

تقليل الدعم المالي للمواد الغذائية الرئيسية مثل الخبز، اندلعت اضطرابات في كلّ أنحاء البلاد، مع تظاهر 30 ألف شخص في القاهرة فقط[196].

خلقت سياسات السادات الاقتصادية أيضًا فئة واضحة من الأجانب الأثرياء، وتحوّلت المجموعات الإسلامية المتشدّدة، المكوّنة بشكل كبير من أعضاء الطبقة المتوسطة أو الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة، إلى الاحتجاج والمعارضة العلنية[197]. كان بعض أشدّ خصومه من الإخوان المسلمين الذين أخرجهم السادات من السجن من دون أن يدرك الدرجة التي وصل إليها كُثُرًا منهم في مناصبته العداء في أثناء وجودهم في السجن[198].

المجموعتان الإسلاميتان المتشدّدتان الأقوى في ذلك الوقت، التكفير والهجرة ومنظمة التحرير الإسلامية، وكلتاهما كانتا ملتزمتين بمحاربة النفوذ الغربي والصهيونية، عارضتا أيضًا جهود السادات للسلام[199]، وقد ترجمتا خطابه في الكنيست في تشرين الثاني/نوفمبر الثاني 1977، الذي وصف فيه إسرائيل على أنها «حقيقة واقعة»، على أنه اعتراف بدولة إسرائيل، وانتهاك للعقيدة الإسلامية[200]. اقتراحه ببناء كنيسة ومسجد ومعبد يهودي على جبل سيناء، الذي أُعلِن عنه في صيف العام 1978[201]، شُجِب على أنه كُفر. وعارض الأصوليون معارضةً قويةً أيضًا جهود السادات التشريعية التي تروج لحقوق المرأة، التي سميت «قوانين جيهان»، على اسم زوجته الشابة ونصف الإنجليزية، والتي دعت لتحديد النسل وتحرير قوانين الطلاق.

تحوّلت المعارضة عنفًا. ففي تموز/يوليو 1977، اختطفت مجموعة أصولية أحد وزراء السادات السابقين واغتالته[202]. وردًّا على ذلك، أصدر السادات تشريعًا يقضي بالحكم بإعدام أي شخص ينتمي إلى منظمة سرية مسلّحة[203]. شعرت جيهان السادات، التي كانت تدرس لنيل درجة الماجستير في ذلك الوقت، بالقلق بشأن أمان زوجها. وكما ذكرت هي في مذكراتها:

> إنني أتساءل بدهشة عمّا إذا كان أنور قد علم بمدى مناهضتهم الشديدة له، فعلى الرغم من أن زوجي كان له مستشارون ويطلّع على تقارير المخابرات إلّا أنني كنت أكثر قربًا واختلاطًا بالناس، وعلى عكس بعض المستشارين فإنني لم أكن أخاف من تمرير خبر غير مفضّل أو غير مرغوب. وفي خلال خريف 1979 حذّرته مرارًا: «المتطرفون يا أنور... إذا لم تتحرّك سريعًا فإنهم قد يفوزون بقوّة سياسية لإطاحة كلّ شيء تناضل من أجله»[204].

ازدادت التوتّرات سوءًا في مصر بعد الإقرار الرسمي للسلام. وفي العام 1979، أعلنت جامعة الدول العربية نهاية معونتها الاقتصادية، إضافة إلى قروض البنوك الخاصة والصادرات النفطية إلى مصر[205]. استفزّت الثورة الإيرانية السادات لمنع احتفال الإسلاميين بصعود آية الله خميني. فقد عقد السادات والشاه صداقة شخصية بينما كان الأوّل ما يزال نائبًا للرئيس، وقدّم الثاني معونة مالية بعد حرب 1973، وإمدادات نفطية في خلال فترة كانت هناك حاجة له في العام 1974[206]، كما أنه ظلّ داعمًا للسادات بعد رحلة القدس[207]. وفي العام 1980، رحّب السادات بالشاه المنفي إلى مصر عندما كان لجوؤه إلى بنما عرضة للتهديد من جرّاء طلبات إيرانية لتسليمه[208].

تضاعفت التحدّيات المحلّية التي يواجهها السادات بالقلق الذي سرى بين ثوار 1952 الذين تولّوا الحكم منذ ذلك الوقت اعتمادًا على سمعة الجيش وقدرة ناصر على إثارة المشاعر الجمعية. وعلى الرغم من أن السادات أجرى بعض الإصلاحات السياسية - بالتحديد، في العام 1976، تغيير نظام الحزب الواحد بانتخابات تشارك فيها أحزاب متعدّدة، واللجوء إلى الاستفتاءات العامة للالتفاف على المجلس الوطني - فهو لم يغير بشكل أساسي دستور حكومة الضباط الأحرار، الذي كرّس الحكم الاستبدادي، وحافظ أيضًا على هيمنة النخبة العسكرية. مستشعرًا نمو المعارضة، ووجوده في وضع معزول ومن دون دعم، اتبع السادات أسلوبه المعتاد في التعامل مع المعارضين بمواجهتهم مواجهة مباشرة. فحدّ من حرية الكلام، وحلّ اتحادات الطلاب، وحظر ناشري التطرّف الديني[209].

في خلال ذلك، قلّص السادات المجموعة المحيطة به، ليجد نفسه في معضلة كلاسيكية. كلما زاد عمق نزاعه مع الأغلبية الأيديولوجية، وقلّ دعمه، زاد عدم ثبات وضعه. في أيلول/سبتمبر من العام 1981، بعد صيف من العنف الإسلامي - القبطي، قام السادات باعتقالات جماعية، وسجن أكثر من 1500 ناشط[210]. حتى أنه اعتقل كلًّا من بابا الأقباط والمرشد الأعلى للإخوان المسلمين[211].

مثّل النمو الثابت للتطرّف الديني شكلًا من أشكال التناقض المركزي لبرنامج السادات المحلّي. وكما وصفه مراقب معاصر، «كلما زاد التحرّر والديمقراطية التي أرادها [السادات] لكي يحقّق حلمه، زادت الفطنة والتجاوب الذي يجب أن يكون عليه مع

المطالب الشعبية بالرجوع إلى تقاليد الإسلام»[212]. لقد تحوّل سعيه وراء حلم المصالحة إلى خيار للاستشهاد.

الاغتيال

كفتى صغير، احترم السادات جهود الوطنيين المصريين في الكفاح من أجل الاستقلال، واعتزّ بأسطورة واحدة بشكل خاص: أسطورة زهران، الشاب المصري الذي حكم عليه البريطانيون بالإعدام. فبينما جرّ آخرون أقدامهم بشكل خنوع وهم يُقتادون إلى مصيرهم، سار زهران إلى المشنقة ورأسه مرفوعة عاليًا، معلنًا في تحدٍّ: «إنني أموت في سبيل تحرير مصر». كتبت ابنة السادات، كاميليا، أن أباها صاغ تصرفاته طوال حياته متّخذًا زهران مثالًا[213].

في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، احتفلت مصر بالذكرى الثامنة لحرب تشرين الأول/أكتوبر. كان السادات يجلس في منصة لاستعراض عرض عسكري عندما أبطأت فجأة إحدى الشاحنات العسكرية حتى توقّفت. وبدأت مجموعة من الجنود - أصوليين داخل الجيش المصري، منهم عضو في الجهاد الإسلامي لم يُقبض عليه في حملة جرت في وقت سابق - بإطلاق النار على السادات، فقتلوا الرئيس وعشرة آخرين.

ظنّ السادات أن حرية مصر يمكن تحقيقها أولًا من خلال الاستقلال، وبعد ذلك من خلال المصالحة التاريخية. كان هدفه إعادة بعث حوار قديم بين اليهود والعرب، مستندًا إلى فهمه بأن تاريخيهما مقدَّر لهما أن يتشابكا. كان هذا الاعتقاد بالتحديد في توافق مجتمعين أُسِّسا على معتقدات دينية مختلفة، وتعايشهما، ما وجده معارضوه غير قابل للاحتمال.

في أعقاب الهجوم، مدح رئيس الوزراء بيغن زيارة السادات إلى القدس، وأعلن أنه «قُتِل بيد أعداء السلام»، مضيفًا:

> قراره المجيء إلى القدس والاستقبال الذي حظي به من الناس، والكنيست، وحكومة إسرائيل، سيُذكر كأحد الأحداث العظيمة في زمننا. فالرئيس السادات لم يعر الإساءة والعداوة اهتمامًا، ومضى في مساعيه لإلغاء حالة الحرب مع إسرائيل، وعقد السلام مع أمتنا. لقد كان طريقًا صعبًا[214].

أقيمت جنازة السادات في 10 تشرين الأول/أكتوبر. الرئيس ريغان، وقد نجا هو نفسه من محاولة اغتيال، لم يستطع أن يحضر لأسباب صحية وأمنية. في مكانه، أرسل الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر، إضافة إلى وزير الخارجية أليكساندر هيج، ووزير الدفاع كاسبر واينبرجر، وممثلته في الأمم المتحدة، جين كيركباترك. وكمجاملة خاصة، ألحقني بالوفد، وكنت وقتها أعيش حياتي الخاصة.

كانت الجنازة حدثًا غريبًا: أدارتها بإحكام قوات الأمن، في ظلّ إحساس بالصدمة كان ما يزال عالقًا في الجو. كانت الشوارع هادئة؛ لم يكن هناك الفيض الجارف العام للحزن الذي رافق جنازة ناصر. لم تكن هوية المجموعة المسؤولة عن قتله قد اتضحت بعد، لكن كان واضحًا أنه كان هناك تواطؤ عالي المستوى، على الأقل داخل الجيش[215]. عني هذا أن الضيوف البارزين في الموكب الجنائزي - ومنهم الرؤساء الأميركيون الثلاثة، وبيغن، ولي كوان يو، وأمير ويلز، ورئيس الوزراء البريطاني السابق جيمس كالاهان، ووزير الخارجية البريطاني اللورد كارينغتون، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والرئيس السابق ڤاليري جيسكار ديستان، والمستشار الألماني هيلموت شميت، ووزير الخارجية هانز ديتريتش جونشر، ورئيسة البرلمان الأوربي سيمون فيل[216] - كان لزامًا حمايتهم كما لو أنهم أهداف مُحتمَلة.

قبل يومين فقط، حاول متمرّدون اقتحام مقرّ الأمن الإقليمي جنوب القاهرة. الحكومة الليبية، ابتهاجًا بموت الرئيس السادات، كانت تنشر تقارير خاطئة عن حدوث مزيدٍ من العنف في مصر. وعندما حاول عدة مئات من المشيّعين الانضمام إلى الموكب، أطلق الحراس النار في الهواء لإبقائهم بعيدًا.

اجتمع الضيوف من الشخصيات المُهمّة جدًا، الذين بلغ عددهم زهاء المئة، في خيمة في مكان الاستعراض، حيث قُتل السادات. بعد انتظار لأكثر بكثير من ساعة، مشينا خلف نعش السادات في الطريق نفسه الذي سلكه الاستعراض العسكري قبل أربعة أيام، مرورًا بمكان اغتياله، في طريقنا إلى دفنه.

عكست غرابة الجنازة الاحتمالات المضطربة للشرق الأوسط. لقد عكس سلوك السادات ثقته في أن نظرائه قد يختارون طريقه؛ ومثّل موته العقوبة التي قد يكون عليهم نيلها. فمع استحواذ الأنظمة المتطرفة -مُمثّلة في عهد العنف السياسي للقذافي،

الذي تبنّى الإرهاب من اسكتلندا إلى برلين- على أجزاء من العالم العربي، أصبح الذين يساندون الاعتدال عرضة للخطر. وكما قلت ليلة موته: «لقد أزاح السادات عن كاهلنا أعباء كثير من الأمور المحيّرة الصعبة"[217] - أعباء على آخرين الآن تحمّلها*.

على شاهد قبر السادات، كُتِبت آية من القرآن: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران 169]. وكُتِب أسفلها: «بطل الحرب والسلام. استشهد من أجل المبادئ»[218].

خلال زيارة إلى مصر في نيسان/أبريل من العام 1983، زُرتُ قبر السادات. وكنت الزائر الوحيد هناك.

الخاتمة: أسطورة لم تكتمل

اشتهر أنور السادات بمعاهدة السلام التي عقدها بين مصر وإسرائيل. إلّا أن منجزه النهائي لم يكن معاهدة للسلام، على الرغم من عظمة ذلك الإنجاز، بل كان تعديلًا تاريخيًّا لنمط وجود مصر، ونظامًا جديدًا في الشرق الأوسط كإسهام في السلام العالمي.

لقد أدرك منذ شبابه أن مصر، نتيجة لتاريخها، لا يحق لها أن تكون مقاطعة خاضعة، أكثر من أن تكون الزعيم الأيديولوجي للعالم العربي. فقوتها في تطلعها إلى هوية أبدية.

من الممكن أن يكون موقع مصر الجغرافي بين العالم العربي والبحر الأبيض المتوسط ثروة ومسؤولية في آن. لقد رأى السادات مصر كأمّة إسلامية مسالمة، وقوية بما يكفي لمشاركة عدوها السابق، بدلًا من: إما أن تسيطر عليه أو أن يسيطر هو عليها. لقد أدرك أن السلام العادل يمكن بلوغه من خلال تحقيق تطوّر عضوي والاعتراف بالمصالح المتبادلة فقط، وليس من خلال فرضه بواسطة قوى خارجية. وأن ذروة هذه العملية سوف تكون قبولًا عالميًّا بمثل تلك المبادئ.

لقد كانت الرؤية العامة للسادات غير متوافقة إلى حدّ كبير مع رؤية زملائه

* كما كتب تشارلي هيل، الأستاذ الجامعي والدبلوماسي الراحل، إليّ: «مع اغتيال السادات، فقدت مصر دور المفاوض باسم الفلسطينيين مع إسرائيل».

ومعاصريه حتى تدوم. ما ظلّ حيًّا بعد موته هي العناصر العملية التي اعتبرها قصيرة الأجل. قليل من إلهامه، الذي اعتقد أنه لا بُدّ من أن يمثل أساسًا لكل ذلك، ظلّ باقيًا.

ما تزال المسابقة الحاسمة في الشرق الأوسط الحديث قائمة: إنها منافسة بين مدافعين عن نظام ديني أو فكري تعدّدي - يتناول معتقداتهم الشخصية والعمومية على أنها متوافقة مع نظام يقوم على الدولة - ومن يتنصّلون من السادات، وينشغلون في الحديث عن نظرية دينية أو عقيدة شاملة عبر كلّ مجالات الحياة. فبينما تهدد الطموحات الإمبريالية بابتلاع الدول ككل -وتقسّمها التمرّدات من الداخل- يمكن لرؤية السادات لنظام دولي بين الدول ذات السيادة، بناء على المصالح الوطنية المُعرّفة بمصطلحات أخلاقية، أن تكون حصنًا ضدّ الكوارث.

في خطاب أُلقي في أيار/مايو من العام 1979 في جامعة بن غوريون، حيث كان يتسلّم درجة فخرية، دعا السادات إلى إحياء روح التحمّل النسبي التي سادت العصر الذهبي للإسلام في القرون الوسطى. وأضاف:

> التحدّي الذي يواجهنا ليس إحراز النقاط هنا أو هناك؛ لكنه بالأحرى كيفية بناء هيكل قابل للاستمرار للسلام من أجل جيلكم، والأجيال القادمة. فالتعصّب وتزكية الذات ليسا هما الإجابة عن مشكلات اليوم المعقّدة. الإجابة هي التحمّل، والتعاطف، وكرم الأخلاق.
>
> نحن لن نُقيّم طبقًا للمواقف المتشدّدة التي اتخذناها، ولكن طبقًا للجراح التي داويناها، والأرواح التي أنقذناها، والمعاناة التي أزلناها[219].

أحد أهداف السادات الأساسية كان بيان استقلال مصر المتأصّل. ففي عشاء خاص بعد أن انتهت علاقتنا الرسمية، أشرت إلى أن الأميركيين الذين عمل معهم يدينون له بالامتنان لجعلنا نبدو أفضل مما كنا عليه. فرد السادات ببعض التشديد على أن ما قام به من عمل لم يكن من أجل سمعته أو سمعة أحد. لقد بدأ مَهمّته لإعادة الكرامة والأمل إلى الشعب المصري، ووضع معايير للسلام في العالم. كما قال في مراسم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في آذار/مارس من العام 1979:

> يجب ألا يكون هناك مزيد من الحروب أو إراقة للدماء بين العرب والإسرائيليين. يجب ألا يكون هناك مزيد من المعاناة أو إنكار الحقوق. يجب ألا يكون هناك مزيد من اليأس أو عدم الثقة. يجب ألا ترثي أم فقدان ولدها. يجب ألا يضيّع أي شاب حياته في

> نزاع لا يستفيد منه أحد. دعونا نعملْ سويًّا حتى يأتي اليوم الذي يحوّلون فيه سيوفهم إلى محاريث، ورماحهم إلى أدوات لتقليم الأشجار العالية. إن اللّه يدعو إلى دار السلام، ويهدي من يشاء إلى سبيله[220].

على الرغم من ذلك، لم يفصح السادات عن حضارته فقط؛ بل عدّلها وعظّمها. فبقدر اعتزازه بالماضي البطولي، فإن إنجازه البارز تجاوز نمط تاريخ مصر الحديث. بالطريقة نفسها، التي تجاوز بها، كسجين، الاحتجاز، بالانفتاح على التغيير الأخلاقي والفلسفي، كما أورد عن تلك السنوات في مذكراته:

> في الزنزانة 54 بدأت الروابط التي تربطني بالحياة تنقطع الواحدة بعد الأخرى. ولما تخفّفت الروح من أثقالها تحرّرت الذات وانطلقت كما ينطلق الطير من قفصه الواسع إلى الكون بأجمعه إلى اللانهائية... امتنعت ذاتي عن الوجود الكيان الوحيد المُعترَف به كان الوجود بكلّياته، والذي طمح إلى حقيقة سامية وتصاعدية[221].

بهذه الروح، لاحقًا في الحياة، عبر الفجوات بين التصوّرات المصرية والإسرائيلية، وعدم التكافؤ الأولي لمواقفهما التفاوضية. لقد فهم أن التعادل السلبي سوف يجمّد وضعًا راهنًا يتناقض مع المصلحة الوطنية المصرية فحسب، كما يتناقض مع قضية السلام. ثمّ كانت لديه الشجاعة الاستثنائية لتحقيق تلك الثورة.

لإنجاز هذا الجهد، كان لديه شركاء إسرائيليون مهمّون. لا تتيح جغرافية إسرائيل أي مبادرات بطولية، مع ذلك فإن الزعماء الإسرائيليون الذين شاركوا السادات -غولدا مائير وإسحاق رابين ومناحم بيغن- تأثروا برؤيته للسلام[222]. وقد أعرب رابين على وجه الخصوص عن فكرة للسلام موازية لفكرة السادات. وبمناسبة اتفاقية السلام الأردنية في 1994، قال أمام الكونغرس الأميركي:

> في التوراة، في سفر الأسفار، يُذكر السلام، في تعابير مختلفة، 237 مرّة. في التوراة، التي نستقي منها قيمنا وقوتنا، في سفر إرميا، هناك رثاء لراحيل، رئيسة الأسرة. نصه: «هكَذَا قَالَ الرَّبُّ: امْنَعِي صَوْتَكِ عَنِ الْبُكَاءِ، وَعَيْنَيْكِ عَنِ الدُّمُوعِ، لأَنَّهُ يُوجَدُ جَزَاءٌ لِعَمَلِكِ، يَقُولُ الرَّبُّ. فَيَرْجِعُونَ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ».
>
> لن أكفّ عن البكاء من أجل أولئك الذين رحلوا، لكن في هذا اليوم من أيام الصيف، في واشنطن، بعيدًا عن الوطن، نشعر أن عملنا سيُكافأ، كما تنبّأ صاحب الرؤيا[223].

رابين والسادات اغتالهما قاتلان معاديان للتغييرات التي قد يأتي بها السلام.

بعد فترة قصيرة من اغتيال السادات، كتبت أنا أنه من المبكر جدًّا أن نحكم ما إذا كان قد «بدأ حركة للتاريخ، لا رجعة فيها» أو أنه أوكل نفسه إلى مصير الفرعون القديم إخناتون، «الذي حلم بالتوحيد وسط مجموعة من الآلهة المصرية، قبل ألف عام من قبول البشر للأمر»[224]. بعد أربعين عامًا، وفي وجود اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية الطويلة الأمد، والاتفاقية الإسرائيلية الموازية مع الأردن، وحتى الاتفاقية السورية لفصل القوات، ومؤخّرًا جدًّا، اتفاقيات إبراهيم - سلسلة من التطبيع الدبلوماسي بين إسرائيل ودول عربية جرى توقيعها في صيف 2020 وخريفه - ثبتت صحة خطوات السادات. والأكثر من هذا أنه حتى حيث ما تزال الاتفاقيات الرسمية لم تُبرم بعد، فقد أزال الوقت بعض رمال الوهم ليكشف عن صخرة حقيقة السادات الأكثر صلابة.

في وقت باكر من تعارفنا، تساءلت أحيانًا عمّا إذا كان السادات يلعب لعبة تستغرق وقتًا أطول من الوقت الذي أُعطي له لإنهائها. وفي حال حقّق أغراضه الفورية، هل كان ليعود إلى معتقدات سابقة أو ينتقل إلى نظرة مختلفة، أكثر بعدًا للمدى؟

النسخة الوحيدة من السادات التي يمكنني التحدّث عنها بثقة هي النسخة التي عرفتها. لقد قضينا سويًا ساعات في خلال المفاوضات المختلفة التي سبق وصفها في هذا الفصل، وكثيرًا من الأمسيات في خلال ما تبقّى من حياته في حوارات أكثر تجرّدًا، ولكن على قدرٍ مساوٍ من التثقيف، كصديقين. السادات الذي كنت أعرفه انتقل من رؤية استراتيجية إلى رؤية تنبّؤية. لم يطلب الشعب المصري منه أكثر من العودة إلى حدود ما قبل الحرب، لكن ما قدّمه هو، بداية من خطابه في الكنيست، كان رؤية للسلام العالمي؛ أعتقد أنه كان تجسيده القاطع، وذروة معتقداته.

دار حوارنا الأخير في آب/أغسطس من العام 1981، في خلال رحلة بالطائرة من واشنطن إلى نيويورك، بعد لقائه الأول بالرئيس ريغان. كان عندئذ قد قابل أربعة رؤساء أميركيين في خلال سبع سنوات، كلّ منهم ببرنامج مُعدّل. كان من الواضح أنه متعب، لكنه التفت إليّ فجأة وتحدّث عن مشروع رمزي يبقى في الذهن. قال: «في آذار/مارس المقبل، ستعود سيناء إلينا»، ثمّ تابع، «سيكون هناك احتفال عظيم. أنت ساعدت في اتخاذ الخطوة الأولى، ويجب أن تأتي لتحتفل معنا». تبع هذا واحدة من وقفاته الطويلة والتأمّلية، غلب فيها التعاطف البهجة. «لا، لا ينبغي أن تفعل»، وأردف:

سيكون من المؤلم جدًّا للإسرائيليين التخلّي عن هذه الأرض. وأنت يهودي. سيتألّم الشعب اليهودي كثيرًا لرؤيتك في الاحتفال في القاهرة معنا. يجب أن تأتي بعد شهر، وسيمكنني أنا وأنت الذهاب بمفردنا إلى جبل سيناء، حيث أنوي بناء معبد يهودي ومسجد وكنيسة. سيكون هذا إحياء أفضل[225].

اغتيل السادات في استعراض يحتفل بالحدث الفاصل الذي بدأه، والذي غيّر الشرق الأوسط. لم يعش ليشهد استعادة سيناء من إسرائيل، التي أعادها هو. دور العبادة على جبل سيناء التي تصوّرها لم تُبن بعد، ورؤيته للسلام ما تزال في انتظار تجسيدها.



الفصل الخامس

لي كوان يو:
استراتيجية التميّز

زيارة إلى هارفارد

وصل رئيس وزراء سنغافورة، لي كوان يو، الذي كان يبلغ من العمر 45 عامًا آنذاك، إلى جامعة هارفارد في 13 من تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1968 في زيارة وصفها بأنها إجازة «سبعيّة» لمدّة شهر[1]. وجاءت هذه الزيارة بعد ثلاث سنوات فقط من استقلال سنغافورة، بيد أن لي كان رئيسًا للوزراء منذ العام 1959 عندما نالت المدينة حقّ الحكم الذاتي في فترة تقهقر الحكم البريطاني.

وفي أثناء زيارته، صرّح لي لصحيفة طلاب الجامعة، هارفارد كريمسون، أن أهدافه ترمي إلى «البحث عن أفكار جديدة تُثري العقول، والعودة بها إلى موطني مُسلّحًا بدفعة حماسية جديدة تُحفزني على المُضي قدمًا نحو ما أسعى إلى تحقيقه»، وأضاف في تواضع: «أنا أعتزم دراسة كلّ يتعلّق بتأدية مهامي من دون أن تتنسى لي الفرصة لتعلّمها بالطريقة المناسبة طوال السنوات العشر الماضية[2]»*.

---

* وفق ما ذكره لي: «أدركت في بداية تولّي مهام منصبي وجود قليل من المشكلات التي تُعيق الإدارة والتي لم تواجهها الحكومات الأخرى ولم تسعَ إلى حلّها. لذلك، بحثت عمّن واجهوا المشكلات ذاتها، وتعرّفت على طريقة تعاملهم معها، وإلى أي مدى نجحوا في مواجهتها».
(Lee Kuan Yew, *From Third World to First* (New York: HarperCollins, 2000), 687.

وسرعان ما تلقّى لي دعوة لحضور اجتماع عقدته كلية مركز ليتاور للإدارة العامة بجامعة هارفارد (يُطلق عليها الآن اسم كلية كينيدي للإدارة العامة) والتي تضمّ نُخبة من أساتذة الإدارة والاقتصاد والتنمية. وفي هذا الوقت، كان الأميركيون يعرفون قليلًا عن لي، أو عن تلك الدولة الصغيرة والحديثة التي يُمثّلها. وكانت خلاصة معرفة أعضاء هيئة التدريس بالكلية بضيفنا بأنه قائد لحزب يتبنّى بعضًا من مبادئ الاشتراكية، وزعيمًا لدولة تتعافى بعد معاناتها لفترة طويلة من الاستعمار. ولذلك، رحب به زملائي الليبراليون ترحيبًا حارًّا عند حضورهم حول الطاولة البيضاوية الكبيرة لكونه شخصًا يتشارك معهم في الميول والأفكار ذاتها.

كان لي متماسكًا، ويشعّ طاقة ونشاطًا، لكنه لم يُضع وقتًا في الخوض في نقاش قصير، أو عبارات استهلالية، بل أوجز كلماته طالبًا سماع آراء أساتذة الكلية بشأن الحرب في فيتنام[3]. واستجابة لطلبه، أعرب زملائي عن استنكارهم الشديد لهذا الصراع، والدور الذي مثّلته أميركا فيه. كما أن بعضهم وصف الرئيس ليندون جونسون بأنه «مجرم حرب»، في حين وصفه بعضهم الآخر بأنه مجرّد «مختلٍّ عقلي». وبعد أن أفرغ عدد من الأساتذة ما في جعبتهم، دعا عميد الكلية لي لطرح وجهة نظره، وعلى وجهه ابتسامة تترقّب الاستحسان.

لم يستهل لي خطابه بمقدّمة، بل كانت أولى كلماته: «أنتم تُصيبونني بالغثيان». وبدون أن يبذل أي محاولة للتملّق، أكمل حديثه موضحًا أن سنغافورة، كدولة صغيرة في جزء مضطرب من العالم، اعتمدت في بقائها على الثقة في تأدية أميركا مَهمّتها في تحقيق الأمن العالمي، وتوفير القوّة الكافية لمواجهة حركات حرب العصابات الشيوعية التي كانت تسعى آنذاك -بدعم من الصين- إلى زعزعة الدول الفتية في جنوب شرق آسيا.

لم تكن كلمات لي طلبًا للمساعدة أو نداءً للفضيلة، بل كانت تحليلًا موضوعيًّا للحقائق الجيوسياسية في منطقته. أراد لي أن يصف ما يظن أنه يصبّ في المصلحة الوطنية لسنغافورة، والذي يراه يتمثّل في تحقيق الأمن وسلامة الوضع الاقتصادي. وأضاف لي موضحًا أن بلاده تبذل كلّ ما في وسعها لتحقيق كلا الهدفين، مدركًا أن أميركا ستتّخذ قراراتها بشأن أي مساعدة وفق اعتباراتها الخاصة. وفي النهاية، ناشد مُحاوريه مشاركته في أيديولوجية مشتركة بدلًا من البحث عن المرحاض.

بدت الدهشة على وجوه أعضاء هيئة التدريس في جامعة هارفارد بعدما حدّثهم لي عن نظرة العالم التي لا يشوبها عداء لأميركا، أو سخط واستياء بعد فترة من الحكم الاستبدادي. لم يُلقِ لي باللوم على الولايات المتحدة لما تواجهه سنغافورة من تحدّيات وصعوبات، ولم يكن كذلك ليتوقع منها أن تسعى إلى التصدّي لها، لكنّه التمس حسن النية الأميركية حتى تتمكّن سنغافورة، التي تفتقر إلى النفط والثروات الطبيعية الأخرى، من النمو والازدهار عن طريق تنمية ما وصفه بالمورد الرئيس لها، والذي يتمثّل في سمة شعبها وإمكاناته التي يُمكن تطويرها ما لم تُترك للثورة الشيوعية، أو لغزو الدول المجاورة، أو للهيمنة الصينية. في وقت سابق من ذاك العام، أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون انسحاب جميع القوات العسكرية من «شرق السويس». وعليه، كان القرار بإغلاق قاعدة القوات البحرية الملكية الضخمة التي كانت بمنزلة الركيزة الأساسية لاقتصاد سنغافورة وأمنها. ولهذا، كان لي يسعى إلى الحصول على مساعدة أميركية لمواجهة الصعوبات التي رآها تلوح في الأفق. وقد صَوَّر هذه المَهمّة بأنها أحد العوامل الأساسية لتشكيل نظام إقليمي أكثر من كونها مَهمّة ذات علاقة بالأنماط الاعتيادية السائدة في الحرب الباردة، حفاظًا على مسؤولية أميركا في رعاية مصالحها الوطنية.

إن القدرة على مقاومة الانجراف وراء المزاج اللحظي هي إحدى السمات الضرورية التي لا بُدّ من أن يتحلّى بها السياسي. وقد كان أداء لي في ندوة هارفارد المنعقدة منذ فترة طويلة أداءً تثقيفيًّا بناءً ليس فقط لوضوح تحليله لمواقف أميركا وسنغافورة في العالم، لكن أيضًا لبسالته في السباحة ضدّ التيار، وهي سمة أظهرها مرات عدّة في مسيرته المهنية.

العملاق من ليليبوت

تفوّق لي في إنجازاته على قادة آخرين ورد ذكرهم في هذا الكتاب. وكل قائد من هؤلاء القادة مثّل دولة رائدة تشكّلت ثقافتها على مدى قرون، إن لم يكن آلاف السنين. وفي أثناء محاولة هؤلاء توجيه مجتمعاتهم للخروج بهم من الماضي المألوف إلى المستقبل المشرق، اعتقدوا بأن النجاح يُمكن تقديره وفق مقدرتهم على توجيه قيم مجتمعاتهم وتجاربهم السابقة، وحينئذ قد تكتمل إمكاناتها.

على خلاف هؤلاء القادة، مارس لي كوان يو حنكة سياسية من نوع مختلف. عندما أصبح زعيمًا لسنغافورة في آب/أغسطس من العام 1965، حمل على عاتقه مسؤولية دولة لم يكن لها وجود من قبل، وبالتالي، لم يكن لها ماضٍ سياسي سوى كونها دولة خاضعة للحكم الاستعماري. وبذلك، فاق إنجاز لي حنكة دولته، وأرسى تصوّرًا متميّزًا لذاته من خلال صناعة مستقبل باهر لمجتمع تألّف من فئات عرقية مختلفة، والارتقاء بمدينة تُعاني الفقر إلى دول ارتقى اقتصادها إلى مستوى عالمي. وبهذه الطريقة، أصبح لي رجل سياسة عالميًّا، ومستشارًا تلجأ إليه الدول العظمى لطلب خبراته. وقد وصفه ريتشارد نيكسون بأنه أظهر: «قدرة على تجاوز أحقاد الحاضر والماضي والتفكير في طبيعة العالم الجديد الآتي»[4]. وكذلك وصفته مارجريت تاتشر بأنه أبرع من مارس فن الحكم والإدارة في القرن العشرين[5].

نجح لي في تحقيق كلّ هذه الإنجازات في الوقت الذي كان يتصدّى فيه لمُعيقات كثيرة كان من بينها: مساحة الأراضي السنغافورية التي بلغت حوالى 224 ميلًا مربعًا عند انخفاض المدّ - أو كما اعتاد على وصفها بالدولة ذات المساحة الأصغر من شيكاغو[6]؛ وافتقارها لأغلبية الموارد الطبيعية الضرورية، مثل مياه الشرب الكافية؛ وترشيح مياه الأمطار الاستوائية، المصدر المحلّي الرئيسي لمياه الشرب في سنغافورة في وقت الاستقلال، والهبة الغامضة التي وهبها اللّه إياها، إفقاد التربة بسبب الأمطار عناصر الغذائية وهو ما أدّى إلى استحالة زراعة المحاصيل الإنتاجية[7]؛ وقلّة عدد السكان المُقدر بحوالى 1.9 مليون نسمة وفق المعايير العالمية، وانقسامهم إلى ثلاث فئات عرقية مختلفة (الصينية والملايو والهندية) بسبب حالة التوتّر التي سادت البلاد؛ وموقع سنغافورة بين دول أكبر وأقوى بكثير منها تُكن لها المطامع لمنفذها البحري في المياه العميقة وموقعها الاستراتيجي على طول طرق التجارة البحرية، لا سيّما ماليزيا وإندونيسيا.

كانت بداية نشأة سنغافورة لا تُبشّر بخير، لكن لي بدأ ملحمته القيادية التي حوّلتها واحدةً من أنجح دول العالم، لتُصبح هذه الجزيرة قبالة الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو والمصاب شعبها بمرض الملاريا - في غضون جيل واحد - أغنى دولة في آسيا من حيث نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ومركزًا تجاريًّا نشطًا في جنوب شرق آسيا. واليوم، تحتل سنغافورة مرتبة عالمية لأعلى معدل رفاهية وفق كلّ مقاييس رفاهية الإنسان تقريبًا.

على خلاف البلدان التي فُرض عليها الاستمرار بين اضطرابات التاريخ وكان استمرارها هذا أمرًا مسلّمًا به، لن تصمد سنغافورة على قيد الحياة ما لم يرتقِ أداؤها إلى أعلى مستوى ممكن، وهو ما حذّر منه لي شعبه بلا هوادة. ووفق ما جاء في مذكراته، سنغافورة «لم تكن دولة وليدة الطبيعة، بل من صنع الإنسان»[8]. وهذا تمامًا لكونها أمّة لا تاريخ لها، ولا يوجد ما يضمن لها مستقبلًا؛ بالتالي نسبة خسارتها على الدوام شبه معدومة. وفي هذا الشأن صرّح لي مرارًا وتكرارًا في وقت لاحق في حياته: «يُساورني شعور بالقلق بأن يخال لشعب سنغافورة أنها بلد وليد الطبيعة»[9]. وأضاف أيضًا: «إن لم تتميز حكومتنا ويتفوّق شعبنا على بقية الشعوب المجاورة... لن تصمد سنغافورة وستُمحى من الوجود»[10].

وليستمر نضال سنغافورة وسعيها إلى بناء ذاتها والبقاء على قيد الحياة كأمة، كان لا بُدّ من أن تتضافر السياسات الداخلية والخارجية تضافرًا وثيقًا. ولتحقيق هذا، كان لا بُدّ من توافر ثلاثة متطلبات: النمو الاقتصادي لتأمين معاش للسكان؛ والتضامن الداخلي الكافي للسماح بممارسة سياسات طويلة الأجل؛ وسياسة خارجية ذكية بما يكفي للبقاء بين الكيانات الدولية الكبرى مثل روسيا، والصين، والدول المجاورة الطامعة مثل ماليزيا وإندونيسيا.

وكان من بين ما تميّز به لي أيضًا، معرفته التاريخية الضرورية للقيادة الحقيقية. في العام 1998، لاحظ لي أن «المدن المستقلّة ذاتيًا لا تملك محفوظات لائقة تُوثق مسيرة صمودها»[11]. لن تختفي جزيرة سنغافورة، لكن قد تختفي الأمة ذات السيادة المستقلّة التي أصبحت قادرة على شق طريقها وتمثيل دورها في العالم[12]. ويرى لي أن مسار سنغافورة لا بُدّ من أن ينحني صعودًا إلى ما لا نهاية مرئية له؛ وإلّا، فإنها ستواجه خطر اجتياح المناطق التي تُزودها بالمؤن، أو خطر المعاناة الشديدة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. تعلّم لي من نوع من الفيزياء أنه ينبغي على المجتمعات ألا تكلّ من السعي الدؤوب إلى تجنّب العشوائية والفوضى التي يمكن قياسها (الإنتروبيا). وفي اجتماع لقادة العالم في أيار/مايو من العام 1979، علّق لي على نظرتهم التشاؤمية في المرحلة الأولى لنمو سنغافورة: «كافحنا لشقّ طريقنا للخروج. وعليكم باتباع نهج جدير بالثقة والتصديق يُمكّننا من توفير ما يكفينا للبقاء»[13].

في الوقت الذي شدّد لي على خطر الاندثار، كان يرسم في مخيّلته صورة حية لإمكانات بلاده. كان يؤمن بأن كلّ إنجاز عظيم كان في بدايته حلمًا وأصبح حقيقة، وكان حلم لي مبهرًا في جسارته: تخيّل دولة لن تنجو ببساطة لكنها ستنمو وتزدهر بإصرارها على التميّز. وكان يرى أن هذا التميّز يفوق الأداء الفردي بكثير، وأنه سمة لا بُدّ من أن تتغلغل جذورها في أعماق المجتمع بأسره، وأنه لا مجال لقبول الإمكانات المتواضعة والفساد في أي مجال سواء في الخدمة العامة، أم التجارة، أم الطب، أم التعليم. لا يُمكن منح فرصة أخرى للتجاوزات والانتهاكات، لأن قليلًا جدًّا من التساهل يؤدّي إلى الفشل. وبهذه الطريقة، ذاع صيت سنغافورة عالميًّا لأدائها الجماعي المُتميّز. ويرى لي أن النجاح المشترك من شأنه أن يُسهم في جمع أواصر مجتمعه على اختلاف الدين أو العرق أو الثقافة بوجه عام.

إن أعظم منحة منحها لي لشعبه بأعراقه المختلفة كانت إيمانه الراسخ بأنهم أعظم مورد لأنفسهم، وأنهم قادرون على إطلاق العنان لإمكاناتهم التي لم يكتشفوا وجودها من قَبْلُ، فضلًا عن تكريس نفسه لتعزيز القدر نفسه من الثقة بين معارفه وأصدقائه الأجانب. عُرف لي بمهارته في الإقناع لكونه شخصًا مُطلّعًا ومُحلّلًا حاذقًا في السياسة الإقليمية لجنوب شرق آسيا، ولتراثه الصيني، وتعليمه الجامعي في جامعة كامبريدج. وكانت كلّ هذه العوامل سببًا في نظرته الثاقبة للعلاقات القائمة بين الشرق والغرب، إحدى نقاط الارتكاز الأساسية في التاريخ.

كان لي يصرّ طوال حياته على وصف إسهاماته بأنها مجرّد إطلاق عنان لقدرات مجتمعه الحالية. كان يُدرك أن النجاح هو السعي الدؤوب والمستمرّ وليس فقط تحقيق إنجاز شخصي كبير. وفي ذلك قال ذات مرّة: «أي شخص يؤمن بأنه رجل سياسة يحتاج إلى زيارة الطبيب النفسي»[14].

بمرور الوقت، حفّز نجاح سنغافورة تحت قيادة لي بلدانًا أخرى، حتى الصين، لدراسة نهجه ومحاكاة مخطّطاته. وفي العام 1978، وصل دينغ شياوبينغ إلى المدينة المستقلّة ذاتيًّا مُعتقدًا بأنه سيجد حالة من الركود؛ وأن حشودًا صينية من أعراق مختلفة سوف تهتف باسمه. وكان معتقده هذا معتمدًا على ما نقلته إليه حاشية ماوية متملّقة تميل إلى وصف القيادة السنغافورية على أنها التابع المتذلّل للإمبريالية الأميركية، في

أثناء زيارته لسنغافورة لمدّة يومين في طريقه إلى باريس في سنوات التدخّل في العام 1920[15]. بيد أن الحال تبدّل وعقد أصحاب العرق الصيني الذين ألتقي بهم دينغ في سنغافورة عقدوا العزم على أن يُصبح ولاؤهم لأمتهم الناشئة. وبعد أن رأى دينغ ناطحات السحاب اللامعة والطرق النظيفة في سنغافورة تحمّس ووضع خططًا لتنفيذ إصلاحات في الصين في الفترة التي تلت حكم ماو تسي تونغ.

شاب في حقبة الاستعمار الإمبراطوري

وُلِد لي كوان يو في أيلول/سبتمبر من العام 1923، أي بعد مرور أكثر من قرن على تأسيس السير ستامفورد رافلز، نائب الحاكم العام للمستعمرة البريطانية في جزيرة سومطرة، موقع تجاري على هذه الجزيرة الصغيرة القريبة من مضيق ملقا، والتي عرفها السكان المحلّيون باسم «سنغا پورا» وتعني باللغة السنسكريتية الهندية القديمة «مدينة الأسد». كانت مدينة سنغافورة التي وضع رافلز حجر أساسها في العام 1819 تخضع لإدارة مدينة «كلكتا» باعتبارها جزءًا من «الهند الأقصى» (further India)، على الرغم من المجال الواسع الذي أتاحته تكنولوجيا الاتصالات المحدودة آنذاك للمسؤولين الاستعماريين المتمركزين هناك. وبعد أن أعلنت لندن سنغافورة ميناء حرًّا، ودعمتها شبه جزيرة ملايو بالموارد الطبيعية، شهدت هذه البؤرة الجديدة ازدهارًا سريعًا، وهو ما جذب إليها التجار والباحثين عن الثروة من جنوب شرق آسيا وما وراءها. وفي العام 1867، خضعت سنغافورة للسلطة المباشرة لوزارة المستعمرات في لندن بوصفها إحدى مستعمرات التاج الملكي[16].

توافدت الحشود إلى سنغافورة، لا سيّما أصحاب الأصول الصينية الذين سرعان ما أمسوا أغلبية سكانها، وكان بعضهم من شبه جزيرة ملايو المجاورة وأرخبيل إندونيسيا، وبعضهم الآخر من الفارّين من الاضطرابات السياسية والفقر في الصين التي عانت الويلات في القرن التاسع عشر. ومن بين هؤلاء الفارّين، كان جدّ لي الأكبر الذي فرّ من مقاطعة قوانغدونغ بجنوب الصين متجهًا إلى سنغافورة في العام 1863. وعند هذا الميناء الحرّ، استقرت حشود من الملايو والهنود والعرب والأرمن واليهود، وتعدّدت لغات سكان المدينة. وبحلول العام 1920، كانت شبه جزيرة مالايو تعتمد على ميناء سنغافورة

في تصدير إنتاجها من المطاط الذي عادل نصف إنتاج العالم، وكذلك القصدير الذي عادل ثلث إنتاج العالم[17].

وبحلول موعد ميلاد لي، أصبحت سنغافورة ركيزة أساسية للاستراتيجية العسكرية البريطانية في آسيا. كانت بريطانيا حليفة لليابان منذ العام 1902، وصل هذا التحالف إلى حدّ استدعاء بريطانيا جنود البحرية اليابانية لمساعدتها في إخماد ثورة الجيش الهندي في سنغافورة في العام 1915[18]. ولكن بحلول العام 1921، انتاب القوات البحرية القلق بشأن القوّة المتنامية لليابان واعتزمت بناء قاعدة بحرية كبيرة في سنغافورة لتحويلها إلى إقليم جبل طارق في الشرق[19].

وعلى الرغم من تقدّم اليابان، كانت نظرة لي للعالم في طفولته تقتصر على الإمبراطورية البريطانية ذات القوّة الأبدية التي لا تُقهر. وبعد مضي عشرات السنوات، ذكر لي: «لم يكن هناك مجال لأي أحقاد»؛ وأضاف: «كان علو شأن البريطانيين في الحكومة والمجتمع حقيقة من حقائق الحياة»[20].

وفي وقت لاحق، ازدادت عائلة لي ثراءً ونجاحًا في فترة النمو والازدهار في عشرينيات القرن العشرين. وعلى خُطى جدّ لي العاشق للغة الإنجليزية، أطلق والدا لي على أطفالهم أسماء إنجليزية إلى جانب أسمائهم الصينية. فأطلقا على لي اسم «هاري». وبعد أن بلغ لي السادسة من عمره التحق بمدارس التعليم باللغة الإنجليزية[21].

على الرغم من تأثيرات الثقافة الإنجليزية، نشأ لي تنشئة صينية تقليدية بين عائلته الكبيرة في منزل جدّه لأمه مع سبعة من أبناء عمومه، حيث تشارك والداه غرفة واحدة مع أطفالهما الخمسة. عاش لي تجارب الطفولة هذه وتأثّر بالثقافة الكونفوشيوسية، وهو ما أسهم في ترسيخ قيم برّ الوالدين، وأهمية الاقتصاد في الإنفاق، وتقدير الألفة والاستقرار في ذهنه منذ الصغر.

لم يكن والدا لي من المهنيين الذين نالوا قدرًا من التعليم العالي، فضلًا عمّا عانياه بعدما حلّت أزمة الكساد الكبرى في العام 1929. كتب لي في مذكّراته أن والده الذي عمل أمينًا لمستودع شركة شل للنفط، كان في كثير من الأحيان: «يعود إلى البيت معكّر المزاج بعد خسارته في ألعاب الورق... وكان يسأل أمي أن تُعطيه بعض حُليّها لرهنها حتى يتمكّن من العودة ليُجرب حظّه مرّة أخرى»[22]. لكنها كانت دائمًا ترفض

طلبه لتُحافظ على ما يكفي لتعليم الأطفال الذين احتفوا بها بدورهم وشعروا بضرورة التزامهم بالارتقاء إلى مستوى توقّعاتها العالية طوال العمر[23].

كان لي طالبًا ذكيًّا ومتمرّدًا في بعض الأحيان. وكان يبلغ من العمر اثني عشر عامًا حين نال المرتبة الأولى في صفّه الدراسي في المدرسة الابتدائية، وهو ما أهّله للالتحاق بمعهد رافلز ليدرس بصحبة 150 من أفضل الطلاب من جميع الأعراق والطبقات في سنغافورة وشبه جزيرة مالايو، والذين قُبلوا حصريًّا لجدارتهم، وكان من بينهم الآنسة كوا جيوك تشو، الطالبة الوحيدة بين باقي الطلاب[24]. كان معهد رافلز -وما يزال إلى الآن- أقوى مدرسة ثانوية باللغة الإنجليزية في سنغافورة، وساحة تدريبية لنخبة المستقبل في المدينة. وكانت أهداف المعهد ترمي إلى إعداد أكفاء رعايا الاستعمار لاجتياز امتحانات القبول في الجامعات البريطانية. وعند مقابلة قادة رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) من جميع أنحاء العالم، لاحظ لي أنهم درسوا التدريبات والكتب الدراسية نفسها التي سبق أن درسها، حتى أنهم يقتبسون عبارات شكسبير ذاتها[25]. وكانوا جميعًا جزءًا من رابطة الطلّاب القُدامى... التي رعاها نظام التعليم الاستعماري البريطاني[26].

حرص والدا لي على تشجيعه على دراسة الطبّ أو القانون نظرًا لانضباطه الأكاديمي، وندمهما على عدم استطاعتهما الابتعاد كثيرًا بمهنتيهما. ولهذا، عزم لي بجدّ وإخلاص على دراسة القانون في لندن، وتحقيق المرتبة الأولى في اجتياز اختبارات التخرّج في جامعة كامبريدج في سنغافورة ومالايا[27]. لكن اندلاع حرب عالمية جديدة في أوروبا في العام 1940 حال دون ذلك، واضطر لي للبقاء في سنغافورة والدراسة في كلية رافلز (الآن، جامعة سنغافورة الوطنية)، حيث حصل على منحة دراسية مموّلة بالكامل[28].

برع لي في دراسته في عامه الدراسي الأول، وتنافس مع الآنسة كوا على المركز الأول في مواد دراسية مختلفة. ولتحقيق حلمه بدراسة القانون في إنجلترا، اجتهد للحصول على منحة الملكة الدراسية التي تُغطي تكاليف التعليم الجامعي في بريطانيا، والتي يحظى بها طالبان فقط من طلبة مستوطنات المضيق (ملقا، وبينانج، وسنغافورة) في كلّ عام، وهو ما أثار القلق في نفس لي لخوفه من أن تنال الآنسة كوا وطالب آخر من مدرسة أخرى المركزين الأولين ويتركاه وراءهما في سنغافورة[29].

ازدادت حدّة القلق والتوتر عندما قصف اليابانيون أسطول المحيط الهادئ

الأميركي في بيرل هاربور في هاواي في كانون الأول/ديسمبر من العام 1941، وفي الوقت ذاته، شنّوا هجومًا على مالايا البريطانية وهونغ كونغ وسنغافورة. وبعد شهرين، غزت اليابان المدينة في شباط/فبراير من العام 1942، وهو ما وصفه ونستون تشرشل بأنه «أعظم كارثة وأكبر عملية استسلام في تاريخ بريطانيا». وحينذاك، كان لي شابًا في الثامنة عشرة من عمره. وفي وقت لاحق، وصف لي هذا الحدث بأنه «نقطة التحوّل الأولى في حياتي»، في ما عدا رحيل العائلات البريطانية البرجوازية المذعورة ومعاناة الصابرين على رعاياهم الاستعماريين، وأسر اليابانيون 80 ألف جندي من البريطانيين والأستراليين والهنود. على الصعيد الآخر، رأى لي وعدد لا يُحصى من السنغافوريين أن «هذا الحدث حطّم هالة السيطرة الطاغية التي استعبدنا بها البريطانيون ولن تُقيّدنا بعد اليوم أبدًا»[30].

عَقِبَ ذلك احتلال وحشي تسبّب في عرقلة اقتصاد سنغافورة القائم على التجارة بعد اندلاع الحرب، ووهن همم سكانها لمعاناتهم من ظروف أقرب إلى المجاعات. وفي تلك الفترة، أعادت السلطات اليابانية تسمية الشوارع والمباني العامة، وأزاحت تمثال رافلز البرونزي من منطقة ساحة إمبريس (Empress Place)، وفرضت (تقويم) الرزمانة الإمبراطورية[31]. أمّا لي، فقد نجا بنفسه من الموت بأعجوبة بعد أن اعتقلته القوات اليابانية بطريقة تعسفية في عملية اعتقال جماعي لرجال صينيين كان الإعدام المصير الفوري لمعظمهم، لا سيّما أصحاب الأيادي الناعمة أو النظارات الذين استهدفتهم القوات اليابانية اعتقادًا منها بأنهم من المثقّفين وأن ولاءهم لبريطانيا. قُتل عشرات الآلاف جراء ذلك[32]. لكن لي نال العفو، والتحق بدورة تدريبية مدّتها ثلاثة أشهر لدراسة اللغة اليابانية، وعمل موظفًا في شركة يابانية، ثمّ مترجمًا للغة الإنجليزية في قسم الدعاية اليابانية، وأخيرًا، وسيطًا لبيع المجوهرات في السوق السوداء[33]. تعلّم لي طوال سنوات الحرب أن «الارتجال كان سر النجاة»، وهو درس من شأنه أن يُشكل نهجه التجريبي والعملي لإدارة الحكم في سنغافورة[34].

في نهاية الحرب، حصل لي على منحة الملكة لدراسة القانون في جامعة كامبريدج، وتخرّج منها بامتياز. وسارت الآنسة كوا، التي بدأ لي مواعدتها في فترة الحرب، على خطاه. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام 1947، تزوجا وسط أجواء هادئة في بلدة ستراتفورد أبون آفون[35]. كانت تشو، كما كان يدعو لي زوجته، امرأة استثنائية تجمع بين

البراعة والحس المرهف، وأمست مصدر دعمه الأساسي في حياته، وفي أموره اليومية - وقبل كلّ شيء - مصدر دعمه الوجداني والفكري المؤثّر بعمق في جميع أنشطته العامة. تخصّصت تشو في دراستها في كلية رافلز في الأدب، وكانت تقرأ أعمالًا كُتبت في أحقاب مختلفة، مثل أعمال الروائية الإنجليزية جين أوستن، والكاتب جون رونالد رويل تولكين، وعمل المؤرخ الإغريقي ثوقيديدس «الحروب البيلوبونيسية إلى إنياذة فيرجيل» كما أشار لي لاحقًا[36]. وبعد نجاحهما في جامعة كامبريدج، عاد الزوجان إلى سنغافورة وتشاركا في تأسيس شركة محاماة وأطلقا عليها اسم «لي آند لي».

تبنّى لي أفكارًا اشتراكية ومعادية للاستعمار، ومعادية حتى لبريطانيا، في خلال سنوات دراسته في جامعة كامبريدج. وكان بعض من هذه الأفكار المعادية لأسباب شخصية: كان يُمنع في بعض الأحيان من دخول الفنادق في إنجلترا بسبب لون بشرته[37]، لكن الأسوأ من ذلك، كان التعامل مع ما أسماه في وقت لاحق «التخمّر في الطائرة». تساءل لي عن صراعات استقلال الهند وبورما والمستعمرات الأخرى: «لماذا لا تكافح مالايا، التي اتحدت في ما بعد مع سنغافورة؟[38] اقتناعًا منه بأن حالة الرخاء هي أرقى شكل من أشكال المجتمع المتحضّر»، كان لي معجبًا بإصلاحات الحكومة العمالية برئاسة كليمنت أتلي في الفترة التي تلت انتهاء الحرب، وكذلك السياسات الاقتصادية لرئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو[39].

بصورة تعاونية وتدريجية بين حركة الاستقلال والوطن الأم. اختتم لي خطابه ملتمسًا التعقّل البريطاني ورعاية المصالح الذاتية:

> «إن لم تكترث بتحقيق العدالة الاجتماعية للشعوب المستعمَرة، فمن أجل مصلحتك الذاتية، ورفاهيتك الاقتصادية، ومن أجل الدولارات التي تجنيها من مالايا ومستعمراتك الأخرى، أعد تشكيل حكومة تستحق ثقة هذه الشعوب التي ستسعد بالتعاون معها، وبعلو شأنها في الكومنولث البريطاني والإمبراطورية البريطانية»[40].

بناء دولة

كان لي يدرس في إنجلترا في الوقت الذي كانت تُعاني فيه سنغافورة من صدمات واضطرابات كارثية في أعقاب الحرب. في ربيع العام 1947، عانت البلاد من شُحٍّ في

المواد الغذائية، وتفشٍّ لمرض السل. وإلى جانب ذلك، كان الحزب الشيوعي في شبه جزيرة مالايا وحلفاؤه في اتحاد العمال يُنظمون إضرابات تسبّبت في مزيدٍ من الأضرار الاقتصادية[41].

وبحلول عودة لي إلى سنغافورة في آب/أغسطس من العام 1950، كانت سنغافورة تُعاني من مشكلتين رئيسيتين: الإسكان والفساد. يعيش ثلث سكان سنغافورة فقط في مساكن لائقة، ولا تُلبي حركة البناء الطلب. حتى كان من الشائع أن ينام الموظفون على أرضية المتاجر بعد إغلاقها في نهاية اليوم[42]. علاوة على تفاقم خطر الفساد، الذي لم يخضع للمراقبة في ظلّ السيطرة البريطانية، بسبب ظروف الحرب[43]. كما أدّى التضخم إلى ضعف القوّة الشرائية لتدنّي رواتب موظفي الخدمة المدنية، وهو ما أغرى لفساد الذمم واستغلال النفوذ لتحقيق كسب غير مشروع[44].

عاد لي إلى سنغافورة وهو يُبيّت النية بممارسة مهنة المحاماة، لكنه سرعان ما انجذب إلى سياستها. وما لبث أن نال مكافأة على مواهبه السياسية: بأن نجح في تأسيس حزب العمل الشعبي (PAP) في العام 1954، وكان في الحادية والثلاثين من عمره حينئذ؛ وفي غضون خمس سنوات فقط، وبدفعة من طاقة لي المهيبة، سيطر الحزب على الساحة السياسية على الجزيرة. وقد وصف سيريل نورثكوت باركنسون، أستاذ التاريخ في كلية رافلز بجامعة مالايا في سنغافورة، موقف لي السياسي في خلال هذه السنوات بأنه «أبعد ما يمكن من حزب اليسار، ومن دون الوصول إلى الشيوعية، ومؤيّد لحزب اليسار بالكلمات أكثر منه بالأفعال»[45]. وبرسالة ديمقراطية اجتماعية قوية، أكّد حزب العمل الشعبي على فشل السلطات الاستعمارية في توفير خدمات عامة لائقة، وفي تشكيل حكومة نزيهة وفاعلة. ولإيصال رسالتهم هذه، شنّ مرشّحو الحزب حملة للاستغناء عن وضع ربطة العنق، وارتداء قمصان بأكمامٍ قصيرة بيض اللون في إشارة إلى عدم ملاءمة هذه الملابس للمناخ الاستوائي في سنغافورة، ورمز لالتزامهم بالحكم النزيه[46]* وفي أيار/مايو من العام 1959، قرّرت لندن منح المدينة حقّ الحكم الذاتي

* وفق الباحث في علم الاجتماع، بينج هوات تشوا، كانت غايتهم «مضاهاة توجّه اليسار المتطرّف - إن لم يكن التفوّق عليه - في الزهد والتضحية بالنفس». انظر:

Beng Huat Chua, *Liberalism Disavowed: Communitarianism and State Capitalism in Singapore* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2017), 3.

في ما يخصّ جميع الأمور باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع. وبعد أن استحوذ حزب العمل الشعبي على الأغلبية البرلمانية في الانتخابات في ذاك الشهر، عُيّن لي رئيسًا للوزراء، وهو المنصب الذي شغله حتى استقال في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1990، أي بعد أكثر من ثلاثة عقود[47].

فور نَيل سنغافورة حقّ الحكم الذاتي، شهدت ثلاثة إجراءات دستورية مختلفة في غضون بضع سنوات بصفتها مُستعمَرة للتاج البريطاني طوال الفترة بين العام 1959 والعام 1963، وجزءًا من اتحاد جديد يسمى ماليزيا في الفترة بين العام 1963 والعام 1965، ودولة مستقلّة ذات سيادة في أواخر العام 1965. وفي أثناء تلك الفترة وباقتراب نهاية الحكم الاستعماري، تشكّلت أركان دولة سنغافورة الحديثة. وفي هذا الوقت، شكّل لي مجلس وزراء مثيرًا للإعجاب، ووضع خططًا لتحسين الظروف الاجتماعية في المدينة، وكان من بين أعضاء المجلس الاقتصادي جوه كنغ سوي (وزير المالية المعيّن) والصحافي سيناثامبي راجاراتنام (وزير الثقافة المعيّن)، الذين وضعوا خططًا لتحسين الظروف الاجتماعية للمدينة*.

في فترة وجيزة، بدأ مجلس الإسكان والإعمار الجديد في إنشاء مشاريع سكنية شاهقة الارتفاع على مساحات شاسعة لتوفير مساكن بتكلفة يسيرة وبمواصفات متطابقة لكل فئات الشعب السنغافوري؛ فكان من حقّ المقيمين شراء وحداتهم السكنية من بنك والإعمار والإسكان بأسعار ثابتة. كما عيّن لي رجل الأعمال البارز والنشط، ليم كيم سان، لقيادة مجلس الإدارة. وبالفعل، نجح المجلس بتوجيهات ليم في بناء عدد من الوحدات السكنية في غضون ثلاث سنوات، وهو ما يفوق عدد الوحدات السكنية التي شيّدها البريطانيون في الاثنَي وثلاثين عامًا الماضية[48]. وبمرور الوقت، تحوّلت سنغافورة إلى مجتمع حضري بالكامل من مالكي المنازل، وهو ما وفّر لكل أسرة حصة في مستقبل سنغافورة في صورة ممتلكات[49]. وكما أشار لي في مذكّراته، إن العلاقة الوثيقة بين الرخاء الاقتصادي للأفراد وازدهار الدولة «حقّق الاستقرار السياسي» الذي عزّز بدوره

* كتب لي لاحقًا عن كلٍّ من جوه، وراجاراتنام، واثنين آخرين من المساعدين من أصحاب الثقة: «كانوا جميعًا أكبر سنًّا، ولم يمنعهم شيء من اطلاعي برأيهم، لا سيّما إن كنت مخطئًا، ومن مساعدتي على التصرّف بموضوعية واتزان». (Lee, *From Third World to First*, 686).

النمو الاقتصادي[50]. وفي الوقت نفسه، أسهم نظام كوتا الدخل والعرق في المقاطعات السكنية في سنغافورة في وضع حدٍّ للتمييز العنصري، في بداية الأمر، لكنه أُلغي تدريجًا. وبالعيش والعمل معًا، تشارك شعب سنغافورة من الأعراق والأديان المختلفة في تشكيل وعي قومي.

علاوة على ذلك، سعى لي جاهدًا إلى مواجهة الفساد باعتماد إجراءات وتدابير سريعة. وفي خلال عام واحد من توليه منصبه، صدّقت حكومته على قانون منع الفساد الذي فرض عقوبات صارمة على الفاسدين على مستوى المؤسّسات الحكومية كافّة، والذي يحدّد الإجراء القانوني الواجب اتخاذه ضدّ المرتشين المشتبه بتورّطهم في قضايا الفساد.

وتحت قيادة لي الحكيمة، قُمع الفساد بسرعة وحزم[51]. وإلى جانب ذلك، أخضع لي الاستثمارات الأجنبية للتدقيق الدقيق، حتى أنه كان يُباشر بعض عمليات التدقيق الضرورية في إدارته بنفسه وبدون مساومة. وقد أسهم فرضه الصارم للقوانين في أن تُعرف سنغافورة بأنها المكان الآمن والصحيح لمزاولة الأعمال.

اعتمد لي في نهجه لتحقيق أهدافه معاقبة موظفي الخدمة المدنية على إخفاقاتهم بدلًا من تشجيعهم بزيادة رواتبهم؛ في الواقع، شرعت حكومته بتقليص عدد الموظّفين في بداية الأمر[52]. وفقط في العام 1984، عندما أصبحت سنغافورة أكثر ثراءً، تبنّى لي سياسته المميّزة المتمثّلة في تحديد رواتب موظفي الخدمة المدنية بما يُعادل 80 % من رواتب القطاع الخاص المكافئ[53]. وكان نتاج هذه السياسة أن أصبح موظفو الحكومة السنغافورية من أكفأ المسؤولين في العالم. ووفق ما أشار إليه أحد الأكاديميين البارزين في سنغافورة «ما زال الانتصار على الفساد «ركيزة أخلاقية لإدارة حزب العمل الشعبي»[54].

لا يُمكن وصف الفساد في سنغافورة بأنه عيب أخلاقي لأفراد متورّطين في قضايا الفساد فحسب، لكنه تعدٍّ على العُرف الأخلاقي للمجتمع، وهو ما يؤكّد على ضرورة الوصول إلى التميّز والتفوّق القائم على الكفاءات والتنافس الشريف والسلوك الجدير بالاحترام.[55] وكانت هذه الإجراءات سببًا في تصنيف سنغافورة بين الدول الأقل فسادًا

في العالم، وهو ما ساعد لي على تحقيق الأهداف التي أرادها لبلده[56]*. وكما أشار لي لاحقًا: «أنتم بحاجة إلى رجال يتميّزون بشخصية سوية، وعقل نيّر، وقناعات قوية، وإلّا فلن تصمد سنغافورة أبدًا»[57].

علاوة على ذلك، كان لإجراءات مكافحة الفساد دور حاسم في تيسير سبل الاستثمار في المشروعات الحكومية التي أسهمت في رفع مستوى معيشة الشعب السنغافوري، وفتحت مجالًا للتنافس الشريف القائم على تكافؤ الفرص. وفي الفترة بين العام 1960 والعام 1963، زادت مصروفات التعليم في سنغافورة بنحو سبعة عشر ضعفًا، وازداد عدد المدارس بنسبة 50 %[58]. وفي السنوات التسع الأولى تحت ظلّ حكم حزب العمل الشعبي، خصّص لي ما يقرب من ثلث ميزانية سنغافورة للتعليم، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالدول المجاورة، أو بأي دولة في العالم[59].

أصبح الاهتمام برفاهية الحياة أحد المظاهر المميّزة لنمط الحياة في سنغافورة. وعليه، كانت الصحة العامة إحدى أولويات سنغافورة الرئيسة. لذلك، أطلقت الدولة حملة للفحص بالأشعّة السينية في العام 1960 لمكافحة مرض السل[60]. وفي ذلك، صرح جورج شولتز وفيدار يورجنسن: «تنفق هذه المدينة المستقلّة ذاتيًا 5 % فقط من إجمالي الناتج المحلّي على الرعاية الطبية، على الرغم من أن نتائج صحية أفضل بكثير من الولايات المتحدة التي تُنفق 18 % من إجمالي الناتج المحلّي في قطاع الصحة. يبلغ متوسط عمر الفرد المتوقّع في سنغافورة 85.2 عامًا، مقارنة بحوالى 78.7 عامًا في الولايات المتحدة»[61]. وفي غضون جيل واحد، نجحت سنغافورة في أن تُصبح دولة من الدول المتقدّمة بعد أن كانت منطقة فقيرة تتفشّى فيها الأمراض. فضلًا عن استمرار الحكومة في تقليص حصّتها من التكاليف[62].

ولتنظيم ثورة لتغيير نظام الحكم، أنشأ لي شبكة أطلق عليها اسم «المؤسسات السياسية المساعدة» parapolitical institutions لتكون همزة وصل بين الدولة ومواطنيها. ومثّلت

* صنّفت منظمة الشفافية الدولية، وهي منظّمة غير ربحية مقرها برلين، سنغافورة في المرتبة الثالثة بين الدول الأقلّ فسادًا في العالم في العام 2020 (وشاركها في المرتبة ذاتها كلّ من فنلندا، وسويسرا والسويد. وكانت نيوزيلندا والدنمارك في المرتبة الأول). انظر:
'Corruption Perceptions Index' 2020, Transparency International website, https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/sgp).

المراكز المجتمعية، واللجان الاستشارية للمواطنين، ولجان السكان -وفي ما بعد مجالس بلدية- دورها في توفير الراحة والرفاهية، وسوّت الشكاوى الصغيرة، ووفّرت خدمات مثل روضات الأطفال، ونشرت معلومات عن سياسات الحكومة[63]. وكان لحزب العمل الشعبي دور بارز في إدارة هذه المؤسسات، وهدم الحواجز التي لطالما فصلت بين الحزب والدولة والشعب[64]. ومثال على ذلك، أنشأ لي ما يقرب من 400 روضة للأطفال كان جميع العاملين فيها من أعضاء حزب العمل الشعبي[65].

نجح حزب العمل الشعبي في تقديم الخدمة العامة، وأيضًا في ما وصفه لي، السياسي الماهر، بشنّ «حرب الشوارع»، وهو ما ساعده في الحفاظ على كيانه بعد انتخابات العام 1959، ومرّة أخرى في انتخابات العام 1963[66]. وبحلول العام 1968، فاز لي على منافسيه فوزًا ساحقًا؛ وقاطعت المعارضة تلك الانتخابات، وفاز حزب العمل الشعبي بما يقرب من 87 % من نسبة الأصوات الانتخابية، وجميع مقاعد المجلس التشريعي الثمانية والخمسين. واستمرّ الحزب في الحفاظ على مكانته من دون منازع، وكان نظام الأغلبية النسبية الانتخابي في سنغافورة هو أحد مصادر قوته الدائم، وهو نظام بريطاني لا يوفّر ما يلزم لأصوات الأقليات، إلى جانب اعتماد لي على النظام القانوني في إقصاء خصومه السياسيين، وتقييد وسائل التعبير الإعلامية المعارضة[67]. لم يُمارس لي أفكار الحزب الليبرالي التقدّمي عند معالجته لهذه الأمور، وهو ما اكتشفه زملائي في جامعة هارفارد في العام 1968. لقد وصف محاولاته مع الشخصيات المعارضة بأنها «معركة بدون سلاح أو قيود، في منافسة يفوز رابحها بكل شيء»[68].

كان لي يهتمّ بشغف بالنظام العام. وعندما تقلّد زمام السلطة للمرّة الأولى، لم يكن للثقافة المضادة والتسيّب الأخلاقي السائدين وجود في الغرب، لكنه فكّر في هذا الأمر لاحقًا عندما تجاوزت الحرية الحدّ المعقول وأُفلت زمامها. وقد صرّح لي في مقابلة مع الصحافي فريد زكريا في العام 1994:

> «كنظام شامل، أجد أجزاءً منه غير مقبولة على الإطلاق. إن ترك المرجعية الأخلاقية لحريّة الفرد ليُحسن أو يُسيء التصرّف كيفما يشأ من شأنه أن يجور على مصلحة المجتمع. الهدف الأسمى في الشرق هو بناء مجتمع منظّم يستطيع جميع أفراده الاستمتاع فيه بأقصى قدر من الحرية. وهذا القدر من الحرية لا يمكن إطلاقه إلّا في دولة منظّمة، وليس في دولة عادية تعمّها الخلافات والفوضى»[69].

بينما كان لي يبذل جهدًا لبناء سنغافورة، لم يكن يُصدّق أن مدينة مستقلّة ذاتيًا قادرة على الاعتماد على ذاتها. لهذا، ركّز جهده على الدفاع عن استقلال سنغافورة الوشيك عن بريطانيا بالانضمام إلى اتحاد مالايا، اعتقادًا منه أن «الموقع الجغرافي، والاعتبارات الاقتصادية، وروابط القرابة بينهما» كانت أساسًا لتشكيل وحدة طبيعية بين المنطقتين. ولهذا الشأن، دعا إلى إجراء استفتاء سريع للبتّ في أمر الاتحاد في أيلول/سبتمبر من العام 1962[70]. ولحشد الشعب السنغافوري، أذاع سلسلة من ستة وثلاثين بثًّا إذاعيًا على مدار شهر واحد: اثنا عشر نصًّا، سجّل كلّ منهم بثلاث لغات (الماندرين، والماليزية، والإنجليزية)[71]. جذبت مواهبه الخطابية دعمًا كبيرًا لخطته في التصويت الشعبي. وبمرور عام واحد، وتحديدًا في 16 أيلول/سبتمبر في العام 1963، ذكرى ميلاد لي الأربعين، شكّلت سنغافورة ومالايا ما عُرف باسم اتحاد ماليزيا.

لم يسلم هذا الاتحاد من التحدّيات والاعتراضات الفورية من الداخل والخارج. وكان من بين هذه التحدّيات، طمع الرئيس الإندونيسي سوكارنو في إمكانات ماليزيا الهائلة، وحلمه بتوحيد شعوب الملايو في بلد واحد، وحرصه على تلقي الدعم من موسكو وبكين. ولتحقيق غاياته، طبّق سياسة عُرفت باسم «كونفرونتاسي» (أو سياسة المواجهة)، وهي بمنزلة حرب غير مُعلَنة تنطوي على حرب الأحراش والإرهاب، والتي خلفت وراءها مئات القتلى من كلا الجانبين. وفي سنغافورة، كان الحدث الأكثر تأثيرًا في هذا الصراع هو قصف مشاة البحرية الإندونيسية مبنى ماكدونالد هاوس، أول مبنى مكاتب مكيف الهواء في جنوب شرق آسيا، في 10 آذار/مارس 1965، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من ثلاثين آخرين.

وفي ماليزيا، لم يثق كثير من السياسيين الملاويين في لي، على الرغم ممّا بذله حزب العمل الشعبي من جهد لتهدئة الاضطرابات الطائفية في سنغافورة، ورفع شأن لغة الملايو كلغة وطنية[72]. في واقع الأمر، خشي هؤلاء من تفوّق لي بشخصيته الفعّالة ومواهبه السياسية الصريحة عليهم، وسيطرة العرق الصيني على الاتحاد الجديد.

بدأ قادة الملايو ممن يُعارضون لي في إثارة الفتن العرقية العنيفة في سنغافورة في تموز/يوليو من العام 1964، وعاودوا إثارتها مرّة أخرى في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وهو ما أسفر عن مقتل العشرات وإصابة المئات. وكان السبب المزعوم وراء هذه

الأعمال هو تخريب قرى الملايو (كامبونج) لإفساح المجال للإسكان الشعبي، لكن من الواضح أن المتعصّبين والشيوعيين كانوا يقتنصون فرص العمل أيضًا[73].

وكان نتاج هذه الأحداث أن انفصلت سنغافورة عن ماليزيا مرّة أخرى بعد أقل من عامين من اتحادهما بسبب حدة الانحيازات السياسية والخلافات العرقية. وفي آب/أغسطس من العام 1965، استقلّت سنغافورة، لا لنضال محلّي للحرية والتحرير، لكن تنفيذًا لقرار ماليزيا الفظّ بفصل جارتها الصغيرة في الجنوب.

خَلّف هذا الانفصال وراءه شعبًا منعزلًا وحيدًا على جزيرة، وهو ما لم يتوقعه لي أو يسعى إليه يومًا. وكاد أن يبكي لي لانحلال الاتحاد. وقد صرّح في مؤتمر صحافي محاولًا الحفاظ على رباطة جأشه، مرهقًا من حمل هذه المَهمّة الصعبة التي هو بصدد إنجازها الآن: «في كلّ مرّة نتذكر هذه اللحظة... سينتابنا الحزن والحسرة». وفي مذكّراته أيضًا، كتب أن سنغافورة أصبحت «قلبًا بلا جسد» بعد قرار الانفصال. وأردف قائلًا: «كنا جزيرة صينية في بحر الملايو». كيف يمكننا البقاء على قيد الحياة في مثل هذه الأجواء العدائية؟[74] كانت هذه الذكرى المأساوية هي التي أنارت بصيرة لي، ولبقية حياته، على حاجة بلاده إلى تحقيق أكثر مما كان متوقّعًا منها بعد أن طال وضعها الحرج بين نجاح وفشل ذريع.

بناء أمة

في العام 1970، أي بعد خمس سنوات من استقلال سنغافورة، تنبّأ المؤرّخ أرنولد توينبي بأن المدن المستقلّة ذاتيًا بوجه عام «تُصبح وحدة سياسية متناهية الصغر لا يُمكن الاستفادة منها مدّة أطول» وأن سنغافورة على وجه الخصوص من غير المرجّح لها أن تستمر كدولة ذات سيادة[75]. كان لي يُكن الاحترام للمؤرّخ توينبي، لكنه لم يُشاركه هذه الروح الانهزامية[76]. وردًّا على ما ذكره توينبي، أسّس لي أمّة جديدة تجمع فئات لشعوب متعدّدة قذفتها تيارات الماضي على شواطئ سنغافورة.

كان لي يؤمن بأن شعبه «شعب متماسك وقوي وقادر على التكيّف»[77]، وشعب وحّده الحسّ الوطني، وقادر على الصمود في وجه التحدّيات المختلفة في سبيل الاستقلال، وقادر أيضًا على مقاومة اثنين من كوابيسه المرعبة: الشغب الداخلي والعدوان الأجنبي.

لم يكن فرض النظام التكنوقراطي تحدّيًا رئيسيًّا له. فقد تُفرض التضحيات بالقوّة، لكنها لا تستمر إلّا في وجود الشعور بالانتماء العام والمصير المشترك.

ويذكر لي: «لم تتوافر لدينا مقومات بناء أمّة، والركائز الأولية،» وأضاف: «شعب متوافق، ولغة موحّدة، وثقافة عامة، ومصير مشترك»[78]. ولبناء أمّة سنغافورية، حرص لي على أداء مهام منصبه كما لو كان يُدير شؤون أمّة سنغافورية قائمة بالفعل، وعزّزها بسياسة عامة. وفي نهاية المؤتمر الصحافي في 9 آب/أغسطس 1965، أعلن استقلال سنغافورة، وألقى على شعبه خطابًا مؤثّرًا ليُعلن لهم عن مَهمّتهم السامية:

> لا يوجد ما يدعو إلى القلق... أشياء كثيرة سوف تبقى على حالها المعتاد. لكن عليكم بالثبات والهدوء.
>
> سوف نحظى بأمّة متعدّدة الأعراق في سنغافورة. وسوف نُصبح مثالًا يُحتذى به. لن تكون أمّة ماوية، أو أمّة صينية، أو أمّة هندية. بل أمّة تسع الجميع...
>
> وأخيرًا، لنصبح شعبًا سنغافوريًّا حقيقيًا - لم أعدْ أستطيع أن أصف نفسي بالماليزي بعد الآن... عليكم بالاتحاد معًا، بغضّ النظر عن العرق أو اللغة أو الدين أو الثقافة[79].

كان أوّل ما شغل بال لي هو بناء جيش رادع لأي عدوان إندونيسي آخر[80]. بعد أن حُلّ اتحاد ماليزيا، أضحت سنغافورة بدون وحدة عسكرية واحدة تُخلص ولاءها لها، وبدون قادة خبراء في تشكيل جيش عسكري جديد؛ كان غوه كنغ سوي البارع، وزير الدفاع حاليًّا، عريفًا في فيلق سنغافوري متطوّع عند استسلام البريطانيين لليابانيين في العام 1942[81]. (عندما توجّه لي إلى افتتاح أول برلمان سنغافوري في كانون الأول/ديسمبر من العام 1965، رافقته القوات الماليزية من مكتبه إلى موقع التجمّع لحمايته[82]. وما زاد الطين بلّة، جهل الأغلبية الصينية في الجزيرة بتعاليم التجنيد - هيمن عرق الملايو على هذه تلك المهنة في سنغافورة على مرّ التاريخ - وهو ما قد يحوّل دور الجيش في الدفاع إلى انفجار عنصري مدوٍ.

فور إعلان استقلال سنغافورة، ناشد لي الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ورئيس الوزراء الهندي لال بهادور شاستري بإرسال مدرّبين عسكريين. بيد أن كليهما رفض طلبه لعدم إثارة العداء مع إندونيسيا وماليزيا، وهو ما دفع لي إلى اتخاذ قرار متهوّر وقبول عرض المساعدة من إسرائيل، على الرغم من خطورة ردّ الفعل العنيف بين الأعداد الغفيرة من المسلمين في سنغافورة وفي المنطقة. وتجنّبًا لذلك، قرّر لي ببساطة

عدم الإعلان عن وجود إسرائيليين. وكان يُجيب على كلّ من يسأله عن المستشارين العسكريين الجدد في سنغافورة بأنهم مكسيكيون[83].

كانت المشكلات الأمنية في سنغافورة تعكس تقريبًا مشكلات إسرائيل، وهو ما أثبت أنه مزيج مُلهِم. فكلاهما من بلدان تفتقر إلى العمق الاستراتيجي، ووفرة المواد، وتحيط بهما دول أكبر لها رغبات انتقامية. اختار لي أن يسير على نهج التجربة الإسرائيلية بتشكيل جيش مدافع بأعداد صغيرة لكنه على قدر كبير من الاحترافية، ويُعزّزه عدد من جنود الاحتياط جميعهم من أفراد المجتمع ولهم المقدرة على التعبئة سريعًا. وعليه، فُرض على جميع الشباب في سنغافورة، بغضّ النظر عن الخلفية، أداء فترة الخدمة العسكرية، ثمّ إجراء تدريب منتظم في المخيم كجنود احتياط. أدرك لي الأهمية السياسية والاجتماعية للخدمة الوطنية التي تُسهم في استشعار الوحدة الوطنية والمساواة الاجتماعية بين الفئات العرقية[84].

في العام 1966، مدّت إندونيسيا فترة اعترافها الدبلوماسي بسنغافورة التي أثبتت قدرتها على الصمود ضدّ سياسة المواجهة الإندونيسية الماليزية (كونفرونتاشي)[85]. وبحلول العام 1971، نجحت سنغافورة في تشكيل سبع عشرة كتيبة لتأدية الخدمة الوطنية، وأربع عشرة كتيبة احتياطية إضافية. وعلى الرغم من الضغوط الهائلة على ميزانية الدولة، وجد لي تمويلًا يكفي لتجهيز القوات الجوية والبحرية المطلوبة سريعًا لردع خطر الدول المجاورة. وأكّد لي على توفير أحدث التقنيات والتدريبات الصارمة بوصفها «متطلبات تعزيز القوّة» للتعويض عن قلّة الأيدي العاملة وصغر مساحة الجزيرة. وفي غضون جيل واحد، أمست القوات المسلحة السنغافورية من أكفأ القوات في جنوب شرق آسيا، ومصدر فخر وعزة ووحدة وطنية، وموضع إعجاب خارجي، بما في ذلك وزارة الدفاع الأميركية.

على عكس القادة الآخرين في حقبة ما بعد الاستعمار، لم يسعَ لي إلى تعزيز منصبه بإثارة الفتن بين الجاليات المتنوّعة في البلاد. بيد أنه اعتمد على قدرة سنغافورة على تغذية روح الوحدة الوطنية بين الجماعات العرقية المتعارضة. وعلى الرغم من الخلاف الشديد بين الأعراق قبل الاستقلال، تحدّى لي قوى الطرد المركزي المتأصّلة في بنية سنغافورة، ورسّخ هوية وطنية متماسكة. وبحسب تعبيره في العام 1967:

عندما تمنح الإنسان فرصة للانتماء إلى هذا المجتمع البشري العظيم، بدون تفرقة عرقية، أو ثقافية، أو لغوية، أو غيرها من أشكال التفرقة العنصرية، حينئذ، أنت تُيسّر له نهجًا قويمًا للتقدّم والارتقاء بمستوى الحياة البشرية»[86].

لم يتبنَّ لي نهجًا يُخضع التنوّع في سنغافورة أو يتجاهله، لكنه كان نهجًا لتوجيهه وضبطه. كما أنه أكّد على استحالة الحكم باتباع أي نهج آخر[87].

كان تطبيق السياسة اللغوية أحد أكثر مبادرات لي التجديدية ابتكارًا. كيف تحكم مدينة مستقلّة ذاتيًا يتحدّث 75% من سكانها لهجات صينية مختلفة، في حين يتحدّث 14% اللغة الماوية، و8% اللغة التاميلية؟ بعد فشل الاتحاد مع ماليزيا، ما عاد لي يفضّل استخدام لغة الملايو لغة وطنية. وكذلك كان اختيار لغة الماندرينية لغة رسمية من الأمور «المُستبعَدة» من وجهة نظر لي، لأن مثل هذا القرار من شأنه أن يُثير غضب 25% من السكان الذين لا ينحدرون من العرق الصيني[88]. لطالما كانت اللغة الإنجليزية هي لغة العمل في الحكومة، لكن قلّة من السنغافوريين يتحدّثون بها كلغتهم الأم، كما فعل لي[89]*. وللخروج من هذا المأزق، اقترح لي إتباع سياسة التعليم الثنائي اللغة التي تفرض على مدارس اللغة الإنجليزية تدريس لغة الماندرين والماليزية والتاميلية، وتفرض كذلك دراسة اللغة الإنجليزية في جميع المدارس الأخرى. وبهذا، نصّ دستور سنغافورة على تحديد أربع لغات رسمية للبلاد: الملايو، والماندرين، والتاميلية، والإنجليزية[90]. وفي هذا، قال لي في العام 1994:

> لو حاولت فرض اللغة الإنجليزية على شعب سنغافورة، لواجهت ثورة وعصيانًا من الجميع... لكنني تركت لكل ولي أمر حرية اختيار اللغة الإنجليزية إلى جانب لغته الأم، بأي ترتيب يشاء. وباختياره الحرّ، فضلًا عن مكاسب السوق على مدى 30 عامًا، انتهى الأمر بأن أصبحت اللغة الإنجليزية في المرتبة الأولى، واللغة الأم في المرتبة الثانية، حتى أننا اضطررنا لتغيير لغة الدراسة في جامعة جُهزت بالفعل للدراسة باللغة الصينية

* أجاد لي لغة الملايو واللغة الإنجليزية في طفولته، وسعى بجدٍّ حتى تعلّم لغة الماندرين في فترة المراهقة، وعاد لتعلّمها مرّة أخرى في أواخر العشرينات من عمره، وكان ما يزال يعمل مع معلم كفء في الثمانينيات من عمره. وبدأ التعلّم وإلقاء الخطب في هوكين في أواخر الثلاثينات من عمره لتوسيع قاعدته السياسية. انظر:
Perry, *Singapore*, 192; Lee, *My Lifelong Challenge: Singapore's Bilingual Journey, 32-41*; and Lee Kuan Yew, 'Clean, Clear Prose', speech to senior civil servants at the Regional Language Centre, February 27, 1979, in *Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas, 327*).

إلى الدراسة باللغة الإنجليزية. لو أن هذا التغيير قد فُرض في غضون خمس أو عشر سنوات بدلًا من فرضه على مدار 30 عامًا - وباختيار حرّ - لكانت كارثة[91].

كان لاستخدام الدولة للغة الإنجليزية مكاسب اقتصادية أيضًا. وفي ستينيات القرن العشرين، برزت سنغافورة بين الاقتصادات النامية المتنافسة بفضل مناصرتها للثقافة الإنجليزية. وحافظ قرار لي بحماية تمثال رافلز على الصورة غير الطائفية لماضي سنغافورة بوصفه رمزًا وطنيًا موحّدًا[92]. وأظهر للعالم أيضًا أن سنغافورة كانت تفتح أبوابها التجارية، لكنها لا تفتحها لتجارة تبادل الاتهامات[93].

«دعِ التاريخَ يحكمْ»

اضطرّ لي بعد الانفصال عن ماليزيا إلى إعادة توجيه نهجه الاشتراكي في البداية نحو الضروريات العملية. ولتصمد سنغافورة كدولة، كان لا بُدّ من نمو اقتصادها. ولتنجح كدولة، كان لا بُدّ من تقاسم ثمار هذا النمو بإنصاف بين أفراد شعبها، بغض النظر عن الأصل العرقي. ولتستمر كوجود دولي، كان لا بُدّ من أن تتميّز بشخصية مؤثّرة بين الدول الكبرى، لا سيّما الولايات المتحدة والصين. صرّح لي بعد عدّة سنوات:

> الكتب تحوي تعليمات لتُرشدك إلى كيفية بناء منزل، وكيفية إصلاح المحرّكات، وكيفية تأليف كتاب، لكنني لم أر كتابًا يوضح كيفية بناء أمّة تتألّف من جماعات مختلفة من المهاجرين من الصين، والهند البريطانية، وجزر الهند الشرقية الهولندية، أو كيفية توفير قوت شعب هذه الأمة عندما تُعطّل مَهمّتها الاقتصادية السابقة كميناء حرّ في المنطقة[94].

إن تجارب لي في الحرب العالمية الثانية، وفي منافسته على السلطة السياسية في سنغافورة، وفي الانفصال عن ماليزيا رسّخت في ذهنه قناعات بشأن الحكم الحكيم للدول، والتي لم يكن ليُرسّخها أي نهج تعليمي منهجي. وكذلك كان لرحلاته ومناقشاته مع القادة الأجانب تأثير واضح؛ بحلول العام 1965، زار أكثر من خمسين دولة، وشكّل رؤى قوية لأسباب اختلاف أدائهم[95]. وفي العام 1963، صرّح بأنه: «لا توصف الأمة بأنها عظيمة لكبر حجمها فقط. بل إن إرادة شعبها وتماسكه وصلابته وانضباطه وفضيلة قادتها هي التي تضمن لها مقام مشرّف في التاريخ»[96].

لهذا تبنّى لي مبدأ «دعِ التاريخ يحكم» باعتباره الحكمة التي يعبّر بها في أداءه لعمله. كَرِهَ لي الأفكار الشيوعية لأنها تؤدّي إلى تفكيك المؤسسات القائمة العاملة. وكان يُفضّل اقتصاديات السوق لمقدرتها على رفع معدلات النمو[97]. في حفل عشاء في منزلي وبعد مضي سنوات، أبدى ضيف أميركي إعجابه بوجود المبادئ النسوية في خطة تطوير سنغافورة. لكن لي عارض رأيه وأخبره أن مشاركة النساء في القوى العاملة كان لأسباب عملية، وأن سنغافورة ما كانت لتُحقّق أهدافها الإنمائية بدونهن. وأضاف، بأن الأمر ذاته ينطبق على سياسته في الهجرة، التي سعت إلى إقناع الأجانب الموهوبين بالاستقرار في سنغافورة. ولم يكن الغرض من ذلك تبني فكرة نظرية لفوائد التعددية الثقافية، بيد أنه كان من متطلّبات ازدهار سنغافورة وفئاتها السكانية المتعنّتة المختلفة.

في الواقع، يسعى لي إلى تحقيق مكاسب نافعة متتالية، وهو ما أعلن عنه في خطابه في عيد العمال في العام 1981:

> تطمح كلّ حكومة رشيدة إلى الوصول إلى أقصى قدر من الرفاهية والتقدّم لأكبر عدد من مواطنيها. ولتحقيق ذلك، تختلف الأنظمة أو الأساليب، والمبادئ أو الأيديولوجيات التي تستند إليها سياساتها. منذ أن بدأت الثورة الصناعية قبل قرنين من الزمان، كان لنوع من الداروينية أثر بين أنظمة الحكومة. وكان يُنسق لتحديد أيّ من الأنظمة يفوز لفعاليته في توفير أقصى قدر من الفائدة لأقصى عدد من أبناء الأمة، سواءً كان النظام الأيديولوجي، أم الديني، أم السياسي، أم الاجتماعي، أم الاقتصادي، أم العسكري[98].

بناء اقتصاد

في كانون الثاني/يناير من العام 1968، شهدت سنغافورة أوّل تحدٍّ لاختبار مقدرتها على التكيّف عندما قرّرت بريطانيا، التي انزعجت من انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني واستنزفت قواها الصراعات المُحتدمة في الشرق الأوسط، التخلّي عن وجودها العسكري في شرق السويس. في مناقشة مجلس العموم في العام السابق، اقتبس رئيس الوزراء هارولد ويلسون من قصيدة الشاعر روديارد كبلينغ بعنوان الانسحاب «Recessional» في محاولة عبثية منه للدفاع عن وجود القاعدة البريطانية في سنغافورة؛ والآن تُقرأ كتكهّن لتراجع الإمبراطورية البريطانية:

من بعيد استُدعيت قواتنا البحرية؛
وتبدّدت أعيرتها النارية بين الرمال والرأس البحري:
وأمست مواكبنا المهيبة ذكرى من الماضي
كما مضت نينوى وصور![99]

هدّد إغلاق القاعدة البحرية وخروج القوات البريطانية، المخطّط لها في العام 1971، بخسارة خمس إجمالي الناتج القومي لسنغافورة[100].

اضطر لي إلى طلب مشورات خارجية، ولجأ إلى الدكتور ألبرت وينسيميوس، الاقتصادي الهولندي الذي زار سنغافورة للمرّة الأولى في العام 1960 بدعوة من نائب رئيس الوزراء السنغافوري غوه كنغ سوي كجزء من بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[101]. كانت سنغافورة دولة فقيرة مقارنة بدول الغرب. لكن في العام 1960، كانت رواتب موظفيها هي الأعلى في آسيا[102]. لكن وينسيميوس نصح لي بضرورة خفض الرواتب، وتحسين مستوى التصنيع بالاستعانة بالتقنيات التكنولوجية، وتدريب العمال لتتمكّن سنغافورة من دخول مجال التصنيع. واقترح عليه بأولوية تصنيع المنسوجات، تليها الإلكترونيات البسيطة، وإصلاح السفن، وهي وسيلة لدخول مجالي بناء السفن. وبالفعل، نفّذ لي وغوه (تولّى منصب وزير المالية للمرّة الثانية من العام 1967 إلى العام 1970) مشورة وينسيميوس[103]. وبخروج البريطانيين من سنغافورة، حذّر وينسيميوس من أن سنغافورة لا يمكنها أن تطمح إلى الاعتماد التام على إمكاناتها، أو على العلاقات الإقليمية، وإن لم تستطع الاعتماد على سوق مشتركة مع ماليزيا، كما فعلت في الفترة بين العامين 1963 و1965، سيتعيّن عليها العمل على نطاق أوسع.

على مدى السنوات التالية، تعاون لي وغوه ووينسيميوس معًا لإعادة تنظيم الاقتصاد السنغافوري. عمل لي مع مؤسّسات متعدّدة الجنسيات في الوقت الذي رفضها قادة مدن مستقلّة حديثًا أخرى. وردًّا على سؤال طُرح في وقت لاحق عمّا إذا كان هذا الاستثمار الأجنبي يعدّ «استثمارًا رأسماليًّا»، قال لي بنبرة لا عاطفة فيها: «لم نمتلك سوى الكدح والعمل... فلماذا لا، إذا أرادوا الاستفادة من عملنا؟ فمرحبًا بهم»[104]. ولجذب الاستثمار الأجنبي، شرعت سنغافورة في مشروع لتحسين مستوى كفاءة العاملين فيها، وتطوير مرافقها لتُضاهي المدن الفاخرة. وكما أخبرني لي في العام 1978: «لن يستثمر الآخرون في قضية خاسرة، يجب أن تبدو القضية رابحة»[105].

أصبح تخضير المدينة أولوية عالية: الحدّ من تلوّث الهواء، وزراعة الأشجار، وتصميم بنية أساسية تتيح دخول الضوء الطبيعي. كما حرص لي على تقديم خدمات عالية الجودة للسياح والمستثمرين الزائرين، وشنّت الحكومة حملات توعية عامّة تحثّ على ارتداء الزي المناسب، والسلوك الجيد، والنظافة العامة. فضلًا عن تغريم أفراد الشعب السنغافوري (أو الأجانب، في هذا الشأن) في حال مخالفة أنظمة السير، أو إهمال دفق الماء لتنظيف المرحاض، أو إلقاء القمامة على الأرض. حتى أن لي طلب تقريرًا أسبوعيًّا عن نظافة دورات المياه في مطار شانغي لما يتركه من انطباع أولي عن سنغافورة في أذهان كثير من المسافرين[106].

وبالفعل نجحت هذه الاستراتيجية. وبعد عقود من الزمان، كان لي يروي أنه بمجرد أن تمكّن من إقناع شركة هيوليت باكارد (HP) بإنشاء مصنع لها في سنغافورة، والذي افتتح في نيسان/أبريل من العام 1970، تبعتها شركات دولية أخرى[107]*.

وبحلول العام 1971، شهد اقتصاد سنغافورة انتعاشًا يفوق 8% سنويًا[108]. وبحلول العام 1972، وظّفت الشركات المتعدّدة الجنسيات أكثر من نصف القوى العاملة السنغافورية، ومثلت 70% من إنتاجها الصناعي[109]. وبحلول العام 1973، أصبحت سنغافورة ثالث أكبر مركز لتكرير النفط في العالم[110]. وفي غضون عشر سنوات من الاستقلال، زادت الاستثمارات الأجنبية في مجال التصنيع من 157 مليون دولار إلى أكثر من 3.7 مليار دولار[111].

في أوائل العام 1968، سادت أجواء من الخوف والتشاؤم البرلمان السنغافوري. لم يؤمن أحد بمقدرة الجزيرة على النجاة بعد رحيل الجيش البريطاني. اعترف لي لاحقًا أن الفترة الفاصلة بين العام 1965 والانسحاب المُقرر في العام 1971 كانت أصعب فترة مجهدة للأعصاب طوال مدّة توليه المنصب[112]. لكن، عند اقتراب رحيل البريطانيين، كانت سنغافورة قادرة على امتصاص الصدمة الاقتصادية؛ لم ترتفع معدلات البطالة[113].

* تأثرت شركة هيوليت باكارد بشكل خاص بـ «الخدمة الشاملة» التي يقدّمها مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة للمساعدة في نقل الأعمال. وأفاد أحد المديرين التنفيذيين: «إذا سألتهم عن شيء ما، فسيكون على مكتبك في اليوم التالي». (نقلًا عن إدغار شاين، «البراغماتية الاستراتيجية: ثقافة مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة» كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 1996، ص 20).

على عكس كلّ التوقّعات والمعتقدات السائدة، كان إصرار لي على التكيّف مع التغيير هو الذي دفع سنغافورة في مسار رائع.

ولمواصلة جذب فرص الاستثمار، كان لا بُدّ من الاستمرار في رفع معدلات الإنتاج في سنغافورة. وسعيًا من لي لتحقيق هذه الغاية، طلب من العاملين قبول أجور زهيدة بصورة مؤقّتة في البداية لتحقيق نمو طويل الأجل[114]، ووضع التعليم ضمن الأولويات الملحّة، كما أنه كان في كثير من الأحيان يُعيد النظر في تحسين الأهداف الصناعية والاجتماعية للأمة. وحسبما قال لي في خطابه في عيد العمال العام 1981:

> كان أعظم إنجاز للحركة العمالية السنغافورية هو تحويل الحماس الثوري في خلال حقبة معاداة الاستعمار (أي العداء تجاه أرباب العمل المغتربين) في خمسينيات القرن العشرين إلى وعي إنتاجي (التعاون مع الإدارة السنغافورية والوافدين على حدّ سواء) في ثمانينيات القرن العشرين»[115].

على مدى ثلاثة عقود، ارتقى لي بقيادته لسنغافورة إلى مستويات تطوّر أعلى: من عيش الكفاف إلى التصنيع، ومن التصنيع إلى الخدمات المالية، والسياحة، والابتكار العالي التقنية[116]. وبحلول موعد تنحّي لي عن منصب رئيس الوزراء في العام 1990، كانت سنغافورة في وضع اقتصادي تُحسد عليه. وفي العام 1992، وبتذكّر ما مضى، أخبرني لي لو أنني سألته في وقت سابق في العام 1975، حين اجتذب كثيرًا من الاستثمار الأجنبي إلى سنغافورة، لما توقّع أن تُحقّق الدولة مثل هذا النجاح الباهر.

موقف لي من أميركا

كان دفاع لي عن التدخّل الأميركي في الهند الصينية صاعقة أصابت زملائي في جامعة هارفارد في العام 1968. لو أن الثورة السياسية في جنوب شرق آسيا جذبت انتباههم مبكرًا، للاحظوا أن لي لطالما أراد أن يوصل الرسالة ذاتها على مدار سنوات. في الواقع، كانت قناعة لي بدور واشنطن الذي لا غنى عنه في مستقبل آسيا هو الذي دفعه إلى الخروج في زيارتين ضروريتين إلى أميركا في خلال عامين.

في أول زيارة رسمية لواشنطن في تشرين الأول/أكتوبر من العامين 1967، قدّم الرئيس جونسون لي بتوقير في حفل عشاء في البيت الأبيض ووصفه «بالوطني والزعيم

السياسي اللامع والسياسي المحنّك لآسيا الجديدة»[117]. انتهز لي، لحدّة تركيزه المعهود، فرصة اجتماعاته الرفيعة المستوى ليخبر مستضيفه كيف كان للمأساة في فيتنام سوابق في القرارات الأميركية التي يرجع تاريخها إلى أكثر من عقد ونصف العقد من الزمن. قال لي لنائب الرئيس هيوبرت همفري، مشبّهًا أزمة فيتنام بجولة طويلة بالحافلة: تخطت الولايات المتحدة جميع المحطّات التي كان من الممكن أن تترجّل عندها؛ وأضحى خيارها الوحيد هو الاستمرار في جولتها حتى تصل إلى الوجهة الأخيرة[118].

طوال العقود اللاحقة، حظي لي بإعجاب الزعماء ورؤساء الوزراء في جميع أنحاء العالم لصراحته وفطنته. وبفضل كياسته ودقّة تحليله وثبات انفعاله، أصبح مستشارًا لكثير ممّن كان يعتمد عليهم في وقت سابق. كيف نجح زعيم دولة مدينة صغيرة ومستهدفة في التأثير بقوّة على كثير من القادة في الخارج، وما هي رؤيته، وكيف طبّق مثل هذا النظام في الأزمات؟

إلى حدّ ما، بدأ لي كوان يو في رحلة بحث مستمرّ عن نظام عالمي، وأدرك أن توازن القوى العالمي كان نتاجًا لقوى مجهولة، ولكيانات سياسية قوية، وكل منهما يعجّ بالتاريخ والثقافة المستقلّة الفريدة، وكل منهما ملزم بالحكم على إمكاناته. لا يتطلّب الحفاظ على التوازن الذي يعتمد عليه ازدهار سنغافورة كدولة تجارية، تحقيق التوازن بين الدول الكبرى المتنافسة فقط، لكنه يتطلّب أيضًا قدرًا من فهم هوياتها المختلفة ورؤياها المنبثقة منها. على سبيل المثال، أشار لي في عام 1994:

> إذا نظرت إلى المجتمعات على مدار ألف عام، ستجد أنماطًا أساسية محدّدة. تُعدّ الحضارة الأميركية، بدءًا من الآباء الحجّاج وحتى الآن، واحدةً من حضارات التفاؤل، وحضارات تطوّر الحكم بانتظام. في حين أن التاريخ في حضارة الصين يحكي نهوض ممالك وسقوطها، وارتقاء مجتمعات وتقلّصها. ومن خلال كلّ هذا الاضطراب، قدمت الأسرة، والعائلة الكبيرة، والطائفة، نوعًا من طوف نجاة للفرد. انهارت الحضارات، واجتاحت الجماعات الغازية الممالك، لكن بفضل طوف النجاة هذا واصلت الحضارة مسيرها وانتقلت إلى المرحلة التالية[119].

كان لي يحظى بتقدير قادة الدول الأقوى بكثير من دولته تقديرًا استثنائيًا لرؤيته الثاقبة التي مكّنتهم من فهم تحدّياتهم الرئيسية. كانت قراءة لي للشؤون الخارجية، كما في تحليله للمتطلبات الداخلية لسنغافورة، مبنية على رؤيته للواقع الملموس. لم يُقحم

الميول الشخصية في تقييماته التي تركّز على صميم القضية بثبات. يسعى بعض القادة إلى إبهار مُحاوريهم باستعراض مهام مناصبهم التافهة. ويتميّز لي، صاحب الخبرات الحقيقية المتعدّدة، بصفة أقوى: القدرة على استخلاص جوهر الموضوع.

شكّلت العقبات المعرقلة لنشأة سنغافورة خبرات لي في الحياة السياسية، لذلك، أولى اهتمامًا خاصًا، لبقية حياته المهنية، بالتطوّر المحلّي للبلدان الأخرى بتقييم صلتهم بالنظام العالمي. ومن بين هذه البلدان، ركّز لي على دولتين أساسيتين (الولايات المتحدة والصين) لتقييم سبل بقاء سنغافورة ومكانتها في العالم. وصف لي العلاقة الأميركية في نخب للرئيس ريتشارد نيكسون في حفل عشاء في البيت الأبيض في نيسان/أبريل من العام 1973:

> نحن دولة صغيرة جدًّا موقعها الاستراتيجي في أقصى جنوب آسيا، وعندما تهيج الأفيال، وأنت تقف هناك فأرًا ولا تعرف عادات الأفيال، فقد يُصبح الوضع مؤلمًا للغاية[120].

وفي خطاب أيار/مايو من العام 1981، أعلن لي رؤيته ووضوح رأيه بشأن الاتحاد السوفيتي:

> بعد ستة وثلاثين عامًا من انتهاء الحرب العالمية الثانية، نعلم الآن أن الخاسر في المنافسة بين النظام الشيوعي (الاقتصاد/التوزيع الخاضع للرقابة) والدول الديمقراطية في الغرب (المشروعات الحرّة/السوق الحرّة) هو النظام الشيوعي؛ لأنه يعجز عن توزيع البضائع....
>
> ما لم تنتهِ هذه المنافسة باستخدام الأسلحة النووية وتدمير كلا الطرفين، فستُحسم النتيجة بنجاة النظام الأقدر على توفير الأمن والرفاهية المعنوية والاقتصادية لأفراده. إذا تمكّن الغرب من منع السوفيت من كسب غنائم باردة بتفوّقهم العسكري، فإن نظام المكافأة والمبادرات الشخصية في السوق الحرّة سيُثبت بوضوح تفوّق نظام السوق الخاضع للمراقبة والتخطيط بصورة مركزية[121].

بعد عشر سنوات، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت رؤية لي الرأي السائد؛ حينئذ، أدرك القليل شدّة وهن الاتحاد السوفيتي.

رأى لي سخاء الشعب الأميركي الاستثنائي وانفتاحه، وذكّره هذا بمبادئ التزاماته الكونفوشيوسية، ولاحظ أن أميركا لم تُسئ استخدام احتكارها النووي فور انتهاء الحرب:

أي دولة قائمة وعظيمة كانت لتؤكد على تفوقها لأطول فترة ممكنة. لكن أميركا عزمت على مساندة أعدائها المهزومين للوقوف على أقدامهم لدفع قوى الشر، الاتحاد السوفيتي، وأحدثت تغييرًا تقنيًّا بنشرها التكنولوجيا بحرية وسخاء بين الأوروبيين واليابانيين، ومكنتهم من أن يتحولوا إلى منافسين لها في غضون 30 عامًا... كانت هناك عظمة معينة لروح وُلِدت من القلق من الشيوعية بالإضافة إلى المثالية الأميركية التي تسبّبت في حدوث ذلك[122].

في الوقت الذي حوّل لي تركيزه الجيوسياسي، في أعقاب إصلاحات دينغ، من تهديدات التخريب الماوي إلى التفاعل الاستراتيجي الكبير والمعقّد بين الصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - وفي وقت لاحق، إلى إدارة الصين كقوّة اقتصادية وسياسية مهيمنة بقوّة - تبدّلت تقديرات لي وفق ذلك. لكنه لم يحِدْ أبدًا عن فكرة الدور الأميركي الذي لا غنى عنه في تعزيز أمن العالم وتقدّمه، لا سيّما جنوب شرق آسيا.

لم يكن تأييد لي لأميركا تأييدًا من الناحية الوجدانية، بل إنه شخص لا يستند في قراراته إلى الجانب الوجداني على الإطلاق، ويُمكن انتقاد كثير من النقاط في النهج الذي تتبعه أميركا في السياسة والجغرافيا السياسية. وقد وصف وجهة نظره السابقة عن الأميركيين بأنها «مختلطة»:

> أعجبني نهجهم المتفائل، لكنني تشاركت وجهة نظر المؤسسة البريطانية في الوقت الذي كان فيه الأميركيون متألّقين ومتعجرفين ويمتلكون ثروة هائلة، لكنهم أساءوا استخدامها في كثير من الأحيان. من الخطأ حصر حلّ المشكلة في توفير الموارد لاستغلالها والاستفادة منها... كانت نيّاتهم حسنة، لكنهم كانوا جائرين، ويفتقرون للحسّ التاريخي[123].

باندلاع حرب فيتنام، تغيّرت وجهة نظر لي: أصبح التوفيق بين دعم القوّة الأميركية وفهم الأغراض الأميركية وتشجيعها أمرًا ضروريًّا إلى جانب الاستعانة بأميركا في الدفاع عن الحرية في آسيا. كان خروج بريطانيا من آسيا سببًا في أن أمست أميركا ركنًا ضروريًّا بصفتها موازنةً للقوى المعقّدة والعنيفة المعادية لاستقرار المنطقة. اتّخذ لي الذي تلقّى تعليمه في كامبريدج، والذي أخبره وزير الخارجية البريطاني جورج براون ذات مرّة أنه «أفضل رجل إنجليزي ملعون في شرق السويس»[124]، موقفًا تجاه الولايات المتحدة يُشبه موقف تشرشل في تأسيس علاقة خاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة،

وحفظ لنفسه نصيبًا، قدر استطاعته، في صناعة القرار الأميركية الخاص بقضايا جنوب شرق آسيا. لكن، في حالته هذه، زعيم آسيوي لمدينة صغيرة مستقلّة ذاتيًا في حقبة ما بعد الاستعمار هو من سيُشكّل العلاقة.

يرى لي أن الصفات الأميركية العظيمة المتمثّلة في السخاء والمثالية غير كافية وحدها؛ كانت أميركا بحاجة إلى البصيرة الجيوسياسية لتتمكّن من أداء دورها. وكان من الضروري مراعاة التوتّر بين المثل الوطنية والحقائق الاستراتيجية. وخشي لي من احتمالية تحوّل ميل أميركا للسياسة الخارجية الأخلاقية إلى سياسة انعزالية جديدة عندما تواجه خيبة أمل من الأوضاع في العالم. إن التركيز المفرط على المُثُل الديمقراطية قد يعيق قدرة أميركا على التعاطف مع البلدان الأقل تقدّمًا التي أعطت، بحكم الضرورة، الأولوية للتقدّم الاقتصادي على العقيدة السياسية.

أوضح لي وجهة نظره هذه بأسلوبه المميّز: مزيج من التاريخ، والثقافة، والجغرافيا صُقل لارتباطه بالاهتمامات المعاصرة؛ ووعي باهتمامات محاوره؛ وإلقاء بليغ يخرج من حوار قصير، أو قضايا غير مترابطة، أو أي تلميح للالتماس. وفي العام 1994، أصرّ على أن الواقعية يجب أن تستند إلى المقدرة الأخلاقية الواضحة للتمييز بين الخير والشر:

> لا تتغيّر بعض مقوّمات الطبيعة البشرية. يحتاج الإنسان إلى حسّ أخلاقي معين بمعرفة الصواب والخطأ. هناك ما يُسمّى بالشر، وهو ليس ناتج كونك ضحية للمجتمع. أنت فقط إنسان شرير، تميل إلى اقتراف الأخطاء والمنكرات، ويجب أن تتوقّف عن اقترافها[125].

أراد لي أن يرى العالم قيادته التي تعمل ضمن سياقها الثقافي، والقادرة على ربط إطارها الإقليمي بالعالم بأسره. وكان أسلوبه في العادة تحليليًا وتوجيهيًا، فقد استخدم أفكارًا مُكتسَبة من شبكة معارفه ورحلاته الكثيرة للإجابة عن الأسئلة وتقديم المشورة. كتب لي، «عندما أسافر أشاهد كيف لمجتمع، لإرادة، أن يعملا. لماذا بهذه الكفاءة؟»[126].

أصبح تذكير الولايات المتحدة بمسؤولياتها شغل لي الشاغل بعد تنحيه عن منصبه في العام 1990. في خلال الحرب الباردة، انشغل لي في المقام الأول بأن تُمثّل أميركا دورًا رئيسيًا في الحفاظ على التوازن العالمي في مواجهة الخطر الروسي. وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، تحوّل انتباهه إلى أهمية أميركا المصيرية في تحقيق التوازن الآسيوي

الحفاظ عليه. وفي حديثه في جامعة هارفارد في العام 1992، في ذروة انتصار الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حذر من أن التوازن الجيوسياسي سوف يختلّ على نحو واسع إذا انغلقت الولايات المتحدة على نفسها، وتقاضت «عائد السلام» بعد الحرب الباردة، وتراخت عن تحمّل مسؤولياتها العالمية:

سيشعر أبناء جيلي من الآسيويين، الذين عانوا من أهوال الحرب الأخيرة ومآسيها، والذين يتذكّرون دور الولايات المتحدة في النجاة من الموت في تلك الحرب إلى ازدهار اليابان، والاقتصاديات الصناعية الحديثة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، بإحساس شديد بالأسف، لأن العالم سيصبح مختلفًا إلى حدّ كبير لأن الولايات المتحدة لن تصبح صانع القرار الأساسي في التوازن الجديد[127].

في العام 2002، أشار لي إلى أن «حلّ النزاعات» العالمية يختلف عن فهم أميركا واستغلالها لنفوذها الهائل في تحقيق استقرار عالمي دائم[128]. وبالنظر إلى السياسة الخارجية من حيث التخطيط الاستراتيجي، وصف لي توازن القوى العظمى بأنه العنصر الرئيس للانضباط الدولي، وقبل كلّ شيء، لأمن سنغافورة وازدهار اقتصادها. وفي العام 2011، قال لي: «نريد فقط أكبر قدر من الحرية لنحيا على سجيتنا. ولتحقيق ذلك على أكمل وجه، نطلب من «الأشجار» الكبيرة بأن تسمح لنا بمساحة، فيوجد متسع لنا بينها. لكن، [عندما] تأخذ شجرة كبيرة واحدة مساحتنا، لن يتبقى متّسع لنا»[129].

كان لي معجبًا بأميركا، لكنه شعر بعدم الارتياح بسبب تقلّباتها. وكان يُكنّ الاحترام للصين ويخاف منها في الوقت ذاته، فهو يخشى من سعيها الأحادي لتحقيق طموحاتها. ونجح لي في استخلاص أمن سنغافورة ومستقبلها من التقارب التاريخي مع الصين، والصداقة الضرورية مع الولايات المتحدة.

لي والصين

تنبّأ لي بمقدرة الصين على التنافس على فرض هيمنتها في آسيا. وفي العام 1973 - عندما كانت الصين متأخّرة اقتصاديًا - رأي لي أن: «الصين سوف ترتقي إلى المستوى المطلوب. لكنها مسألة وقت ليس إلّا»[130]. وفي أواخر العام 1979، كان ما يزال يرتقب أن تظلّ الصين ضعيفة نسبيًّا لتصنع مستقبلًا قريبًا:

ينظر العالم إلى الصين على أنها عملاق. لكنها أشبه بقنديل بحري رخو. علينا أن نعرف كيف لنا أن نستفيد من مواردها [و] نقطتي ضعفها: النظام الشيوعي، والعجز عن التدريب ومعرفة أساليب ذلك. الآن، أخشى أنها ليست قوية بما يكفي لتُمثّل الدور الذي نريده لها، أو لتُحقّق التوازن مع الروس. لا أخاف من الصين القوية؛ لكنني أخشى وهن الشعب الصيني. إن تحقيق التوازن أمر ضروري إذا أردنا اختيار شركائنا في التقدّم بحرية. لكن الأمر قد يستغرق منهم 15-20، 30-40 سنة[131].

كان موقف لي تجاه نهضة الصين متردّدًا، وكان لسنغافورة أهداف متضاربة: تعزيز قوى الصين بما يكفي لتهديد فيتنام الشيوعية (هو ما اعتقد لي بأنه «بديل الإغاثة»)، على ألا تصل قوّتها إلى حدّ العدوان على تايوان[132]. حتى في تلك اللحظة من ضعف الصين نسبيًّا، حذر لي من نيّاتها والاضطرابات التي يمكن أن تُحرّرها قائلًا: «لا أعرف ما إذا كانت القيادة [الصينية] قادرة على فهم طبيعة التحوّل الذي لها الفضل فيه إذا نجحت. هناك شيء واحد مؤكّد: إنهم يريدون النجاح[133]. وكانت توقّعاته تتوافق توافقًا وثيقًا مع ما أشار إليه أحد الاستراتيجيين العظماء في حقبة سابقة، نابوليون، في وصف الصين: دعِ الصين تنمْ؛ فإنها إن استيقظت، سيهتزّ العالم بشدّة»[134].

لكن متى؟ بحلول العام 1993، تبدّلت وجهة نظر لي. لم تعد نهضة الصين بعيدة المنال؛ فقد أصبح التحدّي الأهمّ في هذا العصر. وقال لي في هذا الشأن: إن اختلال التوازن العالمي الذي تسبّبت به الصين من شأنه أن يُجبر العالم على السعي إلى تحقيق توازن جديد في غضون 30 عامًا إلى 40. وأضاف: «يستحيل التظاهر بأنها مجرد طرف فاعل ذو شأن كبير آخر، لأنها أكبر طرف فاعل في تاريخ الإنسانية»[135]. وفي هذا الشأن، أسهب لي بعد بضعة سنوات:

باستثناء بعض الكوارث الكبرى غير المتوقّعة التي ستتسبّب في أن تعمّ الفوضى أو أن تتفكّك الصين مرّة أخرى إلى إقطاعيات عدّة للقادة العسكريين، فهي مسألة وقت فقط قبل أن يبدأ الشعب الصيني في إعادة التنظيم، والتثقيف، والتدريب على الاستفادة الكاملة من العلوم والتكنولوجيا الحديثة[136].

لم يُشكّل لي وجهة نظره عن الصين، وتحليله لموقف أميركا على مبدأ وجداني. إذا كان التحدّي الأميركي، في رأي لي، يكمن في تذبذبها بين مثالية غير معبّرة بالقدر الكافي، وبين نوبات الارتياب الذاتي المعتادة، فإن مشكلة الصين تكمن في عودة ظهور

النموذج الإمبراطوري النشط. لآلاف السنين، ترسّخت موروثات في الفكر الصيني بأن الصين «مملكة وسطى» -الدولة المركزية في العالم- وأن جميع الدول الأخرى تابعة لها، وقد أشعل ذلك فتيل النزعة المتجدّدة للهيمنة. ويرى لي أن الخاتمة الأميركية هي الأفضل، وصرح بذلك لأحد المحاورين في العام 2011:

> لا يُمكن وصف الصينيين كقوّة معتدلة مثل الأميركيين. أعني، إنهم يقولون: بو تشنغ با (أي، لا للهيمنة). إن لم تكن تستعد لتُصبح مهيمنًا، لماذا تستمر في إخبار العالم بأنك لن تُصبح أحد المهيمنين؟[137].

أعلن لي منذ فترة طويلة أن سنغافورة ستكون آخر دولة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) تُقيم علاقات دبلوماسية مع بكين، عاقدًا عزمه على مقاومة سياسات الصين المزعزعة للاستقرار في عهد الزعيم ماو، ومن بعدها التصدّي لأي فكرة تدّعي بضرورة تحالف سنغافورة بأغلبية شعبها الصيني بحكم الأصل مع الوطن الأم. (اعتمدت سنغافورة أيضًا على الاستثمارات التايوانية، وأضحت على دراية بسبل تطوير صناعاتها، بدءًا من المنسوجات والبلاستيك)[138]. عقب انفتاح الغرب على الصين في سبعينيات القرن العشرين، كان لي صادقًا في وعده، وأثبت لجميع الدول المجاورة والدول العظمى أن سنغافورة دولة مستقلّة. وفي العام 1975، تجاهل دعوة تشو إنلاي لزيارة الصين - وهو القرار الذي ضمن أن لي وتشو المضطرب لن يجتمعا أبدًا. وفي العام 1990، اعترفت سنغافورة رسميًّا بجمهورية الصين الشعبية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1978، رحّب لي بزيارة الزعيم الصيني الأول، دنغ شياو بينغ، لسنغافورة. وكان هذا الحدث بمنزلة بداية علاقة جديدة بين سنغافورة والصين. وليُظهر لي مدى أهمية هذه الزيارة، رتّب لوضع منفضة سجائر، ووعاء للبصق أمام زعيم الصين آنذاك، والذي كان مُدخنًا شرهًا، وذلك على الرغم من وجود قوانين سنغافورة ضدّ التدخين (وحساسيته القوية من الدخان).

كان من بين مهام دينغ في تلك الرحلة تعزيز معارضة الاتحاد السوفيتي وفيتنام الموحّدة بين دول جنوب شرق آسيا؛ وكان همّ لي الأول تخفيف حدّة الميول الاستبدادية في السياسة الصينية تجاه سنغافورة. وأوضح لدينغ أن البث الإذاعي الصيني الذي هدف إلى تجذير الشتات الصيني في جنوب شرق آسيا كان سببًا في صعوبة التعاون

مع بكين. ولذلك، طلب لي من دينغ أن يوقف حملته الإذاعية؛ لتتوقّف في غضون عامين»[139].

بعد سنوات، أعلن لي أن دينغ من أكثر قادة العالم الثلاثة الذين أعجب بهم (الاثنان الآخران هما شارل ديغول ونستون تشرشل). من وجهة نظر لي، «كان دينغ رجلًا عظيمًا حوّل الصين من دولة مدعومة ضعيفة على حافة الانهيار، مثل الاتحاد السوفيتي، إلى ما هي عليه اليوم، دولة في طريقها لتُصبح أكبر اقتصاد في العالم»[140].

وفق الباحث بارز في دراسة الثقافة الصينية، وكاتب سيرة دينغ، عزرا فوغل، كان دينغ ما يزال يشعر بالقلق والتردّد حيال سياساته الاقتصادية في أثناء زيارته إلى سنغافورة، لكن هذه الزيارة «ساعدت في تعزيز قناعة دينغ بضرورة إجراء إصلاحات أساسية»[141]. وفي الشهر التالي، أعلن دينغ عن سياسة «الباب المفتوح»، التي حدّدت مناطق اقتصادية خاصة في الصين الساحلية للترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر. وكما صرّح فوغل: وجد دينغ أن سنغافورة مثال يُحتذى به في الإصلاح، وعليه أرسل مبعوثين إلى هناك للتعرّف على تصميمات المدن، وإجراءات الإدارة العامة وقمع الفساد[142].

خرج لي في زيارات سنوية إلى الصين في عهد دينغ - حتى قبل الاعتراف الكامل بالصين - لرؤية التنمية الحضرية والإصلاح الزراعي وإقامة علاقات مع كبار المسؤولين. وهناك، نصح لي تشاو زيانغ، رئيس الوزراء الصيني والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني لاحقًا، بأن الانفتاح المطلوب لنمو الاقتصاد يجب أن لا يأتي على حساب «القيم الكونفوشيوسية». وفي تعبير لاحق بدأ بعبارة دنغ شياو بينغ «عبور النهر بتحسّس الأحجار»، قال تشاو أن لي قد «يسرّ لنا عبور هذا النهر»[143].

وتتّضح توجيهات لي في بناء متنزّه صناعي سنغافوري في سوتشو، وهي مدينة صينية قديمة بالقرب من شنغهاي تشتهر بكثير من المتنزّهات الصينية التقليدية البديعة. وفي العام 1994، افتتح المتنزّه وكان تصميمه يمزج بين أنشطة الإدارة السنغافورية والعمالة المحلّية، وبالتالي، ساهم في دفع عجلة التصنيع، وجذب رأس المال الأجنبي إلى الصين. علاوة على ذلك، أصبحت صناديق الثروة السيادية في سنغافورة، وشركة تماسيك القابضة، ومؤسسة مجموعة القادة الدولية (المعروفة سابقًا باسم شركة حكومة سنغافورة للاستثمار) من كبار المستثمرين في الصين.

وفي العام 1989، تشارك لي مع معظم دول الغرب في إدانة القيادة الصينية لقمعها الاحتجاجات الطلابية في ساحة تيان آن من. وشجب وحشية طريقة التعامل مع الوضع، ووصف تكلفتها البشرية بأنها غير مقبولة[144]. لكنه كان مقتنعًا أيضًا بأن الانهيار السياسي الداخلي في الصين من شأنه أن يُشكل خطرًا عظيمًا على العالم، مسبّبًا مخاطر كثيرة سيوضحها انحلال الاتحاد السوفيتي قريبًا. وكما أكد لي لاحقًا، مقارنًا بين الحالتين:

> كان دينغ الزعيم الصيني الوحيد الذي يتمتّع بمكانة سياسية وقوّة لتغيير سياسات الزعيم ماو... وكان من المحاربين القدامى الذين شاركوا في الحرب والثورة، ورأى أن الطلاب المتظاهرين في ساحة تيان آن من يُشكلون خطرًا يُنذر بإعادة الصين إلى فترة الاضطرابات والفوضى، والخضوع لمدّة 100 عام أخرى. شهد دينغ فترة اندلاع الثورة، وعلم أن ما حدث في ساحة تيان آن من كان ليُشعل فتيل ثورة أخرى. على عكس دينغ، لم يشهد غورباتشوف فترة الثورة، بيد أنه قرأ عنها، ولم يُلاحظ إشارات الخطر لانهيار الاتحاد السوفيتي الوشيك[145].

عقب أحداث تيان آن من، تعثّرت مسيرة الإصلاحات الاقتصادية في الصين، لكنها انتعشت مرّة أخرى بعد جولة دينغ في الجنوب في العام 1992، وهي رحلة عظيمة ومؤثّرة للغاية استمرّت لمدّة شهر في العديد من مدن الجنوب حيث أعاد دينغ البالغ من العمر سبعة وثمانين عامًا والمتقاعد شكليًّا، التأكيد بصورة مقنعة على قضية التحرّر الاقتصادي.

ما بين الولايات المتحدة والصين

أدركت الولايات المتحدة أن رسالة لي في شأن الصين كانت واقعية وجادة، وكانت تُخفي بين طيّاتها رؤيته بعدم الترحيب: ستضطر أميركا إلى مشاركة مكانتها الرائدة في غرب المحيط الهادي، وربما في العالم أجمع، مع قوّة عظمى جديدة. وصرح لي في العام 2011: «عليها فقط أن تتعايش مع الصين العظمى»، وهذا يُثبت أنه «لأمر غريب تمامًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي لم يسبق أن ظهرت دولة كبيرة بما يكفي لتتحدّاها، لتحتلّ مكانتها. لكن الصين قادرة على تحقيق ذلك في غضون 20 إلى 30 عامًا»[146].

وقد حذّر لي من أن مثل هذا التغيّر من شأنه أن يُضني مجتمعًا يتبنّى منطق أميركا في الشعور بالاستثنائية. لكن الرخاء الأميركي كان في حدّ ذاته قد تحقّق لتوافر عوامل استثنائية: الحظ الجيوسياسي الوافر، ووفرة الموارد، وهمّة الوافدين، وتدفّقات رأس المال الهائلة، والتقنيات الحديثة الواردة من أوروبا، ومحيطين هائلين يصدان عن السواحل الأميركية صراعات العالم أجمع[147]. في هذا العالم الوشيك، عندما تُصبح الصين قوّة عسكرية هائلة مجهّزة بتقنيات متطوّرة، لن يُصبح الموقع الجغرافي حصنًا منيعًا للولايات المتحدة.

توقّع لي أن يخلّ التغيّر الوشيك بالاتزان الدولي السائد، ويُزعزع استقرار الدول الوسطى. وقد أشار جوليوس نيريري، رئيس وزراء تنزانيا السابق، محذّرًا لي: «عندما تُهاجم الأفيال، يُسحق العشب تحت أقدامها». وكان ردّ لي، الذي كان نفسه مغرمًا بذكر الأفيال في تشبيهاته كما لاحظنا: «عندما تُجامع الأفيال بعضها بعضًا، يُسحق العشب أيضًا»[148]* يؤمن لي بأن أفضل سبيل لتحقيق أهداف سنغافورة في تحقيق الاستقرار والنمو هو العلاقة الودية والهادئة بين القوّتين العظميين. في تحاوره مع واشنطن وبكين، كان لي يتصرّف بصفته موجّهًا فلسفيًّا لهاتين الدولتين العملاقتين الرائعتين أكثر من كونه مناصرًا وطنيًّا لسنغافورة.

في اجتماعاته مع قادة الصين، لجأ لي إلى جمع نقاشات تتوافق مع تجاربهم التاريخية المؤلمة، وعرضها عليهم بأسلوب استثنائي مختلف. وفي العام 2009، حذّر لي الجيل الصاعد من القادة الصينيين الذين لم يتذوّقوا مرار الحرمان، ولم ترَ أعينهم الكوارث والنكبات التي عانى منها الأكبر منهم سنًّا، لكنهم شعروا باستياء شديد بشأن مكانتهم في العالم، وهو ما يراه لي مزيجًا ملتهبًا قابلًا للاشتعال:

> رأى هذا الجيل (الأكبر سنًّا) ويلات الجحيم: قفزات عظيمة إلى أمام، جوع، مجاعة، صدام وشيك مع الروس... جنون الثورة الثقافية... أوقن تمامًا أن هذا الجيل يرغب في نهضة سلمية. لكن، ماذا عن الأحفاد؟ يعتقدون أنهم بالفعل وصلوا، وإذا شرعوا

* في العام 1973، قال لي في شأن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي: «لا يُمكن توقّع سوى أن تشعر الدول الوسطى والصغيرة، التي قد تتأثّر مصالحها، بالقلق حيال أخطار دبلوماسية القوى العظمى المباشرة، وأن تُسوّي هذه القوى خلافاتها على حسابهم في أغلب الأحوال».
Lee, 'Southeast Asian View of the New World Power Balance in the Making', p. 8.

في استعراض عضلاتهم، سنرى صين مختلفة... اعتاد الأحفاد على عدم الإصغاء لأجدادهم.

والمشكلة الأخرى والأخطر بكثير: أنكم إذا بدأتم بالاعتقاد أن العالم قاس عليكم، وأنه استغلكم، وأن الإمبرياليين قضوا عليكم، وسرقوا بكين، وفعلوا بكم كلّ هذا... فهذا ليس بالأمر الجيد... لن تعود الصين إلى حالها القديم، عندما كنتم القوّة الوحيدة في العالم على حسب ما تعرفونه... الآن، أنتم فقط قوّة من بين قوى أخرى، وكثير من هذه القوى تفوقكم ابتكارًا وإبداعًا ومرونة»[149].

أشار لي على أميركا بنصيحة مماثلة بألّا «تتعامل مع الصين كعدو في البداية»؛ خشية «أن تتبع الصين سياسة مضادّة لتدمّر وجود الولايات المتحدة في آسيا ومنطقة المحيط الهادي.» كما حذّر من مقدرة الصين الفعلية على تصوّر هذا السيناريو، لكن هذا تنافس حتمي بين بلدين على السيادة في غرب المحيط الهادي... لا ينبغي أن يصل الأمر إلى صراع[150]. وتبعًا لذلك، نصح لي واشنطن بدمج بكين في المجتمع الدولي، وقبول «الصين كدولة كبيرة وقوية وصاعدة» ولها «مقعد في قاعة الاجتماعات». يجب على الولايات المتحدة أن «تعترف [بالصين] كقوّة عظمى، وأن تُرحب بعودتها إلى مكانتها واستعادتها لماضيها المجيد، وإلّا ستبدو في أعين الصينيين العدو اللدود. وعليه، طرح لي سبلًا عملية محدّدة للتعاون بينهما»[151].

وصف لي الرئيس نيكسون بأنه «خبير استراتيجي عملي»، وأن إدارته مارست هذا الشكل من النهج الأميركي. وفي العالم الجديد، ينبغي على أميركا أن «تُشرك الصين، لا أن تردعها»، لكن بطريقة «من شأنها أيضًا أن تنفّذ خطة احتياطية وترتيب قطع الشطرنج بهدوء في حال لم تُمثّل الصين دورها كمواطن عالمي صالح وفق القواعد». وبهذه الطريقة، إذا شعرت الدول بأنها مضطرّة إلى الانحياز، «لا بُدّ من أن تنحاز اليابان وكوريا وآسيان والهند وأستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الروسي إلى الجانب الأميركي على رقعة الشطرنج»[152].

في أثناء حضوري مؤتمرات لي في الدول على جانبي المحيط الهادي. لاحظتُ أن المحاورين الأميركيين يستمعون إلى تحليلات لي الجيوسياسية، ويميلون إلى الاستفسار عن وجهات نظره حول القضايا الحالية، مثل البرنامج النووي لكوريا الشمالية أو أداء الاقتصادات الآسيوية. وكانوا كذلك على قناعة بأن الصين ستُحقّق شيئًا من المؤسسات

والأُسُس السياسية الأميركية في النهاية. وعلى الجانب الآخر، رحّب محاوروه الصينيون بقناعته بضرورة معاملة الصين كقوّة عظمى، وأن هذا الخلاف لا يستدعي الصراع، حتى على المدى الطويل. لكن، وراء أساليبهم اللبقة الناعمة، تشعر أيضًا بعدم ارتياح بتلقّي تعليمات من صينيين أجانب بشأن مبادئ التنظيم الصيني.

تصوّر لي سيناريو مروّعًا للحرب بين الولايات المتحدة والصين. وكانت أسلحة الدمار الشامل كفيلة بهذا الدمار؛ بخلاف ذلك، لا يُمكن تحديد أهداف حرب موجّهة، بما في ذلك السمات المطلوبة لتحقيق «النصر». لذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن يوجّه لي نداءاته المستمرّة للصين إلى الجيل الذي لم يشهد يومًا اضطرابات في حياته، والذي قد يعتمد بصورة شبه كلية على تقنيتها أو نفوذها:

من الضروري أن يُدرك جيل الصينيين الأصغر سنًّا، والذي ترعرع في حقبة يسودها السلام والازدهار في الصين، والذي لم يشهد ماضي الصين المضطرب، والأخطاء التي وقعت فيها الصين نتيجة الغرور وتجاوز المعتقدات الأيديولوجية. لا بُدّ من أن تتشرّب عقول أبناء هذا الجيل القيم والسلوكيات الصحيحة ليحيا مستقبله بتواضع ومسؤولية[153].

لم يكلّ لي أو يملّ يومًا من تذكير محاوريه بأن العولمة تعني أن على كلّ أمّة -بما في ذلك (وربما بالأخص) تلك الأمم التي حدّدت النظام وخطّت قواعده- أن تتعلّم سُبل التعايش في عالم تنافسي[154]. لم تُكمل العولمة صورتها النهائية إلّا في حياة لي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهضة الصين. في مثل هذا العالم، يؤثّر تقارب منطقتي الثراء الفاحش والعوز الشديد إلى إطلاق انفعالات ملتهبة قابلة للاشتعال[155]. وفي العام 1979، قال لي: «لم تعُد النزعة الإقليمية الحل الأمثل». «الاعتماد المتبادل هو الحقيقة. إنه عالم واحد»[156]. ويعتقد لي أن الترابط العالمي المتبادل يُفيد الجميع إذا تعاملنا معه بحكمة.

بأي حال، وحسبما صرح لي في العام 2002، كان تواصل سنغافورة مع العالم السبب الرئيس في أن تفوق في ارتقائها وتطوّرها الصين[157]. ويرى لي أن نهاية اندلاع الحرب الباردة كان سببًا في ظاهرتين متناقضتين: العولمة والتنافس الاستراتيجي المحتمل بين الولايات المتحدة والصين والمنذر بخطر حرب كارثية. وفي الوقت الذي لم يرَ فيه كُثُرٌ سوى الخطر فقط، أكّد لي أنه لا غنى عن ضبط النفس بين الطرفين. كانت المهمة

الأساسية لكل من الولايات المتحدة والصين تكمن في غرس الأمل والعمل لخلق فرصة للوصول إلى نتيجة مثمرة.

تنبّأ لي في مرحلة مبكرة، مثلما فعل قلّة، بالإشكاليات التي ستشهدها الصين والولايات المتحدة بسبب تطوّر الصين. حتمًا ستؤثر الدولتان إحداهما على الأخرى. هل ستؤدّي هذه العلاقة الجديدة إلى تزايد وتيرة الصدام، أم ستُغيّر السلوك العدواني إلى دراسة مشتركة لمتطلّبات التعايش السلمي؟

على مدار عشرات السنوات، كانت واشنطن وبكّين تُعلنان عن الهدف الأخير. لكن في الوقت الراهن، أي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، يبدو أن كليهما يُعلق جهوده لتحديد المصطلح العملي للتعايش، ويتّجهان إلى زيادة حدّة التنافس. هل ينقاد العالم إلى صراع مثلما حدث في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى عندما ابتدعت أوروبا سهوًا أداة دبلوماسية مهلكة تزيد من صعوبة حلّ كلّ أزمة لاحقة تدريجًا إلى أن انفجرت في النهاية مخلفة وراءها حضارة مدمّرة حسبما كانت تُعرف آنذاك؟ أم ستُعيد هاتان الدولتان العملاقتان اكتشاف معنى هادف وحقيقي للتعايش في ما يخصّ فهم كلّ طرف لمجده وعظمته؟ هل يمكنهم تعلّم كيفية الجمع بين التنافس والتعاون؟ إن مصير العالم الحديث يعتمد على الإجابة عن هذه الأسئلة.

كان لي من بين عدد قليل من القادة الذين حظوا باحترام الدول على جانبي المحيط الهادي لفطنته وإنجازاته. بدأ لي حياته المهنية بوضع نهج لبقعة صغيرة على جزيرة، ولجيرانها، وقضى سنوات عمره الأخيرة يُناشد البلدان القادرة على إحداث كارثة عالمية بالتحلّي بالحكمة وضبط النفس. لم يعتقد لي أبدًا أنه قد يُناشد بهذا، لكن هذا الرجل السياسي الواقعي الكبير حمل على عاتقه دور الضمير العالمي.

إرث لي كوان يو

بعد فترة طويلة من تولّيه منصبه، استقال لي من منصب رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1990. ولمرحلة انتقالية مستقرّة ومنظّمة، فصل نفسه تدريجًا عن الإدارة اليومية. ونال لي لقب أول وزير أكبر ثمّ الوزير الموجّه، واستمرّ تأثيره الكبير، لكنه تدريجًا أصبح أقل وضوحًا، على اثنين من خلفائه في رئاسة الوزراء*.

* كان ابنه رئيس الوزراء الثاني، ما أضعف إلى حدّ ما الجانب الرمزي لتقاعده.

إن تقدير إرث لي لا بُدّ من أن يبدأ بارتفاع إجمالي الناتج المحلّي للفرد في سنغافورة من 517 دولارًا أميركيًا في العام 1965 إلى 11.900 دولار أميركي في العام 1990، و60 ألف دولار أميركي في الوقت الحالي (2020)[158]. ويليه، ارتفاع متوسط نمو إجمالي الناتج المحلّي السنوي بنسبة 8 % في تسعينيات القرن العشرين[159]. وبذلك، ألّف لي واحدة من أبرز قصص النجاح الاقتصادي في العصور الحديثة.

في أواخر ستينيات القرن العشرين، كانت الحكمة السائدة أن يحمى قادة حقبة ما بعد الاستعمار اقتصاداتهم من قوى السوق الدولية، وتطوير الصناعات المحلّية الذاتية من خلال تدخّل الدولة المكثّف. وكتعبير عن تحرّرهم حديثًا وبدافع النزعات القومية والشعبية، شعر بعضهم بأنهم مجبرون على إزعاج الأجانب الذين استوطنوا أراضيهم في فترة الاستعمار. وكانت النتيجة، كما كتب ريتشارد نيكسون:

> نحن نعيش في فترة يُحاكَم فيها القادة في كثير من الأحيان على أسلوبهم الحاد في خطابتهم وتَلَوّن سياساتهم أكثر من نجاح سياساتهم. لا سيّما في العالم النامي، حيث يذهب كثير من الناس إلى الفراش ليلًا وآذانهم ممتلئة بالكلام، لكن بطونهم فارغة من الطعام[160].

لكن لي اتجه بسنغافورة في الاتجاه المعاكس، وجذب الشركات متعدّدة الجنسيات من خلال تبنّي سياسة التجارة الحرّة والرأسمالية والإصرار على تنفيذ العقود التجارية. فقد قدّر قيمة التنوّع العرقي في سنغافورة باعتباره ميزة خاصة بها، وعمل بجدّ لمنع القوى الخارجية من التدخّل في النزاعات الداخلية -وبالتالي المساعدة أيضًا في الحفاظ على استقلال بلاده، في حين أن معظم أقرانه تبنّوا موقفًا بعدم الانحياز في الحرب الباردة- وهو ما كان يعني في كثير من الأحيان الإذعان الفعلي للمخططات السوفيتية - وراهن لي بمستقبله الجيوسياسي على صدقية الولايات المتحدة وحلفائها.

وضع لي منهجًا لمجتمعه الجديد، وأولى اهتمامًا ملحوظًا لمركزية الثقافة، ورفض الاعتقاد -السائد في الديمقراطيات الليبرالية في الغرب وكذلك في الكتلة الشيوعية التي يقودها السوفيت- بأن الأيديولوجيات السياسية لها أهمية قصوى في تحديد تطوّر المجتمع، وأن جميع المجتمعات سوف تتطوّر بالطريقة ذاتها. على النقيض من ذلك، قال لي: «يعتقد الغرب أن العالم يجب أن يتبع تطوّره التاريخي. [لكن] الديمقراطية

والحقوق الفردية دخيلة على بقية العالم»[161]. كانت عالمية الادعاءات الليبرالية غير متصوّرة بالنسبة إليه، تمامًا مثل فكرة أن الأميركيين سيختارون يومًا ما اتّباع قيم الكونفوشيوسية.

لكن لي لم يعتقد أيضًا أن مثل هذه الاختلافات الحضارية يصعب التغلّب عليها. بل يجب أن تتعايش الثقافات ويستوعب بعضها بعضًا. اليوم، ما تزال سنغافورة دولة استبدادية، لكن الاستبداد في حدّ ذاته لم يكن هدف لي، بل كان وسيلة لتحقيق غاية. وكذلك لم تكن الأوتوقراطية العائلية هدفه. تولّى غوه تشوك تونغ (لا علاقة له بغوه كنغ سوي) منصب رئيس الوزراء في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 1990 إلى آب/أغسطس 2004. وخلفه نجل لي، لي هسينغ لونج، الذي لا يشكّك أحد في كفاءته، وهو الآن ملتزم بالانسحاب من رئاسة الوزراء حتى يمكن تحديد من يخلفه في الدورة الانتخابية القادمة. قاد هؤلاء سنغافورة باتباع المسار الذي رسمه لي.

الانتخابات في سنغافورة ليست ديمقراطية، لكنها أيضًا ذات مغزى وأهمية. بينما يعبر السخط في الديمقراطيات عن نفسه من خلال إمكانية التغيير الانتخابي، استخدم لي وخلفاؤه في سنغافورة التصويت كتقييم للأداء لإبلاغ من هم في السلطة بفعالية أفعالهم، وبالتالي منحهم الفرصة لتعديل سياساتهم اعتمادًا على تقديرهم للمصلحة العامة.

هل كان هناك بديل؟ ربما نهج مختلف، وأكثر ديمقراطية وتعددية. هل نجح؟ لم يعتقد لي ذلك. كان يعتقد أنه في البداية، مع تحرّك سنغافورة نحو الاستقلال، كانت في خطر من القوى الطائفية التي مزّقت دولًا أخرى كثيرة في حقبة ما بعد الاستعمار. كما رأى لي الأمر، فإن الدول الديمقراطية التي تعاني من الانقسامات العرقية الواضحة تتعرّض لخطر الخضوع لسياسات الهوية، التي تميل إلى زيادة حدّة النزعة الطائفية*.

* كانت سريلانكا مثالًا تثقيفيًا استفاد منه لي: «إذًا، إن كنت تُصدق بما اعتاد الليبراليون الأميركيون أو الليبراليون البريطانيون قوله، فلا بُدّ من أنه نجح. لكن لم ينجح، فقد أدّى نظام التصويت الواحد لشخص واحد إلى هيمنة الأغلبية السيريلانكية على الأقلية التاميلية الذين كانوا زملاء نشطين وأذكياء، والذين عملوا بجد وأضرّوا أنفسهم. وألغيت اللغة الإنجليزية، بعد أن كان تعليمهم باللغة الإنجليزية. وحلّ محلّها اللغة السنهالية (السيريلانكية). لقد حصلوا على حصص نسبية في جامعتين، والآن أصبحوا نمورًا متعصّبة...».
(Lee, 'How Much is a Good Minister Worth?', speech before parliament, November 1, 1994, in Lee *Kuan Yew: The Man and His Ideas, 338)*.

يعمل النظام الديمقراطي من خلال تمكين الأغلبية (المحدّدة بطرق مختلفة) من تشكيل حكومة بإجراء انتخابات، وإعادة تشكيل حكومة جديدة عندما يتغير الرأي السياسي. لكن عندما يتمّ تحديد الآراء السياسية - والانقسامات - من خلال تعريفات ثابتة للهوية بدلًا من الاختلافات السياسية المتقلبة المائعة، فإن احتمالات أي نتيجة من هذا القبيل تتضاءل نسبتها بما يتناسب مع مدى الانقسام؛ تميل الأغلبية إلى أن تصبح دائمة، وتسعى الأقليات إلى الهروب من استعبادها بالعنف. من وجهة نظر لي، كان الحكم يعمل بشكل أكثر فاعلية كوحدة براغماتية من المقربين غير المربوطين بالأيديولوجية، مما يقدر قيمة الكفاءة الفنية والإدارية ويسعى بلا هوادة إلى التميّز. لم تكن الديمقراطية معيارًا بل الخدمة العامة:

> تتطلّب السياسة أكثر من شخص، والالتزام بالناس والمثل العليا. لست مجرد شخص يؤدّي عمل. هذه رسالة؛ لا تختلف عن الكهنوت. يجب أن تتعاطف مع الناس، يجب أن ترغب في تغيير المجتمع وتحسين الحياة[162].

ماذا عن الغد؟ إن قضية مستقبل سنغافورة الرئيسة تكمن في ما إذا كان التقدّم الاقتصادي والتكنولوجي المستمرّ سيؤول إلى تطوّر ديمقراطي وإنساني. إذا تداعى مستوى أداء الدولة وأدّى هذا إلى مطالبة الناخبين بحماية الهوية العرقية، فإن الانتخابات في النظام السنغافوري قد تتعرّض مرّة أخرى لخطر التحوّل إلى التصديقات المتتالية للنظام العرقي الموالي لحزب واحد.

يعتقد الحالمون بأن اختبار البنية له علاقة بالمعايير الثابتة؛ بينما يرى السياسيون أن المقدرة على التكيّف مع الظروف التاريخية. وفق المعيار الأخير، حقّق إرث لي كوان يو نجاحًا باهرًا حتى الآن. لكن، ينبغي أيضًا الحكم على السياسيين من خلال تطوّر أنماطهم الأساسية. وفي تقييم هذا المستوى من الاستدامة، يشكل التطوّر عنصرًا أساسيًّا. هل يمكن تحقيق توازن أفضل بين ادعاءات الديمقراطية الشعبية والنخبوية المعدّلة؟ هذا هو التحدّي الأخير الذي سوف تواجهه سنغافورة.

في منتصف ستينيات القرن العشرين، وفي الوقت الذي ظهرت فيه سنغافورة كدولة للمرّة الأولى، كان العالم بأسره يعاني من ضبابية الأيديولوجية اللازمة لبناء مجتمع ناجح. وما أشبه اليوم بالأمس. فالعالم اليوم يُعاني الشيء نفسه. إن ديمقراطية

السوق الحرّة، التي أُعلنت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي بأنها النظام الأصلح للبقاء، تواجه في الوقت نفسه خططًا خارجية بديلة، وتراجعًا في تحقيق الأمان والثقة في الداخل. وتؤكّد النظم المجتمعية الأخرى نفسها على أنها أفضل في اجتذاب النمو الاقتصادي، وغرس التوافق الاجتماعي. لكن تحوّل سنغافورة تحت قيادة لي تجاوز مثل هذه الصراعات. حيث تجاهل لي المبادئ المتعصّبة التي انتقدها ووصفها بأنها «فرضيات الحيوانات الأليفة». وبدلًا من ذلك، ورث ما أصرّ على أنه الامتياز السنغافوري[163].

عُرف لي بأنه مُرتجل لا يفتر عزمه، وليس واضعًا لنظريات الحكم. بيد أنه تبنّى سياسات اعتقد بفرصة نَجاحها، وكان يهتمّ بتعديلها في حال لم تنجح. واستمرّ لي في التجربة واكتساب الأفكار من البلدان الأخرى، وسعى إلى التعلّم من أخطائها. وتأكد لي من أن النماذج السابقة لم تكن أبدًا مبهرة؛ والأفضل ألا تتوقّف سنغافورة عن معرفة ما إذا كانت تُحقّق الأهداف التي فرضها عليها موقعها الجغرافي الفريد من نوعه، ومكنتها بنيتها الديموغرافية المميزة. وكما جاء على لسانه: «لم استفد يومًا من أي نظرية. وكان المنطق والواقع هما اللذان أرشداني طوال مسيرتي. وكان الاختبار الفاصل لتقييم اي نظرية أو علم، أن أتساءل «هل ستنجح؟»[164] ربما علمته كوا جيوك تشو مقولة الشاعر ألكسندر پوپ: «دعِ الحمقى يتنافسوا على أشكال الحكم؛ فالأفضل هو ما يتم إدارته على أتمّ وجه»[165].

بنى لي أمّة، وأرسى قاعدة دولة. وكان قائدًا روحيًا وسياسيًّا من الفئات التي تشكّلت في البداية. رسم لي في مخيّلته صورة هذه الأمة، ثمّ سعى إلى ابتكار الوسائل المحفّزة لترقى دولته إلى مستوى الأداء الاستثنائي لتُحقّق مستقبلًا باهرًا. وبالفعل، نجحت حنكة لي السياسية في تنظيم مرحلة إبداعية.

أكّد الفيلسوف الإسباني أورتيغا إي جاسيت أن الإنسان «ليس له طبيعة» بل له... تاريخ»[166]. وعلى الرغم من غياب تاريخ وطني لسنغافورة، صنع لها لي كوان يو طبيعة استخلصها من رؤيته للمستقبل، وكتب تاريخًا لها في أثناء مسيرته. وبقيامه بذلك، أظهر حجة قناعته القوية بأن الاختبار الفاصل لرجل الدولة يكمن في تنفيذ مهام الحكم في أثناء رحلته «طول طريق مجهول إلى وجهة غير محدّدة»[167].

لي الإنسان

في مقابلة مع أحد المحاورين، قال لي قبل وفاته بثلاث سنوات: «الظروف هي من صنعتني»[168]. وأوضح أيضًا أن نشأته في عائلة صينية تقليدية على وجه الخصوص هي التي أظهرت شخصه وجعلته رجلًا «كونفوشيوسيًّا لا شعوريًّا»[169]:

> المبدأ الفلسفي التأسيسي هو أن تضع في الحسبان مصالح كثيرٍ من الناس حتى يتمكّن المجتمع من المضي في عمله بصورة جيدة، وأن يوضع المجتمع في الأولوية قبل مصالح الأفراد. وهذا هو وجه الاختلاف الجوهري مع المبدأ الأميركي، [الذي يؤكّد] على الحقوق الأساسية للفرد[170].

يرى لي أن مبدأ الكونفوشيوسية يدعو إلى أن يُصبح الإنسان نبيلًا، أو مهذّبًا، «ومخلصًا لوالده ووالدته، ووفيًا لزوجته، [والذي] يُربي أبناءه التربية الصالحة، [و] يُعامل أصدقاءه معاملة حسنة»، والأهم من ذلك كله، أن يكون «مواطنًا صالحًا مُخلصًا لحاكمه»[171].

أصرّ لي على موقفه في رفض المشاركة في اللغو الاجتماعي، وكان يؤمن بأنه خُلق في هذا العالم للمساهمة في تقدّم مجتمعه، وإلى أقصى حدّ ممكن، العالم بأسره. ولذلك، لم يرغب في إضاعة الوقت المُحدّد لتأدية مهامه. وفي زياراته الأربع لمنزلنا، في ولاية كونيتيكت، كان دائمًا يصطحب معه زوجته وإحدى بناته في عطلة نهاية الأسبوع. وباتفاق مُسبق معه، كنت أنظمّ جلسات لتناول الطعام مع قادة ومفكّرين يعملون على قضايا تُثير اهتمامه، علاوة على بعض الأصدقاء المقرّبين. وكان لي يستغل هذه المناسبات للاطلاع بنفسه على الشؤون الأميركية. وبناءً على طلبه، اصطحبته إلى فعاليات سياسية محلّية مرتين. الأولى، كانت حفلًا لجمع التبرعات لمرشح للكونغرس؛ والثانية، كانت اجتماعًا في قاعة المدينة. وفي كلّ مرّة كنت أقدّمه كصديق من سنغافورة، كما طلب مني.

وفي أثناء زيارتي له في المناسبات، كان لي يدعو قادة من الدول المجاورة أو كبار الشركاء لحضور سلسلة من الندوات. وإلى جانب وجبة العشاء، كان هناك حوار معه وحده تحدّد مدته أكثر الموضوعات المؤثّرة لأي منا في الوقت الحالي، لكنها على أي حال لم تكن قصيرة. وكانت هذه الاجتماعات تُعقد في إسْتانا، وهو مبنى حكومي فخم في وسط سنغافورة. وفي رحلاتي المتعدّدة إلى سنغافورة، لم يسبق أن دعاني لي مطلقًا

إلى منزله؛ ولم يسبق لي أن صادفت أو سمعت عن أي مُتلقٍّ لهذه الدعوة، تمامًا كموقف ديغول في كولومبي، باستثناء زيارة أديناور.

انضم لصداقتنا وزير خارجية آخر، جورج شولتز، وهيلموت شميت الذي شغل منصب مستشار ألمانيا في الفترة بين العامين 1974 و1982*. التقينا كمجموعة (في بعض الأحيان يلتقي ثلاثة منا فقط عندما تتداخل مواعيد شولتز أو شميت): المرّة الأولى في إيران في العام 1978، وبعدها في سنغافورة في العام 1979، ثمّ في بون في العام 1980، وعلى شرفة منزل شولتز في مدينة بالو ألتو بعد فترة وجيزة من تعيينه وزيرًا للخارجية في العام 1982 [172]. والتقينا نحن الأربعة في منتجع في غابات الخشب الأحمر شمال سان فرانسيسكو: حضر شميت، الذي يتشارك مع وجهة نظر لي في رفض الأحاديث التافهة، كضيف لشولتز ولي بناءً على دعوة مني. على الرغم من اختلاف وجهات نظرنا حول سياسات محدّدة أحيانًا، لكننا تشاركنا الالتزام: «دائمًا ما يتحدث بعضنا إلى بعض بالحقيقة المطلقة»، حسبما صرّح شميت لصحافي ألماني [173]. كانت المحادثات مع لي بمثابة تصويت شخصي على الثقة؛ وكانت تُشير إلى علاقة المُحاور في حياته بخلاف وجوده الرهباني.

في أيار/مايو من العام 2008، أصيبت تشو، زوجة لي المحبوبة ورفيقة دربه لمدّة ستين عامًا، بسكتة دماغية سجنت روحها في جسدها، ولم تعد تستطيع التواصل مع من حولها. واستمرّ هذا البلاء لأكثر من عامين. في أثناء تلك الفترة، كان لي يجلس بجانب سريرها في كلّ مساء، عند إقامته في سنغافورة، يقرأ لها الكتب بصوت مسموع، وفي أحيان أخرى يقرأ لها قصائد الشعر مثل مقطوعات شكسبير التي علم بأنها المحبّبة إلى قلبها [174]. كان يؤمن بأنها تشعر بوجوده وتسمع كلامه على الرغم من عدم وجود أي دليل على ذلك. وبرّر ذلك لأحد المحاورين قائلًا: «كانت دائمًا تسهر على راحتي» [175].

في الأشهر التي تلت وفاتها في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2010، شاركني لي محادثات هاتفية كثيرة وهو ما لم يفعله من قبل. وفي محادثاته، كان يظهر شعوره بالحزن الشديد، لا سيّما الفراغ الذي يشعر به في حياته بعد وفاة تشو. وكنت أسأله إذا كان يُخبر أبناءه بحزنه. أجاب لي: «لا، أنا ربّ الأسرة، ومن واجبي أن أدعمهم، لا أن

* انظر الفصل الأول، ص 77 و78.

أتوكّأ عليهم». بعد وفاة تشو، تضاءل نشاط لي. ما زال ذكيًّا، لكن سمته المحفّزة اختفت. إلى آخر لحظة، أنجز لي كلّ ما رأى أنه من واجباته لكن، في غياب مُلْهمته، خرجت المتعة والبهجة من حياته.

كنت صديق لي لما يقرب من نصف قرن، لكنه كان متحفّظًا في الإفصاح عن أي علاقات شخصية. وقد أفصح عن أقرب صلة قرابة في شكل إهداء سجّله في العام 2009 على صورة لنفسه مع تشو: «هنري، كان لصداقتك ودعمك بعد اجتماعنا بمحض الصدفة في جامعة هارفارد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1968، تأثير كبير في حياتي... هاري.» ومثلما كان لي في صداقته، كان في حياته السياسية يدع الأمور المُهمّة تتحدّث عن نفسها؛ فالصياغات اللفظية تحدّ من أهمية الأمر وقدره.

توفي لي كوان يو في آذار/مارس من العام 2015، أي بعد خمسة وعشرين عامًا من تنحّيه عن منصب رئيس الوزراء، واجتمع كبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم في سنغافورة لتقديم تعازيهم. وحضر أيضًا كثير من رؤساء الحكومات الآسيوية، بما في ذلك رؤساء وزراء اليابان والهند وفيتنام وإندونيسيا، ورئيس كوريا الجنوبية. وكان نائب الرئيس لي يوان تشاو ممثلًا للصين؛ وكنت أنا، والرئيس السابق بيل كلينتون، ومستشار الأمن القومي السابق توم دونيلون ممثّلي الولايات المتحدة. وقد سبق وأن تشاورنا مرارًا وتكرارًا مع لي في شأن القضايا المُهمّة في الحياة السياسية.

كان المظهر الأكثر تأثيرًا في جنازته هو ظهور العلاقة الوثيقة التي نمت بين شعب سنغافورة ومؤسّس أمتها. ولمدّة ثلاثة أيام، تحدّى مئات الآلاف من الأشخاص الأمطار الموسمية الغزيرة للوقوف في صف إجلالًا وتقديرًا لزعيمهم الراقد في نعشه. وكانت القنوات الإخبارية التلفزيونية تُعلن على شريطها الإخباري عن المدّة التي يتعيّن على المشيعين انتظارها لتقديم تعازيهم؛ زادت المدّة عن ست ساعات. أسس لي كوان يو مجتمعًا من مزيج من الأعراق والأديان والأعراق والثقافات مجسّدًا حياته.

ترك لي إرثًا ليكون مصدر إلهام للرقي والتقدّم بدلًا من كبحه جماحه. ولهذا طالب لي بهدم منزله على طريق أوكسلي بعد وفاته حتى لا يصبح مزارًا تذكاريًّا[176]. وكان هدفه أن تهتمّ سنغافورة بتطوير مهارات القادة والمؤسّسات لتتمكّن من مواجهة التحدّيات المقبلة، وتصبّ تركيزها على مستقبلها بدلًا من التعلّق بماضيها. وفي لقاء قال لي لأحد

المحاورين: «كل ما يمكنني فعله هو التأكد من أنه عندما أرحل، تكون المؤسّسات جيدة وسليمة ونظيفة وفعالة، وأن تدرك الحكومة القائمة واجباتها وما يتوجّب عليها فعله»[177].

أما عن إرثه الخاص، فكان لي دائمًا يميل إلى تحليل الأمور من دون الانجراف وراء العاطفة. وكان يشعر بالندم على بعض أفعاله كزعيم وطني. وقد صرّح بذلك لصحيفة نيويورك تايمز: «أنا لا أدّعي أن كلّ ما فعلته كان صحيحًا، لكن كلّ ما فعلته كان لغرض نبيل. اضطررت إلى اتخاذ بعض القرارات المشينة، وإلى حبس الزملاء من دون محاكمة»[178]. واستشهد بالمثل الصيني «لا يمكن الحكم على الإنسان إلى أن يُغلق نعشه»، وأردف من ثمّ قائلًا: «أغلقوا النعش، ولكم الحكم بعدها»[179].

لم يعد يُذكر اسم لي كوان يو في الغرب في هذه الأيام، لكن التاريخ أطول من مجرد سيرة ذاتية معاصرة، وما تزال الدروس المستفادة من تجربة لي من الدروس الضرورية والمُهمّة.

إن النظام العالمي يواجه اليوم تحدّيًا ذا اتجاهين في آن: تفكّك أقطار بأكملها حيث طغت الانفعالات الطائفية على النظم الشعبية؛ واحتدام العداء بين القوى العظمى والمطالبات المتصارعة بالشرعية. الاتجاه الأول يُنذر بتصاعد حدّة الاضطرابات والفوضى؛ ويُنذر الاتجاه الثاني بكوارث لإراقة دماء.

ارتبطت حنكة لي السياسية ارتباطًا وثيقًا بكلا الوضعين. وكان عمله طوال حياته برهانًا على إمكانية تحقيق النمو والازدهار والتنظيم الدائم على الرغم من ندرة الأوضاع الواعدة. ويُعدّ توجيهه وقيادته في سنغافورة وعلى الصعيد العالمي على حدّ سواء درسًا عن كيفية دعم الفهم والتعايش وفي خضمّ تعدّد وجهات النظر والخلفيات المختلفة.

والأهمّ من ذلك كله، أن حنكة لي السياسية توضح أن ثروة المجتمع المادية وتدابير السلطة التقليدية الأخرى لا يُمكنها تحديد مصيره، بل شيمة قادته ورؤاهم. وحسبما قال لي: «إذا كنت مجرد شخص واقعي، فستصبح أحد السائرين، أحد العامة، وستفشل. لذلك، يجب أن تمتلك المقدرة على تجاوز الواقع وتقول: «هذا في إمكاني أيضًا»[180].



الفصل السادس

مارغريت تاتشر:
استراتيجية القناعة

القائدة التي لم يراهن عليها أحد

قليل من القادة يصنعون التاريخ ويحفرون أسماءهم على أبوابه. كان ذلك من إنجازات مارغريت تاتشر الفريدة منذ العام 1979 وحتى العام 1990. إذ بذلت تاتشر بصفتها رئيسة وزراء المملكة المتحدة قصارى جهدها للتخلّص من الأصفاد التي كانت تقيّد سابقيها، وبخاصة الحنين إلى أمجاد الإمبراطورية الضائعة والعار الدائم للتراجع الوطني. إذ كانت بريطانيا التي نشأت نتيجة لقيادتها دولة واثقة جديدة بالنسبة إلى العالم، وبالنسبة إلى أميركا حليفًا لا غنى عنه في الحرب الباردة القديمة.

ومع ذلك، لم يكن نجاح تاتشر مضمونًا على الإطلاق عندما تولّت منصبها. على العكس، لم يكن مُتوقّعًا أن تبقى طويلًا في السلطة. فبعد أن انتزعت السيطرة على حزب المحافظين من نظام يسيطر عليه الذكور بشكل حصري اضطرّوا لتحمّلها مرغمين، لم تستحوذ إلّا على حصّة ضئيلة من القوّة السياسية. وكان سجلّها السابق في الحكومة غير ملحوظ. كما لم يكن لديها تابعون كبار في الدولة بوجه عام، وكانت خبرتها بالعلاقات الدولية ضئيلة. فهي لم تكن أول امرأة تحتل منصب رئيس وزراء بريطانيا فحسب، بل كانت أيضًا زعيمة نادرة لحزب المحافظين تنحدر من الطبقة الوسطى. وبذلك كانت دخيلة وغريبة من كلّ ناحية تقريبًا.

كان نهج تاتشر وأسلوبها الفريد في القيادة، أكبر مصدر دعم لها في ظلّ تلك الظروف غير المناسبة. إذ كانت شجاعتها في المواجهة وثباتها الانفعالي وراء نجاحاتها. وكما قال فرديناند ماونت، قائد المكتب الرسمي في 10 داونينغ ستريت (1982 و1983) بإيجاز واصفًا إصلاحاتها: «إن ما يميّز تلك الإصلاحات ليس قدرة تاتشر على الابتكار والإبداع فيها بل قدرتها على تنفيذها. إذ لا تكمن الشجاعة السياسية في التنفيذ، بل في خلق الظروف وتهيئتها التي تجعل من الممكن تنفيذها»[1].

وعلى الرغم من أنني لم أشغل منصبًا حكوميًّا في خلال فترة ولاية تاتشر، فقد أسعدني الحظ بمراقبة أسلوبها في القيادة من خلال عدسات صداقة امتدّت ما يقرب من أربعة عقود.

تاتشر والنظام البريطاني

لنتمكّن من تقدير صعود مارغريت تاتشر والسنوات التي قضتها في الحكم -بالإضافة إلى سقوطها- سيساعدنا إدراك النظام السياسي البريطاني وأن نكوّن فهمًا له. أولًا. يميل الأميركيون لتجربة نظامهم الرئاسي كنظام يتعاقب فيه القادة الأفراد. إذ يتصوّر جمهور الناخبين بشكل عام الأحزاب السياسية تجسيدًا لتفضيلات الشعب، على الأقل حتى تظهر الخلافات الحزبية في أميركا مؤخّرًا. ويفوز الرؤساء بالانتخابات عن طريق إدراك هذه التفضيلات واعتناقها والتوسّع فيها مستقبلًا. على النقيض من ذلك، يتمّ إضفاء الطابع المؤسّسي الصارم على الأحزاب السياسية البريطانية. إذ يعمل الفوز الانتخابي أولًا على تمكين حزب في البرلمان، ونتيجة لذلك، تنصيب رئيس وزراء جديد. عبرت عن ذلك تاتشر في خطابها في العام 1968 أمام الجناح التعليمي لحزب المحافظين: «إن السمة الرئيسية للنظام البريطاني المؤسّسي لا تكمن في أن هناك شخصية بديلة في شكل زعيم الحزب، بل في وجود سياسة بديلة وحكومة بديلة كاملة مستعدة لتولّي الحكم»[2]. علاوة على ذلك، تُصاغ هذه السياسة بشكل عام في بيان الحزب، الذي يعد في حدّ ذاته عنصرًا رئيسيًّا في الحملة الانتخابية بالمملكة المتحدة.

لذلك فإن رئيس الوزراء يقوم بمهامه من داخل الحزب السياسي الذي ينتمي إليه، وتحت سيطرته بشكل ما. وعلى عكس النظام الرئاسي الأميركي، الذي تنحدر فيه سلطة اتخاذ القرارات من القمّة نزولًا إلى أسفل، يرفع نظام مجلس الوزراء البريطاني من

أهمية الوزراء، الذين يمثّلون أعلى سلطة في الحزب؛ وتنتقل السلطة في الاتجاهين بين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. على الرغم من أن رئيس الوزراء هو من يعيّن الوزراء جميعًا، إلّا أنهم يُعدّون مديرين للبيروقراطية وأنصارًا لرئيس الوزراء (فعليًا أو اسميًا) وأحيانًا يكونون القادة الطموحون أنفسهم. قد يحدّ اعتراض جماعة مؤثّرة، أو مكائد شخصية جاذبة واحدة، داخل مجلس الوزراء من قدرة رئيس الوزراء على تحقيق أهداف السياسة المرغوبة. وفي الظروف الاستثنائية، قد تهدّد استقالة وزير من الحكومة قوّة وسلطة رئيس الوزراء وسلطته.

وفي حين تُستمد سلطة رئيس الوزراء بشكل رسمي من الملك، إلّا أنها تستند عمليًا على قدرته على الحفاظ على انضباط الحزب وطاعته، أي قدرة زعيم الحزب على جذب أغلبية برلمانية، بالإضافة إلى تمتّعه بثقة أفراد الحزب. وبينما يعزل نظام الفصل بين السلطات، السلطة التنفيذية الأميركية عن الضغط التشريعي المباشر، فإن النظام البريطاني يمزج بين الفرعين التنفيذي والتشريعي بشكل كبير. إن رؤساء الوزراء البريطانيين معرّضون للخطر في خلال الانتخابات العامة كما يمكن أن يُطاح بهم من خلال تصويت برلماني بعدم الثقة أو تمرّد من الحزب. يكون التصويت البرلماني نادرًا، فإذا خسر رئيس الوزراء تصويتًا بحجب الثقة، تُجرى انتخابات عامة يدافع فيه أعضاء البرلمان عن عضويتهم. أما صراع زعامة الحزب فهو أقل ندرة. ويحدث إذا خشي أعضاء البرلمان من فقدان زعيم حزبهم لشعبيته الشخصية، ما قد يهدّد بخسارتهم لمقاعدهم في الانتخابات العامة التالية، ولذلك قد يحاولون الدفع بزعيم جديد.

يعمل النظام بسلاسة عندما يكون الحزب ورئيس الوزراء على وفاق ويتمتّعان بأغلبية ساحقة. لكن عندما ينحرف رئيس الوزراء عن الاستقامة أو يراه البرلمان أو الشعب واهنًا وضعيفًا، يجب أن يتملّق ويتودّد إلى مجلس الوزراء والحزب ليواصلوا دعمهم له. قد تنجو القيادة الضعيفة في النظام الأميركي بفضل فترة الولاية التنفيذية الثابتة لمدّة أربع سنوات؛ ولكن في النظام البريطاني يتطلب الاحتفاظ بالمنصب التنفيذي من القائد الثبات واليقين والتمكّن من القوّة وقوّة الإقناع. كما يجب أن يكون رئيس الوزراء فطنًا وسريع البديهة إذ أن فشل القائد في إقناع زملائه بدعم سياساته قد يكون كارثيًا، فقد ينذر رفضهم لسياساته بنهاية نجاحاته السياسية.

في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1974، نافست مارغريت تاتشر إدوارد هيث على قيادة حزب المحافظين. وخسر هيث الانتخابات العامة في شباط/فبراير 1974

وبالتالي فقد منصبه كرئيس للوزراء. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته عادة ما يستقيل من منصب زعيم الحزب بعد خسارة الانتخابات؛ فإن هيث ظلّ ثابتًا وبقي زعيمًا للحزب حتى بعد خسارته للمرّة الثانية على التوالي في الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1974، لأنه توقّع أن تحميه العلاقات التي جمعها على مدى عقد من القيادة من هذه المواجهة الخطيرة. وبالتالي، عندما تقدّمت تاتشر، كان من المتوقّع أن تكون المنافسة شكلية فقط، وتنتهي بتأكيد سلطة هيث على الحزب. وجاء نجاحها أمامه مفاجئًا للكثيرين.

ضعفت الجاذبية الانتخابية لهيث، واستشعر جناح اليمين في حزب المحافظين فرصة لإعادة توجيه الحزب. وبعد أن اعتذر مرشحان من حزب المحافظين عن المنافسة، وهما كيث جوزيف وإدوارد دو كان، رشح الأول تاتشر صديقته وحليفته في الفكر. وبالتالي أصبحت الاختيار الافتراضي لجناح اليمين والتفضيل المتردّد لجناح الوسط. وتغلّبت تاتشر على هيث بفارق 11 صوتًا في التصويت الأول، وتقدّمت لتسبق ويلي وايت لو من جناح الوسط بفارق كبير في الجولة الثانية، لتصبح بذلك أول امرأة تتولّى زعامة أحد الأحزاب الأوروبية الكبيرة.

سأل أحد الصحافيين تاتشر بعد فوزها بقيادة الحزب: «ما هي أكثر صفة تريدين أن يتميّز بها حزب المحافظين تحت قيادتك؟» فردّت عليه قائلة: «الفوز... صفة الفوز». أعاد الصحافي طرح السؤال مشددًا: «أي نوع من الصفات الفلسفية؟» لتردّ عليه بعفوية قائلة: «إنك تفوز فقط حين تسعى لدعم بعض الأمور». ثمّ استأنفت قائلة: «دعم الحصول على مجتمع حرّ وسلطة تتوزّع جيدًا بين المواطنين ولا تتركّز في يد الحكومة. سلطة يدعمها توزيع واسع للملكية الخاصة بين المواطنين والرعايا وليس في يد الدولة»[3]. كانت هذه هي المعتقدات الأساسية التي ترجمتها إلى سياسة تبنّتها واشتهرت بها كرئيسة وزراء في الفترة من العام 1979 وحتى العام 1990.

التحدّيات المقبلة:
بريطانيا في سبعينيات القرن العشرين

عندما تولّت تاتشر المنصب في أيار/مايو من العام 1979، كانت ثروات بريطانيا متدهورة ومضمحلّة. إذ كانت الدولة كما عبّرت عن ذلك في مذكّراتها «كما لو كانت

قد انتُزعت أحشاؤها»[4]. وكانت التحدّيات التي واجهتها، وليس أقلّها الأداء الاقتصادي، خطيرة للغاية، لكنها لم تكن أخطر من العائق النفسي: الاعتقاد السائد بأن أفضل أيام البلاد قد ولّت وأصبحت من الماضي.

خرجت المملكة المتحدة في العام 1945، من حرب استمرّت ست سنوات بانتصار ساحق لكنها كانت مفلسة ومُنهَكة. وشهدت علاقاتها الخارجية بعد الحرب سلسلة من الإحباطات وخيبات الأمل. إذ تبدّل تضامن بريطانيا مع الولايات المتحدة وقت الحرب إلى مراقبة قلقة من بريطانيا لواشنطن وهي تنتزع منها التفوّق العالمي الذي كانت تتمتّع به في السابق. وفي غضون أسابيع من انتصار الحلفاء، عانت بريطانيا من مهانة إلغاء برنامج الإقراض والتأجير الأميركي السخي الذي استُبدل به قرض بشروط تجارية لا يمكن لبريطانيا تحمّلها.

تضافرت قوّة أميركا المتزايدة وخسارة بريطانيا مكانتها لتنتج حقائق جيوسياسية جديدة. وقد تحدّث ونستون تشرشل في خطابه التاريخي في العام 1946 في مدينة فولتون بولاية ميسوري عن «الستار الحديدي» الذي أُسدل على جميع أنحاء أوروبا واقترح «علاقة خاصة» بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة. إذ أمل تشرشل في تعزيز شراكة من شأنها تأمين نفوذ بريطانيا في العالم بما يتجاوز ما قد تسمح به قوتها بمفردها؛ أراد استعارة قوّة الولايات المتحدة بشكل فعّال من خلال علاقة تشاورية وثيقة. وعلى الرغم من أن التقييم المشترك بين الإنجليز والأميركان للخطر السوفيتي ساعد في وضع أسس جديدة للتحالف العابر للأطلنطي، فقد كان واضحًا بشكل مؤلم أنه لم يكن تحالفًا بين ندّين في فترة ما بعد الحرب.

بحلول العام 1956، ظهر ميزان القوى الجديد، الذي كان مخيبًا لآمال بريطانيا ما بعد الحرب، بشكل جليّ ومحرج. إذ أمّم الرئيس المصري جمال عبد الناصر قناة السويس في تموز/يوليو من ذلك العام. وبعد ثلاثة أشهر، من خلال الغزو الإنجليزي الفرنسي لمصر لاسترداد القناة، واجهت بريطانيا قوّة القوّة العظمى الأميركية الجديدة، وتراجعت. إذ ضاق الرئيس الأميركي أيزنهاور ذرعًا بسعي بريطانيا لإعادة إحياء امتيازاتها الإمبريالية، وغزوها منطقة ذات أهمية استراتيجية من دون استشارة مسبقة. وسرعان ما وضع الضغط المالي الذي استغلّه نهاية سريعة للمشروع البريطاني الفرنسي ووجّه ضربة قاصمة لطموحات الدولتين العالمية. انكسرت شوكة بريطانيا وفرنسا وسحبتا

قواتهما وقلّتا من أدوارهما الدولية. وكان الدرس الخالد لكثير من أفراد الطبقة الحاكمة البريطانية، ألا يتواصلوا مع الأميركيين أبدًا في المستقبل.

تضاءلت مكانة بريطانيا بسبب أعباء إنهاء الاستعمار في الخارج وترنّح الاقتصاد في الداخل. وفي العام 1967، أُجبرت حكومة هارولد ويلسون من حزب العمال على خفض قيمة الجنيه الاسترليني، وبعد ذلك بعام، عانت الدولة من أزمات مالية متكرِّرة، ما دفع ويلسون إلى إعلان انسحاب جميع القوات البريطانية شرق السويس. وبذلك أُجبرت قوّة كانت عالمية ذات يوم على التراجع إلى مرحلة إقليمية. يعبّر المقطع الشعري الأخير لقصيدة «تحية إلى حكومة» بقلم فيليب لاركن (1969) عن الحالة المزاجية القاسية لبريطانيا في ذلك الوقت بشكل جيد:

في العام المقبل سنعيش في بلد
أعاد جنوده إلى الوطن لضيق الحال.
ستقف التماثيل في
الميادين نفسها المغطاة بالأشجار، وتبدو بالشكل نفسه تقريبًا.
لن يعرف أطفالنا أنه بلد مختلف.
كل ما نأمل أن نورثه لهم الآن هو المال[5].

مع انحسار النفوذ العالمي لبريطانيا، وقفت الجاذبية المستمرّة لنموذج التعاون الأطلسي عائقًا أمام احتمال قيام علاقة أقرب مع أوروبا القارية. وأظهرت المملكة المتحدة في تلك الأعوام ارتباكًا وحيرة بشأن هُويتها العامة التي بدت في بعض الأحيان وكأنها تقترب من مرض انفصام الشخصية. إذ رفض رئيس الوزراء أنطوني إيدن قبل نكبة السويس مشاركة بريطانيا في ما أصبحت معاهدة روما لعام 1957، التي أسّست الاتحاد الأوروبي كما نراه اليوم. لكن هارولد ماكميلان الذي جاء خلفًا لإيدن في العام التالي قرّر، في أثناء سعيه للحفاظ على علاقة دفاع وثيقة مع الولايات المتحدة، وضع بريطانيا على مسار مؤيّد لأوروبا[6]. وفي العام 1963 ومرّة أخرى في 1967، حاولت بريطانيا متأخّرة الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، لكن جهودها باءت بالفشل بسبب رفض الرئيس الفرنسي شارل ديغول. واشتهر قول وزير الخارجية السابق دين آتشيمون مؤكّدًا في العام 1962 أن بريطانيا العظمى «قد خسرت الإمبراطورية ولم تجد دورًا لها بعد»[7] وجرح الكبرياء البريطاني لأنه أصاب كبد الحقيقة.

سعى إدوارد هيث الذي أصبح رئيسًا للوزراء في العام 1970 إلى تحويل المسار المؤيّد لأوروبا الذي طوّره ماكميلان للمرّة الأولى ليصبح المبدأ الإرشادي للسياسة الخارجية البريطانية. وكان دخول بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العام 1973 الإنجاز الأبرز لهيث. لكنه شكّل عبئًا استفزازيًّا على العلاقات البريطانية الأميركية.

كان الرئيس الأميركي نيكسون سعيدًا بفوز هيث في الانتخابات إذ كان يفضّله كثيرًا على هارولد ويلسون، الذي اعتبر نيكسون حزبه (حزب العمال) مشابهًا للحزب الديمقراطي الأميركي. وفي الواقع، كان حزب العمال بقيادة ويلسون وخليفته جيمس كالاهان يعتزّ بشكل لا حدّ له «بالعلاقة الخاصة» في ما يتّصل (بحلف شمال الأطلسي) الناتو، وبالعلاقات بين الشرق والغرب، كما آمن بأهمية الردع النووي البريطاني المستقلّ. لكن مايكل ستيوارت، أول وزير خارجية من حزب العمال تعامل معه نيكسون، تحدّاه في المكتب البيضوي بشأن الغزو الأميركي لفيتنام، ما ترك انطباعًا مرًّا استمرّ طويلًا[8].

وفي خلال أعوامه خارج المنصب، تعرّف نيكسون على هيث وتوقّع استمرار علاقة صداقتهما الشخصية الودّية مع عودة حزب المحافظين إلى السلطة. وحتى أواخر شباط/فبراير من العام 1973، استمرّ نيكسون في الحديث بودّ عن هيث «كصديق وحليف في أوروبا... الصديق الحقيقي الوحيد الذي نعوّل عليه»[9]. لكن لسوء الحظ، لم تكن هذه الثقة متبادلة. فنتيجة لاعتراضات ديغول المتكرّرة على عضوية بريطانيا في المجموعة الأوروبية، تعلّم هيث الدرس بأن رئيس الوزراء البريطاني يجب أن يكون «أوروبيًّا مخلصًا». ورأى أن العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية تقف عائقًا أمام هذا الهدف، فقرّر تقليل الروابط التي ازدهرت لأكثر من جيل، على الأقل في المظهر العام لها. ولم يبدأ العمل على استعادة هذه الشراكة إلّا بعد خسارة هيث لانتخابات شباط/فبراير 1974 عندما تولّى حزب العمال الحكومة. وبالتالي بقي أن نرى ما إذا كان حزب المحافظين في حالة عودته إلى السلطة سيعيد إحياء سياسة الابتعاد التي خيّمت على سنوات هيث الأخيرة أم سيعود إلى جذوره الأطلسية التاريخية.

زاد من غموض السياسة الخارجية البريطانية في تلك الفترة الأزمة الأميركية

المحلّية -فضيحة ووترغيت- التي أدّت إلى استقالة نيكسون. وفي أعقاب هذه الأزمة، فرض الكونغرس الأميركي قيودًا على السلطة التنفيذية، ما عقّد بدوره من الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية الحلفاء في الحرب الباردة. انتهز السوفيت الفرصة وعاودوا المغامرات السياسية من جديد. إذ تدخّلت موسكو عسكريًّا في العام 1975 في أنغولا من خلال وكلاء من كوبا. كما استعرض السوفيت قوّتهم في جنوب اليمن وأفغانستان من دون جذب أي ردود فعل غربية فعّالة.

كما بدأ الاتحاد السوفيتي في العام 1976 في توزيع قنابل SS-20 النووية متوسطة المدى في دول حلف وارسو، ما شكّل تهديدًا للمبدأ الدفاعي لحلف الناتو في خلال جيل كامل. وكان نظام أسلحة حلف الناتو المكافئ حينها المكوّن من قنابل أرضية متوسّطة المدى ما يزال قيد التطوير. كما كانت دول الاتحاد الأوروبي ستكافح لحشد دعم شعبي لنشر هذه الأسلحة في نهاية الأمر. وبالتالي اعتمدت أوروبا اعتمادًا كبيرًا في مبدأها الدفاعي على صلاحية «المظلّة النووية» الأميركية. بعبارة أخرى، كان على المخطّطين العسكريين السوفيت افتراض أن صُناع السياسة الأميركيين سيردّون على الصراع العسكري في المسرح الأوروبي من خلال الاعتماد على ترسانة الأسلحة الأميركية العابرة للقارات طويلة المدى. وسيدعو تصعيد من هذا النوع بطبيعة الأمر إلى ردّ فعل نووي من السوفيت، ليس فقط على أوروبا ولكن على الأراضي الأميركية أيضًا، ما شكّل عبئًا كبيرًا على صدقية هذا الردع الموسّع - كما تناولت هذا الأمر في فصليْ أديناور (ص 74) وديغول (ص 141 - 144).

بالإضافة إلى ذلك، كان الأوروبيون في أواخر السبعينيات من القرن العشرين يميلون بشكل متزايد إلى الحركة المناهضة للأسلحة النووية، ما زاد من صعوبة اعتماد القادة الأوروبيين في بناء سياساتهم الأمنية على الردع النووي. وكان الردّ الأكثر ملاءمة هو نشر القنابل البالستية الأميركية متوسطة المدى على الأراضي الأوروبية، في انتهاك بغيض لحركة نزع السلاح النووي الأوروبية[10]. وفضّل المحتجّون السعي للتسوية مع السوفيت، وما يصاحب ذلك من توجّه نحو الحياد في الصراع بين الشرق والغرب.

ومع ذلك، كان أكبر تحدٍّ بالنسبة إلى بريطانيا في سبعينيات القرن العشرين هو اقتصادها المحتضر. إذ تخلّف الاقتصاد البريطاني عن منافسيه لأغلب فترة السبعينيات

مثقلًا بانخفاض الإنتاج والضرائب المرهقة. وأدّى التضخّم المرتفع في تلك الفترة إلى حدوث خلاف بين أرباب العمل والنقابات العمالية؛ إذ رأى العمال أرباحهم تتآكل في ظلّ زيادة الأسعار، وطالبوا بزيادة الأجور ما ضاعف من دورة التضخم. وأدّت التوتّرات التي نتجت عن ذلك الصراع المتزايد بين الحكومة والاتحاد الوطني لعمال المناجم إلى إعلان هيث تقليل أسبوع العمل إلى ثلاثة أيام اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 1974. صار البثّ التلفزيوني يتوقف عند الساعة 10:30 مساءً، وتمّ وقُيِّدَ الاستخدام التجاري للكهرباء إلى ثلاثة أيام أسبوعيًا للحفاظ على الفحم في أثناء إضراب عمال المناجم. وبحلول أوائل آذار/مارس، انتُخِبت حكومة جديدة من حزب العمال. ووافق رئيس الوزراء هارولد ويلسون على الفور على زيادة أجور عمال المناجم بنسبة 35 %[11].

ولكن الأزمة الاقتصادية كانت ما تزال في بدايتها فحسب. ففي العام 1976، عانت بريطانيا من مهانة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض طارئ بقيمة 3.9 مليار دولار (حوالى 18 مليار دولار بمقاييس الدولار في 2020). أما أسعار المستهلكين التي كانت ترتفع بوتيرة ثابتة تبلغ 2.5 % حتى العام 1967، فقد ارتفعت بنسبة 24.2 % في العام 1975، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ اقتصاد بريطانيا الحديث. وبدا أن الاقتصاد البريطاني قد استقر بحلول العام التالي، لكن تلك المهلة كانت قصيرة الأجل، ما أوجد فرصة تاريخية لظهور زعيم جديد للمعارضة، مارغريت تاتشر.

في أواخر العام 1978، عاد التضخّم بشراسة. ووافق قسم العمليات البريطاني لشركة فورد موتور في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام على منح العمال المضربين زيادة في الأجور بنسبة 17 % - مخالفًا بذلك الحدّ الأقصى لزيادة الأجور بنسبة 5 % الذي فرضته حكومة حزب العمال (التي كان يرأسها في ذلك الوقت جيمس كالاهان). مما جعل استراتيجية الحكومة لمكافحة التضخّم بفرض ضوابط على الأجور والأسعار في حالة فوضى.

وفي شهر كانون الثاني/يناير من ذلك العام، كان متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء بريطانيا تحت درجة التجمّد، ليصبح بذلك ثالث أبرد شتاء في القرن العشرين. تَشَجَّعَ سائقو الشاحنات بزيادة فورد للأجور بنسبة 17 %، وبدأوا اضرابًا غير قانوني في 3 كانون الثاني/يناير من العام 1979. وفي ذلك الإضراب لم يتغيّبوا فحسب عن العمل،

بل استخدموا مركباتهم أيضًا لسدّ الطرق والموانئ ومصافي النفط. وخاف المستهلكون من نقص الإمدادات، فاندفعوا لإفراغ متاجر البقالة ليحقّقوا بأنفسهم هاجس ندرة المؤن.

زادت الظروف ضراوة مع امتداد الإضرابات إلى القطاع العام: إذ توقفت خدمات السكك الحديد؛ وتباطأت الحافلات. وتحول ميدان ليستر، قلب حيّ المسارح في لندن، إلى مكبّ نفايات مؤقّت. لم تجد المكالمات الموجّهة إلى الطوارئ من مجيب، كما لم يُدفن الموتى في أكثر من مكان[12].

كان ذلك الحصاد المرّ لجيل من القيادة البريطانية التي جعلت مهمّتها الرئيسية الإدارة المنظمة للانحدار بدلًا من إعادة إحياء الديناميكية. وللخروج من هذا الوضع المؤسف، لجأت البلاد بعد وقت قصير إلى قائد من نوع مختلف للغاية.

الصعود من غرانثام

في العام 1948، تقدّمت مارغريت روبرتس التي تخرّجت مؤخرًا من جامعة أكسفورد بشهادة في الكيمياء لوظيفة بحثية في شركة إمبريال للصناعات الكيماوية. ورُفض طلبها. جاء في التقييم الداخلي لترشيحها للوظيفة: «هذه المرأة صعبة المراس وعنيدة ومعتدّة بذاتها ورأيها بشكل خطير»[13]. وبعد ذلك بثلاثة عقود، كان معرفة شعب المملكة المتحدة بهذه الصفات هو ما أقنعهم باختيار «هذه المرأة» لمواجهة التحدّيات التي تواجه أمّته ومعالجتها.

وُلدت مارغريت روبرتس في العام 1925 بسوق مدينة غرانثام، وترعرعت في أسرة ميثودية صارمة تقدّر العمل الجاد والنزاهة والتعاليم الإنجيلية. كانت أيام الآحاد مكرّسة بالكامل للكنيسة. وكانت مارغريت وأختها الأكبر مورييل تحضران الصلاة ومدرسة الأحد في الصباح، ثمّ تعودان للكنيسة غالبًا لجولة أخرى من الفصول والصلاة في فترة ما بعد الظهيرة وبداية المساء. وكان الوالد ألفرد روبرتس قسًّا ميثوديًّا غير أكليركي. وكان منزل روبرتس متوسّط الحال يتكوّن من بضع غرف فوق متجر بقالة ألفرد ولا يوجد فيه ماء ساخن أو حمام داخلي.

التحقت مارغريت، قبل عيد ميلادها الحادي عشر بوقت قصير، كطالبة منحة

دراسية بمدرسة كيستيفن آند غرانثام للبنات، وهي مدرسة ثانوية بريطانية انتقائية وتميّزت فيها أكاديميًا. وعندما مُنحت لقب نبالة في وقت لاحق من حياتها، اختارت لقبًا لها باسم «تاتشر بارونة كيستيفن» بدلًا من «غرانثام» تكريمًا للمدرسة التي أسهمت في تشكيل شخصيتها وإشادةً بها. وفي خلال تلك السنوات التكوينية -تحديدًا في نيسان/أبريل من العام 1939 - استقبلت عائلة روبرتس وسط أفرادها فتاة يهودية تبلغ من العمر سبعة عشر عامًا من فيينا تدعى إديث مولباور وكانت صديقة مراسَلة لمورييل. فقد أرسل والدا إديث بعد وقت قصير من الاحتلال النازي للنمسا خطابًا يلتمسان فيه من ألفرد روبرتس مساعدتها في الحصول على تأشيرة سفر لها، وانتهى بها المطاف بالعيش مع عائلته لفترة قصيرة قبل الانتقال إلى ترتيبات أكثر راحة مع أسرة أخرى في غرانثام. تمكّن والدا إيديث في وقت لاحق من الفرار من النمسا والاستقرار في البرازيل في النهاية. هذه الذكرى إلى جانب ذكريات أخرى في بداية حياتها، مثل عادة والدتها الأسبوعية في إعداد الخبز ومنحه للأسر المحتاجة بتكتّم، عزّزت تعلّقها الدائم بآية من الكتاب المقدّس توصي بضرورة «أن تحبّ جارك كنفسك»[14].

قُبلت مارغريت روبرتس، بعد أدائها الأكاديمي القوي في المدرسة الثانوية، في جامعة أكسفورد، حيث أصبحت رئيسة رابطة المحافظين لجامعة أكسفورد. وبعد فترة قصيرة من العمل باحثة كيميائية، اجتازت امتحان مزاولة المحاماة وأصبحت محامية مُرافِقة. ومع أنها انطلقت في العمل بعيدًا عن منزل والديها في غرانثام، إلّا أنها حملت دائمًا الإيمان والقيم التي غرستها أسرتها في قلبها: الانضباط وحسن التدبير والتعاطف والدعم العملي.

وفي الخمسينيات من القرن العشرين، كان المجال السياسي قاسيًا بشكل واضح على النساء. لكن السيدة تاتشر (وهذا اسمها بعد زواجها في العام 1951 من دنيس تاتشر رجل الأعمال الذي كان يدعمها دائمًا) استطاعت من خلال المثابرة والتصميم غير المحدودين وجرعة صحية من السحر الحصول على مقعد في حزب المحافظين وانتُخبت في العام 1959 في دائرة شمال لندن الانتخابية بالبرلمان.

وفي سن الرابعة والثلاثين في العام 1960، ألقت تاتشر خطابها الأول أمام مجلس عموم المملكة المتحدة. وكان هدف الخطاب من شقّين: الأول، دعم التشريع الذي كانت

تؤيّده، والثاني، التعريف بنفسها إلى زملائها والدولة. وقد حقّقت الهدف الثاني بسرعة من دون أي مقدّمات أو تنميق مبدئي. إذ قالت: «هذا أول خطاب لي. لكنني أعرف أن جمهور الناخبين في فينشلي، الذين أتشرّف بتمثيلهم، لا يريدون مني سوى أن أدخل في صلب الموضوع وأتحدّث مباشرة في ما يهمّهم أمام مجلس العموم»[15].

ألقت الخطاب من دون الاستعانة بملاحظات، وشرحت ما رأته مشكلة دستورية مُهِمّة. ففي ذلك الوقت، كان من الشائع أن يستخدم المسؤولون المنتخبون المحلّيون مناورات إجرائية لمنع الشعب من حضور الاجتماعات الحكومية المحلّية. في ذلك الوقت، كما هو الحال الآن، كانت المجالس المحلّية مسؤولة عن الإشراف على المدارس والمكتبات والمساكن العامة وجمع النفايات، أي الخدمات العامة الأساسية للحياة اليومية. ولاحظت تاتشر أنه بدون إمكانية الوصول المباشر كان على الشعب الاعتماد على الصحافة فحسب كمصدر للمعلومات، لكن الصحافة كانت ممنوعة أيضًا من الحضور. ومن وجهة نظرها كان السماح للشعب بالحضور من المبادئ الجوهرية:

> تنفق السلطات المحلّية 1,400 مليون جنيه استرليني سنويًا في إنجلترا وويلز، وتنفق أكثر بقليل من 200 مليون جنيه استرليني سنويًا في اسكتلندا. هذه المبالغ ليست ضئيلة، حتى بمعايير الميزانيات الوطنية... والهدف الرئيسي من التصريح للصحافة بالحضور هو معرفة كيف تُنفق هذه الأموال. وبالنسبة إلى الهدف الثاني، وأقتبس من تقرير لجنة فرانكس: «العلنية هي أفضل وأكفأ وسيلة رقابة ضدّ أي إجراءات تعسفية دكتاتورية»[16].

مُرّر القانون وما يزال ساريًا في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وقد استكملت موضوع الإشراف المالي في خلال مسيرتها المهنية في الإدارة العامة.

وهكذا بدأ صعود تاتشر على السلّم البرلماني؛ وكان لكفاءتها والتزامها علامة وأثر واضح على كلّ درجة من درجات هذا السلّم. كما حفرت لنفسها في الوقت نفسه موقعًا على يمين الطيف السياسي الذي كان غالبًا على خلاف مع الخط الأكثر اعتدالًا في قيادة حزب المحافظين. وعلى الرغم من أن وصفها لنفسها «كسياسية ذات قدرة على الإقناع» جاء لاحقًا، إلّا أن سلوكها المباشر الصريح بشكل غير معتاد كان واضحًا بالفعل. إذ قالت واصفة العلاقة بين المصوّتين والسياسيين في العام 1968:

إذا شكّ الناخب في أن السياسي قد قدّم وعودًا ليحصل على صوته فحسب، فإنه يحتقره؛ لكن إذا لم يتمكّن من تنفيذ هذه الوعود، فقد يرفضه. أؤمن أن الأحزاب والانتخابات تتعلّق بما يفوق مجرّد قوائم متنافسة من الوعود المتنوّعة. فإذا لم تكن كذلك، لن يكون هناك قيمة للحفاظ على الديمقراطية[17].

ومع عودة حزب المحافظين إلى السلطة تحت ولاية هيث في العام 1970، دخلت تاتشر مجلس الوزراء للمرّة الأولى وزيرة دولة للتعليم والعلوم. وقد أثارت الجدل على الفور، جزئيًا بسبب وتيرة عملها مفرطة السرعة. إذ خفّضت الميزانيات المتضخّمة في محاولة لإعادة تحويل الأموال إلى استثمارات تعليمية واعدة في مكان آخر، بما في ذلك برنامج يوفّر حليبًا مجانيًّا لأطفال المدارس الابتدائية، والذي اكتسبت بسببه لقب «سارقة الحليب». كما قامت بعكس محاولة حزب العمال في فرض إغلاق مدارس القواعد (مدارس ثانوية) وساعدت في تمرير قوانين السوق الحرّة لجعل البحث العلمي أكثر تنافسية.

إلّا أن رغبة هيث في الامتثال للإجماع والتوافق الدولاني قد خيّب أمل تاتشر. ولأنها كانت مقتنعة بأن الوضع الاقتصادي الراهن يتعذّر الدفاع عنه أو إصلاحه، لجأت إلى أصدقاء لها في معهد الشؤون الاقتصادية، مركز بحوث في السوق الحرّة، والذين عرّفوها بدورهم بإسهامات فردريك باستيا، فريدريك هايك، وميلتون فريدمان. إن الإقبال على التعليم الذاتي في الاقتصاد سيكون إنجازًا معرفيًّا مذهلًا لأي شخص، ناهيك عن سياسية مخضرمة في منتصف عمرها. وفي الوقت نفسه، كانت غرائز تاتشر في ما يتّصل بالسياسة الخارجية تتعارض بالمثل مع إعطاء هيث الأولوية لأوروبا بدلًا من المحافظة على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة[*]. ومع إدراكها لاختلافاتهما الأساسية، انتظرت تاتشر حتى خسر هيث الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1974 لتنافسه على قيادة الحزب.

كان قرار تاتشر بترشيح نفسها، على الرغم من التوقعات بأنها ستخسر بشكل شبه مؤكّد، عرضًا ملحوظًا لشجاعتها وثقتها. وقد فاجأ حزب المحافظين، الذي طالما سيطر

* كانت رؤية تاتشر المناصرة للأميركيين في ذلك الوقت موجودة مع موقف أكثر حماسًا تجاه أوروبا مما كانت عليه في وقت لاحق من مسيرتها المهنية. على سبيل المثال، دعمت استفتاء 1975 على بقاء بريطانيا في السوق المشتركة.

عليه الرجال الأرستقراطيون، ليس فقط نفسه بل وأغلب العالم الغربي أيضًا عندما انتخبها قائدة للحزب في شباط/فبراير من العام 1975. وبذلك أصبح حزب ونستون تشرشل وأنطوني إيدن وهارولد ماكميلان تحت قيادة ابنة بقّال.

وعلى الرغم من حداثة انتخاب تاتشر، ساد توقّع عام بأن ولايتها ستكون قصيرة. وبصفتي حينذاك مستشارًا للأمن الوطني للرئيس جيرالد فورد، لم أكن محصّنًا ضدّ هذا الاعتقاد التقليدي. ففي أيار/مايو من العام 1975، سلّطت الضوء على صلاحيات ومؤهّلات زوج ابنة ونستون تشرشل، كريستوفر سوميز، ورأيت أن من المرجح أن يصبح «قائدًا كبيرًا لحزب المحافظين» بالمستقبل. وكانت توقعاتي للقائدة الحالية في ذلك الوقت أقلّ إيجابية: «لا أعتقد أن مارغريت تاتشر ستستمر طويلًا»[18].

وعلى الرغم من أن حكمي على فرص تاتشر كان أبعد ما يكون عن بعد النظر والفطنة، فإن تقييمي لشخصيتها أثبت أنه أكثر قوّة وصحة. لقد قابلت تاتشر للمرّة الأولى في العام 1973، في خلال فترة عملها كوزيرة للتعليم. وجاءت هذه المقابلة بتشجيع من زوجتي المستقبلية حينذاك، نانسي ماغنيس، التي استشارت تاتشر في دراسة تعليمية كانت تجريها لمحافظ نيويورك نيلسون روكفلر. وقد أعجبت نانسي بها واقترحت أن أقابلها شخصيًا.

واجه طلبي مقاومة كبيرة من هيث، الذي كان في ذلك الوقت في ذروة جهوده لإبعاد بريطانيا عن الولايات المتحدة. ومع ذلك، استطعت ترتيب لقاء تحت رعاية صديق. وأمكنني رؤية تاتشر مرّة أخرى في نهاية العام 1974 وفي شباط/فبراير العام 1975، بعد أيام من تفوّقها على هيث وتوليها قيادة الحزب.

منذ الاجتماع الأول، عزّز التزام تاتشر وهمّتها فكرتها عن القيادة بشدة في ذهني. معظم السياسيين في ذلك العصر كانوا يرون أنه للفوز بالانتخابات، لابد للمرء أن يسيطر على الوسط بين الأحزاب. لكن تاتشر عارضت تلك الفكرة. وأكدت أن ذلك الأسلوب يؤدي إلى تقويض الديمقراطية. وأن السعي للوسط يعد وَصْفة للحماقة؛ ورأت أنه بدلًا من ذلك يجب أن تتصادم الحجج المختلفة، ما يخلق خيارات حقيقية للناخب.

كما أسهم حدث آخر في تشكيل علاقتنا النامية وهو زيارة تاتشر لواشنطن في أيلول/سبتمبر من العام 1977. وكان موقف الرئيس جيمي كارتر من المحافظين الكبار

- أو الصغار - مشابهًا لموقف نيكسون من حزب العمال. وبالمثل، كانت معاملة كارتر لقائدة حزب المحافظين الزائرة مناسبة لكنها متحفّظة. نصح مستشار الأمن الوطني زبغنيو بريجينسكي كارتر «بأن يتذرّع بجدول أعماله المزدحم» ويرفض مقابلة تاتشر؛ ونفّذ كارتر نصيحته[19]. ونتيجة لذلك، عوملت تاتشر باهتمام وانتباه أقل مما توقّعته بالنظر إلى مودّتها تجاه الولايات المتحدة.

دعوت أنا ونانسي تاتشر إلى العشاء في إحدى الأمسيات، مع مجموعة من الشخصيات البارزة في واشنطن من كلا الحزبين، وهي مناسبة غير رسمية حدّدت مسار اجتماعاتنا المستقبلية. وعندما أصبحت تاتشر رئيسة للوزراء، دعتني بشكل عام لإجراء مناقشات خاصة (ولم أكن أتولّى أي منصب رسمي في ذلك الوقت) وتبادل وجهات النظر بشأن المواضيع الدولية، أو حتى التحقّق من صحة الآراء الشائعة بشأن مكتب خارجيتها مقارنة بتحليلي الشخصي للشؤون الدولية. وإذا وُجِد آخرون، كانوا غالبًا مساعدين مقرّبين؛ ونادرًا ما كانت تدعو مسؤولين من مجلس الوزراء إلى اجتماعاتنا. وبداية من العام 1984 فصاعدًا، أصبح مستشار السياسات الخارجية لتاتشر تشارلز پاول جزءًا رئيسيًّا من هذه الاجتماعات، وهو أحد موظفي الحكومة الذين تدين لهم بريطانيا بمكانتها البارزة[20]. كان پاول فائق الذكاء ومتواضعًا ووطنيًّا بغير تفاخر، وقد انتُدِب من مكتب الخارجية بعد أن وصل في مسيرته الدبلوماسية المميزة إلى هلسنكي وواشنطن وبون وبروكسل. وأصبح صديقًا مقربًا ودائمًا لتاتشر وساعدها في خلال فترة تقاعدها الصعبة.

بعد وقت قصير من تولّي تاتشر قيادة حزب المحافظين، لخّصت مفاهيمها وحدّدتها في اجتماع معي على إفطار إنجليزي تقليدي في فندق كلاريدجز. إذ وضّحت بشكل مدروس أنها تطمح في تغيير البلاد ولن ترضى بأقل من ذلك. وكانت تهدف للقيام بذلك ليس عن طريق السعي وراء حلّ وسط غامض، بل من خلال صياغة برنامج يجعل الوسطيين يرون الأمور كما تراها هي. وستحرص على أن تضرب خطاباتها وسياساتها على وتر مختلف يتناقض بشكل أصيل مع الحكمة التقليدية الراسخة التي حكمت على بريطانيا بالوقوع في براثن الركود من وجهة نظرها. وبعد أن تفوز بالانتخابات التالية، ستنفذ إصلاحات أساسية للتغلّب على الحكمة التقليدية ومذهب اللامبالاة والسلبية الحالية في ما يتّصل بويلات التضخّم أو قوّة نقابات العمال أو عدم كفاءة المؤسّسات الحكومية.

لم يكن هناك مقدّسات منزّهة عن الانتقاد أو لا يمكن المساس بها بالنسبة إلى تاتشر، ناهيك عن العقبات المنيعة. كانت كلّ سياسة تخضع للتدقيق والبحث. كما قالت بأن حزب المحافظين لم يكن عليه أن يكتفي بالتخلّص من الحواف الحادة والخشنة للاشتراكية فحسب؛ بل كان من الضروري أن يعيد الدولة إلى ما كانت عليه قبل أن ينهار اقتصاد بريطانيا بشكل كارثي. وكانت صادقة بشكل قاطع بخصوص قلة خبرتها في مجال الشؤون الخارجية، ومعترفة بأنها لم تصغ بعد أفكارًا تفصيلية خاصة بها. إلّا أنها أوضحت إيمانها القوي «بالعلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة.

ومن خلال التعبير عن آرائها بأوضح الأساليب الممكنة وأكثرها صرامة وحزمًا، سعت إلى تحويل مركز الجاذبية السياسي نحوها. وكانت واثقة من أن الشعب البريطاني سيدرك الفرق بين المبادئ المتينة والتقاليع العابرة. على حدّ تعبيرها في مقابلة في العام 1983: «لم نكن سنحظى بأنبياء عظماء، ولا فلاسفة عظماء في الحياة ولا أشياء عظيمة يجب اتباعها، إذا كان الذين طرحوا أفكارهم خرجوا علينا قائلين: «يا إخواني، اتبعوني، أنا أؤمن بالإجماع»[21].

استمرّت اجتماعاتنا لفترة طويلة بعد مغادرة تاتشر للمنصب وحتى بقية حياتها. وأنا أصف علاقتنا بهذا الشكل لأوضح نقطة مُهمّة: على عكس رئيس الولايات المتحدة، لا يملك رئيس الوزراء البريطاني القدرة على تجاوز مجلس الوزراء والحفاظ على حكومته. كانت تاتشر تدرك هذه القيود. ولتعويض ذلك، كانت تاتشر تتواصل بشكل خفي مع أصدقائها في بريطانيا ومن جميع أنحاء العالم لمناقشة رؤيتها وخياراتها.

إطار عمل للقيادة

أصبحت آراء تاتشر في السياسة الخارجية أكثر وضوحًا وحِدّة بمرور الوقت، ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير إلى عاداتها الدؤوبة الاستثنائية في الدراسة - بما في ذلك قراءة أوراق الإحاطة وتدوين الملاحظات حتى وقت متأخّر من الليل، وعقد ندوات بنهاية الأسبوع بشأن التوجّهات على المدى الطويل مع أساتذة جامعيين وغيرهم من المثقفين. كان بعض من قناعاتها الاستراتيجية واضحًا منذ اجتماعاتنا الأولى، مثل سيادة الدولة القومية المنيعة. كانت تاتشر مناصرة متشدّدة لحقّ تقرير المصير، كما

آمنت بحقّ المواطنين في اختيار الشكل الذي يريدونه للحكومة ومسؤولية الدول في ممارسة السيادة بالنيابة عن المواطنين.

بالنسبة إلى تاتشر، كانت السيادة البريطانية مرتبطة بشكل معقّد بالتاريخ الفريد للدولة والسلامة الجغرافية والاستقلال المحمي بشدّة. وعلى الرغم من أنها نادرًا ما تحدثت عن ذلك بعبارات مجرّدة، إلّا أنها أيّدت عمليًّا الفكرة الأوسع التي يعود تاريخها إلى صلح وستفاليا في العام 1648، بأن سيادة كلّ دولة على حدّة ضرورية لضمان الاستقرار في ما بين الدول. وآمنت بحق كلّ دولة في دعم حكمها المبني على القانون والتصرّف وفق مصالحها من دون تدخّل غير شرعي. ونوّهت في مذكراتها: «على الرغم من إيماني القوي بالقانون الدولي، إلّا أنني لم أحب اللجوء غير الضروري إلى الأمم المتحدة، لأن ذلك يشير إلى أن الدول ذات السيادة تفتقر للسلطة الأخلاقية للتصرّف نيابة عنها»[22].

قاد منطق هذه القناعات تاتشر إلى إيمان مطلق بالدفاع الوطني القوي. بالنسبة إليها، كان الردع والدفاع الذي يمكن الاعتماد عليه هو الضمان الحقيقي الوحيد للسلام والحفاظ على السيادة الوستفالية. وكان ذلك يعني عمليًّا أنه يجب استعادة القدرات العسكرية الغربية قبل بدء أي مفاوضات مثمرة مع الاتحاد السوفيتي.

كانت تاتشر مدفوعة أيضًا بقناعة قوية مناهضة للشيوعية - ويغذّيها جزئيًّا إيمانها بأن التوسع السوفيتي يشكل خطرًا وجوديًا وتهديدًا للغرب. كان هناك اعتراض أخلاقي واضح في أساس هذا القلق. ولم تتردّد في التعبير عن اعتقادها بأن الاستعباد الشيوعي للفرد غير أخلاقي جوهريًّا. برزت تاتشر كبطلة للحريات مع تشجيعها ودعمها بنشاط الديمقراطية الليبرالية طوال مسيرتها المهنية باعتبارها أرقى أخلاقيًا بطبيعتها.

إلّا أن مثالية تاتشر كانت مقيّدة بحدود مُهمّة، وتحديدًا وجود الاتحاد السوفيتي المسلّح بأسلحة نووية. في ذلك الوقت كانت إمكانيات وقدرات بريطانية على التصرّف من جانب واحد في العالم أقلّ بكثير مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية؛ إذ لم يكن من الممكن لها الدفاع عن السيادة الوطنية إلّا من خلال الشراكة الوثيقة مع أميركا. تضمّنت فكرة تشرشل عن تكوين العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة جانبًا كبيرًا من الواقعية: يمكن لبريطانيا مضاعفة نفوذها من خلال إعداد وتجهيز سياساتها

بشكل مناسب لسياسات الولايات المتحدة. لم تحدّد هذه العلاقة هيكلًا رسميًا، لكنها تضمّنت مجموعة من الاجراءات. فقد طورت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعاونًا وشراكة استخباراتية وثيقة في خلال الحرب العالمية الثانية واستمرّت طِوال الحرب الباردة، عندما دعت أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى ما أصبح تحالف «العيون الخمس» الاستخباراتي. على الصعيد الخاص، كان قادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يجتمعون في مشاورات مكثفة قبل اتخاذ القرارات المُهمّة، بينما على الصعيد العام، كانوا يشيدون بالصداقة التاريخية. أصبح الدبلوماسيون البريطانيون ماهرين بشكل استثنائي في جعل أنفسهم جزءًا من عملية اتخاذ القرار الأميركية - بل وكانوا يثيرون الإحساس بالذنب عند صناع السياسة الأميركيين إذا تجاهلوا النصائح البريطانية.

كانت مارغريت تاتشر أكثر رؤساء الوزراء البريطانيين ولاءً والتزامًا لهذه الشراكة عبر الأطلنطي. إذ سعت كقائدة للمعارضة لإعادة بناء العلاقة مع الولايات المتحدة بعد إحباط أعوام ولاية هيث. وآمنت بأن القيادة الأميركية ضرورية من أجل رفاه كلّ من بريطانيا والعالم. كما أخبرتني ذات مرّة: «أي شيء يضعف الولايات المتحدة، يضعف العالم الحر»[23]. إلى جانب ذلك الحكم العملي، كانت تاتشر معجبة حقيقية بالولايات المتحدة. وكانت تعتقد أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اللتان تتوارثان كثيرًا من القيم المشتركة والتاريخ المشترك، عليهما التعاون في مشروع مشترك لتنشيط التحالف الغربي. وأصبحت بريطانيا تحت قيادة تاتشر شريكة في هذا المشروع المشترك بدلًا من كونها مستفيدة فقط.

وعلى الرغم من أن قيادة تاتشر كانت تحكمها المبادئ، فإنها لم تسمح أبدًا للأفكار المجرّدة بالاستحواذ على قراراتها. وكانت قوّتها تكمن في إرادتها التي لا تُقهر والتي كانت فعّالة ونافذة بفضل احتياطي وافر من الجاذبية. وجاء جزء من عبقريتها كقائدة أصيلة من قدرتها على التكيّف مع أحكام الواقع من دون إهمال أو التخلّي عن رؤيتها الأشمل. ومع سعيها لتحقيق التغيير، تقبلت النتائج التي كانت في حدّ ذاتها مجرد مراحل في عملية أطول. ولاحظ ذلك تشارلز پاول إذ قال: «إنها تعرف كيف تخفي آثارها وتنسحب لاجتناب الهزائم التكتيكية كضابط بحري حكيم، لكنها دائمًا ما حافظت على هدفها النهائي وكافحت لتحقيقه»[24]. وفي رأيها، إن التصرّف، حتّى ولو على نحو ناقص، أفضل دائمًا من عدم القيام بشيء.

المَصلحة الاقتصادية

تُذكَرُ تاتشر خارج بريطانيا بحضورها الطاغي والآمر في المشهد الدولي، لكن البريطانيين انتخبوها في المقام الأول كمُصلِحة محلّية. إن فوزها لم يكن محتومًا: ففي خريف العام 1978، لم يكن من الممكن توقّع الأحداث الدراماتيكية التي أدّت إلى سقوط حكومة حزب العمال. لكن بفضل تعليمها الذاتي في الاقتصاد، كانت تاتشر مستعدة فكريًّا لانتهاز الفرص السياسية عندما سُنِحَت لها. إذ أدركت مصادر مشاكل بريطانيا وكانت تنطلق لاقتراح حلول مقنعة من شأنها أن تجلب لها الدعم والتأييد في الانتخابات العامة بأيار/مايو 1979.

مقارنة بالمعايير الصارمة للنظرية الهايكية، ربما كان برنامج تاتشر الاقتصادي بطيئًا وغير مكتمل. لكن من وجهة نظر سياق السياسات الانتخابية، كان نهجها حازمًا وقابلًا بشكل غير معتاد للتجريب، وفي النهاية صنع التاريخ. سعت حكومة تاتشر الجديدة لمكافحة التضخّم ورفعت معدلات الفائدة إلى مستوى محفّز للركود عند 17 % - وهو أعلى مستوى له على الإطلاق حتى الآن.

وجاء الركود، إذ تراجع الناتج المحلّي الإجمالي في العام 1980 بنسبة 2 %. وأصبح مئات الآلاف من العمال العاطلين يعتمدون في معيشتهم على إعانات البطالة. وعلى الرغم من تزايد الشكوك في حزب المحافظين -وحتى في مجلس وزرائها- بشأن إصلاحاتها، إلّا أن تاتشر حافظت على عزيمتها الصلبة. في البداية لم تكن متماسكة وثابتة في اجتماعاتها الخاصة كما كانت في الظهور العام، إلّا أن عزيمتها السياسية بدأت تدريجًا في النجاح. ودعمت مقترحات الإصلاح التي قدّمها وزير المالية، جيوفري هاو، ما أثار استياء سياسيين توافقيين مثل وزير العمل جيم برايز. وعلى الرغم من الضغط الجماهيري المكثّف لتغيير المسار، إلّا أنها قالت في خطابها الشهير بمؤتمر حزب المحافظين السنوي في تشرين الأول/أكتوبر 1980: «إن السيّدة لن تبدل موقفها». قلّدت تاتشر تفكير هايك بشأن هذا الموضوع -لكنها طرحته بشكل أكثر حدّة، موازنة بين الوطنية والأخلاقية- إذ رأت أن التضخّم خطر على المصلحة الوطنية: قالت لحزب المحافظين «إن التضخّم يدمّر الدول والمجتمعات تمامًا مثلما تفعل الجيوش الغازية. التضخّم هو أبو البطالة. إنه اللصّ الخفي الذي يسرق من المدخرين»[25].

لم تغيّر تاتشر من سياستها النقدية حتى عندما لم تحظَ النتائج الأولية بالشعبية المطلوبة. والأكثر إبهارًا وإثارة للإعجاب بشأن مثابرتها وثباتها هو أن تحديد معدلات الفائدة في بريطانيا كانت مسؤولية وزارة الخزانة في خلال عهد تاتشر (وحتى العام 1997) وبالتالي يقع العبء بالكامل على عاتق رئيس الوزراء مباشرة على عكس ما يحدث في الولايات المتحدة التي يحدّد البنك المركزي المستقل معدلات الفائدة فيها*.

عاد الاقتصاد البريطاني إلى النمو مجددًا بحلول العام 1982، إلّا أن البطالة استمرّت في الازدياد حتى العام 1984، العام الذي واجهت فيه تاتشر أزمة محلّية أخرى تطلبت كلّ ما تستطيع حشده من المهارات السياسية والبصيرة ورباطة الجأش.

في آذار/مارس من العام 1984، أعلن رئيس الاتحاد الوطني لعمال المناجم آرثر سكارجيل الإضراب ضدّ مجلس الفحم الوطني، وهو الهيئة النظامية المكلفة بإدارة المناجم الحكومية لبريطانيا. إذ أغلق المجلس في عهد تاتشر أقل مناجم الفحم إنتاجًا. وعلى الرغم من أن سكارجيل لم يدع أبدًا لتصويت بالموافقة من أعضاء اتحاده على الإضراب، إلّا أن الإضراب استمرّ لمدّة عام. وفي خلال ذلك الإضراب، أصيب أكثر من ألف شرطي في خلال مواجهات عنيفة ضدّ «الاعتصامات الطائرة» لعمال المناجم المضربين، التي كانت مظاهرات متنقلة تهدف لمنع عمال المناجم غير المضربين من دخول أماكن عملهم.

وفي حين أن التعاطف الشعبي مع عمال المناجم كان واسع النطاق، إلّا أن الرفض الشعبي للعنف الناتج عن الإضراب وعدم مطالبة سكارجيل بتصويت قبل البدء فيه كان منتشرًا بالدرجة نفسها. كانت تاتشر مصمّمة على ألا تقع في الفخ الذي وقع فيه هيث قبل عقد من الزمان، ولذلك بدأت سياسة لتخزين الفحم، مكنتها من الصمود والمواجهة. ونتيجة لذلك، لم تعانِ شبكة الكهرباء في بريطانيا من انقطاع التيار الكهربائي كما كان يحدث في الإضرابات السابقة لعمال المناجم. ومع مرور الأشهر، بدأ عمال المناجم في العودة تدريجًا إلى العمل.

في وقت ما خلال الإضراب، تناولت الإفطار مع رئيس الوزراء السابق هارولد

* تولّى بنك إنجلترا السلطة على السياسة النقدية في 1997 - ما يعني أنه صار بإمكانه تحديد معدلات الفائدة واستخدام التيسير الكمي بشكل مستقل - وصار مستقلًا رسميًّا في 1998 تحت ولاية رئيس الوزراء توني بلير.

ماكميلان، وهو عضو تقليدي في حزب المحافظين ووريث دار نشر عائلية. أخبرني ماكميلان أنه يؤيد شجاعة تاتشر خلال إضراب عمال المناجم، مضيفًا أنه ليس أمامها خيار آخر. لكنه اعترف قائلًا: «لم أكن لأجرؤ على القيام بذلك شخصيًّا»، موضحًا أنه يذكر كيف أرسل «آباء وأجداد» عمال المناجم في المقدّمة في خنادق فرنسا كضابط شاب في خلال الحرب العالمية الأولى[26]. لن تكون عنده الشجاعة والإقدام لبدء حرب التحمّل الاقتصادي التي كانت تخوضها تاتشر آنذاك.

وفي آذار/مارس من العام 1985، بعد خسارة 26 مليون يوم عمل، انتهى الإضراب. وكما قال الشاعر الرومانسي صامويل تايلر كولريدج في «كتيب «رجل الدولة» وهو بمنزلة وعظ علماني لأولئك الذين يمتهنون السياسة: «إنه ليس من غير المألوف بالنسبة للذين تشرفوا بمعرفة العظماء، أن ينسبوا الأحداث الوطنية لأشخاص معينين... بدلًا من أن يرجعوها للسبب الحقيقي المباشر، وهو الحالة السائدة للرأي الشعبي»[27]. لكن في حالة تاتشر، غالبًا ما كانت مستعدة لتحدّي الرأي العام من أجل تشكيل الأحداث كما تريد، وكانت تحصل على الثقة الشعبية في النهاية.

غيّرت إصلاحات تاتشر من بريطانيا بشكل قطعي. وفي خلال فترة رئاستها للوزراء، أنهى حزب المحافظين ضوابط الصرف الأجنبي وألغى عمولات التجارة الثابتة وفتح سوق الأسهم البريطانية للتجار الأجانب فيما عرف باسم «الانفجار الكبير» والذي حول بريطانيا في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلى مركز مالي دولي. كذلك قيّدت سياسات حزب المحافظين من الإنفاق العام، إلّا أنهم لم ينجحوا في تخفيضه بشكل كامل. وانخفضت الضرائب على الدخل والاستثمار؛ وارتفعت ضريبة الاستهلاك. خُصْخِصَتْ شركة الاتصالات البريطانية وخطوط الطيران البريطانية وشركة الصلب البريطانية وشركة الغاز البريطانية جميعًا. وزاد عدد البريطانيين المالكين للأسهم إلى أربعة أضعاف تقريبًا[28].

صمّمت تاتشر بالقدر نفسه على تطبيق منطق الخصخصة على الإسكان الحكومي. وأسّست برنامج «حق الشراء» الذي أتاح لأكثر من مليون مستأجر في المساكن الحكومية أن يصبحوا مالكين للمساكن بشروط وأحكام مناسبة. ومن خلال ترجمة شعاراتها لـ «ديمقراطية امتلاك العقارات» إلى سياسات عمليّة، ساعدت أفراد الطبقة العاملة على

تكوين الثروات. أصبح حفنة من مالكي المنازل الجدد ناخبين لحزب المحافظين، ما يؤكّد مقولتها بأن السياسة الجيدة يمكنها بناء دوائر انتخابية سياسية جديدة وجذبها. وعندما اتهمها النقاد بخرق القيم الفيكتورية، قلبت الدفّة عليهم ووجّهت الاتهام لهم:

> كان تعبير ونستون [تشرشل] أفضل تعبير ممكن عن ذلك. تريد سُلّمًا يأخذك إلى الأعلى يمكن لأي شخص، مهما كانت خلفيته، أن يصعده، لكنك تريد [أيضًا] شبكة أمان أساسية بالأسفل لا يسقط منها أحد. هذه هي الشخصية البريطانية...
> لا يعتمد التعاطف على إلقاء خطابات في السوق عمّا يجب أن تقوم به الحكومات. بل يعتمد مدى استعدادك وجاهزيتك لإدارة حياتك الخاصة، ومدى استعداديتك لتقديم ما تملكه للآخرين[29].

التزمت تاتشر بالمبادئ التي أعلنت عنها. مناصرة بكل ما أوتيت من قوّة للأسواق الحرّة، كما كانت فخورة أيضًا بأن حكومتها قد حسّنت من جودة الخدمات الاجتماعية. كان ذلك جليًّا بشكل خاص في نهجها لهيئة الخدمات الصحية الوطنية، أثمن إصلاحات رئيس الوزراء كليمنت أتلي من حزب العمال بعد الحرب. وعلى الرغم من تفضيلها القوي للحلول المعتمدة على السوق، إلّا أنها لم تفكر أبدًا في خصخصة هيئة الخدمات الصحية الوطنية. بل إنها زادت من تمويل الهيئة مع تخفيضها للنفقات في الأوجه الأخرى. ولم تتردّد في الإشارة إلى أن ذلك كان ممكنًا بفضل الثروة التي جاءت من تحرير المؤسّسات الخاصة وفك قيودها:

> إن هيئة الخدمات الصحية الوطنية في أيدٍ أمينة معنا... لم يكن من الممكن تحقيق هذا الأداء في الخدمات الاجتماعية لولا الصناعة التنافسية والفعالة التي كونت الثروة التي نحتاجها. إن الكفاءة ليست عدوًا للتعاطف، بل حليفًا له[30].

تولّت تاتشر منصبها الرفيع بعد سنوات من الرفض الشعبي الواضح. بلغ التضخم 18 % في العام 1980 لكنه انخفض إلى 8 % بحلول 1990، عندما تركت المنصب. ومنذ 1993، ظلّ التضخم قريبًا من نسبة 2 %. وبالمثل، انخفض معدل البطالة ليصل إلى 7 % بحلول العام 1990، كما زاد الدخل بأكثر من الضعف ليصل إلى 19,095 دولارًا للفرد بعد أن كان 7,805 دولارات (الأرقام بقيمة الدولار في العام 2020). وفي العام 1983، غادر قرابة 100 ألف عامل بريطانيا، لكن بحلول العام 1990 كان هناك أكثر من 200 ألف عامل يصلون سنويًا[31]. وانخفض عدد أيام العمل التي تضيع في نزاعات العمل من

29.5 مليون يوم في العام 1979 إلى 1.9 مليون يوم في العام 1990 [32]. لم تعد بريطانيا للعمل فحسب، بل أسهم التحوّل الاقتصادي الذي قادته تاتشر ومساعدوها الأكفاء في استعادة مكانة بريطانيا في العالم.

اكتسبت تاتشر سيطرة سياسية قوية بفضل نجاح اصلاحاتها الاقتصادية، التي ولّدت مزيدًا من الموارد والمرونة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وزيادة الإنفاق على الدفاع. ومع تحسّن الاقتصاد، قادت تاتشر حزب المحافظين للفوز في ثلاثة انتخابات متتالية. لكن على الصعيد الآخر، لم تنجح تاتشر في الحصول على إجماع عام على إصلاحاتها الاقتصادية، حتى بعد أن بدأت تؤتي ثمارها. كانت محطّ إعجاب كثر وأحبّها بعضهم، لكن استاء منها أيضًا كثيرون من أفراد الطبقة العاملة والمثقّفين ذوي الميول اليسارية بسبب أعمال فترة الإصلاح. وفي العام 1988، تجدّدت صورة تاتشر كامرأة قاسية القلب بعد تبنّيها «ضريبة الرأس» (ضريبة ثابتة مفروضة لتمويل الحكومة المحلّية)، الذي أشعل مظاهرات واسعة النطاق وساهم في سقوطها السياسي في نهاية المطاف.

وفي المقابل، حقّقت تاتشر تأثيرًا دائمًا على الآراء الاقتصادية للناخب المتوسّط والنخبة السياسية. عندما انتخبت حكومة «حزب العمال الجديد» توني بلير في العام 1997 - بعد سبعة أعوام من رحيل تاتشر عن المنصب - كتبْتُ لها خطاب تهنئة على تمهيدها الطريق لهذا التحوّل الكبير بعيدًا عن اليسار:

> لم أكن لأتصور أنني سأقوم بتهنئتكِ على فوز حزب العمال في الانتخابات البريطانية، لكن لا يمكنني تخيل أي شيء يؤكّد ثورتكِ أكثر من برنامج بلير. يبدو لي أنه متجه إلى يمين حكومة حزب المحافظين التي سبقت حكومتكِ[33].

وفي حين أن تاتشر كانت ما تزال متألمة من الظروف التي أجبرتها على ترك منصبها، إلّا أنها كانت مبتهجة بهذه المناسبة. وردت عليَّ قائلة: «أعتقد أن تحليلك هو التحليل الصحيح، لكن لم تكن الاستراتيجية التي فكرت فيها هي أن يكون خصمي السياسي قابلًا للانتخاب وبعد ذلك يُنتخب بالفعل!»[34].

دعا بلير تاتشر لتناول الشاي في 10 داونينغ ستريت بعد أسبوعين من تولّيه المنصب، ما أثار ذعر كُثُرٍ من جناحه الأيسر[35]. كان الغرض من الاجتماع ظاهريًّا

هو طلب نصيحتها بشأن قمّة أوروبية مقبلة، لكن كان هناك بلا شكّ عنصر الإعجاب الشخصي[36]. وبالمثل، بعد ذلك بعشرة أعوام، وجّه خليفة بلير غوردون براون دعوة مماثلة لها في خلال الأشهر الثلاثة الأولى من توليه رئاسة الوزراء. وفي تلك المناسبة، شوهدت تاتشر وهي تغادر محلّ إقامة رئيس الوزراء وفي يديها باقة زهور[37]. كان ذلك دليلًا على أنها حقّقت الهدف الذي وضعته في فترة السبعينيات الهدّامة من القرن العشرين: تأسيس منطقة وسط جديدة.

دفاعًا عن السيادة: صراع جزر فوكلاند

اعتبرت تاتشر أن من واجبها الدفاع عن المصالح البريطانية في العالم، سواء القريب أم البعيد، وحماية قدرة بريطانيا في الحفاظ على التحالف الأطلنطي. كانت بليغة في التعبير عن وجهة النظر البريطانية بشأن هذه الأمور، ودؤوبة في الحصول على فرص للأعمال البريطانية بالخارج وثابتة لا تلين في دفاعها عن الرعايا البريطانيين في أي مكان تسري فيه أوامر السيادة. وفي نيسان/أبريل من العام 1982، خضع استعدادها للتصرف وفق هذه المعتقدات للاختبار عندما غزت الأرجنتين جزر فوكلاند، وهي منطقة بريطانية منذ العام 1833. كان عليها التصرّف لتحافظ على السيادة -أي السلطة القصوى على منطقة محدّدة- على معناها. وكما كتبت لاحقًا، كان الهجوم الأرجنتيني «أزمة لشرف بريطانيا»[38].

لكن داخل الأمم المتحدة، التي كانت وثائقها التأسيسية تقدّس المساواة بين الدول في السيادة الوستفالية، كان دفاع تاتشر عن السيادة محلّ نزاع. فبالنسبة إلى كثير من الأعضاء الجدد للأمم المتحدة، الذين حصلوا على استقلالهم من خلال معارضة الاستعمار، بدا استيلاء الأرجنتين على جزر فوكلاند مجرّد واقعة تخلّص من الاستعمار تأخّرت كثيرًا. وبالتالي، كان من غير المرجح أن يدعم حتى أعضاء النظام الوستفالي وجهة نظر تاتشر بشأن مجموعة جزر قليلة السكان في جنوب المحيط الأطلنطي. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة الأميركية منقسمة، على الرغم من تقدير رونالد ريغان الكبير لتاتشر والعلاقة طويلة الأمد مع بريطانيا. كذلك كان الدعم بين دول حلف الناتو فاترًا. وعلى النقيض من ذلك، رأى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قوّة حجّة

تاتشر وأكّد لها: «يجب أن تدركي أن هناك آخرين يشاركونك الاعتراض على هذا النوع من العدوان»[39].

رأى النقّاد تصرّف تاتشر في خلال أزمة جزر فوكلاند متعنّتًا ورافضًا لأي جهود للتسوية والمصالحة، وشرسًا في تصميمه على تنفيذ إرادتها. في الواقع، كان تصرّف تاتشر في خلال تلك الأزمة مبنيًا على تصميمها على التشبث بحزم بالمبادئ، لكنه عكس كذلك فهمًا ذكيًّا للوقت الذي يتطلّب فيه الواقع الموضوعي قدرًا من المرونة الدبلوماسية، وخاصة في العلاقات مع واشنطن.

تقع جزر فوكلاند على بعد قرابة 250 ميلًا من البرّ الرئيسي للأرجنتين. وتكمن أهميتها الاستراتيجية في قربها من كايب هورن، وهو الطرف الجنوبي للقارة الأميركية، ومع مضيق ماجلان وهو ممرّ تاريخي بين المحيط الأطلنطي والمحيط الهادئ. وفي القرن الثامن عشر، كانت السيادة على الجزر محلّ نزاع بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا؛ وتغيرت الدولة المستعمرة للجزر بشكل متكرّر، حسب نتيجة الحروب الأوروبية المختلفة. وفي خلال أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت الجزر تحت حكم بوينس آيرس، عاصمة الأرجنتين التي استقلّت حديثًا آنذاك. واحتلّتها بريطانيا في كانون الثاني/يناير 1833، واستمرّت سيادتها على تلك الجزر بعد ذلك الوقت. وفي أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، كان سكان جزر فوكلاند رعايا للتاج البريطاني وفق القانون الدولي لما يقرب من 150 عامًا، حتى مع استمرار الأرجنتين في التأكيد على مطالبتها بالسيادة على الجزر.

وبعد أن أصبح الجنرال يوبولدو غالتييري رئيسًا للأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر من العام 1981 عن طريق انقلاب عسكري وسط فوضى اقتصادية وكثير من العنف كاد يقترب من الحرب الأهلية، قرّر أن يزيد من الدعم الشعبي بإثبات حق الدولة القديم في الجزر. وفي 2 نيسان/أبريل 1982، احتلّت الأرجنتين الجزر التي كان دفاعها ضعيفًا وهزمتها بسرعة.

صُدمت الحكومة البريطانية بأخبار الغزو وعبّرت تاتشر عن ذلك في وقت لاحق: «لم أتمكّن من تصديق الأمر» وأكّدت: «كان هؤلاء الناس شعبنا وكانت الجزر لنا»[40]. لكن لم تلقَ غريزتها التي تطالب بالتصرّف دعمًا كبيرًا من مستشاريها. إذ رأى مكتب

الخارجية أنه لا يوجد طريق دبلوماسي، ونصح وزير الدفاع جون نوت بأن أي عمل عسكري لاستعادة الجزر التي تقع على بعد 7 آلاف ميل سيكون أمرًا مستحيلًا.

إن الوظيفة الأساسية للقيادة هي إلهام المساعدين لكسر حدود ما يرونه ممكنًا. وقد دفعت تاتشر حكومتها إلى الأمام متحلية بثقتها الداخلية المميزة. وقالت لنوت: «يجب أن تستعيدها». وعندما أصرّ على عدم إمكانية ذلك، كرّرت ببساطة: «عليك أن تفعل»[41].

لاقى رفض تاتشر القبول باستحالة تنفيذ الأمر، تأييدًا عندما اقترح أمير البحرية الإنجليزية السير هنري ليتش طريقة للتقدّم. إذ أشار عليها بتشكيل قوّة بحرية قادرة على القيام بالمَهمّة، وإن كان في ذلك خطر كبير. وأمرته تاتشر في حينه باتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي حين أن ذلك القرار لم يقيدها بأي حال من الأحوال بالحلّ العسكري، لكنه وفّر لها إمكانية اللجوء إلى حلّ عسكري في حال استنفدت تاتشر جميع الخيارات الدبلوماسية التي اقترحها أعضاء مجلس وزرائها المتشكّكين وحلفاؤها الأميركان.

وحالما وضعت تاتشر الاستراتيجية، لم تضيّع وقتًا في تنفيذها. فقد طرحت علانية مبادئها وتعهدت رسميًا بالدفاع عنها. وعقدت مناقشة طارئة في مجلس العموم في اليوم التالي للغزو، وكان يوم سبت. شرحت فيها تاتشر تفكيرها بعبارات واضحة: «لأول مرّة منذ سنوات عديدة، تعرضت منطقة تابعة للسيادة البريطانية للغزو من قوّة أجنبية... يجب أن أخطر المجلس بأن جزر فوكلاند وتوابعها تظلّ أراضي بريطانية». باختصار، لم تكن هذه مسألة استعمارية، بل كانت تمثل تحدّيًا لاحترام الذات الوطني والمصلحة الذاتية لبريطانيا. واختتمت حديثها بتحدّ: «لا يوجد أي عدوان ولا غزو يمكنه تغيير هذه الحقيقة البسيطة. إن من واجب الحكومة أن تحرّر الجزر من الاحتلال وتعيدها إلى الحكم البريطاني في أقرب وقت ممكن»[42].

عبّرت تاتشر عن عزيمتها وإصرارها بشكل صريح لا لبس فيه ينفي أي احتمال لانسحابها.

أعربت تاتشر عن أملها في أن يكون ردّ فعل أقوى وأهم حليف لبريطانيا، الولايات المتحدة، إيجابيًا. إلّا أن موقف واشنطن كان أكثر تضاربًا.

كانت العلاقة الإنجليزية الأميركية جيدة منذ أوائل العام 1982، إذ دعمها انتخاب

رونالد ريغان رئيسًا عام 1980. التقى ريغان تاتشر للمرّة الأولى في العام 1975، بعد فترة وجيزة من تولّيها منصب زعامة الحزب وكان في ذلك الوقت يحضّر للترشح في الانتخابات التمهيدية لحزب الجمهوريين في العام 1976. ونجح الاجتماع بشكل كبير. إذ وجد القائدان الطموحان أنهما يتّفقان في كثير من قضايا السياسة، نتيجة للمسار الأيديولوجي المتشابه. كما كان هناك وفاق بينهما على الصعيد الشخصي: كتب ريغان لتاتشر بعد ذلك بوقت قصير «أرجو أن تعلمي أن لديكِ داعمًا حماسيًا هنا في «المستعمرات»»[43].

نمت قوّة الروابط عبر الأطلنطي بمجرد أن تولّى ريغان المنصب. ففي شباط/ فبراير من العام 1981، أصبحت تاتشر أول حليف أوروبي يزور واشنطن في عهد ريغان لحضور مأدبة عشاء حكومية متألقة في البيت الأبيض؛ وفي تكريم دبلوماسي غير معتاد، وحرصت تاتشر على استضافة ريغان على مأدبة عشاء في السفارة البريطانية في مساء اليوم التالي. كتب ريغان عن تلك الليلة في مذكراته واصفًا إياها بأنها: «كانت مناسبة جميلة ودافئة بحق، أعتقد أن هناك صداقة حقيقية بيننا وبين رئيسة الوزراء وأسرتها. نشعر بذلك وأنا متأكد من أنهم يبادلوننا الشعور ذاته»[44]. وفي وقت مبكر من ولايته، أثبت ريغان دعمه لإصلاحات تاتشر الاقتصادية، واجتمع الاثنان على تبني أسلوب أكثر تأكيدًا للعلاقات بين الشرق والغرب.

ومع ذلك، على الرغم من كلّ الدفء المتجدّد بين واشنطن ولندن، حافظت الولايات المتحدة أيضًا على روابط مُهمّة مع الأرجنتين. إذ تمّ تجديد الروابط مع الحكومة العسكرية الأرجنتينية تحت حكم ريغان، وانضمت بوينس آيرس إلى واشنطن في جهودها العلنية - ولاحقًا السرية - لمساعدة قوات المعارضة المناهضة للشيوعية (الكونترا) ضدّ نظام الجبهة الساندينية للتحرير الوطني المدعوم من السوفيت في نيكاراغوا. ولذلك خشي بعض القادة الأميركيين من أن يؤدّي إظهار أي دعم لبريطانيا في أزمة جزر فوكلاند إلى الإضرار بهذا المشروع المشترك مع الأرجنتين وإضعاف موقف أميركا مع دول العالم الثالث النامية. وزاد الأمر تعقيدًا تحذيرات وكالة الاستخبارات المركزية من أنه إذا تعرضت حكومة غالتييري لهزيمة عسكرية، فقد يُستبدل بها «نظام عسكري شديد الوطنية قد يكوّن روابط عسكرية مع الاتحاد السوفيتي»[45].

اتّبعت الحكومة الأميركية مسارًا منقسمًا ومتناقضًا أحيانًا، في مواجهة هذه الضغوط المتضاربة. وتحت إشراف كاسبار واينبرغر -وهو محافظ ملتزم- قدّم البنتاغون لبريطانيا إمدادًا كبيرًا من المواد العسكرية التي كانت في أمس الحاجة إليها منذ بداية الأزمة. وتمّت معظم هذه المساعدات بشكل سري، ليس فقط لأن وزارة الخارجية الأميركية، بقيادة وزير الخارجية ألكسندر هيغ، عارضت الدعم الأميركي العلني لبريطانيا. كما تعهّد هيغ ببذل الجهود للوساطة وتحقيق الصلح، من أجل تفادي القطيعة مع الأرجنتين. وعلى الرغم من أن ريغان كان متعاطفًا مع بريطانيا، إلّا أنه أذعن لدبلوماسية هيغ للوساطة المتنقّلة بين لندن وبوينس آيرس.

عندما أخبرني هيغ بخططه، عبّرت بشكل خاص عن شكوك خطيرة على الرغم من خبرتي وماضيي الشخصي في إدارة دبلوماسية الوساطة المتنقّلة في الشرق الأوسط. فهناك، بُذلت جهود للوساطة بين عواصم لا تفصل بينها سوى بضع مئات من الأميال؛ لكن في أزمة جنوب المحيط الأطلنطي، كانت المسافة بين العاصمتين حوالى 7 آلاف ميل. وفي الشرق الأوسط، كانت القرارات يمكن أن تتخذ بين ليلة وضحاها، ما يتيح التعديل والضبط وسط الأحداث الطارئة، كما كان الرؤساء في الطرفين مستعدين لإحراز التقدّم. لكن على النقيض في أزمة جزر فوكلاند، كانت تاتشر والحكومة العسكرية قد اتخذتا بالفعل مواقف ثابتة لن تتزحزحا عنها. وفق كلّ الاحتمالات، وافقت تاتشر على الوساطة بشكل كبير لتلبية رغبات أميركا ومنح أسطولها وقتًا كافيًا للوصول إلى المياه المحيطة بجزر فوكلاند. وفي أي وقت تهدّد الوساطة فيه رؤيتها للسيادة البريطانية، كانت سترفضها بلا شك.

توقّعت تاتشر أن تنحاز الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا من دون تردّد. ولذلك شكلت جهود هيغ صدمة غير مرحّب بها. وعلى الرغم من أنها ما زالت مقتنعة بقوّة موقفها الذي يقضي بإعادة السيادة البريطانية إلى جزر فوكلاند، إلّا أنها الآن صارت ملزمة بالتفكير في إجراءات وتدابير للتسوية. ووافقت على الاستماع إلى المقترحات الأميركية من أجل التوصّل لحلّ وسط وعدم الإصرار بشكل علني على أن الحلّ يجب أن يكون عسكريًّا. لكن حتى مع متابعة مثل هذه المبادرات الدبلوماسية، ضمن إرسال القوّة البحرية البريطانية يوم 5 نيسان/أبريل زيادة الضغط على الأرجنتين. كانت تاتشر تدرك تمامًا الرأي العام الأميركي -ناهيك عن الحاجة إلى الحفاظ على الدعم الواسع ومظهر

المرونة في الوطن- فقد استمعت لآراء متنوّعة مثل تحويل جزر فوكلاند إلى منطقة تحت وصاية الأمم المتحدة.

وفي نهاية نيسان/أبريل، فشلت دبلوماسية الوساطة المتنقّلة بسبب تعنّت الأرجنتين. ومع تزايد احتمالية الصراع العسكري، تضاعف الضغط لإيجاد حلّ بالمفاوضات. وفي أثناء زيارتي للندن في بداية أيار/مايو، شهدت وصول مرونة تاتشر الدبلوماسية إلى أقصى حدودها.

قبل أشهر من أزمة جزر فوكلاند، دعاني وزير الخارجية بيتر كارينغتون لإلقاء خطاب بمناسبة الذكرى المئوية الثانية على تأسيس وزارة الخارجية البريطانية. لكن في الموعد المحدّد كان كارينغتون قد ترك منصبه. إذ أثار فشل وزارة الخارجية في توقع أو منع غزو جزر فوكلاند غضبًا كبيرًا لدى أعضاء البرلمان من حزب المحافظين. واختار كارينغتون تحمّل مسؤولية فشل الحكومة بالاستقالة، ما يعكس تقليدًا قديمًا لكنه ليس ملزمًا عالميًّا بأي حال من الأحوال، وبذلك حمى رئيسة الوزراء ومجلس الوزراء ككل. لم يكن كارينغتون، الذي كان نموذجًا للفخر، مخطئًا شخصيًا، لكنه رأى أن الاستقالة هي التصرّف الوحيد المناسب في ظلّ مفهومه للواجب*.

في الواقع، في السنة التي سبقت الأزمة، عارض كارينغتون بشدّة القرار البريطاني، الذي اتضح أنه كان السبب في العدوان الأرجنتيني: الانسحاب المخطط لسفينة صاحبة الجلالة لمحطمة للثلوج إنديورانس من موقع جزر فوكلاند، الذي اقترحه وزير الدفاع نوت كإجراء لتخفيض التكاليف من شأنه أن يوفر حوالى 2.5 مليون دولار سنويًا. واعترض كارينغتون بحجة أن الأرجنتين سترى هذا القرار «مرحلة في سياسة بريطانية مدروسة لتقليل دعم جزر فوكلاند»[46]. وعبّرت تاتشر بتسرّع وشكل غير حكيم عن دعمها لرأي نوت بدلًا من كارينغتون في خلال نقاش في مجلس العموم بشأن سفينة صاحبة الجلالة إنديورانس يوم 9 شباط/فبراير 1982. لكن سعر تقليل الدفاع في منطقة جنوب الأطلنطي كان باهظًا، إذ بلغت تكلفة حرب جزر فوكلاند أكثر من 7 مليارات دولار إجمالًا. وكتب المؤرخ أندرو روبرتس على ذلك القرار معلّقًا: «ليس هناك حقيقة أكثر

* بعد ذلك بشهور، سألته لماذا لم يخبر حتى أصدقاءه بالحالة المتفاقمة للأمور. فأجاب قائلًا: «لن يكون هناك مغزى من تحمّل المسؤولية إذا همست بعد ذلك لأصدقائك أنك لست مسؤولًا بالفعل».

وضوحًا من أن نفقات الدفاع العالية نسبيًا تمثل قيمة جيدة مقابل المال، لأن القتال دائمًا ما يكون أغلى بكثير من الردع والدفاع»[47].

ومع استقالة كارينغتون، مضت الذكرى المئوية الثانية لوزارة الخارجية تحت إشراف فرانسيس بيم، وزير الخارجية الجديد. كانت زيارتي بصفة شخصية، إذ كنت قد تركت منصبي قبل ذلك بخمسة أعوام، إلّا أنني تلقيت دعوات رسمية مع ذلك؛ تناول الغداء مع بيم وكبار المسؤولين، وبعد ذلك شاي ما بعد الظهيرة مع تاتشر.

وفي خلال تناول الغداء، ركّزت المناقشة على التسويات غير الحكيمة التي برزت من وساطة هيغ المتنقلة. لم يكن هناك اتفاق بالإجماع على التفاصيل، ولا تلميح إلى أي مسار بديل باستثناء شكل من أشكال التسوية. وفي خلال تناول الشاي في 10 داوننغ ستريت، سألت تاتشر أي التسويات تفضّلين. فردّت بقوّة: «لن أقبل بأي تسوية! كيف يمكنك ذلك، يا صديقي القديم؟ كيف يمكنك أن تقول مثل هذه الأشياء؟» كانت غاضبة للغاية لدرجة أنني لم أجرؤ على شرح أن التسوية لم تكن فكرتي، بل فكرة رئيس دبلوماسييها.

شرحت تاتشر أن موقفها يتعلّق بالمبادئ والاستراتيجية. وهذا يفسّر سبب إحباطها أن أقرب حليف لها قد اقترح الوساطة ردًا على هجوم غير مبرّر على أرض بريطانية. وفي خلال خطابي في تلك الأمسية، بعنوان «تأملات في الشراكة»، دعمت موقف تاتشر من أزمة جزر فوكلاند. لن يكون من الحكمة أن تتخلّى الولايات المتحدة عن حليف مقرّب، مثلما فعلت في أزمة السويس في العام 1956:

> يجب الحرص على عدم إضعاف الموقف الاستراتيجي أو الثقة بالنفس لحليف مقرّب بشأن موضوع له أهمية حيوية. إنه مبدأ ليس له أهمية في وقتنا المعاصر. وبذلك المنطق، فإن أزمة جزر فوكلاند ستعزّز في النهاية من التماسك الغربي[48].

ومع ذلك، كما كان الحال أحيانًا مع تاتشر، قد تصل الأفكار التي قاومتها في البداية إلى نقطة من القبول الواضح في وقت لاحق. وهذا ينطبق على موقفها من جزر فوكلاند. لقد سمحت لأن يتطوّر موقفها التفاوضي شيئًا فشيئًا، حتى عندما لم تبدِ الأرجنتين بحماقة استجابة بالقدر نفسه. وعندما حان وقت تقديم ما تمّ وصفه بالعرض البريطاني الأخير، الذي نقله أمين عام الأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار في 17 أيار/مايو[49]، وفيه وافقت تاتشر على وصاية الأمم المتحدة على جزر فوكلاند مقابل

انسحاب الأرجنتين؛ على أن تُناقش سيادة جزر فوكلاند نفسها في مفاوضات مستقبلية. هذه التنازلات، التي قُدمت إلى حدّ كبير للحفاظ على الدعم الأميركي، كانت بعيدة بشكل كبير عن إصرارها الأوّلي على استعادة الوضع السابق.

هل كان عرضها «النهائي» مبنيًا على تحليل بارد ومنطقي؟ أم كان هناك عنصر مكيافيلي في موقف تاتشر؟ ربما استنتجت تاتشر بعد رؤيتها للتعنّت الأرجنتيني في خلال المفاوضات، أن احتمال قبول غالتييري لعرضها ضئيلة للغاية. ربما كان العرض سيفشل إذا تكبد الأسطول الذي كان يقترب من جزر فوكلاند في ذلك الوقت خسائر غير مقبولة. بالنظر لهذه النتيجة غير المؤكّدة، وسعيًا وراء الميزة التي يوفّرها الحلّ المدعوم من الأمم المتحدة، تحمّلت تاتشر مخاطرة كبيرة.

إذا قبلت بوينس آيرس عرضها، كانت ستواجه صراعًا هائلًا لإقناع مجلس العموم بقبول مثل هذه التسوية أو إقناع الأمم المتحدة بالتخلّي عن وصايتها على الجزر إلى بريطانيا بعد حلّ النزاع. لو حدث ذلك، أعتقد أنها كانت ستصل بالمفاوضات إلى أرض تتيح للقوّة البحرية البريطانية تحقيق هدفها الأولي لاستعادة السيادة البريطانية. لكن لحسن حظّها، أتت المغامرة ثمارها: في 18 أيار/مايو، رفضت الأرجنتين العرض البريطاني رفضًا قاطعًا. وبعد ذلك بثلاثة أيام، شنّت القوات البريطانية هجومها.

مع بدء القتال، لم يكن النصر البريطاني مؤكّدًا بأي حال من الأحوال. فنظرًا لخطوط الإمدادات الطويلة للغاية، والموارد المحدودة في الموقع، كانت القوات البريطانية ضعيفة للغاية. وعلاوة على ذلك، كانت الأرجنتين قد حصلت على عدد من صواريخ إكزوست من فرنسا، وهو الأمر الذي شكّل عبئًا جبارًا على السفن البريطانية. إذا سقطت أي من السفينتين حاملتي الطائرات سفينة إتش إم إس هيرميس أو إتش إم إس إنفنسيبل، لتزعزع الموقف البريطاني.

كانت تاتشر مدركة تمامًا لهذه المخاطر والخسائر البشرية المحتملة. وعلى الرغم من أنها حافظت علنًا على صورتها العامة التي تتّسم بالصلابة المستمرّة، فإنها تألّمت سرًّا مع كلّ خسارة. يسجّل كاتب سيرتها المعتمد أنه بعد أنباء عن هجوم أرجنتيني، وجد دينيس تاتشر زوجته جالسة على حافة فراشهما تبكي: «أوه لا، أوه لا! سفينة أخرى! جميع أولادي الشباب!»[50] وبنهاية الحرب، كانت قد أرسلت 255 رسالة مكتوبة بخطّ اليد إلى أسر الجنود البريطانيين الذين سقطوا قتلى[51].

كان أسلوب عمل تاتشر كقائدة وقت الحرب هو وضع المعايير ثمّ ترك إدارة الحملة لضباط الراية كيفما يرونه مناسبًا، مع توفير دعم سياسي صامد. كان أحد تلك المعايير هو منطقة حظر إبحار لمسافة 200 ميل حول جزر فوكلاند، التي أعلنتها الحكومة البريطانية في 30 نيسان/أبريل. ويتمّ الهجوم على أي سفينة أرجنتينية داخل تلك المنطقة من دون تحذير مسبق. سرعان ما خضع هذا القرار للاختبار وتوجب اتخاذ قرار: ففي 1 أيار/مايو، شوهدت السفينة الأرجنتينية الحربية جنرال بلغرانو وهي تجاور حافة منطقة الحظر. وفي اليوم التالي، أمرت تاتشر بإغراق سفينة جنرال بلغرانو على الرغم من حقيقة أنها أبحرت منذ ذلك الحين على بعد حوالى 40 ميلًا من المنطقة المحظورة[52]. وقُتل أكثر من 300 بحار أرجنتيني. وفي حين أن قرارها قد أثار جدلًا كبيرًا، إلّا أن موقف بلغرانو كان يمثّل خطرًا خفيًّا على القوّة البحرية البريطانية التي تقترب من جزر فوكلاند.

وبحلول نهاية 21 أيار/مايو، وهو اليوم الأول من القتال البري، هبط 5 آلاف جندي بريطاني على الجزر. تشدّد موقف تاتشر، من تلك النقطة فصاعدًا، على الرغم من الضغط الدولي المتزايد لوقف إطلاق النار. فالآن مع إراقة الدماء البريطانية على البر والبحر، عادت تاتشر إلى موقفها الأساسي ورفضت الموافقة على أي شيء غير الاستعادة الكاملة للسيادة.

كان ذلك الموقف غير مُرحّب به في واشنطن، حيث كانت الحكومة الأميركية تتعرّض لضغط متزايد من حلفائها في أميركا اللاتينية لوقف القتال. وبدا للحظة أن المطالبة بالسيادة البريطانية قد تجاوزت حدود المصالح الأميركية القومية. وفي 31 أيار/مايو، عندما تقدّمت القوات البريطانية في عاصمة الجزر بورت ستانلي، تمّ إقناع الرئيس الأميركي ريغان بأن يهاتف تاتشر ويناشد كرم أخلاقها. لكنها تشبثت بموقفها وأخبرت ريغان: «لن أسلم الجزر الآن. أنا لم أخسر بعضًا من أفضل سفني وأخلص رجالي من أجل أن أغادر في هدوء في ظلّ وقف إطلاق النار من دون انسحاب الأرجنتين»[53]. ومع استمرار وابل الكلام، قرر ريغان عدم معارضة جوهر حجتها. وتوقفت الولايات المتحدة عن بذل أي جهد إضافي لإبطاء التقدّم البريطاني. وفي إشارة أخرى على القوّة الأساسية للعلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كشف وزير البحرية الأميركي السابق جون ليمان لاحقًا أن ريغان كان قد وافق حتى على أن تقرض الولايات المتحدة سفينة يو إس إس ايو جيما، وهي سفينة هجوم برمائية (أو حاملة طائرات

هليكوبتر)، يمكن أن تستخدمها مقاتلات سي هارير البريطانية ذات الإقلاع العمودي، في حال خسارة بريطانيا لواحدة من سفن البحرية الملكية. إذ قال ريغان لوزير الدفاع كاسبار واينبرغر: «أعطِ ماجي كلّ ما تحتاجه لاستكمال الأمر»[54].

وبعد قتال عنيف، استسلمت القوات الأرجنتينية المحتلّة في 14 حزيران/يونيو. واكتمل نصر بريطانيا وكان له قيمة رمزية لا تُضاهى. وبذلك أسهم النصر في جزر فوكلاند إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية الحاسمة التي نفّذتها تاتشر في الداخل في تعاظم مكانة بريطانيا على المسرح العالمي بشكل فعّال. كما عبّرت عن ذلك بنفسها:

> لم نعد أمّة في حالة تراجع. وبدلًا من ذلك اكتسبنا ثقة جديدة - نبعت من المعارك الاقتصادية في الداخل واختبرناها وأثبتت قوتها على بُعْد 8 آلاف ميل... نحن فرحون بأن بريطانيا قد استعادت الروح التي دفعتها للانطلاق والتقدّم على مدى أجيال سابقة والتي عادت اليوم للتوهّج والتألّق من جديد كما كانت من قبل[55].

وفي الولايات المتحدة، كان ردّ الفعل أكثر تضاربًا. إذ تسبّب قبول ريغان لسياسة تاتشر في الإضرار بالعلاقات مع الأرجنتين، التي أنهت فجأة تعاونها مع واشنطن. لكن بالنسبة للدول الأخرى، كانت الصورة العامة إيجابية. ومن خلال إظهار جدارتها على أرض القتال، عزّزت تاتشر أيضًا جانب الغرب في الحرب الباردة. وميّزت سياستها بشكل حاسم بين القضايا الاستعمارية والتحدّيات الاستراتيجية ووضعت قضية جزر فوكلاند بوضوح في التصنيف الثاني.

المفاوضات على هونغ كونغ

بعد وقت قصير من حرب جزر فوكلاند، اضطرت تاتشر لمواجهة تحدٍ ناشئ عن ماضي بريطانيا الاستعماري: مستقبل هونغ كونغ.

على الرغم من أن جزيرة هونغ كونغ كانت معروفة كأرض بريطانية منذ العام 1842، إلّا أن الأقاليم الجديدة المحيطة بها كانت تحت حكم بريطانيا فقط كجزء من عقد إيجار مدته تسعة وتسعون عامًا من الصين، وكانت مدّة العقد ستنتهي في العام 1997. رفضت بكين مطالب بريطانيا السابقة بشأن هذه الترتيبات وأصرّت على عودة المنطقتين إلى الحكم الصيني بحلول العام 1997 - قبل عامين من احتفال الحزب

الشيوعي الصيني بالذكرى الخمسين لانتصاره على القوات الوطنية لشيانج كاي شيك.

اعتبرت الصين الحكم البريطاني على هونغ كونغ والأراضي الجديدة خللًا تاريخيًا واعتداءً لا يُطاق. اعتمد الموقف البريطاني على ثلاث اتفاقيات: معاهدة نانجينغ (1842) التي تنازلت بموجبها الصين عن جزيرة هونغ كونغ إلى الأبد؛ ومعاهدة كولون (1860) والتي تنازلت فيها الصين بالمثل عن شبه جزيرة مجاورة؛ ومعاهدة توسعة منطقة هونغ كونغ (1898) والتي تمّ تأجير الأقاليم الجديدة فيها لمدّة 99 عامًا. ولذلك، اعتقدت تاتشر أن مطالب بريطانيا كانت مقبولة وصائبة وفق القانون الدولي. إلّا أنه من وجهة نظر الصين، تمّ التوقيع على تلك المعاهدات بالإكراه، ما يجعل مطالبات بريطانيا ليست شرعية وكأنها استولت على الجزر بالقوّة.

كنت على دراية بالتفكير الصيني في هذا الشأن، إذ سمعته في المناقشات مع تشو إنلاي، كبير الدبلوماسيين الصينيين والرئيس الفخري للحكومة في عهد ماو تسي تونغ من العام 1949 حتى العام 1975، وبشكل أكثر توسّعًا في المحادثات مع دينغ شياو بينغ شياو بينغ، القائد الأعلى للصين من العام 1978 وحتى العام 1989. وفي خلال تلك المناقشات، التي دارت بشكل رئيسي حول العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، تمّ التطرق إلى مسألة هونغ كونغ بشكل عرضي فقط. وشرح دينغ أن الصين ستكون صبورة في المفاوضات لكنها لن تتهاون بشأن مسألة السيادة، التي حدّدتها بحرمة الأراضي الصينية. لكنها قد توافق على درجة من الحكم الذاتي لهونغ كونغ إذا كان ذلك سيسهّل إعادة التوحيد مع تايوان.

وبحلول العام 1982، مع اقتراب موعد نهاية إيجار الأقاليم الجديدة في العام 1997، عبّرت الصين علنًا عن نيّتها توسيع التفاوض ليشمل جزيرة هونغ كونغ نفسها. وكانت تاتشر قد تبنّت موقفًا متشدّدًا، منتشية بفوزها في جزر فوكلاند، ضدّ أي انسحاب للسيادة البريطانية - خاصة في ما يتّصل بجزيرة هونغ كونغ.

كما كانت تاتشر معارضة بشدّة التخلّي عن المواطنين البريطانيين ليصبحوا تحت حكم الحزب الشيوعي. نظرًا لإيمانها بأن أي نظام شيوعي -سواءً كان صينيًا أم سوفيتيًا أم أي نظام آخر- يقوّض الحرية الفردية، لذلك شعرت أنها لا يمكنها الاعتماد على بكين لدعم حقوق مواطني هونغ كونغ. واشتكت لي ذات مرّة من القسوة الشديدة التي كان

دينغ شياو بيج قادرًا عليها[56]؛ وفي لقاء آخر في هونغ كونغ (عُقد على متن طائرة خاصة لتفادي التنصّت)، لم تترك لي أي مجال للشكّ بشأن نظرتها السلبية عن شخصية القيادة الصينية ككل.

لكن خيارات تاتشر السياسية كانت محدودة. فعلى عكس قضية جزر فوكلاند، لم تكن هناك أي احتمال لحلّ عسكري؛ إذ لم يكن من الممكن الدفاع عن هونغ كونغ ضدّ قوّة جيش التحرير الشعبي. كان لا بُدّ من التوصل إلى حلّ من خلال المفاوضة؛ لكن ما يكمن في خلفية الأحداث هو حقيقة أن الصين قادرة على تسوية المسألة من جانب واحد، في حالة وصول الطرفين إلى طريق مسدود.

كانت خطة تاتشر هي محاولة الحفاظ على المرونة. ففي بداية المحادثات، تفادت مناقشة السيادة، وسعت بدلًا من ذلك إلى الحصول على تعهّد صيني بأن بريطانيا ستستمر في حكم هونغ كونغ. وقالت إن ذلك الترتيب هو السبيل الوحيد للاحتفاظ بثقة المشاريع التجارية الدولية، التي كانت ضرورية لازدهار هونغ كونغ في ذلك الوقت وستستمر أهميتها لما بعد العام 1997.

وفي أيلول/سبتمبر من العام 1982، حملت تاتشر هذه المشاعر معها إلى بكين. لكن في الاجتماعات المتوتّرة مع دينغ ورئيس الوزراء (ولاحقًا الأمين العام للحزب الشيوعي) تشاو زيانغ، تلقت درسًا في الحقائق الصينية. تمّ إخطارها علنًا وبشكل خاص أن مسألة السيادة ليست فقط غير قابلة للتفاوض، بل إن استمرار الحكم البريطاني أمر غير وارد. قد تسمح بكين للنظام الرأسمالي في هونغ كونغ بالاستمرار، لكن تحت الرعاية الصينية فقط. كما نوّه مسؤول بريطاني لاحقًا، إن المسألة كانت بالنسبة للصينيين «الأولوية للسيادة على الازدهار والنمو حتى ولو أدّى ذلك إلى الركود»[57].

لم يكن أمام تاتشر إلّا أن تتمسّك ببعض الآمال الواهية. ففي أثناء مغادرتها اجتماعها مع دينغ، تعثّرت على سلالم قاعة الشعب الكبرى. واعتبرت الخرافات الصينية هذا فألًا سيّئًا. وفي خلال عشرة أيام، تراجعت سوق أسهم هونغ كونغ بنسبة 25% تقريبًا.

كان ردّ فعل تاتشر الأوّل على ذلك هو بذل جهد أكبر في ذلك الاتجاه، كما رأيت بنفسي في خلال عشاء عمل في 10 داوننغ ستريت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. كان الغرض من الاجتماع هو معرفة رأيي حول أفضل السبل التي يمكن

للبريطانيين اتّباعها للوصول إلى ما يريدون في المفاوضات مع الصينيين بشأن مستقبل هونغ كونغ»[58].

لكني أتذكّر أن جوهر المناقشة كان مختلفًا نوعًا ما. فعلى الرغم من أن المسؤولين البريطانيين قد أخطروا تاتشر في وقت سابق بوجهة نظرهم بوجوب التخلي عن السيادة على هونغ كونغ، إلّا أنها لم تظهر ذلك بالتأكيد. في البداية، رفضت التخلّي عن السيادة بشكل قاطع، مؤكّدة بعناد أنها لن تتخلّى عن هونغ كونغ. عارضت كلّ غرائزها التخلّي عن الجزيرة، مع أسلوب حياتها الفريد الذي يجمع بين البريطاني والصيني. وأصرّت على أن بريطانيا لن تتفاوض إلّا على الأقاليم الجديدة التي كانت مؤجرة لبريطانيا بعقد إيجار اقترب موعد انتهائه. على عكس عقد التملّك الحرّ لهونغ كونغ.

من بين رفاقنا على مأدبة العشاء بهذه المناسبة وزير الخارجية بيم ووكيل وزارة الخارجية الدائم سير أنتوني أكلاند وحاكم هونغ كونغ سير إدوارد يود. استاء الدبلوماسيون من حجج تاتشر، وأعجبت بإصرارهم المدروس أمام موجات حدّة رئيسة الوزراء وضغطها، والتي توالت الواحدة تلو الأخرى على طاولة العشاء. لم يتراجع الرجلان من وزارة الخارجية ولا إدوارد يود. وعلى الرغم من أنني لم أشارك في الجدال البريطاني الداخلي، إلّا أنني أجبت عن سؤال تاتشر في ما يتّصل بالحكم الذاتي المحتمل. أشرت بناءً على مناقشاتي مع دينغ أن الصين قد تهتمّ بالحفاظ على درجة من الاستقلال لهونغ كونغ، من أجل تأسيس صدقية مبدأ الصين الواحدة ونظامين لمستقبل تايوان. لكن دينغ لن يستسلم بشأن مبدأ السيادة في رأيي. مضى وقت طويل من الأمسية قبل أن تبدأ بعض علامات التراجع في الظهور على رئيسة الوزراء تدريجًا. وبنهاية الوجبة، أقرّت تاتشر على مضض أن الحزمة بأكملها ستكون مطروحة للنقاش، أي يمكن التفاوض على مستقبل جزيرة هونغ كونغ وكولون إلى جانب مستقبل الأقاليم الجديدة.

أتذكر هذا العشاء باعتباره خلاصة تطوّر توجّه تاتشر نحو مفاوضات هونغ كونغ. ففي أزمة جزر فوكلاند، سعت لرفض التنازلات من أي نوع، ومع ذلك وافقت في النهاية على دراسة الأمر ومناقشة التسوية. لكن في تلك المرّة مع هونغ كونغ، كان الفرق أن تنازلاتها لم تكن مجرد مناورات تكتيكية في مواجهة عدو أخرق، ولم يكن باستطاعة أي أسطول بريطاني إنقاذ الموقف في هونغ كونغ.

اتخذت تاتشر قرارها في آذار/مارس من العام 1983. وكتبت بشكل خاص إلى تشاو أنها مستعدة لأن تقترح على البرلمان البريطاني عودة سيادة الصين على هونغ كونغ بالكامل، إذا توصلت بريطانيا إلى اتفاق مع الصين بشأن الترتيبات الإدارية المستقبلية لضمان ازدهار هونغ كونغ واستقرارها. مهّدت تلك المراسلات الطريق للمحادثات الرسمية التي تطلّبت تنازلات متتالية صعبة، بما في ذلك موافقة بريطانيا على شرط الصين بقطع صلتها الإدارية بهونغ كونغ تمامًا في العام 1997.

استرجعت تاتشر في مذكراتها محادثة مع دينغ شياو بينغ تكشف عن الطبيعة المتوترة لمفاوضاتهما:

> لقد قال إن الصينيين بإمكانهم المضي قدمًا واستعادة هونغ كونغ في وقت لاحق اليوم إذا أرادوا ذلك. فأجبته سريعًا بأنهم يستطيعون ذلك بالفعل؛ ولن أتمكّن من إيقافهم. لكن ذلك سيتسبّب في انهيار هونغ كونغ. وسيرى العالم بعد ذلك ما سيحدث بعد التحوّل من الحكم البريطاني إلى الحكم الصيني... وللمرّة الأولى، أراه مذهولًا[59].

في كانون الأول/ديسمبر من العام 1984، وقّعت تاتشر وتشاو على إعلان صيني-بريطاني تمّ بموجبه نقل السيادة يوم 30 حزيران/يونيو من العام 1997. لم تتناول المعاهدة الشروط الثابتة للسيادة فحسب، بل تضمنت بشكل فريد تفاصيل عملية تتم على مدار 50 عامًا تتحوّل في خلالها المنطقة من ملكية بريطانية إلى جزء مستقلّ نظريًا من الدولة الصينية. ونصّت الاتفاقية على أنه مع اكتمال التسليم، ستكون سيادة الصين على هونغ كونغ جنبًا إلى جنب مع الشرط الذاتي والعرضي المتمثّل في «الحكم الذاتي» لمدّة خمسين عامًا. لكن في حال حدوث أي تعارض بين الاثنين، ستكون الغلبة للسيادة الصينية. وبالتالي، اعتمد النجاح العملي لاتفاقية هونغ كونغ التي تستمر خمسين عامًا على تصوّر التزام جميع الأطراف بشروطها.

لكن تصوّرات الطرفين كانت مختلفة حتى في أثناء صياغة الاتفاقية، وزادت الاختلافات تعقيدًا بمرور الوقت. يعتمد اتمام التحوّل النهائي بشكل سلس في نهاية فترة الحكم الذاتي التي تمتدّ لخمسين عامًا على ما إذا كان التطوّر الصيني في ذلك الوقت قد أصبح قابلًا للتوافق مع الإرث البريطاني. وكان من غير المرجح أن تقبل الصين من جانبها الموافقة على عودة هونغ كونغ بمؤسّسات سياسية تعتبرها بقايا استعمارية.

ضمن الحفاظ المؤقّت على مؤسسات هونغ كونغ مستوى من المشاركة الديمقراطية لسكانها وأعاد الثقة في مركزها المالي، وهو أساس ثروة المنطقة. وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقية لم تكن ما أرادته تاتشر بالتأكيد، إلّا أنها أدارت الموقف بدهاء وحنكة. فالتصرّف بشكل أكثر تشدّدًا كان ليؤدّي إلى قطع الصلة مع البريطانيين؛ والتصرّف بشكل أكثر تسامحًا كان ليقوض جميع آمال هونغ كونغ في الحكم الذاتي.

بالنسبة إلى المفاوضين البريطانيين، كان العناد المعروف عن تاتشر ميزة قوية. فعادة ما يرحب المفاوضون المخضرمون بوجود طرف ثالث معهم يبدو في الشكل أنه غير عقلاني ولكن يجب الحصول على موافقته في أي صفقة. وقد أدّت تاتشر هذا الدور بمهارة، ما أتاح لمفاوضيها تأكيد رغبتهم في الموافقة على نقاط معينة لنظرائهم الصينيين مع الإشارة إلى خوفهم من معارضة رئيسة وزراء جبارة. كانت قناعاتها بشأن هذه المسألة معروفة.

إن أسلوب تاتشر في إظهار التعنّت علنًا لتقوية جانب مفاوضيها مع الحرص على إجراء مناقشات خاصة لضمان المصلحة المشتركة للجانبين بازدهار هونغ كونغ - حافظت على نوع من التأثير البريطاني على الوضع الدقيق. كما أظهر موقفها أنه حتى في النزاعات التي كان جانب بريطانيا هو الأضعف بكثير، كانت هناك نقطة لا يمكن تجاوزها. في السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني، وبعد أن تركت منصبها، عادت تاتشر إلى هونغ كونغ بشكل منتظم وأيدت بقوّة كريستوفر باتن، الحاكم البريطاني الأخير في هونغ كونغ، في جهوده لتضمين مزيد من المؤسسات والعمليات النموذجية في المستعمرة قبل تسليمها.

غالبًا ما تتم الاتفاقيات الدبلوماسية مع التأكيد على استمراريتها. لكن الاتفاقية في هذه الحالة كانت قصيرة المدّة نسبيًا. وعلى الرغم من التحوّل الذي تفادى وقوع كارثة تامة، بفضل تاتشر والمجموعة الدبلوماسية المخلصة، إلّا أن الحكم الذاتي الفعلي لهونغ كونغ لم يدم. فعلى مدار العقد الأخير، تحوّلت هونغ كونغ إلى مجتمع محكوم من بكين كليًا في مرحلة أبكر من التي توقعها البريطانيون. وفي خلال الفترة من 2019-2020، تضمّنت محاولات شعب هونغ كونغ للحفاظ على استقلاليتهم المضمونة، مظاهرات في الشارع ومواجهات عامة عنيفة اعتبرتها بكين غير مقبولة.

وأضافت بعض الدول الديمقراطية مزيدًا من الجدل إلى الموقف بالحثّ على تغييرات سياسية بناءً على أساس الترتيبات المحلّية الخاصة بها والتي كانت غير قابلة للتطبيق على أوضاع هونغ كونغ الفريدة. وعند التعارض بين السيادة والحكم الذاتي، دائمًا ما كان الحكم الذاتي يخسر ويتقلّص. ونتذكر في ظلّ الغموض الذي يخيم الآن على مستقبل هونغ كونغ تحذير تاتشر لدينغ: عندما تصبح الحرية مهدّدة، هل ستتحمل الديناميكية الاقتصادية طويلًا؟ وهناك أسئلة أخرى تتبع ذلك لا محالة. عند فسخ الاتفاقيات قبل أوانها، هل يمكن بناء الثقة الاستراتيجية؟ هل سيؤدّي تطوّر هونغ كونغ إلى مزيدٍ من التوتر بين الصين والديمقراطيات الغربية؟ أم هل سيتمّ العثور على طريقة يمكن بها لهونغ كونغ أن تحظى بمكان في حوار حول النظام العالمي؟

مواجهة من إرث العنف: أيرلندا الشمالية

لا يوجد شأن حكومي لَمَسَ مارغريت تاتشر بشكل مباشر أكثر من الصراع في أيرلندا الشمالية، المقاطعات الست التي ظلّت جزءًا من المملكة المتحدة بعد انقسام أيرلندا في العام 1921. وللمفارقة، لم يكن هناك قضية رئيسية في خلال فترة رئاستها للوزراء أثارت مثل هذا القدر الكبير من الشكّ بالذات.

رفضت تاتشر الخضوع لتكتيكات الترهيب من الجيش الجمهوري الأيرلندي، لتوهن مطالبته بضمّ أيرلندا الشمالية إلى جمهورية أيرلندا (التي تكونت من ست وعشرين مقاطعة جنوبية). ومن خلال دبلوماسية القمّة، أصلحت العلاقات بين بريطانيا وجمهورية أيرلندا إصلاحًا كبيرًا. وفي العام 1985 أتمّت الاتفاقية الأنجلو-أيرلندية المميزة، التي تهدف إلى التعاون لإنهاء «المشاكسات»: الصراع العنيف الذي استمرّ لعقود في أيرلندا الشمالية بين الحزب الاتحادي الكاثوليكي والحزب الاتحادي البروتستانتي.

كانت إجراءات تاتشر أكثر إثارة للإعجاب بالنظر إلى أنه قبل أسابيع فقط من توليها منصب رئاسة الوزراء في أيار/مايو من العام 1979، اغتيل إيري نيف الرجل الذي كان سيصبح وزير خارجيتها في أيرلندا الشمالية على يد مجموعة منشقّة عن الجيش الجمهوري الأيرلندي. أكد مقتل صديقها المقرب وبطل الحرب العالمية الثانية إحساس تاتشر الفطري في ما يخصّ طريقة التعامل مع أيرلندا الشمالية: تعزيز الأمن

مع الضغط على الجمهورية الأيرلندية لمكافحة الإرهاب. لقد أدركت أن الإرهابيين كانوا يتّبعون منطقًا استراتيجيا. وبتأمّل الموقف لاحقًا، عرّفت فهمها لأسلوبهم بأنه «الاستخدام المحسوب للعنف -وخطره- لتحقيق غايات سياسية»، موضّحة: «في حالة الجيش الجمهوري الأيرلندي، كانت تلك الغايات هي إكراه أغلبية شعب أيرلندا الشمالية، الذين عبّروا عن رغبتهم في البقاء ضمن المملكة المتحدة، على الانضمام إلى بقية أيرلندا»[60].

كان الإرهاب هو وسيلة الضعفاء في أيرلندا الشمالية مثل أي مكان آخر. إذ كان مناصرو الجيش الجمهوري الأيرلندي أقلية صغيرة، تسعى لاستفزاز الحكومة البريطانية عن طريق استخدام العنف الاستعراضي من أجل منح التنازلات أو توجيه ردّ فعل وحشي مفرط من شأنه أن يدفع الأقلية الكاثوليكية في أيرلندا الشمالية إلى المعسكر القومي. فشل مقتل نيف في زعزعة تاتشر، التي ظلّت متعاطفة بقوّة مع الأغلبية البروتستانتية والاتحادية في أيرلندا الشمالية - وهي رؤية عزّزها بغضها القديم لجمهورية أيرلندا بسبب حيادها في خلال الحرب العالمية الثانية[61].

وفي 27 آب/أغسطس 1979، عرّض الجيش الجمهوري الأيرلندي رئيسة الوزراء الجديدة لاختبارين إضافيين، الأول هو قتل ثمانية عشر جنديًا بريطانيًا في هجوم خارج بلدة وارين بوينت بأيرلندا الشمالية، والثاني اغتيال لورد مونتباتن، ابن عم الملكة ورئيس أركان الدفاع السابق. لم يتضمّن ضحايا الهجوم الثاني فقط مونتباتن، بل نال من حفيده ذي الأربعة عشر عامًا، والمراكبي ذي الخمسة عشر عامًا والأرملة ليدي برابورن. وعلى الرغم من حزن تاتشر على الموتى، إلّا أنها رفضت أن يتمّ استفزازها. وبدلًا من ذلك، سمحت لحكومتها بالاستمرار في اجتماعاتها المنتظمة مع الحكومة الأيرلندية سعيًا للتوصل إلى نتيجة سلمية.

وبعد ذلك بعام، ألقى الجيش الجمهوري الأيرلندي حجر عثرة إضافيًا أمام المفاوضات الجارية. ففي 27 تشرين الأول/أكتوبر 1980، بدأ المساجين من الجيش الجمهوري الأيرلندي في سجن ميز بأيرلندا الشمالية إضرابًا عن الطعام. كانت المظاهرات من مختلف الأشكال مستمرّة منذ العام 1976، عندما جرّدت حكومة حزب العمل هؤلاء السجناء من «وضع الفئة الخاصة» التي كان هيث قد منحها لهم قبل ذلك

بعامين. ربما كان السجناء يأملون في ذلك الوقت أن تحذو تاتشر حذو سلفها من حزب المحافظين، إلّا أنها أدركت ما كان على المحك على الفور: فالاستجابة إلى مطالب المساجين بأن يُعاملوا «كسجناء سياسيين» سيمنح الشرعية لهدفهم ويعقّد السيطرة الفعالة على السجن[62].

عندما أعاد جهاز الاستخبارات البريطاني (M16) تنشيط صلته السرية مع الجيش الجمهوري الأيرلندي بهدوء في أوائل كانون الأول/ديسمبر العام 1980، علم أن بعضًا من قادة الجيش الجمهوري الأيرلندي يفضّلون إنهاء الإضراب. وتمّ تمرير هذه المعلومة إلى تاتشر. وفي حين أنها لم تكن راغبة في الحديث مع الجيش الجمهوري الأيرلندي مباشرة، قالت إنه إذا انتهى الإضراب عن الطعام، فهي مستعدّة لتقديم تنازلات «إنسانية» - مثل حرية التواصل في نهاية الأسبوع وارتداء «ملابس مدنية» خلال يوم العمل - لجميع المساجين في أيرلندا الشمالية، سواءً أكانوا من الجيش الجمهوري الأيرلندي أم لا[63]. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، أنهى المساجين إضرابهم، وأعلنت حكومة تاتشر على الفور الإجراءات الجديدة. وبذلك لم يمت أي سجين نتيجة للإضراب، وتعزّزت سمعة تاتشر بقدرتها على الثبات تحت الضغوط.

لكن الهدوء لم يستمر طويلًا. ففي 1 آذار/مارس 1981، أعلن بوبي ساندز، قائد مساجين الجيش الجمهوري الأيرلندي في سجن ميز الذي يبلغ ستة وعشرين عامًا، عن إضراب آخر عن الطعام، مكرّرًا مطالبهم بأن يُعامل المساجين من الجيش الجمهوري الأيرلندي كسجناء سياسيين. لم تقتنع تاتشر بالسيرة المهنية لساندز، التي تضمّنت كتابة الأغاني والتآمر لتفجير صالة عرض أثاث. وقالت مؤكّدة في خطاب لها في مدينة بلفاست يوم 5 آذار/مارس: «ليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه قتلًا سياسيًا أو تفجيرًا سياسيًا أو عنفًا سياسيًا. هناك فقط قتل إجرامي وتفجير إجرامي وعنف إجرامي. لن نتهاون في ذلك الأمر. ولن يكون هناك وضع سياسي»[64]. وبذلك رُسمت خطوط المعركة.

ثمّ، في ضربة حظ استثنائية للجيش الجمهوري الأيرلندي، شغر مقعد برلماني في دائرة انتخابية مهمّة للحزب القومي في أيرلندا الشمالية. وأعلن ساندز عن ترشحه، وبذلك أصبح وهو في زنزانته أول مرشح منذ العام 1955 ينتسب للحزب القومي شين فين ليفوز بمقعد في برلمان المملكة المتحدة. وعندما تسبّب الإضراب الثاني عن الطعام

في وفاته يوم 5 أيار/مايو، اندلعت أعمال الشغب في أيرلندا الشمالية، وتزايد الضغط على حكومة تاتشر. وحضر عشرات الآلاف جنازة ساندز في بلفاست.

استمرّ إضراب بقية المساجين عن الطعام في خلال فصل الصيف. وعلى الرغم من الضغط الإضافي من الكنيسة الكاثوليكية والمتحدث باسم مجلس النواب الأميركي تيب أونيل، تشبّثت تاتشر بموقفها، والذي لاقى دعمًا واسعًا من الشعب البريطاني. وأجابت تاتشر بشكل لاذع عند سؤالها عن مصير ساندز خلال وقت طرح الأسئلة في مجلس العموم: «لقد كان سيد ساندز مجرمًا مُدانًا. واختار أن ينهي حياته. وهذا خيار لم تسمح به منظمته لكثير من ضحاياه»[65]. وبشكل عام، توفي عشرة مساجين قبل أن يستسلم الباقون في 3 تشرين الأول/أكتوبر. وبذلك ضحّت تاتشر بصلابة وعزم بالتعاطف الإنساني في سبيل أداء الواجب.

دمّرت أيرلندا، التي كانت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من العام 1981 حتى العام 1982، علاقاتها مع المملكة المتحدة بانتقادها الحاد لحرب جزر فوكلاند في الأمم المتحدة. ومع ذلك، سمحت تاتشر للخدمة المدنية العليا بمواصلة مفاوضات بناء الثقة. ترأّس ديرموت نالي وزير المجلس الوزاري الأيرلندي وروبرت أرمسترونغ وزير المجلس الوزاري البريطاني اللجنة التوجيهية للمجلس الحكومي الأنجلو أيرلندي، الذي أسسته تاتشر ونظيرها الأيرلندي العام 1981. وساعد تفاني نالي وأرمسترونغ وتصميمها في العبور بالعلاقة عبر مراحلها الصعبة والوعرة. لم يتحقّق كثيرًا في البداية، لكن بعد أن زادت انتخابات حزيران/يونيو 1983 من أغلبية حزب المحافظين في البرلمان. تواصلت تاتشر ورئيس الوزراء الأيرلندي جاريت فيتزجيرالد بانتظام، ما أتاح لهما التغلب على تحدّيات مثل هروب ثمانية وثلاثين مسجونًا من سجن ميز في أيلول/سبتمبر، وتفجير الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت لمتجر هارودز بوسط لندن في شهر كانون الأول/ديسمبر، ما أسفر عن مقتل ستة أشخاص، بما في ذلك ثلاثة ضباط شرطة، وإصابة تسعين شخصًا.

وعندما انفجرت قنبلة زرعها الجيش الجمهوري الأيرلندي في فندق ذا غراند برايتون في الساعات الأولى من صباح 12 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1984، كانت تاتشر مستيقظة في جناحها بالفندق، وقد أنهت لتوها تحرير خطابها الذي ستلقيه في مؤتمر

حزب المحافظين في اليوم التالي. لم تصب تاتشر لكنها كانت مغطاة بالغبار، وغيرت ملابسها إلى بذلة باللون الكحلي، وتحدّثت إلى الكاميرات في الساعة الرابعة صباحًا. وأخبرت الأمة: «سيستمر المؤتمر كالمعتاد»[66]. كان حضورها على المنصة الخطابية في فترة ما بعد ظهيرة اليوم التالي إثباتًا على فشل الهجوم:

> لقد كانت محاولة، ليس فقط لتعطيل مؤتمرنا وإيقافه؛ بل محاولة لإعاقة حكومة صاحبة الجلالة التي تمّ انتخابها ديمقراطيًا. إن هذا هو حجم الغضب الذي نتشاركه جميعًا، وحقيقة أننا مجتمعون هنا الآن - مصدومين، ولكن رابطي الجأش ومصمّمين - إنها إشارة ليس إلى فشل فحسب الهجوم بل أيضًا إلى أن جميع محاولات الإرهاب لتخريب الديمقراطية ستفشل[67].

بعد أن شكرت تاتشر المستجيبين الأوائل الذين هرعوا إلى مكان الحادث للمساعدة في الإنقاذ، أعربت عن تعاطفها مع المصابين، وأعلنت بأسلوب جدي معتاد أن خطابها سيغطي «أمور العمل كالمعتاد»: «شأن أو اثنين من الشؤون الخارجية»، بالإضافة إلى موضوعين اقتصاديين «تم اختيارهما لاعتبارات خاصة: البطالة وإضراب عمال المناجم»[68]. وبعد خطابها مباشرة، قامت بزيارة ضحايا التفجير الذين نُقلوا إلى المستشفى.

قال الجيش الجمهوري الأيرلندي في بيانه الذي زعم فيه مسؤوليته عن الهجوم «لم يحالفنا الحظ اليوم. لكن تذكروا، لا نحتاج إلّا لمرّة واحدة يحالفنا الحظ فيها. ستحتاجون إلى الحظ دائمًا»[69]. قُتل خمسة أشخاص في الهجوم، بما في ذلك فرد من أفراد الشرطة العسكرية، وأُصيب ثلاثون شخصًا، بعضهم عانى من إصابات خطيرة. لو كان المفجّرون لديهم معلومات أكثر دقّة عن موقع رئيسة الوزراء، لأصبحت من بين الضحايا في الغالب.

رفضت تاتشر السماح لمحاولة الجيش الجمهوري الأيرلندي اغتيالها، بتعريض المفاوضات مع جمهورية أيرلندا للخطر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى كرمها المعنوي الطاغي، لكنه يعود بشكل كبير إلى أنها ترفض أن تسمح للإرهاب بالوقوف في طريق السياسة. وبعد فترة توقّف قصيرة، تمّ استئناف اجتماعات القمّة. وبحلول 25 تموز/يوليو من العام 1985، وافق مجلس الوزراء البريطاني على مسوّدة للاتفاقية الأنجلو أيرلندية.

وكانت الصيغة الأساسية هي أن تسمح بريطانيا بدور استشاري رسمي لأيرلندا في شؤون أيرلندا الشمالية مقابل موافقة دبلن على التوقف عن طموحها في استعادة المقاطعة (دوّن ذلك في المادتين 2 و3 من الدستور الأيرلندي لعام 1937).

كان في توقيع الاتفاقية اعتراف من فيتزجيرالد وتاتشر بالواقع. وافقت أيرلندا رسميًّا على أن «أي تغيير في حالة أيرلندا الشمالية لن يحدث إلّا بموافقة ورضا أغلبية شعب أيرلندا الشمالية»، منوهة إلى أن هذه الأغلبية قد فضّلت البقاء في المملكة المتحدة في الوقت الحالي[70]. ووافقت بريطانيا على أنه، نظرًا للأقلية الكاثوليكية الكبيرة في المقاطعة، سيكون للجمهورية الأيرلندية نفوذ كبير في أيرلندا الشمالية. وتكمن حكمة الاتفاقية في توجيه نفوذ أيرلندا عبر قنوات شرعية -مثل المؤتمر الحكومي الدولي الجديد -من دون التقليل من السيادة البريطانية.

وافق مجلس العموم على الاتفاقية بتصويت 473 مقابل 47 - ما يدلّ على أن الدعم البريطاني للاتفاقية كان بقوّة الرفض نفسها للاتحاديين الأيرلنديين الشماليين لها. وقع فيتزجيرالد الوثيقة رسميًّا في قلعة هيلزبورو في أيرلندا الشمالية يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1985. وعلى مدار الأشهر التالية، اندلعت مظاهرات مقاطعات أولستر ذات الأغلبية البروتستانتية، موجّهة أحقادها نحو تاتشر*. واستقال الاتحاديون الأيرلنديون الشماليون من البرلمان البريطاني بشكل جماعي اعتراضًا. وفي الوقت نفسه، رحّب مناصرو دبلن في واشنطن بالتنازل البريطاني عن دور استشاري رسمي لجمهورية أيرلندا في شؤون أيرلندا الشمالية. لم يكن عبثًا أن أسرّت تاتشر لاحقًا لفيتزجيرالد: «لقد حصلت أنت على المجد، وأنا حصلت على المشكلات»[71].

وعلى الرغم من أن الاتفاقية قد رفعت من العلاقات الأنجلو أيرلندية إلى طبقة أكثر ودًّا، إلّا أنها فشلت في كبح عنف الجيش الجمهوري الأيرلندي، الذي اشتدّ في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين واستمرّ من دون انقطاع إلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. وعبّرت تاتشر عن أفكارها بشأن أيرلندا في مذكراتها واصفة نهجها بأنه

* شبّهها إيان بيزلي، قائد الحزب الاتحادي الديمقراطي بأولستر، علنًا بـ «إيزابيل التي سعت لتدمير إسرائيل في يوم واحد» وألقى دعاء قائلًا «أيها الرب سلط غضبك على هذه الشريرة الخائنة الكاذبة!» بل وحتى إينوك پاول الذي أعجب بموقف تاتشر من جزر فوكلاند للغاية، وكانت آراؤه الجيدة تهمها، سألها ما إذا كانت تدرك أن «عقوبة الخيانة هي تلقي الاحتقار الشعبي»، انظر: Moore, *Margaret Thatcher: At Her Zenith*, 333–8.

كان «محبطًا». وأنهت كلامها في العام 1993 بالقول: «لقد عزلَتْ تنازلاتنا الاتحاديين من دون اكتساب مستوى التعاون الأمني الذي كان لنا الحقّ في توقّعه. وفي ضوء هذه التجربة، من المؤكّد أن الوقت قد حان للنظر في نهج بديل»[72].

لم يتحقّق السلام في المقاطعة حتى اتفاق الجمعة العظيمة أخيرًا في العام 1998. كان هذا الاتفاق الذي جاء بعد الاتفاقية الأنجلو أيرلندية لتاتشر أكثر طموحًا، لكنه أثار ضغينة أقلّ من الاتحاديين، إذ وافق ثلاثة من الأحزاب الاتحادية الأربعة المُهمّة عليه*. وأسّس الاتفاق هيئة تشريعية وتنفيذية مفوّضة لتقاسم السلطة في أيرلندا الشمالية، ليضمن تمثيل القوميين والاتحاديين في الحكومة الإقليمية على حدّ سواء. وبموجب جانبها من الاتفاقية، أزالت جمهورية أيرلندا مطالبتها الإقليمية بأيرلندا الشمالية من دستورها.

كان الإرث الأيرلندي لتاتشر زاخرًا بالمفارقات. فهي لم تطوّر رؤيتها المميزة الخاصة بأيرلندا الشمالية، بل تركت المفاوضات ليقودها روبرت أرمسترونغ، وزير المجلس الوزاري، الذي فوّضته بالمَهمّة، ومع ذلك كانت الاتفاقية الأنجلو-أيرلندية إنجازًا دبلوماسيًّا كبيرًا. ولم تكن الاتفاقية لتتحقّق لو لم تخفِ عن القادة الاتحاديين جوهر المفاوضات، الذي لو عرفوه لكانوا قد قادوا اضرابًا من العمال البروتستانت وشلّوا المقاطعة[73].

وفي النهاية، جاء السلام الذي سعت إليه من خلال المحادثات المباشرة بين فصائل أيرلندا الشمالية، وهي المفاوضات التي ساعدت جهود تاتشر في تهيئة الظروف اللازمة لها. وبالتالي، فإن الأسف الذي عبّرت عنه لاحقًا بشأن السياسة التي نفّذتها حكومتها عبر البحر الأيرلندي غير مبرَّر. فقد اقتربت رؤيتها من حدود الممكن في منطقة منقسمة بشدّة بين الطوائف الدينية، ومسحوقة بشكل دائم بإرث مرير من العنف. وعلى الرغم من التحدّيات التي بدت مستعصية لا تقبل الحلّ، فإنها وضعت الأساس لجيل من السلام النسبي في أيرلندا الشمالية.

---

* عارض الحزب الاتحادي الرابع، الاتحاديون الديمقراطيون في بيزلي، رسميًّا اتفاق الجمعة العظيمة لكنه استمرّ بالمشاركة في الانتخابات وكان أكثر حزب ناجح انتخابيًّا في أيرلندا الشمالية. وقد وقع حزبان قوميان، بما في ذلك شين فين Sinn Féin، على الاتفاق.

حقائق أساسية: «العلاقة الخاصة» والحرب الباردة

في عهد تاتشر، كانت العلاقات بين الشرق والغرب موضع نقاش كبير في ما يخصّ الأمور المطلقة. فبالنسبة إلى الواقعيين، يمكن للحرب الباردة أن تنتهي بإقناع القادة السوفيت بأن جهودهم لتقسيم حلف الناتو والتغلب عليه عديمة الجدوى. أما بالنسبة للمثاليين، فقد أصروا على أن المسألة أيديولوجية؛ ستنهزم الشيوعية عندما يثبت أن فلسفتها فقيرة معرفيًّا وغير مثمرة سياسيًّا.

كان لتاتشر تأثير كبير على نتيجة الحرب الباردة من خلال التوليف بين حقائق الواقعيين والمثاليين المتنافسة. وأصرّت على الأهمية القصوى للدفاع الوطني، أي وجود رادع نووي مستقلّ وتحالف متماسك - وهي حقائق لم تنحرف عنها مطلقًا - لكن فكرها تطوّر ليشمل قناعة بأنه يمكن حفظ السلام بأفضل شكل ممكن وصيانة القيم الغربية من خلال استكشاف إمكانية التوافق مع الاتحاد السوفيتي. لكن احتمالات المهادنة لم تغرها على الإطلاق؛ فهي طفلة لجيل تعلّم درسًا قاسيًا من ميونيخ، وسَعَتْ للجمع بين الدفاع القوي والمفاوضات البنّاءة. وعلاوة على ذلك، أدركت أهمية الدبلوماسية الشعبية، بعد استقبالها بترحيب شعبي حماسي في زياراتها الرسمية للدول الشرق أوروبية مثل المجر وبولندا.

تطلّبت إدارة العلاقات بين الشرق والغرب -التحدّي المركزي للسياسة الخارجية في عهد تاتشر- نهجًا أوسع ممّا كان مطلوبًا في حالة جزر فوكلاند أو هونغ كونغ، وفيها كانت قيادتها تهدف في المقام الأول إلى حماية المصالح البريطانية. في بداية عهدها كزعيمة لحزب المحافظين، افترضت بشكل أساسي أن السوفيت يشكّلون خطرًا متزايدًا على الغرب. وفي أوائل العام 1976، قبل ثلاثة أعوام من توليها رئاسة الوزراء، وجّهت انتقادات للسوفيت بشكل أثار الذهول والدهشة. إذ قالت مؤكّدة: «إن الروس عازمون على السيطرة على العالم. ويكتسبون بسرعة الوسائل التي تجعلهم أقوى دولة إمبريالية شهدها العالم على الإطلاق».

احتجّتْ تاتشر أن موسكو بدلًا من أن تسعى إلى تهدئة الصراعات، وتخفيف التوتر انخرطت في بناء جيشها، وتوسيع تأثيرها في جميع أنحاء العالم بشكل «يهدّد أسلوب حياتنا بالكامل». وتابعت محذّرة من أنه «يمكن أن نعكس تقدّم السوفيت، بشرط اتخاذ الإجراءات اللازمة الآن»[74].

وفي هذه الدعوة المثيرة للتسلّح، وضعت تاتشر بيانًا شخصيًا للحرب الباردة. وضمنت فيه حكمًا شديد اللهجة على القيادة السوفيتية:

إن الرجال في المكتب السياسي السوفيتي لا يقلقون بشأن تقلبات الرأي العام. فهم يضعون القوّة قبل الرفاه الاجتماعي، في حين نضع نحن كلّ شيء قبل القوّة والسلاح. إنهم يعرفون أنهم قوّة متفوّقة في جانب واحد فقط -الجانب العسكري- لكنهم فاشلون في الجوانب الإنسانية والاقتصادية[75].

ردّت جريدة «ريد ستار» التابعة لوزارة الدفاع السوفيتية بأن أطلقت على تاتشر لقب «المرأة الحديدية». إلّا أن إطلاق ذلك اللقب، الذي كان المقصود منه مقارنة غير محبّبة ببسمارك، قد جاء بنتيجة عكسية: في الواقع، لم تحقّق الحروب الدعائية من الأهداف العكسية مثل ما حقّقه هذا اللقب من تأثير ووقع درامي طويل الأمد. فقد استغلّت تاتشر اللقب الذي كان هدفه القدح كوسام فخر، وصارت العبارة لقبًا مميزًا. وقبل ثلاثة أعوام من انتخابها رئيسة للوزراء، رفع الاتحاد السوفيتي بغير قصد من زعيمة معارضة كانت مجهولة في السابق لتصبح شخصية ذات أهمية عالمية.

لم تنبع معارضة تاتشر للاتحاد السوفيتي من خوف بريطانيا من العدوان السوفيتي فحسب؛ بل كان متأصّلًا بعمق في اعتراض أخلاقي واضح على سيطرة الدولة وإنكار الكرامة الإنسانية المتغلغل في النظام الشيوعي. تأثّرت تاتشر في شبابها بشدّة بفرض الستار الحديدي. وعزّز تكوين الدول التابعة المحيطة بالاتحاد السوفيتي من رؤيتها للعلاقات بين الشرق والغرب كصراع واضح بين الاستبداد والحرية. كما أكّد المذهب الذي وضعه علنًا قائد الحزب الشيوعي السوفيتي في العام 1968 ليونيد بريجنيف على الحق السوفيتي في الدفاع عن الأحزاب الشيوعية المحاصرة في أي مكان - وبخاصة الحكام الاستبداديين في أوروبا الشرقية - ضدّ شعوبها[76]. وكما اعتادت تاتشر تذكير جمهورها، وصف بريجنيف موقفه بصراحة شديدة، مؤكّدًا على أن «الانتصار التام للاشتراكية في جميع أنحاء العالم حتمي»[77]. ولم تتردّد تاتشر أبدًا في مقارنة هذا الطموح المتغطرس بتاريخ الغرب:

لا نهدف إلى السيطرة، ولا إلى السطوة، في أي مكان بالعالم... بالطبع نحن مستعدّون لدخول حرب الأفكار بكل ما أوتينا من قوّة، لكننا لا نحاول فرض نظامنا على الآخرين[78].

أدركت تاتشر أن الخطابة وحدها لن تنهي الحرب الباردة أو تحافظ على اتحاد الغرب. بل سيتوجّب إعادة تشكيل العلاقات بين الشرق والغرب، وهي مَهمّة مستحيلة بدون دعم الولايات المتحدة وقيادتها. قد يكون هذا الأمر هو السبب الرئيسي ضمن أسباب كثيرة لالتزامها الأساسي بتنشيط الروابط عبر الأطلنطي، جوهر سياستها الخارجية.

وفي أيلول/سبتمبر من العام 1975 بعد وقت قصير من تولّيها زعامة الحزب، زارت تاتشر الولايات المتحدة. وأكدّت وهي على الأراضي الأميركية على المُثل العليا والأفكار المشتركة - وبخاصة ممارسة الحرية الفردية - التي عزّزت رؤيتها للعلاقات بين البلدين. وسعت تاتشر في خطاب ألقته في النادي الوطني للصحافة في واشنطن إلى التخلّص من التشاؤم الذي كان يهدّد بشل العالم الحرّ وإلى تحفيز المعنويات برسالة تقوم على الأخلاق والقدرة على التأثير:

> إن دافعي الحقيقي للإيمان بمستقبل بريطانيا وأميركا هو أن الحرية بموجب القانون، جوهر وأساس دستورنا، هي شيء يقدّر كرامة الإنسان وفي الوقت نفسه يوفّر الفرصة الاقتصادية لجلب مزيد من الرخاء لشعبينا، رخاء شخصي مبني على الاختيار الفردي. باختصار، يعمل نظامنا أفضل من الأنظمة الأخرى بشكل لا يقبل المقارنة[79].

كان النظام «الآخر» الرئيسي الذي تشير إليه تاتشر هو الشيوعية. وهكذا جمع تفكيرها بشأن الحرب الباردة بين إدراك تفوّق القوّة الأميركية والقناعة القوية بأن بريطانيا، التي وفّرت التوازن للسياسة الأميركية الخارجية ذات الطابع المتقلّب من حين لآخر لأكثر من أربعين عامًا، ما يزال بإمكانها أن تؤدّي دورًا دوليًا حيويًا.

لطالما تحدّدت مكانة بريطانيا الدولية من خلال تقدير حصيف وفطن للطبيعة البشرية الخام وتقديرٍ عالٍ لمساهماتها في التاريخ[80].

وكان مفهوم توازن القوى في العرف السياسي البريطاني أمرًا بديهيًا. إذ أدرك القادة البريطانيون في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - ذروة النفوذ البريطاني - أهمية الحفاظ على التحالفات في جزء من القارة الأوروبية على الأقل، بالإضافة إلى الحفاظ على الأسس في أجزاء أخرى من العالم. ولم يتردّدوا في التدخّل عند شعورهم بضرورة الدفاع عن تصوّرهم متعدّد الأقطاب للنظام الدولي[81]. ولّد ذلك، إلى جانب القوّة البحرية الطاغية، في مواطني بريطانيا منظورًا عالميًا وفي ساستها

روح المشاركة الدائمة في الخارج[82]. لكن على النقيض من ذلك كان المنظور الأميركي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية هو النظر إلى إنجازات السياسة الخارجية على أنها «حلول» عملية ليس لها صلة ولا قيمة إلزامية للمستقبل. وانطلاقًا من ذلك الاعتقاد نشأت أميركا على الابتعاد عن المسؤوليات الدائمة والتردّد في الالتزامات الخارجية.

عندما تولّت تاتشر منصبها، كانت مصمّمة على استعادة النموذج السابق للشراكة، والذي يجسّد التضامن الأنجلو-أميركي في الحرب العالمية الثانية. وكانت مستعدّة لدعم الجهود الدبلوماسية الأميركية في الحرب الباردة، لكنها صمّمت أيضًا على مساهمة الحكومة البريطانية في توجيه السياسة الأميركية. ولهذه الغاية، دعمت ردّ فعل الرئيس الأميركي كارتر على الغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر من العام 1979. لكن الشراكة الحقيقية تطوّرت وازدهرت في عهد رئاسة ريغان.

كانت مارغريت تاتشر ورونالد ريغان من نوعيات مختلفة من الناحية الفكرية. وبعد أول لقاء لها مع ريغان بعد توليه المنصب، غادرت من دون أي أوهام حول النطاق الفكري للرئيس الجديد، وهو تقييم شاركها فيه وزير الخارجية بيتر كارينغتون. لكن كلا القائدين البريطانيين كانا متفانيين في تكوين علاقة تعتمد على القيم المشتركة، وهذا هو الأهم.

كان نهج ريغان في التعامل مع السوفيت في غاية البساطة: «انتصارنا خسارة لهم»[83]. وعلى الرغم من أن رؤية تاتشر كانت أكثر دقّة، إلّا أنها أعجبت بما أضافه ريغان على الصراع من إصرار وطاقة وتفاؤل. ولا سيّما أنها شاركته التزامه بالقيم الديمقراطية. وشجّعته بأقصى ما أمكنها. كما أدرك ريغان بدوره قيمة المشورة من طرف خارجي موثوق به ومتوافق فكريًّا مع معتقداته.

استمرّت المعتقدات الرجعية في السيطرة على السياسة السوفيتية، وشكل غزو أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر من العام 1979 تذكيرًا بالرعونة المستمرّة في السياسية الخارجية للسوفيت. وركّزت تاتشر بلا هوادة على أهمية الدفاع الوطني القوي وتعزيز تماسك حلف الناتو. ودعمت جهود ريغان في تقوية صدقية التحالف.

أقنعت تاتشر ريغان في العام 1982، بتوفير الصاروخ الباليستي الجديد الذي يُطلق من الغواصات ترايدنت II لبريطانيا بشروط مالية مناسبة، على أمل ضمان مستقبل

الرادع النووي المستقل لبريطانيا. وبالقناعات نفسها ساعدت في توجيه ردّ فعل حلف الناتو على نشر السوفيت صواريخ إس إس20- متوسّطة المدى الموجّهة إلى أوروبا وما تبع ذلك من نقاش داخل الحلف حول قبول صواريخ پيرشينغ الأميركية وصواريخ كروز كقوّة مضادّة. وبحلول 14 تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، وصلت صواريخ كروز الأميركية متوسّطة المدى إلى بريطانيا؛ وأُرسلت مثلها إلى غرب ألمانيا في وقت لاحق من ذلك الشهر. وبذلك أثمر دعم تاتشر لتكوين قوّة مضادّة فعّالة ضدّ نشر الصواريخ السوفيتية عن نتائج إيجابية.

وعلى الرغم من أن الحركة المناهضة للأسلحة النووية قد تكبّدت هزيمة تكتيكية؛ فإنها كسبت متعاطفًا غير محتمل وهو ريغان؛ إذ كان الرئيس الأميركي ينفر من الأسلحة النووية ويمقتها، ووصفها ذات مرّة بأنها: «غير منطقية وغير إنسانية على الإطلاق، ولا تصلح إلّا للقتل». وآمن بأن تحرير العالم من الأسلحة النووية كان ضمن التزاماته وواجباته كرئيس. وفي آذار/مارس من العام 1983، أعلن ريغان وسط دهشة العالم عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وهي خطة لتكوين درع دفاعية من أسلحة فضائية قادرة على اعتراض وتعطيل الصواريخ الباليستية السوفيتية عابرة القارات. ووفق وصف ريغان، كانت مبادرة الدفاع الاستراتيجي ستساعد العالم على «البدء في تحقيق هدفه الأساسي بالتخلّص من الخطر الذي تشكّله الصواريخ النووية الاستراتيجية»[84].

ساورت تاتشر الشكوك حول ما إذا كان من الممكن تنفيذ نظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي من الناحية التكنولوجية أو إذا كان بإمكانه تحقيق الغاية الهائلة التي خصّه ريغان بها. وخافت من أن تكون خطة ريغان قد تجاوزت نطاق المعقول فوجّهت جهودها لما اعتبرته مَهمّة أكثر عملية لضمان الدفاع عن أوروبا. وعلاوة على ذلك، كانت تاتشر تخشى من أنه حتى نظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي غير المكتمل قد يقوّض الأساس المنطقي للردع النووي البريطاني المستقل.

وفي تنقّلها بين التزام ريغان الشخصي وشكوكها الخاصة، اختارت تاتشر الغموض البنّاء ولم يكن ذلك للمرّة الأولى. إذ تجشّمت عناء الإشادة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي على الصعيد العام، على الرغم من أنها أبقت تركيزها في الإشادة مقيّدًا بصرامة إلى عنصر البحث، الذي دعمته من حيث المبدأ. ورأت أن التنفيذ الفعلي لمبادرة الدفاع

الاستراتيجي، وهو الأمر الأكثر إثارة للجدل، من الأفضل إحالته للمستقبل البعيد، وأن يكون موضوعًا للتفاوض داخل الحلف ومع الاتحاد السوفيتي.

وضّحت تاتشر مخاوفها في حوارات صريحة مع ريغان في كامب ديفيد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1984. وعلى الرغم من أن ريغان لم تكن لديه أي نية في التراجع عن رؤيته الأساسية، فإنه قد قدّم تنازلًا حيويًّا. وفي بيان صحافي في ختام اجتماعهما، أعلنت تاتشر موافقة ريغان على أن «اختبار مبادرة الدفاع الاستراتيجي وتنفيذها يجب أن يكونا محلّ تفاوض، نظرًا للالتزامات التعاهدية»[85]. عارض البنتاغون بشدّة هذا الوعد، الذي تجاوز أي شيء وافقت عليه الحكومة من قبل. لكن هذا الاجراء لم يوفّر فحسب بعض الطمأنينة لأعضاء حلف الناتو القلقين، بل وضّح أيضًا الانسجام الدائم في العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. رأت تاتشر أكثر من أي قائد أوروبي آخر أن مَهمّتها هي تقريب وجهات النظر بين الحلفاء على جانبي الأطلنطي. وفي الوقت نفسه، استمرّت في دعم زيادة الإنفاق على الدفاع في الوطن.

عكس موقف تاتشر تجاه مبادرة الدفاع الاستراتيجي تناقض الحلفاء الأوربيين إلى جانب الظروف البريطانية الخاصة. فقد اعتمد كلّ حلفاء الناتو على الضمانات الأميركية النووية في الوقت الذي كانوا يخشون فيه من الحرب النووية التي قد تدمّر أراضيهم. كانوا خائفين من أي نظام أسلحة جديد قد يحدّ من استعداد الولايات المتحدة للوفاء بتعهداتها بالحماية أو التأثير على المعادلة النووية. وجاء قلق تاتشر الخاص من التزامها بحماية الرادع النووي المستقل لبريطانيا. ففي النهاية، تمّ تطوير الأسلحة النووية في الولايات المتحدة بالتعاون مع المجتمع العلمي البريطاني في خلال الحرب العالمية الثانية. وبالتالي كان لدى بريطانيا حجة أخلاقية في المساعدة الأميركية في سعيها لتطوير أسلحة نووية خاصة بها أو الحصول على أسلحة نووية من أميركا. وفي أيلول/سبتمبر من العام 1944، عقد روزفلت وتشرشل اتفاقًا سريًّا بهايد بارك في نيويورك لمواصلة التعاون في الشؤون النووية بعد الحرب. وبعد اضطراب العلاقة في فترة ما بعد الحرب مباشرة، توصلت الدولتان في العام 1958 إلى اتفاقية الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، التي تعدّ المعيار الأساسي للتعاون بين الدولتين في الأسلحة النووية. ووافقت الولايات المتحدة على توفير الأسلحة النووية للقوات الجوية الملكية حتى يصل الرادع النووي البريطاني إلى الحجم الكافي، بالإضافة إلى التعاون

مع بريطانيا على تكنولوجيا الغواصات النووية والسماح بنقل اليورانيوم والبلوتونيوم المخصّبين. وما تزال المعاهدة سارية.

كان الالتزام البريطاني بالدور النووي موضوعًا مستمرًّا في كلّ مجلس وزاري للطرفين، ما منح بريطانيا القدرة على رفض الابتزاز النووي، مثلما حدث عندما لمّح الاتحاد السوفيتي إلى وجود تهديد نووي في خلال أزمة السويس في العام 1956. كما منحها القدرة على المفاوضة بجدارة في مناقشات الحدّ من التسلح. وعلى الجانب الأميركي، لم يكن الموقف متبادلًا بالقدر نفسه دائمًا، بسبب المخاوف الأميركية بشأن انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، اعتقد بعضنا أن القدرة النووية البريطانية كانت من المصلحة الأميركية على المدى الطويل، لأنها تدعم شريكًا على الجانب الآخر من الأطلنطي له سجل تاريخي يذخر بالأهداف المشتركة. كما زاد أيضًا من الصعوبة على السوفيت في محاولة فهم، أو توقّع، ردّ فعل حلف الناتو في أي أزمة نووية مُحتمَلة.

مشكلة في غرينادا

لم تتغلّب رغبة تاتشر في الحفاظ على علاقات أنجلو-أميركية قوية على الدفاع عن المصالح البريطانية حتى ضدّ ريغان، على الرغم من احترامها الكبير له. ومن الأمثلة المُهمّة على ذلك ما حدث في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1983 بعد الغزو الأميركي لجزيرة غرينادا الكاريبية. فبعد استيلاء فرقة ماركسية متعصّبة على السلطة في الجزيرة، التي كانت عضوًا في الكومنولث البريطاني، سعت إدارة ريغان إلى عكس الانقلاب من خلال التدخّل العسكري. ولأن الاستطلاعات الأولية أشارت إلى أن البريطانيين سيعارضون مثل هذا الإجراء، اختار البيت الأبيض استبعاد تاتشر من مداولاته. أُبلغت بالخطط الأميركية قبل ساعات قليلة من تنفيذها.

تخلّت غرينادا عن حالتها كمستعمرة بريطانية بعد اختيارها الاستقلال في شباط/فبراير من العام 1974. ولأنها بقيت داخل الكومنولث، ظلّت الملكة رئيسة لدولتها، واستمرّ إحساس الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن سيادة الجزيرة. كان الاعتراض الأكثر حدّة هو المهانة التي شعرت بها تاتشر عند اكتشافها أن أقرب حليف لها قد اتخذ إجراء ضدّ دولة من دول الكومنولث من دون استشارة هادفة. والأسوأ من ذلك،

أن الغزو قد حدث قبل أيام قليلة من موعد نشر صواريخ نووية أميركية متوسطة المدى في بريطانيا. فإذا لم يكن من الممكن الوثوق بالولايات المتحدة للتشاور مع بريطانيا قبل غزو جزيرة كاريبية صغيرة، فكيف يمكن الاعتماد عليها للتشاور في ما يتّصل باستخدام الصواريخ على أرض بريطانية؟

رفضت تاتشر اعتذارًا مشحونًا بالسحر من ريغان، وأظهرت معارضتها علنًا قائلة: «نحن في الدول الغربية، الدول الديمقراطية الغربية، نستخدم قوتنا للدفاع عن أسلوب حياتنا... [وليس] للدخول إلى دول الآخرين»، وشرحت لقناة بي بي سي بصراحة متناهية من دون مواربة «إذا كنتم تعلنون قانونًا جديدًا بأن أي مكان تسيطر عليه الشيوعية... ستدخله الولايات المتحدة، فنحن إذًا سنواجه حروبًا مروّعة في العالم»[86]. دفعت تعليقات تاتشر مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة، روبرت «بد» ماكفارلين، إلى إرسال مذكرة إلى وزير مجلس الوزراء البريطاني استنكر فيها بيانها ووصفه بأنه «قاسٍ بشكل غير معتاد» وشدّد على «خيبة أمل الحكومة العميقة» من موقفها[87].

وفي الوقت نفسه، تقدّمت الأحداث في غرينادا بسرعة. ففي خلال أربعة أيام من غزو 25 تشرين الأول/أكتوبر، أطاح الأميركيون المجلس العسكري الحاكم في غرينادا؛ وبحلول كانون الأول/ديسمبر، انسحبت الولايات المتحدة من الجزيرة بالكامل. واستُعيد دستور ما قبل الثورة ولاحت الانتخابات الديمقراطية في الأفق.

اختارت تاتشر ألا تسمح لغضبها بشأن غرينادا أن يدوم بعد أن ذكّرت حكومة الولايات المتحدة بألّا تأخذ بريطانيا كأمر مسلّم به. واستمرّ نشر الصواريخ متوسطة المدى على الأراضي البريطانية.

تحوّل استراتيجي:
الاشتباك بين الشرق والغرب

في كانون الأول/ديسمبر من العام 1983، وقبل أربعة أيام من عيد الميلاد، دعتني تاتشر لتناول العشاء في 10 داوننغ ستريت. وعلى الرغم من أننا لم نتطرّق للأحداث الأخيرة في جزر الكاريبي في حديثنا، إلّا أنني وجدتها مستاءة من حالة العلاقات بين الشرق والغرب. وقالت إن موسكو تبدو «هائمة على وجهها بلا هدف»، مشيرة إلى

أنها بالكاد تستطيع أن تتذكّر «موقفًا بمثل هذه الدرجة من الغموض وقلة التواصل في الوقت نفسه»[88].

وفي شهر أيلول/سبتمبر من ذلك العام، أسقط السوفيت طائرة ركاب كورية (كال رحلة طيران رقم 007) انحرفت عن مسارها ودخلت مجالهم الجوي من دون قصد. زاد ردّ فعل موسكو الفظ على الحدث التراجيدي من المأساة وأقنع الغرب بأنه ليس هناك كثير ليجنيه من الحوار مع أمين عام الاتحاد السوفيتي يوري أندروبوف. الذي كان معروفًا بأن صحته تتدهور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عندما بدأت الصواريخ الأميركية متوسّطة المدى تصل إلى الأراضي الأوروبية، انسحب السوفيت من مفاوضات الحدّ من التسلّح في جنيف. وأصبحت العزلة السوفيتية مكتملة مثل التعنّت السوفيتي.

سألت تاتشر ردًّا على انزعاجها في تلك الليلة على العشاء ما إذا كانت تنوي الحثّ على حوار جديد بين الشرق والغرب، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي أفضل طريقة لبدء ذلك. واتضح أن تفكيرها كان يتحرّك بالفعل في هذا الاتجاه.

في الأيام الأخيرة من فترة حكم بريجنيف، عندما كان حكم الشيوخ للاتحاد السوفيتي في أقوى حالاته وأشدّها صرامة، تجنّبت تاتشر الاشتباك معه عن قصد. وبعد فوزها للمرّة الثانية بالانتخابات في حزيران/يونيو من العام 1983 بدأت في إعادة تقييم رسمي للعلاقات بين الشرق والغرب وتوجّهت نحوها.

وفي خلال عطلة نهاية الأسبوع في الثامن من أيلول/سبتمبر، استضافت تاتشر ندوة لعلماء سوفيت في تشيكرز، مقر الإقامة الريفي الرسمي لرئيس الوزراء. كان الهدف المعلن للاجتماع طموحًا: «دراسة استراتيجية الحكومة في الشؤون الدولية بهدف تحديد أهداف واضحة للسنوات القليلة القادمة»[89]. وقد حاولت وزارة الخارجية في البداية تعيين أشخاص مخضرمين في المنزل الريفي من موظفيه، لكن تاتشر عارضت ذلك. وكتبت ردًّا على القائمة المقترحة للحضور: «أريد... أشخاصًا درسوا روسيا بحق - العقل الروسي - ولديهم بعض الخبرة في العيش هناك. وأكثر من نصف الأشخاص في القائمة يعرفون أقل مما أعرفه»[90]. وفي النهاية، وجّهت الدعوة لثمانية سوفيت متخصّصين - جميعهم أساتذة جامعيون باستثناء واحد منهم. واقترح أحد الحاضرين، أرتشي براون وهو محاضر في مؤسسات سوفيتية بأكسفورد، أن تتواصل تاتشر مع قائد واعد من

القيادات السوفيتية الشابة ذات الرتب الصغيرة مثل ميخائيل غورباتشوف، الذي وصفه بـ«عضو المكتب السياسي الأفضل تعليمًا وغالبًا الأكثر انفتاحًا ذهنيًا»[91]. تقبّلت تاتشر هذا الاقتراح؛ إذ ذكّر السجل الرسمي للندوة: «تم الاتفاق على أن الهدف يجب أن يكون تكوين التواصل ببطء على مدار السنوات القليلة المقبلة»[92].

عندما زارت تاتشر ريغان في واشنطن في وقت لاحق من شهر أيلول/سبتمبر، شاركته أفكارها. وأخبرت الرئيس أنه في حين أننا «يجب أن لا نخدع أنفسنا بشأن الشخصية السوفيتية الحقيقية؛ فإننا في الوقت نفسه يجب أن نعيش مع السوفيت على الكوكب نفسه. وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو ما ستكون عليه علاقاتنا المستقبلية». فضّلت تكوين «علاقات عادية». وأجابها ريغان بأنه يشاطرها الرأي[93].

كان ريغان قد تولّى المنصب وهو مصمّم على مواجهة السوفيت، تمامًا مثل تاتشر. لكن على عكس كثير من مناصريه -وبعض موظفيه- جعله النفور من الأسلحة النووية ميالًا إلى مفاوضات الحدّ من التسلّح. وفي أوائل شهر آذار/مارس من العام 1981، بعد وقت قصير من نجاته من محاولة اغتيال، راسل ريغان بريجنيف من المستشفى ليقترح فتح الحوار.

شجّع جورج شولتز، الذي أصبح وزيرًا للخارجية في تموز/يوليو من العام 1982، على هذا التواصل. وفي شباط/فبراير التالي، وافق ريغان على لقاء السفير السوفيتي أناتولي دوبرينين، بناءً على طلب شولتز، وعلى الرغم من المعارضة الحادّة من مستشاره للأمن القومي ووزير دفاعه. كتب ريغان في مذكّراته عن شهر نيسان/أبريل من ذلك العام قائلًا: «إن بعضًا من موظّفي مجلس الأمن القومي متشدّدون للغاية ويعتقدون أنه لا ينبغي التواصل بأي شكل من الأشكال مع السوفيت. أعتقد أنني متشدّد ولن أتسامح أبدًا، لكنني أريد أن أحاول وأجعلهم يرون أن من الممكن خلق عالم أفضل إذا أظهروا من خلال أفعالهم أنهم يريدون الانسجام مع العالم الحر»[94].

سعت تاتشر، التي كانت تتّفق تمامًا مع هذا الرأي، إلى ترسيخه وتنميته في حكومة ريغان. إلّا أن تكوين علاقة بنّاءة أكثر مع الاتحاد السوفيتي تطلّبت شريكًا يرغب في ذلك في موسكو. دفعت وفاة أندروبوف في شباط/فبراير من العام 1984 بقسطنطين تشيرنينكو إلى قيادة الاتحاد السوفيتي، لكن الأپاراتشيك (أي عضو في الحزب الشيوعي)

البالغ من العمر 72 عامًا، والذي عانى من انتفاخ رئوي وقلب عليل، لم يمنح تاتشر أملًا في تحسن فوري في العلاقات.

كانت فكرة تاتشر الحيوية هي تنحية تشيرنينكو وجيله جانبًا والبحث بدلًا من ذلك في صفوف خلفائهم المُحتمَلين. وطوّر مكتب الخارجية البريطاني بتوجيه منها قائمة مختصرة تتكون من ثلاثة أعضاء صغار من المكتب السياسي: غريغوري رومانوف وفيكتور كيرشين وميخائيل غورباتشوف. بدت دعوة غورباتشوف، الذي وصلتها أخبار عنه بالفعل، منطقية للغاية نظرًا لموقعه كرئيس مجلس إدارة لجنة العلاقات الخارجية لهيئة التشريع السوفيتي[95]. وفي أثناء وجود تشيرنينكو في رئاسة الدولة، كان لابدّ من مراعاة البروتوكول الدبلوماسي. رتبت تاتشر لدعوة غورباتشوف إلى بريطانيا كرئيس لوفد برلماني سوفيتي زائر، وهو عرض عادي مناسب أتاح لها لقاءه وتقييمه.

وافق غورباتشوف ووصل إلى بريطانيا برفقة زوجته رايسا في كانون الأول/ديسمبر من العام 1984. وفي خلال تناول الغداء بمنزل تشيكرز، دخل هو وتاتشر في جدل قوي حول الفوائد النسبية للأنظمة الرأسمالية مقابل الأنظمة الشيوعية. يذكر سجلّ حوارهما الخاص أن تاتشر «لم تكن ترغب في أن يكون لها سلطة توجيه أحد إلى المكان الذي يجب أن يعمل به وما يجب أن يحصل عليه». وأجاب غورباتشوف بأنه «يفهم النظام البريطاني، لكن النظام السوفيتي متفوّق»[96]. استمرّ الحوار على هذا المنوال، من دون أن يتراجع أحد الطرفين عن موقفه. ولم تظهر أي مبادرات أو اتفاقيات جديدة على الرغم من اقتراب اجتماعهما من نهايته. وعلى الرغم من هذا الطريق المسدود الواضح، إلّا أن مأدبة الغداء تلك كانت أحد أهم الاجتماعات في خلال فترة تاتشر كرئيسة للوزراء.

وكما كتبت لاحقًا، أدركت تاتشر أنه في حين كانت ملاحظات غورباتشوف مجرّد ترداد للمذهب الماركسي المألوف، إلّا أن «شخصيته مختلفة تمامًا عن الأداء المتيبّس لفرد الأپاراتشيك السوفيتي العادي». وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، فهمت تاتشر «أن الأسلوب هو ما عبّر عن جوهر الشخصية الكامنة أكثر بكثير من الخطاب الماركسي»[97]. وأحسّت أن غورباتشوف كان بطبيعته أكثر مرونة من سابقيه. وكالعادة لم تتردّد في الإفصاح عن آرائها. إذ أخبرت قناة بي بي سي في اليوم التالي «أنا متفائلة بحذر»

مضيفة عبارة صارت مشهورة «أنا معجبة بالسيد غورباتشوف. ويمكننا العمل معًا»[98].

لكن في زيارتها لكامب ديفيد مع ريغان في شهر كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، تبنّت نبرة حذرة. أجل، كان غورباتشوف ساحرًا و«منفتحًا على النقاش والحوار» كما تذكر سجلّات البيت الأبيض في وصفها للقاء، لكن تاتشر كانت مستغرقة في التفكير «كلما زاد سحر الخصم وجاذبيته، زادت خطورته»[99]. ومع ذلك لم يصرفها هذا القلق عن استنتاجها المركزي. كما عبر ريغان عن ذلك لاحقًا «أخبرتني أنها تعتقد أن هناك فرصة لبداية عظيمة. وبالطبع، ثبت أنها محقّة بالكامل»[100].

وعندما تولّى غورباتشوف منصب أمين عام الاتحاد السوفيتي بعد وفاة تشيرنينكو في آذار/مارس من العام 1985، زاد الدعم لتقييم تاتشر الإيجابي للقائد السوفيتي الجديد، كما زاد الضغط على ريغان للمشاركة في قمّة مبكرة معه. عارض المتشدّدون في حكومة ريغان بشدة هذا القرار. وأصرّوا على أن الضغط المتواصل سيؤدّي إلى انهيار النظام السوفيتي في النهاية، وكانت حجتهم أن الحوار قد يضعف تماسك الحلفاء. تبنى جورج شولتز الجانب الآخر من الحجّة، وسعى لدعم رغبة ريغان الفطرية وتقويتها في الاجتماع مع القائد السوفيتي الجديد.

كانت وجهة نظري، كما عبّرت عنها لتاتشر، هي أن جهود ريغان لبناء القوّة الأميركية واكتساب الاحترام السوفيتي في خلال فترة ولايته الأولى قد وضعته في موقف مفاوضة قوي في ولايته الثانية[101]. وبحلول أوائل الصيف، اتخذ ريغان قراره وأعلن عن خطط لعقد قمّة مع غورباتشوف في جنيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. وكانت تلك القمّة نقطة تحوّل. في أفضل تقليد «للعلاقة الخاصة»، كانت مارغريت تاتشر شريكة ومستشارة موثوقة وفّرت للحكومة حكمًا مستقلًّا ومطّلعًا. وقد اعتمد ريغان في جزء كبير من نهجه التفاوضي في جنيف على خطاب مفصّل غير معتاد من دون طلب من تاتشر بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 1985 قدّمت فيه نصائح حول كيفية التعامل مع غورباتشوف[102]. في الواقع كانت تاتشر في أوج نفوذها الدولي بوساطتها بين ريغان وغورباتشوف في ذلك الوقت.

تزايد حماس تاتشر للحوار مع غورباتشوف في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين عندما شرع في برنامج شامل للإصلاح المحلّي. بالنسبة لليسار الأوروبي، كان

حديث غورباتشوف عن الإصلاح والانفتاح كافيًا لتقويض فرضية تاتشر بشأن التهديد السوفيتي الدائم. ووجدت الحركة المناهضة للأسلحة النووية منفعة جديدة لقضية نزع الأسلحة النووية بالكامل. كان مثل هذا الحديث مكروهًا لتاتشر، التي لم تملّ أبدًا من التأكيد لزملائها الأوروبيين فضائل الجمع بين المرونة الدبلوماسية والحاجة لدفاع قوي ووعي بالتهديد السوفيتي الدائم.

وعلى هذه الخلفية، اندلعت أزمة خطيرة في العلاقات عبر الأطلنطي. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام 1986، اجتمع ريغان وغورباتشوف في ريكيافيك بأيسلندا، حيث قرّرا مناقشة رؤية الرئيس الأميركي لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتطوّر اللقاء الذي وصفوه بأنه اجتماع غير رسمي للإعداد لقمّة كاملة في واشنطن إلى مناقشات واسعة النطاق نادرًا ما يتمّ الإعداد لمثلها على المسرح الدولي، ناهيك عن ارتجالها.

كان غورباتشوف قد أتى إلى ريكيافيك مستعدًا للموافقة على تخفيضات جذرية في ترسانة الأسلحة النووية السوفيتية، على أمل إقناع ريغان ليس لأن يحذو حذوه فحسب ولكن أيضًا لإيقاف مبادرة الدفاع الاستراتيجي. وخلف الأبواب المغلقة، ناقش القائدان تخفيضات أكبر بكثير من أي وقت مضى، وتصاعدت الأمور تدريجًا حتى بلغت الذروة مع اقتراح ريغان أن يتفقا على إلغاء الأسلحة النووية بالكامل. أكّد غورباتشوف «يمكننا القيام بذلك. يمكننا التخلّص منها»[103]. ووصل الحوار إلى نقطة إعداد مسوّدة بمذكرة تفاهم بذلك المعنى.

تعثّرت المحادثات في النهاية بشأن قضية مبادرة الدفاع الاستراتيجي. إذ أصر غورباتشوف أنه يجب أن تظلّ مبادرة الدفاع الاستراتيجي مقيّدة في المختبر لمدّة عشرة أعوام. ورفض ريغان الذي كان مقتنعًا أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي كانت مطلوبة كحاجز دفاع حتى في عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأن اختبارها في الفضاء الخارجي كان ضروريًا. وأنهى الرئيس الأميركي الجمود بالانسحاب المفاجئ من الاجتماع، وبالتالي فشل الاتفاق الأولي بالتخلّص من جميع الأسلحة النووية، الذي كان قد تمّ إعداد مسوّدة به بالفعل.

بعد ذلك بأعوام، سألت أناتولي دوبرينين مستشار السياسة الخارجية لغورباتشوف في فترة لقاء ريكيافيك، لماذا لم يوافق المفاوضون السوفيت على المطلب الرئيسي؛

تجميد الأسلحة النووية ثمّ تقليل عددها بشكل متبادل وكبير؛ وكان من الممكن تأجيل قضية مبادرة الدفاع الاستراتيجي إلى مؤتمر تقني لاحق في جنيف على سبيل المثال. أجاب قائلًا: «لأنه لم يكن لدينا أحد في القاعة يعرف كثيرًا عن استراتيجية الردع، ولأنه لم يخطر ببالنا أن ريغان قد يغادر القاعة»*.

كانت تاتشر مضطربة بشكل كبير. فعندما شجعت ريغان على العمل مع غورباتشوف، لم تفكّر أنه يمكن أن يؤدي ذلك التفاعل إلى إنقلاب كامل على سياسة الدفاع الأميركية والبريطانية. وعندما قابلتها بعد شهرين من أحداث ريكيافيك، وجدتها منزعجة للغاية من مسار الأحداث. وقالت أن القمّة كانت «زلزالًا» عرّض «كل الجهود الجيدة التي بذلتها حكومة ريغان» لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين للخطر. وبمحاولته تقويض اتفاق حلف الناتو طويل الأمد بشأن دور الأسلحة النووية، اقترب ريغان من نزع الشرعية عن ركيزة من ركائز التحالف عبر الأطلنطي.

تصوّرت تاتشر أن التحدّي الذي تواجهه الآن هو المساعدة في جعل الرئيس الأميركي في موقع أكثر صلابة، وأخبرتني أنها «مصمّمة على تنحية أحداث ريكيافيك جانبًا»[104]. كان نهجها الأولي هو إحاطة رسالتها بأحرّ كلمات الثناء. وهاتفت ريغان في البيت الأبيض في اليوم التالي للقمّة، وبدأت الحديث بشكل مراوغ بإخباره أنه «قام بعمل رائع في ريكيافيك». وقدّرت أن القمّة «بدت كما لو كانت خطة سوفيتية» وكان من الضروري «لوم غورباتشوف على حالة الجمود التام». ثمّ انطلقت في الهجوم محذّرة ريغان من أن الدفاع عن إلغاء الأسلحة النووية بالكامل قد يكون «بمثابة الاستسلام، لذلك علينا أن نتوخى الحذر».

إلّا أن مناشدتها لريغان لم تؤثّر فيه. فعندما كرّرت تاتشر مخاوفها من أنه إذا تمّ التخلّص من الأسلحة النووية، «فإن السوفيت - مع تفوقهم التقليدي - سيكون بإمكانهم أن يجتاحوا أوروبا بكاملها»، أجاب ريغان بأنه: «متأكد من أنهم يستطيعون وضع استراتيجية للتغلّب على السوفيت»، ما يدلّ على أنه يؤمن بأن المَهمّة يمكن تحقيقها بالوسائل العسكرية التقليدية[105].

* كان عضوًا الاتحاد السوفيتي في الغرفة هما غورباتشوف ووزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه؛ والأميركيان الحاضران كانا ريغان وجورج شولتز.

لم ترغب تاتشر في سماع أيٍّ من هذا الكلام. إذ أدركت أنه بالنسبة لمسألة التخلّص من الأسلحة النووية المتأصّلة بعمق في ذهن ريغان، لن يتراجع على الإطلاق، على الأقل ليس بشكل مباشر. لذلك غيّرت تكتيكاتها. وكانت وسيلة إقناعها الجديدة هي زيارة رُتّبت بشكل مسبق إلى كامب ديفيد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1986، بعد شهر من أحداث ريكيافيك. وبنصيحة من مساعدها القديم تشارلز پاول، قررت أن تتفادى مطالبة ريغان برفض أي شيء وافق عليه في ريكيافيك. وبدلًا من ذلك، كان هدفها هو، كما أخبرتني في ذلك الوقت، « انتقاء العناصر التي يمكن أن نتقبّلها من ريكيافيك والجدال بأنها يجب أن تحظى بالأولوية. وبشكل ضمني، سيتمّ تنحية أي شيء آخر جانبًا، على الرغم من عدم التخلّي عنه صراحة»[106].

وجدت تاتشر ريغان متجاوبًا معها إلى حدّ كبير، ما جعلها تشعر بالارتياح الشديد. واتفق الاثنان على أن الأولوية يجب أن تكون لاتفاقية الأسلحة النووية متوسّطة المدى التي يجب أن تتضمّن أيضًا تقليل أسلحة الهجوم الاستراتيجي بنسبة 50% إلى جانب حظر الأسلحة الكيميائية. ولم يرد ذكر أي من عناصر الحظر الأكثر شمولًا التي كانت في صفقة ريكيافيك، والتي خرجت الآن من مجال الدراسة النشطة.

لم تكن هذه الطريقة بدون تكاليف. ففي دعمها لاتفاقية الأسلحة النووية المتوسّطة المدى، بدا أن تاتشر تشجّع هدف ريغان النهائي لإزالة الأسلحة النووية من أوروبا بالكامل - وهذا بعيد عن النتيجة المرجوة. ومع ذلك، كما شرحت لي سبب القرار: «من أجل الحفاظ على الرادع النووي، ومنع الولايات المتحدة من التخلّي عن أسلحتها النووية الاستراتيجية وضمان حصولنا على [صواريخ] ترايدنت، قبلنا بالشرّ الأهون وهو اتفاقية إلغاء الأسلحة النووية متوسّطة المدى»[107].

عرفت تاتشر متى تتمسّك بمعتقد راسخ ومتى تتقبّل حقيقة جديدة و«تتعامل مع الجوانب الإيجابية للوضع السيّئ»، حسب تعبيرها[108]. كما أكد البيان المشترك الصادر في نهاية زيارتها إلى كامب ديفيد اعتماد الناتو على الردع النووي الفعال واستمرار دعم ريغان لنظام ترايدنت البريطاني. وبالنسبة إلى الموقف العام من الرادع النووي، فإن هذا البيان يمثل في الواقع عودة مجازية إلى الأمور الطبيعية ما قبل ريكيافيك. وكما أخبرت تاتشر في ذلك الوقت، كانت «الشخص الوحيد خارج الولايات المتحدة الذي

يستمع إليه الرئيس»[109]. كان من المُهمّ أن تستمرّ في تقديم المشورة له، بشكل متعاطف، لكن ليس متفقًا دائمًا بأي حال من الأحوال.

استفادت حجج تاتشر أيضًا من ضعف الإدارة بعد فضيحة إيران-كونترا، حيث افتُضح المسؤولين لاستخدامهم عائدات مبيعات الأسلحة الأميركية غير المصرح بها في إيران لتمويل تمرّد كونترا ضدّ النظام السانديني ذي الأيديولوجية الماركسية اللينينية في نيكاراغوا. وبصفتها صديقة ريغان ومناصرته الوفية، رأت تاتشر أن دورها هو مساعدته على العثور على مخرج من الأزمة. كما خدمت الغرب بشكل كبير من خلال إعادة التأكيد على أساسيات المعتقد الدفاعي لحلف الناتو. لكن حادثة ريكيافيك، إلى جانب ظهور مدى قوّة العلاقات الأنجلو أميركية، كشفت أيضًا عن حدودها. ففي القضايا التي كان فيها عدم توازن القوى بين الحلفاء عاملًا رئيسيًا - والقناعات الرئاسية قوية - يمكن أن تتآكل روابط العاطفة والتاريخ، وقد تصمّم أميركا على تحقيق تفضيلاتها ومصالحها من جانب واحد.

الدفاع عن السيادة الكويتية: أزمة الخليج

كان صوت بريطانيا تحت قيادة تاتشر مسموعًا ليس في الشؤون المتعلّقة بحلف الناتو والحرب الباردة فحسب، ولكن أيضًا في النزاعات حول العالم. فعندما قام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو دولة الكويت المجاورة واحتلالها في آب/أغسطس من العام 1990، لم يكن واضحًا بشكل فوري أن بريطانيا ستؤدّي دورًا خاصًّا في ذلك الشأن. إذ تراجعت قدرة بريطانيا على القيام بالعمليات بشكل ملحوظ منذ حادثة مشابهة في العام 1961، عندما بدا أن عبد الكريم قاسم، العميد العسكري الذي استحوذ على السلطة بعد الانقلاب على النظام الملكي العراقي، يهدّد سلامة الأراضي الكويتية التي كانت قد استقلّت حديثًا حينذاك. وفي ذلك الوقت، نجحت المملكة المتحدة في نشر القوات والسفن لردع عبد الكريم قاسم، للوفاء بتعهّداتها لضمان الدفاع عن مستعمرتها السابقة.

كان صدام حسين في نظر تاتشر ديكتاتورًا متهوّرًا مثل الجنرال غالتييري؛ فكما كان الحال مع الزعيم الأرجنتيني؛ لن يؤدّي استرضاء صدام إلّا إلى تشجيعه وزيادة

جرأته. وإذا استمرّ ذلك العدوان من دون اعتراض، ستتعرّض سلامة النظام الدولي إلى توتّر شديد. كانت لها نظرة قاتمة للحوادث التاريخية التي اختارت فيها بريطانيا استرضاء المعتدين ومهادنتهم. وعند تعليقها على اتفاقية ميونيخ لعام 1938 التي ساعدت على التعجيل بالحرب العالمية الثانية، قالت تاتشر: «تكون السياسة الخارجية البريطانية في أسوأ أحوالها عندما تتخلّى عن أراضي الآخرين، مثلما حدث مع السوديت وتشيكوسلوفاكيا»[110]. صمّمت تاتشر منذ احتلال الكويت، كما حدث مع جزر فوكلاند، على أن المسار المشرّف الوحيد هو استعادة الوضع السابق؛ وكان للوضوح الأخلاقي الذي تحلّت به تأثير كبير على عملية اتخاذ القرار في الإدارة الأميركية في خلال الأزمة.

كان أول ردّ فعل للرئيس الأميركي جورج إتش. دبليو. بوش الأزمة حذرًا. وبدا في خطابه للصحافة من البيت الأبيض صباح يوم 2 آب/أغسطس متوجّسًا. وصرّح أنه لا يفكر في إرسال قوات إلى المنطقة، ولن يناقش أي خيارات عسكرية حتى ولو اتُّفق عليها»[111]. وبعد تصريحات بوش مباشرة، اجتمع مجلس الأمن القومي ليناقش الأمر. ومالت الآراء إلى قبول الغزو كأمر واقع[112].

وتصادف أنه قبل اندلاع الأزمة بفترة كانت تاتشر قد قبلت دعوة للظهور إلى جانب الرئيس بوش في مؤتمر في آسبن بكولورادو، بعد ظهر يوم 2 آب/أغسطس. وكان الوقت الذي أمضياه سويًّا في آسبن مُهمًّا للغاية ومؤثرًا على الشرق الأوسط وعلاقة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومبادئ النظام العالمي. لم تكن علاقة تاتشر ببوش على القدر نفسه من الحميمية في علاقتها مع ريغان، لكن بوش كان مدركًا لأهميتها وقيمتها. نوّه تشارلز پاول، الذي رافق تاتشر في آسبن، بأن القائدين كانا «متفقين للغاية» بشأن الكويت، إلّا أن تاتشر بدت مُهتمّة أكثر من بوش بضرورة ترتيب ردّ فعل عسكري[113].

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع تاتشر بعد ظهر ذلك اليوم، تحدّث بوش أولًا. أعرب الرئيس الأميركي عن قلقه بصوت متزن وهو مقطّب الجبين ويداه مدفونتان بعمق في جيوب بدلته. وروى مكالمته مع قادة الشرق الأوسط، معربًا عن «قلقه» بشأن العدوان العراقي وأكد أنه دعا إلى «حل سلمي»[114]. وبعد أن شكرت تاتشر بوش على استضافتها في كولورادو، لم تضيّع وقتًا ودخلت مباشرة في «الموضوع الرئيسي»، تمامًا مثلما فعلت في خطابها الأول أمام البرلمان قبل ثلاثين عامًا:

لقد انتهك العراق الأعراف واستولى على أراضي دولة هي عضو كامل في الأمم المتحدة. وهذا غير مقبول على الإطلاق. وإذا سُمح بمروره، فسيكون هناك كثير من البلدان الصغيرة الأخرى التي لن تشعر بالأمان أبدًا[115].

وعلى الرغم من أن تاتشر اختارت هذه الكلمات بعناية وحذر، إلّا أن طريقة إلقائها لها هي ما ترك انطباعًا فوريًا وليس جوهر الكلمات أو معناها. إذ تحدّثت في دفعات متقطعة مع تأكيد بالغ وقناعة تامة. لقد كانت ببساطة في موقعها الطبيعي الذي تبرز فيه كقائدة.

كانت رؤية بوش قد ازدادت قوّة بشكل كبير بعد عودته إلى البيت الأبيض في 5 آب/أغسطس فصرَّح قائلًا: «إنني أدرس عكس هذا العدوان بجدية كبيرة. لن نسكت عن الأمر»[116]. وعندما تحدّثتُ مع تشارلز پاول بعد ذلك بأسبوع، أرجعت السبب الأكبر في تغيّر نبرة الرئيس إلى حضور تاتشر: «لقد انطلق حزب البيت الأبيض إلى آسبن وهو يميل نحو الرأي القائل بأنه لا يوجد الكثير للقيام به، لكنه عاد مصمّمًا ومستعدًّا»[117].

بعد التفكير في الأمر، أعتقد أن بوش كان يطوّر تفكيره بحذر ليقوم بردّ أكثر قوّة حتى قبل وصوله إلى آسبن، لكن مناقشته هناك مع تاتشر عزّزت غرائزه بقوّة. ولاحقًا في ذلك الشهر، قدمت تاتشر لبوش تشجيعًا مماثلًا بعد تمرير قرار للأمم المتحدة يسمح باستخدام القوّة لاعتراض ناقلات النفط التي تخالف العقوبات المفروضة على العراق. وأصرت قائلة: «لم يكن هذا الوقت مناسبًا للتردّد». يعود الفضل في تحرير الكويت في نهاية الأمر إلى النبرة الحاسمة التي ساعدت تاتشر على فرضها في خلال الأيام الأولى من الصراع.

على الرغم من أن تاتشر كانت سريعة في الدفاع عن السيادة الكويتية، فإنها مانعت منح الأمم المتحدة دورًا رئيسيًّا في تحرير البلاد. لقد رحّبت بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 660، الذي صدر في اليوم التالي لغزو الكويت، والذي أدان العدوان العراقي وطالب بالانسحاب الفوري؛ إلّا أنها نظرت إلى احتمال مشاركة أكبر للأمم المتحدة بتشكّك واضح. وعندما اتضح أن الانسحاب العراقي لن يتحقّق من خلال الوسائل الدبلوماسية البحتة، وقاومت الجهود المبذولة للحصول على قرار إضافي من مجلس الأمن يأذن باستخدام القوّة. وقالت إنه إذا تمّ التعامل مع أي خطوة عسكرية

على أنها تتطلب تفويضًا من مجلس الأمن، فسيشكّل ذلك سابقة من شأنها أن تقوّض حقّ الدفاع عن النفس المتأصّل في مبدأ السيادة الوطنية.

وعمليًا، أرادت أيضًا الحفاظ على أكبر قدر ممكن من حرية التصرّف بشأن تحرير الكويت. في هذه النقطة، حصلت على دعم الرئيس بوش في البداية: كتب بوش في مذكّراته في أوائل أيلول/سبتمبر قائلًا: «إنها لا تريد أن ترجع إلى الأمم المتحدة بشأن استخدام القوّة، ولا أنا كذلك»[118].

لكن في النهاية، سقطت نيّاتها ضحيّة للموقف المحلّي في الولايات المتحدة. إذ أدرك بوش معارضة الكونغرس والشعب لاتخاذ إجراء عسكري من دون دعم من الأمم المتحدة. ولم تواجه تاتشر معارضة مماثلة في المملكة المتحدة، ولذلك شرعت في السرّ تعارض بقوّة صدور قرار إضافي من الأمم المتحدة. لكن الحاجات الداخلية لسياسة الولايات المتحدة تغلّبت. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1990، تراجعت عن اعتراضها. لكنها أُجبرت بعد أسابيع قليلة على ترك منصبها لأسباب ليس لها علاقة بهذا الموضوع على الإطلاق.

حدود القيادة: ألمانيا ومستقبل أوروبا

يعمل رجال الدولة العظماء عند الحدود الخارجية لما يُعتقد عمومًا أنه ممكن؛ فبدلًا من ترديد المُعتقد التقليدي السائد للعصر أيًّا يكن، يقومون باختبار حدوده. وفي خلال مسيرتها المهنية، تحدّت تاتشر قواعد الحكمة التقليدية، وقدّمت القيادة التي غيّرت شروط النقاش.

لكن من حين لآخر، بدا إيمانها بقدرتها على تحقيق ما يبدو مستحيلًا في غير موضعه. فبعد سقوط حائط برلين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، انحرفت تاتشر عن التأنّي والمرونة اللذين ساعداها بشكل عام. وبدلًا من قيادة الغرب نحو سياسة توحيد ألمانيا واعتماد ألمانيا الموحّدة داخل حلف الناتو، وجدت نفسها على خلاف متزايد مع أقرانها عبر الأطلنطي.

كان سقوط حائط برلين بالنسبة إلى تاتشر مدعاة للاحتفال بالفعل. وبالمثل، شكّل الانهيار المتتالي للأنظمة الشيوعية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية تتويجًا لتفكيك المسار

السوفيتي، وهو الأمر الذي كانت تعمل على تحقيقه طوال فترة وجودها في المنصب. إلّا أنها وجدت نفسها منزعجة بشدّة من النتيجة المنطقية لزوال الستار الحديدي: وتحديدًا، من أن ألمانيا الشرقية والغربية، المنقسمتين بشكل مصطنع منذ الحرب العالمية الثانية، يجب أن تتّحدا الآن.

كانت مخاوف تاتشر بشأن الوحدة الألمانية قائمة على أساس منطقي. ففي العام 1871، آخر مرّة دخلت فيها ألمانيا الموحدة حديثًا إلى النظام الدولي، وصفها بينجامين دزرائيلي بأنها «حدث سياسي أكبر» من الثورة الفرنسية[119]. وثبت أن رجل الدولة البريطاني كان بعيد النظر بعد سلسلة من الأزمات التي اندلعت بعد تقاعد بسمارك في العام 1890، وبلغت ذروتها مع اندلاع الحرب العالمية في آب/أغسطس من العام 1914. ستغيّر ألمانيا الموحّدة مرّة أخرى بشكل حتمي ميزان القوى في أوروبا، ولم تكن تاتشر وحدها التي فكرت بأن آثار مثل هذا التغيير تحتاج إلى دراسة متأنية.

شكّكت تاتشر في أن الطابع الحازم والتوسّعي الألماني قد انتهى بهزيمة هتلر، بسبب ما عانت منه كطفلة في الحرب العالمية الثانية. وارتابت في ما اعتبرته شخصية وطنية ألمانية لا تتغير؛ ففي أحلك لحظاتها، خافت تاتشر من ألا تكون ألمانيا قد تخلّصت من مشاكل ماضيها وما يسكنه من أرواح شريرة. وكما قال نابوليون ذات مرّة: «لتفهم شخصًا ما، انظر إلى العالم عندما كان في العشرين من عمره». بلغت تاتشر العشرين من عمرها في العام 1945.

لم تتردّد تاتشر في التعبير عن هذه المشاعر المتشكّكة. ففي خلال مأدبة عشاء حضرناها في تورنتو على هامش قمّة مجموعة السبع في حزيران/يونيو من العام 1988[120]، اقتبسْتُ من كلام بسمارك نخبًا لها، مشيرًا إلى أن أفضل ما يمكن لرجل الدولة القيام به هو الإمساك بعباءة الرب والمشي معه بضع خطوات. سألَتْ تاتشر، التي كانت تسمع بلا تركيز، عمن صاحب العباءة التي اقترحْتُ التمسك بها. وعندما شرح المضيف أنني كنت أقتبس من بسمارك، سألَتْ: «بسمارك، الألماني؟»، وردّ المضيف بالإيجاب، فقالَتْ: «حان الوقت للعودة إلى المنزل».

مع تصاعد الزخم من أجل التوحيد السريع، ظلّتْ تاتشر تعارض بقوّة لا تلين. وبينما تردّد القادة الآخرون في التعبير عن شكوكهم، اتخذت موقفًا مخالفًا للتيار السائد. وقالت

إنه بدلًا من السعي للتوحيد، يجب أن ينصبّ التركيز على تأسيس ديمقراطية حقيقية في ألمانيا الشرقية، وأصرّتْ على أن من الممكن وجود دولتين ألمانيتين ديمقراطيتين جنبًا إلى جنب إلى أجل غير مسمّى. وأضافت حجة أخرى في محاولة لإبراز قلقها من أن ألمانيا المتحدة قد تطمح مجددًا في السيطرة على أوروبا: إن توحيد ألمانيا قد يعرقل تجربة ميخائيل غورباتشوف التاريخية في الإصلاح، ما سيشجع الأحزاب المتشددة في موسكو، وقد يطيحه خارج منصبه.

لم تلاقِ هذه الحجج استحسانًا يُذكر حتى بين حلفاء تاتشر. إذ اعتبرت حكومة بوش إعادة توحيد الألمانيتين هي النتيجة الطبيعية للنصر الغربي في الحرب الباردة. وقبل سقوط حائط برلين بأيام قليلة، أكّد بوش موقفه وصرَّح لجريدة نيويورك تايمز قائلًا: «لا أشعر بالقلق الذي يساور بعض الدول الأوروبية بشأن إعادة توحيد ألمانيا، لأنني أعتقد أن التزام ألمانيا وإدراكها لأهمية التحالف ثابت لا يتزعزع»[121].

بدأ قادة أوروبيون مثل الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، الذي شارك تاتشر تردّدها في البداية، في التقدّم بحذر نحو قبول التوحيد بشرط تشكيل الشروط التي سيتم بموجبها. عندما التقيت بتاتشر في لندن في 10 كانون الثاني/يناير، شجّعتها على ذلك المسار. لكن لم يكن من الممكن إقناعها. يوضح سجّل اجتماعنا موقفها الثابت: «قالت رئيسة الوزراء إنه لا ينبغي لأحد أن يعتبر أي شيء في العلاقات الدولية أمرًا حتميًّا. وكان مبدأها هو تحديد ما يخدم المصالح البريطانية ثمّ السعي لتحقيقه»[122].

كانت هذه المشاعر محمودة وجديرة بالثناء، لكن في كانون الثاني/يناير من العام 1990 لم يكن هناك بديل لسياسة مرتبطة بإحكام بالواقع الناشئ في أوروبا. أظهرت شخصيتها القيادية، التي كثيرًا ما اتسمت بالذكاء الإبداعي والإدراك الجيد للحقائق، بعض علامات التزمّت. بدون الدافع العملي الذي ساعدها كثيرًا في الأزمات السابقة، وجدت تاتشر نفسها عالقة مع سياسة لم تكن سوى معارضة غير فعالة. كما كان عرضها بترك بعض القوات السوفيتية لحفظ استقرار ألمانيا الشرقية بعد التوحيد غير موفّق[123]. تقدّم الألمان بدعم الولايات المتحدة وموافقة فرنسا. ووجدت تاتشر نفسها مهمّشة وفي موقف ضعيف.

تشابَكَ توحيد ألمانيا في المشروع الأوسع للتكامل الأوروبي. كانت الرؤية السائدة

في القارة أن ألمانيا الموحّدة يمكن إدارتها بأفضل شكل ممكن بربطها بالمجتمع الأوروبي. وتبنّى المستشار هلموت كول هذا الرأي وكان مستعدًّا لتقديم تنازلات ألمانية للمشروع؛ وردّد وزير خارجيته هانز ديتريش غينشر دعوة الروائي توماس مان «لتأسيس ألمانيا أوروبية بدلًا من أوروبا ألمانية»[124].

عارضت تاتشر هذه الاستراتيجية معارضةً أساسية. إذ إن عدد سكان ألمانيا وإمكانياتها الاقتصادية الكبيرة سيضمنان لها ثقلًا كبيرًا إن لم يكن مهيمنًا في أي بنية أوروبية متكاملة. كانت تدرك أن السلطة الألمانية عمليًّا لا يمكن تحييدها بأي وسائل قانونية أو مؤسّسية. لكنها شعرت بقوّة بأن إقحام ألمانيا في أوروبا سيرسخ من القوّة الألمانية بدلًا من كبح جماحها. وفي النهاية، ثبت أنها كانت محقّة جزئيًّا، إذ أتاح التقدّم الاقتصادي لألمانيا تأثيرًا أكبر من أي دولة أخرى داخل الاتحاد الأوروبي. لكنها كانت مخطئة في ما يخصّ المسألة الأساسية المتعلّقة بالشخصية والسياسة الألمانية؛ إذ حوّل أديناور وخلفه ألمانيا جذريًّا وظلّت عضوًا لا يتجزأ من الاتحاد الغربي منذ توحيدها في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1990.

أوروبا، المعضلة التي لا تنتهي

كان برنامج التكامل الأوروبي بأكمله يتعارض مع رؤية تاتشر للعالم وليس توحيد ألمانيا فحسب. فقد اعتبرت، بصفتها مدافعة عن السيادة البرلمانية أن نقل السلطات من الدول القومية إلى مؤسّسات دولية أوروبية يعمل فيها بيروقراطيون غير مُنتخَبين بمنزلة إلغاء للحقوق الديمقراطية والسيادية.

كانت استراتيجية تاتشر هي تشجيع التحرّر الاقتصادي في أوروبا من دون المضي في التكامل السياسي. وأصبحت محاولة الحفاظ على هذا التوازن معضلتها الكبرى في السياسة الخارجية. حقّقت تاتشر في العام 1984 بعد أعوام من المفاوضات المضنية، نصرًا سياسيًّا كبيرًا على بروكسل، منح بريطانيا حسمًا سنويًا خفّض من مساهمة بريطانيا في الميزانية الأوروبية بمقدار الثلثين. وفي العام 1986، تبنّت القانون الأوروبي الموحّد سعيًا إلى سوق موحّدة (في الواقع كان البريطانيون هم من أعدّوه بشكل أساسي). إلّا أنها فشلت في توقّع أن يُستخدم القانون لتمديد «التصويت بالأغلبية المؤهّلة»

في المجالس الأوروبية، ما سرّع من تحوّل السلطات بعيدًا عن العواصم القومية. كما اعترفت لاحقًا في مذكّراتها:

> يمكنني الآن رؤية فترة ولايتي الثانية كرئيسة للوزراء على أنها فترة تغيّر فيها اتجاه المجتمع الأوروبي بشكل خفي وأكيد من كونه مجتمعًا للتجارة المفتوحة والتنظيم الخفيف والدول القومية ذات السيادة المتعاونة بحرية إلى سيطرة الدولة والمركزية[125].

كانت الساحة تتأهّب لصراع - بين لندن وبروكسل وداخل حزب المحافظين - سوف يستمر لأكثر من جيل.

إن كيفية إدارة علاقة بريطانيا مع أوروبا هي مسألة أبدية وحرجة بالنسبة إلى زعيم حزب المحافظين. بداية من مارغريت تاتشر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1990 إلى تيريزا ماي في تموز/يوليو من العام 2019، تعثّر أربعة رؤساء وزراء من حزب المحافظين في المياه الضحلة للعلاقة الأوروبية[126].

كانت أوّل علامة على معاناة تاتشر في إدارة الانقسامات داخل حزبها بشأن أوروبا هي استقالة وزير الدفاع مايكل هيسلتين في كانون الثاني/يناير من العام 1986. كان الخلاف ظاهريًا بشأن ويستلاند، الشركة المصنعة الوحيدة المتبقية لطائرات الهليكوبتر في بريطانيا، لكنه أساسًا كان بشأن طموح هيستلين في أن يحلّ محلّ تاتشر رئيسًا للوزراء. كانت الشركة الأميركية سيكورسكي قد أعربت عن اهتمامها بأن تصبح مساهمة أقلية في ويستلاند، أملًا في تغيير حال المصنع البريطاني غير المربح إلى الأحسن بضخ رأس المال فيه، وهو خيار راق لقناعات تاتشر بشأن السوق الحرّة والعلاقات عبر الأطلنطي.

لكن هيستلين فضّل حلًّا أوروبيًّا ومن الدولة. فبموجب خطة هيستلين، كانت الشركة البريطانية المتعثّرة ستنضمّ إلى ائتلاف مع شركات دفاع بريطانية وفرنسية وألمانية وإيطالية. تبع ذلك صراع سعى فيه 10 داونينغ ستريت إلى تشويه سمعة هيسلتين والانتقاص من قدره، ما أدّى إلى فترة وجيزة من الاضطرابات التي بدت وكأنها تهدّد قبضة تاتشر على حزب المحافظين. وفي النهاية، استقال هيستلين، وتخلّت سيكورسكي عن ويستلاند.

كان هيستلين جذّابًا وثريًّا وطموحًا للغاية وقدّم نفسه خلفًا لتاتشر مؤيّدًا لأوروبا.

كان تمرّده غير الخفي يتصاعد على المقاعد الخلفية لسنوات قبل أن ينفجر فجأة ليصبح حريقًا هائلًا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1990.

بحلول ذلك الوقت، كانت شرارات كثيرة قد تراكمت. صعد عمالقة سياسيون من حزب المحافظين وسقطوا بسبب مواقفهم من أوروبا. انضمّت المملكة المتحدة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عهد هيث في العام 1973. لكن في العام 1979، رفضت بريطانيا دخول آلية سعر الصرف الأوروبي الناشئة، وهي سلف ضعيف لعملة اليورو تطلبت من الدول المشاركة الإبقاء على أسعار صرف عملاتهم الأجنبية في نطاق معين من قيمة وحدة العملة الأوروبية، التي تحدّدت بثقل عملات الدول الأعضاء حسب حجم اقتصاداتها.

انقسم مجلس الوزراء البريطاني نتيجة للجدل والصراع العنيف بشأن المجموعة الاقتصادية الأوروبية وآلية سعر الصرف الأوروبي ووحدة العملة الأوروبية، ما أضعف قيادة تاتشر باطراد. رفضت تاتشر احتمال انضمام بريطانيا إلى آلية سعر الصرف الأوروبي في العام 1985، لكن بحلول بداية العام 1987، وجد وزير المالية نايجل لوسون حلًا بديلًا: إذ تأكد من دون موافقة تاتشر أن الجنيه الاسترليني سيلازم عملة ألمانيا الغربية المارك بمعدّل معين. إلّا أنه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1987، أدركت تاتشر الاتفاق الضمني وألغت هذه السياسة في أوائل العام 1988[127].

وسط هذا السياق من الخطط الطموحة والسعي المتزايد إلى التكامل الأوروبي، إلى جانب حزب المحافظين المنقسم بشكل دائم، قبلت تاتشر دعوة لإلقاء خطاب بشأن مستقبل القارة في كلية أوروبا بمدينة بروج البلجيكية. ومع وعيها بأن جمهورها من أعضاء الاتحاد الأوروبي الطموحين لم يكن جمهورًا طبيعيًا لرسالتها المتشكّكة في الاتحاد الأوروبي، لطّفت مقدّمة خطابها بمزحة. وقالت متحلّية بابتسامة عريضة: «إذا كنتم تصدّقون بعضًا من الأشياء التي قيلت وكُتبت عن آرائي بشأن أوروبا. فلا شكّ أن هذه الدعوة تبدو كما لو كانت دعوة لجنكيز خان للحديث عن فضائل التعايش السلمي!»[128] ومع ذلك، كانت تاتشر، مثل جنكيز خان، قادمة للسيطرة. وكانت تلك المزحة أقصى ما ستقدّمه من اللطف.

انطلقت تاتشر لوصف عيوب فكرة اتحاد أوروبا بدلًا من الإشادة بها. وبهذا الشكل،

يمكن أن يعتبر «خطاب بروج» كإعلان استقلال عن منتقدي حكومتها في المجلس الوزاري. فمن وجهة نظر تاتشر، كان من المفترض أن يحقّق المجتمع الأوروبي خمسة «مبادئ توجيهية»: الاعتماد على «تعاون نشط وطوعي بين دول ذات سيادة مستقلّة»؛ و«معالجة المشكلات الحالية بطريقة عملية»؛ و«تشجيع روح المبادرة»؛ و«عدم اعتناق سياسة الحماية التجارية»؛ و«الحفاظ على دفاع قوي من خلال حلف الناتو»[129].

كانت تاتشر تعني بالطريقة العملية، بيروقراطية أوروبية سلسة وخاضعة للمساءلة السياسية ومؤيّدة للسوق يمكن تنظيمها بتدخّل بسيط والتركيز على المشكلات العاجلة بدلًا من المخططات الكبرى. وفق هذا المعنى، كانت رؤيتها لأوروبا مبنية على الحفاظ على دول قومية واضحة كما عبّرت قائلة:

> إن محاولة قمع السيادة القومية وتركيز القوّة في المركز سيكون بالغ الضرر، وسيخاطر بالأهداف التي نسعى لتحقيقها. إن أوروبا ستكون أقوى تحديدًا لأنها تمتلك فرنسا كفرنسا وإسبانيا كإسبانيا وبريطانيا كبريطانيا، كلّ دولة بعاداتها وتقاليدها وهويتها الخاصة المستقلّة. سيكون من العبث والحماقة محاولة دمجها في شكل من أشكال الشخصية الأوروبية المتشابهة[130].

كان هذا مقطعًا سيؤيّده شارل ديغول كلمة بكلمة.

جاء تشكّك تاتشر في المركزية، الذي برز للغاية في خطاب بروج، من دراستها لهايك قبل أن تصبح رئيسة للوزراء. وبحلول وقت خطابها في بروج، اكتسبت خبرة من إجراء الإصلاحات في بريطانيا مثل خصخصة الصناعة والإسكان الحكومي، وهي مبادرات نجحت نجاحًا كبيرًا لأنها أعادت قوّة الدولة إلى المؤسّسات الخاصة. كان مناصرو المشروع الأوروبي من وجهة نظرها يتجاهلون الدروس الاقتصادية الرئيسية لهذا العهد. وقد استهدفتهم مباشرة في خطابها قائلة:

> من المثير للسخرية بالفعل أنه عندما تعلّمت دول مثل الاتحاد السوفيتي، الذي حاول إدارة كلّ شيء من المركز، أن النجاح يعتمد على نشر القوى والقرارات بعيدًا عن المركز، ما يزال هناك أشخاص في المجتمع الأوروبي يريدون التحرّك في الاتجاه المعاكس على ما يبدو. نحن لم نقلّل من حدود الدولة بنجاح في بريطانيا، فقط لنراها تُفرض من جديد على مستوى أوروبي مع دولة أوروبية فائقة تمارس هيمنة جديدة من بروكسل[131].

كُتب هذا البيان خصيصًا ليكون صادمًا، وقد حقّق المراد منه. إذ مثل رفضًا مباشرًا وقاسيًا لخطاب ألقاه رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور قبل ثلاثة أشهر، وفيه اقترح ديلور الاشتراكي الفرنسي أنه في غضون عشرة أعوام، ستفوّض السلطات التشريعية القومية البرلمان الأوروبي بحوالى 80% من قراراتها الاقتصادية[132]. وقد أثار ذلك غضب تاتشر إلى أقصى حدّ.

قدّم خطاب بروج رؤية حكيمة، لكنها كثيرًا ما تُنسى بشأن معنى الحضارة الأوروبية ومكانة بريطانيا فيها. وتطرّق إلى اثنين من قناعات تاتشر العظيمة، تعاطفها مع الساعين للحرية في أوروبا الشرقية وإعجابها العميق بالولايات المتحدة. نوهّت قائلة إن المجتمع الأوروبي كان «أحد مظاهر الهوية الأوروبية»، لكنه ليس «المظهر الوحيد». وانتقلت في خطابها من التحليل الحيادي إلى الإرشاد العاطفي إذ تابعت قائلة:

> يجب ألّا ننسى أبدًا أنه في شرق الستار الحديدي، اجتُثّ الأشخاص الذين كانوا ذات يوم يتمتّعون بحصّة كاملة من الثقافة والحرية والهوية الأوروبية من جذورهم. علينا أن ننظر دائمًا إلى وارسو وبراغ وبودابست على أنها مدن أوروبية عظيمة. وعلينا ألّا ننسى أيضًا أن القيم الأوروبية قد ساعدت في أن تكون الولايات المتحدة الأميركية المدافع الشجاع عن الحرية الذي صارت عليه[133].

كانت كلمات تاتشر تنبّؤية. إذ سرعان ما عادت مدن وارسو وبراغ وبودابست وبرلين الشرقية، التي رأت موقف تاتشر المناهض للشيوعية بطوليًا، إلى أوروبا، واعتمد نمو أوروبا وازدهارها في ذلك الوقت وحتى الآن، على الحماية التي توفّرها الولايات المتحدة، التي تعدّ في حدّ ذاتها امتدادًا كبيرًا للحضارة الأوروبية.

ولذلك احتلّ خطاب تاتشر في بروج في النهاية مكانة كبيرة في الخطاب البريطاني: ليس لمكانته المحورية في سيرتها الذاتية الخاصة فحسب، بل أيضًا لأنه يوضّح بُعد نظر تاتشر وبصيرتها، ولما فيه من تفاصيل واضحة للصراعات الدائمة بين الهوية البريطانية والتكامل الأوروبي.

السقوط

كان الأثر الفوري لخطاب بروج مع كلّ ذلك هو زيادة الخلاف بين تاتشر وزملائها في مجلس الوزراء. لم يكن ذلك شأنًا صغيرًا، فوجود اختلافات مُهمّة في السياسة

الاقتصادية ليس أقل شرًّا من أحداث مماثلة بشأن السياسة الخارجية والدفاعية. كما ذكرنا سابقًا، إن النظام البريطاني يرفع بأعضاء المجلس الوزاري إلى أعلى مراتب أحزابهم، ما يعني أن السلطة تتحرّك في الاتجاهين بين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. بالتالي فإن التآلف والقبول الشخصي بين الطرفين ضروري لإدارة حكومة فعّالة.

في حزيران/يونيو من العام 1989، قبل ساعات من خطاب تاتشر في قمّة المجموعة الأوروبية بمدريد، قام وزير المالية نايجل لوسون ووزير الخارجية جيوفري هاو بزيارتها في صبيحة يوم أحد في 10 داوننغ ستريت. كان ذلك حدثًا نادرًا في الحكومة البريطانية: إذ يهدّد أقوى وزيرين في حكومة تاتشر بالاستقالة إذا رفضت رئيسة الوزراء تقديم موعد نهائي للانضمام بشكل رسمي إلى آلية سعر الصرف الأوروبي، وبالتالي التخلّي عن استقلال السياسة النقدية لدولتها. سجّلت تاتشر بعناية مطالبهما، وعبّرت عن استعدادها لتعديل موقفها بشأن هذا الموضوع، لكنها رفضت الانصياع لموعد نهائي علني.

وبعد وقت قصير من عودتها من مدريد، خفضت رتبه هاو إلى قائد في مجلس العموم مع تخفيف الصدمة بمنحه منصب نائب رئيس الوزراء غير الواضح بشكل ما. وكانت تاتشر أكثر رحمة بلوسون إذ تركته في منصبه. لكنه سرعان ما استقال بسبب سياسة معدل الصرف ورفضها إقالة كبير مستشاريها الاقتصاديين ألان وولترز، الذي زعم لوسون أن آراءه العامة تقوّض من سلطته.

لكن في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1990، أجبر وزير المالية المعين حديثًا جون ميجور تاتشر على الإذعان لقبول انضمام بريطانيا إلى آلية سعر الصرف الأوروبي. ودافعت تاتشر في خطاب لها يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر في مجلس العموم عن هذا الإجراء مع رفضها «التام والقاطع» للاتحاد الاقتصادي والنقدي، التي رأت أنه «طريق غير مباشر إلى أوروبا فدرالية». كانت تاتشر غاضبة من مجلس وزرائها وعازمة على منع التحدّيات الإضافية لسياساتها وبدا أنها تتّخذ تعبيراتها البلاغية من كلمات الإنجيل في تحذير اللّه لأيوب: «إلى هنا تأتي، ولا تتعدّى». استخدمت تاتشر جاك ديلور كغطاء لها وقالت إنه «أراد أن يكون البرلمان الأوروبي الهيئة الديمقراطية للمجتمع، وأراد أن

تكون المفوضية السلطة التنفيذية، وأراد أن يكون مجلس الوزراء هو مجلس الشيوخ». وكانت إجابتها مباشرة: «لا، لا، لا!»[134].

أصبحت عبارة «لا، لا، لا» التي ألقيت بهدوء وتأكيد عبارة خالدة أخرى لتاتشر، ولكن ليس قبل أن تساعد في إطاحة حكومتها، التي كانت بالفعل تخسر الدعم بسبب تبنّيها «ضريبة الرأس» (ضريبة ثابتة للحكومة المحلّية).

وبعد ذلك بيومين، استقال جيوفري هاو من منصبه الوزاري بسبب «مسائل تتعلّق بالجوهر والأسلوب» كما شرح في خطاب بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر لمجلس العموم. وقال في خطاب استقالته إن سياسة تاتشر بشأن الوحدة الاقتصادية والنقدية «تهدّد بشكل متزايد بتضليلها هي والآخرين». كان خطاب هاو تحفة فنية، إذ أضاف إليه المديح الزائف. فبعد الترحيب «بشجاعة وقيادة» تاتشر أمام مجلس العموم المسحور، استهدف نهجها مباشرة بالاستشهاد بمعتقد هارولد ماكميلان أن بريطانيا:

> عليها أن تضع نفسها ضمن المجتمع الأوروبي وتحافظ على مكانتها. وأن من الضروري في ذلك الوقت، كما هي الحال اليوم، ألا نعزل أنفسنا عن حقائق السلطة؛ ولا نتقهقر إلى غيتو من المشاعر تجاه ماضينا وبالتالي نقلّص من سيطرتنا على مصيرنا في المستقبل[135].

زادت حميّة وحماس هاو وانتقد خطاب تاتشر عن أوروبا بأنه «مأسوي» و«صادم». ثمّ تحوّل إلى نبرة أقرب إلى الحزن من الغضب:

> إن المأساة - التي تعدّ مأساة قوية للغاية بالنسبة إليّ شخصيًّا وإلى حزبي وإلى شعبنا بأكمله وإلى صديقتي اليمينية الكريمة نفسها - هي أن موقف رئيسة الوزراء نحو أوروبا يمثل تهديدات خطيرة بشكل متزايد على مستقبل دولتنا. ويخاطر بتقليل تأثيرنا وزيادة احتمالات إقصائنا مرّة أخرى. لقد دفعنا الثمن باهظًا في الماضي بسبب البدايات المتأخّرة والفرص المهدرة في أوروبا. ولن ندع ذلك الأمر يتكرّر مرّة أخرى. إذا أبعدنا أنفسنا بالكامل، كحزب أو كدولة، عن الوسط في أوروبا، ستكون العواقب وخيمة لا تُحصى وعسيرة لا تقبل الإصلاح للغاية[136].

أوضح هاو في ختام كلامه أنه لا يرى مستقبلًا بنّاءً للأمة تحت قيادة تاتشر. ما أشار إلى «تعارض» بين إخلاصه لصديقته رئيسة الوزراء وإخلاصه لما «أعتبره المصالح الحقيقية للأمة». واختتم قائلًا إنه لم يعد من الممكن بعد الآن أن يستمر في العمل

للحكومة. زاعمًا بأنه قد «قاوم» قراره لوقت طويل، ومشجعًا الباقين في الحزب على «التفكير في ردودهم» واتباع خطاه في القيام بما «هو صحيح للحزب والدولة»[137]. كانت هذه المناشدة «للآخرين» في حزب المحافظين بإعادة النظر في ولائهم لحكومة تاتشر تدعو بشكل ضمني لإطاحتها. أعلن مايكل هيستلين عن تحدّيه للقيادة في صباح اليوم التالي.

كان التوقيت مزعجًا جدًّا بالنسبة إلى تاتشر. فقد كان مقرّرًا أن تزور أيرلندا الشمالية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر ثمّ تسافر إلى باريس لحضور مؤتمر مدّته ثلاثة أيام (من المقرّر عقده في 19-21 تشرين الثاني/نوفمبر) تابع للجنة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي فترة ستكون الأيام الأخيرة لحملة انتخاب زعيم حزب المحافظين الجديد. وعلى الرغم من التحدّي، اختارت تاتشر تلبية التزامات سفرها.

عندما تأملت من بعيد هذا التنافس المفاجئ على القيادة (وأنا شخص غريب)، أدهشني قرار تاتشر. وفي تجاوز محتمل لحدودي السابقة، التي دائمًا ما قيّدت أحكامي في السابق على السياسة الخارجية، هاتفت تشارلز پاول الذي أصبح الآن صديقًا مقرّبًا، وسألته لماذا بدا أن تاتشر تبعد نفسها عن ميدان القتال في ذروة المعركة. من الصحيح أن المؤتمر شكّل لحظة واعدة للغاية لفترة ما بعد الحرب الباردة: إذ كان بوش وغورباتشوف سيلتقيان بنظرائهما الأوروبيين ويرسمون خارطة مستقبل القارة. لكن بالنسبة إلى تاتشر، لا شك أن المسار الأكثر حكمة هو البقاء في بريطانيا والدفاع عن قضيتها مع مؤيّديها المتردّدين.

لكن اقتراحي لم يلقَ ترحيبًا: فقد آمنت تاتشر أن واجبها يقع على المسرح العالمي. وكانت ترى أن تجنّب المؤتمر لإدارة النزاع في حزب المحافظين قد يشير إلى انعدام خطير للثقة. ونظرًا لشخصيتها القوية والعنيدة، ثبت أن قرارها كان كارثيًّا.

تركت تاتشر إدارة حملتها لأشخاص يمكن وصفهم فقط بأنهم مجموعة من الأشخاص غير الأكفاء نصف المتفانين. ففي مساء 20 تشرين الثاني/نوفمبر، نقل مساعدوها أخبار التصويت في الاقتراع الأول إليها في السفارة البريطانية بباريس: «ليس جيّدًا كما كنّا نأمل وليس جيّدًا بما يكفي»[138]. لقد حصلت على 204 أصوات مقابل 152 صوتًا لهيستلين، وامتنع 16 عن التصويت. لكن بموجب قواعد حزب المحافظين المبهمة، لم تحقّق الأغلبية العظمى المطلوبة؛ لو دعمها اثنان من مناصري هيستلين، كانت ستفوز.

لكن الآن يجب إجراء اقتراع ثانٍ. تحلّت بوجه شجاع أمام الكاميرات وأخبرت المراسلين أنها ستخوض هذا الاقتراع بالفعل.

كانت الأحداث المعاكسة التي توالت على مدار الثماني وأربعين ساعة التالية تتّسم بالتراجيديا الشكسبيرية. كانت مخازن النوايا الحسنة التي جمعتها في مجلسها الوزاري على مرّ السنين تتناقص؛ واقترنت القناعة والروح القتالية والجاذبية التي جذبت لها حلفاءها في السابق بعناد كلّفها أصدقاءها ومناصريها. ومع تمتّع هيستلين بالاهتمام الإعلامي، بدأ بعض حلفاء تاتشر المخلصين في الاضطراب والانشقاق. وتهامس المجلس الوزاري عن إعداد مرشح «لإيقاف هيستلين»، إما جون ميجور أو وزير الخارجية دوغلاس هيرد.

شهدت تاتشر طوال الليل وحتى اليوم التالي انحسار مدّ نجاحها. وقابلت أعضاء مجلس الوزراء واحدًا تلو الآخر، وأخبرها كلّ واحد منهم أنه يدعمها شخصيًا بالطبع، لكنها لم تحصل على صوت إضافي. وبحلول منتصف الليل يوم 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، قرّرت الاستقالة بعد أن انهارت. وأعلنت رسميًا الساعة 9 من صباح اليوم التالي عن قرارها لمجلس وزرائها. وكما أخبرتُ پاول في ذلك الوقت، كان وقع استقالتها عليّ «أسوأ من وقع خبر وفاة أحد أفراد الأسرة»[139].

بالنسبة إلى معظم المراقبين الأميركيين، كان سقوط تاتشر محيّرًا. إن ضخامة إنجازاتها على المسرح العالمي والثقة الهائلة التي تمتّعت بها في أميركا جعلا من الصعب إدراك سبب طرد زملائها من حزب المحافظين لها. شعر الرئيس بوش بالضيق عندما سمع النبأ في خلال رحلة إلى المملكة العربية السعودية، حيث كان يزور قوات التحالف التي تجمّعت لطرد القوات العراقية من الكويت. وتحدّث الجنرال نورمان شوارتسكوف نيابة عن عددٍ من أصدقاء بريطانيا عندما سأل نظيره البريطاني: «أي دولة تلك التي تطرد رئيسة وزرائها في خلال الحرب؟»[140].

لاحظ المراقبون أيضًا بالمثل، السمو العام الذي تحلّت به على الرغم من حزنها الخاص. فقد أعلنت في الصباح عن نيّتها الاستقالة؛ ثمّ بعد ظهر ذلك اليوم نفسه، نجحت في مواجهة تصويت بحجب الثقة في البرلمان بقوّة وجسارة. إذ كان حزب العمال قد دعا إلى التصويت لاستغلال الارتباك في صفوف المحافظين. لكن خطاب تاتشر في

فترة ما بعد الظهر تلك كان، وفق تعبير قائد الحزب الليبرالي الحرّ پادي أشدون، «أداءً بارعًا». فقد دافعت بشكل مذهل عن سياسات حكومتها -وبالتالي قيادتها- وتساءلت قائلة: «دعوني أسأل حزب العمال عندما يتلاشى خطابهم العاصف ما هي الأسباب الحقيقية للدعوة إلى هذا التصويت أمام مجلس العموم؟» وكان ردّها قويًا:

لا يمكن أن تكون شكوى من مكانة بريطانيا في العالم. فهي عالية عن استحقاق، ولا بسبب إسهامنا في إنهاء الحرب الباردة وانتشار الديمقراطية بأنحاء أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وهي إنجازات تمّ الاحتفال بها في الاجتماع التاريخي بباريس الذي عدت منه بالأمس.

لا يمكن أن يكون بسبب الموارد المالية للدولة. فنحن نسدّد ديوننا، بما في ذلك ديون حزب العمال...

إن المسألة الحقيقية التي يجب البت فيها... هي الطريقة الأفضل للبناء على إنجازات الثمانينيات من القرن العشرين، والمضي بسياسات حزب المحافظين قدمًا في خلال التسعينيات وإضافة انتصار انتخابي عام رابع إلى الانتصارات الثلاثة المتتالية، وأنا متأكدة من أننا سنحصل عليه[141].

في هذا الخطاب كانت تاتشر بعيدة النظر بالكامل. إذ تغلّب جون ميجور على هيستلين في انتخابات القيادة التالية وحصل على فوز رابع على التوالي للمحافظين في الانتخابات العامة لعام 1992.

وفي الأسبوع التالي، واجهت تاتشر أسئلة من البرلمان للمرّة الأخيرة. وأكثر ما يلفت النظر عند العودة إلى تلك الجلسة هو الثناء الذي أمطرها بها السياسيون من خارج حزب المحافظين. فعلى سبيل المثال، انتهز السياسي جيمس مولينو من الحزب الوحدوي الشمال أيرلندي الفرصة للتأمل بندم نوعًا ما في نزاعهم السابق بشأن الاتفاق الأنجلو أيرلندي:

هل تتذكر رئيسة الوزراء مناقشة مُهمّة في تشرين الثاني/نوفمبر 1985، عندما كانت العلاقات بيننا متوتّرة قليلًا؟ هل تتذكر قولي لها آنذاك: «إن الملايين من المواطنين البريطانيين في جميع أنحاء هذه الأمة يشعرون بإسهامات رئيسة الوزراء الدائمة لتقرير مصير هذه الأمة». وهل تعي رئيسة الوزراء الآن أن الأغلبية العظمى من هؤلاء الناس يتمنّون لو تستمر في إسهاماتها؟[142].

أجابت تاتشر بلطف متنازلة عن فرصة إحراز نقاط ضدّ الخصم الذي تسبّب في سقوطها: «هذا الرجل المحقّ المحترم سخيّ للغاية بالفعل».

وفي اليوم التالي، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، غادرت مارغريت ودنيس تاتشر 10 داوننغ ستريت. وكان تصريحها الأخير كرئيسة للوزراء هو، تقديم جزيل الشكر لجميع الموظفين الذين قاموا بصيانة منزل إقامة رئاسة الوزراء.

خاتمة

إن عودة بريطانيا التي أسهمت فيها تاتشر كانت مشروعًا اقتصاديًا وروحيًا. وعندما تولّت منصب رئاسة الوزراء، لم يكن تراجع الدولة مجرد مسألة اقتصاد متعثّر. بل كان التراجع مُعتقَدًا جماعيًا ومعزّزًا ذاتيًا ومنهكًا في نهاية المطاف. برزت علاماته في التضخّم المرتفع والنمو البطيء والاضطرابات العمالية المعوقة. لم يكن المركز السياسي لبريطانيا في السبعينيات من القرن العشرين ناجحًا ببساطة.

كانت تاتشر رافضة لهذا الإجماع المرهق واستحضرت رؤيا إيجابية للمستقبل كزعيمة للمعارضة. ولاحقًا عندما أصبحت رئيسة للوزراء شرعت في نقل مجتمعها إلى مكانة لم يكن فيها من قبل. وتطلّب ذلك شجاعة وشخصية: شجاعة في الابتعاد كثيرًا عن الحكمة المتعارف عليها في ذلك الوقت، وشخصية في البقاء على مسارها بثبات على الرغم من شكاوى الدولة المريضة الحادّة من مرارة دوائها.

أظهرت تاتشر مرارًا وتكرارًا هدوء أعصابها والتزامها الذي لا يتزحزح بقناعاتها، حتى عندما كانت الظروف غامضة وظهرت مخاطر كبيرة بالانحدار وبدا أن الدعم الشعبي لها يتضاءل. كانت استراتيجيتها لتضييق الإمدادات النقدية من أجل مكافحة التضخم في بداية وجودها في المنصب لا رجعة فيها. كما قامت بردّ فعل قوي ضدّ العدوان على جزر فوكلاند. وضمنت إمدادات طاقة بريطانيا في خلال إضراب عمال المناجم، مع الحفاظ على سياساتها حتى عندما هدّد الرأي الشعبي بالانقلاب ضدها.

لا شكّ أن المثابرة وحدها نادرًا ما تكون كافية للنجاح. كان على تاتشر جمع المناصرين في حزب المحافظين للحفاظ على استراتيجيتها لاستعادة بريطانيا وتجديدها - وبخاصة للإصلاح الداخلي، الذي شهد بطبيعته انقسامًا أكبر من استنفار

القوات ضدّ عدوّ خارجي. كان لخطاباتها تأثير على مناصريها يشبه وصف أشعيا برلين لكلمات تشرشل التي أثارت الأمة في خلال الحرب العالمية الثانية وحفّزتها:

إن وقع كلماته منوّم، وإيمانه قوي، لدرجة أنه سحر الشعب من شدة بلاغته والحماسة القوية في خطاباته حتى بدا لهم أنه يعبّر بالفعل عمّا في قلوبهم وخواطرهم. لا شك في أن ما أثاره في قلوبهم وخواطرهم كان موجودًا بالفعل؛ لكنه كان ساكنًا حتى أيقظه فيهم[143].

وبالمثل، كان الاستياء من عجز بريطانيا موجودًا في الأجواء في عهد تاتشر؛ وكان إنجازها هو أنها وجّهته نحو قضية الإصلاح الداخلي. أثارت خطاباتها دعمًا كافيًا من جناحها في حزب المحافظين للحفاظ على برنامجها الطموح، وأعادت تنسيق المركز السياسي لعقود. فقد وازنت بين الحضور القوي للحكومة في المجتمع والحرية الفردية في الاقتصاد، ومن المحتمل أن غالبية المحافظين المعاصرين ما كانوا ليتّبعوا ذلك البرنامج، ولكنه بالتأكيد كان يمثل المثل العليا التي اتّبعها الحزب في فترات سابقة من تاريخه[144]. وفي أثناء البرنامج، كوّنت تحالفات جديدة من المصوّتين الذين لم يكونوا يصوّتون عادة لحزب المحافظين، ما مكّنها من الفوز بثلاثة انتخابات متتالية ووضع الأساس لفوز رابع بعد استقالتها بوقت قصير. لقد تنبّأت بالمستقبل، وجعلته ممكنًا.

لكن ذلك لا ينفي أنه كان لديها أعداء؛ فحتى المحافظون اتهموا تاتشر أحيانًا بخيانة المبادئ الأساسية لحزبها. لقد كانت دخيلة بالطبع: إذ كانت امرأة تدرّبت كعالمة، وكانت فردًا من أفراد الطبقة المتوسطة، فقد كان والدها بقّالًا. لكن مع ذلك، عبّرت أفعالها عن التزامها الكامل بحزبها، حتى مع كونها مغيرّة جذريًّا بلا شكّ. فلم تخن مبادئ حزبها، بل كانت تعمل بثبات ويقين على استعادتها.

كانت المُثل العليا لتاتشر هي نفسها المُثل العليا لأعظم قادة حزب المحافظين منذ دزرائيلي: الحفاظ على المملكة المتحدة، والمشاركة الدولية على أساس المبادئ الدمقراطية والحوكمة المحلّية المعتمدة على الكفاية الذاتية الفردية، مدعومة بالاعتراف بإجماع بريطانيا بعد الحرب على الحاجة إلى وضع رفاهية ورعاية صحية مستقرّة.

وفي الشؤون الدولية، على الرغم من أنها لم ترَ قيمة كبيرة في البداية للتواصل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي، إلّا أنها غيّرت مسارها عندما صادفت ميخائيل

غورباتشوف ورأت أن الوقت مناسب لإحراز تقدّم. تعاملت مع غورباتشوف في مسائل جوهرية، مع التركيز بحزم على المدى الطويل، معتقدة أن فتح مثل هذا الحوار سيقوي في النهاية من مركز الغرب الديمقراطي.

لم ترَ تاتشر أيضًا أي تعارض بين مبادئ السوق الحرّة وواجبها في الحفاظ على البيئة. إذ كانت تاتشر مناصرة كبيرة لبروتوكول مونتريال، المعاهدة الدولية النادرة التي حظيت بثناء عالمي وفعالية عالية، وبذلك استحقت نصيبها من الفضل في الشفاء الرائع لطبقة الأوزون في العقود الأخيرة. وقرب نهاية رئاستها للوزراء، أصبحت واحدة من أوائل القادة العالميين الذين تحدّثوا بإصرار عن مخاطر التغيّر المناخي. واعترفت في خطابها أمام الجمعية الملكية في العام 1988، أنه بالرغم من كلّ فوائد الثورة الصناعية، من الحقيقي أيضًا أن البشرية قد «بدأت عن غير قصد اختبارًا ضخمًا لنظام الكوكب نفسه»[145]. وعلى الرغم من أنها تركت حلّ هذه المشكلة الهائلة ذات الأهمية المتزايدة للأجيال التالية، إلّا أنها سعت إلى تحديد الطريق على الأقل.

كانت سياسة تاتشر الخارجية دليلًا حيويًّا على أهمية الشراكة البريطانية الأميركية داخل الحلف الأطلسي. فقد أكّد تنشيط هذه «العلاقة الخاصة» مدى أهميتها وتأثيرها على المسرح العالمي. لم يكن هناك شيء في الموارد الطبيعية أو الأداء الاقتصادي أو القوّة العسكرية لبريطانيا العظمي يؤهّلها لمركز التفوق في فترة الثمانينيات من القرن العشرين. ولكن عن طريق شخصية تاتشر القوية ودعمها الموجّه بمهارة إلى الأمور التي تستحق الدعم وعلاقتها مع الرئيس الأميركي ريغان، تصرّفت تاتشر كما لو كانت بريطانيا ندًّا للولايات المتحدة. وبالنسبة للجزء الأعظم، كانت حكومة ريغان مستعدة للإيمان بالمستحيل بسعادة.

يتكيّف بعض القادة مع تقاعدهم من العمل السياسي بسهولة وتألّق نسبي. بل قد تستمرّ مكانتهم في النمو، ويكتبون بنجاح فصلًا جديدًا ومقنعًا في قصة حياتهم. لكن السيدة تاتشر، بعد أن أصبحت كذلك، لم تكن من هؤلاء القادة. لقد كانت تعيش من أجل رؤيتها، وعندما تركت المنصب، وجدت صعوبة في العثور على أي شيء يحمل مغزى مماثل للتحدّيات التي خاضتها في خلال سنواتها في 10 داوننغ ستريت.

واصلتُ الاتصال بها في كلّ رحلة إلى لندن، حتى في الأعوام التي غيّم فيها المرض

على عقلها. فعلى الرغم من سمعتها المهيبة، التي اكتسبتها إلى حدّ كبير من سلوكها في النزاعات على المبادئ، إلّا أنها كانت تعاملني دائمًا بلطف واهتمام. وحتى آخر زيارة لي، لطالما وجدتها كريمة ووقورة ومراعية بلا كلل.

في تلك المناسبات الأخيرة، عند جلوسي مع صديقة عزيزة أعرفها منذ أكثر من ثلاثة عقود، رأيت قائدة واجهت مصاعب الحياة بشجاعة وجسارة. وعلى الرغم من أنها تراجعت إلى مجرّد مراقبة في المجال السياسي، إلّا أنها ستبقى رمزًا تاريخيًّا عظيمًا لعشرات الملايين من المواطنين -والنساء- وعدد لا يُحصى من المعجبين بالخارج: كانت مُصلِحة اقتصادية ذات أهمية كبيرة، ورئيسة وزراء ارتقت بعزيمتها وجسارتها عندما كانت السيادة البريطانية مهدّدة، والمرأة الحديدية للعالم الغربي. أدرك كلّ من تعامل معها صلابتها الخارجية؛ وفي الوقت نفسه أدركوا قوّتها الداخلية التي تغلبت بها على محن القيادة. قلّة هم من استطاعوا الهروب من سحرها ودفئها الشخصي.

بالنسبة إلى منتقديها، كانت شجاعة تاتشر أحيانًا تخفي صفاتها الإنسانية. لكن صلابتها الاستثنائية تعايشت جنبًا إلى جنب مع الصفة التي يغفل عنها كثيرون والتي تقبع في صميم قيادتها: حبّ الوطن.

إن آخر ترنيمة أُنشدت في جنازتها بكاتدرائية القديس بولس يوم 17 نيسان/أبريل 2013 تجسّد وجهة نظرها:

أقسم لك، يا وطني، بكل ما فوق الأرض،
أن أخدمك يا حبّي بشكل كامل وتام ومثالي:
الحبّ الذي لا يَسأل، الحبّ الذي يصمد أمام الاختبار،
الحبّ الذي تمدّد على المذبح الأعزّ والأفضل[146].

خاتمة

تطوّر مفهوم القيادة

من حكم النبلاء إلى حكم الأكفّاء

اقتفت هذه الصفحات أثر ستة من القادة في الظروف التاريخية، ودور الظروف التاريخية في التأثير فيهم. كونراد أديناور، شارل ديغول، ريتشارد نيكسون، أنور السادات، لي كوان يو، ومارغريت تاتشر؛ وكلّ منهم أحدث تغييرًا في مجتمعه، وأسهم في صياغة نظام عالمي جديد.

ولقد تأثّر هؤلاء الزعماء الستة بدراماتيكية دامت عبر نصف قرن، وقت أن شرعت أوروبا، التي شكّلت تطوّر التاريخ على مدى أربعمئة عام بينما كانت تسيطر على الشطر الأكبر من العالم، في استنزاف نفسها في حربين عالميتين كانتا في واقع الأمر حربًا أهلية أوروبية. ثمّ ساعدوا في تشكيل تداعياتها، حيث كان لا بُدّ من إعادة تنظيم الاقتصادات وإعادة تعريف الهياكل المحلّية وإعادة ترتيب العلاقات الدولية. كما واجه هؤلاء الستة تحدّيات الحرب الباردة والاضطرابات التي أحدثتها حقبة إنهاء الاستعمار وبداية العولمة، التي ما يزال صداها يتردّد حتى يومنا هذا.

كانت الفترة التي نشأ فيها هؤلاء القادة فترة تحوّل بالمعنى الثقافي للكلمة؛ فقد تغيّر الهيكل السياسي والاجتماعي للغرب بشكل لا رجعة فيه من نموذج القيادة الوراثي والأرستقراطي (حكم النبلاء) إلى نموذج الطبقة الوسطى والجدارة (حكم الأكفّاء). وفي خلال نشأتهم، كانت بقايا الأرستقراطية تذوب في نموذج الجدارة البازغ، وبالتالي توسّعت قاعدة الإبداع المجتمعي وتوسّع نطاق تأثيرها في الآن نفسه.

اليوم، أصبحت مبادئ الكفاءة والجدارة والمؤسّسات مألوفة جدًّا، لدرجة أنها تهيمن على لغتنا وتفكيرنا. خذ كلمة «المحسوبية»، والتي تعني محاباة الأقارب والأصدقاء لا سيّما في التعيين في مناصب المسؤولية، مثلًا. في عالم ما قبل الجدارة، كانت المحسوبية منتشرة، بل كانت تمثّل أسلوب حياة معتادًا، ولم تكن الممارسة تُحمّل أي آثار مقلقة أو تنمّ عن اقتناص ميزة بغير عدل، على العكس من ذلك، فقد كانت علاقات الدمّ هذه مصدرًا للشرعية.

كما تصوّرها فلاسفة اليونان القديمة في الأصل، فإن الأرستقراطية تعني «حكم النخبة». وكان مبرّر هذه القاعدة، ولا يُقصَد بها التوريث بكل تأكيد، أخلاقيًا هو الاستفادة من جانب من جوانب الطبيعة البشرية افترضوا أنه هبة، أي عدم المساواة في القدرات والمواهب، وتسخيره لتحقيق الصالح العام. وقد صوّرت «أسطورة المعادن» لأفلاطون نظامًا سياسيًّا أرستقراطيًّا قائمًا على ما نسميه اليوم «الحِراك الاجتماعي». وحسب وصفه، يمكن للشباب (بما في ذلك الفتيات) الذين يمتلكون أرواحًا من «ذهب»، حتى لو كانوا من آباء من «نحاس» أو «فضة»، تحقيق المنجزات بفضل مواهبهم الطبيعية[1].

وبوصفها نظامًا اجتماعيًّا رسم تاريخ أوروبا على مرّ قرون، اكتسبت الأرستقراطية معنى مختلفًا تمامًا؛ فهي النبل الموروث الذي يمنح قادتها القوّة والمكانة. ومن السهل علينا اليوم تذكّر عيوب الأرستقراطية بهذا المعنى المكتسب، ومن ذلك الانزلاق إلى الفساد أو عدم الكفاءة. وقليلة هي فضائلها التي نذكرها.

وعلى سبيل المثال، لم يعتبر الأرستقراطيون أنفسهم مكتسبين لمكانتهم بالجهد الفردي. فقد كان المنصب حقًّا أصيلًا وليس مُكتسَبًا. وعلى هذا النحو، وعلى الرغم من وجود مترفين غير أكفاء، إلّا أن الجانب الإبداعي للأرستقراطية ارتبط بالتزامات أخلاقيات النبل، عملًا بالعبارة الإنجيلية «فكل من اعطي كثيرًا يُطْلَب منه كثير». ونظرًا لأن الأرستقراطيين لم يحقّقوا مكانتهم، فقد شعر نخبتهم بواجب الانخراط في الخدمة العامة أو تحسين الوضع الاجتماعي.

وفي العلاقات الدولية، انتمى قادة من دول مختلفة إلى هذه الطبقة الاجتماعية وراودهم الإحساس الذي يُجاوز الحدود الوطنية. ومن ثمّ، فقد اتفقوا بشكل عام على ما يشكّل نظامًا دوليًّا شرعيًّا. ولم يمنع هذا الاتفاق وقوع النزاعات، لكنه ساعد في ترويض

حدّتها وسهولة حلّها. وقد تطوّرت مفاهيم السيادة والتوازن والمساواة القانونية للدول وتوازن القوى، والتي كانت السِمات المميِّزة لنظام ويستفاليا، في عالم الممارسات الأرستقراطية.

أما مساوئ السياسة الخارجية الأرستقراطية، فتمثّلت في ثقة مفرطة في الحدس واعتداد بالذات إلى حدّ الوصول إلى حالة الركود. ومع ذلك، وفي المفاوضات التي كان يُنظر فيها إلى الموقف والمكانة على أنه حقّ مكتسب، كان الاحترام المتبادل بين المنافسين وحتى الخصوم متأصّلًا (على الرغم من أنه لم يكن مضمونًا دائمًا)، وكانت المرونة غير مقيدة بالتزام مسبق بالنجاح الدائم، مهما كانت المشكلة على المدى القصير. ويمكن الحكم على السياسات من حيث مفهوم مشترك للمستقبل بدلًا من الإكراه على تجنّب حتى الانتكاسات المؤقّتة.

وبالتبعية، يمكن للأرستقراطية في أفضل نماذجها أن تنمّي شعورًا بالتميّز هو نقيض الإغراءات الديماغوجية التي تصيب الديمقراطية الشعبوية أحيانًا. وإلى الحدّ الذي ترقى فيه الأرستقراطية إلى قيمها المتمثّلة في ضبط النفس ونزاهة الخدمة العامة، يميل قادتها إلى رفض تعسف الحكم الشخصي ويفضّلون الحكم بالمكانة والإقناع الأخلاقي بدلًا من ذلك.

وعلى مدار القرن التاسع عشر وفي خلال أوائل القرن العشرين، تجرّدت الأرستقراطية الوراثية مما اكتسبته نتيجة تراجع الحسّ الديني وإطلاق الثورة الفرنسية لحركات دعت إلى مزيد من المساواة السياسية وتغيير هيكلية الثروات واكتساب المكانة من واقع اقتصاد السوق المزدهر. وبغتةً، كشفت الحرب العالمية الأولى الغطاء عن التناقض بين القيم السياسية الأرستقراطية المتضائلة من جهة والواقع التقني الناشئ من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن تلك القيم شدّدت على حتمية ضبط النفس والتطوّر السلمي، فقد زادت التكنولوجيا من حجم التدمير الذي سببته الحرب. وانهار النظام في العام 1914 عندما أزاحت المشاعر الوطنية المتزايدة تلك الضمانات السابقة، بينما سمحت التكنولوجيا بتوفير الوسائل إلى مستوى صراع يتصاعد باستمرار، وأدّى على مدار أكثر من أربع سنوات من الحرب الاستنزافية إلى تقويض المؤسسات القائمة.

ولقد نوّه ونستون تشرشل في كتابه «العاصفة الوشيكة» (1948) بأن الحرب العالمية

الأولى كانت صراعًا «ليس بين حكومات، بل صراع شعوب»، وفيها «نُحِرَ شريان حياة في جسد أوروبا في خضمّ مذبحة غاضبة»[2]. وعن نهاية الحرب، كتب تشرشل:

> لقد ولّت أيام معاهدتي أوتريخت وفيينا، حيث كان رجال الدولة والدبلوماسيون الأرستقراطيون، المنتصرون والمهزومون على حدّ سواء، يجتمعون على محادثات مهذبة راقية، بعيدًا عن قعقعة الديمقراطية، بغية إعادة تشكيل الأنظمة على أسس يتفقون عليها جميعًا. أما الشعوب، التي تحرّكها معاناتها وتلهمها تعاليم جماهيرية ليس إلّا، فقد وقفت بعشرات الملايين في إصرار بأن يُفرض القصاص على أكمل وجه[3].

ولأن قادة أوروبا فشلوا في نزع فتيل الكارثة المقبلة، أو احتواءها بمجرّد اندلاعها، فقد أدّت الحرب العالمية الأولى إلى تآكل الثقة في النخبة السياسية؛ لتفسح القيادة الضعيفة المجال لحكام شموليين في الدول الرئيسية بالقارة. وفي الوقت نفسه، تبيّن أن التسوية السلمية في العام 1918 لم تكن متوافقة بشكلٍ كافٍ مع القيم السائدة على نطاق واسع بما يشجع على الالتزام بالنظام الجديد، كما كانت غير سليمة من الناحية الاستراتيجية كونها فشلت في إضعاف الأطراف المهزومة بما يكفي للقضاء على قدرتها على الانتقام. وكان لهذا كثير من النتائج، أبرزها اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وفي كلتا الحربين العالميتين، مثّلت التعبئة الشاملة للشعوب والسيطرة على طاقاتهم واستغلال العداء المتبادل بينهم أولى نتائج صعود الطبقة الوسطى وأشدّها كآبة. ومع ذلك، بعد أن مرّت اضطرابات حرب الثلاثين عامًا الثانية (1914 - 1945)، سيكشف هذا التحوّل الاجتماعي عن نفسه ليكون متوافقًا مع الاستقرار الدولي وقيادة الدولة. وأثبت عالم من الدول القومية المعتدّة بذاتها، وفي وجود الطبقة الوسطى التي استحوذت على الحصّة الأكبر من القوّة السياسية والثقافية، أنه قادر على تقديم قادة نفّذوا سياسات خلّاقة مسؤولة.

أتاحت قوّتان اجتماعيتان متّصلتان، وهما الجدارة والديمقراطية، صعود قادة الطبقة الوسطى وإضفاء الطابع المؤسّسي عليهم. وكان أحد الشعارات الحاشدة للثورة الفرنسية هو «إتاحة المهن للمواهب». ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، أدّى اعتماد مبادئ الجدارة في الغرب ومؤسساتها؛ من قبيل امتحانات القبول والمدارس الثانوية والجامعات الانتقائية وسياسات التوظيف والترقية القائمة على المعايير المهنية، إلى توفير فرص سياسية جديدة للموهوبين من الطبقة الوسطى. وفي الوقت نفسه، أدّى

توسّع الامتياز إلى تحويل مركز الثقل الاجتماعي والسياسي نحو الطبقة الوسطى أيضًا.

لم يتحدّر أي من القادة الستة الذين تناولهم هذا الكتاب من الطبقة العليا. كان والد كونراد أديناور ضابط صفّ في الجيش البروسي ثمّ موظفًا؛ صعد ابنه عبر مستويات التعليم العادية في الإمبراطورية الألمانية. وكان أجداد شارل ديغول متعلّمين ناجحين، لكن والده كان مدرّسًا؛ وأصبح الابن أول من يخدم في المناصب الحكومية العليا من بين أفراد عائلته. وكان ريتشارد نيكسون ربيب الطبقة المتوسطة الدنيا في جنوب كاليفورنيا. وكافح أنور السادات، ابن الموظف، للحصول على واسطة تدعم طلبه للالتحاق بالكلية الحربية المصرية. واعتمد لي كوان يو، المولود لأبوين سنغافوريين صينيين مهاجرين، على المِنَح الدراسية في سنغافورة وبريطانيا لاستكمال تعليمه. وتاتشر خريجة مدرسة حكومية وهي ابنة بقّال؛ ثاني شخصية من الطبقة الوسطى (بعد إدوارد هيث) وأول امرأة تصبح زعيمة لحزب المحافظين البريطاني. فلم يكن لدى أي منهم نقطة انطلاق تنمّ عن ذلك المستقبل الذي حقّقوه لاحقًا.

مكّنتهم خلفياتهم الاجتماعية المتواضعة من تحدّي الفئات السياسية التقليدية. وكان كلّ من السادات وديغول ضابطَيْن عسكريَّيْن وصلا إلى السلطة من خلال أزمة في بلديهما، وكان نيكسون وأديناور من السياسيين ذوي الخبرة المعروفين اللذين أمضيا سنوات في المعترك السياسي. ومن بين الستة، تولّت تاتشر المنصب بالطريقة الأكثر تقليدية؛ أي من خلال السياسات الحزبية في نظام برلماني، لكنها عارضت باستمرار تلك العقيدة السائدة. وتمامًا مثل أسلافهم الأرستقراطيين في القرن التاسع عشر، ولكن على عكس كثير من معاصريهم في القرن العشرين، لم يكونوا مهتمّين في المقام الأول بميزة تكتيكية قصيرة المدى، بل منحتهم أصولهم وخبراتهم بعيدًا عن السلطة وجهات نظر مغايرة، بما سمح لهم بالتعبير عن المصلحة الوطنية وتجاوز العرف التقليدي في عصرهم.

لقد نشأت مؤسّسات الجدارة المتزايدة، التي أتاحت لهم تسخير مواهبهم منذ سنّ مبكرة، في ظلال الطبقة الأرستقراطية، وكانت غالبًا نتيجة من نتائج الحرب. فكان لهيئة الأركان العامة الألمانية وهيكلية البيروقراطية الكفوؤة التي لا تعرف المحاباة سلفًا تمثّل في الإصلاحات البروسية التي نفّذت بعد صدمة الهزائم في الحروب النابوليونية.

والتحق ديغول بـ«سان سير»، الأكاديمية العسكرية التي أسّسها نابوليون في العام 1802 لتخريج ضبّاط محترفين. وكلية أخرى من هذا القبيل، وهي معهد الدراسات السياسية الانتقائي والنخبوي «ساينس بو»، الذي تأسس بعد الحرب الفرنسية البروسية (1870 - 1871) التي كشفت عن أوجه القصور في القيادة السياسية والإدارية الفرنسية، والتي قدّرت لها الحلول، نظريًّا على الأقل، من خلال صقل مواهب الجيل الجديد.

وكذلك أدّت الثورة الصناعية دورها في التركيز المتزايد على التعليم، كما يقول المؤرّخ الاقتصادي ديفيد لاندز: «تراجعت قيمة جميع المزايا القديمة، الموارد والثروة والسلطة، وسبق العقل المادة. ومن الآن فصاعدًا، أصبح المستقبل مفتوحًا لكل من يمتلك الشخصية والقدرة والعقلية»[4]. ومع تزايد النجاح الذي يُعزى إلى الذكاء والجهد بدلًا من الحق الموروث، أصبح التعليم هو الطريق الجوهري نحو الترقي والتقدّم.

وبفضل هذه التغييرات، تمكّن القادة الستة من الالتحاق بمدارس ثانوية معتبرة (معظمها انتقائي، وجميعها عام إن لم تكن تديرها الحكومة). وشكّلت المنافسة على نيل الدرجات العالية في الامتحانات والبحوث جانبًا مُهمًّا من جوانب الحياة. وابتداءً من المدرسة الثانوية، واستمرارًا في بعض الحالات حتى الكلية، تعلّموا مجموعة كبيرة من المواد، بما في ذلك العلوم الإنسانية على وجه الخصوص، كما لو كانوا يتأهّلون لتحدّيات القيادة، حيث أنها زوّدتهم بالحسّ التاريخي والقدرة على التعامل مع الأزمات. وهي قدرات لا غنى عنها. أي أنهم تلقّوا تعليمًا يساعدهم على فهم العالم واستيعاب سيكولوجية الآخرين وأنفسهم.

كان لثورة الجدارة هذه تأثيرها في كلّ جانب من جوانب الحياة، حيث كانت تثمّن الإنجاز والطموح إلى الترقّي لمناصب تتجاوز الأصول العائلية للفرد[5]. واستمرّ نموذج التميّز من بقايا العصر الأرستقراطي السابق، ولكن بصبغة جديدة أقوى وأكثر فردية. وكما لاحظت تاتشر في العام 1975، «لا تعني الفرصة شيئًا ما لم تنطوِ على الحقّ في ألا تكون مثل غيرك وحرية أن تكون مختلفًا عنه»[6]. وكانت الجامعات والمهن تنفتح تدريجيًّا (على الرغم من أن ذلك لم يكن بصورة كاملة) أمام النساء والأقلّيات الإثنية والعرقية وأولئك الذين ينتمون إلى خلفيات غير نخبوية. استفادت المجتمعات من التنوّع الفكري الناتج عن الانفتاح على أنماط القيادة المختلفة.

مكّنت هذه العوامل القادة، موضوع هذا الكتاب، من الجمع بين الصفات الأرستقراطية وطموحات الجدارة. وصارت الخدمة العامة مسعًى جديرًا بالاهتمام، بما شجع التطلّعات إلى القيادة. ويضع كلّ من النظام المدرسي ونظام المجتمع الأوسع نطاقًا ميزة للأداء الأكاديمي، ولكن كليهما ركّز قبل كلّ شيء على قوّة الشخصية. وبالتالي، نشأ القادة الستة وفق أولويات تتجاوز درجات اختباراتهم؛ وهذه الأخيرة، على الرغم من أهميتها، لم يتمّ التعامل معها على أنها غاية في حدّ ذاتها. ومن هنا كانت إشارات لي المتكرّرة إلى جونزي، أو الرجل الكونفوشيوسي النبيل، ومن هنا كان سعي ديغول لأن يصبح «رجلًا ذا شخصية». ولم يكن التعليم مجرّد شهادة يمكن الحصول عليها في الشباب ومن ثمّ وضعها جانبًا؛ بل كان جهدًا لا ينتهي وله أبعاد فكرية وأخلاقية.

وتضمّنت قيم الطبقة الوسطى التي تربّى عليها القادة الستة منذ الطفولة، الانضباط، وتحسين الذات، والعمل الخيري، والوطنية، والإيمان بالذات. أما الإيمان بمجتمعاتهم، ومن ذلك الامتنان للماضي والثقة في المستقبل، فهو أمر مفروغ منه. وأصبحت المساواة أمام القانون بمثابة توقّع راسخ.

وعلى عكس أسلافهم الأرستقراطيين، كان لدى هؤلاء القادة إحساس عميق الجذور بالهوية الوطنية، الأمر الذي ألهم اقتناعهم بأن الطموح الأسمى كان خدمة مواطنيهم من خلال قيادة الدولة. ولم يعتبروا أنفسهم «مواطنين عالميين». فربّما تلقى لي تعليمه الجامعي في بريطانيا، وربما افتخر نيكسون برحلاته قبل أن يصبح رئيسًا، لكنّ أيًّا منهما لم يتبنّ هوية عالمية. وبالنسبة إليهم، ينطوي امتياز المواطنة على مسؤولية تجسيد الفضائل الخاصة بدولهم. وكانت خدمة شعوبهم وتجسيد أعظم تقاليد مجتمعاتهم شرفًا كبيرًا لهم. وقد وصف المؤرّخ والناقد الاجتماعي كريستوفر لاش الآثار الإيجابية لمنظومة القيم هذه، كما يتجلّى في السياق الأميركي:

> مهما تكن عيوبها، إلّا إن قومية الطبقة الوسطى مهّدت أرضية مشتركة ومعايير موحّدة وإطارًا مرجعيًا مشتركًا من دونه يتفسّخ المجتمع إلى فصائل متناحرة، على النحو الذي استوعبه آباء أميركا المؤسّسون؛ حرب الجميع ضدّ الجميع.[7]

ومن القواسم المشتركة بين هؤلاء القادة (باستثناء لي) التنشئة المتديّنة؛ كاثوليكية لأديناور وديغول، كويكر لنيكسون، إسلامية سنية للسادات، وميثوديست لتاتشر. وعلى الرغم من الاختلاف بين هذه الأديان، إلّا أنها اجتمعت على خدمة أغراض علمانية بعينها؛

ألا وهي التدريب على ضبط النفس، والتفكير في الأخطاء، والتوجّه نحو المستقبل*. كما ساعدت تلك العادات الدينية على غرس ملكة ترويض الذات وتفضيل الرؤية بعيدة الأمد؛ وهما سمتان أساسيّتان من سمات الحنكة السياسية التي جسّدها هؤلاء القادة.

الحقائق الصعبة المجرّدة

ما هي نقاط التماس في صفات الجدارة القيادية بين هذه الشخصيات الست؟ وما هي الدروس التي نستخلصها من تجاربها؟

لقد عُرفوا جميعًا بصراحتهم وأسلوبهم المباشر، وكانوا في الغالب من هواة طرح الحقائق الصعبة. ولم يعهدوا بمصير بلدانهم إلى خطاب جماهيري قائم على البحوث أو استطلاعات الرأي. «من برأيكم خسر الحرب؟»، هكذا سأل أديناور زملاءه أعضاء البرلمان الذين كانوا يشتكون من الشروط المجحفة التي فرضها الحلفاء عند احتلالهم لألمانيا بعد الحرب. وما يزال نيكسون، رائد تطبيق أساليب التسويق الحديثة في السياسة، يفتخر بأنه كان يتحدّث دون ملاحظات مدوّنة، استنادًا إلى إحاطته بالشؤون العالمية بطريقة مباشرة وصريحة. وبرع السادات وديغول في الحفاظ على طابع الغموض السياسي الذي أحاط بهما، ولكنهما كانا يتحدّثان بوضوح لا لبس فيه عند السعي لدفع شعبيهما نحو تحقيق غايات نهائية، وهو الأمر الذي فعلته تاتشر.

لدى هؤلاء القادة جميعًا إحساس عميق بالواقع ورؤية قوية. القادة العاديون غير قادرين على التمييز بين المُهمّ والعادي؛ إنهم يميلون إلى أن يغمرهم الجانب الذي لا يرحم من التاريخ. ويستشعر القادة العظماء المتطلّبات الخالدة لفنّ الحكم ويميّزون بين كثير من عناصر الواقع تلك التي تساهم في مستقبل سام وتحتاج إلى تعزيزها من الآخرين والتي يجب إدارتها، وفي الحالة القصوى، ربما تحمّلها ليس إلّا. وهكذا سعى كلّ من السادات ونيكسون، اللذين ورثا حربين مؤلمتين من سلفيهما، إلى التغلّب على

* كما لاحظ ألكسيس دو توكفيل، فإن المتديّنين معتادون على «النظر على مدى سنوات متوالية إلى ثابت يتقدّمون نحوه باستمرار، ويتعلّمون بالتكرار قمع آلاف الرغبات الصغيرة العابرة.. وهذا ما يفسر سبب تحقيق المتدينين في كثير من الأحيان لمثل هذه المنجزات الأبدية. فمن خلال انشغالهم بالآخرة، وقعوا على سر عظمة النجاح في الدنيا». انظر: ألكسيس دو توكفيل، «الديمقراطية في أمريكا»، ترجمة هارفي مانسفيلد، 2000، مطبعة جامعة شيكاغو، ص 522.

الخصومات الدولية الراسخة وبدء مسيرة دبلوماسية إبداعية. ووجدت تاتشر وأديناور أن التحالف القوي مع أميركا أكثر فائدة لبلديهما؛ واختار لي وديغول درجة أقلّ من التشبّه بها، كانت مناسبة لظروفهما.

والقادة الستة جميعًا جريئون. لقد تصرفّوا بشكل حاسم في مسائل ذات أهمية وطنية عليا حتى عندما بدت الظروف -المحلّية أو الدولية- غير مواتية بكل تأكيد. وأرسلت تاتشر فرقة تابعة للبحرية الملكية لاستعادة جزر فوكلاند من الأرجنتين حتى في الوقت الذي شكّك فيه خبراء كُثُر في جدوى تلك الرحلة الاستكشافية بينما بريطانيا نفسها غارقة في أزمة اقتصادية مدمّرة. وشرع نيكسون في انفتاح دبلوماسي على الصين ومفاوضات للحدّ من التسلّح مع الاتحاد السوفيتي قبل اكتمال الانسحاب من فيتنام، وذلك خلافًا للرأي التقليدي. وكانت لازمة ديغول، كما لاحظ كاتب سيرته الذاتية، جوليان جاكسون، «لقد كنت دائمًا أتصرّف كما لو أن..»، هكذا، كما لو كانت فرنسا أكبر وأكثر توحّدًا وثقة مما كانت عليه من قبل[8].

وفَهِمَ القادة الستة جميعًا أهمية الخلوة[9]. فقد عزّز السادات عاداته التأمّلية في السجن، كما فعل أديناور في أحد الأديرة في أثناء نفيه الداخلي. واتخذت تاتشر بعضًا من أهمّ قراراتها في أثناء مراجعة أوراقها وحدها في الساعات الأولى من الصباح. وأصبح منزل ديغول في قرية كولومباي لي دو إغليز النائية جزءًا جوهريًا من حياته. وكثيرًا ما عزل نيكسون نفسه عن البيت الأبيض، معتزلًا في مبنى أيزنهاور، أو في كامب ديفيد أو سان كليمنتي. بعيدًا عن الأضواء والكاميرات وفرض الأوامر اليومية، استفاد هؤلاء القادة من فترات السكون والتفكير، خاصة قبل اتخاذ القرارات الكبرى.

كما يعد «الشقاق» من بين القواسم المشتركة اللافتة بين القادة الستة. لقد أرادوا أن تسلك شعوبهم الطريق الذي سلكوه، لكنهم لم يسعوا جاهدين، ولم يتوقّعوا، تحقيق أي توافق في الآراء؛ فكان الجدل نتيجة ثانوية حتمية للتحوّلات التي سعوا إليها. ولنأخذ مثالًا من رئاسة ديغول. خلال أعمال الشغب التي اندلعت في يناير 1960 في الجزائر والمعروفة باسم «أسبوع المتاريس»، كنت في باريس للقاء أعضاء من مؤسّسة الدفاع الفرنسية. وفي إشارة إلى طريقة تعامل ديغول مع الوضع، قال لي أحد الضباط: «كلما ظهر، انقسمت البلاد». ومع ذلك، وفي النهاية، تغلّب ديغول على الأزمة الجزائرية وأعاد

توحيد بلاده حول هدف وطني، تمامًا مثلما انتشل الأمة الفرنسية من ذلّ الاستسلام في الحرب العالمية الثانية.

وبالمثل، لا يقوم قائد بإصلاحات اقتصادية أساسية كما فعلت تاتشر، أو يسعى لتحقيق السلام مع خصوم تاريخيين مثل السادات، أو يؤسّس مجتمعًا متعدّد الأعراق ناجحًا من الألف إلى الياء مثل لي، دون الإساءة إلى المصالح الراسخة وإبعاد الجماهير المُهمّة. وأدّى قبول أديناور للقيود التي رافقت احتلال ألمانيا بعد الحرب إلى استياء منتقديه السياسيين. ونجا ديغول، وكذلك أثار، مواجهات لا حصر لها، لكن آخر عمل علني عظيم له كان تخفيف حدّة الاحتجاجات من قبل الطلاب والنقابات العمالية التي أوصلت فرنسا إلى شفا الثورة في مايو من العام 1968. واستشهد السادات ليس فقط بسبب إحلال السلام بين شعبه وإسرائيل ولكن بسبب تبريره للسلام بمبادئ اعتبروها هرطقة. وفي خلال السنوات التي قضوها في الحكومة وما بعدها، لم يكن الجميع معجبين بهؤلاء القادة الستة أو منضوين تحت سياساتهم. وفي كلّ حالة، واجهوا مقاومة، كانت في كثير من الأحيان لدوافع شريفة وأحيانًا من قِبَل شخصيات معارِضة بارزة. وهذا هو ثمن صنع التاريخ.

الجدارة غير الكاملة

هناك دلائل، في الغرب على الأقل، على أن الظروف التي ساعدت في ظهور القادة الستة موضوع هذا الكتاب كانت هي المآل إلى انطفاء نجمهم في النهاية. ويبدو أن الوطنية المدنية التي كانت تضفي مكانة مميّزة على الخدمة العامة طغى عليها الانقسام القائم على الهوية والتنافس العالمي. وفي أميركا، يتطلّع عدد متزايد من خريجي الجامعات إلى أن يصبحوا مديرين تنفيذيين للشركات أو ناشطين محترفين، وقليل منهم يتصوّر نفسه في دور قيادي على المستوى الإقليمي أو الوطني في مجالات السياسة أو الخدمة المدنية. فلا يمكن للمرء أن يغفل وجود خطأ ما عند تحديد العلاقة بين الطبقة القيادية وكثير من الجمهور من خلال عداء متبادل وشكوك.

تجيد المدارس الثانوية والجامعات الغربية تثقيف النشطاء والتكنوقراط؛ ولكنها ابتعدت عن مَهمّتها المتمثّلة في تكوين المواطن؛ ومن بينهم رجال الدولة. يؤدّي كلّ من النشطاء والتكنوقراط أدوارًا مُهمّة في المجتمع، ويبرزون عيوبه ووسائل تصحيحها

المختلفة، لكن التعليم الإنساني الصارم وواسع النطاق الذي شكل الأجيال السابقة من القادة قد عفا عليه الزمن. ويميل التعليم الفني إلى أن يكون قبل مهني وكمّي؛ أما تعليم الناشط فهو فائق التخصّص ومسيّس. ولا يقدّم أيّ من التعليمين كثيرًا من التاريخ أو الفلسفة؛ على الرغم من أنهما منبع خيال رجل الدولة.

تؤدّي نتائج الاختبارات الممتازة والسير الذاتية المميزة نخبة اليوم إلى «الاعتقاد بأنها اكتسبت قوتها، وتملك تلك القوّة بالحقّ وليس الامتياز»، وفقًا للمنظّر السياسي يوفال ليفين، وهو مراقب مدرك لعدم كمال الجدارة*. ونحن نستبدل «بفكرة العقل الباردة والعقيمة الفهم الدافئ والحيوي للشخصية مقياسًا للقيمة»[10]. وفي رأيه، فإن المشكلة الأعمق تكمن في سلوك النخبة:

أصبح الأميركيون متشكّكين في ادعاءات النخبة بالشرعية ليس لأنهم يجدون صعوبة كبيرة في دخول الطبقة العليا من الحياة الأميركية (حتى لو كان الأمر فيه ذلك) ولكن لأنه يبدو من المسموح لأولئك المنتمين إلى تلك الطبقة فعل ما يريدون... بعبارة أخرى، لا تكمن المشكلة بالضرورة في معايير الدخول، بل في عدم وجود معيار عند الدخول. وهذا على وجه التحديد لأن النخبة لا تعتبر نفسها أرستقراطية، فهي لا تعتقد أنها بحاجة إلى معايير أو قيود[11].

وفي حين أن الأرستقراطيين في القرن التاسع عشر فهموا أنهم محور كثير من الطموحات وأن أصحاب الجدارة في القرن العشرين اتّبعوا قيم الخدمة، فإن النخب اليوم لا تتحدّث عن الالتزام بقدر ما تتحدث عن التعبير عن الذات أو تطويرها. (هناك بالطبع كثير من الاستثناءات، لكن الاتجاه بعيدًا عن الالتزام الاجتماعي خاصية مميزة وأمر واضح). والأكثر من ذلك، أنها تتشكّل في بيئة تكنولوجية تتحدّى صفات الشخصية والفكر التي أسهمت تاريخيًّا في ربط القادة بشعوبهم.

* كانت فضائل الجدارة وعيوبها كما تتجلى حاليًّا موضع نقاش واسع النطاق. ويجادل مايكل ساندل في The Tyranny of Merit ودانيال ماركوفيتس في The Meritocracy Trap بأن الجدارة - سواء بشكل متأصل أم كما تطوّرت - نزعة إنسانية وحصرية. وعلى النقيض، يقول أدريان وولدريدج في «The Aristocracy of Talent» أن الجدارة ما تزال طريقة رائعة، وتحويلية بالفعل، لتنظيم المجتمعات، ولكنها أصبحت جامدة وتحتاج إلى تنشيط. ويؤكّد جيمس هانكينز في «Virtue Politics» وكذلك مقالات روس دوثات وهيلين أندروز على أهمية الشخصية والقيم ومدوّنات السلوك في تشكيل أداء النخب.

عمق الثقافة واتّساع الخيال

إن العالم المعاصر في خضمّ تحوّل في الوعي البشري اتسع نطاقه لدرجة أنه يكاد يكون غير ملحوظ. وهذا التغيير؛ مدفوعًا بتقنيات جديدة هي وسيط تجربتنا في العالم واكتسابنا للمعلومات، قد تطوّر إلى حدّ كبير من دون فهم آثاره على المدى الطويل، بما في ذلك آثاره في القيادة. في ظلّ هذه الظروف، أصبحت قراءة كتاب معقّد بعناية، والتعامل معه بشكل نقدي، عملًا مضادًا للثقافة، مثله مثل حفظ قصيدة ملحمية في عصر الطباعة المبكر.

وفي حين أن الإنترنت والابتكارات المصاحبة لها أعاجيب تقنية بلا شك، يجب إيلاء اهتمام وثيق للتوازن بين العادات البناءة وتلك المدمّرة للعقل التي تشجعها التكنولوجيا الجديدة[12]. ومثلما أدّى الانتقال المبكر من الثقافة الشفوية إلى الثقافة المكتوبة إلى فوائد محو الأمية وتراجع فنون الشعر المنطوق وحكي القصص، فإن التحوّل المعاصر من الثقافة المطبوعة إلى الثقافة المرئية يجلب الخسائر والمكاسب معًا.

ما هي مخاطر التيه في عصر تهيمن عليه الصورة؟ للجودة أسماء عديدة؛ سعة الاطلاع، التعلّم، والتفكير الجاد والمستقلّ؛ ولكن أفضل مصطلح لها هو «الثقافة العميقة»، الذي حدّده الكاتب آدم غارفينكل على أنه «[الانخراط في] نصّ مكتوب طويل إلى حدّ توقّع اتجاه المؤلّف ومعناه»[13]. كانت الثقافة العميقة والواسعة، غير الظاهرة، هي «إشعاع» الفترة التي نشأ فيها القادة الستة موضوع هذا الكتاب.

بالنسبة للمهتمّين بالسياسة، توفّر الثقافة العميقة الجودة التي يسميها ماكس ويبر «الاتساق» أو «القدرة على السماح للوقائع بالتأثير فيك مع الحفاظ على الهدوء الداخلي ورباطة الجأش»[14]. ويمكن أن تساعد القراءة المكثّفة القادة على زيادة البعد الذهني عن المحفّزات والشخصيات الخارجية التي تحافظ على الاتساق. وعندما تقترن بالتأمل وتدريب الذاكرة، فإنها توفّر كذلك مخزونًا للمعرفة الدقيقة التفصيلية التي يمكن للقادة من خلالها التفكير بشكل تناظري. وبشكل أعمق، تقدّم الكتب واقعًا معقولًا ومتسلسلًا ومنظّمًا؛ واقعًا يمكن السيطرة عليه، أو على الأقلّ إدارته، من خلال التفكير والتخطيط[15]. وربما الأهمّ من ذلك بالنسبة إلى القيادة، أن القراءة تحقّق في النفس «خصلة الحوار

بين الأجيال»، ما يشجّع التعلّم من منظور خاص[16]. وأخيرًا، فإن القراءة مصدر إلهام*. وتسجّل الكتب أفعال القادة الذين تجرأوا كثيرًا، وكذلك أولئك الذين تهوّروا في جرأتهم، ليكونوا درسًا وعبرة.

قبل نهاية القرن العشرين بفترة طويلة، فقدت المطبوعات هيمنتها. ونتج عن ذلك، من بين أمور أخرى، «انتخاب شخص مميّز ومختلف ليكون قائدًا؛ شخص بمقدوره تقديم نفسه وطرح برامجه بطريقة منمّقة»، كما كتب لي كوان يو في العام 2000، مضيفًا:

> سمحت لي القنوات الفضائية بمتابعة حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية. وأنا مندهش من الطريقة التي يتمكّن بها الإعلاميون من صقل صورة مرشّح وتغييرها وتحويلها، ولو من الظاهر على الأقل، إلى شخصية مغايرة. فيصبح الفوز بالانتخابات أشبه إلى حدّ كبير بمنافسة في التعبئة والتغليف والإعلان[17].

ومثلما كانت فوائد عصر الطباعة لا تنفصم عن تكاليفها، كذلك الأمر مع عصر المرئيات. ومع وجود شاشات في كلّ منزل، ينتشر الترفيه ويندر الملل. وبشكل أكثر جوهرية، فإن الظلم المرئي أشدّ عمقًا من الظلم الموصوف؛ فقد أدّى التلفزيون دورًا حاسمًا في تنشيط حركة الحقوق المدنية الأميركية. ومع ذلك، فإن تكاليف التلفزيون كبيرة، وتفضل العرض العاطفي على التحكّم في الذات، وتغيّر من طبيعة الحجج الجادة في الحياة العامة.

ويستمر التحوّل من الثقافة المطبوعة إلى الثقافة البصرية مع الترسيخ المعاصر لشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي تجلب معها أربعة تحيّزات تحدّ من تطوّر صفات القيادة على النحو الذي كان في عصر الطباعة: الفورية، الكثافة، القطبية، والتوافق.

* كتب تشارلز هيل، الدبلوماسي الأميركي المخضرم والمستشار السابق لكثير من وزراء الخارجية، كتابًا كاملًا عن أهمية الأدب في فن الحكم: «حرية الأدب في استكشاف تفاصيل جذابة لا نهاية لها، تصوير أفكار الشخصيات الخيالية، وإضفاء الطابع الدرامي على الموضوعات الكبيرة من خلال الحبكة المعقّدة، يجعله أقرب إلى واقع «طبيعة العالم» بحق. وهذا البعد من الخيال لا غنى عنه للاستراتيجي الذي لا يستطيع، بحكم مهنته، معرفة جميع الحقائق والاعتبارات والعواقب المحتمَلة لموقف ما في الوقت الذي يجب فيه اتخاذ قرار، سواءً كان مستعدًا له أم لا». انظر تشارلز هيل: «الاستراتيجيات الكبرى: الأدب وفنون الحكم والنظام العالمي»: نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، 2010، ص 6.

وعلى الرغم من أن الإنترنت سهّل إتاحة الأخبار والبيانات أكثر من أي وقت مضى، فإن هذا الكم الهائل من المعلومات جعل كلًّا منا أكثر دراية وأشدّ حكمة. ونظرًا لأن «تكلفة» الوصول إلى المعلومات ضئيلة نسبيًا، كما هي الحال مع الإنترنت، يبدو أن الحوافز لتذكر تلك المعلومات أضعف. وفي حين أن نسيان أي معلومة قد لا يكون مهمًا، فإن الفشل المنهجي في استيعاب المعلومات يؤدّي إلى تغيير في الإدراك وإضعاف القدرة التحليلية. ونادرًا ما تشرح الحقائق نفسها بنفسها؛ حيث تعتمد دلالتها وتفسيرها على السياق والأهمية. ولكي يتمّ تحويل المعلومات إلى ما يقترب من الحكمة، فيجب وضعها في سياق أوسع للتاريخ والخبرة.

والقاعدة العامّة هي أن الصورة أشدّ ثراءً في عاطفتها من الكلمات. ويعتمد التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي على الصور التي تؤجّج المشاعر وتهدّد بإغراق القيادة في خضمّ المشاعر الشخصية والجماهيرية. وشجّعت وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص المستخدمين على امتلاك مهارة التعاطي مع الصور. ويولّد ذلك سياسة أكثر شعبوية تحتفي بالأقوال التي يُنظر إليها على أنها أصيلة على المقاطع الصوتية المنمّقة لعصر التلفزيون، ناهيك عن الإنتاج التحليلي للمطبوعات.

لقد اعتبر مبتكرو الإنترنت أن اختراعهم وسيلة بارعة لربط العالم بعضه ببعض؛ والواقع أنه أسفر كذلك عن طريقة جديدة لتقسيم البشرية إلى قبائل متناحرة. والقطبية والتوافق يعزّز واحدهما الآخر؛ حيث يلتحق الفرد بمجموعة، ثمّ تقوم المجموعة بتوجيه فكر الفرد. فلا عجب أننا نجد في العديد من منصات التواصل الاجتماعي تقسيمًا للمستخدمين إلى «متابعين» و«مؤثّرين»؛ ولكن لا وجود لـ«قادة».

ما هي عواقب كلّ ذلك على القيادة؟ في ظروفنا الحالية، يحضرنا تقييم لي المتشائم لتأثيرات الوسائط البصرية: «أشكّ أنه كان من الممكن في ظلّ سياق كهذا أن يظهر تشرشل أو روزفلت أو ديغول»[18]. لا يتعلّق الأمر بأن متغيّرات تكنولوجيا الاتصالات جعلت من المحال تحقّق القيادة الملهَمة والتفكير العميق في النظام العالمي، ولكن أصبح على القادة ذوي الفكر أن يناضلوا ضدّ التيار في عصر يهيمن عليه التلفزيون والإنترنت.

القيم الجوهرية

اليوم، نفهم الجدارة على نطاق ضيّق بأنها عقلية يعزّزها الجهد. ولكن المفهوم السابق لتوماس جيفرسون عن «الأرستقراطية الطبيعية» استند إلى أساس مختلف وربما أكثر استدامة؛ ألا وهو دمج «الفضيلة والمواهب»[19]. وبالنسبة إلى النخبة السياسية فإن تقديم خدمة عامّة ذات مغزى يعني ضرورة التعليم والثقافة والشخصية.

وكما رأينا، استفاد القادة ذوو التأثير التاريخي العالمي من نظام تعليم صارم ذي طابع إنساني. ويبدأ هذا التعليم في إطار رسمي ويستمرّ مدى الحياة من خلال القراءة والمناقشة مع الآخرين. ونادرًا ما تُتّخذ هذه الخطوة الأولية اليوم، قلّة من الجامعات هي التي تقدّم تعليمًا في فنّ الحكم سواء بشكل صريح أم ضمني، وتصبح الجهود المستمرّة طوال الحياة أكثر صعوبة حيث تؤدّي التغييرات في التكنولوجيا إلى تآكل المعرفة العميقة بالقراءة والكتابة. وبالتالي، ومن أجل تنشيط الجدارة، يحتاج التعليم الإنساني إلى استعادة أهميته، مع احتضان مواضيع مثل الفلسفة والسياسة والجغرافيا البشرية واللغات الحديثة والتاريخ والفكر الاقتصادي والأدب وحتى، ربما، العصور الكلاسيكية القديمة، والتي كانت دراستها منذ فترة طويلة «حضانة» رجال الدولة.

ولمّا كانت الشخصية ضرورة، فإن المفهوم الأعمق للقيادة بالجدارة يتبنّى أيضا تعريف الفضيلة الذي قدّمه عالم السياسة جيمس ك. ويلسون: «عادات العمل المعتدل؛ وبشكل أكثر تحديدًا، التصرّف مع ضبط النفس الواجب على دوافع الفرد، والمراعاة الواجبة لحقوق الآخرين، والاهتمام المعقول بالعواقب البعيدة»[20]. ومن الشباب إلى الشيخوخة، فإن مركزية الشخصية المطلقة، وهي الصفات التي لا غنى عنها، تمثّل تحدّيًا لا ينتهي، للقادة وعلى الأقل لطلاب القيادة. ولا تضمن الشخصية الجيدة النجاح الدنيوي، أو الانتصار في فنّ الحكم، لكنها توفّر أساسًا راسخًا للنصر ومواساةً عند الفشل.

سوف يبقى هؤلاء القادة الستة في الذاكرة للصفات التي ارتبطت بهم والتي حدّدت مدى تأثيرهم؛ أديناور على نزاهته ومثابرته، ديغول على تصميمه ورؤيته التاريخية، نيكسون على فهمه للوضع الدولي المتشابك وقوّته في اتخاذ القرار، السادات للسمو الروحاني الذي صنع به السلام، لي عن خياله في تأسيس مجتمع جديد متعدّد الأعراق،

وتاتشر لقيادتها المبدئية ومثابرتها. لقد أظهر الجميع شجاعة غير عادية. ولا يمكن لأي شخص أن يمتلك كلّ هذه الفضائل في وقت واحد؛ وقد جمعها القادة الستة بنسب مختلفة. وأصبحت قيادتهم محدّدة بصفاتهم كما هي الحال مع إنجازاتهم.

القيادة والنظام العالمي

منذ نهاية ما وصفه هذا الكتاب بحرب الثلاثين عامًا الثانية (1914-1945)، تضافرت آنية الاتصالات وتسهيلات السفر لإضفاء أهمّية وإلحاح جديد لسؤالين حاسمين يواجهان القادة: ما هو الضروري للأمن القومي؟ وما هو المطلوب لتحقيق التعايش الدولي السلمي؟

لقد أُجيب عن هذه الأسئلة بطرائق مختلفة عبر التاريخ. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الإمبراطوريات، إلّا أن التطلعات إلى النظام العالمي كانت محصورة بالجغرافيا وكذلك التكنولوجيا في مناطق معينة؛ ويصحّ ذلك حتى بالنسبة للإمبراطوريتين الرومانية والصينية، اللتين ضمّتا داخلهما نطاقًا واسعًا من المجتمعات والثقافات. وكانت هذه أنظمة إقليمية تقدّم نفسها على أنها أنظمة عالمية.

وابتداءً من القرن السادس عشر، أدّت النهضة التقنية وتقدّم الطبّ والتنظيم الاقتصادي والسياسي إلى تعزيز قدرة الغرب على إبراز قوته ونقل أنظمة الحكم إلى جميع أنحاء العالم[21]. ومنذ منتصف القرن السابع عشر، تطوّر نظام ويستفاليا القائم على احترام السيادة والقانون الدولي داخل أوروبا. وهذا النظام، الذي أصبح جزءًا لا يتجزّأ من صور الحكم في جميع أنحاء العالم بعد نهاية حقبة الاستعمار، سمح بظهور الدول التي -بعد أن تخلّصت من الهيمنة الغربية- أصرّت من جانبها في تحديد، وفي بعض الأحيان تحدّي، قواعد النظام العالمي القائم.

كتب الفيلسوف إيمانويل كانط في مقالته بعنوان «السلام الدائم» منذ ثلاثة قرون أن مصير البشرية هو السلام العالمي إما من طريق حسن البصيرة البشرية وإما من خلال صراعات تبلغ من الضخامة والتدمير ما لا تترك معه أي بديل سوى عقد السلام. وكانت الآفاق المذكورة مطلقة للغاية؛ لم تظهر مشكلة النظام الدولي كقضية خيار. وعلى الرغم من كلّ الذكريات المعاصرة، عاشت البشرية في توازن بين الأمن النسبي والشرعية التي أنشأها قادتها وفسّروها من قبلهم.

في أي فترة سابقة في التاريخ كانت عواقب الخطأ في هذا التوازن أكثر خطورة أو كارثية. وأتاح عصرنا مستوى من التدمير يمكن معه للبشرية تدمير الحضارة نفسها. وينعكس هذا في الاستراتيجيات الكبرى المعمول بها في تلك الفترة والتي اشتهرت باختصارها وتصوّرها في عبارة «التدمير المؤكّد المتبادل» MAD. وتطوّرت في السعي لتحقيق ليس كثيرًا من الانتصار التقليدي بقدر ما كانت مصمّمة لمنع الحرب، وصُممت ظاهريًا بدرجة أقلّ للصراع -يُفهم على أنها تنطوي على احتمال الانتحار- أكثر من الردع. وبعد فترة وجيزة من هيروشيما وناغازاكي، أصبحت مخاطر نشر الأسلحة النووية لا تُحصى، بحيث انفصلت المخاطر عن العواقب.

ولأكثر من سبعة عقود، وبينما تطوّرت الأسلحة المتقدّمة من حيث القوّة والتعقيد والدقّة، لم تقنع أي دولة نفسها فعليًا باستخدامها؛ حتى في الصراع مع الدول غير النووية. وكما وصفنا آنفًا، قبل كلّ من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الهزيمة على أيدي الدول غير النووية من دون اللجوء إلى أخطر أسلحتهما لحسم الصراع. إن معضلات الاستراتيجية النووية لم تختفِ أبدًا. لقد تحوّرت بدلًا من ذلك مع قيام مزيد من الدول بحيازة أسلحة متطوّرة، ومع استبدال التوزيع الثنائي القطب للقدرات التدميرية في الحرب الباردة بمناظير أكثر تعقيدًا وربما أقلّ استقرارًا لخيارات التكنولوجيا الفائقة.

تعمل الأسلحة السيبرانية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي (مثل أنظمة الأسلحة التي تدار ذاتيًا) على تفاقم هذه المخاطر القائمة. وعلى عكس الأسلحة النووية، فإن الأسلحة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي منتشرة في كلّ مكان، وغير مكلفة نسبيًا عند تطويرها، ومغرية لاستخدامها. وتجمع الأسلحة السيبرانية بين القدرة على التدمير الشامل وإمكانية التعتيم على إسناد الهجمات. والذكاء الاصطناعي قادر على التغلّب على القيود التي تفرضها العمليات البشرية، بما يتيح إطلاق الأسلحة بناءً على حساباتها السريعة واختيار أهدافها بدقّة شبه مطلقة. ونظرًا لأن حدود استخدامها منخفضة جدًا، وقدرتها التدميرية كبيرة جدًا، فإن الخطر يكمن في أن استخدام مثل هذه الأسلحة يمكن أن يحوّل أزمة إلى حرب، أو يحوّل حربًا محدودة إلى حرب نووية من خلال تصعيد غير مقصود أو لا يمكن السيطرة عليه. وإن تأثير التكنولوجيا الثوري يجعل التطبيق الكامل لقدراتها انتحارًا واستخدامه المحدود صعبًا لدرجة يصعب التحكّم فيها. ولم تبتكر حتى الآن أي

دبلوماسية للتهديد باستخدامها صراحة من دون المخاطرة بالردّ. ويبدو أن استكشافات الحدّ من التسلّح قد تضاءلت أمام هذه الفظائع.

ومن قبيل مفارقة عصر التكنولوجيا الفائقة أن تقتصر العمليات العسكرية الفعلية على الأسلحة التقليدية أو النشر التكتيكي للأسلحة عالية التقنية صغيرة الحجم، من الطائرات بدون طيار إلى الهجمات الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، من المتوقّع أن تُحتوى الأسلحة المتقدّمة عن طريق التدمير المؤكّد المتبادل. وهذا النمط محفوف بالمخاطر للغاية بالنسبة للمستقبل على المدى الطويل.

يبقى التاريخ بوتقة لا يُستهان بها مع امتزاج التقدّم التكنولوجي بالتحوّل السياسي. وحتى كتابة هذه السطور، يتأقلم العالم مع عودة التنافس بين القوى العظمى، والذي ضخّمه انتشار التقنيات المذهلة وتقدّمها. وفي خلال السبعينيات الماضية، عندما شرعت الصين في العودة إلى أحضان النظام الدولي، كانت إمكاناتها البشرية والاقتصادية هائلة، لكن تقنيتها وقوتها الفعلية كانت محدودة نسبيًّا. اليوم، تتطلّب القدرات الاقتصادية والاستراتيجية الصاعدة للصين من الولايات المتحدة أن تكافح للمرّة الأولى في تاريخها مع منافس جيوسياسي يمكن أن تكون موارده منافسة لمواردها؛ وهي مَهمّة غير مألوفة لواشنطن كما هي غير مألوفة لبكين، التي تعاملت عبر تاريخها مع دول أجنبية كروافد للقوّة والثقافة الصينية.

وكل دولة تعتبر نفسها استثنائية، لكن بشكل مختلف. تعمل الولايات المتحدة على أساس أن قِيَمها قابلة للتطبيق عالميًا وسيتمّ تبنّيها في نهاية المطاف في كلّ مكان. وتتوقّع الصين أن يكون تفرّدها الحضاري وأداؤها الاقتصادي الرائع مصدر إلهام للمجتمعات الأخرى لإظهار الاحترام لأولوياتها. ويشير كلّ من الدافع التبشيري للولايات المتحدة وإحساس الصين بالتفوّق الثقافي إلى نوع من التبعية للآخر. وبحكم طبيعة اقتصاداتهما وتكنولوجياهما المتقدّمة، تتقاطع الدولتان، عن طريق الزخم، والأهم من ذلك عن طريق التصميم، على ما تعتبره الدولة الأخرى اهتماماتها الأساسية.

والظاهر هنا أن الصين شرعت في القرن الحادي والعشرين في الاضطلاع بدور دولي تعتقد أنها تستحقه من خلال حضارة آلاف السنين. وتعمل الولايات المتحدة على إبراز القوّة والهدف والدبلوماسية في جميع أنحاء العالم للحفاظ على توازن عالمي

انطلاقًا من تجربتها بعد الحرب، والاستجابة للتحدّيات الملموسة والمفاهيمية لهذا النظام. وبالنسبة إلى قادة كلّ جانب، تبدو متطلّبات الأمن هذه بديهية. والرأي العام يدعمهم. ومع ذلك، فليس الأمن سوى جزء من المعادلة. أما القضية الرئيسية لمستقبل العالم، فهي ما إذا كان بإمكان العملاقين تعلّم الجمع بين التنافس الاستراتيجي الحتمي ومفهوم التعايش وممارسته.

أما بالنسبة إلى روسيا، فمن الواضح أنها تفتقر إلى القوّة السوقية التي لدى الصين، علاوة على الثقل الديموغرافي والقاعدة الصناعية المتنوّعة. ومع ذلك، فمن المرجّح أن تظلّ لاعبًا مؤثرًا في الشؤون الدولية لعقود قادمة، وهي تمتلك تكنولوجيا الأسلحة للانخراط في صراع يهدّد العالم. وتمتدّ روسيا عبر إحدى عشرة منطقة زمنية وتتمتع ببعض الخواص الدفاعية الطبيعية، وتواصل العمل وفقًا لمقتضياتها الجغرافية والتاريخية، ومن خلال سيكولوجية حاكمها الحالي وخبراته. وتاريخيًا، حاول قادتها المستبدّون عمومًا عزل الأراضي الروسية الشاسعة بالبحث عن حزام أمني حول حدودها المنتشرة؛ واليوم تتجلّى الأولوية نفسها مرّة أخرى. وتحوّل السياسة الخارجية الروسية وطنية روحانية إلى استحقاق إمبراطوري مع إدراك دائم لانعدام الأمن، متأصّل بعمق في تاريخها ومستمدّ أساسًا من ضعف روسيا الاستراتيجي أمام الغزو عبر سهول أوروبا الشرقية في كلّ قرن. ولقرون، حاول قادتها الاستبداديون عزل الأراضي الروسية الشاسعة بحزام أمني مفروض حول حدودها المنتشرة. وها هي الأولوية نفسها تتجلّى اليوم مرّة أخرى في الحرب على أوكرانيا.

وتشكل تأثير تلك المجتمعات بعضها على بعض من خلال تقييماتها الاستراتيجية، المنبثقة من تاريخ كلّ منها. ويعدّ الصراع في أوكرانيا أنموذجًا. فعندما تفكّكت الدول السوفيتية في أوروبا الشرقية، أصبحت المنطقة بأكملها من الخط الثابت في وسط أوروبا إلى حدود روسيا متاحة لتصميم استراتيجي جديد. واعتمد الاستقرار على قدرة التصميم الناشئ على تهدئة المخاوف الأوروبية من هجوم روسي وكذلك القلق الروسي من هجمات تأتيها من الغرب.

تجسّد الجغرافيا الاستراتيجية لأوكرانيا هذه الشواغل. فإذا انضمت أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، فسيكون الخط الأمني الفاصل بين روسيا وأوروبا على بعد 300

ميل من موسكو؛ مما يقضي فعليًا على الحاجز التاريخي الذي أنقذ روسيا عندما سعت فرنسا وألمانيا لاحتلالها في قرون متتالية. وإذا تمّ إنشاء الحدود الأمنية على الجانب الغربي من أوكرانيا، فستكون القوات الروسية على مسافة قريبة من بودابست ووارسو. وبالتالي، فإنّ غزو أوكرانيا في فبراير 2022، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، هو إلى حدّ كبير ثمرة فشل حوار استراتيجي أو حوار لم يُنفّذ تنفيذًا كافيًا. إن تجربة كيانين نوويين يواجه أحدهما الآخر عسكريًّا؛ حتى مع عدم اللجوء إلى أسلحتهما الفتاكة، تؤكّد على إلحاح المشكلة الأساسية.

سوف تعود العلاقة الثلاثية بين أميركا والصين وروسيا إلى مجراها في نهاية المطاف؛ على الرغم من أن روسيا ستضعف بسبب إجهادها عسكريًّا في أوكرانيا، والرفض الواسع لسلوكها العدواني، ونطاق العقوبات المفروضة عليها وتأثيرها. ولكنها ستحتفظ بالقدرات النووية والإلكترونية لسيناريوهات الحسم الأخير.

أما في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، فإن اللغز هو ما إذا كان يمكن لمفهومين مختلفين للوطنية أن يتعايشا في سلام، وحتى بشكل تعاوني. وبالنسبة لروسيا، يتمثّل التحدّي في كيفية التوفيق بين رؤيتها لنفسها وبين الأمن وتقرير المصير لما تعتبره «خارجها القريب» (معظمه من آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية)، وأن تفعل ذلك في إطار منظومة دولية وليس من باب الهيمنة.

يبدو من الممكن الآن أن النظام القائم على القواعد الليبرالية والعالمية، مهما كان جديرًا، في طريقه إلى زوال لفترة غير محدّدة من الزمن لصالح عالم منفصل جزئيًا على الأقل. ويشجع مثل هذا التقسيم سعي أطرافه إلى مناطق النفوذ. إذا كان الأمر كذلك، فكيف ستتمكّن البلدان التي لا توافق على قواعد السلوك العالمي من العمل ضمن تصميم توازن مُتّفق عليه؟ هل سيطغى السعي للهيمنة على فرص التعايش؟

وفي عالم يتّسم بتكنولوجيا متقدّمة هائلة إلى حدّ أنها إما أن ترتقي بالحضارة الإنسانية أو تفكّكها، لا يوجد حلّ نهائي، ناهيك عن الحرب العسكرية، لمنافسة القوى العظمى. إن السباق التكنولوجي غير المقيد، القائم على أيديولوجية السياسة الخارجية الذي يقتنع فيه كلّ جانب بالنيّات الحاقدة للطرف الآخر، سينتج عنه حلقة مفرغة كارثية

من الشك المتبادل مثل تلك التي أشعلت الحرب العالمية الأولى، ولكن بعواقب لا يمكن تخيّل حجمها.

وبالتالي، فإن جميع الأطراف ملزمة الآن بمراجعة مبادئها الأولى للسلوك الدولي وربطها بإمكانيات التعايش. وهناك واجب أخلاقي واستراتيجي على قادة مجتمعات التكنولوجيا الفائقة لعقد مناقشة دائمة حول تكنولوجيا الأسلحة داخل بلدانهم ومع الدول النظيرة، ليس فقط في أثناء الأزمات ولكن كنهج دائم للنظام الدولي. كما هي الحال مع مناقشات الحد من الأسلحة التي ساعدت في الإسهام في القيود خلال العصر النووي، ويمكن للمحادثات حول عواقب التقنيات الناشئة أن تساعد في تنمية التفكير وقد تعزز عادات ضبط النفس العسكري المتبادل.

ومن سخرية العالم المعاصر أن أحد أمجاده، ألا وهو الانفجار الثوري للتكنولوجيا، يظهر بسرعة وبتفاؤل كبير بحيث لا يوجد سوى قليل من التفكير النقدي في ما يتعلّق بمخاطره وقليل من الجهود المنهجية للحد من قدراته. ويطوّر التقنيون أجهزة رائعة، لكن ليس لديهم خلفية أو مناسبة لاستكشاف معناها في إطار من التاريخ. وتقود هذه الظروف القادة السياسيين إلى توظيف القدرات التكنولوجية من دون فهم كافٍ للعواقب الاستراتيجية والفلسفية. وفي الوقت ذاته، تمسّ الثورة التقنية وعي الإنسان وتصوراته لطبيعة الواقع. وآخر تحوّل كبير مشابه، وهو عصر التنوير، أفسح مكانه لعصر الإيمان بتجارب قابلة للتكرار واستنتاجات منطقية. ويتمّ تغييرها الآن بالاعتماد على الخوارزميات، التي تعمل في الاتجاه المعاكس، وتقدّم نتائج بحثًا عن تفسير. ويتطلّب استكشاف الوعي البشري المتطوّر جهدًا جادًّا لتضييق الفجوات بين عوالم التكنولوجيا والسياسة والتاريخ والفلسفة، ونأمل في سدّ هذه الفجوات.

في الفصل الأول من الكتاب، وصفنا القيادة بالقدرة على التحليل ووضع الاستراتيجية والتحلّي بالشجاعة واعتداد الشخصية. وكانت التحدّيات التي تواجه القادة موضوع هذا الكتاب معقّدة نسبيًّا مثل التحدّيات المعاصرة، وإن كانت أقل بُعدًا. ولكن المعيار الذي يمكن من خلاله الحكم على القائد عبر التاريخ لم يتغيّر؛ ألا وهو تجاوز الظرف بالرؤيا والتفاني.

ليس من الضروري لقادة القوى العظمى المعاصرة التوصّل إلى رؤيا مفصّلة لكيفية

حلّ المعضلات الموصوفة هنا آنيًا. ومع ذلك، يجب أن يكونوا واضحين بشأن ما يجب تجنبه وما لا يمكن التسامح معه. ويجب على القادة الحكماء أن يستبقوا تحدّياتهم قبل أن يعبّروا عن أنفسهم في خضم الأزمات.

يفتقر الحاضر إلى رؤيا واستراتيجية أخلاقية. وما يزال مستقبلنا مستعصيًا على الفهم. وتتطلّب التقلّبات ومراحل الانحدار الحاد المربك ما بين قمم وقيعان وضحالة ملاحين يتمتّعون بالإبداع والثبات لتوجيه المجتمعات إلى وجهات غير مطروقة حتى الآن، ولكنها أكثر الوجهات تفاؤلًا.

مستقبل القيادة

في ظلّ هذه الظروف المنذرة بسوء، يكتسب السؤالان اللذان طرحهما عليّ كونراد أديناور في خلال لقائنا الأخير في العام 1967، قبل ثلاثة أشهر من وفاته، أهمية جديدة: هل ما يزال أي من القادة قادرين على إدارة سياسة حقيقية بعيدة المدى؟ هل القيادة الحقيقية ما زالت ممكنة اليوم؟

بعد استكشاف حياة ست شخصيات متعاقبة من القرن العشرين والظروف التي مكّنتهم من تحقيق منجزاتهم، يتساءل من يدرس مفهوم القيادة بطبيعة الحال عمّا إذا كان يمكن تكرار هذه النماذج في عصرنا. هل يتسلّح القادة بالشخصية والفكر والصلابة المطلوبة لمواجهة التحدّيات التي تواجه النظام العالمي؟

لقد تمّ طرح السؤال من قبل، وبرز قادة يمكنهم الارتقاء إلى مستوى الحدث. وعندما طرح أديناور سؤاليه، كان السادات ولي وتاتشر شخصيات غير معروفة إلى حدّ كبير. وبالمثل، فإن قلّة ممن شهدوا سقوط فرنسا في العام 1940 يمكن أن يتخيّلوا انبعاثها تحت قيادة ديغول في مسيرة امتدّت لثلاثة عقود. وعندما فتح نيكسون باب الحوار مع الصين، كان قلّة من معاصريه هم من يدركون عواقبه المحتملة.

ينسب مكيافيلي، في كتابه «نقاشات حول ليفي»، تباطؤ القيادة إلى تراخٍ اجتماعي ناجم عن فترات طويلة من الهدوء. وعندما تنعم المجتمعات بأوقات سلم وتنغمس في الفساد البطيء للمعايير، فقد يتبع الناس «إما رجلًا يعتبرونه خيّرًا من خلال خداع الذات المشترك، أو شخصًا يقدّمه الرجال الذين من المرجح أن يرغبوا في الحصول

على خدمات خاصة أكثر من الصالح العام[22]. ولكن لاحقًا، وتحت تأثير «الأوقات غير المواتية» التي تعد دومًا معلم الحقائق، «تمّ الكشف عن هذا الخداع، وبدافع الضرورة يلجأ الناس إلى أولئك الذين كانوا في أوقات الهدوء شبه منسيين»[23].

قد توفّر الظروف الخطيرة التي أسهبنا في تفصيلها هنا، الزخم للمجتمعات للبحث مرّة أخرى عن قيادة ذات مغزى. وفي أواخر القرن التاسع عشر، تنبّأ فريدريك إنجلز أن تُستبدل بـ«حكومة الأشخاص» «إدارة الأشياء»[24]، لكن العظمة في التاريخ تكمن في رفض التنازل لقوى غير شخصية كبيرة؛ وعناصرها المحدّدة من صنع البشر، ويجب أن تستمرّ كذلك. وقد وصف ماكس ويبر الصفات الأساسية اللازمة للقيادة القادرة على إحداث التغيير:

المنتسب الوحيد إلى السياسة هو شخص على يقين من أن روحه لن تنكسر إذا أثبت أن العالم، عندما ينظر إليه من وجهة نظره، كان غبيًا أو قاسيًا للغاية لقبول ما يرغب في تقديمه، ومن، عندما يواجه كلّ هذا العناد، ما يزال بإمكانه أن يقول «مع ذلك!» على الرغم من كلّ شيء[25].

لقد صقل القادة الستة موضوع هذا الكتاب صفات متوازية على الرغم من الاختلافات العميقة بين مجتمعاتهم؛ وهي القدرة على تحليل الوضع الذي وجدت بلادهم نفسها فيه، والقدرة على ابتكار استراتيجية لإدارة الحاضر وصياغة المستقبل، ومهارة تحريك مجتمعهم نحو أغراض عليا، والاستعداد لتصحيح النواقص. وكان الإيمان بالمستقبل بالنسبة إليهم أمرًا لا غنى عنه. ويبقى كذلك. ولا يمكن لأي مجتمع أن يحافظ على عظمته إذا فقد الإيمان بنفسه أو إذا شكّك منهجيًّا في إدراكه لذاته. وهذا ما يفرض قبل كلّ شيء الرغبة في توسيع دائرة الولاء من الذات للمجتمع ككلّ وتعزيز سخاء الروح الجماهيرية التي تلهم التضحية والخدمة.

تنتج عظمة القيادة عن تصادم بين المطواع وغير الملموس، وبين ما يُعطى وما يُبذل. ويبقى نطاق الجهد الفردي - لتعميق الفهم التاريخي وصقل الاستراتيجية وتحسين الشخصية. وقد كتب الفيلسوف الرواقي إبيكتيتوس منذ أمد بعيد، قائلًا: «لا يمكننا اختيار ظروفنا الخارجية، لكن يمكننا دائمًا اختيار كيفية التجاوب معها»[26]. إن دور القائد هو المساعدة في توجيه ذلك الاختيار وإلهام تنفيذه.

ملاحظات

المقدّمة

1. Winston S. Churchill, *The Gathering Storm* (Winston S. Churchill, *The Second World War Book 1*) (Boston: Houghton Mifflin, 1948), p. 284.
2. Quoted in Andrew Roberts, *Leadership in War* (New York: Viking, 2019), 221.
3. Oswald Spengler, *The Decline of the West*, trans. Charles Francis Atkinson (Oxford: Oxford University Press, 1932), 383.
4. Charles de Gaulle, *The Edge of the Sword*, trans. Gerard Hopkins (New York: Criterion Books, 1960), 20–21.

الفقرة الكاملة: «هناك تشابه وثيق بين ما يحدث في ذهن القائد العسكري عند التخطيط لعمل ما، وما يحدث للفنان في لحظة استحضار الإلهام. هذا الأخير لا يتخلّى عن استخدام ذكائه. يستخلص منه الدروس والأساليب والمعرفة. لكن قدرته على الإبداع لا يمكن أن تحضر إلّا إذا كان يمتلك قدرة غريزية معينة نسميها إلهامًا، لأن ذلك وحده يمكن أن يحقّق التواصل المباشر مع الطبيعة وعندئذ تنطلق الشرارة الحيوية. ويمكننا أن نقول عن الفن العسكري ما قاله بيكون عن الفنون الأخرى: «إنها نتاج الإنسان الذي أضاف إلى الطبيعة».

5. Quoted in Karl Joachim Weintraub, 1984 Ryerson Lecture, 'With a Long Sense of Time...', *University of Chicago Magazine 96*, no. 5 (June 2004), https://magazine.uchicago.edu/0406/features/weintraub.shtml. For Huizinga,see: Johan Huizinga, *Het Aesthetishche Bestanddeel van Geschiedkundige Voorstellingen* (Haarlem: H. D. Tjeenk Willink & Zoon, 1905), 31–2.
6. Isaiah Berlin, 'The Sense of Reality', in *The Sense of Reality: Studies in Ideas and Their History*, ed. Henry Hardy (Princeton: Princeton University Press, 2019), 29–30.
7. Thomas Mann, *The Magic Mountain* (trans. 1927), quoted in Charles Hill, *Grand Strategies: Literature, Statecraft, and World Order* (New Haven: Yale University Press, 2010), 211.
8. Norman Angell, *The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power to National Advantage* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1910), 186, accessed via Project Gutenberg at https://www.gutenberg.org/files/38535/38535-h/38535-h.htm.

9. المصدر السابق، ص 314.

10. Nadège Mougel, 'World War I Casualties', trans. Julie Gratz, 2011, Centre Européen Robert Schuman, http://www.centre-robert-schuman.org/userfiles/files/REPERES%20%E2%80%93%20module%201-1-1%20-%20explanatory%20notes20%E2%80%93%20World%20War%20I%20casualties%20%E2%80%93%20EN.pdf.

11. François Héran, 'Lost Generations: The Demographic Impact of the Great. War,' *Population & Societies* 2014/4 (No 510).
12. W. H. Auden, 'September 1, 1939', https://poets.org/poem/ september-1-1939.
13. National World War II Museum– New Orleans, 'Research Starters: Worldwide Deaths in World War II', https://www.nationalww2museum.org/students-teachers/student-resources/research-starters/research-starters-worldwide-deaths-world-war.
14. Roberts, *Leadership in War*, xii.
15. This typology originated in a 1966 essay for *Daedalus*, some phrases of which reappear here. See Henry A. Kissinger, 'Domestic Structure and Foreign Policy', *Daedalus* 95, no. 2 (spring 1966), 503–29.
16. Thucydides, *The Peloponnesian War*, I, 138.
17. Fernand Braudel, quoted in Oswyn Murray, 'Introduction', in Fernand Braudel, *The Mediterranean in the Ancient World* (London: Penguin, 2001).

الفصل الأول

1. Eugene Davidson, *The Death and Life of Germany* (Columbia: University of Missouri Press, 1999), 85. Richard Dominic Wiggers, 'The United States and the Refusal to Feed German Civilians after World War II', in Béla Várdy and T. Hunt Tooley, eds., *Ethnic Cleansing in Twentieth-Century Europe* (New York: Columbia University Press, 2003), 286.
2. Konrad Adenauer, *Memoirs 1945–53*, trans. Beate Ruhm von Oppen (Chicago: Henry Regnery Company, 1965), 56.
3. Charles Williams, *Adenauer: The Father of the New Germany* (New York: Wiley, 2000), 1–13, 16–17.

4. المصدر السابق، ص 29.
5. المصدر السابق، ص 220 - 223.
6. المصدر السابق، ص 222 - 224.
7. المصدر السابق، ص 237.
8. المصدر السابق، ص 232 - 235، 238.
9. المصدر السابق، ص 250.

10. Joseph Shattan, *Architects of Victory: Six Heroes of the Cold War* (Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999), 95.
11. Williams, *Adenauer*, 284–90.

12. المصدر السابق، ص 304 - 306.

13. Ibid., 314. See also Jeffrey Herf, *Divided Memory: The Nazi Past in the Two Germanys* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997), 213.
14. Williams, *Adenauer*, 312–13.

15. The Zonal Committee *(Zonenausschuß)* of the CDU in the British Zone, 'Aufruf!', January 3, 1946, Konrad Adenauer Foundation, https://www.konrad-adenauer.de/download_file/view_inline/831.
16. Henry A. Kissinger, Memorandum for the President, 'Subject: Visit of Chancellor Adenauer – Some Psychological Factors', April 6, 1961, 2, https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/JFKPOF/117a/JFKPOF-117a-008.
17. *Volkszählungsergebnisse von 1816 bis 1970*, Beiträge zur Statistik des Rhein-Sieg-Kreises, (Siegburg: Archivbibliothek, 1980), Band 17 *[Population Outcomes from 1816 to 1970*, Postings for Statistics of the Rhein- Sieg-Kreises,vol. 17].
18. Williams, *Adenauer*, 326–30.
19. 'Text of Occupation Statute Promulgated on 12th May 1949 by the Military Governors and Commanders in Chief of the Western Zones', *Official Gazette of the Allied High Commission for Germany. 23.09.1949*, no. 1 (Bonn-Petersberg: Allied High Commission for Germany), 13–15.
20. Williams, *Adenauer, 332–3*. See also Amos Yoder, 'The Ruhr Authority and the German Problem', *The Review of Politics 17*, no. 3, (July 1955), 352.
21. 'Speech by Konrad Adenauer, Chancellor of the Federal Republic, at a Reception Given by the Allied High Commissioners (September 21, 1949)', in *United States Department of State, Germany 1947–1949: The Story in Documents* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1950), 321, reprinted in Beata Ruhm von Oppen, ed., *Documents on Germany under Occupation, 1945–1954* (London and New York: Oxford University Press, 1955), 417–19; as cited here: http://germanhistorydocs.ghidc.org/docpage.cfm?docpage_id=3194.
22. Dean Acheson, *Present at the Creation: My Years in the State Department* (New York: Norton, 1969), 341.
23. George C. Marshall, 'Harvard Commencement Speech', June 5, 1947. https://www.marshallfoundation.org/marshall/ the-marshall-plan/marshall-plan-speech/.
24. انظر في المذكرات: الخطاب الذي ألقاه في 23 آذار/مارس 1949 في برن: Adenauer, *Memoirs* 1945–53, 147.
25. Thomas Hörber, *The Foundations of Europe: European Integration Ideas in France, Germany and Britain in the 1950s* (Heidelberg: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2006) 141.
26. Ronald J. Granieri, *The Ambivalent Alliance* (New York: Berghahn Books, 2004), 34, citing Herbert Blankenhorn, *Verständnis und Verständigung: Blätter eines politischen Tagebuchs* (Frankfurt: Propyläen Verlag, 1980), entry for 15 November 1949, 40.
27. Quoted in Hans-Peter Schwarz, *Konrad Adenauer*, vol. 1, trans. Louise Willmot (New York: Berghahn Books, 1995), 450.
28. Letter from Konrad Adenauer to Robert Schuman, July 26, 1949, Centre virtuel de la connaissance sur l'Europe, University of Luxembourg (hereafter CVCE), https://www.cvce.eu/obj/ let-

ter_from_konrad_adenauer_to_robert_schuman_26_july_1949- en-a03f485c-0eeb-4401-8c54-8816008a7579.html.

29. Ernst Friedlaender, 'Interview des Bundeskanzlers mit dem Korrespondenten der Wochenzeitung', *Die Zeit*, 3 November 1949, https://www.cvce.eu/content/publication/1999/1/1/63e25bb4-c980-432c-af1c-53c79b77b410/publishable_en.pdf.
30. *New York Times*, December 5, 1949.
31. 'Deutscher Bundestag – 18. Sitzung. Bonn, den 24. und 25. November 1949', Konrad Adenauer Stiftung, https://www.konrad-adenauer.de/seite/24-november-1949/.
32. Adenauer, *Memoirs* 1945–53, 256.
33. Robert Schuman, Declaration of May 9, 1950. Foundation Robert Schuman, *European Issue*, No. 204, May 10, 2011, https://www. robert-schuman.eu/en/doc/ questions-d-europe/qe-204-en. pdf.
34. Adenauer, *Memoirs 1945–53, 260.*
35. 'Entrevue du 23 mai 1950, entre M. Jean Monnet et le Chancelleur Adenauer, CVCE, 5, https://www.cvce.eu/obj/compte_rendu_de_l_entrevue_entre_jean_monnet_et_konrad_adenauer_23_mai_1950-fr-24853ee7-e477-4537-b462-c622fadee66a.html.
36. Konrad Adenauer, letter to Robert Schuman, May 23, 1950, Bonn, CVCE, https://www.cvce.eu/deobj/ brief_von_konrad_adenauer_an_robert_schuman_23_mai_1950- de-7644877d-6004-4ca6-8ec6-93e4d35b971d.html.
37. Konrad Adenauer, 'Where Do We Stand Now?', speech to students at the University of Bonn, February 1951, Konrad Adenauer Foundation,_https://www.konrad-adenauer.de/seite/10-februar-1951-1/.
38. 'Ratification of the ECSC Treaty", *in From the Schuman Plan to the Paris Treaty (1950– 1952)*, CVCE, https://www.cvce.eu/en/recherche/ unit-content/-/unit/ 5cc6b004-33b7-4e44-b6db-f5f9e6c01023/3f50ad11-f340-48a4-8435-fbe54e28ed9a.

39. المصدر نفسه.

40. Michael Moran, 'Modern Military Force Structures', *Council on Foreign Relations*, October 26, 2006, https://www.cfr.org/backgrounder/modern-military-force-structures#:~:text=Division.,on%20the%20national%20army%20involved.
41. Adenauer, *Memoirs 1945–53, 193.*
42. 'Aide Defends Adenauer's Stand', *New York Times*, November 25, 1950.
43. Granieri, *The Ambivalent Alliance 56.*
44. Arnulf Baring, *Außenpolitik in Adenauers Kanzlerdemokratie* (Berlin: R. Oldenbourg, 1969), 161–4.

45. المصدر نفسه.

46. The Soviet Ministry for Foreign Affairs to the Embassy of the United States, Moscow, May 24 1952, *Foreign Relations of the United States, 1952–1954*, vol. 7: part 1, document 102, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v07p1/d102.

47. Quoted in Granieri, *The Ambivalent Alliance*, 79.
48. Gordon Alexander Craig, *From Bismarck to Adenauer: Aspects of German Statecraft* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1958), 110, citing *Der Spiegel*, October 6, 1954, 5.
49. Thomas A. Schwartz, 'Eisenhower and the Germans', in Gunter Bischof and Stephen E. Ambrose, eds., *Eisenhower: A Centenary Assessment* (Baton Rouge: LSU Press, 1995), 215.
50. Adenauer, *Memoirs* 1945–53, 456.
51. Leo J. Daugherty, 'Tip of the Spear: The Formation and Expansion of the Bundeswehr, 1949–1963', *Journal of Slavic Military Studies 24*, no. 1 (winter 2011).
52. Williams, *Adenauer*, 392–409.

53. المصدر نفسه، ص 410 - 423.

54. Jeffrey Herf, *Divided Memory: The Nazi Past in the Two Germanys* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997, p. 282, quoting Konrad Adenauer, 'Regierungserklärung zur jüdischen Frage und zur Wiedergutmachung', in *Der deutsch-israelische Dialog: Dokumentation eines erregenden Kapitels deutscher Außenpolitik, Teil 1, Politik*, vol. 1 (Munich: K. G. Sauer, 1987), 46–7.

55. المصدر نفسه، الجزء الأول، ص47.

56. Herf, *Divided Memory*, 288.
57. Ibid., 288, quoting Michael W. Krekel, *Wiedergutmachung: Das Luxemburger Abkommen vom 10. September* 1952 (Bad Honnef-Rhöndorf: SBAH, 1996), 40.
58. Williams, *Adenauer*, 534.
59. "Adenauer Fêted by Eshkol; Wants Jews to Recognize Bonn's Good Will", *Jewish Telegraphic Agency*, May 5, 1966, https://www.jta.org/archive/adenauer-feted-by-eshkol-wants-jews-to-recognize-bonns-good-will.

60. المصدر نفسه.

61. James Feron, 'Adenauer Begins 8-Day Visit to Israel', *New York Times*, May 3, 1966.
62. 'Adenauer Fêted by Eshkol'.
63. Williams, *Adenauer*, 442.
64. Felix von Eckardt, *Ein unordentliches Leben* (Düsseldorf: Econ-Verlag, 1967), 466.
65. Keith Kyle, *Suez* (New York: St Martin's Press, 1991), 467.
66. Department of State Historical Office, *Documents on Germany, 1944–1961* (Washington, DC, United States Government Printing Office, 1961), 585.
67. Kissinger, 'Visit of Chancellor Adenauer',4. This was in preparation for Kennedy's first meeting with Adenauer, which took place on April 12.
68. Henry A. Kissinger, 'Remarks at the American Council on Germany John J. McCloy Awards Dinner', June 26, 2002, Yale University Library Digital Repository, Henry A. Kissinger papers, part II, series III: Post-Government Career, box 742, folder 10.
69. Niall Ferguson, *Kissinger 1923–1968: The Idealist* (New York: Penguin Press, 2015), 490–91, 906.

70. المصدر نفسه.

71. Walter C. Dowling, telegram from the Embassy in Germany to the Department of State, Bonn, February 17, 1962, 2 p.m. *Foreign Relations of the United States, 1961–1963*, vol. XIV: *Berlin Crisis*, 1961–1962, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v14/d298.

72. المصدر نفسه.

73. Neil MacGregor, *Germany: Memories of a Nation* (New York: Knopf, 2015), ch. 1, 'Where Is Germany?'.

74. For the definitive history of Ostpolitik, see Timothy Garton Ash, *In Europe's Name: Germany and the Divided Continent* (New York: Vintage, 1994).

75. Williams, *Adenauer*, 503–19.

76. Konrad Adenauer, speech on the possibilities of European Unification, Brussels, September 25, 1956, https://www.cvce.eu/content/publication/2006/10/25/ea27a4e3-4883-4d38-8dbc-5e3949b1145d/publishable_en.pdf.

77. Barbara Marshall, *Willy Brandt: A Political Biography* (London: Macmillan, 1997), 71–3

78. Helmut Schmidt, *Men and Powers: A Political Retrospective*, trans. Ruth Hein (New York: Random House, 1989), 4.

79. Marion Gräfin Dönhoff, *Foe into Friend: The Makers of the New Germany from Konrad Adenauer to Helmut Schmidt*, trans.Gabriele Annan (New York: St. Martin's Press, 1982), p. 159.

80. توفي هيلموت شميت في العام 2015. وقد ألقيت كلمة في رثائه في خلال حفل تأبين في هامبورغ. وكانت المستشارة أنجيلا ميركل، زعيمة الاتحاد الديمقراطي المسيحي ورئيسة التحالف بين الحزبين آنذاك، المتحدثة الرئيسية في ذلك اليوم، وكانت تمثّل نموذجًا لتغلب ألمانيا على الانقسامات الداخلية في ألمانيا منذ فترة أديناور. وقد لخّصت دور شميت على النحو التالي: «عاش هيلموت في عصر انتقالي: بين ماضي ألمانيا كدولة محتلّة ومنقسمة ومستقبلها كأقوى دولة أوروبية؛ بين اهتمامها بالأمن وضرورة المشاركة في بناء نظام اقتصادي عالمي شامل». طالع الكلمة التي ألقيت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015:
https://www.henryakissinger.com/speeches/eulogy-for-helmut-schmidt.

81. Blaine Harden, 'Hungarian Moves Presaged Honecker Ouster', *Washington Post*, October 19, 1989, https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1989/10/19/hungarian-move-presaged-honecker-ouster/4c7ff7bd-c0de-4e82-86ab-6d1766abec3c/.

82. Jeffrey A. Engel, When the World Seemed New: George H. W. Bush and the End of the Cold War (New York: Mariner Books, 2017), 371– 5.

83. Angela Merkel, 'Speech at the Konrad Adenauer Foundation on the 50th anniversary of Konrad Adenauer's Death', April 25, 2017, https://www.kas.de/de/veranstaltungen/detail/-/content/-wir-waehlen-die-freiheit-1.

84. 'Der Abschied', *UFA-Wochenschau*, Das Bundesarchiv-Inhalt. 'Ich habe den Wunsch... getan habe', https://www.filmothek.bundesarchiv.de/video/584751?q=bundeswehr&xm=AND&xf%5B0%5D=_fulltext&xo%5B0%5D=CONTAINS&xv%5B0%5D=&set_lang=de.

الفصل الثاني

1. خطاب ألقاه الجنرال ديغول في مطار أورلي عند وصول السيد ريتشارد نيكسون، رئيس الولايات المتحدة، 28 شباط/فبراير 1969.

2. في 1967، دعاني السفير الفرنسي إلى مقابلة الرئيس، ولكن بأسلوب ديغولي تقليدي، ترك لي الخيار: «إذا وجدت نفسك في فرنسا، فإن الرئيس سوف يكون مستعدًا لمقابلتك». حدث ذلك بعد فترة قصيرة من انسحاب فرنسا من قيادة الناتو. وفي رغبة مني في عدم إغضاب إدارة الرئيس جونسون، تجنّبت تلبية الدعوة - تصرّف أندم عليه ندمًا مستمرًّا.

3. Charles de Gaulle, *Complete War Memoirs* (New York: Simon and Schuster, 1964), York: Simon and Schuster, 1964), 80.

4. المصدر نفسه، ص 84.

5. Roger Hermiston, 'No Longer Two Nations but One', *The Lion and Unicorn* blog, June 4, 2016, https://thelionandunicorn.wordpress.com/2016/06/04/no-longer-two-nations-but-one/.

6. de Gaulle, *Complete War Memoirs*, 74–80; and Hermiston, 'No Longer Two Nations but One'

7. Hermiston, 'No Longer Two Nations but One'.

8. Julian Jackson, *De Gaulle* (Cambridge: Harvard Belknap Press, 2018), 128–33.
أجرى ديغول عدّة لقاءات إذاعية لاحقة في خلال الأيام التي تلت.

9. من ردّ ديغول على بِتان من لندن. انظر: المرجع السابق، ص 134.

10. Ibid. The source on which Jackson is drawing is René Cassin, *Les Hommes partis de rien. Le reveil de la France abattue* (1940–1941) (Paris: Plon, 1975), 76.

11. Bernard Ledwidge, *De Gaulle* (New York: St Martin's Press, 1982), 76. Quoted in Jackson, *De Gaulle*, 135.

12. Quoted in Jackson, *De Gaulle*, 41.

13. منقول من المرجع السابق، ص 17.

14. *Vers l'Armée de Métier*, 1934؛ نُشرت الترجمة الأولى باللغة الإنجليزية في 1940 بعنوان «جيش المستقبل» *The Army of the Future.*

15. Charles de Gaulle, proclamation dated July 1940, in Discours et Messages, vol. 1 (Paris: Librairie Plon, 1970), 19: Also quoted in Christopher S. Thompson, 'Prologue to Conflict: De Gaulle and the United States, From First Impressions Through 1940', in Robert O. Paxton and Nicholas Wahl, eds., *De Gaulle and the United States: A Centennial Reappraisal* (Oxford: Berg, 1994), 19.
هذه العاطفة وُجِد أنها متّسقة بالكامل مع اعتقاد تشرشل الذي أعرب عنه في خطبة «سوف نقاتل على الشواطئ» في 4 حزيران/يونيو، 1940، أنه «في الوقت المُقدّر، سينقذ العالم الجديد، بكل قدرته وقوته، العالم القديم ويحرّره».

16. Henry Kissinger, 'The Illusionist: Why We Misread de Gaulle', *Harper's Magazine*, March 1965.

17. Charles de Gaulle, '1939, Notes sur les idées militaires de Paul Reynaud', *Lettres, Notes et Carnets, 1905–1941* (Paris: Éditions Robert Laffont, 2010), 886.

18. Quoted in Jackson, *De Gaulle*, 44.

19. Walter Benjamin, The Arcades Project (New York: Belknap Press, 2002.
20. Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Random House, 1987), 99, 199.
21. المرجع السابق.
22. Ulrich Pfister and Georg Fertig, 'The Population History of Germany: Research Strategy and Preliminary Results', working paper (Rostock: Max- Planck- Institut für demografische Forschung, 2010), 5.
23. Rondo E. Cameron, 'Economic Growth and Stagnation in France, 1815–1914', *The Journal of Modern History* 30, no. 1 (March 1958), 1.
24. Nadège Mougel, 'World War I Casualties', Robert Schuman Centre Report (2011).
25. De Gaulle, *Vers l'armée de métier*, 1934. De Gaulle was a lieutenant colonel at the time of publication.
26. Kissinger, 'The Illusionist', 70; also see 'Address by President Charles de Gaulle on French, African and Algerian Realities Broadcast over French Radio and Television on June 14, 1960', in *Major Addresses, Statements and Press Conferences of General Charles de Gaulle: May 19, 1958– January 31, 1964* (New York: French Embassy, 1964), 79, https://bit. ly/3rEDU8w.
27. حلف مولوتوف - ريبنتروب.
28. Charles de Gaulle, *Memoirs of Hope: Renewal and Endeavor* (New York: Simon and Schuster, 1971), 3.
29. المرجع السابق، ص 4.
30. Dorothy Shipley White, *Seeds of Discord* (Syracuse: Syracuse University Press, 1964), 87.
31. Jackson, *de Gaulle*, 138.
32. Charles de Gaulle, radio broadcast, August 27, 1940, https://enseignants.lumni.fr/fiche-media/00000003432/le-general-de-gaulle-salue-le-ralliement-du-tchad-a-la-france-libre-audio.html#infos.
33. ذكر جاكسون أن «ديغول أشار في ما بعد في مناسبة أو مناسبتين أنه فكّر في الانتحار» (*De Gaulle*, 149).
34. The full oath is: 'Jurez de ne déposer les armes que lorsque nos couleurs, nos belles couleurs, flotteront sur la cathédrale de Strasbourg'.
35. Quoted in Jackson, *De Gaulle*, 170.
36. De Gaulle, *Complete War Memoirs, 192.*
37. المصدرالسابق، ص 206.
38. المصدر السابق، ص 195.
39. المصدرالسابق، ص 206.
40. Jackson, *De Gaulle, 183.*
41. المصدرالسابق، ص 254.
42. شارل ديغول، «برقية إلى نائب الأدميرال ميوزلير، في سان بيار وميكيلون»، 24 كانون الأول/ديسمبر، 1941، في: *Lettres, Notes et Carnets*, 1360.
43. See Jean Lacouture, *De Gaulle, the Rebel 1890–1944* (New York: Norton, 1990), 317.

44. Benjamin Welles, *Sumner Welles* (New York: St Martin's Press, 1997), 288.
45. Jackson, *De Gaulle*, 209.

46.شارل ديغول، خطاب أُلقي في 18 حزيران/يونيو، 1942 في قاعة ألبرت، في لندن، في الذكرى الثانية لقيام فرنسا الحرّة، في: *Discours et Messages*, vol. 1 (Paris: Librairie Plon, 1970), 207–15.

47. Jackson, *De Gaulle*, 210–11.
48. The Conferences at Washington, 1941–1942, and Casablanca 1943. *Foreign Relations of the United States*, February 4, 1943.
49. See de Gaulle, *Complete War Memoirs*, 410.
50. Jackson, *De Gaulle*, 215.

51. المرجع السابق، ص 277.

52. مُدرج في المرجع السابق، ص 266.

53. Jackson, *De Gaulle, 269–73* See also Lacouture, *De Gaulle, the Rebel, 446–50.*
54. Jackson, *De Gaulle*, 276.
55. De Gaulle, *Complete War Memoirs*, 429.
56. Jackson, *De Gaulle*, 341.
57. Ibid., 315, quoting Henry L. Stimson and McGeorge Bundy, *On Active Service in Peace and War* (New York: Harper & Brothers, 1947), 549 (June 14, 1944).

58. خطاب ديغول في باي، 14 حزيران/يونيو 1944.

59. Jackson, De Gaulle, 317.
60. De Gaulle, *Complete War Memoirs*, 468.
61. Jackson, De Gaulle, 326.

62. مُدرج في المرجع السابق، ص 327.

63. المرجع السابق، ص 326.

64. Ibid., 331. For more on the dissolution of the Resistance, see Jean Lacouture, *De Gaulle, the Ruler* 1945–1970 (New York: Norton, 1992), 25.
65. Jackson, De Gaulle, 336.

66. المرجع السابق، ص 350.

67. See Jean Laloy, 'À Moscou : entre Staline et de Gaulle, décembre 1944', *Revue des études slaves* 54, fascicule 1–2 (1982), 152. See Jackson, De Gaulle, 350.
68. De Gaulle, *Memoirs of Hope*, 3.
69. Edmund Burke, *Reflections on the Revolution in France* (1790), in *The Works of the Right Honorable Edmund Burke* (1899), vol. 3, 359.
70. De Gaulle, *Complete War Memoirs*, 771.

71. المصدر السابق، ص 771 - 772.

72. المصدر السابق، ص 776.

73. المصدر السابق، ص 778.

74. *Plutarch's Lives*, trans. John Dryden (New York: Penguin, 2001), vol. 1, 'Life of Solon', 118.
75. De Gaulle, *Memoirs of Hope*, 6.
76. Quoted in Jackson, *De Gaulle*, 381.

77. مُدرج في المرجع السابق.

78. De Gaulle, *Complete War Memoirs*, 993.

79. المرجع السابق، ص 977.

80. Jackson, *De Gaulle*, 499.

81. المرجع السابق، ص 418.

82. De Gaulle, *Complete War Memoirs*, 996–7.
83. Quoted in Charles G. Cogan, *Charles de Gaulle: A Brief Biography with Documents* (Boston: Bedford Books, 1996), 183.

84. المرجع السابق، ص 185.
85. المرجع السابق، ص 186 - 187.
86. المرجع السابق.
87. المرجع السابق، ص 187.
88. مُدرج في المرجع السابق، ص 185.
89. مكتبة جاي إف كاي، ملف مكتب الرئيس، «مذكرة حوار، زيارة الرئيس إلى باريس، 31 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيو، 1961»، مذكرة حوار في قصر الإليزيه بين كينيدي وديغول، 31 أيار/مايو 1961، https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/JFKPOF/116a/JFKPOF-116a-004.

90. Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Touchstone, 1994), 541–3.
91. 'Proclamation of Algerian National Liberation Front (FLN), November 1, 1954', https://middleeast.library.cornell.edu/content/proclamation-algerian-national-liberation-front-fln-november-1-1954.
92. Quoted in Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria 1954–1962* (New York: Penguin, 1978), 99.
93. Central Intelligence Agency, 'Validity Study of NIE 71.2-56: Outlook for Algeria published 5 September 1956', CDG.P.CIA.1957.08.16.
94. Quoted in Jackson, *De Gaulle*, 447.
95. Quoted in 'Eyes on Allies: De Gaulle the Key', *New York Times*, May 20, 1962.
96. *Major Addresses* 6.
97. Jackson, *De Gaulle, 463.*
98. De Gaulle, Memoirs of Hope, *26.*
99. Horne, *Savage War of Peace*, 301.
100. See ibid., L6333.
101. De Gaulle, *Memoirs of Hope*, 54.

102. المرجع السابق.

103. Memorandum for the President from Henry Kissinger, May 16, 1969، 'Africa after de Gaulle', Richard Nixon Library, box 447 [218].

104. أرشيف وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، «النقاط الرئيسية لحوار الرئيس ماو مع رئيس الوزراء عباس، 30 أيلول/سبتمبر، 1960»، ترجمة ديفيد كاوهيج، 4 تشرين الأول/أكتوبر، 1960، الأرشيف الرقمي لبرنامج التاريخ والسياسة العامة لمركز ويلسون، http://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/117904.

105. مكتبة جاي إف كاي، «مذكرة الموظفين: كيسنجر، هنري، شباط/فبراير 1962: 13 - 28»، https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/JFKNSF/320/JFKNSF-320-025.

106. Jackson, *De Gaulle*, 501.

107. المرجع السابق، ص 518.

108. المرجع السابق، ص 519.

109. 'Address Given by Charles de Gaulle (29 January 1960)', Centre virtuel de la connaissance sur l'Europe, University of Luxembourg, https://www.cvce.eu/en/obj/address_given_by_charles_de_gaulle_29_january_1960-en-095d41dd-fda2-49c6-aa91-772ebffa7b26.html.

110. «خطاب بشجب انقلاب الجزائر العاصمة: 23 نيسان/أبريل، 1961»، في: Cogan, *Charles de Gaulle*, 196.

111. '"Pieds-noirs": ceux qui ont choisi de rester', La Dépêche, March 10, 2012.

112 «بعد 40 عامًا من المعاناة والصمت، «حركيو» الجزائر يطالبون بجلسة استماع، Irish Times, 31 آب/أغسطس، 2001.

113. Quoted in Cogan, *Charles de Gaulle*, 119.

114. Jackson, *De Gaulle*, 585.

115. De Gaulle, *Memoirs of Hope*,176.

116. خطاب للرئيس ديغول في 31 أيار/مايو، 1960، في Major Addresses, 75, 78.

117. المؤتمر الصحافي الثامن الذي عقده الجنرال ديغول كرئيس للجمهورية الفرنسية [في باريس، في قصر الإليزيه، في 29 تموز/يوليو، 1963]، في المرجع السابق، 234.

118. *Major Addresses*, 159.

119. Quoted in Kissinger, *Diplomacy, 606.*

120. المرجع السابق.

121. المرجع السابق، ص 605.

122. مُدرج في المرجع السابق، ص 575.

123. For the US policy, see McGeorge Bundy, 'NSAM 294 U.S. Nuclear and Strategic Delivery System Assistance to France', April 20, 1964, National Security Action Memorandums, NSF, box 3, المكتبة الرئاسية لـ أل بي جي، https://www.discoverlbj.org/item/nsf-nsam294.

124. Wilfrid Kohl, *French Nuclear Diplomacy* (Princeton: Princeton University Press, 2016), 79.

125. هذه الهيئة يجب أن تمتلك مسؤولية اتخاذ القرارات المشتركة في ما يتّصل بكلّ الأمور السياسية التي تؤثر على أمن العالم، وتحديد الخطط الاستراتيجية، وإن اقتضت الضرورة، تنفيذها، خاصة تلك التي تتّصل باستخدام الأسلحة الذرية. كما يجب أيضًا، حيث يكون ذلك مناسبًا، أن تكون مسؤولة عن تنظيم الدفاع عن مناطق العمليات المنفردة، مثل القطب، والمحيط الأطلسي، والمحيط الهادي، والمحيط الهندي. انظر: Kissinger, *Diplomacy*, 611.

126. Henry Kissinger and Françoise Winock, 'L'Alliance atlantique et l'Europe', *Esprit*, n.s. 359, no. 4 (April 1967), 611.

127. Mark Howell, 'Looking Back: De Gaulle tells American Forces to Leave France', https://www.mildenhall.af.mil/News/ Article-Display/Article/272283/looking- back-de-gaulle-tells-american-forces-to-leave-france/.August 1958 saw the first deployment of US nuclear weapons to (mainland) French soil, but they had been previously deployed to French Morocco. Robert Norris, William Arkin and William Burr, 'Where They Were', *The Bulletin of the Atomic Scientists*, November/December 1999, 29.

128. *Major Addresses*, 226.

129. Henry Kissinger, 'Military Policy and Defense of the «Grey Areas»', *Foreign Affairs* 33, no. 3 (1955), 416–28, doi:10.2307/20031108.

130. خطاب «لا لمدن» لوزير الدفاع ماكنمارا، 9 حزيران/يونيو 1962، https://robertmcnamara.org/wp-content/uploads/2017/04/mcnamara-1967-22no-cit-،1962 ies22-speech-p.pdf.

131. Quoted in Kissinger, *Diplomacy*, 615.

132. المرجع السابق.

133. De Gaulle, *Complete War Memoirs*, 81.

134. المرجع السابق.

135. المرجع السابق.

136. Julia Lovell, Maoism: *A Global History* (New York: Knopf, 2019), 273.

137. Jackson, *De Gaulle*, 721.

138. المرجع نفسه، ص 737.

139. Quoted in 'World: A Glimpse of Glory, a Shiver of Grandeur', *Time*, November 23, 1970.

140. Charles de Gaulle, *The Edge of the Sword*, trans. Gerard Hopkins (Westport, Conn.: Greenwood, 1960), 65–6.Quoted in Cogan, *Charles de Gaulle*, 218.

141. Quoted in Jackson, *De Gaulle*, 41.

142. *De Gaulle*, Complete War Memoirs, 997–8.

143. .'Sans Anne, peut-être n'aurais-je jamais fait ce que j'ai fait. Elle m'a donné le cœur et l'inspiration' Pierrick Geais, 'Récit: La véritable histoire d'Anne de Gaulle, la fille handicapée du Général', *Vanity Fair* (France), March 3, 2020.

الفصل الثالث

1. David Shambaugh, China Goes Global: The Partial Power (New York: Oxford University Press, 2013), 39.

2. Dale Van Atta, With Honor: Melvin Laird in War, Peace, and Politics (Madison: University of Wisconsin, 2008), 271–3.

3. «مذكرة من الرئيس نيكسون إلى مساعده لشؤون الأمن القومي»: Foreign Relations of the United States, vol. 17: China, 1969–1972, no. 147, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v17/d147.

4. لم يكن غودپاستر مستشارًا للأمن القومي، ولكنه ساعد في تطوير إجراءات مجلس الأمن القومي. انظر كتاب C. Richard Nelson, The Life and Work of General Andrew J. Goodpaster: Best Practices in .(National Security Affairs (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2016

5. تاريخ مجلس الأمن القومي - 1947 - 1997، أرشيف البيت الأبيض https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/history.html#nixon.https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/history.html#nixon.David Rothkopf, *Running the World: The Inside Story of the NationalSecurity Council and the Architects of American Power* (New York: PublicAffairs,2006), 84–5.As of 2017, the NSC staff has been statutorily limitedto 200. See 'The National Security Council: Background and Issues forCongress', the Congressional Research Service, June 3, 2021, 8, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44828.

6. Richard Nixon, *RN: The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Grosset & Dunlap, 1978), 390.

7. Richard Nixon, 'Remarks to Midwestern News Media Executives Attending a Briefing on Domestic Policy in Kansas City, Missouri', July 6, 1971, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-midwestern-news-media-executives-attending-briefing-domestic-policy-kansas-city.

8. المصدر نفسه.

9. *Time*, January 3, 1972.

10. Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), 38–40.

11. وودرو ويلسون، «خطاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية إلى مجلس الشيوخ»، 22 كانون الثاني/يناير 1917: https://www.digitalhistory.uh.edu/disp_textbook.cfm?smtID=3&psid=3898.

12. Kissinger, *Diplomacy*, 709.

13. خطاب الرئيس نيكسون إلى الاجتماع 25 للجمعية العامة للأمم المتحدة. نيويورك تايمز - 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970.

14. المصدر نفسه.

15. Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979), 135–136.

16. خطاب ريتشارد نيكسون إلى ميلفين لايرد في 4 شباط/فبراير 1969: Foreign Relations of the United States, 1969–1976, vol. 1: *Foundations of Foreign Policy, 1969–1972*, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v01/d10.

17. خطاب ريتشارد نيكسون في مقر الناتو في بروكسل (24 شباط/فبراير 1969). https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-the-north-atlantic-council-brussels.

18. Jeffrey Garten, *Three Days at Camp David: How a Secret Meeting in 1971 Transformed the Global Economy* (New York: HarperCollins, 2021), 4.

19. المصدر نفسه، ص 9 - 10.

20. المصدر نفسه، ص 77.
21. المصدر نفسه، ص 255.
22. المصدر نفسه، ص 250. نشرت صُحف ألمانية بارزة مقالات تقول إن «هناك إعلان تقريبًا لحرب تجارية أميركية» وإن «برنامج نيكسون... يتحدّث عن انتكاسة أقوى قوّة اقتصادية في العالم وعودة القومية والحماية الاقتصادية».
23. المصدر نفسه، ص 308.
24. Richard H. Immerman, '"Dealing with a Government of Madmen»:Eisenhower,Kennedy, and Ngo Dinh Diem', in DavidL. Henderson, ed., *The Columbia History of the Vietnam War* (New York: Columbia UniversityPress, 2011), 131.
25. Harrison Salisbury, *Behind the Lines– Hanoi* (New York: Harper & Row, 1967), 137.
26. John W. Finney, 'Plank on Vietnam Devised by Doves', *New York Times*, August 24, 1968.
27. Defense Casualty Analysis System (DCAS) Extract Files, created, c.2001– 4/29/2008, documenting the period 6/28/ 1950–5/28/2006, https://aad.archives.gov/aad/ fielded-search.jsp?dt=2513&cat=GP21&tf=F&bc=,sl.
28. Richard Nixon, 'Informal Remarks in Guam with Newsmen', July 25, 1969, UC Santa Barbara American Presidency Project, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/informal-remarks-guam-with-newsmen.
29. المصدر نفسه.
30. Richard Nixon, 'Address to the Nation on the War in Vietnam', November 3, 1969, UC Santa Barbara American Presidency Project. https://www.presidency.ucsb.edu/documents/address-the-nation-the-war-vietnam.
31. 'Memorandum of Conversation', Washington, October 20, 1969, 3:30 p.m. Foreign Relations of the United States, 1969–1976, vol. 12: Soviet Union, January 1969– October 1970, no. 93, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/ frus1969-76v12/d93.
32. خطاب نيكسون إلى الأمّة في الشأن الفيتنامي.
33. The full text of the memorandum can be found in *White House Years*, 1480– 82, together with a follow- up on p. 1482, with the following passage: 'Given the history of over- optimistic reports on Vietnam the past few years, it would be practically impossible to convince the American people that the other side is hurting and therefore, with patience, *time could be on our side*. First of all we are not sure about our relative position – we have misread indicators many times before. Secondly, even if we conclude that the allied military position is sound, we don't know how to translate this into political terms – and the political prospects in South Vietnam are much shakier. Thirdly, the Administration faces an extremely skeptical and cynical American audience – the President is rightly reluctant to appear optimistic and assume his own credibility gap. Finally, to a large and vocal portion of the dissenters in this country, the strength of the allied position is irrelevant – they want an end to the war at any price'. See Kissinger, White House Years, 1482, and 'Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)

to President Nixon', Washington, September 11, 1969, *Foreign Relations of the United States, 1969– 1976, vol. 6: Vietnam, January 1969– July 1970*, no. 119, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/ frus1969- 76v06/ d119.

34. خطاب إلى الأمة في 25 كانون الثاني/يناير 1972:

The American Presidency Project, UC Santa Barbara, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/address-the-nation-making-public-plan-for-peace-vietnam.

35. 'Vietnam War U.S. Military Fatal Casualty Statistics', National Archives, https://www.archives.gov/research/military/vietnam-war/casualty-statistics#toc--dcas-vietnam-conflict-extract-file-record-counts-by-incident-or-death-date-year-as-of-april-29-2-2008.

36. خطاب نيكسون إلى الأمة في شأن جنوب شرق آسيا، 8 أيار/مايو 1972.

37. Quoted in Kissinger, *White House Years*, 1345.

38. 'Transcript of Kissinger's News Conference on the Status of the Cease-Fire Talks', New York Times, October 27, 1972.

39. 'Act of the International Conference on Viet-Nam', *The American Journal of International Law 67*, no. 3 (1973), 620–22, https://doi.org/10.2307/2199198. See also Henry Kissinger, Years of Renewal (New York: Simon & Schuster, 1999), 485:

شاركت اثنتا عشرة دولة: الولايات المتحدة، فرنسا، الصين، المملكة المتحدة، كندا، الاتحاد السوفيتي، المجر، بولندا، إندونيسيا، جمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية)، جمهورية فيتنام (فيتنام الجنوبية)، والحكومة الثورية المؤقّتة لجمهورية فيتنام الجنوبية (أي شيوعيي فيتنام الجنوبية).

40. Cf. Henry A. Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), 316–27.

41. 'Vietnam – Supplemental Military Assistance (2)', Gerald R. Ford Presidential Library, box 43, John Marsh Files, 28 and 20–21, https://www.fordlibrarymuseum.gov/library/document/0067/12000897.pdf:

«القرار... يحظّر تقديم مزيد من المساعدة أو المبيعات العسكرية (بما في ذلك عمليات التسليم) إلى كمبوديا بعد 30 حزيران/يونيو 1975. «بالنسبة إلى المساعدة العسكرية في السنة المالية 1974، قدّمت الولايات المتحدة نحو 823 مليون دولار (بالإضافة إلى 235 مليون دولار من تصاريح العام السابق)، أي نحو ثلث تمويل العام السابق ونحو نصف مستوى 1.6 مليار دولار الذي طلبته الإدارة... بالنسبة إلى المساعدات الاقتصادية في السنة التالية 1974، قدّمت الولايات المتحدة 333 مليون دولار (بما في ذلك مبلغ إضافي قدره 49 مليون دولار) أو نحو أقلّ من مستوى 475 مليون دولار الذي طلبته الإدارة ». قرار مشترك 636 بشأن تخصيص اعتمادات مستمرّة للسنة المالية 1974، ولأغراض أخرى»، في 1 تموز/يوليو 1973.

https://www.govtrack.us/congress/bills/93/hjres636/text.

42. Jeffrey P. Kimball, *The Vietnam War Files: Uncovering the Secret History ofNixon-EraStrategy* (Lawrence, KS: University Press of Kansas, 2004),57–9.

43. Hal Brands, 'Progress Unseen: U.S. Arms Control Policy and the Origins of Détente, 1963–1968', *Diplomatic History* 30, no. 2 (April 2006), 273.

44. تم التوصّل إلى اتفاق مبدئي مشترك في 20 نيسان/أبريل 1964 لتقليل عدد المفاعلات النووية الأميركية والسوفيتية وكمية المواد الانشطارية، ولكن لم يكن هذا إنجازًا كبيرًا، حيث لم يُصغ في شكل معاهدة ولم تُفرض من خلاله أي قيود على الأسلحة النووية.

Brands, 'Progress Unseen', 257–8; 'Summary' of *Foreign Relations of the United States, 1964–1968*, vol. 11: *Arms Control and Disarmament*, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v11/summary.

45. Kissinger, *White House Years*, p. 813.
46. 'Editorial Note' *Foreign Relations of the United States, 1969–1976*, vol. 13: *Soviet Union, October 1970–October 1971*, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v13/d234.
47. Hans M. Kristensen and Matt Korda, 'Status of World Nuclear Forces', Federation of American Scientists, last updated May 2021, https://fas.org/issues/nuclear-weapons/status-world-nuclear-forces/.
48. Sana Krasikov, 'Declassified KGB Study Illuminates Early Years of Soviet Jewish Emigration', *The Forward*, December 12, 2007.
49. Mark Tolts, 'A Half Century of Jewish Emigration from the Former Soviet Union: Demographic Aspects', paper presented at the Project for Russian and Eurasian Jewry, Davis Center for Russian and Eurasian Studies, Harvard University, on 20 November 2019.

50. المرجع نفسه.

51. Richard Nixon, 'Asia after Viet Nam', Foreign Affairs 46, no. 1 (October 1967), 121, https://cdn.nixonlibrary.org/01/wp-content/uploads/2017/01/11113807/Asia-After-Viet-Nam.pdf.
52. Kissinger, *White House Years*, 181.

53. 99 مذكرة من مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي (كيسنجر) إلى الرئيس نيكسون:

Foreign Relations of the United States, 1969–1976, vol. 17: China, 1969–1972, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v17/d99.

54. 'Memorandum of Conversation', October 25, 1970, *Foreign Relations of the United States, 1969–1976*, vol. E-7: *Documents on South Asia, 1969–1972*, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve07/d90.
55. Richard Nixon, 'Remarks to Midwestern News Media Executives', July 6 1971, *The American Presidency Project*, UC Santa Barbara, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-midwestern-news-media-executives-attending-briefing-domestic-policy-kansas-city.
56. Quoted in Kissinger, *White House Years*, 1062.

57. بيان مشترك عقب المناقشات مع قادة جمهورية الصين الشعبية، 27 شباط/فبراير 1972،

Foreign Relations of the United States, 1969–1972, vol. 17: *China, 1969–1972*, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v17/d203.

58. 'Memorandum of Conversation', February 17–18, 1973, *Foreign Relations of the United States, 1969–1976*, vol. 18: *China, 1973–1976*, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v18/d12.

59. Lee Kuan Yew, 'Southeast Asian View of the New World Power Balance in the Making', Jacob Blaustein Lecture no. 1, March 30, 1973, 1–3.
60. Richard Nixon, 'Remarks to Midwestern News Media Executives', July 6, 1971.
61. United Nations Security Resolution 242, November 22, 1967, https://unispal.un.org/unispal.nsf/0/7d35e1f729df491c85256ee700686136.
62. Martin Indyk, *Master of the Game: Henry Kissinger and the Art of Middle East Diplomacy* (New York: Knopf, 2021), 162–3.
63. Kissinger, *White House Years*, 579–80.
64. المصدر نفسه، ص 601.
65. Indyk, Master of the Game, 66–8.
66. See Kissinger, *White House Years*, 605.
67. 'Memorandum of Conversation', October 10, 1973. Washington, 9:05–10:36 a.m., *Foreign Relations of the United States, 1969–1976*, vol. 25: *Arab–Israeli Crisis and War*, 1973, no. 143, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v25/d143.
68. حديث هاتفي بين الرئيس نيكسون ووزير الخارجية كيسنجر في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1973: *Foreign Relations of the United States, 1969–1976, vol. 25: Arab–Israeli Crisis and War, 1973*, no. 180, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v25/d180.
69. قرار مجلس الأمن 338 يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973: https://undocs.org/S/RES/338(1973)
70. National Archives, Nixon Presidential Materials, NSC Files, Kissinger Office Files, box 69, Country Files – Europe – USSR, Dobrynin / Kissinger, vol. 20, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v15/d146.
71. See Eqbal Ahmad et al., 'Letters to the Editor: Home Rule for Bengal', *New York Times*, April 10, 1971; Chester Bowles, 'Pakistan's Made-in-U.S.A. Arms', *New York Times*, April 18, 1971; and Benjamin Welles, 'Senate Unit Asks Pakistan Arms Cutoff', *New York Times*, May 7, 1971.
72. Margaret MacMillan, Nixon and Mao: The Week That Changed the World (New York: Random House, 2007), 222-7.
73. مذكرة من مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي (كيسنجر) إلى نائل مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي (هيج): July 9, 1971, *Foreign Relations of the United States 1969–1976*, vol. 11: *South Asia Crisis, 1971*, no. 97, 242, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v11/d97.
74. Syed Adnan Ali Shah, 'Russo-India Military Technical Cooperation', https://web.archive.org/web/20070314041501/http://www.issi.org.pk/journal/2001_files/no_4/article/4a.htm.
75. 'Memorandum of Conversation, Washington, August 9, 1971, 1:15–2:30 p.m.', *Foreign Relations*

of the United States, 1969–1976, vol. 11: South Asia Crisis, 1971, no. 117, 316–17, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v11/d117.

76. 'Memorandum of Conversation, Washington, September 11, 1971, 9:30–10:10 a.m.', *Foreign Relations of the United States, 1969–1976*, vol. 11: *South Asia Crisis, 1971*, no. 146, 408, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v11/d146.

77. قرار مجلس الأمن رقم 307 بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1971 https://digitallibrary.un.org/record/90799?ln=en.

78. Benjamin Welles, 'Bangladesh Gets U.S. Recognition, Promise of Help', *New York Times*, April 4, 1972.

79. اتفاقية اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي والتعليمي والثقافي، 28 تشرين الأول/أكتوبر 1974 https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/6134/Agreement+on+Joint+Commission+on+Economic+Commercial+Scientific+Technological+Educational+and+Cultural+Cooperation.

80. خطاب نيكسون حول نتائج مباحثات موسكو، نيويورك تايمز، 2 حزيران/يونيو 1972.

الفصل الرابع

1. Eugene Rogan, *The Arabs: A History* (New York: Basic Books, 2009), 65–71, 82.
2. See generally Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age: 1798–1939 (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); Rogan, The Arabs: A History, 88–9.
3. See John McHugo, *Syria: A History of the Last Hundred Years* (New York: The New Press, 2015), 39–40 Tarek Osman, *Islamism* (New Haven: Yale University Press, 2016), 50–52; Majid Fakhry, *A History of Islamic Philosophy* (New York: Columbia University Press, 2004), 349.
4. Rogan, *The Arabs: A History*, 124-31.
5. Lawrence Wright, *Thirteen Days in September* (New York: Vintage Books, 2015), 13–4.
6. Edward R. F. Sheehan, 'The Real Sadat and the Demythologized Nasser', *New York Times*, July 18, 1971.
7. Mohamed Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (New York: Random House, 1983), Chapter 2, 'Roots', 7–11.
8. حوار أنور السادات مع جيمس رستون، نيويورك تايمز، 28 كانون الأول/ديسمبر 1970.
9. Sheehan, 'The Real Sadat'.
10. المصدر نفسه.
11. Anwar Sadat, *In Search of Identity* (New York: Harper & Row, 1977), 4.
12. Eric Pace, Anwar el-Sadat obituary, *New York Times*, October 7, 1981.
13. Mark L. McConkie and R. Wayne Boss, 'Personal Stories and the Process of Change: The Case of Anwar Sadat', *Public Administration Quarterly 19*, no. 4 (winter 1996), 493–511.

14. See, e.g., Sir Alfred Milner, *England in Egypt* (London: Edward Arnold, 1902).
15. Rogan, *The Arabs: A History*, 151, 164.
16. المصدر نفسه.
17. المصدر نفسه، ص 169.
18. المصدر نفسه، ص 208 – 210.
19. Steven A. Cook, *The Struggle for Egypt* (New York: Oxford University Press, 2012), 30-31.
20. المصدر نفسه، ص 117.
21. في العام 1952، وصف السادات البنّا بأنه «رجل مستقيم ونزيه، وأعتقد أنه لا يوافق على التجاوزات التي يرتكبها الإخوان».

    Anwar Sadat, *Revolt on the Nile* (New York: The John Day Company, 1952 Richard Paul Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (New York: Oxford University Press, 1969, reprinted 1993), 24.
22. Jehan Sadat, *A Woman of Egypt* (New York: Simon and Schuster, 1987), 92–3.
23. Sadat, *In Search of Identity*, 18–19,24–26.
24. المصدر نفسه، ص 27.
25. Raphael Israeli, *Man of Defiance: A Political Biography of Anwar Sadat* (Totowa: Barnes and Noble Books, 1985), 16–25.
26. Rogan, *The Arabs: A History*, 267--8.
27. «البحث عن الذات»، أنور السادات، ص 303.
28. المصدر نفسه، ص 303.
29. 'Egypt Tense after Cairo's Mob Riots', Australian Associated Press, January 28, 1952.
30. «البحث عن الذات»، السادات، ص 108.
31. Sadat's declaration of independence, as quoted in Cook, *Struggle for Egypt*, 11–12.
32. Selma Botman, 'Egyptian Communists and the Free Officers', Middle Eastern Studies 22 (1986), 362–4.
33. Central Intelligence Agency, 'Memorandum for the Director: Subject: Thoughts on the Succession in Egypt', September 29, 1970, 1, https://www.cia.gov/readingroom/document/cia-rdp79r00904a001500020003-3. Several Muslim Brothers were executed for their alleged involvement. Steven A Cook, 'Echoes of Nasser', *Foreign Policy*, July 17, 2013, https://foreignpolicy.com/2013/07/17/echoes-of-nasser/.
34. Cook, *Struggle for Egypt*, 60--61.
35. See Don Peretz, 'Democracy and the Revolution in Egypt', *Middle East Journal 13*, no. 1 (1959), 27.
36. The New Egyptian Constitution, *Middle East Journal* 10, no. 3 (1956), 304; see also Mona El-Ghobashy,'Unsettling the Authorities: Constitutional Reform in Egypt', Middle East Research and Information Project (MERIP) (2003), https://merip.org/2003/03/ unsettling-the-authorities/.

37. See Anthony F. Lang, Jr, 'From Revolutions to Constitutions: The Case of Egypt', *International Affairs 89*, no. 2 (2013), 353–4.
38. Robert L. Tignor, *Anwar al-Sadat: Transforming the Middle East* (New York: Oxford University Press, 2015), 45–51.
39. Jon B. Alterman, 'Introduction', in *Sadat and His Legacy* (Washington, DC: Washington Institute, 1998), x, https://www.washingtoninstitute.org/media/3591.
40. Steven A. Cook, 'Hero of the Crossing?: Anwar Sadat Reconsidered', *Council on Foreign Relations*, October 7, 2013, https://www.cfr.org/blog/hero-crossing-anwar-sadat-reconsidered.
41. Peretz, 'Democracy and the Revolution in Egypt', 32.
42. «البحث عن الذات»، السادات، ص 75.
43. See Joseph Finklestone, *Anwar Sadat: Visionary Who Dared* (London: Frank Cass, 1996), 38–61; Tignor, *Transforming the Middle East*, 38–59.
44. Nicholas Breyfogle, 'The Many Faces of Islamic Fundamentalism: A Profile of Egypt', *Origins* (1993), 15, https://origins.osu.edu/sites/origins.osu.edu/files/origins-archive/Volume1Issue2Article3.pdf.
45. Jacob M. Landau, *Pan-Islam: History and Politics* (London: Routledge, 2015), 279; Martin Kramer, 'Anwar Sadat's Visit to Jerusalem, 1955', in Meir Litvak and Bruce Maddy-Weizman, eds., *Nationalism, Identity and Politics: Israel and the Middle East* (Tel Aviv: The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 2014), 29–41, https://scholar.harvard.edu/files/martinkramer/files/sadat_jerusalem_1955.pdf.
46. See Tawfig Y. Hasou, *The Struggle for the Arab World* (London: Routledge, 1985), 75–84; Arthur Goldschmidt, Jr, *A Concise History of the Middle East* (New York: Routledge, 1979) 73.
رأى عبد الناصر في حلف بغداد محاولات بريطانية وأميركية للسيطرة على الشرق الأوسط والتأثير فيه. مقتطفات من حوار الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة، مع نيويورك تايمز في 15 شباط/فبراير 1970.
47. Kramer, 'Anwar Sadat's Visit to Jerusalem, 1955', note 12 (quoting Heath Mason, first secretary, dispatch of December 31, 1955, Foreign Office: Reference 371, Document 121476; https://discovery.nationalarchives.gov.uk/ details/r/C2878966).
48. في العام 1958، واستعدادًا لزيارة إيران، حفظ السادات مثلًا فارسيًا، وتحدث به أثناء لقاء الشاه، فكان سببًا في أن يصبحا صديقين حميمين طوال حياتهما.

Camelia Anwar Sadat, 'Anwar Sadat and His Vision', in *Sadat and His Legacy* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1998) 5, https://www.washingtoninstitute.org/media/3591.
49. Malcolm Kerr, '"Coming to Terms with Nasser»: Attempts and Failures', *International Affairs* 43, no. 1 (1967), 66.
50. Rogan, *The Arabs: A History*, 287.

51. كان ذلك بعد اجتماع بين ناصر وتشو إنلاي في مؤتمر باندونغ 1955. وقد عرض تشو التوسّط بين عبد الناصر والسوفيت والتشيك. انظر: Finklestone, *Anwar Sadat: Visionary Who Dared*, 38–44, 46–47, 49, 53, 55–61.
52. Cook, *Struggle for Egypt*, 67.
53. William J. Burns, *Economic Aid and American Policy Toward Egypt: 1955–1981* (Albany: State University of New York Press, 1985), 106, quoting Eugene Black, John Foster Dulles Oral History Collection, Princeton University, 15, https://findingaids.princeton.edu/catalog/MC017_c0024.
54. Cook, *Struggle for Egypt*, 68.
55. رسالة من رئيس الوزراء إيدن إلى الرئيس آيزنهاور، في 5 آب/أغسطس 1956: *Foreign Relations of the United States, 1955–1957*, vol. XVI: *Suez Crisis, July 26–December 31, 1956*, no. 64, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1955-57v16/d163.
56. United Nations Department of Economic and Social Affairs, *Economic Developments in the Middle East: Supplement to World Economic Survey, 1956 (1957), 106–7*, https://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_archive/searchable_archive/1956_WESS_MiddleEast.pdf.
57. Michael Laskier, 'Egyptian Jewry Under the Nasser Regime, 1956–70', *Middle Eastern Studies* 31, no. 3 (1995), 573–619.
58. المصدر نفسه، ص 103 - 104.
59. المصدر نفسه، ص 106 - 107.
60. Karen Holbik and Edward Drachman, 'Egypt as Recipient of Soviet Aid, 1955–1970', *Journal of Institutional and Theoretical Economics* (January 1971), 154 ('growing dependence'); John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat* (Princeton: Princeton University Press, 1983), 86, 397
61. 'Aswan High Dam Is Dedicated by Sadat and Podgorny', *New York Times*, January 16, 1971; Holbik and Drachman, 'Egypt as Recipient of Soviet Aid', 143–4.
62. Holbik and Drachman, 'Egypt as Recipient of Soviet Aid', 139–40; World Bank, 'GDP Growth (Annual %) – Egypt, Arab Rep.', https://data.worldbank. org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=1989&locations=EG& start=1961.
63. Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, 298.
64. المصدر نفسه، ص 97.
65. Sadat, *In Search of Identity*, 128; Tignor, *Transforming the Middle East*, 64.
66. Dana Adams Schmidt, 'Cairo Rules Out a Pro-U.S. Stand', *New York Times*, June 7, 1961.
67. البحث عن الذات، السادات، ص 128.
68. Peter Mansfield, 'Nasser and Nasserism', *International Journal 28*, no. 4 (autumn 1973), 674
69. Fouad Ajami, 'The Struggle for Egypt's Soul', *Foreign Policy*, June 15, 1979, https://foreignpolicy.com/1979/06/15/the-struggle-for-egypts-soul/.
70. المرجع السابق.

71. Cook, *Struggle for Egypt*, 110.

72. 'Telegram from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, Cairo, December 17, 1959', *Foreign Relations of the United States*, vol. XIII: *Arab–Israeli Dispute*, no. 252, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v13/d252.

73. 'Telegram from the Department of State to Secretary of State Rusk in New York, Washington, September 27, 1962', *Foreign Relations of the United States*, vol. XVIII: Near East, 1962–1963, no. 59, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v18/d59; 'Telegram from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, Cairo, October 10, 1962', ibid., no. 77, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v18/d77; «Telegram from the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, November 30, 1963', ibid., no. 372.

74. Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, 320.

75. See 'Memorandum of conversation, Washington, February 23, 1966, 11.30 a.m.', *Foreign Relations of the United States*, vol. XVIII: *Arab–Israeli Dispute, 1964–1967*, no. 274, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v18/d274 (Sadat met with President Johnson); 'Memorandum of conversation, Washington, February 25, 1966, 5.05 p.m.', *Foreign Relations of the United States, Near East Region*, vol. XXI, no. 391, State Department: Office of the Historian, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v21/d391; 'Telegram from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, Cairo, May 28, 1966', *Foreign Relations of the United States, 1964–1968*, vol. XVIII: *Arab–Israeli Dispute, 1964–1967*, no. 296, State Department: Office of the Historian https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v18/d296.

76. «سيدة من مصر»، جيهان السادات، ص 282.

77. «ثورة على النيل»، السادات (1952)، ص 103.

78. حوار السادات مع جيمس ريستون: New York Times, December 28, 1970

79. Raphael Israeli, *The Public Diary of President Sadat, vol. 1: The Road to War (October 1970–October 1973)* (Leiden: E. J. Brill, 1978), 19, quoting 'January 8, 1971 – Address to the Faculty of Universities and Higher Institutions of Learning'.

80. «ثورة على النيل»، السادات، ص 27.

81. Thomas W. Lippmann, 'A Man for All Roles', *Washington Post*, December 26, 1977; James Piscatori, 'The West in Arab Foreign Policy', in Robert O'Neill and R. J. Vincent, eds., *The West and the Third World* (New York: St. Martin's Press,1990), 141.

82. Israeli, *The Public Diary of President Sadat*, vol. 1, 11, quoting 'October 19, 1970 – Sadat's first public speech as president – address to military officers in the Suez Canal front'.

83. المصدر السابق، ص 28 - 30. 15 كانون الثاني/يناير 1971 - كلمة بمناسبة الانتهاء من بناء السدّ العالي في أسوان، ألقيت بحضور الرئيس السوفيتي بودجورني الذي كان يحضر الحفل.

84. المصدر السابق، ص 32 - 33. مقابلة في 16 شباط/فبراير 1971 مع مجلة نيوزويك، نشرت في 22 شباط/ فبراير 1971.

85. Finklestone, *Anwar Sadat: Visionary Who Dared*, 61.

86. أعتمد في هذا الجزء على نصوص من: *Years of Upheaval and Years of Renewal*

87. «تعمّد عبد الناصر أن ينقل منصب نائب الرئيس بين شخصيات مسالمة، وهكذا قُدّر للسادات أن يكون رئيسًا مؤقّتًا للبلاد»:

Kiki M. Santing, *Imagining the Perfect Society in Muslim Brotherhood Journals* (Berlin:) de Gruyter, 2020), 119); (Robert Springborg, *Family Power and Politics in Egypt* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982, republished 2016), 187); Edward R. Kantowicz, *Coming Apart, Coming Together* (Grand Rapids: William B. Eerdmans, 2000), 371; David Reynolds, One *World Divisible* (New York: Norton, 2001), 370.

88. 'A Gesture by U.S.: President Terms Loss Tragic – He Joins Fleet Off Italy', *New York Times*, September 29, 1970.

89. Central Intelligence Agency, 'Thoughts on the Succession in Egypt'.

90. Memorandum from Harold H. Saunders to Henry Kissinger, 'Subject: The UAR Presidency', October 8, 1970, 1. https://www.cia.gov/readingroom/document/loc-hak-292-3-14-9.

91. Central Intelligence Agency, 'Thoughts on the Succession in Egypt'.

92. البحث عن الذات، السادات، ص 125.

93. Cook, *Struggle for Egypt*, 114.

94. Raymond H. Anderson, 'Sadat Is Chosen by Egypt's Party to Be President', New York Times, October 6, 1970.

95. Raymond H. Anderson, 'Showdown in Egypt: How Sadat Prevailed', *New York Times*, May 23, 1971. As Sadat had predicted, the federation would never come into practical effect.

96. Cook, *Struggle for Egypt*, 122.

97. Anderson, 'Showdown'.

98. Cook, *Struggle for Egypt*, 117.

99. خطاب السادات إلى مجلس الأمة في 13 كانون الثاني/يناير 1972:
https://sadat.umd.edu/resources/presidential-speeches.

100. خطاب السادات أمام مجلس الأمة في افتتاح الدورة العادية الثانية في يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر 1972:
https://sadat.umd.edu/resources/presidential-speeches.

101. مبادرة السادات في 17 كانون الثاني/يناير 1971:
http://sadat.umd.edu/archives/speeches/AADD%20Peace%20Announcement%202.4.71.pdf.

102. John L. Hess, 'Deadline Comes and Cairo Waits', *New York Times*, August 16, 1971.

103. Martin Indyk, Master of the Game: Henry Kissinger and the Art of Middle East Diplomacy (New York: Alfred A Knopf, 2021), 91.

104. Edward R. F. Sheehan, 'Why Sadat Packed Off the Russians', *New York Times*, August 6, 1972.

105. Thomas W. Lippman, *Hero of the Crossing: How Anwar Sadat and the 1973 War Changed the*

World (Sterling: Potomac Books, 2016), 62, quoting Sadat, *In Search of Identity*, Appendix I. Sadat, letter to Brezhnev, August 1972, 321.

106. البحث عن الذات، السادات، ص 231.

107. النص الكامل: «كما يرى الرئيس، فإن القضية الكبرى هي التوفيق بين السيادة المصرية وأمن إسرائيل. وشعر أن الجانبين متباعدان للغاية ومواقفهما متأزّمة جدًّا. ولم يعتقد الرئيس أنه من الممكن حلّ مشكلة الشرق الأوسط بأكملها دفعة واحدة وربما لا يمكن حلّها على الإطلاق. وأعرب عن تفهّمه لوجهة نظر السيد إسماعيل حول تحول الحلول المؤقتة إلى حلول نهائية. وقال الرئيس إن هدفه هو تسوية دائمة، لكنه أكد أنه لا يعتقد إن من الممكن، بالنظر إلى الفجوة بين الطرفين، التوصّل إلى مثل هذه التسوية دفعة واحدة. لذلك، قد يكون من الضروري النظر في خطوات تدريجية. وقال إنه ربما سيرفض المصريون مثل هذا النهج، لكنه حثّ السيد إسماعيل على مناقشته مع الدكتور كيسنجر وأكّد أننا ملتزمون بحلّ طويل المدى للمشكلة. لا ينبغي التغاضي عن أي احتمال في بحثنا عن طريقة للتحرّك نحو تحقيق هدفنا. وقال الرئيس إنه يأمل أن يكون هذا الاجتماع الأوّل فقط وليس الأخير. فيجب أن تكون هذه بداية للحوار، وإذا لم يظهر أي تقدّم ملموس، فإنه يأمل ألا يبلّغ السيد إسماعيل السادات بأن هذا المسعى قد فشل. ومرّة أخرى، لفت الرئيس إلى حساسية القنوات الخاصة، ويجب أن تظلّ هادئة وسرّية إذا أردت أن يكتب لها النجاح».

108. The President's Daily Brief, July 24, 1971, 3, https://www.cia.gov/readingroom/document/0005992769

109. «سيدة من مصر»، جيهان السادات، ص 282 - 283.

110. مقابلة جيهان السادات مع صحيفة يديعوت أحرونوت في 11 حزيران/يونيو 1987.

111. David Tal, 'Who Needed the October 1973 War?', *Middle Eastern Studies* 52, no. 5 (2016), 748, quoting Jehan Sadat, interview in *Yedioth Aharonoth*, November 6, 1987.

112. Sheehan, 'Why Sadat Packed Off the Russians'.

113. Jehan Sadat, *A Woman of Egypt*, 282.

114. Anthony Lewis, 'Sadat Suggests Return of West Bank, Gaza as Peace Step', *New York Times*, May 11, 1978.

115. David Hirst and Irene Beeson, *Sadat* (London: Faber and Faber, 1981), 144; Israeli, *Man of Defiance*, 79.

116. Moshe Shemesh, 'The Origins of Sadat's Strategic Volte-face: Marking 30 Years since Sadat's Historic Visit to Israel, November 1977', *Israel Studies 13*, no. 2 (summer 2008), 45.

117. See Elizabeth Monroe and Anthony Farrar-Hockley, *The Arab-Israeli War, October 1973: Background and Events* (London: International Institute for Strategic Studies, 1975), 17; Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), 465.

118. «البحث عن الذات»، السادات، ص 241 - 242.

119. المصدر نفسه.

120. 'Remarks by the Honorable Henry Kissinger', May 4, 2000, Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland, https://sadat.umd.edu/events/remarks-honorable-henry-kissinger.

121. William B. Quandt, 'Soviet Policy in the October 1973 War', Rand Corporation (1976), vi,https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/reports/2006/R1864.pdf.

122. 'Transcript of Kissinger's News Conference on the Crisis in the Middle East', *New York Times*, October 26, 1973.
123. Indyk, *Master of the Game*, 138.

124. «البحث عن الذات»، السادات، ص 244.

125. Cook, *Struggle for Egypt*, 131, citing Saad el Shazly, *The Crossing of the Suez* (San Francisco: American Mideast Research, 1980), 106.

126. «وانا لأقول أمام حضراتكم وعلى مسمع من العالم: نحن نريد أن تنجح وأن تتدعّم سياسة الوفاق ونحن على استعداد للمساهمة في إنجاحها وتدعيمها... أريد أن أقول [للرئيس نيكسون] بوضوح إنّ مطلبنا في الحرب معروف ولا حاجة بنا لإعادة شرح، وإذا كنتم تريدون معارضة مطلبنا في السلام فإليكم مشروعنا للسلام». مقتطف من خطاب السادات في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1973.
https://sadat.umd.edu/resources/presidential-speeches

127. US Department of State, Office of the Historian, 'OPEC Oil Embargo 1973–1974', https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo.

128. محضر اللقاء. السبت، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، الساعة 10:45 مساءً إلى 1:10 بعد منتصف الليل، بلير هاوس، واشنطن. https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-93b.pdf

129. المرجع نفسه، ص 1031 – 1038.

130. «البحث عن الذات»، السادات، ص 43.

131. المصدر السابق، ص 291 - 292.

132. مذكرة من مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي [كيسنجر] إلى الرئيس نيكسون، واشنطن، 6 كانون الثاني/يناير 1974». https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v26/d1#fn:1.5.4.4.8.9.12.4.

133. بدأت الرحلات الدبلوماسية المكّوكية في مصر (11 - 12 كانون الثاني/يناير)، ثمّ إسرائيل (12 - 13 كانون الثاني/يناير)؛ ثمّ مصر (13 - 14 كانون الثاني/يناير)؛ ثمّ إسرائيل (14 - 15 كانون الثاني/يناير)؛ ثمّ مصر (16 كانون الثاني/يناير)؛ ثمّ إسرائيل (16 - 17 كانون الثاني/يناير)؛ ثمّ مصر في نهاية المطاف (18 كانون الثاني/يناير). انظر وزارة الخارجية، مكتب المؤرّخ، «رحلات الوزير، هنري إيه. كيسنجر»، https://history.state.gov/departmenthistory/travels/secretary/kissinger-henry-a.

134. Kissinger, *Years of Upheaval*, 824.

135. المصدر نفسه، ص 836.

136. المصدر نفسه، ص 844.

137. يُشير الباحث والدبلوماسي مارتن إنديك، إلى أنه كان هناك فرصة للتوصّل إلى مثل هذا الاتفاق قبل قمّة تشرين الأول/أكتوبر. كتاب. Master of the Game, 413,44.

138. Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Berkeley: University of CaliforniaPress, 1979), 421–2.

139. خطاب من إسحاق رابين إلى أنور السادات، 12 آذار/مارس 1975.
https://catalog.archives.gov.il/wp-content/uploads/2020/02/12-3-1975-מכתב-רבין-לסאדאת-HZ-5973_13.pdf.

140. أُعيد صياغتها من الملاحظات المكتوبة بخط اليد.

141. "The Seventeenth Government", The Knesset History, https://knesset.gov.il/history/eng/eng_hist8_s.htm.

142. «مذكرات محادثة كيسنجر وبيريز وألون ورابين بتاريخ 22 آذار/مارس 1975 .22 ،1975 p.m., 8:14-6:35 .1975
Prime Minister's Office, Jerusalem', Gerald R. Ford Presidential Library and Museum, https://www.fordlibrarymuseum.gov/library/document/0331/1553967.pdf.

143. Henry Kissinger, *Years of Renewal* (New York: Simon and Schuster, 1990), 437

144. المصدر نفسه، ص 1054.

145. Interview given by President Anwar El Sadat to the Irani newspaper *Etlaat*, June 13, 1976, 722.

146. «البحث عن الذات»، السادات، ص 297 - 298.

147. خطاب من كارتر إلى السادات في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1977:
https://sadat.umd.edu/sites/sadat.umd.edu/files/Letter%20from%20President%20Jimmy%20Carter%20to%20Egyptian%20President%20Anwar%20Sadat1.pdf.

148. «البحث عن الذات»، السادات، ص 302.

149. إريك بيس، نعي الرئيس السادات المنشور في نيويورك تايمز يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 1981.

150. مقتطف من خطاب السادات إلى دورة انعقاد مجلس الشعب المصري، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1977:
https://sadat.umd.edu/resources/presidential-speeches.

151. «ما دمنا على وشك على الذهاب إلى جنيف، فلا حاجة إلى انعقاد قمّة عربية لتحديد استراتيجية جديدة».
برقية من السفارة في مصر إلى وزارة الخارجية، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1977:
https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1977-80v08/d145.

152. 'Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, November 10, 1977', https://history.state.gov/historicaldocuments/ frus1977-80v08/d145.

153. كان وزير خارجيته، دايان، ينقل رسالة إلى التهامي، مستشار السادات، في اجتماع سري بالمغرب قبل خطاب السادات، مفادها أنه مستعد للانسحاب الكامل من سيناء.

154. خطاب رئيس الوزراء بيغن إلى الرئيس السادات في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1977:
Israel's Foreign Policy – Historical Documents, volumes 4–5: 1977–1979.

155. William E. Farrell, 'Sadat Arrives to Warm Welcome in Israel, Says He Has Specific Proposals for Peace', New York Times, November 20, 1977.

156. خطاب السادات أمام الكنيست في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1977:
https://www.jewishvirtuallibrary.org/address-by-egyptian-president-anwar-sadat-to-the-knesset

157. المصدر نفسه.

158. المصدر نفسه.

159. المصدر نفسه.

160. *Peace in the Making: The Menachem Begin-Anwar El-Sadat Personal Correspondence*, edited by Harry Hurwitz and Yisrael Medad (Jerusalem: Gefen Publishing House, 2011), 'Begin Addresses the Knesset After Sadat', November 20, 1977, 35.

161. Abraham Rabinovich, *The Yom Kippur War: The Epic Encounter That Transformed the Middle East* (New York: Schocken Books, 2004), 497–8.

162. انظر مقال هنري كيسنجر:

'Sadat: A Man with a Passion for Peace', TIME, October 19, 1981, http://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,924947,00.html.

163. Sabri Jiryis, 'The Arab World at the Crossroads: An Analysis of the Arab Opposition to the Sadat Initiative', *Journal of Palestine Studies* 7, no. 2 (winter 1978), 26.

164. المرجع نفسه، ص 30 - 40.

165. Kissinger, *Years of Renewal*, 456.

166. اعتقد فهمي أن السادات قرّر بمفرده التنازل عن كلّ ما ربحه الجيش المصري بجهد كبير وتضحيات، ودون استشارة أحد. انظر: Tignor, Transforming the Middle East, p. 144, quoting Fahmy.

167. US Department of State, Office of the Historian, 'Memorandum of Telephone Conversation (Carter and Begin), November 17, 1977', https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1977-80v08/d147.

168. Joseph T. Stanik, *El Dorado Canyon: Reagan's Undeclared War with Qaddafi* (Annapolis: Naval Institute Press, 2003), 64.

169. Jiryis, 'The Arab World at the Crossroads', 29, 30.

وقد نشرت جريدة السفير البيان في 19 تشرين الثاني/نوفمبر و24 تشرين الثاني/نوفمبر 1977.

170. Marvin Howe, 'Hard-Line Arab Bloc Is Formed at Tripoli', New York Times, December 6, 1977

171. Jiryis, 'The Arab World at the Crossroads', 30–35.

172. Kissinger, *Years of Renewal*, 1057.

173. المصدر السابق، ص 354.

174. James Feron, 'Menachem Begin, Guerrilla Leader Who Became Peacemaker', *New York Times*, March 9, 1992.

175. Kissinger, 'A Man with a Passion for Peace'.

176. Sadat, as quoted in Finklestone, *Anwar Sadat: Visionary Who Dared*, 249.

177. Thomas Lippmann, 'Sadat Installs New Government to Lead a Peaceful Egypt', *Washington Post*, October 6, 1978.

178. Israeli, *The Public Diary of President Sadat*, pp. 354–5.

من خطاب السادات في يوم عيد العمال، 1 أيار/مايو 1973، بإستاد المحلة الكبرى.

179. انظر كلمة الرئيس السادات في حفل نوبل، في 10 كانون الأول/ديسمبر 1978:
https://www.nobelprize.org/prizes/peace/1978/al-sadat/lecture/.

180. المرجع نفسه.

181. Finklestone, *Anwar Sadat: Visionary Who Dared*, 251; Wright, *Thirteen Days in September*, 354.

182. رسالة من بيغن إلى السادات في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1979. وزارة الخارجية الإسرائيلية، المجلد 6، 1979/1980.
https://www.mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Yearbook4/Pages/53%20Letter%20from%20Prime%20Minister%20Begin%20to%20President%20S.aspx.

183. Hedrick Smith, 'After Camp David Summit, A Valley of Hard Bargaining', *New York Times*, November 6, 1978.

184. *Peace in the Making, 95–7*، خطاب من السادات إلى بيغن، 30 تشرين الثاني/نوفمبر، 1978.
185. المصدر نفسه 85 و86 و105.
186. المصدر نفسه: ص 209. خطاب من السادات إلى بيغن، تسلمه 15 آب/أغسطس، 1980؛ 224, خطاب من بيغن إلى السادات، 18 آب/أغسطس، 1980.
187. المصدر نفسه: ص 216.
188. M. Cherif Bassiouni, 'An Analysis of Egyptian Peace Policy Toward Israel: From Resolution 242 (1967) to the 1979 Peace Treaty', 12 Case W. Res. J. Int'l L. 3 (1980), https://scholarlycommons.law.case.edu/jil/vol12/iss1/2.
189. Judith Miller, 'Hussein, in Egyptian Parliament, Condemns Camp David Accords', *New York Times*, December 3, 1984.
190. Smith, 'After Camp David Summit'.
191. Jason Brownlee, 'Peace Before Freedom: Diplomacy and Repression in Sadat's Egypt', *Political Science Quarterly* 126, no. 4 (winter 2011–12), 649.
192. Burns, *Economic Aid and American Policy Toward Egypt*, 192.
193. World Bank, 'GDP growth (annual %) – Egypt, Arab Rep.' https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=1989&locations=EG&start=1961. YES.
194. Henry F. Jackson, 'Sadat's Perils', *Foreign Policy 42* (spring 1981), 59–69.
195. Marvin G. Weinbaum, 'Egypt's *Infitah* and the Politics of US Economic Assistance', *Middle Eastern Studies* 21, no. 2 (April 1985), 206; interview given by President Anwar El Sadat to the Irani newspaper Etlaat, June 13, 1976.
196. Tignor, *Transforming the Middle East*, 140; Brownlee, 'Peace Before Freedom', 651.
197. Saad Eddin Ibrahim, 'Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings', *International Journal of Middle East Studies 12*, no. 4 (December 1980), p. 439.
198. Saad Eddin Ibrahim in 'Discussion', in *Sadat and His Legacy* (Washington, DC: Washington Institute, 1998), 103, https://www.washingtoninstitute.org/media/3591.
199. Ibrahim, 'Anatomy', 445.
200. Jiryis, 'The Arab World at the Crossroads', 35–6.
201. 'Middle East: War of Words, Hope for Peace,' TIME, August 7, 1978, http://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,948219,00.html.
202. Jackson, 'Sadat's Perils', 64.
203. Ibrahim, speaking in 'Discussion: Sadat's Strategy and Legacy', p. 102.
204. Jehan Sadat, A Woman of Egypt, 415.
205. Jackson, 'Sadat's Perils', 65; Don Schanche and *LA Times*, 'Arab Sanctions Leave Egypt Unshaken', *Washington Post*, April 2, 1979.
206. بعد إحراق المسجد الأقصى على يد سائح مخبول فى العام 1969، أرسل عبد الناصر أنور ممثلًا لمصر للتباحث مع زعماء الدول الإسلامية فى الخطوات التى يجب اتخاذها لحماية الأماكن المقدسة الواقعة تحت الاحتلال

الإسرائيلى ووجد زوجي أن مقترحات الشاه حول هذا الموضوع ضعيفة وأبلغ الزعماء بذلك باللغة العربية «ورَد الشاه على ذلك بغضب وأدرك أنور أن ملاحظاته كانت أشد إثارة لأنها حُرّفت عند ترجمتها إلى اللغة الفارسية لكي يفهمها الشاه. فخطب فى أعضاء القمّة باللغة الفارسية» وابتسم الشاه الذى كان معروفا بأنه لا يضحك ولا حتى يبتسم إلّا فى القليل النادر. ابتسم ابتسامة بالغة لتحية أنور «وكانت بداية صداقة عمر» وكان أنور مغرمًا بأن يقول للشاه أنه «ما محبّة إلّا بعد عداوة» مستشهدًا بأحد أمثالنا العربية. المذكرات: ص 340 - 342.

207. ذكرت جيهان السادات: وقال الشاه لزوجي: «سأتوجّه إلى السعودية لأسأل الملك خالد والأمراء السعوديين عن سبب تأخير تأييدهم لك: لا بدّ من أن يعرفوا أنك تعمل من أجل المنطقة بأسرها؛ من أجل سلام شامل وعادل؛ من أجل عودة الحقوق العربية». وقد ثبت عدم جدوى رحلة الشاه إلى جدة. لكن أنور لم ينسَ ما بذله الشاه من جهود لم تُطلب منه. المذكرات: ص 384 - 386.

208. المصدر السابق، ص 424 - 425.

209. Richard L. Homan, 'Opposition Parties Disbanding to Protest Sadat Crackdown', *Washington Post*, June 6, 1978. Brownlee, 'Peace Before Freedom', 661, Jackson, 'Sadat's Perils', 64.

210. William E. Farrell, 'Sadat, with Anger and Sarcasm, Defends His Crackdown on Foes', *New York Times*, September 10, 1981.

211. Brownlee, 'Peace Before Freedom', 664.

212. Raphael Israeli, 'Sadat's Egypt and Teng's China: Revolution Versus Modernization', *Political Science Quarterly 95*, no. 3 (1980), 364.

213. Camelia Anwar Sadat, 'Anwar Sadat and His Vision', in Alterman, ed., *Sadat and His Legacy*

214. Peace in the Making, 244–5.

215. Henry Kissinger on ABC News Nightline, October 6, 1981, https://www.youtube.com/watch?v=N1nCpbUKc4E.

216. Howell Raines, '3 Ex-Presidents in Delegation to Funeral but Reagan Is Not', *New York Times*, October 8, 1981; 'Officials from Around the World Attending Sadat's Funeral', *New York Times*, October 10, 1981.

217. Kissinger on *ABC News Nightline*, October 6, 1981.

218. David B. Ottaway, 'Body of Sadat is Laid to Rest in Tightly Controlled Funeral', *Washington Post*, October 11, 1981, https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1981/10/11/body-of-sadat-is-laid-to-rest-in-tightly-controlled-funeral/c72f4903-7699-42a8-b0c7-77f063695e81/.

219. Anwar Sadat, 'Address at Ben-Gurion University', May 26, 1979, https://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Yearbook4/Pages/15%20Statements%20by%20Presidents%20Navon%20and%20Sadat-%20and%20P.aspx.

220. https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-president-carter-president-anwar-al-sadat-egypt-and-prime-minister-menahem-begin.

221. «البحث عن الذات»، السادات، ص 79، 84، 85.

222. Kissinger, *Years of Renewal*, 458.

223. Prime Minister Yitzhak Rabin, 'Address to the United States Congress, July 26, 1994', https://

mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/Pages/ADDRESS%20BY%20PM%20RABIN%20TO%20THE%20US%20CONGRESS%20-%2026-Jul-94.aspx.

224. Kissinger, *Years of Upheaval*, 651.

225. 'Remarks by the Honorable Henry Kissinger', May 4, 2000, Anwar Sadat Chair for Peace and Development, University of Maryland, https://sadat.umd.edu/events/remarks-honorable-henry-kissinger.

الفصل الخامس

1. Lee Kuan Yew, 'Collins Family International Fellowship Lecture', delivered October 17, 2000 at the John F. Kennedy School of Government at Harvard University, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/data/pdfdoc/2000101 706.htm. Also see: Richard Longworth, 'Asian Leader Begins Brief Sabbatical', *The Harvard Crimson*, November 14, 1968, https://www.thecrimson.com/article/1968/11/14/ asian- leader- begins- brief- sabbatical- plee/.
2. Longworth, 'Asian Leader Begins Brief Sabbatical'.
3. Lee Kuan Yew, *From Third World to First* (New York: HarperCollins, 2000), 460–61.
4. Richard Nixon, *Leaders: Profiles and Reminiscences of Men Who Have Shaped the Modern World* (New York: Warner Books, 1982), 319.
5. Margaret Thatcher, *Statecraft: Strategies for a Changing World* (New York, HarperCollins, 2002), 117.
6. Lee, 'Collins Family International Fellowship Lecture'.
7. John Curtis Perry, *Singapore: Unlikely Power* (New York: Oxford University Press, 2017), 6.
8. Lee, *From Third World to First*, 3.
9. Han Fook Kwang, et al., eds., *Lee Kwan Yew: Hard Truths to Keep Singapore Going* (Singapore: Straits Times Press, 2011), 19.

10. المصدر نفسه، ص 18.

11. Lee, *From Third World to First, 690.*

12. المصدر نفسه.

13. 'Aspen Meeting, May 6, 1979, 3.00 p.m., Singapore', Henry A. Kissinger papers, part III, box 169, folder 4, p. 12, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193313.
14. Han et al., eds., *Hard Truths*, 390.

انظر: حوار بين لي كوان يو واثنين من الصحافيين السنغافوريين الشباب، راشيل لين، وروبن تشان.

15. Ezra Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China* (Cambridge, MA: Belknap Press, 2011), 290–91.
16. Perry, *Singapore*, 37.

17. المرجع نفسه، ص 124.

18. المرجع نفسه، ص 121.

19. Ibid., 124 for date. Fred Glueckstein, 'Churchill and the Fall of Singapore', *International Churchill Society*, November 10, 2015, https://winstonchurchill.org/publications/finest-hour/finest-hour-169/churchill-and-the-fall-of-singapore/.
20. Lee Kuan Yew, *The Singapore Story* (Singapore: Times Editions, 1998), 51.

21. المصدر نفسه، ص 35.
22. المرجع السابق، 34. يستهلّ لي مذكّراته بصورة خالدة في ذهنه بينما كان والده يُدلّيه من شرفة ممسكًا بأذنيه بعدما خسر في ألعاب الورق في إحدى المرّات.
23. المصدر نفسه.
24. المصدر نفسه، ص 35 - 38.
25. المصدر نفسه، ص 36.
26. المصدر نفسه، ص 43.
27. المصدر نفسه، ص 38.
28. المصدر نفسه.
29. المصدر نفسه، ص 39 - 40.
30. انظر: محاضرة لي كوان باستضافة مؤسسة عائلة كولينز الدولية. Perry, *Singapore*, 146 توثيق شعور مماثل للمرأة الماوية في سنغافورة عقب عودة القوات البريطانية بعد انتهاء الحرب: «بالطبع شعرنا بالسعادة لعودة البريطانيين لتحريرنا من قبضة اليابانيين، لكننا لم نثق كثيرًا بوعدهم بحمايتنا في المستقبل... كان لحكامنا العظماء نقطة ضعف خفية».

31. Perry, *Singapore*, 138.

32. المرجع السابق، ص 140.
33. المرجع السابق، ص 61 - 66.
34. المرجع السابق، ص 66.
35. المرجع السابق، ص 115.
36. انظر: خطاب تأبين الوزير الموجّه، لي كوان يو، في مراسم جنازة زوجته، مكتب رئيس وزراء سنغافورة، 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 2010.
37. المرجع السابق، ص 113 - 114.

38. Lee, 'Collins Family International Fellowship Lecture', October 17, 2000.

39. المرجع السابق.
40. انظر: لي كوان يو، «لو أني كنت رجلًا إنجليزيًا» (كلمة بالأصالة عن ديفيد ويديكومب، في أوائل شهر شباط/فبراير العام 1950).

Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas, eds. Han Fook Hwang, Warren Fernandez and Sumiko Tan (Singapore: Times Editions, 1998), 255.

41. Constance Mary (C. M.) Turnbull, *A History of Modern Singapore* (Singapore: National University of Singapore Press, 2020), 371–2.

42. المرجع السابق، ص 382.
43. ندّدت لجنة العام 1879 بتفشّي قضايا الرشوة بين قوات الأمن.

Jon S. T. Quah, 'Combating Corruption in Singapore – What Can Be Learned?', Journal of Contingencies and Crisis Management 9, no. 1 (March 2001), 29–31.

44. المرجع نفسه، ص 30.

45. Cyril Northcote Parkinson, *A Law Unto Themselves: Twelve Portraits* (Boston: Houghton Mifflin, 1966), 173.

46. Perry, *Singapore*, 157.

47 Lee, *The Singapore Story*, 305–9, 319.

48. Turnbull, *Singapore*, 449–50.

49. Lee, *From Third World to First*, 96.

50. المصدر نفسه، ص 105.

51. Quah, 'Combating Corruption in Singapore'.

52. Turnbull, *Singapore*, 429.

53. قال لي كوان يو في خطابه أمام البرلمان في الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1994: «كم يستحق الوزير الكفء؟». *Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas, 331*.

54. Beng Huat Chua, *Liberalism Disavowed: Communitarianism and State Capitalism in Singapore* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2017), 3.

55. Muhammad Ali, 'Eradicating Corruption – The Singapore Experience', presented at the Seminar on International Experiences on Good Governance and Fighting Corruption, February 2000, 2.

56. Quah, 'Combating Corruption in Singapore', 29.

57. Lee, 'How Much Is a Good Minister Worth?', 338.

58. Turnbull, *Singapore*, 450.

59. المرجع نفسه، ص 495.

60. المرجع السابق، ص 450.

61. George P. Shultz and Vidar Jorgensen, 'A Real Market in Medical Care? Singapore Shows the Way', *The Wall Street Journal*, June 15, 2020, https://www.wsj.com/articles/a-real-market-in-medical-care-singapore-shows-the-way-11592264057.

62. Lim Meng-Kim, 'Health Care Systems in Transition II. Singapore, Part 1. An Overview of Health Care Systems in Singapore,' *Journal of Public Health 20*, no. 1 (1988), 19.

63. Turnbull, *Singapore*, 510–11.

64. المرجع نفسه.

65. Turnbull, *Singapore*, 511.

66. Lee, *From Third World to First*, 112.

67. Perry, *Singapore*, 160, 250, 252.

68. Lee, *From Third World to First*, 112.

69. Fareed Zakaria, 'Culture Is Destiny: A Conversation with Lee Kuan Yew', *Foreign Affairs 73*, no. 2 (March/April 1994), 111.

70. Lee, *The Singapore Story*, 16, 401–2.

71. المصدر نفسه، ص 394 - 396.

72. Perry, *Singapore*, 157.

73. المصدر نفسه، ص 164.

74. Lee, *The Singapore Story*, 23.
75. Arnold Toynbee, *Cities on the Move* (New York: Oxford University Press, 1970), 55.
76. Perry, *Singapore*, 197.
77. Lee, *From Third World to First*, 7.
78. Seth Mydans, 'Days of Reflection for the Man Who Defined Singapore', *New York Times*, September 11, 2010.
79. Lee Kuan Yew, 'Transcript of a Press Conference on August 9, 1965', National Archives of Singapore, 32–3, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/speeches/record-details/740acc3c-115d-11e3-83d5-0050568939ad.
80. Lee, *From Third World to First*, 6.

81. المصدر نفسه، ص 14.
82. المصدر نفسه، ص 11.
83. المصدر نفسه، ص 15.
84. المصدر نفسه، ص 19.
85. المصدر نفسه، ص 228.

86. Transcript of speech by the prime minister at a meeting of the Consultation on Youth and Leadership Training, sponsored by the East Asia Christian Conference held at the Queen Street Methodist Church on April 10, 1967.
87. 'Aspen Meeting, January 30, 1980, 3.30 p.m., Germany', Henry A. Kissinger papers, part III, box 169, folder 11, pp. 10–11, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193221.
88. Lee Kuan Yew, *My Lifelong Challenge: Singapore's Bilingual Journey* (Singapore: Straits Times Press, 2012).

89. المصدر نفسه، ص 53.
90. دستور جمهورية سنغافورة، المادة 153 (أ).

91. Zakaria, 'Culture Is Destiny', 120.
92. Perry, *Singapore*, 166.
أمر لي كوان يو بصنع نسخة من التمثال من بديل الرخام «بولي ماربل» ووضعه في مكان رئيسي على الواجهة البحرية لسنغافورة.
93. Lee, *From Third World to First*, 50.

94. المرجع السابق، ص 3.
95. كلمة لي كوان يو لرئيس موظفي الخدمة المدنية في مسرح فيكتوريا في 20 أيلول/سبتمبر 1965: «تأكّد من عدم وجود أي عطل». *Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas*.

96. Lee Kuan Yew, speech at Malaysia Solidarity Day mass rally and march-past on the Padang, Au-

gust 31, 1963, 4, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/speeches/record-details/740957c6-115d-11e3-83d5-0050568939ad.

97. 'Aspen Meeting, January 17, 1978', Henry A. Kissinger papers, part III, box 168, folder 31, pp. 12–13, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193335.

98. Lee Kuan Yew, 'Prime Minister's May Day Message, 1981', May 1, 1981, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/speeches/record-details/73b03d18-115d-11e3-83d5-0050568939ad.

99. Perry, *Singapore*, 152; and Rudyard Kipling, 'Recessional', The Poetry Foundation, https://www.poetryfoundation.org/poems/46780/recessional.

100. 'British Withdrawal from Singapore,' *Singapore Infopedia*, Singapore National Library Board, http://eresources.nlb.gov.sg/infopedia/articles/SIP_1001_2009-02-10.html.

101. Perry, *Singapore*, 165.

102. المرجع نفسه، ص 157.

103. المرجع نفسه، ص 167.

104. Quoted in *Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas*, 109.

105. 'Aspen Meeting, January 18, 1978', Henry A. Kissinger papers, part III, box 168, folder 32, p. 2, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193198.

106. Perry, *Singapore*, 196.

107. شركة ممكون، غرفة اجتماعات مجلس الوزراء، آستانا، سنغافورة، 18 كانون الثاني/يناير في العام 2003، 3.40 عصرًا.

108. 'World Economic Survey, 1971', UN Department of Economic and Social Affairs (New York: UN, 1972), http://www.un.org/en/development/desa/ policy/ wess/wess_archive/1971wes.pdf.

109. Turnbull, *Singapore*, 491.

110. المرجع نفسه، ص 491.

111. *Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas*, 111–12.

112. Lee, *From Third World to First*, 691.

113. المصدر نفسه، ص 63.

114. Lee Kuan Yew, 'Eve of National Day Broadcast 1987', August 8, 1987, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/speeches/record-details/73fa03f6-115d-11e3-83d5-0050568939ad.

115. لي كوان يو، خطاب رئيس الوزراء في عيد العمال، العام 1981.

116. Transcript of the prime minister, Mr Lee Kuan Yew's, discussion with five foreign correspondents, recorded at SBC on October 9, 1984, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/speeches/record-details/7422b2ea-115d-11e3-83d5-0050568939ad.]

117. Lyndon Johnson, remarks of welcome at the White House to Prime Minister Lee of Singapore, October 17, 1967,https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-welcome-the-white-house-prime-minister-lee-singapore.

118. Hubert Humphrey, 'Memorandum from Vice President Humphrey to President Johnson: Meeting with Prime Minister Lee Kuan Yew of Singapore', October 18, 1967, Department of State, Office of the Historian.

119. Zakaria, 'Culture Is Destiny', 115.

120. Lee Kuan Yew, 'Exchange of Toasts between the President and Prime Minister Lee Kuan Yew of Singapore,' April 4, 1973, 7, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/speeches/record-details/7337d52d-115d-11e3-83d5-0050568939ad.

121. انظر: خطاب رئيس الوزراء، لي كوان يو، في عيد العمال العام 1981.

122. Zakaria, 'Culture Is Destiny', 124–5.

123. Lee, *From Third World to First*, 451.

124. 'Obituary: Lee Kuan Yew', *The Economist*, March 22, 2015, https://www.economist.com/obituary/2015/03/22/lee-kuan-yew.

125. Zakaria, 'Culture Is Destiny', 112.

126. *Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas*, 230, 233.

127. Lee Kuan Yew, 'East Asia in the New Era: The Prospects of Cooperation', speech given at the Harvard Fairbank Center Conference, New York, May 11, 1992. As cited in Graham Allison and Robert D. Blackwill, eds., *Lee Kuan Yew: The Grand Master's Insights on China, the United States, and the World* (Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs/The MIT Press, 2012), 41.

128. 'Lee Kuan Yew, remarks to the U.S. Defense Policy Board, May 2, 2002', private files of Dr Henry Kissinger, p. 3.

129. Han et al., eds., *Hard Truths*, 313.

130. Lee Kuan Yew, 'Southeast Asian View of the New World Power Balance in the Making', Jacob Blaustein Lecture no. 1, March 30, 1973, 12, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/speeches/record-details/73377f87-115d-11e3-83d5-0050568939ad.

131. 'Aspen Meeting, May 7, 1979, Singapore', Henry A. Kissinger papers, part III, box 169, folder 5, p. 3, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193268.

132. المرجع نفسه، ص 6.

133. المرجع نفسه، ص 4.

134. Peter Hicks, '"Sleeping China» and Napoleon', Fondation Napoléon, https://www.napoleon.org/en/history-of-the-two-empires/articles/ava-gardner-china-and-napoleon/.

135. Nicholas D. Kristof, 'The Rise of China', *Foreign Affairs* 72, no. 5 (November/December 1993), 74.

136. Lee Kuan Yew, 'Asia and the World in the 21st Century', speech given at the 21st Century Forum, Beijing, September 4, 1996.

137. Han et al., eds., *Hard Truths*, 310.

138. Lee, 'Collins Family International Fellowship Lecture'.

139. Vogel, *Deng Xiaoping*, 292.

140. Han et al., eds., *Hard Truths*, 389.

141. Vogel, *Deng Xiaoping*, 291.

142. المرجع نفسه.

143. Quoted in Emrys Chew and Chong Guan Kwa, *Goh Heng Swee: A Legacy of Public Service* (Singapore: World Scientific Publishing Co., 2012), 17.
144. Lee, *From Third World to First*, 626.

145. المصدر نفسه، 627 - 628.

146. Summary of a conversation between Lee Kuan Yew and John Thornton at the FutureChina Global Forum, Singapore, July 11, 2001. As cited in Allison and Blackwill, eds., *Lee Kuan Yew*, 42.
147. Nathan Gardels, 'The East Asian Way – with Air Conditioning', *New Perspectives Quarterly* 26, no. 4 (fall 2009), p. 116.
148. Quoted in Henry A. Kissinger, *Years of Renewal* (New York: Simon and Schuster, 1999), 1057.
149. Question and answer session with Lee Kuan Yew at the Lee Kuan Yew School of Public Policy's fifth anniversary gala dinner, Singapore, September 2, 2009, as cited in Allison and Blackwill, eds., *Lee Kuan Yew*, 47–8.
150. Author interview, in Allison and Blackwill, eds., *Lee Kuan Yew*, 43.

151. المرجع السابق، ص 45.

152. Lee Kuan Yew, 'America and Asia', speech given at the Architect of the New Century award ceremony, Washington, DC, November 11, 1996, as cited in Allison and Blackwill, eds., *Lee Kuan Yew*. 41.
153. Lee Kuan Yew, 'Shanghai's Role in China's Renaissance', speech given at the 2005 Shanghai Forum, Shanghai, May 17, 2005, as cited in Allison and Blackwill, eds., *Lee Kuan Yew*, 48.
154. 'Aspen Meeting, June 10, 1978, Iran', Henry A. Kissinger papers, part III, box 169, folder 2, pp. 61–2, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193349.
155. 'Aspen Meeting, May 6, 1979, Singapore', Henry A. Kissinger papers, part III, box 169, folder 3, p. 11, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193222.

156. المرجع السابق.

157. Lee, remarks to the US Defense Policy Board, May 2, 2002, p. 1.
158. World Bank Open Data, 'GDP per capita (current US$) – Singapore', https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=SG.
159. World Bank open data, 'GDP growth (annual %) – Singapore', https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=SG.
160. Nixon, *Leaders*, 310.
161. 'Aspen Meeting, June 9, 1978, Iran', Henry A. Kissinger papers, part III, box 169, folder 1, pp. 33–4, Yale University Library, http://findit.library.yale.edu/catalog/digcoll:1193199.

162. المرجع السابق، ص 336.

163. Lee, *From Third World to First*, 688.

164. المرجع السابق، ص 687.

165. Alexander Pope, third epistle in *An Essay on Man* (1733–4).
166. José Ortega y Gasset, *History as a System, and Other Essays Toward a Philosophy of History*, trans. Helene Weyl (New York: W. W. Norton & Company, Inc., 1962), 217.

167. Lee, *From Third World to First*, 9.
168. Han et al., eds., *Hard Truths*, 388.
169. Tom Plate, *Conversations with Lee Kuan Yew* (Singapore: Marshall Cavendish Editions, 2015), 203.
170. Colin Campbell, 'Singapore Plans to Revive Study of Confucianism', *New York Times*, May 20, 1982.
171. Tom Plate, *Conversations with Lee Kuan Yew: Citizen Singapore: How to Build a Nation* (Singapore: Marshall Cavendish, 2010), 177.

172. اجتماعات في إيران في العام 1978 (مع كيسنجر ولي وشولتز، ولم يحضر شميت، في أول مائدة مستديرة في آسبن)؛ وفي سنغافورة في العام 1979 (مع كيسنجر ولي وشولتز، ولم يحضر شولتز)؛ وفي ألمانيا في العام 1980 (مع كيسنجر ولي وشولتز، ولم يحضر شولتز)؛ وفي طوكيو في العام 1982 (مع كيسنجر ولي وشميت، ولم يحضر شولتز). ألتقى الأربعة للمرّة الأولى معًا في صيف العام 1982 في كاليفورنيا. انظر:
Matthias Nass, 'Four Very Powerful Friends: Lee Kuan Yew, Helmut Schmidt, Henry Kissinger, George Shultz', *The Straits Times*, July 21, 2012, https://www.straitstimes.com/singapore/4-very-powerful-friends-lee-kuan-yew-helmut-schmidt-henry-kissinger-george-shultz.

173. Matthias Nass, 'Vier Freunde', *Die Zeit*, July 5, 2012, 4, https://www.zeit.de/2012/28/Vier-Freunde/seite-4.
174. Perry, *Singapore*, 237; and Seth Mydans, 'Days of Reflection for the Man Who Defined Singapore', *New York Times*, September 11, 2010. This despite Lee's 1968 proclamation: 'Poetry is a luxury we cannot afford'.
175. Seth Mydans, 'Days of Reflection for the Man Who Defined Singapore', *New York Times*, September 11, 2010.
176. Sadly, this is now the subject of a public feud within the Lee family.
177. Lee Kuan Yew, interview with Mark Jacobson, July 6, 2009, as cited in Allison and Blackwill, eds., *Lee Kuan Yew*, 149.
178. Mydans, 'Days of Reflection'.

179. المرجع نفسه.

180. لي كوان يو، «كم يستحق الوزير الكفء؟»، 331.

الفصل السادس

1. Ferdinand Mount, 'Thatcher's Decade', *The National* Interest 14 (winter 1988/9), 15.Emphasis added.

2. مارغريت تاتشر، محاضرة في المركز السياسي لحزب المحافظين، 11 تشرين الأول/أكتوبر 1968.
https://www.margaretthatcher.org/document/10163.

3. مارغريت تاتشر، مؤتمر صحافي بعد الفوز بقيادة حزب المحافظين، 11 شباط/فبراير 1975، https://www.margaretthatcher.org/document/102487.

4. Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (London: HarperCollins, 1993), 5.

5. Philip Larkin, *Collected Poems* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2003), 141.

6. Peter Hennessy, Having It So Good: Britain in the Fifties (London: Penguin, 2007), Chapters 12 and 13.

7. ورد في مرجع: Kathleen Burk, Old World, New World: The Story of Britain and America (London: Little Brown, 2007), 8 رفض ويلسون أيضًا إرسال القوات إلى فيتنام على الرغم من مناشدات جونسون.

9. شرائط نيكسون، 3 شباط/فبراير 1973، 12-840، المكتبة الرئاسية ريتشارد إم. نيكسون، يوربا ليندا، كاليفورنيا.

10. Odd Arne Westad, *The Cold War: A World History* (New York: Basic Books, 2017), 520–21.

11. BBC News, '1974: Miners' Strike Comes to an End', *On This Day*: March 6, 1974, http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/march/6/newsid _4207000/4207111.stm.

12. Christopher Kirkland, *The Political Economy of Britain in Crisis: Trade Unions and the Banking Sector* (London: Palgrave Macmillan, 2017), 76.

13. BBC News, 'In Quotes: Margaret Thatcher', April 8, 2013, https://www.bbc.com/news/uk-politics-10377842.

14. لاويين 19:18، كما استشهد بها يسوع، مرقس 12:31 ومتى 22:39.

15. مارغريت تاتشر، خطاب في مجلس العموم، 5 شباط/فبراير 1960، https://www.margaretthatcher.org/document/101055.

16. المرجع نفسه، قدمت لجنة فرانكس تقريرًا في العام 1957 شدّد على الحاجة إلى ممارسة الانفتاح والعدل والموضوعية في المحاكم البريطانية. تمّ تشكيل اللجنة استجابة لفضيحة كريشل داون والافتقار العام للنظام في الحوكمة؛ ونفّذت معظم توصيات اللجنة في قانون المحاكم والاستفسارات لعام 1958.

17. تاتشر، محاضرة في المركز السياسي لحزب المحافظين، 11 تشرين الأول/أكتوبر 1968.

18. مذكرة بالمحادثة، «9 أيار/مايو 1975، فورد، كيسنجر»، صندوق 11، مستشار الأمن القومي، مكتبة فورد، آن آربر، ميشيغان.

19. Charles Moore, *Margaret Thatcher: From Grantham to the Falklands* (New York: Knopf, 2013), 367.

20. تولّى جوناثان شقيق باول دورًا مماثلًا بالنسبة إلى توني بلير.

21. تاتشر، مقابلة مع برايان والدن لشبكة تلفزيون لندن ويك إند، 16 كانون الثاني/يناير 1983، https://www.margaretthatcher.org/document/105087.

22. Thatcher, *The Downing Street Years*, 821.

23. انظر تشارلز باول إلى انتوني سي. جالسورثي، «لقاء رئيسة الوزراء مع دكتور كيسنجر: شؤون سياسية»، 3 كانون الأول/ديسمبر 1986، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3586, 1, https://discovery.nationalarchives.gov.uk/details/r/C16481832.

24. مراسلات شخصية مع تشارلز باول، 4 كانون الثاني/يناير 2021.

25. مارغريت تاتشر، خطاب في مؤتمر حزب المحافظين، 10 تشرين الأول/أكتوبر 1980، https://www.margaretthatcher.org/document/104431.
26. الذكريات الشخصية للمؤلف.
27. Samuel Taylor Coleridge, *The Statesman's Manual* (London: Gale and Fenner, J. M. Richardson and Hatchard, 1816), 16.
28. Chris Edwards, 'Margaret Thatcher's Privatization Legacy', *Cato Journal* 37, no. 1 (2017), 95.
29. تاتشر، مقابلة مع برايان والدن لشبكة تلفزيون لندن ويك إند، 16 كانون الثاني/يناير 1983.
30. مارغريت تاتشر، خطاب في مؤتمر حزب المحافظين، 12 تشرين الأول/أكتوبر 1984، https://www.margaretthatcher.org/document/105763.
31. البيانات المفتوحة للبنك الدولي.
32. مكتب المملكة المتحدة للإحصاءات القومية، «نزاعات العمال في المملكة المتحدة: 2018»، https://www.ons.gov.uk/employmentandlabourmarket/peopleinwork/workplacedisputesandworkingconditions/articles/labourdisputes/2018.
33. هنري كيسنجر مخاطبًا مارغريت تاتشر، 6 أيار/مايو 1997.
34. مارغريت تاتشر مخاطبة هنري كيسنجر، 20 أيار/مايو 1997.
35. «لقاء بين تاتشر وبلير يثير قلق أعضاء البرلمان من جناح اليسار»، Rachel Borrill, 'Meeting between Thatcher and Blair «worries» left wing MPs', *Irish Times*, May 26, 1997, https://www.irishtimes.com/news/meeting-between-thatcher-and-blair-worries-left-wing-mps-1.75866.
36. Simon Jenkins, *Thatcher & Sons: A Revolution in Three Acts* (London: Penguin, 2006), 205.
37. Mark Tran, 'Thatcher Visits Brown for Tea at No. 10', *Guardian*, September 13, 2007.
38. Margaret Thatcher, 'Memoir of the Falklands War', https://bit.ly/3nFSvQO.
39. Quoted in Moore, *Margaret Thatcher: From Grantham to the Falklands*, 678.
40. Thatcher, *The Downing Street Years*, 179.
41. Quoted in Moore, *Margaret Thatcher: From Grantham to the Falklands*, 666.
42. Margaret Thatcher, April 3, 1982, Hansard: 21/633.
43. رونالد ريغان مخاطبًا مارغريت تاتشر، 30 نيسان/أبريل 1976، THCR 6/4/1/7، جامعة تشرشل، كامبريدج، متوافر من خلال مؤسسة مارغريت تاتشر: https://www.margaretthatcher.org/document/110357.
44. Ronald Reagan, *The Reagan Diaries*, ed. Douglas Brinkley (New York: HarperCollins, 2007), February 27, 1981, 5.
45. 'Monthly Warning Assessment: Latin America', April 30, 1982, CREST Program, CIA Archives, accessed at NARA, College Park, MD.
46. «تقرير فرانكس» (استعراض لجزر فوكلاند)، الذي عُرض على البرلمان في كانون الثاني/يناير 1983، الفقرات 114-118.
47. Andrew Roberts, *Leadership in War* (New York: Viking, 2019), 183.
48. Henry A. Kissinger, 'Reflections on a Partnership: British and American Attitudes to Postwar For-

eign Policy', *Observations: Selected Speeches and Essays*, 1982–1984 (New York: Little, Brown, 1985), 21.

49. Moore, *Margaret Thatcher: From Grantham to the Falklands*, 727.

50. المصدر نفسه، ص 735.

51. Roberts, *Leadership in War*, 193.

52. المصدر السابق، ص 192.

53. محادثة هاتفية بين رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، 31 أيار/مايو 1982، https://www.margaretthatcher.org/document/205626.

54. Sam LaGrone, 'Reagan Readied U.S. Warship for '82 Falklands War', *U.S. Naval Institute News*, June 27, 2012, https://news.usni.org/2012/06/27/reagan-readied-us-warship-82-falklands-war-0.

55. مارغريت تاتشر، خطاب أمام حشد من حزب المحافظين في تشيلتينهام، 3 تموز/يوليو 1982، https://www.margaretthatcher.org/document/104989.

56. جون كولز مخاطبًا جون «جيه. إي.» هولمز، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3586.

57. روجر بون مخاطبًا جون كولز، «النقاط التي يجب القيام بها»، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/1053، متوافر من خلال مؤسسة مارغريت تاتشر: https://www.margaretthatcher.org/document/138863.

58. روجر بون مخاطبًا جون كولز، «مستقبل هونغ كونغ: التطوّرات الأخيرة ومأدبة عشاء رئيسة الوزراء مع دكتور كيسنجر يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبر»، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/1053، متوافر من خلال مؤسسة مارغريت تاتشر: https://www.margaretthatcher.org/document/1388.

59. Thatcher, *The Downing Street Years*, 262.

60. المصدر نفسه، ص 383.

61. مراسلات شخصية مع تشارلز پاول، 4 كانون الثاني/يناير 2021.

62. Moore, *Margaret Thatcher: From Grantham to the Falklands*, 597–601.

63. هذه النقطة موضع خلاف، لأن تاتشر أصرّت على أنها لم تتفاوض مع الإرهابيين، لكنها تغاضت عن رابط جهاز الاستخبارات البريطاني بالجيش الجمهوري الأيرلندي واستخدمته وقتما رأت الحاجة إليه. هذا مذكور في المصدر السابق، 599؛ 600.

64. مارغريت تاتشر، خطاب في بلفاست، 5 آذار/مارس 1981، https://www.margaretthatcher.org/document/104589

65. مارغريت تاتشر، الأسئلة البرلمانية في مجلس العموم، 5 أيار/مايو 1981، https://www.margaretthatcher.org/document/104641

66. مارغريت تاتشر، مقابلة تلفزيونية مع قناة بي بي سي، 12 تشرين الأول/أكتوبر 1984، https://www.margaretthatcher.org/document/133947

67. تاتشر، خطاب في مؤتمر حزب المحافظين، 12 تشرين الأول/أكتوبر 1984، https://www.margaretthatcher.org/document/105763

68. المرجع نفسه.

69. Quoted in Charles Moore, *Margaret Thatcher: At Her Zenith: In London, Washington, and Moscow* (New York: Vintage, 2015), 315.

70. مادة 1 من الاتفاقية الأنجلو أيرلندية، https://cain.ulster.ac.uk/events/aia/aiadoc.htm#a

71. ورد في المرجع نفسه، ص 336.

72. Thatcher, *The Downing Street Years*, 415.

73. See Moore, *Margaret Thatcher: At Her Zenith*, 333–8.

74. مارغريت تاتشر، خطاب في مبنى بلدية كنزينغتون، 19 كانون الثاني/يناير 1976، https://www.margaretthatcher.org/document/102939.

75. المرجع نفسه.

76. ليونيد بريجنيف، خطاب في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1968، https://loveman.sdsu.edu/docs/1968BrezhnevDoctrine.pdf

77. 'Excerpts from Thatcher's Address', New York Times, February 21, 1985.

78. مارغريت تاتشر، خطاب في مجالس الكونغرس المشتركة، 20 شباط/فبراير 1985، https://www.margaretthatcher.org/document/105968.

79. مارغريت تاتشر، خطاب في النادي الوطني للصحافة، 19 أيلول/سبتمبر 1975، https://www.margaretthatcher.org/document/102770.

80. Henry A. Kissinger, 'The Special Relationship: «I Kept the British Better Informed than the State Department» ', Listener, May 13, 1982.

81. هنري كيسنجر، كلمة الافتتاح، معرض هونغ كونغ التجاري، هونغ كونغ، 1983.

82. «نحن نعيش في عصر التحول»، Henry A. Kissinger, Daedalus 124, no. 3, The Quest for World Order (Summer, 1995), 99–110.

83. Richard V. Allen, 'The Man Who Won the Cold War', Hoover Digest 2000 (1), https://www.hoover.org/research/man-who-won-cold-war.

84. رونالد ريغان، خطاب إلى الأمّة بشأن الدفاع والأمن القومي، 23 آذار/مارس 1983، الأوراق العامة للرؤساء، مشروع الرئاسة الأميركية، http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=41093&st=&st1=.

85. مارغريت تاتشر، مؤتمر صحافي بعد محادثات كامب ديفيد، 22 كانون الأول/ديسمبر 1984، https://www.margaretthatcher.org/document/109392.

86. Geoffrey Smith, *Reagan and Thatcher* (London: Bodley Head, 1990), 131

87. روبرت ماكفرلين مخاطبًا روبرت أرمسترونغ، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1983، المملكة المتحدة: Vol. V (11/1/83–6/30/84) [3 of 3], box 91331, Exec. Sec., NSC: Country File, Reagan Library, Simi Valley, CA.

88. هذا الاقتباس مأخوذ من السجل البريطاني للقائنا. انظر جون كولز مخاطبًا برايان فول، 21 كانون الأول/ديسمبر 1983، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3586.

89. Quoted in Archie Brown, *The Human Factor: Gorbachev, Reagan, and Thatcher, and the End of the Cold War* (New York: Oxford University Press, 2020), 113.

90. ورد في المرجع نفسه، ص 114.

91. Quoted in Moore, *Margaret Thatcher: At Her Zenith*, 110.

92. المرجع نفسه.

93. مذكرة للمحادثة، مارغريت تاتشر ورونالد ريغان، 29 أيلول/سبتمبر 1983،
'UK-1983-09/24/1983–10/10/1983', box 90424, Peter Sommer Files, Reagan Library, Simi Valley, CA.

94. Reagan, *Reagan Diaries*, April 6, 1983, 142.

95. Moore, *Margaret Thatcher: At Her Zenith*, 229.

96. سجل لمحادثة مأدبة الغداء الخاصة مع ميخائيل غورباتشوف، 16 كانون الأول/ديسمبر 1984، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/1394، متوفر من خلال مؤسسة مارغريت تاتشر:
https://www.margaretthatcher.org/document/134729.

97. Thatcher, *Downing Street Years*, 461.

98. مارغريت تاتشر، مقابلة تلفزيونية مع قناة بي بي سي، 17 كانون الأول/ديسمبر 1984،
https://www.margaretthatcher.org/document/105592

99. مذكرة للمحادثة، مارغريت تاتشر ورونالد ريغان، 22 كانون الأول/ديسمبر 1984، زيارة تاتشر
December 1984 [1], RAC box 15, NSC: EASD, Reagan Library, Simi Valley, CA –

100. *Newsweek*, 3 December 1990.

101. انظر تشارلز پاول مخاطبًا ليونارد أبليارد، 31 تموز/يوليو 1984، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3586.

102. Moore, *Margaret Thatcher: At Her Zenith*, 266–8.

103. مذكرة للمحادثة في هوفدي هاوس، 12 تشرين الأول/أكتوبر 1986 (3:25–4:30 مساءً و5:30–6:50 مساءً)، ملف ريكيافيك، أرشيف الأمن القومي، جامعة جورج واشنطن العاصمة.
https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB203/Document15.pdf.

104. هذا من السجل البريطاني للقائنا. انظر تشارلز پاول إلى انتوني سي. جالسورثي، 3 كانون الأول/ديسمبر 1986، «لقاء رئيسة الوزراء مع دكتور كيسنجر: ضبط الأسلحة»، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3586.

105. ملخّص مكالمة هاتفية مع رئيسة الوزراء تاتشر، 13 تشرين الأول/أكتوبر 1986،
«UK-1986-10/07/1986–10/19/1986», box 90901, Peter Sommer Files, Reagan Library, Simi Valley, CA.

106. انظر تشارلز پاول إلى انتوني سي. جالسورثي، 3 كانون الأول/ديسمبر 1986، «لقاء رئيسة الوزراء مع دكتور كيسنجر: ضبط الأسلحة».

107. تشارلز پاول إلى انتوني سي. جالسورثي، 13 أيلول/سبتمبر 1987، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3586.

108. المرجع نفسه.

109. انظر پاول إلى جالسورثي، «لقاء رئيسة الوزراء مع دكتور كيسنجر: شؤون سياسية».

110. Cited in Charles Moore, *Margaret Thatcher: Herself Alone* (New York: Knopf, 2019), 599.

111. Cited inJon Meacham, *Destiny and Power: The American Odyssey of George Herbert Walker Bush* (New York: Random House, 2015), 424.

112. المرجع نفسه، ص 425.

113. Moore, *Margaret Thatcher: Herself Alone*, 602–3.

114. جورج إتش. دبليو. بوش ومارغريت تاتشر، مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس بوش (الغزو العراقي للكويت)، 2 آب/أغسطس 1990، https://www.ma rgaretthatcher.org/document/108170.

115. المصدر السابق.

116. جورج إتش. دبليو. بوش، «ملاحظات وحوار مع المراسلين بشأن الغزو العراقي للكويت»، 5 آب/أغسطس 1990، الأوراق العامة للرؤساء.

117. تشارلز باول إلى مارغريت تاتشر، 12 آب/أغسطس 1990، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3075, cited in Moore, Margaret Thatcher: Herself Alone, 607.

118. يوميات جورج إتش. دبليو. بوش، 7 أيلول/سبتمبر 1990، ورد في: George H. W. Bush, All the Best (New York: Scribner, 2013), 479.

119. Benjamin Disraeli, 'On the 'German Revolution', February 9, 1871, http://ghdi.ghi-dc.org/sub_document.cfm?document_id=1849.

120. Conrad Black, *A Matter of Principle*, Google Books version, 1966–7, https://bit.ly/3wk42YL.

121. نيويورك تايمز، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1989.

122. تشارلز باول إلى ستيفن وول، حديث رئيسة الوزراء مع دكتور كيسنجر، 10 كانون الثاني/يناير 1990، الأرشيف القومي للمملكة المتحدة، PREM 19/3586.

123. Moore, Margaret Thatcher: Herself Alone, 512–22.

124. Quoted in Donald Edwin Nuechterlein, *America Recommitted: A Superpower Assesses Its Role in a Turbulent World* (Lexington: University Press of Kentucky, 2000), 187.

125. Thatcher, *The Downing Street Years*, 536.

126. استقالت تيريزا ماي بعد فشلها في تنفيذ اتفاق الخروج، واستقال ديفيد كاميرون بعد نضاله «للبقاء» في استفتاء البريكست. وفي حين أن التمرّد الداخلي لم يجبر جون ميجور على الاستقالة، إلّا أن حكومته تضرّرت بشدّة بعد انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني في 1992، وبعد ذلك بسنوات، توقّفت بسبب «متمرّدي ماسترخت».

127. Moore, *Margaret Thatcher: Herself Alone*, chapter 4: 'The Shadow of Lawson', pp. 94–111.

128. مارغريت تاتشر، «خطاب في كلية أوروبا»، 20 أيلول/سبتمبر 1988، https://www.margaretthatcher.org/document/107332.

129. المصدر نفسه.

130. المصدر نفسه.

131. المصدر نفسه.

132. جاك ديلور، خطاب للبرلمان الأوروبي، 6 تموز/يوليو 1988، https://www.margaretthatcher.org/document/113689.

133. المرجع السابق.

134. مارغريت تاتشر، تعليقات لمجلس العموم بشأن المجلس الأوروبي في روما، 30 تشرين الأول/أكتوبر 1990، https://www.margaretthatcher.org/document/108234.

135. جيوفري هاو، بيان شخصي أمام مجلس العموم، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1990/nov/13/personal-statement.

136. المرجع نفسه، توقعت تأكيدات هاو بشكل كبير حجج جانب «البقاء» في خلال استفتاء البريكست في 2016.
137. المرجع نفسه.
138. Moore, *Margaret Thatcher: Herself Alone*, 683.
139. «تسجيل باول للمحادثة الهاتفية (باول-كيسنجر)»، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، https://www.margaretthatcher.org/document/149456.
140. Quoted in Moore, *Margaret Thatcher: Herself Alone*, 716.
141. مارغريت تاتشر، تعليقات على ثقتها في حكومة صاحبة الجلالة، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، https://www.margaretthatcher.org/document/108256/.
142. المرجع نفسه.
143. Isaiah Berlin, 'Winston Churchill in 1940', in Henry Hardy and Roger Hausheer, eds., *The Proper Study of Mankind: An Anthology of Essays* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1998), 618.
144. Ivor Crewe and Donald Searing, 'Ideological Change in the British Conservative Party', *The American Political Science Review* 82, no. 2 (June 1988), esp. 362–8.
145. مارغريت تاتشر، خطاب للجمعية الملكية، 27 أيلول/سبتمبر 1988، https://www.margaretthatcher.org/document/107346.
146. «مراسم جنازة بارونة كيستيفن اليمينية العظيمة تاتشر، كاتدرائية القديس بولس، 17 نيسان/أبريل 2013»، https://www.stpauls.co.uk/documents/News%20stories/BTOOS.pdf.

خاتمة

1. *The Republic of Plato*, trans. Allan Bloom (New York: Basic Books, 1991), 93–6.
2. Winston S. Churchill, *The Gathering Storm* (Boston: Houghton Mifflin, 1948), 4.
3. المصدر السابق.
4. David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (New York: Norton, 1998), 285.
5. See, generally, Adrian Wooldridge, *The Aristocracy of Talent: How Meritocracy Made the Modern World* (New York: Skyhorse Publishing, 2021).
6. Margaret Thatcher, 'Speech to the Institute of Socioeconomic Studies', September 15, 1975, https://www.margaretthatcher.org/document/102769.
7. Christopher Lasch, *The Revolt of the Elites and the Betrayal of Democracy* (New York: Norton, 1995), 48–9.
8. Julian Jackson, *De Gaulle* (Cambridge: Harvard Belknap Press, 2018), 772.
9. See William Deresiewicz, 'Solitude and Leadership', *The American Scholar*, March 1, 2010, https://theamericanscholar.org/solitude-and-leadership/.
10. Yuval Levin, 'Making Meritocrats Moral', *American Purpose*, December 7, 2021. See also Yuval Levin, *A Time to Build: From Family and Community to Congress and the Campus, How Recommitting to Our Institutions Can Revive the American Dream* (New York: Basic Books, 2020).

11. المصدر السابق.
12. See, generally, Marshall McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man* (New York: Signet Books, 1966).
13. Garfinkle credits the cognitive scientist Maryanne Wolf's concept of 'deep reading' and elaborates on it. See Adam Garfinkle, 'The Erosion of Deep Literacy', *National Affairs* no. 43 (spring 2020), https://nationalaffairs. com/publications/detail/ the-erosion-of-deep-literacy.
14. Max Weber, 'Politics as a Vocation', in *The Vocation Lectures*, eds. David Owen and Tracy B. Strong, trans. Rodney Livingstone (Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004), 77.
15. Neil Postman, *Amusing Ourselves to Death: Public Discourse in the Age of Show Business* (New York: Penguin, 1985), 10.
كما أوضح الجنرال المتقاعد من مشاة البحرية ووزير الدفاع السابق جيمس ماتيس هذه النقاط: «إذا لم تكن قد قرأت مئات الكتب، فأنت أمي وظيفيًا، وستكون غير كفء، لأن تجاربك الشخصية وحدها ليست واسعة النطاق بما يكفي لدعمك. أي قائد يدّعي أنه «مشغول للغاية بحيث لا يجد وقتًا للقراءة» لن يفعل سوى أن يضع أفراد قواته في أكياس الجثث». James Mattis, Call Sign Chaos (New York: Random House, 2019), 42.
16. Garfinkle, 'The Erosion of Deep Literacy'.
17. Lee Kuan Yew, 'Collins Family International Fellowship Lecture', delivered October 17, 2000 at the John F. Kennedy School of Government at Harvard University, https://www.nas.gov.sg/archivesonline/data/pdfdoc/2000101706.htm.
18. المرجع نفسه.
19. Thomas Jefferson, letter to John Adams, October 28, 1813, in Adrienne Koch and William Peden, eds., *The Life and Selected Writings of Thomas Jefferson* (New York: Random House, 1944), 632–3.
20. James Q. Wilson, *On Character* (Washington, DC: The AEI Press, 1995), 22.
21. Niall Ferguson, *Civilization: The West and the Rest* (New York: Penguin, 2012).
22. Niccolò Machiavelli, Discourses on Livy, trans. Julia Conaway Bondanella and Peter Bondanella (Oxford: Oxford University Press, 2009), 213.
23. المصدر السابق.
24. Friedrich Engels, *Herr Eugen Dühring's Revolution in Science (Anti-Dühring)* (New York: International Publishers, 1966), 307.
25. Weber, 'Politics as a Vocation', 93–4.
26. Epictetus, *Enchiridion, in The Art of Living: The Classic Manual on Virtue, Happiness, and Effectiveness*, trans. Sharon Lebell (New York: HarperCollins, 1995), 10.

يقول هنري كيسنجر في كتابه الأخير هذا: «يتمركز فكر القادة وسلوكهم عند تقاطع محورين؛ المحور الأول ما بين الماضي والمستقبل؛ والمحور الثاني ما بين القيم الراسخة وتطلّعات من يقودهم. والتحدّي الأوّل هو التحليل، والذي يبدأ بتقييم واقعي للمجتمع بناءً على تاريخه وأعرافه وقدراته. ومن ثمّ يجب أن يوازن القائد بين ما يعرف، والمستمدّ بالضرورة من الماضي، وما يتخيّل عن المستقبل، وهو تخميني وغير مؤكّد بطبيعته. إن هذا الإدراك الحدسي للاتجاه هو الذي يمكّن القادة من تحديد أهداف ووضع استراتيجية، وكلاهما مَهمّتان جوهريتان».

في «القيادة»، يحلّل كيسنجر حياة ستّة قادة استثنائيين من خلال استراتيجيات فن الحكم التي يجسّدوها باعتقاده. بعد الحرب العالميّة الثانية، أعاد كونراد أديناور ألمانيا المهزومة والمفلسة أخلاقيًا إلى مجتمع الأمم عبر ما أسماه كيسنجر «استراتيجيّة التواضع». ووضع شارل ديغول فرنسا إلى جانب الحلفاء المنتصرين وجدّد عظمتها التاريخيّة من خلال «استراتيجيّة الإرادة». وفي الحرب الباردة، أعطى ريتشارد نيكسون ميزة تقدميّة جيو-استراتيجيّة للولايات المتحدة عبر فرض «استراتيجيّة التوازن». وبعد 25 سنة من الصراع، قدّم أنور السادات رؤيا للسلام في منطقة الشرق الأوسط من خلال «استراتيجيّة التسامي». وبالرغم من الصعاب، أنشأ لي كوان يو سنغافورة المدينة الدولة المركزيّة القويّة، وذلك من خلال «استراتيجيّة التميُّز». وبالرغم من أنّ بريطانيا كانت تُعرف بـ«رجل أوروبا المريض» جدّدت مارغريت تاتشر معنويات بلدها ومكانته الدوليّة من خلال «استراتيجيّة اليقين».

يقدّم كيسنجر منظورًا تاريخيًّا لكلٍّ من هذه الدراسات مستندًا إلى معرفته الشخصيّة بكل من أولئك القادة ومشاركته في كثير من الأحداث الموصوفة. الكتاب ثري بإضاءات وأحكام من تلك التي وحده كيسنجر يستطيع إصدارها واستخلاصها بتأمّلاته عن النظام العالمي وعن ضرورة وجود هذا النوع من القيادة اليوم.



هنري كيسنجر، خدم في جيش الولايات المتّحدة في الحرب العالمية الثانية. حافظ على منصب تعليميّ في جامعة هارفارد لعشرين عامًا، في مادتي التاريخ وسياسات الحكم. عَمِل مستشارًا للأمن القومي ووزيرًا للخارجية في حقبتي ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، ومستشارًا في شؤون السياسة الخارجية لعدد من الرؤساء الأميركيين اللاحقين. وفي العام 1973، حاز جائزة نوبل للسلام، ووسام الحرية الرئاسي، وميدالية الحرية، من ضمن جوائز أخرى. ولكيسنجر كتب كثيرة ومقالات في السياسة الخارجية والدبلوماسية، منها كتاب «عن الصين» وكتاب «نظام عالمي». توفي في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 عن عمر تخطّى المئة سنة.

ISBN 978-6144-58-607-5





للاطلاع على منشوراتنا

www.all-prints.com